منشورات الجامعة اللبنانية
قسم الدراسات التاريخية
٤٤

دولة لبنان الكبير

(١٩٢٠ - ١٩٩٦)

٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات

مجموعة مؤلفين



التوزيع:
دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، الادارة المركزية، المتحف
الفروع الجامعية في المناطق

بيروت ١٩٩٩

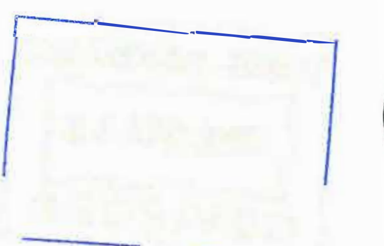
منشورات الجامعة اللبنانية
قسم الدراسات التاريخية
٤٤

دولة لبنان الكبير

(١٩٢٠ - ١٩٩٦)

٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات

مجموعة مؤلفين





التوزيع :
دائرة منشورات الجامعة اللبنانية ، الادارة المركزية ، المتحف
الفروع الجامعية في المناطق

بيروت ١٩٩٩

المحتويات

تقديم عام

د. الياس القطّار

يتكامل مؤتمر «لبنان الكبير ١٩٢٠ ـ ١٩٩٦، ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات»، مع مؤتمر سبق وعقده قسم التاريخ، كلية الآداب ـ ٢، الجامعة اللبنانية في عام ١٩٩٣ ونشرت أعماله في منشورات الجامعة اللبنانية في عام ١٩٩٦، وكان بعنوان: **اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان**.

وقد تطرق المؤتمر عن الاستقلال، إلى عدة مواضيع هي في صلب دراسة تكوين لبنان الكبير، فجرى الكلام عن مواقف مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، وعن المواقف الاستقلالية في عهد المتصرفية، وعن الهوية اللبنانية، وعن دور البطريرك ـ الياس الحويك ـ في ولادة لبنان الكبير وكذلك عن دور المطران كيرللس مغبغب، وعن تحولات الجغرافيا والديمغرافيا في لبنان منذ ١٨٦٠ وحتى الاستقلال، وأخيراً تمَّ الكلام عن الاطار الدولي لولادة لبنان الكبير.

لذلك، في هذا المؤتمر، القائم حصراً على لبنان الكبير، تحاشينا العودة إلى هذه المواضيع التي تطرقت لقيام لبنان الكبير، كما تحاشينا الغوص في مواضيع كثيرة تصبّ في إطار المؤتمر جرت عليها أبحاث كثيرة مستفيضة سابقاً. كما يلاحظ القارئ أنّ بعض المواضيع التي عرضت في المؤتمر لم يَجرِ نشرها لأسباب متعددة: إما لأنها منشورة جزئياً أو كلياً في مكان ما آخر، أو لأن صاحبها لم يتمكن من تقديم نصّها في الوقت المناسب قبل دفع أعمال المؤتمر إلى الطباعة حسب القوانين المرعية الإجراء في الجامعة اللبنانية.

هذا الواقع لم يحل دون عرضنا لكل ما قيل وعرض في المؤتمر، سواء نشر أم لم ينشر مركزين فقط على الفكرة المحورية في كل بحث من الأبحاث.

في الجلسة الافتتاحية تكلم راعي المؤتمر رئيس الجامعة اللبنانية الوزير السابق د. أسعد دياب، فأثنى على نشاطات كلية الآداب ـ الفرع الثاني، التي تجعل من هذا الفرع مندمجاً في عمل البحث وفي المجتمع، يعمل لا لنفسه فقط بل للكل، بحيث تشارك الطاقات العملية من كل النواحي في نشاطاته: من البقاع والشمال وبيروت والجنوب ومن خارج لبنان، فيتلاقى أصحاب الفكر ليعطوا وينيروا الطريق بدراستهم الماضي والحاضر لنطل على المستقبل. لأن من لا يعرف تاريخه ويبحثه في الماضي لا يمكنه أن يعرفه في الحاضر ولا أن يطل على المستقبل.

الكلمة الثانية كانت لمدير كلية الآداب ـ الفرع الثاني الدكتور جوزيف لبكي (عميد الكلية لاحقاً)، الذي رأى أن مؤتمر «دولة لبنان الكبير» درب سياسة وتاريخ وثقافة وحضارة، كتاب عمر لا يقرأ بالجملة. ولا يفهم بجلسة، بل يتقسّم بنفسه على عدد من السنوات الملاح والأيام السود. فلبنان عائش القساوة وهو في خلقه ليّان، أطفأوا أضواءه فتفجرت في نفسه شموس، غُيبّت معالمه، وضاق ما بين عمده وجباله، لكنه تمكن من أن يبني صرحاً غير عادي، فإذا هو أدب لامع، وفن مدهش، وذوق رهيف وتطور عجيب، يوم كان التخلف قاعدة. لبنان وُلِدَ للبقاء، حمل أعباء العرب كلها... عانى القهر الصهيوني وأسقط أسطورتهم. والضرورات التي أوجبت لبنان مرة، توجب وجوده كل مرة.

الكلمة الأخيرة في جلسة الافتتاح كانت لمنظم المؤتمر والمشرف عليه د. الياس القطّار رئيس قسم التاريخ في كلية الآداب، وجاء في كلمته: «الأوطان تكبر بأهلها وتصغر أيضاً بأهلها. ولبنان الكبير هو الكبير بمفكريه المستنيرين، بعلمائه المكتشفين، بأدبائه النابغين، بشعرائه الملهمين، بموسيقييه وبرساميه وكل أنواع فنانيه المبدعين، بمؤرخيه الثقاة، بعمّاله التقنيين، وبفلاحيه الطيبين. لبنان الكبير هو الكبير بجامعته الوطنية التي يزهو بها، بالباحثين فيها الذين يشكلون النخبة بالقياس على الجامعة العاملة في لبنان، وحتى في بعض بلدان الشرق».

في جلسات اليوم الأول التي ترأسها كل من د. سركيس الطبر ود. أنطوان قسيس ود. أنطوان ضومط، تكلم أولاً البروفسور دومينيك شفاليه، من جامعة السوربون، مدير مركز تاريخ الإسلام المعاصر في مركز البحوث العلمية الفرنسية، عن «لبنان والعمل السياسي لهنري دو جوفنيل في ١٩٢٦».

وذكر أنّ دو جوفنيل قبل أن يغادر باريس إلى بيروت اتصل بشكيب أرسلان، ليقف على إحدى وجهات نظر الحركة الوطنية التي كانت تقضّ مضاجع الفرنسيين في سورية، وهو باتصاله بممثلين من عائلات الأعيان ومن الطوائف، كان يسعى إلى رصد الوجدان الجمعي الذي يحرك دولة لبنان الكبير والسلطات العربية الأخرى بعد تفكيك السلطنة العثمانية. وضمن إطار «سورية الطبيعية» كان لبنان يتأكد وجوده بعد إقرار الدستور في ١٩٢٦، ومنذ ذلك التاريخ كان هنري دو جوفنيل يؤسس لاستبدال الانتداب بمعاهدة.

المحاضر الفرنسي الآخر كان بيار فورنيه حافظ الأرشيف في وزارة الخارجية الفرنسية «كي دورسيه»، تكلم عن الصور الفوتوغرافية التي تحتفظ بها محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية والعائدة لفترة الانتداب من ١٩١٩ إلى ١٩٢٦، وهي صور طلبتها أجهزة الانتداب وصوّرت على يد مصورين محليين لتلميع صورة الانتداب.

الدكتور برجيس الجميّل درس دور حزب الاتحاد اللبناني في التهيئة للبنان الكبير منذ ١٩٠٨. ودرست الدكتورة دعد بو ملهب عطاالله الاهتمام الجيوسياسي بالمجال الذي ينطلق، في آن، من علاقة الشعب بالأرض ومن تفاعل الكيان ككل مع الظروف المحيطة. ومن هنا يأتي الكلام عن مسألة علاقة اللبناني المعاصر بجغرافية موطنه. فصفة «الكبير» ذات مغزى جيوسياسي.

ودعا الدكتور مسعود ضاهر في دراسته للمواقف الأيديولوجية من ولادة دولة لبنان الكبير إلى تفكيك الخطاب الأيديولوجي. حول أدلجة صيغة لبنان الكبير مقابل لبنان الصغير، لبنان اللبناني مقابل لبنان في محيطه القومي السوري أو العربي الخ. فلبنان دولة حديثة ارتبطت ولادتها كما ارتبط تطورها بحركة الصراع ما بين الدول الأخرى التي انشئت في المشرق العربي.

الدكتور جوزف لبكي درس مراحل وأُسس التجنّس في لبنان ونتائجه وملابساته، أما الدكتور جان شرف فطرح في موضوع «السلطة والديموغرافية» مشكلة العلاقة بين السلطة والديموغرافيا في مفارقة دستورية تعلن المساواة وتنقضها بما احتفظت به الطوائف من خصائص مجتمعية.

في اليوم الثاني الذي ترأس جلستيه د. نور الدين أحمد ود. أحمد حطيط، قارن د. حسن يحيى وضع لبنان في ظل الانتداب بوضعية جبل لبنان في ظل المتصرفية وتطرق د. عبدالله سعيد لمسألة تحديث التشريع العقاري باهتمام من سلطات الانتداب التي سعت لترسيخ الملكية العقارية الفردية وتنظيم الأملاك العامة الحكومية وأصدرت تشريعات أهمها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٠.

وعالج د. عبدالله الملاح موقف الاغتراب اللبناني من لبنان الكبير إذ انقسم اللبنانيون في الأرجنتين نموذجاً، بين التيار اللبناني والتيار السوري والتيار الاستقلالي وقدّم د. اميل كعدي دراسة عن الواقع الجديد للمهن في ظل لبنان الكبير من خلال نموذج زحلة، في ظل التحولات التي فرضها الواقع الجديد على الصناعة. وتوقف الدكتور كرم رزق عند ثورة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ وأثرها في لبنان محللاً عناصر ذلك على ضوء الأرشيف البريطاني والفرنسي ومعلومات الصحف. وحاول د. اميل معكرون دراسة دور لبنان في المسائل العربية من خلال نموذج العدوان الثلاثي على قناة السويس، في ظل الحرب الباردة، ومحاولة لبنان انتهاج سياسة مستقلة.

د. عبد الرؤوف سنو تناول الصراع بين الالمانيتين على الساحة اللبنانية في محاولة من المانيا الاتحادية لحصر التمثيل الالماني فيها ومحاولة المانيا الديموقراطية لتطبيع العلاقات مع لبنان. وانتهى اليوم الثاني للمؤتمر بدراسة وعرض للتشكيلات العسكرية لدولة لبنان الكبير من قبل الجنرال د. سامي ريحانا.

اليوم الثالث كان جردة حساب لثلاثة أرباع القرن من تاريخ لبنان منذ ١٩٢٠، وقد ترأس جلستي اليوم الأخير د. نقولا زيادة ود. مطانيوس الحلبي مدير عام وزارة الثقافة والتعليم العالي.

فقوّم د. جورج شرف المتحولات الدستورية للبنى السياسية في لبنان وللسلطة التنفيذية التي مرّت من حكم الفرد المتمثل برئيس الجمهورية في ١٩٢٦ إلى الممارسة الثنائية (رئيسا الجمهورية والحكومة في ١٩٤٣) إلى «الترويكا» منذ اتفاق الطائف. ورأى د. أنطوان الغصين أن الحكم الاقطاعي لا يزال قائماً في لبنان وهذا ما يجعل الحكم شخصانياً لا مؤسساتي. د. نقولا زيدان عرض لمسألة صراع الحركة النقابية مع السلطة والمحطات التي مرت بها هذه الحركة. الأستاذ سمير فرنجية أبرز أن علاقة لبنان بالعالم العربي بقيت محكومة باعتبارات أربعة هي: التصارع ما بين قادة لبنان، وصراع الدول العربية حول دورها في قيادة المجموعة العربية، ونشوء دولة إسرائيل، وسوء تفاهم العلاقة اللبنانية ـ السورية منذ تحقيق الاستقلال. العميد د. ساسين عساف درس وتتبع مسألة الحداثة في الشعر في لبنان، والدكتور انطوان سيف رصد تطور مصطلح الوطن، والدكتور رفيق شيخاني أعطى نماذج من الكُتّاب الناطقين بالفرنسية وكيفية فهمهم للبنان ومن أبرزهم: ميشال شيحا، وجورج نقاش والرئيس شارل حلو.

وانتهى المؤتمر بتوصيات تركز على الإيمان بلبنان وطناً ودولة حرة مستقلة وسيدة ضمن حدودها المعترف بها دولياً.

كلمة رئيس الجامعة اللبنانيّة

د. أسعد دياب

في كل مرّة نأتي إلى هذا الفرع نأتي لنتشارك ونشارك في نشاط علمي وهذه ميزة نلمسُها ونفرح بها لأن الفرح هو نتيجة العطاء، هذا العطاء المستمر والمتتالي وبالتالي الذي يدل على مدى اندماج هذا الفرع في البحث وفي المجتمع في نفس الوقت. وليس ذلك وحسب، وإنّما الميزة الثانية التي أتحفنا بها هذا الفرع أنّه لي لنفسه وإنما هو للكلّ، ومن هنا نرى الطاقات العلميّة تأتي من كل نواحي هذه الكليّة إن كان في البقاع أو في الشمال أو في بيروت أو في الجنوب، وهذه ميزة أخرى بات يتلاقى أصحاب الفكر فيها حتى يعطوا، وبالتالي يُنيروا الطريق أمامنا على تاريخنا الماضي والحاضر لنطلّ فيه على المستقبل. لأنه من لا يعرف تاريخه ويبحثه في الماضي لا يمكنه أن يعرفه في الحاضر وأن يطل عليه أطلالة صريحة على المستقبل. ومن هنا، إن أهميّة هذه الأبحاث وهذه المؤتمرات، هو أن تعطينا الوعي لحقيقة أمرنا، لأن التاريخ ليس مادة أدبيّة إنشائية فحسب، وإنما هو عمليّة موضوعيّة يُقاس فيها، كما يقيس القاضي أحكامه، ونقيس الوقائع بتجرد وموضوعية. وبمدى ما يكون فكرنا قد انصبّ على أن ندرس الأحداث دراسة مجرّدة بعيدة عن العاطفة وعن الميل، بقدر ما نُعطي تاريخاً صحيحاً، وبقدر ما نعطي للمجتمع القواعد والأسس التي يجب أن يبنى عليها.

وكثيراً ما نعود أحياناً إلى كتابات تاريخية، وهذه الكتابات بدل أن تدلّنا وتنير أمامنا الطريق الصحيح نتطلع إليها فنرى الميل والشخصانية، هي التي تحدّد معالمها وليس الموضوعية والتجرّد. وهذا من شأنه أن يحرفنا عن الحقيقة

ويبعدنا بالتالي عن الواقع. وكم من حالات في الكتابات التاريخية أصبحت كأنها مسلّمات ولكنها بالواقع ليست كذلك.

وإنما يجب إعادة النظر فيها، إن كان ذلك في لبنان أو في العالم العربي، حتى نبني قواعدنا ونبني سياستنا وحتى تاريخنا، على قواعد تكون صحيحة تدلّنا على الطريق الصحيح لنبني حاضراً ونبني مستقبلاً، فمن لا يعرف ماضيه بحقيقة واقعه لا يمكنه أن يعرف حاضره بتجرّد وبعين بصيرة، ولا يمكنه، بالتالي، أن يحدد مستقبله بشكل سليم، من هنا نتطلع إلى أبحاث ودراسات، تشكّل قاعدة لكل من يتعامل سياسياً أو أكاديمياً مع تاريخ لبنان، لتكون منطلقاً لنا لنضع بناءاتٍ سليمة تحدّد لنا مسار بلدنا.

إنّ هذه الفترة التي تأخذونها للدرس والتمحيص هي فترة غنيّة من تاريخ وطننا، وفترة، قيل فيها الكثير، واختلف عليها الكثير، ولكن على أهل الجامعة أن يحددوا الأطر وأن يحددوا القواعد لبني بناءً سليماً. إنني أتمنى أن تحذو كافة الكليّات في الجامعة اللبنانيّة، حذو كليّة الآداب في هذا الجمع للطاقات الفكريّة من كل أبنائها، وفي هذه المنهجيّة المستمرّة التي لم تتوقف أبداً في الدراسة والتمحيص؛ وأتمنى أن يكون تاريخ لبنان، ككل، موضوع منهجيّة متكاملة نأخذه من القديم إلى العصر الحديث وإلى المستقبل، حتى يكون لنا دراسات متكاملة نعطي فيها لكل مجتمعنا حقيقة وضعنا وحقيقة مستقبلنا. وبذلك، يتكامل العقد، وبذلك، تكون الجامعة اللبنانية وكليّة الآداب فيها، قد أعطت صورة كاملة عن كامل تاريخنا، ما قبل القديم، والقديم، والحديث، والمستقبل، وهكذا، نقدّم خدمة كبيرة لأنفسنا، ولطلاّبنا، ولأعضاء الهيئة الأكاديميّة فيها، ولمجتمعنا فيما بعد.

نتمنى لأبحاثكم، كما نعرف، أن تكون بالمستوى الذي يليق بنا، وبكم، وأن تقدم خدمة كبرى لمجتمعنا؛ وأكرر شكري للقيميّن على هذا الفرع وللمساهمين في هذا المؤتمر وأكرر شكري للصديق «دومنيك شفالييه» صديق الجامعة اللبنانية، وصديق لبنان، بحضوره المميّز.

عشتم وعاشت الجامعة اللبنانية.

كلمة عميد كليّة الآداب والعلوم الإنسانية

د. جوزيف لبكي

حضرة الرئيس،

أيّتها النّخبة، أيها المؤتمرون،

طلاّبي الأحبّاء.

مؤتمر «دولة لبنان الكبير: خمسة وسبعون عاماً من التاريخ والانجازات»، درب سياسة وتاريخ وثقافة وحضارة. كتاب عمر لا يقرَأ بالجملة، ولا يُفهم بجلسة، بل يتقسّم بنفسه على عدد من السنوات المِلاح والأيام السود.

قلّما تمرّ بك صفحة من هذا المؤتمر ولا يصل من التاريخ إليك خبر. ويعرف المنتدون كيف يفيدون من سالف الأحداث فيربطونها بالحاضر، ويستخلصون ما تقتضيه الحال من عِبَر، ويُطِلّون على كلّ معرفة، وهم ذاهبون دوماً في الاستقصاء من دون انكفاء.

إنهم لمدركون حقائق تاريخ لبنان الكبير ومحيطون إحاطة المتعمّق، السابر خفايا الأسباب وقواعد النتائج، حتى أضحت عناوين مقالاتهم بحوثاً ووصفة شهية تنتظر من يحسن تطبيقها بمعرفة وحكمة.

أيها الكرام،

لبنان هذا، عاش القساوة وهو في خلقه ليّان.

عمّ التّجهُّم أيامه وما كان يوماً قطوباً.

مهما امتدّت شهرته تظل حقيقته أثبت.

لبنان هذا أحاط به جفاف، وما أكثر طلاوته.

توالت عليه الأوصاب فتندّب.

أطفأوا أضواءه فتفجّرت في نفسه شموس.

عُيّنت معالمه، وضاق ما بين عمده وجباله، لكنه تمكّن من أن يبني صرحاً غير عادي، فإذا هو أدب لامع، وفنّ مدهش، وذوق رهيف، وتطوّر عجيب، يوم كان التخلّف قاعدة.

أطلّ على وطنية ناهضة، أُسُها الجهد والمثابرة واعتماد النفس والعودة إلى الطبيعة المعلم الأكبر.

جمع الفضيلة إلى النبوغ، فإذا في الفضيلة إغراء، وإذا التهافت على الخير دعوة.

معلّمي لبنان،

خمسة وسبعون عاماً والقدوة خمسة آلاف، ما كنت دامياً ولا متحجّراً بل مجالاً إنسانياً معافى ونبوغاً مطمئناً.

أي حق لك وطني يعلن يوم يصنّف أهل الحقّ على الزمان؟

أيها الشرفاء،

المراحل العظيمة في التاريخ هي مراحل الجهاد والحرمان والمحن. وأزمنة الرخاء لا تذكر. والسياسة هي حقائق وجرأة ومصارحة وموقف، لذلك فإنّ زمن الحبائل والمصانعة سيوأد؛ فمن حقّ الأجيال الطالعة أن تعيد النظر في غير مفهوم ومعرفة.

أكثر الذين تولّوا لبنان أمانة لم يكونوا الجديرين بصون تلك الأمانة، ولا بتسليمها إلى الأجيال الآتية. التخصّص في الوصول غير التخصّص في الحكم، لذلك فإنّ هيئة الحكم فيه انبثقت عن قصد أو مصادفة، والمؤهل

للحكم لايفسح له مجال الوصول. ومن يصل، فهو غير أهل لذلك، حتى إنّ حكم النخبة هو خروج عن القاعدة.

لم يكن هناك حكمة في الحكم، ولا محبة ولا طموح ولا رؤية ولا تخطيط ولا منطق ولا حتى حدس، ولا بالطبع مثل عليا.

والمتفرجون على الفساد من أهل الرعية وخارجها يضحكون في أعبابهم ولا يقدمون على إصلاح أو تصويب للذّة ما في نفوسهم أو لضعف.

أيّها السادة،

لبنان ولد للبقاء، ولد كالدعوة التي لا تنطفئ.

حمل أعباء العرب كلّها. وهي أحمال ثقيلة.

عانى القهر الصهيونيّ وأسقط أسطورته.

وطني وجودك أبدي.

استمرارك سرمدي.

عودتك محتّمة

ديمومتك زمان

وشخصيتك متميّزة

الضرورات التي أوجبت لبنان مرة، توجب وجوده كل مرة.

لأنها دائماً موجودة.

لأنها دائماً ضرورة.

هذا هو الأمل الذي يتجلّى لنا في مجاهل اليأس وهذه هي النعمة

لبنان حاجة للمنطقة.

للحضارة.

للمظلومين.

للمضطهدين.

للطامحين.

للموهوبين.

للمُلهَمين.

هو حاجة للحياة الحلوة، للوحدة البشرية وللسلام.

أسباب كبوته أنّ أهله لم يقدّروا نعمته وأنّه لم يوفّق بالحكّام

يا مرحباً بأثقالنا!

يا مرحباً بصبرنا على أن يصان خَلق ويمنع!

أيها السادة!

دعوتنا اليوم إعادة البلد السعيد إلى شعبه المنهوك، إلى أصدقائه المتيّمين.

لنلتق عفويا، لنتفاهم على المبادلة، لنتصارح.

فما يصيبك يا أخي يصيبني.

تلك هي رسالتنا.

ولنُعِد البلد إلى أبنائنا وأحفادنا.

لنُعِدْه إلى الدنيا، إلى قلب الحضارة، بوحدة وعنفوان وحرّيّة واستقلال وكرامة وشمخة.

أيها الحفل الكريم!

لن أزيد تاركاً للمؤتمرين أن يجولوا جولات موفّقة، شاكراً حضوركم ومثنيا على قسم التاريخ في كلية الآداب (الفرع الثاني) ورئيسه النشيط الدكتور الياس القطار. لنستمع إليهم، ولنقرأ بحوثهم، فما أكثر مواضيعها وأوفر تنوعها! وشكرنا الخاصّ إلى المشاركين الأجانب، وهم علماء، مميّزون في علومهم.

وإني أشكر رئيس الجامعة اللبنانية، الدكتور أسعد دياب على دعمه لهذا

المؤتمر، مؤكّداً له أنّ التاريخ في كلية الآداب (الفرع الثاني) قد أخرجناه من حال التمزّق وأعدناه إلى الحياة، فدبّت الحياة في أوصاله.

لبنان الخالد نحبّه كما لو غاب ولم يخلد.

عشتم،

وعاشت الجامعة اللبنانية،

وعاشت كلية الآداب

وعاش لبنان

كلمة مُعدّ المؤتمر ـ رئيس قسم التاريخ (٢)
كلية الآداب ـــ الجامعة اللبنانية

د الياس القطّار

الأوطان تكبر بأهلها وتصغر أيضاً بأهلها.

ولبنان الكبير، هو الكبير بمفكريه المستنيرين، بعلمائه المكتشفين، بأدبائه النابغين، بشعرائه الملهمين، بموسيقييه وبرساميه وكل أنواع فنانيه المبدعين، بمؤرخية الثقاة، بعمّاله التقنيين، وبفلاحيه الطيبين.

لبنان الكبير، هو الكبير بجامعته الوطنية التي يزهو بها، بالباحثين فيها الذين يشكلون النخبة بالقياس على الجامعات العاملة في لبنان، وحتى في بعض بلدان الشرق. لبنان كبير لأنه يحمل رسالة، هي علّة كيانه، برغم ما تلحق به هذه الرسالة من هزات دموية؛ فهذا البلد هو المختبر الحقّ الذي تتحاور فيه الديانات والأعراق، ولذلك، فهو أقلّ البلدان تعصباً وأصولية دينية وقومية، بالقياس على الشرق والغرب، الذين لا نعتقد أنهما يقويان، كلبنان، على الوقوف بوجه زلزال يشبه الزلزال الذي ضربه طيلة عشرين سنة.

لبنان الكبير، هو الكبير بمواطنيه المشرئبة عيونهم إلى المستقبل بأبعاده الحضارية والتكنولوجية والعلمية والفكرية، لا لبنان القابع فقط في الماضي، يحاكيه ولا يقدر أن يتجاوزه، دون أن يعني ذلك التنكر للتراث وللأرث الحضاري الذي ينتمي إليه لبنان.

الويل ثم الويل لوطن تقتل كل ذكرى وطنية فيه.

ومع هذا، لقد مرّت ذكرى الجلاً وكأن الجلاً لم يكن، ومرّت سنة على

الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء لبنان الكبير، وكأن قيام لبنان الكبير لم يكن. ولقد مرّت مناسبات وستمرّ أخرى كثيرة، وكأنّ شيئاً لم يكن.

كان حريّ، بالعديد من المؤسسات الرسمية والأهلية، أن تستغل المناسبة فتقيم المهرجانات والندوات لتغرس في نفوس المواطنين، كباراً وصغاراً، وتبلور في عقولهم، معاني المواطنية الحقة. ولكن أي شيء من هذا لم يقم. لهذا، وتحسساً بالمسؤولية الوطنية، سعينا في قسم التاريخ، في الفرع الثاني، لأحياء اليوبيل الماسي لأنشاء لبنان الكبير، لا بالخطابات والأشعار الطنانة الرنانة، بل بمؤتمر علمي يدرس ويحلل هذه الذكرى، فيشرح ظروفها التاريخية ويرصد مسارها ويقييم نتائجها ومنجزاتها.

لقد كان قسم التاريخ في كلية الآداب ـ الفرع الثاني السباق، دائماً، إلى مرافقة العديد من المناسبات الوطنية والفكرية بمؤتمرات وندوات، كان لي شرف تنسيق وإدارة غالبيتها: فمن مؤتمر أسد رستم المؤرخ والإنسان، إلى مؤتمر القرية اللبنانية بالتعاون مع قسم الجغرافيا، إلى ذكرى ابن العبري بالتعاون مع قسمي الآثار والأدب العربي، إلى مؤتمر السكن بالتعاون مع قسمي الآثار والجغرافيا، إلى مؤتمري أرشيف تاريخ لبنان، إلى الذكرى المئوية الرابعة لتأسيس مدرسة روما المارونية، إلى اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان، إلى الذكرى الألفية الأولى للحروب الصليبية، والآن مع الذكرى ال ٧٥ لإنشاء لبنان الكبير، يكون قسم التاريخ ومعه الجامعة اللبنانية، قد برهن على أن هذه الجامعة الوطنية هي حقاً جامعة البحث العلمي وجامعة الوطن.

لبنان، هذا الوطن الصغير، بجباله التي ينكسر عليها النور وتنكسر عندها الظلمة، وبسهوله وهضابه التي يتدفق منها الخير، وتلفظ، ببسمة، كلَّ نقمة، كلُّ حبة تراب فيه أغلى وأهمّ من عشرات الأميال المربعة.

هذا الوطن كان كبيراً وسيظل كبيراً.

كلمة عريف المؤتمر

د. فؤاد بوسابا

ـ نفتتح المؤتمر بالنشيد الوطني اللبناني وبنشيد الجامعة اللبنانية ـ معالي رئيس الجامعة اللبنانية...

لم يَمضِ فَصلٌ جامعي إلاّ وقام قسمُ التاريخ في كلية الآداب، الفَرْعُ الثاني يعقد مؤتمرٍ تاريخيٍّ لبحثِ مواضيعَ علميةٍ مهمَّة وفي كلِّ مَرَّة يشتركُ نخبةٌ من الإساتذة الأخصائيين من كافة الفروع والجامعات في الوطن وخارجه، وهؤلاء الاساتذة يتحلُّون بالمعرفة والخبرةِ ويتمتعون بالمقدرة العلمية والمنهجية الاكاديمية. بحيثُ أصبَحَ هذا القسمُ وغيرُه من الأقسام في هذه الكليّة يشكِّلون ورشَةَ عَمَلٍ مستمرة بغية معالجة ما استعصى من مواضيع علمية كثيرة.

فبدت هذه الكليّة خزّاناً للمعرفة ومنهلاً للثوابتِ العلمية المعتمدة والفضلُ في ذلك يعودُ لنهجِ إدارتها وجُهدِ أساتذتها المُنكبين على البحثِ والمعالجة.

وبعد أن وقف هذا القسمُ عند محطاتِ تاريخيةٍ بارزة وعالجَ مواضيعَ عديدة حولها، وانسجاماً مع الرغبة على الوقوفِ عند جميع المفاصِلَ التاريخية المُؤثِرة. إزاء ذلك أختار قسم التاريخ عنواناً لهذا المؤتمر «لبنان الكبير (١٩٢٠ ـ ١٩٩٦)، ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات». لعلَّنا في ذلك نستطيع كَشْفَ النقابِ عن الكثير من الحقائق التاريخية التي تَتَعَلَّقُ بهذا الحَدَثِ الوطني المُميَّز. وكُلّنا آذانٌ صاغية لسماعِ مختلفِ الآراء والاستنتاجاتِ من خلال أبحاثِ أساتذة كبار يمثلون مختلف الايديولوجيات والتيارات الفكرية. وقصدُنا من ذلك تحصين كيانَ هذا الوطن وإبراز الحقائق التاريخية التي تزيده منعةً وثبات.

ولا يسعنا إلاّ أن نفخرَ بجامعتنا الوطنية التي استطاعت النهوض بفضل

الخطَّة الشاملة التي وضع أُسُسَها رَئيسُها معالي الدكتور أسعد دياب، فهو العينُ الساهرة على كُلِّ نشاطاتِها، والقلبُ النابضُ كل حركة علمية مثمرة فيها. وهو الربّان الحكيم والعادل الأمين. فنحن مع معاليه لسماع كلمته القيمة، فالتفضَّلْ.

نكر ذاتَه فأحياها.

تَفانى في خدمةِ كُليتهِ ورافق كُلَّ إفرادِها أساتذةً وطلاباً وموظفين. تجرَّأ على أخذِ المبادراتِ والإجراءاتِ المبنيَّةِ على أُسُسِ الحق والعدالةِ والمساوات.

اعتمدَ على التفاهم والتوافق في أخذِ القرارات مَتجنباً التناحُرَ والصدامات. علماً أنَّه بقي حازماً وقاطعاً حِيالَ الأمور التي تتعلَّقُ بالقانون والنِظام إنه الأكاديمي الناجح والإداري البارع مدير هذه الكلِّية الدكتور جوزيف لبكي، فالتفضل.

باحِث أصيلٌ، شاركَ في مؤتمراتٍ علميةٍ عديدة داخِلَ الوطنِ وخَارِجه.

سَهِرَ الليالي الطِوالِ مُنكباً على البحث والتحليل والصياغة. جَرِيءٌ في إعلانِ الحقائِقَ التاريخية التي هي برأيِ بعضِ المؤرخين مُخالِفَة لما يعتبرونَهُ من الثوابت والمسلَّمات غَطَّتْ أبحاثُهُ ومُؤلفَاتُهُ دورَ الكُتُبِ ومكَتَباتِ الجامعات وهو الذي وضع أولَّ مدماكٍ لهذا القسم منذ أواخر السبعينات، ليعودَ اليومَ يَبْعَثُ فيهِ رُوْحَ الاستمراريةِ والنشاط.

إنَّه الدكتور الياس القَطّار.

ولادة دستور لبنان عام ١٩٢٦

د انطوان الحكيم*

لقد أثارت نشأة دستور ١٩٢٦ جدلاً بين رجال السياسة وبين المؤرّخين اللبنانيين إذ اعتبر بعضهم أن هذا الدستور قد أعدّته السلطة المنتدبة وأنه نسخة عن دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية، بينما رأى آخرون أنه، بالعكس، نتاجٌ لبناني محض وأنه حصيلةُ الجهد الذي بذلته اللجنة المنبثقة عن المجلس التمثيلي والذي بذله بنوع خاص أحدُ أعضائها البارزين، ميشال شيحا.

لقد احتدَم هذا الجدل في السبعينات ولفت في حينه انتباهي فقرّرتُ، منذ ذلك التاريخ، الخوضَ في الموضوع علّني استطيعُ أن أُلقيَ عليه أضواءً جديدة تساعد على الإجابة عن السؤال المطروح: مَن وضع الدستور اللبناني؟

انتظرت سنواتٍ عدّة قبل الانطلاق بهذا المشروع وذلك لأنه كان عليّ، في أول الأمر، إن أتفحَّصَ عدداً من الملفّات المحفوظة في الأرشيف الفرنسي وفي لبنان. فقصدتُ أرشيف وزارة الخارجيّة في باريس وأرشيف الجيش البرّي في ڤانسين (Vincennes) وأرشيف المفوّضيّة العليا الفرنسيّة في نانت (Nantes) وأرشيف هنري دي جوفنيل (Henry de Jouvenel) في مدينة تول (Tulle) وأرشيف عصبة الأمم في جنيف وأرشيف البطريركية المارونية في بكركي... كما اطلَعتُ على عدد لا يستهان به من المصادر والمراجع. قمت بعد ذلك بإعداد دراسة شاملة عن الموضوع، باللغة الفرنسية، صدرت في بيروت في أواخر العام ١٩٩٦ وهي بعنوان «ولادة دستور لبنان عام ١٩٢٦»[(١)].

---

* أستاذ في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، قسم التاريخ.

سأحاول في القسم الأوّل من هذا البحث أن أرسُمَ بإيجاز الإطار التاريخي الذي أُعِدَّ فيه الدستور وهو إطار الانتداب الدولي، سأعرض في القسم الثاني المشاريع الأولى للدستور، أو للقانون الأساسي كما كانوا يسمّونه آنذاك، لا سيّما تلك التي وضعت في العامين ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ وسأكرّس القسم الثالث للمرحلة الأخيرة وهي مرحلة حكم المفوّض السامي هنري دي جوفنيل التي امتدّت من تشرين الثاني ١٩٢٥ حتى أيار ١٩٢٦ والتي شهدت ولادة الدستور في صيغته النهائية، أي الصيغة التي صوّت عليها المجلس التمثيلي بالإجماع في تمام الساعة الواحدة والنصف من صباح ٢٣ أيار ١٩٢٦.

١ ـ نظام الانتداب الدولي والقانون الأساسي

وُلد نظام الانتداب الدولي عام ١٩١٩ في الأجواء المتفائلة التي سادت مؤتمر الصلح المنعقد في باريس. وُضِع هذا النظام، بإصرار من الرئيس الأميريكي ولسون، ليُطبَّق على المستعمرات الألمانية السابقة وعلى الولايات التي سُلخت عن السلطنة العثمانية. كان على الدولة المنتَدَبة أن تُمارسَ باسم عصبة الأمم وصايَتَها على الأراضي التي عُهد إليها بها. حُدّدت صلاحياتُها في وثيقةٍ عرفت بصك الانتداب. كانت مُهمَّتُها، من الناحية المبدئيّة، تنحصر في مساعدة السكّان الأصليين على إدارة شؤونهم ريثما يبلغون درجةً من التطوّر تسمح لهم بالانتقال إلى مرحلة الحكم الذاتي. وقد أُعطيَ هؤلاء السكان حقّ الطَعْن بسياستها أمام العصبة.

إن النص الأساسي الذي قام عليه نظام الانتداب هوَ المادةُ الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم الذي تبنّاه مؤتمر الصلح في الثاني والعشرين من نيسان ١٩١٩، وقد ورد في الفِقْرة الأولى من تلك المادة:

«تُطبّق المبادئ التالية (أي مبادئ الانتداب) على المستعمرات والأراضي التي، نتيجة للحرب، لم تعد تخضع لسيادة الدول التي كانت تحكمها من قبل، والتي تسكنُها شعوبٌ لا تزال عاجزةً عن إدارة شؤونها بنفسها بسبب الأوضاع الصعبة للعالم المعاصر. إن رفاهية هذه الشعوب وتطوّرها يشكّلان رسالة تحضير

مقدّسة ويجدُرُ بنا أن نُدخِل في هذا الميثاق ضمانات تكفُل تحقيق هذه الرسالة»[٢].

يَعتَبرُ هذا النص إذاً الشعوبَ التي تحرّرت من سيطرة الدول المغلوبة شعوبا قاصرة، عاجزة عن إدارة شؤونها بنفسها، وهيَ بالتالي بحاجة إلى حماية القانون الدولي، كما يَعتَبر أن هذه الحماية هيَ بمثابة «رسالة تحضير مقدّسة»[٣]، وقد أوضحت الفِقْرة الثانية من المادة ٢٢ نفسها أنه سيوكل بتلك الرسالة إلى الأمم المتحضّرة وأكدّت الفقرة الثالثة إن الانتداب سيأخذ بعين الاعتبار مستوى التطوّر الذي بلغه كلّ من الشعوب المعنية ولذلك فإنه سيكون على درجات[٤].

أمّا في ما خصّ الشعوب التي تحرّرت من النير العثماني، فقد ورد بشأنها في الفِقْرَة الرابعة من المادة ٢٢ المذكورة أعلاه مايلي:

«إن بعض المجموعات التي كانت تنتمي سابقاً إلى السلطنة العثمانية قد بلغَت درجةً من التطوّر تسمح بالاعتراف بها مؤقتاً كأُمم مستقلة، شرط أن يُعهد إلى دولة منتدَبة في تقديم الإرشادات والمساعدة لها في تنظيم إداراتها، إلى حين تصبحُ قادرةً على تنظيمها بنفسها. . . .».

إن المبادئ التي فُرِضَ على الدولة المنتَدبة التقيُّدُ بها حُدّدت، في كلّ حالة، في وثيقة منفردة وافقت عليها عصبة الأمم وعُرفَت، كما ذكرنا سابقاً، بصَك الانتداب. فقد أُلزِمَت فرنسا، بموجَب المادة الأولى من صك الانتداب على لبنان وسوريا، بأن تعدّ نظاماً أساسياً للبلدين في مهلة لا تتعدّى الثلاث سنوات من تاريخ وضع الانتداب موضع التنفيذ. وقد ورد في النص مايلي:

«يُعَدّ النظام الأساسي بالاتفاق مع السلطات المحليّة وتُؤخذ فيه بعين الاعتبار حقوق جميع الشعوب الساكنة في الأراضي المذكورة وكذلك مصالحها ورغباتها [. . .].

«على الدولة المنتدبة أن تشجّع على إنشاء كيانات محلية مستقلّة إدارياً، وذلك بقدر ما تسمح به الظروف»[٥].

لم يحدّد صك الانتداب مَن المقصود بعبارة «السلطات المحليّة». هل هيَ الزعامات التقليدية؟ هل هم رؤساء الطوائف الدينية؟ هل هوَ المجلس التمثيلي؟ هل هيَ سلطات جديدة منتخبة؟ وكذلك لم يوضح كيف يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار رغبات جميع الشعوب التي تسكن لبنان وسوريا لا سيّما إذا ظهر أن هذه الرغبات تتعارض في ما بينها أو تتناقض مع مبدأ الانتداب. إنه أخيراً يحثُّ الدولة المنتدبة على تشجيع الكيانات المحليّة ذات الاستقلال الإداري، ولكنه لا يعطيها توجيهات واضحة بشأن عدد الدول التي يُمكن أن تُنشِئها في المشرق؛ هل كان عليها أن تكتفي بدولتي لبنان وسوريا أم بإمكانها تخطي هذا العدد وتجزئة سوريا إلى عدّة دويلات؟ إن ما ورد في الصك بهذا الشأن يكتنفه الغموض.

هناك سؤال آخر يتعلّق بالمادة الأولى من الصك: ماذا تعني عبارة «النظام الأساسي»؟ هل هذا النظام هوَ مجموعة التشريعات المتنوّعة التي تكون الدولة المنتدبة قد أصدرتها بهدف تنظيم شؤون البلاد السياسية والإدارية أم هوَ نصٌّ دستوري واحد متماسك يصدر عن جمعيّة تأسيسيّة؟

لقد شكّلت كل هذه النقاط موضوع خلاف بين المسؤولين الفرنسيين أنفسهم وبينهم وبين اللبنانيين. وسأتطرّق إلى بعض جوانب هذا الخلاف في القسم الثاني من هذا البحث.

٢ ـ المشاريع الأولى للنظام الأساسي: ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥

لقد صدّق مجلس العصبة على صك الانتداب على سوريا ولبنان في ٢٤ تموز ١٩٢٢، ولكنّ هذا الصك لم يصبح ساريَ المفعول إلاّ في ٢٩ أيلول ١٩٢٣، بعد أن سُوّيَ الخلاف بين فرنسا وإيطاليا بشأن مصير الشرق الأدنى، إذ أن هذه الأخيرة كانت تعتبر أنها لم تحصل على حصتها من تركة الدولة العثمانية، لذا أخذت تطالب لنفسها بالانتداب على سوريا(٦) كان على فرنسا إذاً، بمقتضى صك الانتداب، أن تضَعَ قانوناً أساسياً للبلاد في مهلة لا تتعدّى الثلاث سنوات ابتداءً من أيلول ١٩٢٣. وكان المسؤولون في باريس، في عامي

١٩٢٣ و١٩٢٤، يعتبرون أن إعداد مثل هذا القانون هو عملية سهلة للغاية تقوم على جمع النصوص التشريعيّة التي صدرت حتى هذا التاريخ في كلّ من البلدان الواقعة تحت الانتداب، ثمّ عرضها على المجالس التمثيلية المحليّة للمصادقة عليها وتقديمها بعد ذلك إلى عصبة الأمم باعتبارها تشكّل النظام الأساسي المطلوب. وقد كتب رئيس الوزراء ـ وزير الخارجية ريمون بوانكاريه (Poincaré)، في كانون الأوّل ١٩٢٣، إلى المفوّض السامي الجنرال ويغان (Weygand) يقول: «دون أن تنتظر انتهاء المهلة التي اعطيت لنا، علينا أن نضبُط جيّداً النصوص التشريعيّة المختلفة التي أصدرتها المفوّضية العليا حتى هذا التاريخ والمتعلّقة بولادة دولة لبنان والدول السورية، وبحدودها وبتنظيم السلطات العامّة والمجالس التمثيليّة فيها، وكذلك النصوص المتعلّقة بالاتحاد الفدرالي السوري وبالعلاقات بين سوريا ولبنان».

يضيف رئيس الوزراء الفرنسي أن السبيل الأكثر ملاءمة للحصول بسرعة على موافقة السكان التي نصّ عليها صك الانتداب، هو الطلبُ من كل من المجالس المحليّة تبنّي مجموعة النصوص هذه واعتبارها النظام الأساسيّ المنتظر. وقد أرفق بوانكاريه (Poincaré) رسالتَه بلائحة للتشريعات التي، برأيه، يجب أن تشكّل منها هذه المجموعة وتَرْكَ الحريّة للمفوّض السامي ليزيد عليها ما يراه ضرورياً(٧).

إن هذه النظرة إلى النظام الأساسي أثارت موجةً من الاحتجاجات في الدول المشرقية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي عبّرت عنها بصراحة الصحافة المحليّة. وقد رفض المجلس التمثيلي اللبناني اقتراح بوانكاريه وطالب بجمعية تأسيسيّة منتخبة لإعداد هذا النظام(٨).

إن الوثائق المحفوظة في الأرشيف الفرنسي تثبتُ أنّ مسألتي موافقة السلطات المحليّة وإمتثال رغبات جميع السكّان اللتين نصّت عليهما المادة الأولى من صك الانتداب ظلّتا، في هذه المرحلة التمهيديّة، تُثيران الشكوك والتساؤلات. كانت السلطات الفرنسيّة تخشى، إن هيَ استشارت الزعماء

المحليين بشأن تنظيم البلاد، أن تجدَ نفسها أمام فيضٍ من المطالب الوطنيّة المُفرِطة[٩].

انتهت هذه المرحلة المتميّزة بالرِّيَب والتردّد في شهر تموز ١٩٢٤ عندما أعدّ موظفو وزارة الخارجيّة الفرنسيّة مشروعاً موحّداً للنظام الأساسي يشمل لبنان الكبير والدول السوريّة الأربعة (دمشق، حلب، دولة العلويين ودولة الدروز). تضمّن هذا النصّ المشترك ٦٣ مادة موزّعة على خمسة أبواب، خصّص الأوّل منها للأحكام العامّة، والثاني للدول السورية الأربع، والثالث لدولة لبنان الكبير والرابع للمصالح المشتركة والخامس للأحكام الانتقالية.

ذكّر هذا المشروع بالحدود الجغرافية لكل دولة من الدول الخاضعة للانتداب الفرنسي وأعلن الأسس التي سيقوم عليها النظام السياسي وكذلك تلك التي ستوجّه اعمالَ السلطات العامّة وأوضَحَ الصلاحيات التي ستحتفظ بها الدولة المنتدبة ونصّ أخيراً على قواعد جديدة لإدارة المصالح المشتركة[١٠].

كانت الدولة المنتدبة، حتى هذا التاريخ، تعتبر أن إعداد النظام الأساسي هوَ من صلاحياتها الحصرية وأنه لا يُعقَل أن تناقشَ مضمونه لا مع الشعوب الواقعة تحت الانتداب ولا حتى مع عصبة الأمم. يحقّ فقط لهذه الأخيرة أن تطلع عليه حين يصبحُ جاهزاً وذلك طبقاً لما ورد في المادة السابعة عشرة من صك الانتداب[١١].

إن هذا المفهوم للنظام الأساسي قد توسّع في عرضه رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجيّة ادوار هريو (Herriot) في رسالة موجّهة إلى المفوّض السامي الجديد الجنرال سرّاي[١٢] (Sarrail) في مطلع العام ١٩٢٥، ركّز فيها على الفكرة القائلة بأن النظام الأساسي هوَ عملٌ تقوم به الدولة المنتدبة من جانب واحد، هوَ مرسومٌ تصدره بنفسها. أمّا استشارة السلطات المحليّة بشأنه، فتنحصر ببعض الوجهاء الذين عليهم أن يعبّروا خطيّاً عن رأيهم دون أية مناقشة. إلى جانب ذلك تعطي رسالة هريو المفوّض السامي توجيهاتٍ هامة تتعلّق بمستقبل الانتداب إذ تؤكدُ أن الهدف الجوهري لهذا النظام هوَ مساعدة السكان

الأصليين حتّى يبلغوا مرحلة الحكم الذاتي، بعيداً عن أية ممارسات ذات طابع استعماري، فيطلب بالتالي رئيس الوزراء من سرّاي بألاّ يَحُلّ مع أجهزة الانتداب محلَّ الحكومات السورية ومحل الحكومة اللبنانية، بل أن يكتفي بدور الموجّه الصالح ذي السلطة الكافية والكلمة المسموعة[١٣].

تعكُسُ إرشادات هريو هذه الروح الجديدة التي سادت في باريس على أثر وصول اتحاد اليسار إلى الحكم عام ١٩٢٤، كما تعكسُ التوجيه الجديد الذي كانت الحكومة المنبثقة عن هذا الاتحاد تحاول أن تعطيَه لنظام الانتداب.

أرفق هريو رسالَته بمشروع للقانون الأساسي هوَ في الواقع النص الذي وُضع في تموز ١٩٢٤ بعد أن أُدخلت عليه وزارة الخارجيّة بعض التعديلات. لكنّ المفوّض السامي في بيروت ومعاونيه اعتبروا أن مشروع هريو والشروحات التي رافقته والتوجيهات الجديدة التي صدرت عن الحكومة الفرنسيّة تَحُدُّ من صلاحيات سلطات الانتداب وتكبّلُها، ممّا يجعلُها عاجزةً عن القيام بالمهام الملقاة على عاتقها بموجب صك الانتداب وبالتالي عاجزة عن الإشراف على إدارة دول المشرق[١٤].

لذا قرّر كبارُ موظفي المفوّضيّة العليا في بيروت، بالاتفاق مع سرّاي، اعداد مشروع مضاد، وقد اعدّوه فعلاً وأرسلوه إلى باريس في ٢٨ آذار ١٩٢٥ وتركوا فيه للمفوّض السامي صلاحيات واسعة تخوّله الحلول محلّ السلطات الوطنيّة كلّما اعتبر أن هذه تقصّرُ في الدفاع عن سلامة الأرض أو إنّها تسيءُ إلى المصلحة العامة أو إلى المصالح المشتركة[١٥].

أخذ موظفو وزارة الخارجيّة في باريس بعين الاعتبار هواجسَ سلطات الانتداب في بيروت فأدخلوا تعديلاتٍ على مشروعهم الأوّل وأعدّوا مشروعاً ثانياً قوّوا فيه صلاحيات المفوّض السامي بشكل يسمَح له بالاحتفاظ بزمام الأمور وباتخاذ كل الاجراءاتِ التي يراها ضرورية كلما دعت الحاجة إلى ذلك[١٦].

في هذا الوقت كانت الصعوبات تتراكم أمام سرّاي في دول المشرق. إن سياستَه المعادية للإكليروس وتدخّلَه غيرَ المُبرَّر في شؤون لبنان دفعا بالأحزاب

وبالصحافة اليمينيّة في فرنسا إلى القيام بحملة ضده، انتقل على أثرها الصراع إلى حَلْبَة البرلمان الفرنسي حيث أثيرَ موضوعُ سرّاي في أكثر من مرّة[١٧]. يضاف إلى ذلك أنّ المفوّض السامي حاول أن يُدخِلَ تعديلات جذرية على قانون الانتخاب اللبناني وأن يُلغيَ التوزيعَ الطائفي لمقاعد المجلس، فاصطدم بوزير الخارجيّة أريستيد بريان (Aristide Briand)، فما كان من هذا الأخير إلاّ أن رفع عنه مسؤولية اعداد القانون الأساسي وأوكل بهذه المهمّة، في حزيران ١٩٢٥، إلى لجنة من الاختصاصيين الفرنسيين يرأسُها النائب جوزف پول - بونكور (Joseph Paul - Boncour)[١٨].

درست هذه اللجنة مشاريع القانون الأساسي الثلاثة، أي مشروع وزارة الخارجيّة الأوّل ومشروع سرّاي ومشروع وزارة الخارجيّة الثاني المعدّل. إن العقبة التي واجهتها كانت مسألةُ مشاركة السلطات المحليّة، إذ ظهر خلافٌ حاد بين أعضاء اللجنة حول مستوى هذه المشاركة وطبيعتها.

لقد رأى روبيردي كاي (Robert de Caix)[١٩] أن الخبرة التي اكتسبَتها الدولة المنتدبة تسمح بالقول إنها مطّلعةٌ على أماني السكان وإنه باستطاعتها بالتالي اعدادُ القانون الأساسي دون حاجة إلى استشارة هؤلاء. ثمّ إنه نبّه إلى خطورة اللجوء إلى مثل هذه الاستشارة، لا سيّما إذا أتت نتائجها متناقضة مع بعضها البعض أو صبّت كلُّها في اتجاه لا يمكن أن تقبل به الدولة المنتدبة[٢٠]. أمّا پول بونكور فكان له رأي معاكس وكان يطالب باستشارة شخصيّات منتخبة لا شخصيات تختارها سلطات الانتداب.

في الاجتماع الثاني للجنة في ١٠ تموز ١٩٢٥، اقترح الأمين العام للمفوّضية العليا، فِرشير دي ريفي (Verchère de Reffye)، أن يُقسَمَ موضوعُ القانون الأساسي إلى شقّين: كلُّ ما ينظم العلاقة بين الدولة المنتدبة والشعوب الواقعة تحت الانتداب، أي بين الوصيّ والقاصر، من جهة، وقد أطلق على هذا الشق تسمية «النظام الانتدابي» (le règlement mandataire)، وكل ما ينظم الأوضاع الداخلية للبلاد، في جهة ثانية، وقد سمّيَ الدستور الداخلي (la

constitution intérieure). أكّد ريفي أن التشريعات المتعلّقة بالشقّ الأوّل هيَ من صلاحيات الدولة المنتدبة دون سواها؛ عليها فقط أن تتقيّد بالملاحظات التي قد تُبديها بشأنها عصبة الأمم. أمّا التشريعات المتعلّقة بالشق الثاني والتي سيستمر العملُ بها حتى بعد زوال الانتداب، فيمكن أن يشارك في وضعها ممثلو السكان[٢١]. وكانت المفوّضية العليا في بيروت قد اعدّت لائحة بالشخصيات التي يمكن أن تُستشار، وكان على هذه الشخصيات أن تبدي رأيها خطياً في الموضوع[٢٢].

لم يرض پول - بونكور باقتراحات أعضاء اللجنة التي كان يرأسُها فعلّق اجتماعاتها في ٢١ تموز ١٩٢٥ وأخذ يرسلُ التقرير تلو الآخر إلى وزير الخارجيّة مصّراً على أن تشارك في وضع القانون الأساسي هيئات منتخبة لا شخصيّاتٌ يختارها المفوّض السامي. لكنّ مُوظفي وزارة الخارجية تردّدوا في الأمر متأثّرين بوجهة نظر روبير دي كاي وكان هذا يعتبر خبيراً في شؤون الانتداب.

أعدّ دي كاي في ٨ أيلول ١٩٢٥ تقريراً حول الموضوع جاء فيه:

«إنّ بلداً واقعاً تحت الانتداب لا يمكنه قانونياً أن يشارك في وضع نظامه الأساسي. . .

«إذا اعتُبرت بعض المجموعات الشرقية غيرَ قادرة على حُكم نفسها دون وصاية دولة منتدبة، فمن الحماقة أن نقبل بأنها تستطيع أن تتخذ هي قرارات بشأن نظام الحكم الذي ستخضع له. . .».

يضيف دي كاي أن موافقة السلطات المحليّة التي نصّت عليها المادة الأولى من الصك تعني فقط أنه يحق لهذه السلطات، في ظلّ نظام الانتداب، أن تُبديَ وجهة نظرها في الموضوع لا أن تشارك في اتخاذ القرار[٢٣].

إن ما كتبه دي كاي يُظهر بوضوح إن الجدل قد اتخذ منحىً قانونياً بالأضافة إلى المنحى السياسي. إن مفهوم دي كاي للانتداب وللقانون الأساسي

هو الذي كان سائداً في أوساط موظفي وزارة الخارجيّة في باريس وموظفي المفوضيّة العليا في بيروت وكذلك في الأوساط الفرنسيّة في عصبة الأمم. وكان يُقابله مفهوم آخر عبّر عنه بوضوح النائب پول بونكور الذي كان يصرّ على أن تُطبّق مبادئ الديموقراطيّة وألاّ يُعدّ النظام الأساسي إلاّ بمشاركة المجالس المنتخبة في بلدان المشرق الخاضعة للانتداب الفرنسي.

في شهري أيلول وتشرين الأوّل ١٩٢٥ ازداد ضغطُ پول ـ بونكور على الحكومة. إن الوثيقة التي تُعبّر بوضوح عن وجهة نظره هيَ الرسالة التي وجّهها إلى وزير الخارجيّة بريان (Briand) في ٢ تشرين الثاني والتي يؤكّد فيها أن التأخر في تنظيم أوضاع لبنان وسوريا هوَ السببُ الرئيسي للثورة التي تشهدُها سوريا[٢٤] وأنّ أعمال اللجنة التي يرأسُها لا يمكن أن تؤديَ إلى نتيجةٍ إيجابية ما لم يعاد النظر في تركيبة تلك اللجنة وفي نهجها وروحيّتها. ثمّ كتب پول ـ بونكور ما حرفيّته.

«من الواضح جلياً أن هناك في الأساس سوءَ تفاهم جوهرياً. ليس المطلوب منّا أن نحكمَ مستعمرة ولا أن نُنشِئَ محميّة. إن المطلوب هوَ أن نُنظّم الانتداب الذي أوكلت إلينا به عصبة الأمم. هذا الانتداب الذي نمارسه على شعوبٍ، هيَ بدون شك متخلّفة، ولكنّها تنتمي إلى حضارات عريقة، لا يمكن أن يكونَ إلاّ منفتحاً ومبنيّاً على استشارة حقيقيّة للسكان لا على خداع.

«لا شك أن الاقتراحات التي تقدّم بها أمام اللجنة ممثلو وزارتكم لا تتوافق ولا بشكل من الأشكال مع أماني الشعوب المعنيّة. علينا إذاً أن نضَعَ حدّاً لكل ذلك...»

اقترح پول ـ بونكور في آخر رسالته أن يوكَلَ باعداد القانون الأساسي في كلّ دولة إلى لجنة تضمّ الزعماء الطبيعيين للسكان أو شخصيات منتخبة. أمّا الدول التي تملك مجلساً تمثيلياً ومنها لبنان فيجب، بحسب رأيه، أن تنبثق اللجنة فيها عن هذا المجلس[٢٥].

إن موقف پول ـ بونكور الحازم والضغط الذي شكّلته الثورة السوريّة

والانتقادات العلنيّة التي وُجّهت إلى الدولة المنتدبة عبر الصحافة اللبنانية والسورية أرغمت موظفي وزارة الخارجية في باريس على تليين موقفهم. فتبنّى هؤلاء، بشأن القانون الأساسي، التمييز الذي كان قد اقترحه ريفي Reffye بين الشقّ الداخلي والشق المتعلّق بتنظيم العلاقة بين المنتدب والدولة الواقعة تحت الانتداب، فقبلوا بأن يوكل بالأوّل إلى السلطات المحلية[٢٦].

هكذا انتصرت أفكار پول ـ بونكور. أمّا الجنرال سرّاي، فبعد أن ازدادت النقمةُ عليه استدعته حكومتُه في أيلول ١٩٢٥ وعَيّنت خلفاً له المدني هنري دي جوفنيل، عضو مجلس الشيوخ.

٣ ـ أعداد الدستور اللبناني ـ المرحلة الأخيرة

قبل أن ينتقل إلى بيروت، حاول المفوّض السامي الجدبد أن يعيدَ الحوار بين فرنسا والمعارضة السوريّة ـ اللبنانية، فالتقى عدداً من أركان تلك المعارضة في باريس أوّلاً ثمّ في القاهرة[٢٧] ولم يصل إلى لبنان إلاّ في ٢ كانون الأوّل ١٩٢٥.

في اليوم التالي، وبمناسبة عرض عسكري في ساحة البرج في بيروت، ألقى جوفنيل كلمة أعلن فيها بجُملة مقتضبة المبدأ الأساسي الذي ستقوم عليه سياستُه إذ قال: «السلام لمن يريد السلام والحرب لمن يريد الحرب»[٢٨]. وفي ٤ كانون الأوّل، زار المفوّض السامي المجلسَ التمثيلي اللبناني حيث صرّح أنه سيطلب من الحاكم ليون كايلا (Léon Cayla) أن يدعوَ هذا المجلس إلى اجتماع استثنائي يوكِلُ إليه خلاله إعدادَ دستور البلاد. بعد يومين من هذا التاريخ أبلغ جوفنيل حكومته أنه سيدعوَ أيضاً العلويين إلى اعداد دستورهم[٢٩].

في الواقع، كان المفوّض السامي يحاول أن يوطّد مركزَ بلاده في المنطقة الساحلية حيث النفوذ الفرنسي لا يزال قوياً. وكان يرغب، بالإضافة إلى ذلك، في أن يُثبتَ للسوريين في المناطق الداخليّة أن مصلحتَهم تقتضي وقف القتال كي يستطيعوا هم أيضاً، كاللبنانيين والعلويين، بناءَ مؤسساتهم الديمقراطية.

اجتمع المجلس التمثيلي اللبناني في ١٠ كانون الأوّل وانتخب لجنة لأعداد الدستور مؤلفة من ١٢ عضواً موزّعين على الشكل التالي: اثنان من الأرثوذكس وهما شبل دمّوس وبترو طراد؛ ثلاثة من الموارنة وهم جورج زوين، روكز أبو نادر وجورج ثابت؛ واثنان من السنّة وهما عمر الداعوق وعبّود عبد الرزّاق؛ اثنان من الشيعة وهما صبحي حيدر ويوسف الزين؛ درزيّ واحد وهو الأمير فؤاد أرسلان الذي استقال لأسباب صحيّة فانتخب مكانه جميل تلحوق[٣٠]، وأخيراً ممثل واحد عن الروم الكاثوليك وهو يوسف سالم وممثل عن الأقليات وهوَ ميشال شيحا. كان على اللجنة أن تعمَلَ تحت إشراف رئيس المجلس التمثيلي، موسى نمّور، لذا عرفت بلجنة الـ ١٣[٣١].

في اليوم نفسه الذي انتخبت فيه لجنة الدستور في لبنان، وجّه جوفنيل نداءً إلى السوريين جاء فيه:

«إني أخاطبُكم كصديق لأقولَ لكم إنّ مصيركم هو بين أيديكم...

«اليوم في العاشر من كانون الأوّل يجتمع المجلس المنتخب من قِبَل إخوانكم في لبنان وقد طلبت منه أن يتداول في موضوع الدستور والنظام السياسي. فلو كانت الدول السورية تتمتّع بنعمة السلام التي يتمتع بها لبنان لجرى فيها ما يجري الآنَ في هذا البلد...»[٣٢].

لم يستجب الثوّار لهذا النداء، بل كثّفوا نشاطاتهم في سهل البقاع وعلى الحدود الجنوبيّة الشرقية للبنان واستنفروا مؤيّدي الوحدة السوريّة لكي يمنعوا الدولة المنتدبة من استعادة المبادرة في الميدانين العسكري والسياسي. في هذه الأجواء، قرّر سُنّةُ المدن الساحلية في لبنان الكبير عدمَ المشاركة في اعداد الدستور[٣٣] وطالبوا مجدّداً بالانضمام إلى سوريا وأبلغوا قرارهم هذا إلى رئيس المجلس التمثيلي وإلى المفوّض السامي، وهكذا فعل المجلس البلدي في بعلبك. فما كان من سلطات الانتداب إلاّ أن قامت بهجوم مضاد، فاصدر الحاكم كايلا قراراً حلَّ بموجبه مجلس بلدية بعلبك ثمّ أتبَعَهُ بتعميم موجّه إلى جميع موظفي دولة لبنان الكبير يحذّرهم فيه من القيام بأيّ نشاط يهدّد وحدة الوطن الذي هم في خدمته[٣٤].

ولكي يضمنعوا عدم انضمام الطائفة الشيعيّة إلى التيار الوحدوي، اتخذ الفرنسيّون بعض الإجراءات التي تصبّ في مصلحة تلك الطائفة، أهمُّها الاعتراف بالمذهب الجعفري وإنشاء محكمة تمييز جعفرية في بيروت[٣٥] بعد موافقة المجلس التمثيلي على ذلك.

في المناطق الداخليّة من سوريا، باستثناء سنجقي دمشق وحوران حيث كان الأمن مضطرباً، نظّم الفرنسيّون انتخاباتٍ عامة. على الصعيد العسكري، طلب جوفنيل امدادات من حكومته ممّا سمح له بحَصر الثورة في مناطق معيّنة. ثمّ إنه عمل على تحسين العلاقات مع تركيا ليمنَعَ أيَّ تواطؤ بين السوريين والكماليين، فوقّع بالأحرف الأولى مع حكومة أنقرة، في ١٨ شباط ١٩٢٦، اتفاقية صداقة وحُسن جوار[٣٦]. في هذا الوقت كانت لجنة لـ ١٣ في لبنان قد انكبّت على العمل، فقرّرت اطلاقَ استشارات واسعة تطال ممثلي الجمعيات الاقتصادية والمهن الحرّة ورؤساء الطوائف الدينية والمسؤولين عن النقابات وأعضاء المجالس التمثيلية السابقة... فعَهِدت إلى لجنة مصغّرة مؤلفة من خمسة اشخاص[٣٧] درسَ الصيغة التي يجب اعتمادها في الاستشارات، فعقدت هذه أوّلَ اجتماع لها في ١٦ كانون الأوّل برئاسة موسى نمّور، وأعدّت لائحة بالشخصيات[٣٨] التي سَتَسْتَشيرها، وقررّت أن توجّه إلى كلّ منها استمارة تتضمّن اثني عشر سؤالاً تتعلّق بنظام الحكم، بصلاحيات السلطات الثلاث، بتوزيع المقاعد النيابيّة، بقانون الانتخاب إلخ. حصلت اللجنة على ١٣٢ جواباً، فكُلّف شبل دمّوس فرزَها ووضع تقرير عنها[٣٩]. إن الأفكار التي استخلصها هذا الأخير من هذه الاستشارات اعتُمدت كأُسُس لأعداد مشروع الدستور. عهد بهذه المهمّة إلى عضوين من اللجنة الخماسيّة[٤٠]. وقد استعان اللبنانيون في عملهم بعدد من الكتب الفرنسية التي تعالج موضوعي القانون الدستوري والأنظمة السياسية كما استعانوا بنصوص بعض الدساتير كالبلجكي والسويسري والأميركي والمصري.

لقد شارك عددٌ من موظفي الانتداب، على مستويات مختلفة، في أعمال

اللجنة، نذكر منهم فرشاردي ريفي (Verchère de Reffye)، السكرتير العام للمفوظية العليا، وليون كايلا، حاكم لبنان الكبير، والكولونيل كاترو (Catroux)، رئيس جهاز الاستخبارات، وليون سولومياك (Solomiac)، رئيس مكتب (المفوّض السامي[41]. لكنّ ممثّل فرنسا الأساسي كان پول سوشييه (Paul Souchier) وهوَ من مجلس شورى الدولة في فرنسا واختصاصي في القانون الدستوري، وقد استدعاه دي جوفنيل خصيصاً من باريس للمساهمة في اعداد الدستور اللبناني، وقد أرسل إليه برقية جاء فيها: «أطلب منك أن تأتي في أقرب وقت ممكن. أجلب معك نصوص الدساتير التي تجدها وادرس بصورة خاصة الدستور الفدرالي السويسري»[42].

حال وصوله إلى بيروت ألحق سوشييه كخبير باللجنة المكلّفة وضع مشروع الدستور. وقد قُيّضَ لي أن التقي عام ١٩٩٤[43] آخر فرنسي لا يزال على قيد الحياة من بين الذين شاركوا في أعداد الدستور اللبناني، وهو المحامي جان ـ لويس أوجول (Aujol)، وكان آنذاك من الملحقين بمكتب المفوّض السامي. أكّد لي أوجول أن جوفنيل كان يتابع عن كَثَب موضوع الدستور وقد حدث له، أكثر من مرّة، أن أيقظ سوشييه من نومه، حتى بعد منتصف الليل، ليَبحث معه في صيغة بعض المواد.

في الواقع لقد أُرسل جوفنيل إلى الشرق في مهمّة محدّدة، وبصفته عضواً في مجلس الشيوخ، لم يكن يُسمح له بالتغيّب عن فرنسا أكثرَ من ستة أشهر. كان عليه إذاً أن يعود إلزامياً إلى بلاده في أيار ١٩٢٦ وكان يرغب في إحراز نجاح في موضوع الدستور قبل أن يحين هذا الموعد. هذا ما يفسّر لنا مثابَرتَه واستعجاله. أمّا اللبنانيون الذين لعبوا دوراً أساسياً في اعداد الدستور فهم موسى نمّور وميشال شيحا وشبل دمّوس. إن شيحا حَسَب شهادة أوجول، كان شديد التمسّك بلبنانيّته، لذا أصرّ بعناد على اعطاء الدستور صبغةً وطنيّة، إن البطريركية المارونية، نقلاً أيضاً عن أوجول، كانت تتابع بصورة منتظمة مراحل العمل الدستوري وقد حرصت على ألاّ يكون لأيّة مادة من مواد الدستور طابعٌ الحادي

أو معادٍ لرجال الدين. إن الوثائق المحفوظة في أرشيف بكركي والمتعلقة بالقانون الأساسي تظهر بوضوح أن قادة الكنيسة المارونية قد ركّزوا في مراسلاتهم مع المفوّض السامي ومع لجنة بونكور ومع لجنة الـ ١٣ على وحدة الوطن وعلى أن يكون الحاكم من التابعيّة اللبنانية وعلى تثبيت التوزيع الطائفي لمقاعد المجلس النيابي وعلى الإبقاء على قوانين الأحوال الشخصيّة المذهبيّة وعلى المحافظة على حريّة التعليم وعلى الدفاع عن التعليم الديني...[44].

بينما كان اللبنانيون منكبّين على العمل في دستورهم، كانت الدوائر المختصّة في وزارة الخارجيّة الفرنسية تعمل على وضع الشطر الأوّل من القانون الأساسي المُسَمّى «النظام الانتدابي»، وهوَ الذي ينظم العلاقة بين الدولة المنتدبة والدولة الواقعة تحت الانتداب[45].

بعد أن أنهت اللجنة المصغرة مشروع الدستور بمشاركة الخبير الفرنسي سوشييه (Souchier)، ناقشت لجنة الـ ١٣ النصّ وأدخلت عليه بعض التعديلات ثمّ أُرسل هذا النص إلى باريس[46]. وقد اقترح جوفنيل على وزارة الخارجية أن يرافقَ إعلانَ الدساتير في كلّ من لبنان ودولة العلويين وسنجق الاسكندرونة ذي الحكم الذّاتي توقيعُ معاهدات مع هذه الدول تُحدِّدُ فيها علاقاتُها مع فرنسا. لكن بريان نَصَح المفوّض السامي بالتريّث مؤكداً أن المعاهدات سيكون لها انعكاسات عديدة، لا سيّما من الناحية القانونية، وإنها بالتالي تتطلّب مزيداً من الدرس والتعمّق[47].

في ١٢ أيار أرسل بريان ملاحظاته على مشروع الدستور وقد تناولت بصورة أساسيّة المواد ٩٦ إلى ١٠٠ المدرَجَة في الباب الخامس والمتعلّقة بعصبة الأمم وبالدولة المنتدبة، فاقترح أن تحذف هذه المواد وأن يُستعاضَ عنها باعلانٍ يصدرُ عن كلّ حكومة من الحكومات المعنيّة تتعهّد فيه بالاعتراف بالدول الأخرى وباللجوء إلى تحكيم الدولة المنتدبة عند وقوع أي خلاف بينها وتتعهد أيضاً بالقبول بالصلاحيات التي سيحتفظ بها المنتَدَب داخل كلّ دولة والإقرار بحقّه المطلق في إدارة العلاقات الخارجيّة[48].

عُدّلت بعدَ ذلك بعضُ المواد طِبقاً لملاحظات بريان ثمّ أصدر الحاكمُ كايلا قراراً دعا فيه المجلس التمثيلي إلى جلسة استثنائية لمناقشة الدستور.

أفتتحت هذه الجلسة في ١٩ أيار وقد تمثّلت الدولة المنتدبة بكلٍ من سوشييه وسولومياك (Souchier et Solomiac). بعد أن عَرَضَ دمّوس نتائج الاستشارات تكلّم سوشييه طالباً من المجلس الإسراع في درس بنود الدستور وإقرارها لأن المفوّض السامي ينوي مغادرة لبنان إلى باريس وإنه يرغب في إعلان الدستور قبل سفره. ثمّ أعرب عن أمله في أن يتوصّلَ إلى التفاهم مع أعضاء المجلس على النص النهائي كما فَعَلَ من قبل مع لجنة الـ ١٣. وأخيراً لخّص سوشييه الصلاحيات التي ينوي المفوّض السامي الاحتفاظ بها وهي تتعلّق باستعمال قوّات الجندرمة والبوليس، وبحلّ المجلس وبتنحية رئيس الجمهورية وبالعلاقات الخارجية[٤٩].

بعد هذه المقدّمة بدأت مناقشة الدستور مادةً مادة. وقد تغيّب ميشال شيحا بسبب خلاف حاد كان قد وقع بينه وبين جوفنيل[٥٠] فدافع دمّوس وسوشييه بجرأة عن الدستور. وبعد قراءة المادة الأولى المتعلّقة بالحدود وبالاستقلال، طلب الكلامَ النائبُ عمر الداعوق فَتَلا بياناً باسمه وباسم أربعة من زملائه هم عمر بيهم، نائب بيروت السنّي، وخير الدين عدرا، نائب طرابلس السني، وخالد شهاب، نائب لبنان الجنوبي السني، وصبحي حيدر، نائب البقاع الشيعي، يحتجُّ فيه الخمسة على الباب الأوّل من الدستور وعلى الحاق المناطق التي يمثّلون بجبل لبنان ويطالبون بإعادة فصلها وبإعطاها استقلالاً ذاتياً على أن تشكّل لاحقاً اتحاداً مع لبنان بحدوده السابقة ومع سوريا.

ثمّ تكلّم صبحي حيدر وأضاف إلى الاحتاج السابق ماحرفيتّه: «على أنه، تحاشياً للأضرار التي قد تَلْحَق بأهالي البلاد الملحقة وريثما نتخلّص من هذا الإلحاق، فإننا ندخل بالبحث في هذا الدستور محتفظين باحتجاجاتنا».

بعد هذه المداخلات بدأت المناقشة الجديّة. إن محاضر الجلسات تظهر بوضوح أن دمّوس وسوشييه دافعا بشجاعة عن الدستور الذي شاركا في وضعه.

إنّ الأحكام المتعلّقة بالانتداب كانت مدرجة، كما ذكرنا، في الباب الخامس. ولكن في جلسة ٢٢ أيار الثانية أعلن سوشييه أن هذه الأحكام قد أُلغِيَت ووزّع على أعضاء المجلس نصاً جديداً يبدأ بالمادة ٩٠ وقد جاء فيها:

«إن السلطات المقرّرة بمقتضى هذا الدستور يُعمل بها مع الاحتفاظ بما للدولة المنتدبة من الحقوق والواجبات الناتجة عن المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم وعن صك الانتداب».

إن الصلاحيات التي احتفظت بها الدولة المنتدبة بموجب المادة ٩٠ فصّلها سوشييه في بيان قرأه بعد أن أنهى المجلس مناقشة الدستور. فأعلن سوشييه آنذاك ما حرفيّته: «سيُتلى عليكم بالعربيّة نصّ الصلاحيات التي تحتفظ بها الدولة المنتدبة. فاطلب منكم أن تُصغوا إليه بانتباه. أنا لا أطلب منكم أن تصادقوا عليه أو أن تناقشوه وتصوّتوا عليه كما ناقشتم بنود دستوركم وصَوَّتتم عليها. إنّي أطلب منكم فقط أن تأخذوا علماً به. قد انتدبني حضرة المفوّض السامي لأشترك معكم في أعداد دستوركم ولكي تضعوا أنتم هذا الدستور بالاتفاق مع الدولة المنتدبة[٥١]. أمّا الآن وقد وصلتُم في عملكم إلى مرحلة النهاية، فقد حان الوقت كي أبلّغكم التحفّظات التي ترى الدولة المنتدبة أنه من واجبها القيام بها. أطلبُ منكم أن تقولوا لي إذا كنتم توافقون على هذه النقاط كما سبق لي وأبلغتُكم أننا متّفِقون معكم على مواد دستوركم»[٥٢].

بعد هذا التصريح قُرئ نصّ التحفّظات وهوَ يتضمّن أربع مواد. تتعلّق الأولى بحق الرقابة الذي ستمارسه الدولة المنتدبة بواسطة مستشارين فرنسيين يوزّعون على الإدارات العامة ويتلقّونَ أجورَهم من الخزينة اللبنانية. تضع المادة الثانية تحت تصرُّف المفوّض السامي قوى الأمن الداخلي وتعترف بسلطته المطلقة على القوى المسلّحة الفرنسيّة التي تحتاج إليها الدولة المنتدبة لتطبيق الانتداب وللدفاع عن الحدود ولوضع القانون الأساسي موضع التنفيذ. تخوّل المادة الثالثة المفوّض السامي استعمالَ حق الفيتو أو النقض ضد القوانين والقرارات التي يعتبرها مضرّة بالانتداب وبمصلحة لبنان ومناقضة للالتزامات

الدولية. وقد أخضعت المادة نفسُها حلَّ المجلس وعزلَ رئيس الجمهورية لموافقة المفوّض السامي. أمّا المادة الرابعة والأخيرة فقد نصّت على أن العلاقات الخارجيّة وقبول أوراق اعتماد السفراء الأجانب هي حصراً من صلاحيات الدولة المنتدبة[٥٣].

بعد ذلك صوّت المجلس بالإجماع على نصّ الدستور المعدّل ورُفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف من صباح ٢٣ أيار.

في اليوم نفسه زار جوفنيل مقرَّ المجلس التمثيلي حيث وضع الدستور موضع التنفيذ وأعلن ولادة الجمهورية اللبنانية.

في ٢٥ أيار، طبقاً لما ورد في المادة ٩٨ من الدستور، عيّن المفوّض السامي أعضاء مجلس الشيوخ الستة عشر وفي ٢٦ أيار اجتمع المجلسان وانتخبا شارل الدبّاس أوّل رئيس للجمهورية اللبنانية[٥٤].

نُشر نص الدستور في الجريدة الرسميّة في ١٢ تشرين الأوّل ١٩٢٦ كما نُشِرَ كملحق في التقرير الذي أرسلته الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم عن العام ١٩٢٦[٥٥]. ثمّ أعادت نشرة عصبة الأمم معدّلا[٥٦]، عام ١٩٣٠، مع النصوص الدستورية الأخرى المتعلّقة بالدول المشرقية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، وهذه النصوص هيَ: الدستور السوري، النظام الأساسي لسنجق الاسكندرونة، النظام الأساسي لدولة العلويين، النظام الأساسي لدولة جبل الدروز والنظام الأساسي لمجلس المصالح المشتركة[٥٧].

غادر جوفنيل لبنان إلى فرنسا حاملاً معه نصّ الدستور اللبناني، وذلك في ٢٧ أيار ١٩٢٦، على الباخرة نفسها (Le Sphinx) التي أقلّته من مرسيليا إلى بيروت قبل ستة أشهر من هذا التاريخ.

نستخلص من هذه الدراسة أن نصّ الدستور اللبناني هو نتيجة عمل جماعي قام به اللبنانيون بمشاركة الفرنسيين. لقد أبرزت الاستشارات الواسعة، التي نظمها المجلس التمثيلي والتي لخصها دمّوس في تقريره، الخيارات الأساسيّة

للفاعليات الوطنية. بعد ذلك تعاون على إعداد مشروع الدستور كلٌّ من شيحا ودمّوس والخبير سوشييه، وذلك تحت رقابة موسى نمّور وتحت إشراف لجنة الـ ١٣. لم تتردّد هذه الأخيرة في فرض التعديلات التي رأتها ضرورية. أمّا اللمسات الأخيرة فوضعها المجلس التمثيلي نفسه خلال الجلسات التي عقدها بين ١٩ و٢٣ أيار ١٩٢٦ والتي كرّسها جميعها لدرس ومناقشة المواد مادةً مادة.

الهوامش

(١) Antoine HOKAYEM, *La Genèse de la constitution libanaise de 1926*, les Editions Universitaires du Liban, Beyrouth, 1996 (397 pages).

(٢) راجع النص الإنكليزي للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم في:

J.H. HUREWITZ, *The Middle East and North Africa in World Politics. A Documentary Record*, 2nd ed., Yale University Press, New Haven and London, 1979, pp. 179 - 180.

راجع أيضاً النص الفرنسي في:

A. HOKAYEM, M.-Cl. BITTAR, *L'Empire ottoman, les Arabes et les grandes puissances, 1914-1920*, Les Editions Universitaires du Liban, Beyrouth, 1981 (Collection *L'Histoire par les Documents*, VI), pp. 304-306.

(٣) يقول النص: «Une mission sacrée de civilisation».

(٤) قسّم الانتداب إلى ثلاث فئات أشير إليها بالأحرف (أ)، (ب) و (ج) (A, B, C). اعتُبرت البلدان التي أخضعت للفئة الأولى مؤهلة للحصول على استقلالها في فترة زمنيّة قصيرة، والتي أُخضعت للفئة (ب) متوسطّة التطوّر والتي أُخضعت للفئة (ج) متخلّفة وغير قادرة على إدارة شؤونها بنفسها في الأمَد القريب.

(٥) راجع النص الفرنسي لصك الانتداب في:

Archives de la Société des Nations, Genève, série *Mandats*, Carton R 22, 1/22182/42284. Même texte *in* A. HOKAYEM, *La genèse... sup. cit., annexe* n° 2, pp. 310-316.

(٦) راجع حول هذا الموضوع:

Jean PICHON, Le partage du Proche-Orient, Paris, 1938, pp. 254-255 et 347 ss.

(٧) راجع رسالة بوانكاريه إلى ڤيغان في:

Arch. du ministère des Affaires étrangères, Paris, *E-Levant, Syrie - Liban 1918-1940*, V. 217, fol. 82-84; même texte *in* Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique*, carton 450, dossier *Statut organique 1923-1927*.

(٨) راجع بعض التفاصيل في كتابنا: *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, pp. 78-80

(٩) كان حاكم دولة لبنان پريڤا ـ أوبوار (Privat-Aubouard) يعتبر أن استشارة السكان هي مسألة

«دقيقة وخطرة للغاية» وكان ينصح بالتعامل معها «بأقصى درجات الاحتراز». راجع محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية:

E-Levant, Syrie-Liban 1918-1940, Vol. 217, fol. 214-216, note 801/c de Privat-Aubouard au chef du Service des renseignements, Beyrouth, 19 février 1924.

(١٠) راجع النص الكامل لهذا المشروع في المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١٢٧ و٢٣٩ ـ ٢٥٩؛ راجع أيضاً:

Archives diplomatiques, Nantes, *Mandats, Beyrouth, Cabinet politique*, carton 1359, dossier *Statut organique*.

(١١) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية،

E-Levant, *Syrie-Liban...*, V. 217, fol 98-101, note sur la procédure de mise en vigueur du statut organique, juillet 1924.

(١٢) عُيّن الجنرال سَراي مفوّضاً سامياً محل الجنرال ڤيغان Weygand على أثر فوز اتحاد اليسار في الانتخابات النيابية في فرنسا في أيّار ١٩٢٤، فوصل إلى بيروت في ٢ كانون الثاني ١٩٢٥.

(١٣) راجع نص رسالة هريو في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية،

E.Levant, Syrie-Liban..., vol. 218, fol. 51-76.

(١٤) في رسالة وجّهها إلى وزارة الخارجيّة في باريس حول هذا الموضوع، في ٦ آذار ١٩٢٥، كتب أمين عام المفوّضيّة العليا، فرشير دي ريفي (Verchère de Reffye) ما يلي: «لقد درست باهتمام كبير مشروع النظام الأساسي الذي أرسَلَتهُ الوزارة وكذلك الملاحظات المرفقة به. اسمحوا لي بأن أقول لكم أن هذه المشاريع قد سبّبت لي كثيراً في الإحباط لأن المهمّة العظيمة التي باشرنا في تنفيذها هنا لن تكون فقط مُعرّضة للخطر، بل أنها ستتوقّف كلياً [...]». ثمّ يؤكّد ريفي أنه استشار كبار موظفي الانتداب في المشرق وأنهم جميعاً يعتبرون أنه من الأفضل لفرنسا أن تغادر لبنان وسوريا من أن تخفق كلياً في مهامها ان هيَ طبّقت النظام الأساسي المقترح. راجع النصّ في محفوظات وزارة الخارجيّة الفرنسية،

E-Levant, Syrie-Liban..., vol. 218, fol. 120-132.

(١٥) راجع النص في:

Ibid., fol. 148-160; Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique*, carton 1359, dossier *Statut organique - Sarrail; ibid.*, cartons 453 et 1361; A. HOKAYEM, *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, annexe n° 4, pp. 324-331.

(١٦) راجع النص في:

Arch. diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth*, carton 1359; arch. A. E., Paris *E-Levant, Syrie-Liban*, vol. 219, fol. 39-54;

(١٧) راجع التفاصيل في كتابنا *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, pp. 170ss.

(١٨) تألفت هذه اللجنة بموجب قرار أصدره وزير الخارجيّة الجديد، أريستيد بريان (Aristide

(Briand) بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٢٥ . فإنها ضمّت، بالإضافة إلى رئيسها النائب جوزف پول - بونكور (Paul-Bancour)، ثمانية أعضاء من كبار موظفي الوزارة أو من رجال القانون.
راجع نص القرار والأسماء في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، *E-Levant, Syrie-Liban,* vol. 218, fol. 194.

(١٩) كان روبير دي كاي آنذاك ممثلاً لبلاده لدى لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم في جنيف.

(٢٠) راجع محضر الجلسة الأولى للجنة بونكور في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، Serie *S.D.N,* vol. 576, fol. 123ss; série *E-Levant, Syrie-Liban,* vol. 218, fol. 211-213.

(٢١) راجع محضر الجلسة الثانية في *Ibid.*, vol. 219- fol. 22 - 38

(٢٢) راجع اللائحة التي أعدّها سَراي في شباط ١٩٢٥ والتي تضمّنت أسماء الشخصيّات التي برأيه يجب أن تستشار بشأن النظام الأساسي في:
Antoine HOKAYEM, *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, annexe n° 6, pp. 340-341.

(٢٣) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، série *S.D.N.*, vol. 576, fol. 254, *Note de M. de Caix,* s.d. (sept. 1925). et fol. 251-253, *Note* (de R. de Caix) *sur l'élaboration du statut organique,* s.d. (sept. 1925).

(٢٤) يعني بها الثورة السورية الكبرى أي ثورة الدروز.

(٢٥) راجع نص رسالة پول - بونكور إلى بريان (Briand) في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، *E-Levant, Syrie-Liban...*, vol. 223, fol. 167-170.

(٢٦) *Ibid., fol. 184-185, Note pour le secrétaire général au sujet de l'organisation mandataire et du statut des Etats,* Paris, 6 nov. 1925.

(٢٧) حول تفاصيل هذه اللقاءات ونتائجها، راجع:
A. HOKAYEM, *La genèse de la constitution..., sup. cit.* pp. 193-204.

(٢٨) راجع نص هذه الخطبة في الصحف اللبنانية، ٤ كانون الأوّل ١٩٢٥ وفي محفوظات وزارة الخارجية الفرنسيّة. E-Levant, Syrie-Liban, vol, 196, fol. 44.

(٢٩) *Ibid.*, fol. 5-8, télégr. n° 596/6-600, Beyrouth, 6 déc. 1925.

(٣٠) تمّ انتخاب تلحوق في جلسة ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٦.

(٣١) راجع محضر الجلسة التي عقدها المجلس التمثيلي في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٦ في:
Archives départementales de la Corrèze, fonds *Jouvenel,* 5J/39; Journal officiel du Grand Liban, supplément du n° 1934, Procès-verbaux des séances du Conseil représentatif du jeudi 10 et du vendredi 25 décembre 1925.

(٣٢) راجع النص في الصحافة اللبنانية في ١١ كانون الأوّل ١٩٢٥ وفي محفوظات وزارة الخارجيّة الفرنسية، *Syrie - Liban...*, vol. 196, fol. 85

(٣٣) حول هذه النقطة راجع كتابنا *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, pp. 226-230

(٣٤) نشرت جريدة لوريان (L'Orient) البيروتية القرار والتعميم في ملحق خاص يحمل الرقم ١٠، تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٢٦؛ منهما نسخة في:
Archives départementales de la Corrèze , fonds *Jouvenel,* 5J/40.

(٣٥) تمّ ذلك بموجب القرار ٣٥٠٣ تاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٦؛ راجع النص في **مجموعة المقرّرات لدولة لبنان الكبير**، القسم الثاني من الجزء الثاني (من أوّل كانون الثاني ١٩٢٦ إلى ٢٣ أيار ١٩٢٦)، مطبعة الأدب، بيروت، ١٩٢٧، القسم العربي، ص ٢٧٥ والقسم الفرنسي، ص ٢٥٢؛ جريدة لبنان الرسمية، العدد ١٩٤٦، تاريخ ١٢ شباط ١٩٢٦.

(٣٦) راجع نص هذه الاتفاقية في:
Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique,* carton 748;
راجع أيضاً:
République française, ministère des Affaires étrangères, *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban,* année 1926, Paris, Imprimerie Nationale, 1927, pp. 41-42.

(٣٧) هم عمر الداعوق، شبل دمّوس، صبحي حيدر، ميشال شيحا وروكز أبو ناضر.

(٣٨) راجع اللائحة في:
Archives départementales de la Corrèze, fonds *Jouvenel,* 53/40, *Rapport journalier sur la situation du Grand Liban,* 15 décembre 1925.

(٣٩) راجع نص التقرير الذي وضعه شبل دمّوس في:
Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique,* carton 453.
راجع أيضاً الملحق رقم ٧ في كتابنا *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, pp. 342-353.

(٤٠) الأوّل هوَ ميشال شيحا، أمّا الثاني فلم يرد اسمُه في المصادر التي اطلعنا عليها إذ أنها تكتفي جميعها بالكلام عن «اللجنة الثنائية» دون أي ذكرٍ للاسمين، لكننا نرجّح أنه شبل دمّوس مُقرّر اللجنة وهوَ الذي لخّص مضمون الأجوبة التي نتجت عن الاستشارات وهوَ أيضاً الذي دافع بجرأة عن نصّ الدستور في المجلس التمثيلي بين ١٩ و٢٢ أيار ١٩٢٦، وذلك بغياب ميشال شيحا.

(٤١) راجع التفاصيل في كتابنا *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, pp. 235-248.

(٤٢) إن مسوّدة هذه البرقية محفوظة في:
Archives départementales de la Corrèze, fonds *Jouvenel,* 5J/10.

(٤٣) تمّ هذا اللقاء في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٤ في منزل السيد أوجول في ڤوكريسون (Vaucresson) إلى الشمال من ڤرساي.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل يُمكن مراجعة محفوظات البطريركية المارونية في بكركي، جارور حويّك، ملفات السنتين ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦، وبنوع خاص الملف رقم ٣١.

(٤٥) راجع حول هذا الموضوع كتابنا *La genèse de la constitution...*, *sup. cit.*, pp. 238-242.

(٤٦) المرجع نفسه، الملحق رقم ٩، ص ٣٥٨ ـ ٣٦٩. لقد أرسل جوفنيل هذا النص إلى باريس في ١٨ نيسان ١٩٢٦؛ منه نسخة في:
Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique,* carton 453.

(٤٧) محفوظات وزارة الخارجيّة، باريس، *Syrie-Liban...*, vol. 224, fol. 97, télégr. n° 282 de Briand à Jouvenel, 5 mai 1926.

(٤٨) المرجع نفسه، fol. 101-106, télégr. no. 295-306 de Briand à Jouvenel, 12 mai 1926

(٤٩) راجع النص الكامل لتصريح سوشييه في محضر الجلسة الأولى من محاضر جلسات المجلس النيابي المتعلّقة بالدستور (المجلس النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، محاضر الجلسات الأولى إلى الثامنة، ١٩ ـ ٢٢ أيار ١٩٢٦)، وقد نُشرت هذه في **الجريدة الرسميّة اللبنانية** في قسميها العربي والفرنسي؛ كما أعيد نشرها في **النشرة القضائية اللبنانية**، كانون الثاني ـ شباط ١٩٧٠. منها نسخة كاملة باللغة الفرنسية مطبوعة على الآلة الكاتبة في:
Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique,* carton 452.

(٥٠) حول تفاصيل هذا الخلاف، راجع كتابنا *La genèse de la constitution...*, *sup. cit*, pp. 251-256.

(٥١) لقد رأينا، في مطلع هذه الدراسة، أن المادة الأولى من صك الانتداب تنصّ على عكس ذلك إذ أنها تؤكد أنه يتوجب على الدولة المنتدبة أن تضع هيَ النظام الأساسي «بالاتفاق مع السلطات المحليّة». إنّ الصيغة التي استعملها سوشييه في تصريحه تعبّر بوضوح عن التحوّل الذي طرأ على الموقف الفرنسي من الانتداب ومن النظام الأساسي خصوصاً بين عامي ١٩٢٤ و١٩٢٦.

(٥٢) إن الترجمة العربية لهذا التصريح المنشورة في محضر الجلسة الثامنة من جلسات المجلس (٢٢ أيار ١٩٢٦) تختلف عن الأصل الفرنسي في عدد من النقاط، لذا آثرنا اعتماد هذا الأصل فنقلناه بنفسنا إلى العربية.

(٥٣) لم ينشر نصّ التحفظات مع محضر الجلسة، لا في اللغة الفرنسيّة ولا في اللغة العربيّة. لقد عثرنا عليه في الأرشيف الفرنسي في نانت، Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique,* carton 450, dossier *Statut organique;* carton 453, dossier *Evolution des institutions libanaises* et carton 1359, dossier *statut organique-Jouvenel.*
ولقد نشرنا هذا النص في الملحق رقم ١٢ من كتابنا *La genèse de la constitution...*, *sup. cit.*, p. 392.

(٥٤) امتعض زعماء الموارنة من انتخاب الدبّاس، وهوَ ارثوذكسي، لأنهم كانوا يعتبرون أن رئاسة الجمهورية تعود حكماً إلى أحد أبناء طائفتهم وهيَ الأكثر عدداً بين الطوائف المسيحيّة. ولكنّ اختيار الدبّاس في تلك الظروف، وهو شخصيّة مثقّفة ومعتدلة ونزيهة، خفّف من حدّة التوتّر

بين الموارنة المتمسّكين بالكيان اللبناني وبين المنادين بالوحدة السورية، لا سيّما سنّة المدن الساحلية. ولقد دعم الفرنسيون ترشيح الدبّاس المقرّب منهم والمتزوّج من فرنسيّة لأنهم اعتبروه حلاً وسطاً وعامل وفاق وتهدئة. وقد حاولوا، في الوقت نفسه، أن يقنعوا زعماء الموارنة بأنهم ما زالوا يعتبرونهم حلفاءَهم الأساسيين في المنطقة. وإثباتاً لذلك طلب دي جوفنيل من حكومته أن تقلّد اميل اده وساماً رفيعاً، فاعطي هذا الأخير، في ٣٠ آب ١٩٢٦، وسام جوقة الشرف الفرنسي من رتبة فارس. أمّا البطريرك الماروني، فقد رحّب بالدبّاس عندما زاره بعد انتخابه، في بكركي، برفقة بشارة الخوري، وأعلن رضاه عن شخصه، ولكنّه أبدى تحفّظاً مبدئياً بشأن الرئاسة الأولى احتياطاً للمستقبل. **حقائق لبنانية**، الجزء الأوّل، الطبعة الثانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت ١٩٨٣، ص ١٣٤؛ حول تقليد اده وسام جوقة الشرف، راجع الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الفرنسية إلى جوفنيل في ٣٠ آب ١٩٢٦ في:
Archives départementales de la Corrèze, fonds *Jouvenel,* 5J/109.

(٥٥) République française, ministère des Affaires étrangères, *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban* (année 1926), Imprimerie Nationale Paris, 1927, annexe n° 1, pp. 199-217.

(٥٦) عدّل الدستور قبل عام ١٩٣٠ مرتين، الأولى في تشرين الأوّل ١٩٢٧ والثانية في أيّار ١٩٢٩.

(٥٧) *Série de publications de la Société des Nations,* VI. A. Mandats, 1930. VI. A. 3 (pp. 5-14 pour la constitution libanaise).

المجال اللبناني من إعلان غورو إلى القرار ٤٢٥
قراءة جيو سياسية

د. دعد بو ملهب عطالله*

ينطلق طرحنا هنا لموضوع المجال من المعطيين الجيوسياسيين الأساسيين: الأول هو كناية عن العلاقة الوثيقة بين الشعب والأرض؛ والثاني يقوم على العلاقة والتفاعل بين الكيانات الدولية والظروف المحيطة.

والكلام عن المجال اللبناني بالذات، بالاعتماد على العلاقة المتعددة الأضلاع بين الشعب والأرض والمحيط، يعتمد على الرقعة الجغرافية التي تحدّد بذاتها المرتكز المحوري للكيان اللبناني ككل في زمن معين. أما الزمن المقصود هنا فهو ذلك الواقع في ظلّ القانون الدولي المعاصر الضابط، مبدئيًا على الأقل، لحركة الكيانات الدولية المعاصرة ولتفاعل هذه الحركة مع مسألة المجال الخاص بكل من هذه الكيانات في عالمنا. إذن، يأتي التعاطي مع مسألة المجال، في هذا البحث، بالنظر إلى العلاقة القائمة على نظرة الشعب إلى أرضه في ظلّ التطورات التي يواجهها الإثنان معاً إن سلبياً أو إيجابياً.

أولاً: الشعب والأرض

أستمرّ موضوع هذه العلاقة في صميم حياة الأمم والدول منذ بداية الحضارة البشرية، أو بالأحرى منذ بداية حياة الحضر والاستقرار، وهو ما زال يشكل معطى أساسياً في الحياة الدولية. من هذا المنطلق شبه البديهي، للوهلة الأولى على الأقل، نحاول طرح مسألة علاقة اللبناني المعاصر بجغرافية موطنه.

---

* أستاذة في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، الفرع الثاني، الفنار.

أما منهجية هذا الطرح فهي تقع هنا في سياق جيوسياسي يؤكد على ما قد يمكن تسميته بالعربية «حاسّة المجال»[1] للتعبير عن إدراك الإنسان للأرض وعلاقته بها.

١ ـ المجال اللبناني

قد تكون صفة «الكبير» الواردة في إعلان غورو، في أول أيلول ١٩٢٠ (أي إعلان «دولة لبنان الكبير»)، ذات مغزى جيوسياسي محوري. يتأكد هذا المغزى في تحية المسؤول الفرنسي القائلة «بلبنان الكبير» «متجلبباً بالقوة والعظمة من النهر الكبير إلى أبواب فلسطين إلى قمم لبنان الشرقي... ذلك هو لبنان. بجباله حيث يخفق قلب هذه البلاد المضطرم، بسهل البقاع الخصيب...، بمدينة بيروت...، بمدينة طرابلس...، بمدينتي صور وصيدا...، هذا هو الوطن الذي هتفتم له وحيّيتموه»[2].

لما كانت مسألة تحديد الكيانات الدولية، بحسب القواعد الحديثة المتعارف عليها في أيامنا، مسألة خاضعة لمعايير وظروف دولية وإقليمية عامة وخاصة في آن واحد، لا بدّ من أنها تستتبع بالتالي وضع الأمور في نصابها بالنظر إلى كل حالة على حدى. فعلى الرغم من بروز بوادر تراجع بعض هذه القواعد، أقلّه بالنسبة لبعض العالم، تبقى مسألة الرقعة الجغرافية وكل ما يتعلّق بها مسألة محورية في حياة الشعوب. وكلّما كانت هذه الرقعة صغيرة تزايد التمسّك بها بحيث إن التنازل عن القليل منها أو خسارته يعنيان خسارة مهمة كون المسألة هنا هي نسبية.

إن «إعادة لبنان الكبير إلى الوجود» تمّت، بحسب المؤرّخ فيليب حتّي، بإلحاق المدن والمقاطعات التي «كانت سابقاً جزءاً من لبنان تاريخياً وجغرافياً. وكان يحكمها أحياناً المعنيون وتارة أخرى الشهابيون»[3]. لا نية في الدخول هنا في منطق الجدل حول مسألة تبعية هذه المناطق في التاريخ...، بل ينحصر الإهتمام في قيمة الرقعة الجغرافية، أو الإقليم، بالنسبة للشعب والدولة وبالتالي الكيان برمّته. فعلى الرغم من التفاعلات المحلية المختلفة مع التأثيرات

والظروف المحيطة يبقى أن لبنان، الدولة المعلن عنها بعيد نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط الكيان الجامع الأخير في المنطقة (السلطنة العثمانية)، عرف حيوية قصوى في العلاقة بين إنسانه وأرضه.

٢ ـ اللبنانيون والأرض

في الجغرافية السياسية، تفرض مسألة الأرض وحدودها نفسَها كمعطى أساسي لتحديد الهوية والإرتباط للكيان السياسي أرضاً وشعباً. وفي هذا السياق أتى التأكيد على تمسّك الشعوب الصغيرة، والضعيفة خاصة، بأرضها وحدودها كونها عموماً غير قادرة على تحريك هذه الحدود لمصلحتها هي في الوقت الذي تخشى تحريكها من قبل آخرين على حسابها. وهذا يعني، في هذه الحالة، تمسّكاً أكبر برقعة الأرض التي يرتكز عليها الكيان حيث يساهم أي اضطراب في جزء منها، أو ضياع جزء منها، بزعزعة الكيان برمّته.

من هنا يمكن التعاطي مع ارتباط اللبناني بأرضه وهو في آن عاطفي ومادّي وهو يخضع للمعطى المذكور أعلاه أي «حاسّة المجال». في الميدان العاطفي، هنا كما في معظم الكيانات الدولية المعاصرة، إن التعاطف مع المجال عبر الأجيال وتضمينه الذكريات والآمال يخلقان مع مرور الزمن رابطاً عضوياً قوياً يجعل كلاً من طرَفَي العلاقة مطبوعاً بهذا الرابط. وفي الميدان المادي يقوم الرابط الأساسي على نظرة الشعب إلى المصلحة التي تؤمّنها الأرض من معطيات مختلفة كالموقع والثروات الطبيعية ومجالات التعمير والاستثمار كافة.

ففي لبنان، حيث الرقعة ضيقة والطبيعة مجحفة مادّياً ولكنها جذابة وجدانياً وعاطفياً، يبدو التعلّق بالأرض في صراع شبه مستمر بين العاطفة والمصلحة. لكن اللبناني استطاع عامة خلق نوع من التناغم بين الاثنين على الرغم من صعوبة الأمر وعدم دوامه على نمط واحد أو على وتيرة مستقرة.

بنيت هذه العلاقة عبر الأزمنة والتحوّلات كما يفترض أن يكون الأمر بالنسبة لبلد يمتد تاريخه على مدى آلاف السنين. ومما لا شكّ فيه أن الإنسان

الذي عاش في هذه البقعة، وفي هذا الموقع بالذات، عانى الكثير من المصاعب العائدة إلى طبيعة الأرض كما إلى التأثيرات والظروف المحيطة. مثل هذه المعاناة الطويلة طبعت هذا الإنسان بتلك الرابطة العضوية بأرضه التي ترسّخت مع الزمن.

في الفترة الحديثة خاصة (أي في القرون القليلة الماضية)، اعتمدت هذه الرابطة أولاً على العمل الدؤوب لتثمير الأرض وتعميرها بحيث أضحت تثير دهشة وإعجاب القريبين والبعيدين[٤]. ولقد تميّزت العلاقة هنا بأنها كانت نابعة بالأخص عن اهتمام ونشاط الشعب، أفراداً ومجموعات، وليس عن تخطيط مسبق من قبل السلطات العليا (التي كثيراً ما كانت غريبة عن الأرض والشعب). ولهذه الظاهرة مدلول أساسي هنا وهو أن هذه العلاقة لم تأت نتيجة مجرّد تنظيم إداري أو ستراتيجية عليا بل إنها كانت بالأخص نتيجة ذلك الشعور العميق بترابط مصيري بين الإنسان وأرضه.

ليس ما يحول دون الكلام عامة هنا عن «حاسّة المجال» وعن كون «الأرض ليست مجرّد مسرح أو أداة للعمل المشترك، فمنها تأتي خيرات هذا العمل التي تخضع خاصة لاتساعها وخصوبتها». خاصة عندما يتعلّق الأمر بمجتمع زراعي، كما كان جزء منهم من لبنان حتى الأمس القريب على الرغم من عدم اتساع وخصوبة الأرض فيه، لا بدّ من أن يقوى «الإرتباط النفسي» بين الإنسان وأرضه لا بل تقوى «الرابطة الروحية» بالأرض، كما فسّر العلاقة بين الاثنين الألماني فريدريك راتسل مؤسّس الجغرافية السياسية (وقد اعتبر «أبا الجيوسياسة»)[٥].

ولما كان لبنان، منذ القدم، «بلد انطلاق» أو «بلد انكماش»[٦] بحسب الظروف الذاتية وخاصة تلك المحيطة، لا بدّ هنا من طرح مسألة العلاقة المذكورة. أما الانطلاق فهو عائد بالأخص إلى الموقع المنفتح على الآفاق البعيدة. بينما تفسير الانكماش فيمكن اختصاره في ظاهرة البحث عن الملجأ في ظلّ ظروف معادية في المحيط ريثما تتبدّل الأمور... هكذا عرفت هذه الأرض

حركة كثيفة عبر تاريخها بين هجرة إليها ومنها أو فقط تنقّل بينها وبين مناطق أخرى بعيدة أو قريبة.

ترتبط ظاهرة الهجرة بحدّ ذاتها مباشرة بعدم قدرة الكيان على التوسع وتأمين المستلزمات الحيوية في نطاق الإقليم نفسه خاصة عندما تكون مساحة هذا الأخير ضيقة بالنظر إلى حاجات وطموحات الشعب. حتى هجرة مجموعات عن الأرض لا يعني في الأساس التخلّي عنها. فالعودة إلى الكتابات الجغرافية السياسية والجيوسياسية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، توضح حاجات الشعوب في مرحلة معينة من تاريخها إلى التوسع من ضمن التعلّق الكبير بالأرض ومن ضمن «حاسّة المجال».

فهذه الحركة لا تعني بالضرورة انقطاع العلاقة مع الأرض كلّياً. إن الهجرة عن الأرض إلى المدينة أو إلى الآفاق البعيدة ليست ظاهرة تخلٍّ عن العلاقة بالأرض بقدر ما هي نتيجة ضغوطات ضيق الأفق وضيق العيش على الرغم من الجهد. والكلام عن الهجرة اللبنانية عن الأرض لا يعني كون اللبناني يميل بشكل خاص إلى ترك أرضه بل هو يتوق إلى تأمين فرصة للعيش الكريم عندما تضيق الأرض به. وهو لا ينفرد بهذا الميل الطبيعي عند الإنسان عامة إلى أي إقليم أو عرق أو حضارة انتسب.

وإذا اعتمد اللبناني الهجرة، في الفترة الحديثة والمعاصرة من تاريخه، فذلك لأن المتصرّفية ثم الحروب العالمية منها والإقليمية المحلية ضيّقت عليه المجال. فكانت الهجرة إذن نتيجة عدم قدرته على التوسع والاحتلال، من جهة، وإلى ميله إلى التحرّك السلمي كما إلى إرثه من الاستعداد للبحث عن الحاجات في البعيد...، من جهة أخرى. وقد يكون ممكناً الكلام هنا عن توسيع للمجال المحوري سلمياً أو مواربة...

٣ ـ «جيوسياسة القمح»؟

في كل الأحوال، كان للقوى الكبرى عامة التأثير الفعّال في تحديد الرقعة

اللبنانية إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة بالنظر إلى الظروف المحيطة. تعود هذه الظاهرة بالأخص إلى موقع لبنان الذي كان وما زال له التأثير الغالب في هذا المجال. والكلام في هذا السياق يعيد إلى الأذهان المحطات الأخيرة التي تؤكد هذه التأثيرات كما هي الحال مع لبنان «الصغير» و«الكبير»... فبعد أن فشل المندوب الإنكليزي دَفرون، في اللجنة الدولية في بيروت في سنة ١٨٦١، «في جعل سوريا ولبنان إمارة عثمانية واحدة...» «قاوم دَفرون وزميله العثماني كل محاولة للاحتفاظ بحدود لبنان التاريخية فسلخا عنه البقاع و...»، بحسب قول المؤرخ أسد رستم[٧].

يبقى الأبرز هنا بخصوص توسيع رقعة المتصرفية وإعلان «لبنان الكبير»، فإن هذا التوسيع لم يكن مهيأً تماماً ليؤدّي إلى حلّ مسألة الضيق الجغرافي ومعه تأمين الحاجات الاقتصادية. فـ «التوسيع» زاد عدد السكان وبالتالي الحاجات، كما أنه عندما زاد المساحات الزراعية كان من ضمنها «مناطق مهملة ومتأخرة اقتصادياً» ساهم في إبراز فروقات اجتماعية ناشئة عن اختلاف ظروف الحياة بين «الجبل» و«الولايات» عامة. وكذلك، عندما أُتبعت المدن الساحلية الكبرى ومعها المرافئ وما تعنيه من نشاط اقتصادي ساهمت العملية في ضعف التجانس الاجتماعي[٨]. لكن يجب التريّث قبل تفسير بروز الفروقات وضعف التجانس على أنها تعني درجات مختلفة من الارتباط بالأرض. فالرابطة بين طرفَي العلاقة تتعدى مسألة الهوية السياسية في مرحلة معينة من تاريخهما...

وفي كل الأحوال، تبقى علاقة الإنسان بالأرض مرتبطة عضوياً بالإفادة من الأرض اقتصادياً وبالإنتماء إليها نفسياً ومعنوياً. فممثلو لبنان المنتمون إلى طوائف مسيحية وإسلامية طالبوا معاً عصبة الأمم، في مطلع سنة ١٩١٩ (١٣ شباط)، بالموافقة على استقلال بلدهم التام و«استرجاع حدوده التاريخية والطبيعية التي سلبها الأتراك منه ظلماً. أما الأراضي التي تضمّها هذه الحدود فإنما هي من لزوميات وجودنا لأنه بدونها لا يكون لنا تجارة ولا زراعة وتظل شعوبنا مضطرة إلى المهاجرة... فضلاً عن أن الأكثرية المطلقة التي تسكن هذه

الأراضي تطلب هي أيضاً الانضمام إلى لبنان...» بحسب قول داود عمّون رئيس الوفد الأول إلى مفاوضات نهاية الحرب[٩].

لقد أعطى البعض تفسيراً اقتصادياً اجتماعياً، وخاصة جيوسياسياً، «لإعلان لبنان الكبير». أما هذا التفسير فيقول بما يسميه «جيوسياسة القمح» إضافة إلى ما يمكن أن نسميه هنا بالجيوسياسة الوظيفية. ويعود مثل هذا التفسير إلى «إعادة لبنان الكبير إلى الوجود» بضم البقاع أي المساحة السهلية الزراعية، والمدن الساحلية، أي المرافئ التي تشكل في آن واحد «منافذ باتجاه أوروبا وأدوات اجتذاب للتجارة السورية»[١٠]. اعتمد هذا التفسير، بالأخص في شقّه الأول، على رسالة المطالب اللبنانية التي توجّه بها البطريرك الياس الحويّك إلى المنتدى الدولي في مفاوضات السلم في فرساي[١١].

ركّز هذا التفسير على الرأي القائل بتجانس الموقفين المسيحي الماروني والفرنسي. إلى أي حدّ كان الفرنسيون يهتمون فعلاً بمصالح المسيحيين، والموارنة منهم بالأخص؟ أليست المصلحة الفرنسية هي التي شكّلت على الدوام، في القرن العشرين كما في القرن التاسع عشر، أساساً للسياسة الفرنسية في المنطقة وإن كانت على حساب هؤلاء الذين وثقوا بها وغالباً ما دفعوا غالياً ثمن تلك الثقة العمياء؟ كما كانت عليه الحال مثلاً، في سنة ١٨٤٠، بالنسبة لإبقاء لبنان في ظلّ الهيمنة المصرية...؟[١٢]. ربما كان مفيداً التذكير هنا بأن فرنسا التي بدت كحامية للمسيحيين هي فرنسا الجمهورية العلمانية «المقاومة للإكليروس»...[١٣]. ولا ضير في الإشارة هنا أيضاً إلى أن هذا الموقف من الاستقلال و«التوسيع» لم يكن، في هذه الحال بالذات، نابعاً في أساسه، كما يريده البعض، عن إرادة ومصلحة فرنسيتين بكامل معنى الكلمتين لأن هاتين المصلحة والإرادة كانتا أصلاً في ضمّ لبنان إلى حكومة فيصل الدمشقية... على كل حال، تبقى القاعدة قائمة على تحقيق مصلحة الفريق القوي.

ثانياً: لبنان والجيوسياسة الأوروبية

نودّ التركيز هنا على أمرين. أولهما يتعلق بالستراتيجية الجغرافية الأوروبية،

وبالتحديد الفرنسية، بخصوص قيام الدولة اللبنانية المعاصرة. وثانيهما يتناول المواقف اللبنانية من مسألة الجغرافية اللبنانية.

١ ـ الجيوسياسة والمصالح الأوروبية

لا بدّ من العودة إلى الظروف والبواعث التي ساهمت في جعل عناصر مختلفة تلتقي مؤثّرة في هذا الحدث البالغ الأهمية ألا وهو «إعادة لبنان الكبير إلى الوجود» بحسب عبارة فيليب حتي. وتعود هذه الظروف والبواعث إلى القرن التاسع عشر حيث تبلورت الحاجات والمصالح القومية الأوروبية المختلفة. ففي أواخر القرن، بدأت بوادر الفكر الجيوسياسي تحتل موقعها في رؤوس الباحثين وبعض المسؤولين الأوروبيين والأميركيين. وما لبث أن أصبحت الجيوسياسة تعبيراً للفكر للقومي وكل ما يعني من حسابات وطموحات وستراتيجيات إقليمية وعالمية...

فقد أتى القرن العشرون بالعمل على توظيف الجيوسياسة بقواعدها وقوانينها ودروسها في السياسة الخارجية والتطلعات الجيوستراتيجية. وكانت الجيوسياسة الناشئة تواكب الوقائع متأثرة بها ومؤثّرة فيها في الوقت عينه. فالحاجات المتزايدة إلى المجال والثروات عند بعض أوروبا وإلى حماية المكتسبات وتدعيمها بأخرى عند البعض الآخر ما لبثت أن تجسّدت حروباً وبالتالي إنعكاسات في معظم أنحاء العالم. وكانت لبلادنا حصتها من هذه التطورات التي لم يكن لها فيها أصلاً يد أو دور.

ويمكن اعتبار اختيار العثمانيين الجانب الألماني عند دخولهم الحرب أول إنجاز بارز للجيوسياسة المعاصرة وبالأخص للجيوسياسة الألمانية (وذلك قبل استنباط المصطلح نفسه). فالحرب ما لبثت أن أصبحت عالمية بنتيجة النفوذ والوجود والمصالح الأوروبية العالمية الأبعاد. وكان على ألمانيا، التي أصبحت مقتنعة بحتمية طبيعة العلاقة بين التاريخ والجغرافية والتي بدأت تلمس حتمية تأمين المدى «الحيوي»، إستغلال الظروف المؤاتية لتحقيق المصالح القومية...

ولما مالت مجريات الحرب لصالح الفريق الثاني في الصراع، أتت إنعكاسات هذه الحرب في أوروبا وخارجها لمصلحة هذا الفريق الذي ما لبث أن فرض إرادته على الخاسرين. في هذا الإطار من المعطيات الدولية كان الإعلان عن دولة لبنان «الكبير». لكن ما هي المعطيات والظروف المباشرة التي أحاطت بهذا الحدث؟

يمكن إيجاز المعطيات في نظرة الأوروبيين إلى جغرافية المنطقة السياسية حيث طرحت مسألة توزيع وتحديد الكيانات انطلاقاً من تصوراتهم وحاجاتهم في آن معاً. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى كون الأوروبيين هم الذين اعتمدوا منذ القديم تسمية سوريا ولم يتوصّل الباحثون بعد حتى اليوم إلى تفسير أصول هذه التسمية بشكل مؤكّد[١٤]. وإدخال لبنان في نطاق سوريا الجغرافية عامة، والإدارية أحياناً، إنما يعود إلى الأوروبيين منذ عهد اليونانيين وخاصة الرومان. وهذا ما لا يتفق مع ما كان وارداً في الحقبات السابقة وما لم يستطع نفيه كلياً حتى الذين يميلون إلى التركيز على النطاق الأوسع.

فعلى سبيل المثال فقط، إن الأب أنطون صالحاني، السوري الأصل، وجد نفسه مضطراً للإشارة إلى كون التوراة تتكلّم عن لبنان بسلسلتيه كوحدة وإلى كون سنحاريب «يسمّي سوريّة باسم لبنان» ويوسيفوس في ذكره «جبل حرمون والجبال المجاورة لدمشق دعاها كلها باسم لبنان». ويرى الأب صالحاني كذلك أن «الكتبة القدماء» «عدّوا من لبنان مدناً ليست منه كدمشق وحمص وحماة حتى تدمر «معتبراً أنهم انطلقوا من «أوهام» «وبقيت هذه الأوهام حتى القرون المتأخرة». هذا مع الإشارة إلى أن صالحاني لم يميّز، في أوائل القرن العشرين، ما بين لبنان الجبل ولبنان الكيان الذي يشمل الجبل باحثاً في ما إذا كانت تسمية لبنان تصح على السلسلتين أم فقط على الغربية منهما[١٥]...

يبقى المهم في الإشارة إلى الدور الأوروبي، منذ التاريخ القديم، في تحديد المواقع والتسميات. وهل يكون الأوروبيون هم المؤهلون فعلاً للفصل، قديماً وحديثاً، في تحديد كيانات تعني غيرهم؟ أوليس هذا الأمر خاضعاً للمنطق

الاستعماري كما كانت عليه الحال في العديد من أنحاء العالم من أميركا إلى أفريقيا. . .؟ لكن، بالاعتماد على هذا المنطق، يبقى على الشعوب، في معظم نواحي العالم، التعامل مع هذه الظاهرة بحسب قاعدة واحدة. وبالتالي، هل يكون مثلاً «لبنان الكبير» معطىً مصطنعاً إستعماري المصدر بينما تكون «سوريا الكبرى» غير ذلك؟

٢ ـ الجيوسياسة الفرنسية والواقع اللبناني

إذا كان الألمان السبّاقين إلى التركيز على أهمية المعطى الجغرافي، في الأبحاث كما في التطلعات الإقليمية، إن الأوروبيين الآخرين لم يكونوا، في أوائل القرن العشرين، أقلّ طموحات في هذا المجال. وهل يمكن في كل الأحوال تناسي قيمة هذا المعطى في السياسة الأوروبية التوسعية عامة؟

منذ مطلع الحرب العالمية الأولى، كانت فرنسا قد تميّزت مع قنصلها في بيروت فرانسوا جورج بيكو، الذي مهر اتفاقية سايكس - بيكو الشهيرة باسمه وخاتمه، بأن تشمل لبنان في إطار ما سمّاه في سنة ١٩١٤ «سوريا الكبرى». بالفعل، إن القنصل الفرنسي لم يأتِ، في ردّه على كلمة وداع من اللبنانيين في الإسكندرية حملت أمنيات هؤلاء بالعزّة وبدعم فرنسا لتحقيقها، على ذكر لبنان بل هو ختم خطابه بالقول: «قريباً تنزل فرنسا في بلادكم فيخفق العلم المثلث على سوريا الكبرى وجبالها العالية من طوروس إلى عريش مصر»[١٦].

ولم يكن موقف القنصل خاصاً به، إنما كان تعبيراً عن سياسة حكومته وعلى وجه الخصوص وزارة الخارجية. فدعماً لقصدها بخصوص «سوريا الكبرى»، ما لبثت الخارجية الفرنسية أن عملت على استمالة بعض اللبنانيين المقيمين في فرنسا (وبواسطتهم آخرين خاصة في بلدان الاغتراب) للترويج لسوريا فرنسية تشمل لبنان، في الوقت الذي كان ممثلوها الدبلوماسيون ينشطون في هذا السبيل[١٧]. فجورج بيكو نفسه، الذي اعترف في سنة ١٩١٨ بأن سلخ بيروت عن لبنان كان «عملاً شائناً»، عمد إلى تبرير الموقف الفرنسي من موضوع «سوريا الكبرى» على أساس أن وجود فرنسا في المنطقة كفيل بإزالة

الحاجة إلى استقلال لبنان وامتيازاته التي كانت ضرورية في العهد العثماني لأنه بهذا الوجود الفرنسي تنتفي حاجة اللبنانيين للدفاع ضدّ أحد[١٨].

وفي هذا السياق يمكن الكلام عن نية فرنسية في تتبيع سوريا إلى لبنان وليس العكس وإن تحت إسم سوريا. لكن بالطبع تبقى النتيجة واحدة أي جمع هذه البقعة في كيان واحد بحيث تسهل على فرنسا المطالبة بالمنطقة التي تمتد من «جبال طوروس في الشمال إلى عريش مصر. . .»، وحيث تديرها كوحدة إدارية عند تنظيم إرث السلطنة العثمانية الذي كان الأوروبيون ينتظرونه ويسعون إليه جاهدين منذ فجر القرن التاسع عشر. وكان من الطبيعي أن يفكر الفرنسيون بهذه المنطقة من خلال نظرتهم إلى مستعمراتهم ومناطق نفوذهم وطريقة التعامل معها وتنظيمها. فمنذ خريف ١٩١٥، كان الفرنسيون يؤكّدون بأنهم «يتصوّرون أن سوريا تعود إليهم. وهذا ناتج عن تقاليد قديمة جداً من حيث إنشاء أولى القنصليات والإرساليات فيها على يد الفرنسيين وإستمرار العلاقات الدائمة خلال قرون. أخيراً، بالنسبة للرأي الفرنسي، سوريا أرض فرنسية، يجب عدم المسّ بها»[١٩].

في الواقع، مثل هذا القول[٢٠] الصادر عن السفير الفرنسي في لندن والموجّه إلى رئيس الحكومة وزير الخارجية الفرنسي يدلّ بوضوح على أن الكلام عن سوريا يعني لبنان (أو جبل لبنان) حيث قِدم العلاقات ونشأة المؤسسات والإرساليات و«التقاليد الفرنسية». . . وكذلك يمكن الإستئناس هنا بموقف بعض المراكز الاقتصادية الفرنسية كغرفتي التجارة في ليون ومارسيليا حيث الكلام عن «سوريا هذه الأرض التي طبعناها بطابعنا منذ عدّة قرون إلى حدّ باتت تسمى فيه فرنسا المشرق، مع التذكير بالروابط التي تجمع فرنسا هذه بفرنسا الكبرى في أوروبا. . .»[٢١]. هكذا إن الفرنسيين، عندما كانوا يتكلمون عن سوريا، التي يودّون أو ينوون وضعها تحت نفوذهم، إنما كانوا ينطلقون من لبنان شاملين سوريا ضمن نظرتهم إلى لبنان وتقاليدهم فيه. وهذا طبعاً بغض النظر دوماً عن واقع كل من لبنان وسوريا الإداري والدولي في ظلّ العثمانيين.

فعلى سبيل المثال، نذكّر مع المؤرخ كمال الصليبي بأن المسؤول النمساوي الشهير مترنيخ تكلم، في أربعينات القرن التاسع عشر، عن لبنان كبلد قائم بذاته[٢٢]. بينما استمر الفرنسيون بالكلام عن «سوريا» هذه بحسب تصورهم أو بالأحرى مصلحتهم...

ومن الجانب اللبناني، اللبنانيون الذين كانوا على اتفاق مع السياسة الفرنسية بخصوص «سوريا الكبرى» كانت إرادة التخلّص من الحكم العثماني أساس موقفهم. وكان من أبرزهم ندره المطران الذي يتكلم عن «سوريا» و«السوريين» وهو في الواقع يعني «لبنان» و«اللبنانيين». إن مقدّمة كتابه «سوريا الغد» المنشور بالفرنسية، في باريس، في سنة ١٩١٦، هي الدليل الواضح على ذلك على الرغم من كون الكتاب تضمّن دراسة شاملة عن المناطق التي كان يطالب بها الفرنسيون. ففي هذه المقدّمة نقرأ ما فحواه: «لا نسمح بأن يفهم الفرنسيون أن السوريين يعارضون تدخلهم في سوريا، أو أن سوريا غير جديرة بمساعدة الفرنسيين لها. نحن متمسّكين بإثبات تقديرنا قيمة الاهتمام الذي أولانا إياه فرانسوا الأول ولويس الرابع عشر ولويس السادس عشر والجمعية التأسيسية ونابوليون الأول ونابوليون الثالث... حتى الحكومة الحالية»[٢٣]. هل كان هذا الاهتمام يعني غير اللبنانيين إن لم يكن حتى بعضهم؟

على كلٍ، يضاف في هذا السياق التقليد الفرنسي في إدارة شؤون المستعمرات ومناطق النفوذ والحماية في آسيا كما في أفريقيا. فالعودة إلى التقاليد الفرنسية في هذا المجال تدلّ على أن الفرنسيين كانوا يعتمدون عامة سياسة جمع الكيانات الأصيلة في مجموعات إقليمية بحيث تسهل إدارة شؤونها وتخفّ الأعباء، ويكون بالتالي المردود أوفر...[٢٤]. هذا مع العلم أن الفرنسيين ما لبثوا أن انتهجوا نقيض ذلك عندما ارتأوا أن في التجزئة فوائد فكانت الدويلات...

يبقى المهم هنا أن الفرنسيين أرادوا، لوقت من الأوقات، دمج لبنان وسوريا في إطار «سوريا كبرى» تسهيلاً لمهمتهم وتأميناً لمصالحهم علماً بأن

بعضهم لم يكن متأكداً من قيمة تلك المصالح وكان يعزوها إلى مجرد ذكريات ماضية وحماية أقليات... في كل الأحوال ومهما اختلفت المواقف، كان اتفاق باريس، في سنة ١٩١٨، مع الأمير فيصل على أمر الدمج مقابل اعترافه بالإنتداب الفرنسي[٢٥]. لكن المواقف تبدّلت، في سنة ١٩٢٠، خاصة بنتيجة خيبة الأمل الفرنسية من موقف السوريين السوريين هذه المرة الذين رفضوا الإنتداب، وبالتالي التأكّد من أن الإتفاق مع فيصل «لم يجدهم نفعاً بل زاد من كراهية السوريين لهم فعادوا إلى أصدقائهم القدماء وأخذوا يمنونهم باستقلال ناجز ومستقبل باهر إذا هم لجأوا إليهم ووضعوا ثقتهم بهم» بحسب المؤرخ يوسف مزهر[٢٦].

ثالثاً: اللبنانيون والمجال اللبناني

المقصود هنا بالمجال اللبناني فقط ما يتفق مع مساحة الحيّز الجغرافي أي الإقليم للدولة اللبنانية المعاصرة. شملت هذه المساحة جغرافية متصرفية جبل لبنان ولواء بيروت (ومن ضمنه أقضية صيدا وصور ومرجعيون) ولواء طرابلس (مع قضاء عكار) والأقضية الأربعة (البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا). من المعروف أن الموقف لم يكن موحّداً في البداية تجاه حدود ١٩٢٠ كما أنه لم يستمر الأمر على حاله بعد قيام الدولة اللبنانية.

يمكن في مايلي التوقف قليلاً عند ثلاث محطات توضح موقف (أو مواقف) اللبنانيين من هذا المجال. أما المحطات المختارة هنا فهي: الأولى تتفق مع نهاية الحرب العالمية الأولى و«إعلان غورو»؛ والثانية تتعلّق بالوضع بُعيد الاستقلال وغداة الحرب العالمية الثانية؛ والثالثة تهتم بأواخر القرن العشرين في ظلّ الصراعات والتعدّيات المختلفة.

١ ـ غداة الحرب العالمية الأولى

لا نودّ العودة هنا إلى عرض المواقف وبالتخصيص الموقفين المعروفين من المساحة والكيان اللبنانيين. إنّما نكتفي بالتوقّف عند تفسير سريع لهذين الموقفين.

الموقف الأول هو ذلك المطالب بمساحة لبنان على أساس «إرجاعه إلى حدوده التي يثبتها التاريخ وخارطة مجلس أركان الحرب الفرنساوي...» وهو موقف «الأكثرية الكبرى من سكان الأراضي التي يطلب لبنان إرجاعها إليه قد صرّحوا بطلب ضمّ هذه الأراضي إلى لبنان واختاروا الجنسية اللبنانية التي كانت على الدوام أمنية هذه الشعوب التي كلها تقريبًا في الأصل لبنانية»، بحسب المؤرخ يوسف مزهر[٢٧].

الموقف الثاني كان ذلك المطالب بالوحدة السورية. أتى هذا الموقف في تيّارين متناقضين:

- بالنسبة للتيّار الأول، لقد بدأ الأمر هنا باكراً (منذ بداية الحرب) مع فريق مقرّب من فرنسا وبتأثير مباشر من الدوائر الفرنسية في باريس وبالأخص، كما سبق وذكرنا أعلاه، من وزارة الخارجية الفرنسية. ويتفق هذا الموقف في أساسه مع التوجّه الفرنسي القائل بسوريا موحّدة في ظلّ الانتداب الفرنسي.
- والتيّار الثاني هو ذلك الذي قام عملياً في إطار «المؤتمر السوري» في ربيع سنة ١٩٢٠. وكان موقف هذا التيّار ينادي باستقلال لبنان (بحدوده لما قبل الحرب) كمقاطعة من ضمن سوريا المستقلة بحدودها «الطبيعية» استقلالاً تاماً على أن تراعى «أماني اللبنانيين في كيفية إدارة مقاطعتهم» وذلك «بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي»[٢٨]. ولقد انطلق هذا التيّار من الفكر الوحدوي القائل بوحدة الأمة العربية التي «تشكّل الوحدةُ السورية نواتَها»[٢٩].

يمكن القول إن سكان المتصرّفية كانوا بل شكّ أهل الرأي والموقف القائلين بلبنان المستقل في حدوده التاريخية في ظلّ حماية فرنسا. وفي حال كان تضارب بين الاستقلال والحماية فللإستقلال بعيداً عن هذه الحماية. يدلّ على ذلك موقف مجلس إدارة جبل لبنان، في تموز ١٩٢٠، من السلطات الفرنسية المحتلة. فإن هذا الموقف يتجلّى خاصة في تلك المضبطة الشهيرة التي نصّت

على «الاستقلال المطلق» و«الحياد السياسي» و«إعادة المسلوخ منه سابقاً»...[٣٠].

أما، بخصوص أهالي المناطق والمدن التي تقرّر ضمّها إلى مساحة المتصرفية، فإنه كان من الطبيعي أن يكون موقفهم من مسألة الجغرافية اللبنانية ومن موقعهم فيها متأثراً بعوامل جذب سلبية. نتوقف هنا بالأخص عند عدد من العوامل الأساسية مثل كلٍ من العامل الإداري، والثقافي، والديني، والاقتصادي... فبإيجاز يمكن القول إن هؤلاء الأهالي، الذي اعتادوا لمدة طويلة على تقاسم ظروف العيش مع الجوار خارج نظام الجبل والمتصرفية حيث الظروف المعيشية والثقافية والإدارية كانت مختلفة، لم يكونوا مستعدين لتلك التجربة. ولا بدّ من التأكيد على كون المعاناة المعيشية في الجبل خلال سنوات الحرب لم تكن تشجع على المشاركة غداة الحرب... ومما لا شكّ فيه أنه كان للحافز الديني من حيث القرابة مع الجوار السوري، كما مع الداخل عامة، بالغ التأثير سلباً من مسألة الإنضمام إلى دولة لبنان. هكذا يبدو من الطبيعي أن يكون موقف نسبة مهمة منهم، عند نهاية الحرب، سلبياً من توسيع الجغرافية اللبنانية بضمّ مناطقهم (أو إعادة ضمّها) إليها في ظلّ إنتداب فرنسي... خاصة وأنه كان هناك بالمقابل أمل باستقلال سوري...

٢ ـ غداة الحرب العالمية الثانية

ربما كان التذكير بحدث بارز حصل غداة الحرب يصلح مدخلاً للدلالة على وضع جغرافية المجال اللبناني بُعيد الإستقلال. يكمن هذا الحدث في تغطية رئيس الجمهورية كافة المناطق اللبنانية بزيارات تفقدية على مدى أسابيع متوالية عشية الإحتفال بعيد الإستقلال الأول لما بعد الحرب.

مما لا شكّ فيه أن لتلك الزيارات مدلولاً جغرافياً سياسياً على صعيد المسؤولين في الدولة خاصة من أبناء تلك المناطق وقد انضووا منذ زمن تحت لواء الدولة الحديثة مؤكدين بذلك انضمام مناطقهم إلى الجغرافية اللبنانية.

فحيثما كانت زيارة، كان على رأس المستقبلين المحلّيين «زعماء» ومسؤولون كبار في جهاز الدولة.

ففي خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من سنة ١٩٤٥، زار الرئيس بشارة الخوري كلاً من طرابلس ومنطقة الشمال، وصيدا وصور ومنطقة الجنوب، وزحلة وبعلبك ومنطقة البقاع. إن تتبّع خريطة هذه الزيارات المنطلقة كلها من بيروت يوضح بشكل خاص خريطة المناطق التي شملتها جغرافية الدولة المستقلة، كما أنه كان لها في حينه معانٍ وأبعادٌ مهمة. توزعت هذه الزيارات على ثلاث جولات. شملت كلّ منها محطات عدة حيث كان تعبير عن الاجتماع والتعاون والوحدة وتصفية القلوب وخاصة تأكيد على وحدة الأرض والشعب.

- كانت أولى هذه الجولات إلى الشمال حيث بدأت في طرابلس لتغطي بعد ذلك كلاً من الديمان وبشرّي وإهدن... وصولاً إلى عكار حيث شملت الزيارة كلاً من كرم سدّه وبَينو وحلبا والقبيّات؛
- وبعد الشمال كان دور الجنوب فكانت جولة على المدن والمحلات ذات الموقع الجغرافي السياسي الخاص، فمن صيدا والنبطية ومرجعيون إلى الطَيبة وحاصبيّا والقاسمية ثم إلى صور وبعدها إلى جزّين؛
- وكانت الجولة الأخيرة في البقاع بدءاً من زحلة ومنها التوجّه إلى جنوب البقاع أي إلى جب جنّين ومشغرة، ثم كان الإتجاه شمالاً مروراً بأبلح وصولاً إلى شمال البقاع أي إلى بعلبك والهرمل...، وكان الختام بالعودة إلى وسط البقاع أي بالتوقف في بر الياس وشتوره وفيما بعد في رياق. أما راشيا فتوافقت زيارتها مع ذكرى الاعتقال قبيل نهاية الجولة البقاعية[٣١].

من الملاحظ أن الزيارة الرئاسية إلى المناطق اللبنانية لم تخصّ معظم أنحاء الجبل عامة باهتمام ملحوظ. وبالتالي لا بدّ من التساؤل حول مغزى ذلك. هل أن عدم زيارة مدن وقرى مهمة في الشوف أو المتن أو كسروان يعني أنه لم تكن هناك حاجة لتثبيت العلاقة بين السلطة والشعب في هذه المناطق أو بين مركز

الدولة وهذه المناطق بالذات؟ وهل كانت بالتالي الحاجة ضرورية للتأكد من ارتباط أهالي المناطق الطرَفية مع هذا المركز؟ أم أن القصد كان بالأخص إثبات متانة هذه العلاقة للقاصي والداني في وقت كان كلام في المنطقة حول إحياء مشروع «سوريا الكبرى»؟

والبارز في هذه الجولات يبقى في موقف أهالي المدن والقرى التي توقف أو مرّ فيها رئيس الجمهورية. أولاً، إن ممثلي المناطق في السلطة، وخاصة تلك التي «ضُمّت» في سنة ١٩٢٠، هم الذين ساهموا في تنظيم الاستقبالات ورافقوا رئيس الجمهورية، أو هم كانوا على رأس المرحّبين. وهذا طبيعي كونهم أصبحوا في صلب النظام وبالتالي هم أصبحوا من صلب الكيان الجغرافي السياسي. قد يفسَّر هذا الموقع على أنه موقف أفراد طمعوا في مراكز فخانوا مواقع أصيلة من أجل كراسٍ ومغانم... ثانياً، ماذا عن استقبال الأهالي كمواطنين لبنانيين يحتفلون برئيس بلادهم؟ إن مذكرات بشارة الخوري تنوّه بحماس الاستقبالات الشعبية وباستفادة أهالي القرى من المناسبة للتقدم من زائرهم الكبير بمطالب إنمائية حيوية.

في كل الأحوال، لا بدّ من التذكير بأنه في الوقت الذي كان كل شيء يدلّ على أن لبنان يسير إلى الأمام بمشاركة أبناء مناطقه المختلفة، وبجغرافيته المثبتة في النصوص الإقليمية والدولية، كان كلام في الخارج عن سوريا كبرى احتجّ عليه اللبنانيون. وكان أول المستنكرين لفكرة زعزعة الاستقلال اللبناني أحد أبناء الجنوب، أي رياض الصلح، قائلاً: «... عندما أخذنا عهداً على أنفسنا بأن نكون مع إخواننا للبنان بحدوده الحاضرة لم نكن تحت تأثير أي قوة، هذه كلمتي قلتها في المحافظة على لبنان وحدوده. وقد صرّح بذلك مراراً زميلي دولة عبد الحميد كرامي ولن نرجع عنها، وأكرّر قولي: إنه لا توجد قوة في العالم تحملنا على تغيير رأينا أو الرجوع عما قلناه بشأن لبنان واستقلال لبنان، وهو أن لبنان عربي مستقل بحدوده الحاضرة»، بحسب ما نقل مؤرخ ل «الحركة الوحدوية في لبنان» سعيد مراد[٣٢].

بالفعل، لا بدّ من الإشارة إلى أمر أساسي في هذا السياق ألا وهو تطور

المواقف في سوريا كما في لبنان من مسألة الوحدة. فمنذ سنة ١٩٣٦، ظهر تطور واضح في المواقف. إن مؤتمر الساحل نفسه أكّد حينذاك عدم وجود إجماع في مواقف المجتمعين كما أن المعاهدة الفرنسية السورية وموقف القيادات السورية نفسها سدّا الطريق أمام التيّار الوحدوي في لبنان[٣٣].

٣ ـ في أواخر القرن العشرين

في الربع الأخير من القرن العشرين، عانى الكيان برمّته الكثير من المصاعب والتعدّيات. وبدت العلاقة بين الإنسان والأرض، بغضّ النظر عن بعض الظواهر، مترسّخة على الرغم من كونها أصبحت أحياناً مهدّدة بالعديد من الأخطار ذات المصادر المختلفة.

هنا، يمكن اعتبار مفهوم «التراب الوطني» المفهوم الأبرز والأعمق على السواء في ذهن اللبنانيين عامة وربما على لسان المسؤولين خاصة. وأما مضمون هذا المفهوم فهو يترادف مع المجال جغرافياً وسياسياً وبشرياً ووجدانياً. فالتأكيد على التمسّك بـ «كامل» التراب يعني الخريطة الجغرافية ضمن «الحدود المعترف بها دولياً» مساحة للكيان. لكن بحسب المعايير المعاصرة، لم يعد التراب والأرض مرادفين للمجال الوطني بحيث تشمل هذه المساحة المجال بكل أبعاده براً وبحراً وهواء...

ولما سمحت الظروف الإقليمية والمحلية باستباحة هذا المجال في كل أبعاده بأشكال مختلفة بما فيها الإحتلال العسكري، كان لا بدّ من أن تسيطر مسألة الأرض على الأذهان عامة. لكن اللبناني المنشغل لسنوات طويلة بالعديد من المخاوف والحسابات بدا أحياناً وكأنه يقدّم أموراً أخرى على هذه المسألة. أما حيوية العلاقة بين الإنسان والأرض فلم تسقط وإن هي فسحت في المجال أمام مستحقات آنية لتبرز إلى واجهة الاهتمام.

لقد ساعدت الظروف المحلية والإقليمية والدولية معاً على تواجد قوى متعددة غير لبنانية على الساحة اللبنانية. أما تفسير هذه الظاهرة فيكمن، بكل بساطة، في انتهاك المجال اللبناني في كل أبعاده بكل الوسائل والأساليب

والأشكال. وتبقى عملية الليطاني، في الرابع عشر من آذار ١٩٧٨، على سبيل المثال، المنطلق الأبرز لمحطة جديدة قامت على أساس اجتزاء بعض الأرض من قبل دولة معادية. فبداية مسألة المنطقة الجنوبية، التي احتلّها الإسرائيليون بنتيجة إحدى العمليات العسكرية الموجّهة أصلاً ضد الفلسطينيين في المجال اللبناني، كانت المناسبة لقرار دولي خاص بالمجال اللبناني يحرّم المسّ به...

إن قرار مجلس الأمن الدولي، رقم ٤٢٥ الشهير[٣٤]، الذي اعتمد على مبدأ احترام «سلامة الأرض والسيادة والاستقلال السياسي للبنان ضمن حدوده المعترف بها دولياً» أكّد، بحسب القواعد المعاصرة، على حق الشعب اللبناني الكامل في المجال الوطني جغرافياً وسياسياً... لكن القرار الدولي بانسحاب القوات المحتلة من الجزء المحتلّ لم ينفّذ على الرغم من إعلان الإسرائيليين بعدم وجود نيّة لديهم بضم أرض لبنانية إلى المجال الإسرائيلي. وبالتالي، على الرغم من استمرار التواجد الدولي (القوات الدولية في جنوب لبنان)، يبقى المجال اللبناني، بالأخص هنا، موضوع انتهاك وتعدٍّ باستمرار.

وفي المقابل، يبقى اللبنانيون، عند نهاية القرن العشرين، يتطلّعون إلى اليوم الذي تعود فيه علاقتهم مع كامل أرضهم على مساحة مجالهم، الضيّق أصلاً، إلى طبيعتها. وهذا يعني بالأخص استعادة السلطة، على كافة المستويات وفي مختلف مجالات النشاط، على كل نقطة من المجال في كامل أبعاده...

والنداء اللبناني المزدوج الموجّه إلى العالم والقائل، منذ سنة ١٩٧٨ بالذات، «أعيدوا لنا أرضنا»، و«دعوا شعبنا يعيش»[٣٥]، مع السفير غسان تويني، إنما هو يعني بالضبط هذه العلاقة الوثيقة بين الشعب والأرض: أي بين كل الشعب وكامل الأرض. هنا، يمكن الإشارة إلى كون المفاهيم الجيوسياسية الأساسية، التي اهتمت بمسألة المجال، أولت اهتماماً كبيراً للمناطق الطرَفية من هذا المجال. فهي قد اعتبَرت أن أي جزء من المجال يؤثّر، في ما يتعرض له، على الكيان برمّته. فكيف إذا كان هذا الكيان، مثل لبنان، صغير الرقعة؟

ربما أمكن أخيراً الاعتماد على ظاهرة توظيف ذكرى احتلال الجنوب (أي

ذكرى ١٤ آذار)، في أواسط التسعينات، للتأكيد على هذه العلاقة الوثيقة. فالكلام عن «الجنوب والبقاع الغربي» لا يمكن أن يكون مجرّد وسيلة سياسية، إن إصابة جزء من الكيان وإن لم يكن حدَثاً مميتاً يبقى معيقاً...

خاتمة

ختاماً، لا بدّ من إبداء ملاحظتين بهدف توضيح الحدود الموضوعة للبحث والتي قد تثير بعض التساؤلات. أولاً، نودّ التوقف عند أمر قد يكون لفَت الإنتباه وهو التركيز على المجال اللبناني بحدود جغرافية الدولة اللبنانية المعاصرة من ضمن النصوص الدولية المعترف بها. فموضوع البحث ينحصر أصلاً بهذه المرحلة من تطور هذا المجال وبهذا الإطار القانوني بالذات. ثانياً، إن العمل على الاهتمام بمفهوم المجال اللبناني من خلال مضمونه الواسع الذي يعني الإنسان اللبناني والمصلحة اللبنانية يتعدى هنا الهدف الأساسي لهذا البحث نظرياً وعملياً. مفهوم المجال بالمطلق لا يمكن أن ينحصر، خاصة في هذه الحقبة من تاريخ البشرية حيث كثافة الإتصال والمواصلات والتفاعلات...، ضمن الحدود التي التزمناها في هذا البحث على صعوبة الأمر.

الهوامش

(١) الأصل هو مفهوم Raumsin الألماني وترجمته الفرنسية هي Sens de l'espace.

(٢) عن النص الكامل المترجم عن الفرنسية المثبت في: مزهر، يوسف، **تاريخ لبنان العام**، من دون تاريخ أو دار نشر، المجلّد الثاني، ص ٩٤٠ ـ ٩٤٣.

(٣) حتّي، فيليب، **لبنان في التاريخ**، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٩، ص ٥٩٦ و٥٩٧.

(٤) هذا صحيح عامة منذ القدم وحتى الفترة الحديثة حيث يمكن العودة مثلاً إلى شهادات الرحّالة الأوروبيين في القرون الماضية التي تؤكد هذا الواقع وهذا الإعجاب معاً. راجع على سبيل الاستئناس مقالتنا «شهادات بيئوية في الريف اللبناني في القرون الماضية» في **أعمال المؤتمر الأول لتاريخ لبنان الريفي**، منشورات فيلون، لبنان، ١٩٩٧.

(٥) إنه الألماني فريدريك راتسل. يمكن العودة إلى مؤلّفه الشهير عن الجغرافية السياسية الذي نُشر قسم مهم منه بالفرنسية: Ratzel, Friedrich, *Géographie politique*, Paris, Economica, 1988, pp. 22 et 23.

(٦) هاتان العبارتان مأخوذتان من محاضرة لإميل لَحود تحت عنوان «لبنان وطن وأمّة» ألقيت في ١٧/١١/١٩٥٢ وهي منشورة في **إميل لَحود للكلمة... للوطن** نشره أمجد إسكندر وجوزيف رعيدي، بيروت، ١٩٩٦.

(٧) رستم، أسد، **لبنان في عهد المتصرفية**، بيروت، دار النهار، ص ٣٢ ـ ٣٤.

(٨) حتّي، فيليب، المرجع نفسه، ص ٥٩٧ و٥٩٨.

(٩) من كلمة رئيس الوفد اللبناني الأول داود عمون بترجمتها الحرفية إلى العربية في: مزهر، يوسف المذكور أعلاه، المجلّد الثاني، ص ٨٧٦. وتتفق هذه الكلمة مع روح قرار المجلس الإداري الأول المؤرّخ في ٩ تشرين الأول ١٩١٨، ومع قرار المجلس المؤرّخ في ٣٠ أيار ١٩١٩ الوارد في كتاب السودا، يوسف، **في سبيل الاستقلال**، بيروت، ١٩٦٧، حيث يبدأ أول المطالب بال «المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده التاريخية والجغرافية واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانية كما كانت قبل فصلها عنه...»، وحيث ورد قبل تواقيع الرئيس وبقية الأعضاء موقف محمد محسن الحاج وهو: «أطلب توسيع الحدود جنوباً إلى عكا»، ص ١٧٨ و١٨٨.

(١٠) نجد مثل هذا التفسير واضحاً في كتاب جيوساسة فرنسي مهم: Foucher, Michel, *fronts et frontières, un tour du monde géopolitique*, Fayard, Paris, 2ème édition 1991, pp. 349, 350.

(١١) وهو يتفق في الواقع مع مختلف القرارات والعرائض الموضوعة من قِبل مجلس الإدارة والمبعوثين اللبنانيين بغرض الإستقلال و«التوسيع».

(١٢) يمكن مراجعة كتابنا الموضوع بالفرنسية: Bou Malhab Atallah, Daad, *Le liban, guerre civile ou conflit international?*, Liban, Beyrouth, 1980.

(١٣) أنظر إلى تفسير فرنسي مقتضب لهذه الظاهرة في: Kalisky, René, *Le monde arabe à l'heure actuelle*, Paris, Marabout université, 1974, pp. 86, 87.

(١٤) أنظر على سبيل المثال إلى دراسة بالفرنسية حول «أصل تسمية سوريا»: Cannuyer, christian, «A propos de l'origine du nom de la Syrie» in journal of Near Eastern Studies, university of Chicago, vol. 44, Jan - Oct., 1985.

(١٥) صالحاني، الأب أنطون، «وصف لبنان الطبيعي» في: **لبنان مباحث علمية واجتماعية**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٦٩، ص ٣ ـ ٣٤.

(١٦) ورد هذا الموقف مع تفاصيل هذه المناسبة في كتاب السودا، يوسف، وهو الذي ألقى خطاب الوداع حينها. ولقد علّق المؤلّف على كلام القنصل وتناسيه أمر لبنان بشكل كلّي بأن الحاضرين فوجئوا «مفاجأة أليمة» وأن سياسة «سوريا الكبرى من طوروس إلى العريش ليس فيها مركز خاص بلبنان، وإن هو إلا جبل من الجبال العالية القائمة في سوريا...». راجع: **في سبيل الإستقلال**، بيروت، ١٩٦٧، ج ١، ص ٦٨ ـ ٧٠.

(١٧) Karam, Georges A., *L'Opinion publique libanaise et la question du liban (1918 - 1920*, Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1981, pp. 183 - 186.

وربما كانت العودة إلى بعض ما نشر في تلك الحقبة على يد بعض اللبنانيين أو على يد بعض المسيحيين السوريين بالأخص تعطي فكرة واضحة عن الأمر. نذكر من تلك المنشورات أبرز كتابين: Moutran, Nadra, *La Syrie de demain*, Plon, Paris, 3ème éd. 1916; et Samné, Georges, *la Syrie*, Bossard, Paris, 1920.

ونذكر على سبيل المثال موقف شكري غانم، رئيس اللجنة السورية المركزية في باريس، في قوله في آذار ١٩١٨: «إن لبنان يؤلّف جزءاً من سوريا كما أن بريتانيا وأوفرنية تؤلفان جزءاً من فرنسا ومن يعين الكل فهو ليس بحاجة إلى تعداد كل جزء من أجزائه. قدر لبنان أن يعدّ نفسه في معزل عن سوريا عندما كان يتمتع ببعض امتيازات خصوصية». نجد هذا الكلام مذكوراً في: السودا، يوسف، **في سبيل الاستقلال**، المذكور أعلاه، ص ١٣١.

(١٨) ورد هذا الموقف في لقاء بين فرانسوا جورج بيكو ويوسف السودا في أوائل شهر كانون الثاني سنة ١٩١٨ في القاهرة وهو مذكور في كتاب السودا، **في سبيل الاستقلال**، المذكور أعلاه، ص ١١٦ و١١٧.

(١٩) من رسالة السفير بول كامبون إلى رئيس حكومته وزير الخارجية أريتسيد بريان بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩١٥، عن نص الرسالة المنشورة في: Hokayem, A. et Bittar, M. Cl. *L'Empire Ottoman, Les Arabes et les grandes puissances 1914 - 1920*, Editions Universitaires du Liban, Beyrouth, 1981, pp. 19 - 21.

(٢٠) يأتي هذا القول هنا على سبيل المثال لا أكثر لأن هناك غيره الكثير.

(٢١) عن محفوظات الخارجية الفرنسية، راجع: مراد، سعيد، **الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين ١٩١٤ ـ ١٩٤٦**، منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٦.

(٢٢) على الرغم من كون الأمر لم يكن شائعاً، كان «كليمنس مترنيخ مستشار الأمبراطورية النمساوية يتحدّث عن «لبنان» وكأنه بلد قائمٌ بذاته، منفصل ومميز عن بقية أرجاء الشام باستثناء كونه تابعاً للدولة العثمانية». ومع اعتماد نظام المتصرفية «للمرة الأولى في التاريخ، توقّف إسم «لبنان عن كونه مجرّد تعبير جغرافي، وأصبح الإسم الرسمي والمعترف به دولياً لأراض ذات طابع إداري خاص داخل بلاد الشام». وحصل هذا قبل ثلاث سنوات من اعتماد إسم «سورية» كتسمية سياسية رسمية للمرة الأولى منذ عهد الرومان، وذلك عندما صارت ولاية دمشق العثمانية تسمّى رسمياً «ولاية سورية». وأنه «... صارت ولاية دمشق تسمّى بولاية سورية في العام ١٨٦٤، مستعيرة هذا الإسم من الإستعمال الأوروبي والمسيحي العربي». أنظر إلى الصليبي، كمال، **بيت بمنازل كثيرة**، بيروت، مؤسسة نوفل، ١٩٩٠، ص ٩٦ و٩٧ و١٧١.

(٢٣) من مقدّمة الكتاب المذكور أعلاه.

(٢٤) على غرار الهند الصينية أو أفريقيا الغربية أو أفريقيا الوسطى.

(٢٥) مزهر، يوسف، **تاريخ لبنان العام**، المذكور أعلاه، ص ٨٧٢ و٨٧٣ و٨٧٨ و٨٧٩ و٨٩٧ و٨٩٨ و٩٠٠ و٩٠٤ و٩١٧ و٩١٩، حيث يجد القارئ مواقف وملاحظات وتصريحات بهذا المعنى.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ٨٨٤.

(٢٧) المرجع نفسه، ص ٨٩٢ و٨٩٣.

(٢٨) مراد سعيد، **الحركة الوحدوية في لبنان**...، المذكور أعلاه، ص ١٢٩ و١٣٠ حيث يؤكد الباحث على كون هذا القرار أتى «تلبية لرغبة شعبية عامة تجلّت أثناء قدوم لجنة كنغ ـ كراين».

(٢٩) المرجع نفسه، ص ٩٩ و١٠٠.

(٣٠) نجد نص المضبطة كما الظروف التي أحاطت بوضعها مع التركيز على السياسة الفرنسية في لبنان في: مزهر، يوسف، **تاريخ لبنان العام**، المذكور أعلاه، ص ٩٢٠ ـ ٩٢٩؛ ونجد عرضاً لمسألة المضبطة وظروفها مع ربطها بتجاوب لبناني مع المؤتمر السوري في مراد، سعيد، **الحركة الوحدوية**... المذكور أعلاه، ص ١٣٠ ـ ١٣٦.

(٣١) يمكن متابعة خط هذه الجولات من خلال الخطب التي ألقاها رئيس الجمهورية في كل موقع حطّ فيه أثناء المآدب والاحتفالات التي تخلّلت والتي ميّزت كلاً من محطاتها. يمكن العودة إلى خطب بشارة خليل الخوري: **مجموعة خطب، أيلول ١٩٤٣ ـ كانون الأول ١٩٥١**، طبعة ثانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٤ ـ ١٠٩، أو بالعودة إلى مذكراته المنشورة تحت عنوان: **حقائق لبنانية**، طبعة ثانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣، الجزء الثاني، ص ١٥٩ ـ ١٨٩.

(٣٢) المصدر نفسه، حقائق لبنانية، ص ١٩١.

(٣٣) يمكن العودة إلى عرض مفصّل للمواقف في المرجع المذكور أعلاه، **الحركة الوحدوية...**، ص ٢٣٦ ـ ٢٧٤.

(٣٤) الموضوع في ١٩ آذار ١٩٧٨، أي بعد أيام قليلة من حصول الاجتياح، وهو أتى على أساس اقتراح المندوب الأميركي. لقد كان لهذا الأمر مبررات إقليمية ودولية وبالتالي تفسيرات تتخطى المجال اللبناني بحدّ ذاته. يمكن الإشارة هنا إلى أحد التفسيرات وهو وارد في كتاب:
Pakradouni, Karim, *la paix manquée*, FMA, Beyrouth, 1983, pp. 140 et 141.

(٣٥) العبارتان تعودان إلى مندوب لبنان إلى الأمم المتحدة في تلك الحقبة وهو السفير غسان التويني. يمكن العودة إلى مداخلاته في المنظمة الدولية حيث يتكرّر هذا النداء على غرار ما هو وارد في خطابيه أمام مجلس الأمن الدولي في ١٧ آذار (ص ٣٤) وفي ٨ كانون الأول (ص ٥٠):
Tuéni, Ghassan, *Laissez vivre mon peuple*, Jean Maisonneuve, Paris, 1984.

المجالس التمثيلية في دولة لبنان الكبير ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦: تركيبتها، أدوارها والتوازنات

د. فيغان العلم*

مقدمة: انتخابات موسمية نيابية أمنت التمثيل الشعبي بدون انقطاع منذ بداية القرن العشرين.

القسم الأول: المجالس التمثيلية وظاهرة الانتخاب.

١ ـ مجلس الإدارة أول مجلس تمثيلي منتخب

٢ ـ المجلس التمثيلي للعام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ هو الأول المنتخب بعد إعلان دولة لبنان الكبير.

٣ ـ مجلس ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ يتحول من مجلس تمثيلي إلى أول مجلس نيابي.

القسم الثاني: المجالس التمثيلية وظاهرة الجمع بين التعيين والانتخاب.

١ ـ الهيئة الإدارية ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢ من إعلان الدولة إلى إقرار مبدأ الانتخاب.

٢ ـ التعيين في المجالس اللاحقة لأقرار الدستور عام ١٩٢٦

القسم الثالث: التوازنات الكبرى

١ ـ التوازن بين التقسيم الإداري والدوائر الانتخابية.

٢ ـ التوازن بين التمثيل الشعبي والتمثيل الطوائفي.

* أستاذ في قسم التاريخ ـ كلية الآداب (٢) ـ الجامعة اللبنانية.

أ ـ نسب التمثيل الطوائفي في المجالس التمثيلية.

ب ـ الطائفية ظاهرة مرضية أم حل واقعي للتنوع اللبناني.

ج ـ التوازن الطائفي والتسويات الوطنية

١ ـ اقرار دستور ١٩٢٦.

٢ ـ إحصاء ١٩٣٢.

٣ ـ الميثاق الوطني ١٩٤٣.

خاتمة: الاستنتاجات

مقدمة

فكرة التمثيل الشعبي أو المجالس التمثيلية أي «البرلمانات» حديثة العهد نسبياً، نشأت مع الدول الحديثة وبخاصة بعد الثورة الفرنسية. فالدول وعلى تنوع أنظمتها وأشكال الحكم فيها إجازت قيام مجالس تمثيلية لشعوبها حتى السلطة العثمانية عرفت قبل زوالها «مجلس المبعوثان». ودخلت فكرة التمثيل الشعبي الثقافة السياسية في الشرق عامة وقوّى ساعدها تماثل الحكام والأنظمة مع الغرب «المتطور والمتقدم» وطرحت مسألة وجود المجلس المنتخب في لبنان مطلباً متكرراً ولو أن أرضيته التاريخية هشة.

الواقع موجزه أن بدايات التمثيل الشعبي في لبنان الحديث تعود إلى بداية حكم المتصرفية حيث أقر النظام الأساسي مبدأ تمثيل المواطنين للمشاركة في حكم البلاد، فكان المجلس الأول الذي واكب أعمال الحاكم في إدارته شؤون البلاد والعباد. هنا نشير بداية إلى أن مجلس الإدارة وغيره من المجالس التمثيلية اللاحقة لم تكن مركز قوة ولا منبع سلطة بالضرورة ولكنها موجودة. فجرت انتخابات نيابية موسمية باستمرار وبدون انقطاع باستثناء فترات الظروف الاستثنائية ومنها الحروب. لم تكن الانتخابات مثالية، كذلك لا تساوٍ ولا مساواة في حظوظ المرشحين كما تفرض قوانين اللعبة، فسجلات الناخبين ضعيفة وناقصة ومتلاعباً فيها. ورغم ذلك جرت انتخابات وجاءت مجالس «تمثيلية» ونيابية، لو كان شكلاً خارجياً فقط كما يغمز البعض لمّا اضطر حاكم لحل مجلس كما جرى غالباً في تاريخ لبنان المعاصر، ولما أرغمته المطالبات المتكررة على إجراء انتخابات ولكان اكتفى بالحكم المطلق. هكذا عاش لبنان فعلاً في ظل برلمانات منتخبة ولفترة طويلة. ويبرر غسان سلام قيام مثل هذه الديمقراطية بالقول «أنها ما كانت لتنشأ لو لم تكن الطوائف في تنافس، فجاء المجلس يشكل نقطة التقاء ضرورية لها ومكان تعاون وتنافس في آنٍ»[١].

فالمجالس التمثيلية إذاً لم تكن مؤسسات ديكور كما يحلو للبعض وصفها، بل مجالس تجتمع دورياً، فيتناقش أعضاؤها، يقترحون، يعارضون، ينقسمون فيما بينهم، ينتخبون الرئيس، يمنحون الثقة ويسقطونها وقد فعلوا ذلك أكثر من مرة في ظل الانتداب الفرنسي وحملوها أحياناً كثيرة على الاستقالة، كما أنهم يشرّعون ويقرّون الضرائب والرسوم... نعم لم تكن مجالس مثالية ولكنها مجالس حقيقية كذلك لم تكن الانتخابات مثالية ولكنها أيضاً واقعية فحضنت غالباً تنافساً حقيقاً لا شكلياً، تنافساً حاداً أحيانها وداخل كل طائفة وجماعة على الزعامة وأفضلية التمثيل أكثر من التناس بين الطوائف والجماعات ضد بعضها البعض وبمواجهة بعضها البعض. من هنا سنبحث في القسم الأول ظاهرة الانتخاب في المجالس التمثيلية وظاهرةَ الجمع بين التعيين والانتخاب في القسم الثاني أما الثالث فنفرده لموضوع التوازنات وما أكثرها وافعلها في دولة لبنان.

القسم الأول: المجالس التمثيلية وظاهرة الانتخاب

المجالس التمثيلية بعيدة العهد في لبنان بدأت مع مجلس الإدارة زمن المتصرفية الذي استمر زهاء ستين عاماً حتى إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ وخلفه في التمثيل الشعبي الهيئة الإدارية المؤقتة المعيّنة سنداً للقرارين ٣٣٦ و٣٦٩ بانتظار إجراء الإحصاء العام وانتهت ولايتها بانتهاء عملية إحصاء السكان الأولى سنة ١٩٢٢ وخلفها المجلس التمثيلي الأول من سنة ١٩٢٣ حتى ١٩٢٥ بموجب القرارات ١٣٠٤ مكرر و١٣٠٧ و١٢٤٠. لم يكمل المجلس الأول ولايته فحلّه المندوب السامي ساراي مستنداً إلى قراراته الإصلاحية وخاصة القرار ٣١٥٥ ولكنه فشل في إقناع باريس والفعّاليات اللبنانية بمشروعه فتراجع عنه لصالح القرارات السابقة التي جرت على أساسها انتخابات ١٩٢٣ واكتمل عقد المجلس التمثيلي الثاني بانتخاب ثلاثين عضواً. مهمات هذا المجلس جسيمة أبرزها اقرار الدستور سنة ١٩٢٦ وعلى أثره أعلنت «الجمهورية اللبنانية» بدل «لبنان الكبير» فتحوّل حكماً من مجلس تمثيلي إلى مجلس نيابي هو الأول في تاريخ الجمهورية وارتفع عدد أعضائه من ثلاثين إلى ستة وأربعين عضواً

بينهم ستة عشر مُعيّناً. بعد اقرار الدستور جاءت كل المجالس النيابية اللاحقة سنداً لأحكام الدستور ولم يطرأ عليها أي تعديل جوهري باستثناء عدد الأعضاء الذي ارتفع أو تراجع مع كل من هذه المجالس.

١ ـ مجلس الإدارة: أول مجلس تمثيلي منتخب

تأسس هذا المجلس سنداً للمادة الثانية من النظام الأساسي وسُمي «مجلس إدارة كبير» مؤلف من اثني عشر عضواً[٢] أنيطت به مهمة توزيع التكاليف (الضرائب) والبحث في إدارة واردات ومصاريف الجبل وبيان رأيه كهيئة شورى فيما يعرضه عليه المتصرّف من المسائل. أما طريقة اختيار أعضائه فجاءت وفقاً للمادة العاشرة من النظام الأساسي التي تقول بإجراء الانتخابات على مرحلتين أو درجتين: الأولى اختيار المندوبين أي مشايخ القرى مباشرة من الشعب في إطار القرية أو المحلة وهؤلاء المشايخ يختارون بدورهم مندوب أو مندوبي القضاء كأعضاء في مجلس الإدارة تحت نظر القائمقام وفي مركز الدائرة. وبعيداً عن النص القانوني وبحكم الواقع وميزان القوى داخل النظام، يلتمس المنتخبون أمر تعيينهم من المتصرف الذي يستجيب ويعلن فوزهم رسمياً فيصبحون بالتالي أعضاء في مجلس الإدارة الكبير[٣]. هذا المجلس لم يكن البرلمان الأمثل ولا يجوز مقارنته مع المجالس الفرنسية بعد الثورة الفرنسية أو البرلمان البريطاني لافي الصلاحيات ولا في الدور ولكنه سجّل علامة فارقة بارزة في تاريخ المنطقة في تلك الحقبة فكان المجلس اليتيم المنتخب من الشعب في أرجاء السلطنة العثمانية وهذا ما ميّز متصرفية جبل لبنان عن سائر الولايات والسناجق في إطار السلطنة العثمانية[٤].

مجلس الإدارة استمر طيلة فترة المتصرفية وتوقف بعد أن حلّه الحاكم العسكري جمال باشا واستعاد نشاطه مع إعادة أحيائه من الحاكم الفرنسي العام الكولونيل دي بابياب De Pièpape فعاد يمارس دوره الاستشاري كما في السابق حتى أنه تخطاه أحياناً ليلعب دوراً بارزاً وهكذا أُعتبر مفيداً للبنانيين والفرنسيين. طالب باستقلال لبنان الإداري بمساعدة فرنسا وإرشادها[٥]. كما اهتم بمسألة

الترويج للدعاية الفرنسية[٦] بمعنى المطالبة بالانتداب الفرنسي دون البريطاني لا بل تسفيهه ورفض أشكال الانضمام والاتحاد والوحدة مع الكيانات المجاورة وبخاصة السورية. وتدرَّجت مطالبه أواخر ١٩١٨ لتطال مسألة الحدود وإعادتها إلى سابق عهدها أيام الإمارة مع دون إغفال الاستقلال ومنح البلاد مجلساً نيابياً على قاعدة التمثيل النسبي حفظاً لحقوق الأقلية ووضع مسألة المساعدة الفرنسية وعونها وأرشادها في المرتبة الثاني. لتحقيق هذه المطالب أوفد بعض أعضائه لعرض الطلبات المذكورة أمام مؤتمر الصلح في باريس وهذا ما عُرف باسم «الوفد الأول»[٧]. ولمّا عجز عن تحقيق مطالبه كانت الحاجة إلى ايفاد وفد آخر أكثر تأثيراً وفعالية في الداخل والخارج وله الوقع المدويّ لكي تستجيب الحكومة الفرنسية للمطالب فكان الوفد الثاني إلى مؤتمر الصلح برئاسة البطريرك الماروني الياس الحويك[٨].

٢ ـ تحول التمثيل الشعبي إلى المجلس التمثيلي الأول المنتخب بعد إعلان دولة لبنان (١٩٢٢ ـ ١٩٢٥)

الأساس القانوني الذي ارتكز عليه المجلس التمثيلي الأول هو مجموعة من القرارات عددها ثلاثة: ١٣٠٤ مكرر تاريخ ١٨ آذار ١٩٢٢، ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢ و١٢٤٠ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٢[٩]. بعدما أصدر السكرتير العام روبير دي كاي (De Caix) القرار ١٣٠٤ القاضي بحل الهيئة الإدارية واستبدالها وفقاً للقرار ١٣٠٤ مكرر بهيئة منتخبة تلقب «بالمجلس النيابي للبنان الكبير» ولايتها أربع سنوات[١٠]. يُعين أعضاء هذا المجلس بالاقتراع العام وفقاً للقرار اللاحق الذي عُرف بالقرار ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢، الذي ينظم العملية الانتخابية. أن القرار ١٣٠٤ مكرر يرسم حدود السلطتين التنفيذية في الفصل الأول والمجلس التمثيلي في الفصل الثاني كما ينظم أصول عمله وصلاحياته وأدواره في خمسين مادة. صحيح أن هذا اقرار رسم حدود المؤسسات الدستورية ولكنه لم يعط المجلس التمثيلي صلاحياته الطبيعية أي سلطة التشريع والمراقبة قياساً على سائر الأنظمة الديمقراطية في العالم. فالسلطة التنفيذية احتكرها المفوض

السامي الذي أوكل بها إلى الحاكم العام[١١]. كما هدف القرار المذكور إلى تذكير الجميع بمن فيهم أعضاء المجلس التمثيلي أن التشريع كسلطة هي من اختصاص سلطات الانتداب متمثلة بالمفوض السامي والحاكم وممثليهما فيما ينحصر دور المجلس كالهيئة السابقة مع إضافة عبارة «تمثيل الطوائف اللبنانية»[١٢]. إذاً، وخلافاً للهيئة الإدارية المعيّنة فإن المجلس التمثيلي منتخب ويتم اختيار أعضائه بالاقتراح العام وفقاً للمادة الثالثة من القرار ١٣٠٧ الذي استمر حتى الاستقلال. ينظم القرار المذكور العملية الانتخابية طبقاً لمبدأ الاقتراع العام على درجتين مع احترام قاعدة التوزيع الطائفي التي سنعود إليها لاحقاً في الباب الثالث من هذا البحث. يقترع المواطنون لجميع ممثلي الدائرة الانتخابية وليس لممثلي الدائرة الانتخابية وليس لممثلي طائفتهم فقط، فتتحقق إذ ذاك مشاركة المواطنين وعلى صعيدين: الأول باختيار جميع أعضاء المجلس التمثيلي والثاني عبر ممثليهم العضويين (Representation organique) من خلال تشكيلهم الطائفي[١٣]. طبعاً عززت المادة الرابعة من القرار ١٣٠٤ مكرر التناغم اللغوي بين العربية والفرنسية فاعتبرت اللغتين رسميتين بلا تمييز بينهما تستعملان في مناقشات المجلس النيابي كما أن جميع الأوراق الرسمية إدارية كانت أم قضائية فتكتب باللغتين.

يرسم الفصل الثالث من القرار ١٣٠٤ مكرر أصول عمل المجلس ويحدد جلساته بفصلين عاديين في العام بتواريخ ثابتة مع إمكانية عقد فصول غير عادية أو استثنائية[١٤]، وأصول عقد الجلسات[١٥] وبيان موضوعاتها[١٦] وإدارتها وتنظيم محاضر رسمية بالاجتماعات[١٧]، أما اختصاصات المجلس وميزانية الدولة فجاءت في الفصل الرابع، المادة الأولى ذكرت أصول تعيين اللجان وعددها أربع[١٨] وأصول تشكيلها وتوزيعها وتمثيلها للمدن المستقلة والألوية بنسبة عدد الأعضاء في المجلس المذكور كما ورد في المادة الرابعة والعشرين.

اختصاصات المجلس طالت موضوع الميزانية أي النفقات أولاً وهي على نوعين: الإلزامية[١٩] وغير اللازمية[٢٠] والضرائب[٢١] ثانياً. أما ابداء الرأي

فيشمل: الأحوال الشخصية، أهلية الأشخاص، تنظيم القضاء، تحديد المخالفات والعقوبات، إيجاد دخل دائم (رسوم) وبيع العقارات الأميرية وتعديل المناطق الإدارية[٢٢]. أما الموضوعات التي يفصل فيها نهائياً فتشمل فتح الطرقات المحلية وصيانتها وأعمال البناء والأمور الثانوية مثل التقاعد، بعض أنواع الإعانات، معالجة المرضى في المستشفيات، قبول الهبات[٢٣].

الأساس القانوني لمجلس التمثيلي ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ انتهى بالقرار ١٢٤٠ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٢ ووُزعت بموجبه الكراسي داخل المجلس على المناطق والمدن أولاً: بيروت ٥ مقاعد، طرابلس مقعد واحد، لواء جبل لبنان ثمانية مقاعد، لواء لبنان الشمالي ٤ مقاعد، لواء لبنان الجنوبي ٦ مقاعد، لواء البقاع ٦ مقاعد[٢٤] كما خصصت هذه الكراسي لكل مدينة مستقلة إدارياً ولكل لواء وفقاً للنسبة العددية بين الطوائف المتنوعة[٢٥]. بصدور هذا القرار أصبح بوسع حاكم لبنان الكبير تعميم القوائم الانتخابية في مراكز البلديات والقائمقاميات وعند المتخارين وشيوخ الصلح يطّلع عليها المواطنون بغية تنقيحها قبل ١٢ نيسان ١٩٢٢[٢٦].

بالرغم من المظهر الليبرالي الذي ظهر به القرار ١٣٠٤ مكرر فقد قلص من نفوذ وسلطة المجلس التمثيلي وأعطى بالمقابل صلاحيات واسعة للحاكم. فالمجلس لم يفز بأية سلطة تنفيذية بمعنى السلطة التقريرية والتشريعية كما هي مهمة المجالس البرلمانية في الأنظمة الديمقراطية، بل كان في الواقع مجلساً استشارياً. ففي المسائل الأساسية بقي حق القرار في يد الحاكم الذي يستطيع تجاوز قرارات المجلس ورأيه، فحق التشريع منوط بالحاكم أو بالمندوب السامي وكذلك أقرار الموازنة حتى مع معارضة المجلس المبدئية وإبطال قراراته وحله عند الضرورة[٢٧]. رافق إعلان هذه القرارات موجة من الاحتجاجات بين اللبنانيين، فالكثير منهم اعتبر إنشاء مجلس تشريعي مستقل هو تعبير عن وجود لبنان المستقبل. واتهموا فرنسا بمعاملتهم معاملة المستعمرات ناقضة بذلك واجباتها كسلطة انتداب ووعودها بمساعدتهم على تشكيل حكومة وطنية. وأدّعى

الكثيرون منهم أن لبنان تمتّع بحريات أكبر في عهد المتصرفية مما يقدم لهم لبنان الكبير حالياً في ظل الانتداب الفرنسي. في طليعة المحتجّين ظهر اللبنانيون المهاجرون إلى مصروالذين قاموا بحملة واسعة في الصحافة والرأي العام مطالبين بتعديل القرار. أما في الداخل فكانت البرقيات والمذكّرات الاحتجاجية إلى المندوب السامي والحكومة الفرنسية والخارجية والمجلس والصحافة في فرنسا[٢٨]. وتعاون المسلمون مع المسيحيين ولأول مرة في معارضة هذا القرار وتُوجت المذكرات بتوقيع المسيحيين وإلى جانبهم بعض وجهاء السنة كما توجّهت وفود مشتركة منهم إلى البطريرك الماروني ومفتي بيروت السني مطالبة بالتدخل في أجل الحصول على سلطات اشمل وأوسع للمجلس في المستقبل.

هذه الاحتجاجات الواسعة حملت حاكم دولة لبنان على توجيه الدعوة لأعيان البلاد ورجال الصحافة وأهل الفكر والقلم لشرح الغامض من القرار ١٣٠٤ مكرر وتوضيح نية الانتداب الفرنسي حول هذا الموضوع. وقد استعان بكتاب السكرتير العام روبير دي كاي إليه مبدياً له الملاحظات والارشادات لتهون عليه مهمّة إقناع المجتمعين بصوابية رأي السلطات التي يمثل. ومما قاله في كتابه: «تشير مخاوف اللبنانيين أن يكون القرار المشكو منه آخر ما تنتهي إليه حقوق التمثيل النيابي في لبنان الكبير. فليكن الجواب واضحاً: أن القرار المذكور هو بداية العمل لا نهايته والقصد من إصداره إعطاء دولة لبنان مجلساً تمثيلياً منتخباً يتمكن من الاشتراك بالعمل مع الدولة المنتدبة. أن القرار ١٣٠٤ مكرر يتيح أمام المجلس إمكانية البتّ في جميع المسائل التي تهم الدولة ما عدا العلاقات الدولية». وختم دي كاي إلى ترابو يقول: «يمكن للمجلس أن يجزم في المسائل التي لا يحق له مبدئياً سوى إبداء تمنياته فيا إذا عرف أن يدعمها بقوة الإقناع. وفي كل الأحوال، الاستعمال انجع من النص لإنشاء الوضعيات السياسية والقول الفصل يعود للمجلس ولنهجه المستقبلين ومعه ستظهر تطورات لبنان الكبير السياسية[٢٩].

أما فيما يتعلق بالقرار ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢ الذي حدد الدوائر

الانتخابية فقد سبقه نقاش مكثّف بين المسؤولين الفرنسيين واللبنانيين حول تحديد خريطة الدوائر الانتخابية وعددها وخاصة أن طريقة تقسيمها تؤثر بشكل بارز على نوعية المجلس التمثيلي في المستقبل. فتباينت الآراء حول الدوائر الكبيرة (السنجق واللواء والمدينة المستقلة إدارياً) والدوائر الصغرى (القضاء أو المديريات). وقد سعت سلطات الانتداب للتأكد من ولاء المجلس التمثيلي المقبل لها وضمان دخول أكبر عدد من ممثلي الطوائف الموالين لها علماً أن عدد أعضاء المجلس لا يتغير بتغير مساحة الدوائر الانتخابية. وقد رجحت كفة الفرنسيين بالموضوع وقد أعلنها روبر دي كاي أكثر من مرة ومفادها أن الدائرة الانتخابية القائمة على أساس السنجق هي أكثر فائدة لفرنسا وللمرشحين الموالين لها من جميع الطوائف. ففي هذه الدائرة الفضفاضة تتمكن سلطات الانتداب بسهولة من منع انتخاب مرشحين معادين لها بينما يصعب الأمر حتى يستحيل أحياناً في الدوائر الصغرى حيث يحوز فيها المرشح الذي يحظى بدعم قوي من الناخبين بالفوز رغماً عن الفرنسيين. ففي هذه الدائرة الصغيرة يصعب الضغط على الناخبين إضافة إلى تدني نسبة تجيير الأحداث المفترعة وينعدم الدور الفرنسي في تشكيل اللوائح أو القوائم الانتخابية وهي مفتاح مهم جداً في الانتخابات وفي النتائج فضلاً عن التحالفات المفروضة بين المرشحين الذين لا يوافقون معظم الأحيان عليها إلا مرغمين ومكرهين. يقول دي كاي أن الهدف من الدوائر الكبيرة حمل المرشحين المختلفي الانتماءات المذهبية للتعاون فيما بينهم. هذا القول سليم نظرياً وساقط عملياً لأن التعاون لا يتحقق بالتحالفات الانتخابية وحسب، فغالباً ما تسقط بعد الانتهاء من عمليات الاقتراع في حين أن التحالفات الحقيقية تقوم على الخيارات السياسية والمبادئ الواضحة والمصالح المتبادلة غالب الأحيان. لقد استطاعت سلطات الانتداب من إقرار الدوائر التي ترغب رغم اعتراض المعارضين وأجرت الانتخابات في ٢٢ أيار ١٩٢٢ وتمَّ اختيار أعضاء المجلس التمثيلي سنداً للقرارات ١٣٠٤ مكرر و١٣٠٧ و١٢٤٠[٣٠]. أن الكثير من الخصائص التي ظهرت في حينها، كالتدخل من القوى السلطوية الفاعلة وهي سلطات الانتداب وانعدام فعالية الأحزاب السياسية

والتنافس بين أبناء الطوائف ووجهاء المناطق و«أبناء البيوت» فضلاً عن الطموحات الشخصية والمقاطعة شبه الشاملة لشريحة كبيرة من المسلمين[٣١] والسير بالانتخابات بمن حضر وعدم التوقف عند المطالب والشكاوى للنظر في أحقيتها وجدواها... كل هذه الخصائص أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام الانتخابي القائم منذ العشرين حتى تاريخه.

استمر المجلس التمثيلي (٢٢ أيار ١٩٢٢ - ١٣ ك٢ ١٩٢٥) حتى حلّه المفوض السامي ساراي بالقرار رقم ٧ (S) تاريخ ١٣ ك ٢ ١٩٢٥ وهكذا يكون قد عمَّر حوالي السنتين والنصف تقريباً وبلغت عدد جلساته حوالي ٢٢٤ جلسة توزعت ٦١ جلسة سنة ١٩٢٢ و٨٧ سنة ١٩٢٣ و٧٥ سنة ١٩٢٤ وجلسة يتيمة سبقت إقالته سنة ١٩٢٥ أما الدورات التي عقدها المجلس فثلاثة: الأولى في ٦ حزيران ١٩٢٢ الثانية في ٢٠ آذار ١٩٢٣ والثالثة في ١٨ آذاء ١٩٢٤. اللجان تباين عددها وفقاً لحاجات المجلس ففي الدورة الأولى سنة ١٩٢٢ نرى ست لجان: القانون الداخلي، المالية الاشغال العمومية، العدلية والإدارة، الصحة والمعارف ودرس صك الانتداب. إما في دورة ١٩٢٣ فلم يبق سوى خمس هي: المالية والأشغال والزراعة، العدلية والإدارة، الصحة والمعارف وأضيفت لجنة جديدة هي لمكتبة المجلس. أما في دورة آذار ١٩٢٤ فتدنّى العدد من جديد إلى أربع بإلغاء لجنة المكتبة[٣٢].

رغم السلطات الدستورية القانونية للمجلس التمثيلي الأول، نشهد بداية انتشار نفوذه تدريجاً فتبنى مواقف مستقلة أكثر مما أراد الفرنسيون وأصبح إلى حدٍ بعيد مسرحاً للتهجم والمعارضة للسلطات الفرنسية وعارض بشدة أية مسؤولية للبنان بالنسبة للديون العثمانية العامة وطالب بإلحاح وعناد بإيقاف الامتيازات الأجنبية والرسوم على التبغ كما رفض إصدار حقوق استثمار الشركات الأجنبية في لبنان كما حاول مراراً وتكراراً تحديد موقع وسلطة المستشارين الفرنسيين والمسؤولين العاملين في الإدارات اللبنانية رافعاً صوت ومطالب الجمهور الذي انتخبه في كل مناسبة. وجاءت قمة مشاكسة هذا

المجلس لسلطات الانتداب عندما رفض بشكل مطلق الانصياع لإرادة المفوض السامي وتزكية ترشيح ليون كايلا الذي عينه كحالم لدولة لبنان الكبير خاصة وأن المفوض المذكور وعد اللبنانيين قبل أيام بتأييد ترشيح حاكم من أبناء البلاد ولكنه تراجع عن وعده وطلب من المجلس التمثيلي التصويت لصالح كايلا فرفض المجلس واقترح رئيسه أميل اده لهذا المنصب[٣٣] ولكن المفوض السامي أصر على المجلس للتصويت لصالح كايلا رغم عدم اقتناع أعضائه بالأمر وهددهم بحلّه ولكنهم لم يتراجعوا أمام تهديداته فاضطر إلى حله[٣٤].

٣ ـ المجلس التمثيلي الثاني يتحوّل مجلساً نيابياً بعد إقرار الدستور (١٩٢٥ ـ ١٩٢٩)

رافقت ولادة هذا المجلس نزاعاً بين السلطات المنتدبة متمثلة بالمفوض السامي ساراي وحاكم دولة لبنان الكبير كايلا من جهة والفعاليات الوطنية من كل الطوائف والاتجاهات السياسية من جهة ثانية. بدايات هذا النزع تجلّت بحلّ المجلس التمثيلي الأول وأقرار مشروع تقسيم دوائر انتخابية جديد وهي قرارات متسرّعة أصيبت بالفشل ولم تحقق الغاية المرجوة منها. فخلال النصف الأول من سنة ١٩٢٥ قام المفوض السامي ساراي والحاكم العام كايلا بوضع برنامج إصلاحي طموح قائم بفرض أساليب غربية بعيدة عن عادات اللبنانيين وتقاليدهم، بعض هذه الإصلاحات صادق ويهدف إلى بناء دولة متطورة وبعضها الآخر بهدف انتقامي من الفريق المؤيد للمفوضين الساميين السابقين. فالمحاولات لتوحيد النظام الضرائبي في جبل لبنان والمناطق التي ضُمت إليه كانت لمصلحة لبنان واللبنانيين على المدى البعيد ولكن بعض الإصلاحات الأخرى مثل إصلاح النظام التعليمي، الإصلاح الإداري، التقسيم الإداري الجديد، تقسيم الدوائر الانتخابية والقانون الانتخابي، كلها إصلاحات جيدة بحدّ ذاتها ولكنها لا تنطبق على ذلك الزمان من جهة ولا على الشعب اللبناني الذي أجمع وللمرة الأولى على رفضها وكانت مناسبة لتلتقي فيها جميع الفعاليات من كل الطوائف والمذاهب على القول لا لقرارات ساراي وكايلا.

وفي ٢٨ حزيران ١٩٢٥ جرت المرحلة الأولى من الانتخابات وتبعتها بعد أسبوعين المرحلة الثانية. ورغم ادعاء السلطات الفرنسية بالتزام الحياد التام حيالها ألاّ أن الوقائع تثبت تلاعبهم بنتائجها كما فعلوا قبل ثلاث سنوات. فقد اهتم المفوض السامي أن يحظى بمجلس تمثيلي يتعاطف مع سياسته وخاصة كي يواجه المسألة الحاسمة وهي رسم دستور البلاد خلال الفترة القانونية التي حددها صك الانتداب وفي فترة ثلاث سنوات ابتداء من منتصف العام ١٩٢٣ وتمتد حتى ١٩٢٦. كما كانت لكايلا مصلحة كبيرة للحصول على مجلس تمثيلي متعاطف معه كي يضمن فوزه بمنصب الحاكم في الانتخابات القادمة. وكانت نشاطات كايلا قد بلغت الذروة إلى درجة أن دي ريفي (De Reffey) اشتكى في رسالة خاصة إلى الخارجية الفرنسية يقول: «إن الضغط الرسمي لم يبلغ أبداً مثل هذا الحد». وطالبه بوضع حدٍ لهذا التدخل المشين محذراً: «بواسطة هذا المجلس الهزيل، المنتخب بدون حرية، والذي أبعد زعماء البلاد الأساسيين عنه، يستحيل علينا تشكيل الدستور»[٣٥].

وأيضاً تشير بعض المراجع ومنها بشارة الخوري «أن من نتائج تغيير وجهة نظر الخارجية الفرنسية في السياسة اللادينية في لبنان وسوريا كان إيعاز المفوض السامي ساراي إلى الحاكم كايلا وجوب حصر اهتمامه بالشؤون الإدارية دون سواها على أن يتولى السيد ديمون مندوب المفوض السامي للشؤون السياسية وفي رأسها الإشراف على الانتخابات المقبلة. فهبطت أسهم الحاكم الأصيل وصارت المندوبية مطمح الانظار ومحط الرحال[٣٦]. نتائج التدخل الفرنسي لم تتأخر في الظهور إذ نجحت لوائح السلطة في كل البلاد باستثناء بيروت حيث أثرت مشاركة المسلمين في الانتخابات بعكس السابقة حيث كانت المقاطعة شاملة وفازت لائحة ترضى عنها فرنسا ولكنهما تفضل عليها اللائحة الأولى. وهكذا عاد ثلاثة عشر عضواً من أعضاء المجلس القديم وتم استبعاد معظم زعماء البلاد ووجهائها حتى أميل اده الزعيم الشعبي والمقرب من الدوائر الفرنسية فشل في ضمان إعادة انتخابه في بيروت لمعارضته سياسة ساراي

وكايلا[٣٧]. هذه الانتخابات جرت كما السابقة سنداً للقرارين ١٣٠٤ مكرر و١٣٠٧، بعد رفض اللبنانين وسلطات باريس القرارات الجديدة للانتخابات واضطرار ساراي للتراجع عنها. هذا المجلس الأطول عمراً في عهد الانتداب لعب أدواراً متناقضة ومتباينة وفي اتجاهات مختلفة نوجزها باثنتين: علاقته بسلطات الانتداب ودوره بإقرار دستور ١٩٢٦.

أ ـ علاقة مجلس ١٩٢٥ بسلطات الانتداب

في اجتماعه الأول في ١٦ تموز ١٩٢٥، انتخب المجلس الجديد موسى نمّور، ماروني من زحلة، رئيساً وعمر الداعوق، سني في بيروت، نائباً للرئيس، وشبل دمّوس روم أرثوذكس ويوسف الزعني شيعي كاميني سر. باكورة أعماله جاءت بياناً يعبّر عن تأييد مطلق السياسة ساراي وسلطة الانتداب. عملياً، تُرجم خضوع المجلس لإرادة سلطات الانتداب بشكل حسي عندما تمنّى أعضاؤه قراراً يُجدد فيه لكايلا كحاكم لدولة لبنان الكبير وذلك حتى إعلان الدستور ولم يطالبوا ساراي بتنفيذ وعده القاضي باختيار حاكم لبناني[٣٨]. أدى قرار التجديد لكايلا وموافقة ساراي عليه إلى استياء الخارجية الفرنسية من التفاف المفوّض السامي وموظفيه على القرارات السابقة التي طلبت باريس إلغاءها[٣٩]. هذا النهج الذي سلكه ساراي جعل العلاقات بينه وبين اللبنانيين حذرة إلى أن انتهت بالتأزم وبخاصة مع الموارنة. فقد افتقد هؤلاء الثقة في سياسة ساراي وإصلاحاته بكل أشكالها ووجوهها من ضرائبية وإدارية وإصلاحية وتعليمية واعتبروها موجهة أساساً ضدهم للانتقام منهم لتأييدهم سلفه الجنرال غورو. وهكذا نتيجة لتأزم العلاقات بينه وبين الموارنة تحسّنت علاقته بالمسلمين اللبنانيين العرب في سوريا الذين اعتقدوا أن مواقف ساراي الليبرالية تجاههم ستترجم تجاوباً عملياً مع مطالبهم في الوحدة بين لبنان وسوريا أو أقله إعادة الأقضية الأربعة وبعض مدن الساحل إلى سوريا على هذا الأساس كانوا في غاية الاستعداد للتعاون مع الانتداب الفرنسي رغم استياءهم المطلق من الكيان اللبناني الجديد ورفضهم له وتحاشي الانخراط في مشروعه. ولكن هذه الآمال تبخّرت

بعد أشهر قليلة واجتاحت لبنان وسوريا عدوى الثورة الدرزية التي صدمت الانتداب في الصميم وارغمت فرنسا على إعادة النظر في كل سياساتها السابقة في المنطقة.

ب ـ مجلس ١٩٢٥ ودستور ١٩٢٦

هذا المجلس الذي وُصف بأبشع النعوت بعد انتخابه أقر الدستور اللبناني في ٢٤ أيار ١٩٢٦ وهو الحدث الأبرز في تاريخه الحديث الذي يضاهي بأهميته إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ وتوقيع الميثاق الوطني عام ١٩٢٣. حدّد الدستور طبيعة لبنان الحديث وضمن نظاماً برلمانياً و«ديمقراطياً» وسمح نظامه الفريد من تمثيل جميع طوائفه وعائلاته الروحية من جهة واندماجهم التدريجي في الدولة وبخاصة المسلمين وعلى مراحل... صحيح أن الدستور أقر بتاريخ ٢٤ أيار في المجلس النيابي ولكن الصحيح أيضاً أن هذا الدستور عرف مراحل متعددة ومحطات مختلفة قبل أن يصبح رمزاً من رموز استقلال لبنان. ففي أول جلسة عقدها المجلس بعد انتخابه، طالب نائب كسروان، الشيخ يوسف الخازن في ١٦ حزيران بتحضير الدستور بأسرع وقت ممكن. وفي ٤ آب قدم سؤالاً خطياً إلى المندوب السامي مطالباً بالإسراع بوضع الدستور ومطابقته للأسس الليبرالية المعروفة في ذلك العصر. ثم جاءت الثورة الدرزية لتحدث تغييراً جذرياً في سياسة فرنسا من الثورة ومن مسألة رسم الدستور، وأستجد في لبنان وضع جديد أن انتشرت المشاعر القومية لدى المسيحيين والمسلمين على السواء وكلها تطالب بالمجمع الدستوري. لقد التقت الجماعتان ولكن لأسباب مختلفة المسيحيون لأنهم فقدوا الثقة بساراي وبالتالي فهم مهتمون برؤية الدستور بتحقق وقد ضمن وجود لبنان كدولة مستقلة، بينما أراد المسلمون، الذين زادت الثورة الدرزية من مشاعرهم القومية المعادية لفرنسا، رغبوا بتحقيق أحد مطالب أخوانهم في سوريا بتشكيل مجامع دستورية. وهكذا في اجتماع ١٧ تشرين الأول التقى النواب من الموارنة والسنّة على المطالبة بأن يأخذ المجلس مبادرة وضع الدستور على عاتقه وأرسلوا هذا الطلب إلى لجنة الدستور في باريس عبر رئيس المجلس موسى نمّور[٤٠].

مع المفوض السامي الجديد دي جوفينل، تسرّعت الخطى باتجاه إقرار الدستور. فقد طلب المفوض السامي الجديد وبعد يومين من وصوله إلى مركز عمله في بيروت من الحاكم الفرنسي كايلا «افتتاح جلسة استثنائية للمجلس التمثيلي ليضع بين يديه مسألة النقاش ودرس الدستور والمجلس بدوره يدعو لاحقاً الوجهاء وممثلين عن كل الطوائف والاختصاصات لمساندته في اللجان المشتركة وهكذا تستطيعون تكريس الاستقلال الوطني للبنان الكبير[٤١]. وفي الفترة اللاحقة دأب المجلس على تنفيذ المهمة التي حددها له دي جوفينل، ففي ١٥ كانون الأول ١٩٢٥ وخلال اجتماع المجلس في دورته الاستثنائية، أكّد المندوب الفرنسي أمام النواب «حق المجلس بوضع الدستور بغض النظر عن المسّ بسلطة الانتداب» ويحق للمجلس بكامل حريته «أن يقرر دستوراً»[٤٢] ولهذه الغاية انتخب المجلس لجنة خاصة من اثني عشر[٤٣] عضواً لوضع القانون الأساسي للبلاد. راعت اللجنة في تشكيلها التوزيع الطائفي والتمثيل المناطقي والشعبي مع تحديد مهمتها التي تقتصر على رسم بنود الدستور الجديد. اختير شبل دمّوس رئيساً وانبثقت عنها لجنة فرعية[٤٤] لتستأنس بآراء الفعاليات. قررت اللجنة إرسال أسئلة[٤٥] إلى ممثلي مختلف المناطق والطوائف والوجهاء البارزين وأصحاب الاختصاص وكبار الموظفين[٤٦].

بتحليل الأجوبة وجدت اللجنة أن أكثرية الذين استشيروا حول موضوع أشكال الدستور يفضلون نظاماً جمهورياً برلمانياً مؤلفاً من مجلسين يكون الوزراء مسؤولين افرادياً أمام البرلمان وكذلك أيّدوا وبدون استثناء نظاماً سياسياً قائماً على التمثيل الطائفي. هذا الاقتراح بالتمثيل الطائفي دعمته الأغلبية المطلقة (١٢١ من أصل ١٣٢ إجابة). واهتم دي جوفنيل شخصياً بأمر الانتهاء من وضع الدستور والموافقة عليه قبل عودته إلى باريس في ٢٧ أيار بهدف إظهار نجاح سياسته الليبرالية. عقد المجلس في ١٨ أيار سلسلة اجتماعات مفتوحة مستمعاً إلى تقرير شبل دمّوس حول عمل اللجنة وناقش المجلس مسودّة الدستور ووافق عليها وأقرها في ٢٢ أيار ١٩٢٦. وأعلن دي جوفنيل بدء العمل بالدستور

الجديد فوراً رغم أنه لم يُنشر وفقاً للأصول إلاّ عهد خلفه المفوض السامي بونسو في ٤ أيار ١٩٣٠ وهذه سابقة لا مثيل لها في دساتير الأمم في التاريخ الحديث كما يقول الحقوقي أدمون ربّاط[٤٧].

القسم الثاني: المجالس التمثيلية وعملية الجمع بين ظاهرتي التعيين والانتخاب

أ ـ انتقال التمثيل الشعبي إلى الهيئة الإدارية المعينة (١٩٢٠ ـ ١٩٢٢).

رافق إعلان دولة لبنان الكبير حلَّ المجلس الإداري بتاريخ ١٢ تموز ١٩٢٠[٤٨] وصدور القرار التنظيمي ٣٣٦ تاريخ ٨ أيلول ١٩٢٠[٤٩] الذي يعطي الدولة تنظيماً إدارياً وفقاً لرغبات الأهالي متوجاً بلجنة إدارية ترث صلاحية مجلس الإدارة القديم وذات صفة استشارية. رسم هذا القرار في مواده ١٦ حتى ٢٤ أصول تعيين الأعضاء لهذه الهيئة، صلاحياتها، طريقة عملها، صفتها التمثيلية المزدوجة للطوائف والمناطق[٥٠]. فالمادة ١٦ سمّت المجلس الجديد «باللجنة الإدارية» وحددت عدد الأعضاء بخمسة عشر عضواً مالبث أن ارتفع إلى سبعة عشر عضواً تحقيقاً لشروط التوازن والانتظام العام في البلاد[٥١]. صلاحيات اللجنة هي إذاً استشارية شبيهة إلى حدٍ بعيد بصلاحيات مجلس الإدارة حسبما جاء في النظام الأساسي. ولكن القرار ٣٣٦ حدّد دورها في المسائل المتعلقة «بالأمور التشريعية وبالميزانية وإقرار الضرائب والرسوم ومنح الامتيازات[٥٢]. كما برّر القرار المذكور تسمية الأعضاء من قبل المفوض السامي خلافاً لما حصل مع مجلس الإدارة المنتخب من الشعب ووصف ذلك «بالمؤقت ريثما يتم الانتهاء من إحصاء النفوس في البلاد»[٥٣].

مسألة التمثيل لا تقتصر فقط على التوازنات الدقيقة المناطقية ـ الشخصانية ـ المذهبية بل تتعداها إلى الدور الذي يلعبه هؤلاء على صعيد ترجمة مشاعر ومطالب الشعب في المحافل التي يشكلّون. من هذه الزاوية نرى أن اللجنة الإدارية المعينة من سلطات الانتداب فاقت وفي مجالات متنوعة وأدوار عديدة

ما قامت به الهيئات المنتخبة. وهكذا نكشف النقاب عن بعض الصفحات البيضاء المشرقة التي تثبت تحرر الهيئة الإدارية عن السلطة التي عينتها.

*** استقالة حبيب باشا السعد من عضوية الهيئة الإدارية**

في جلسة انتخاب رئيس الهيئة، تقدم حبيب السعد، ذات الصلة الوثيقة بالفرنسيين وكما وصفه الشيخ بشارة الخوري برجل الفرنسيين الأول في لبنان، باستقالته من عضوية الهيئة وقبل المباشرة بانتخاب الرئيس والسبب يعود إلى تدخل الفرنسيين، كما أفاد شبل دمّوس، لمصلحة داوود عمّون[٥٤].

*** الإحصاء ودائرة النفوس**

في جلسة ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٠ وخلال مناقشة موضوع الإحصاء برز موقفان متباينان داخل اللجنة: الأول يقول بمماشاة السلطات الفرنسية في إجراءاتها وقراراتها بدون مشاكل وتعديل ما أمكن والثاني يدعو للتروي والتبصر قبل الموافقة وبالتالي ضرورة النقاش والتعديل لتحقيق مطالب الجمهور وأمنياته. فالأول قبل بالموافقة على مشروع الإحصاء بعد تلاوته لأنه مشروع بسيط برأيه وقد اهتمّ به ولاة الأمر منذ زمن طويل وهو يتعلّق بأمور فنية يعرفها الأخصائيون من واضعي المشروع أكثر من الأعضاء[٥٥].

الفريق الثاني قال بالبحث بأمعان لما يقدّم للهيئة من مشاريع ولا داعي لسلقها وبالتالي ضرورة التقيد بالأصول فلا تناقش المشاريع داخل الهيئة إلا بعد أن تقدم نسخاً لها قبل أيام للدراسة والاطلاع خاصة أن بعض الأعضاء لا يتقنون الفرنسية وهي اللغة التي تستخدم لتقديم المشاريع. وأن من ينتظر أشهراً لتحضير مشروع نظراً لأهميته لا يفرغ صبره إذا انتظر أياماً لأقراره والتصديق عليه بعد التعديل والنقاش عند الحاجة خاصة أن معظم مشاريع القوانين لا تتعلق بأمور فنية بحتة بل أيضاً تطال أموراً حقوقية وإدارية وجزائية[٥٦].

وهكذا وافقت الهيئة العامة بالإجماع على مبدأ إجراء الأحصاء العام ولكنها اختلفت على بنوده التفصيلية فاضطرت لتأجيله وإعادة درسه أسابيع حتى توفقت

إلى إقراره بعد تعديلات[٥٧] أساسية عليه وقد حظي موافقة إجماعية لمعظم بنوده بعد أن بقي قيد الدرس زهاء خمسة أشهر وأقرّته الهيئة الإدارية في جلستها بتاريخ ٢١ آذار ١٩٢١.

*** مسألة التمغة**

وهي ضريبة «تشاطر الحكومة المنتجين من زراع وصناع وتجار في نتاج زراعاتهم وصناعاتهم وتجاراتهم بجزء من هذا النتاج». هذه المسألة أحدثت نقاشاً عاصفاً بين الأعضاء وبين الحكومة يثبت مرة ثانية عن حيوية أعضاء هذه اللجنة وعن دفاعهم عن معتقداتهم ومصالح المناطق التي يمثّلون. فأثاروا قضايا بارزة وأهمها يسأل عن المرجع لهذا الرسم، فهل يصب في صندوق إدارة الديون العامة فأعضاء اللجنة مجتمعين يعارضون هذا الإجراء بكل قوة وعناد وإذا كان مرجعه حكومة لبنان الكبير فهذا شأن آخر يستأهل البحث. ورغم ذلك نرى يوسف الخازن ومعه توفيق أرسلان يعترضان على الرسم الجديد ويطالبان بإبقاء القديم على قدمه. قال الخازن: «أن كل ما جناه لبنان الصغير القديم من تحويله إلى لبنان الكبير، أنما هو إبطال نظامه السابق حيث له فائدة من إبقائه، وأبقاه حيث الفائدة في أبطاله أو تعديله. إن ولاة الأمور ما عمدوا إلى مساواتنا بالولايات إلاّ في ما يترتبّ عليه الغرم لا الغنم. فإذا كان في الولايات ضريبة لا تلحق بنا بموجب نظامنا، أبطلوا هذا النظام وقالوا هاتوا نصيبكم منها. وإذا كان هناك رسم فئة في الولاية أعلى من فئته في لبنان، رفعوا الفئة اللبنانية. وإذا قلنا لهم أن الأموال تُجبى في لبنان على وجه لا يتفق مع العدل إذ أن البلدة التي كان يبلغ عدد سكانها ألفاً لا يبلغون الآن ربع ذلك العدد، فمن الحيف والغبن أن يُستوفى مال الأعناق منها طبقاً للعدد السابق، قالوا لنا هذا نظامكم وهو يقضي بمثل هذه المعاملة»[٥٨]. وطبعاً جاء الرد عليه من مقرر الجنة الفرعية نعّوم اللبكي ففند أقوال الخازن وأوضح أن خزينة لبنان أعطيت من ربع جمرك بيروت وغيرها من النقاط. انتهى النقاش بتوضيح حاكم دولة لبنان أن مرجع الرسم هو خزينة لبنان لا إدارة الديون وأن التمغة في لبنان سيكون لها إدارة

خاصة غير إدارة التمغة في سائر الأقاليم ورغم ذلك عارض الخازن وأرسلان[٥٩].

* الميزانية وفروعها

طرح رئيس الهيئة في جلسة ١٤ شباط ما بلغه من المفوضية العليا عن بعض فروع الميزانية التي ترى أبقاؤها تحت إدارتها مباشرة لأن النفقات المقررة فيها عائدة لكل مناطق الانتداب. وهذه الفروع تطال ميزانية الجمارك والبريد والبرق والمحاجر الصحية والطرقات ذات المنفعة العمومية والمعارف ودور المعلمين ومحكمة التمييز العليا...

وجاء في مطالعة اللجنة الفرعية التي ترأسها نعوم اللبكي: أنه من يوم إعلان لبنان مستقلاً، وجب أن تكون إدارته بيد أبنائه تحت إشراف الدولة المنتدبة. ويجب التمييز بين الإدارات المرتبطة مباشرة بالمصالح اللبنانية البحت كالمعارف والعدلية أما فيما خص المصالح المشتركة بين لبنان وسائر حكومات الداخل فيوضع لها اتفاقات بين لبنان والحكومات المجاروة، ومما لا ريب فيه أن لبنان يراعي مصلحة جاراته»[٦٠]. ورغم هذا التوضيح فقد طلب إبراهيم حيدر اعطاء المجلس مهلة لتدقيق هذه المسألة لأنه يرى أن وراء توحيد فروع الميزانية فكرة توحيد سورية ولبنان... فالبلاد التي قوانينها واحدة وبريدها واحد وإدارة معارفها واحدة لا يمضي وقت إلاّ ويتم توحيدها[٦١]. التباين في الرأي انتهى عندما أجمع أعضاء الهيئة على تقديم جواب للمفوضية بعكس حقيقة رأي الجمهور الذي يمثلونه في هذه الهيئة والقاضي بطلب جعل حكومة لبنان التابعة «للمفوضية العليا» مرجعاً للأدارات المختلفة في لبنان. أما المصالح المشتركة بين لبنان والداخلية فتقر باتفاقات تعقد بين الفريقين بإشراف الدولة المنتدبة وتمَّ اقتراح عمر الداعوق رئيساً للجنة فرعية تتولى صياغة هذا النص بحلته النهائية[٦٢]. ولم تكتف اللجنة بهذه التوصية بل أصدرت قراراً بتاريخ الأول من آذار ١٩٢١ رفضت فيه توحيد الميزانية لبعض الإدارات كما عرضته المفوضية العليا وهذا نص القرار: «أن مفوض الجمهورية الفرنسية العالي بمذكرة تاريخها

١٤ كانون الثاني ١٩٢١ يرى إنشاء دائرة مالية واحدة بميزانية عامة لحكومات سورية ولبنان في مصالحها الآتي ذكرها: ١ ـ مصلحة الجمارك، ٢ مصلحة البريد والبرق، ٣ ـ مصلحة المحاجر الصحية، ٤ ـ إدارة النافعة، ٥ إدارة المعارف العامة، ٦ إدارة العدلية... هذا المشروع معارض بالصراحة لاستقلال لبنان الكبير فلذلك لا ترى لجنتنا بدأً من الاحتجاج عليه وتؤيد احتجاجاتها بالحجج التالية:

«أن حكومة لبنان الكبير المستقل بذاته عن كل مجموع وطني آخر حقيقة تتولى بنفسها في أراضيها المصالح المتقدم ذكرها، ولا سيما ثغور لبنان الكبير والجمارك التي تتصل بها حكماً. وليس لحكومات الداخلية أن تدّعي بأي حقٍ فيها لا من قبيل الملكية ولا من قبيل الإدارة. فإذا أديرت هذه الموائن والجمارك على الوجه الذي تراه المفوضية العليا، كان في ذلك شيء من الاعتراف لحكومة الداخلية بحق الملكية والإدارة في هذه المصالح، حال لا تملك هذا الحق، ولا نحن نعترف لها به».

«نعم أن للداخلية حق انتفاع بما يترتّب لها من ريع الجمرك وينبغي إذا اتفاق دولي مؤقت بين لبنان الكبير وحكومات الداخلية لتعيين حصتها فيتفاوض لذلك الفريقان برعاية المفوضية العليا ويرجعان إلى حكمها عند الحاجة. وعلى هذا المنوال تبرم العهود الدولية بين لبنان الكبير والحكومات المجاورة في شأن سائر المصالح، المشتركة والمنفعة كالبريد والبرق والمحاجر الصحية والطرق العامة»...[٦٣].

* مشروع الضرائب المؤقدة

توحيد الرسوم والضرائب كشفت مرة جديدة صحة تمثيل أعضاء الهيئة الإدارية بالدفاع عن مصالح الجمهور الذي يمثلون. فاضطر حاكم دولة لبنان أن يوضح: «أنه لا يمكن لابن الجبل الذي ينحت الصخر أن يدفع ما يدفعه ابن السهل. وأشار إلى أنه لم يقل يوماً أنه مع المساواة في المطلق بين ابن السهل وابن الجبل من ناحية الرسوم بل قلت أن الأعشار هي على الأملاك الأميرية.

ولكي تتم المساواة يجب أن تدفع الأراضي الأميرية مبلغاً سنوياً لتصير ملكاً صرفاً لأصحابها»[٦٤]. هذا الموضوع الشائك أملى على المجتمعين ضرورة تعيين لجنة فرعية تدرسه مؤلفة من حسن بيهم ونعوم اللبكي ورشيد جنبلاط وبطرس كرم وإبراهيم الصراف أعضاء وقد استقال حسن بيهم فأختير بديلاً عنه إبراهيم حيدر[٦٥]. في مسألة الضرائب تكلم طويلاً نعوم اللبكي معارضاً توحيد الضرائب وضرورة فصلها وتحديدها ومما قاله: «أن الشعب كان يأنف عن دفع الضرائب لأنه لم يكن يعرف طرق صرفها لا بل كانت تصرف لضرره في أحيان كثيرة، فتعوّد أن يرى في الحكومة عدواً له، ولذا كان لا يؤدي المال إلاّ مرغماً. فلا بدّ إذاً من توضيح الأمور حتى يقف على الحقيقة ويدفع ما عليه بطيبة خاطر. فينظر إلى الضرائب والرسوم من زاوية الفائدة المتأتية عن النفقة، ولا يكفي أن ننظر إلى تخفيف المصروفات بل علينا أن نرى ما هي النتيجة الحاصلة منها...»[٦٦].

* التمثيل الشعبي للهيئة الإدارية

تركّز النقاش الحاد في موضوع ميزانية العدلية بين ممثل الحكومة المسيو بتي (petty) والأعضاء يوسف الخازن نعوم لبكي وغيرهم... وعندما احتدم الجدال حول موضوع المحاكم المذهبية وإيراداتها طلب ممثل الحكومة إقفال باب النقاش في هذا الباب فطلب الكلام نعوم لبكي فقرر المسيو بتي منعه فأجابه لبكي: «أن مُنعنا عن المناقشة في الموضوع فأننا لا نصدّق ميزانية العدلية». فقاطعه مندوب الحكومة معتبراً أن الحكومة وارثة العهد البائد وهي تدير الأمور حسبما رأتها حين استلامها وبمقتضى القوانين الموجودة. ثم إن صلاحية اللجنة محدودة ولم يعطها الجنرال غورو حق حل مشكلة كهذه وبالتالي فإن مهمتكم وقتية[٦٧] علّق على كلام مندوب الحكومة يوسف الخازن وبصفته الوقتية «ليس للحكومة طريقة من منعنا بالبحث في الميزانية إلاّ باستردادها. أما عدم صلاحيتنا للبحث فيما طرح علينا فهو مردود لأنه، لماذا يُطرح علينا إذا كان لاحق لنا بأبداء الرأي فيه[٦٨]. وطلب انطوان عرب من مندوب الحكومة سحب اقتراحه

تضامناً مع يوسف الخازن[٦٩] وختم رئيس الهيئة داود عمّون بالطلب من اللجنة أن تُصفّق لنعوم لبكي على مداخلته بخصوص المحاكم الشرعية، فصفّق الجميع باستثناء حسن بيهم[٧٠]. أضف إلى ذلك مواقف جد جريئة للهيئة التي أحتجت على القرارات التي تصدرها المفوضية العليا بدون مراجعتها[٧١].

إذا كان من تقويم عام لعمل الهيئة لناحية التمثيل الشعبي نقول أن مجلساً معيّناً من سلطات الانتداب قلّ أن يُظهر من الاستقلال والجرأة والإقدام في المناقشة والاعتراض والاحتجاج وتقديم الاقتراحات وإنجاز التشريعات ما أظهرته غالبية أعضاء هذه الهيئة. وبالرغم من صفتها الوقتية ومن صلاحياتها المحدودة ومن فترتها الزمنية القصيرة نسبياً (١٧ أيلول ١٩٢٠ ـ ٨ آذار ١٩٢٢)[٧٢]، فقد انجزت أكثير بكثير من مجالس نيابية منتخبة من الشعب قبل وبعد الاستقلال. لم ينظر معظم الأعضاء إلى ما يترتّب على كلامهم من النتائج المضرّة بمصلحتهم الشخصية بمقدار ما توخوا خدمة من يمثلون من جمهور لم يشارك مباشرة باختيارهم ولكنه وضع أمله فيهم. ففي الجلسة الأخيرة للهيئة التي عُقدت في ١١ آذار ١٩٢٢ أجاب رئيس الهيئة داوود عمّون على كلمة الحاكم العام بالقول: «كثيراً ما وقع بين اللجنة وبين الحكومة من الاختلاف في النظر إلى المسائل التي طُرحت علينا ولم يكن الدافع عليها ألا القيام بالواجب الوطني وهذا ما يعود بالفخر على اللجنة وعليكم. إنكم لم تتوخوا وجود أشخاص مسخّرين بل رجالاً أحراراً مستقلّين بآرائهم وأنني واثق من أن هذه اللجنة قامت بمهامها خير قيام»[٧٣] وقد علقت الصحف يومها منوهة بوطنية أعضائها وسعيهم وراء ما رأواه نافعاً للبلاد. والواجب يقضي أن نشترك مع دولة الحاكم بشكر الذين قاموا بواجباتهم قياماً حسن. فالحكومة التي انتقت رجالاً أكفاء لطور الانتقال، فعلى الشعب أن يبرهن بتصويته لذوي الأهلية أنه هو أيضاً أصبح ناضجاً للحكم النيابي[٧٤].

٢ ـ التعيين في المجالس اللاحقة لإقرار الدستور عام ١٩٢٦

أ ـ مجلس ١٩٢٧ ـ ١٩٢٩ وتنازع السلطة بين النواب والشيوخ

بلغ عدد أعضائه أربعين عضواً من بينهم ثلاثون نائباً منتخباً وستة عشر شيخاً معيّناً «السبب الظاهر لهذا التعديل الدستوري ودمج المجلسين بمجلس واحد يعود إلى الحالة المتأزمة المستمرة بين المجلسين وانعكست سلباً على العمل الإداري من تأخير بإقرار الموازنة إلى تنازع مباشر على السلطات بين الشيوخ والنواب فجاءت دعوة رئيس الجمهورية شارل دبّاس إلى تعديل الدستور وماشاه الفرنسيون في مطلبه بعد أن «أقنعوا من يجب اقناعهم وإسكات من يجب إسكاتهم» وأرسل المشروع إلى كل من المجلسين لأخذه ودرسه على حدة قبل إحالته إلى المجمع النيابي المؤلف من المجلسين مجتمعين معاً. وجرى التعديل ولم يخالفه سوى سبعة من أصل ستة وأربعين أطلق عليهم في حينه لقب «السبعة الكرام» كما ذكر بشاره الخوري في مذكراته[٧٥]. بعد التعديل «جرت المسائل بشكل عادي في المجلس فيما اختلفت إدارة الجلسات اختلافاً جذرياً. بقدر ما كان موسى نمّور رئيس المجلس قبل ١٩٢٧ يفسح المجال أمام المناقشات بقدر ما سعى الشيخ محمد الجسر إلى اختصارها واختزالها بعد أن انتخب رئيساً للمجلس[٧٦]. فما أن تطرح مسألة للبحث والنقاش حتى يعقبها الاقتراع الفوري ويعلن الشيخ محمد عبارة «قبلت» وهكذا ذهبت «قبلت» موضع المثل في ذلك الحين[٧٧].

ب ـ مجلس ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ : ترشيح محمد الحسر للرئاسة الأولى يتسبّب بحلّه

جرت انتخابات هذا المجلس سنداً للقرار ١٣٠٧ الذي حدد عدد الدوائر وطريقة الاقتراع على درجين لثلثي أعضاء المجلس الذي تكوّن من خمس وأربعين عضواً بينهم ثلاثون منتخبون وموزعون وفق القرار ١٢٤٠. أما الثلث المعيَّن فقد جرى تعيينه وفقاً للمرسوم ٥١٩٥ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٢٩. رافق

هذه الانتخابات تدخل السلطة المنتدبة بشكل مباشر يفوق العادة قابلها هذه المرّة مقاومة شعبية تجلّت بأحداث طرابلس وتطويقها من مسلحي جبة بشري والجوار وزغرتا والجوار بالإضافة إلى اشتباك أهالي إهدن مع القوى الأمنية الفرنسية والمحلية على مشارف البلدة[٧٨]. لم يعمّر هذا المجلس طويلاً إذ فرضت خلافات الكتلتين الوطنية بزعامة أميل اده والدستورية بزعامة بشارة الخوري إلى تعطيل دوره جزئياً وبدت امكانية وصول محمد الجسر لرئاسة الجمهورية ممكنة بعد دعم ميشال زخّور، روكز أبو ناضر، يوسف الخازن، سامي كنعان وقيل يومها إميل اده أيضاً فضلاً عن النواب المسلمين ممّا حمل المفوض السامي على إصدار القرار ٥٥ تاريخ ٩ أيار ١٩٣٢ الذي حلَّ المجلس وعلّق الدستور وإحلال مجلس المديرين بديلاً عن الحكومة والمجلس.

ج ـ مجلس ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧ : مجلس الإنتخابات المباشرة

حدّد القرار رقم ١ تاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ الذي أصدره المفوض السامي دي مارتيل عدد النواب بخمس وعشرين، ١٨ منتخبون و٧ معينون بمرسوم، جديد هذا القرار أنه يترك الباب واسعاً أمام التعيين دون ضوابط أو تقييد بالمنطقة أو الدائرة الانتخابية، فقط يتم الالتزام بالتوزيع الطائفي المتوازن. وجرت الانتخابات المباشرة لأول مرة بدون العبور بالمندوبين الثانويين ، أضف إلى ذلك أن كل الناخبين وإلى أية طائفة انتموا يشتركون في انتخاب مرشحيهم ضمن الدائرة الانتخابية، وهكذا أصبح ومن يومها النائب ممثل الأمة جمعاء يحمل وكالة عامة عن الشعب في كل البلاد وليس منطقته وحسب. لم يتبدل شيء مع مجلس ١٩٣٧ ـ ١٩٤١ ألاّ فقط عدد أعضائه الذي ارتفع إلى ٦٣ بينهم ٢١ معيناً[٧٩].

القسم الثالث: التوازنات

لا يقتصر مبدأ التوازن على النظام اللبناني وحسب بل هو مبدأ معتمد في دول عديدة غربية وشرقية، ليبرالية واشتراكية. . . فنظام التوازن تمثيل الجماعة

معروف في ألمانيا بنظام (Standsladt) ومعروف أيضاً في علم السياسة بتعبير (Representation corporate). والنظام المصري يقوم على هذا المبدأ وقد قسّم المجتمع إلى عمّال وفلاحين ومثقفين وجنود ورأسماليين وخصّ النظام الانتخابي الفلاّحين والعمّال بخمسين بالمئة فنرى في كل دائرة مؤلفة من مقعدين واحد للعمّال والفلاحين والثاني للفئات الأخرى حتى ولو كان معظم سكان الدائرة من الفلاحين والعمّال. من التوازن هناك بين فئات المجتمع الطبقية أو الاجتماعية وهنا بين الطوائف ـ الجماعات، والتوازنات تشمل أيضاً إلى جانب الفئات المكوّنة للمجتمع، المناطق والتقسيمات الإدارية بحيث يقوم تجانس بين هذه المناطق يجمع بين السكان والجغرافيا والتاريخ، وحتماً يوفّق بين المصالح. هذه التوازنات عرفها النظام اللبناني منذ ما قبل قيام «دولة لبنان الكبير» واحترمها لاحقاً وكرّسها في إدارته شؤون البلاد والعباد.

١ ـ التوازنات بين التقسيمات الإدارية والدوائر الانتخابية:

اعتبرت التقسيمات الإدارية على مدى التاريخ الحديث موضوع تجاذب بين المتعاطين بالشأن العام لأن التقسيمات هذه هي باب التمثيل وبالتالي هي المدخل للعبور إلى الندوة البرلمانية أو المجالس التمثيلية. ونادراً ما نرى الفارق بين المناطق الإدارية من ألوية وأقضية ومحافظات وبين الدوائر الانتخابية. فلقد تطابقت إلى حدٍ بعيد هذه التقسيمات والدوائر الانتخابية إلى حد التلازم بينهما، فأصبحت الدائرة الإدارية صورة واقعية عن الدائرة الانتخابية. وهكذا تطابقت عهد المجلس الإداري في ظل المتصرفية، فالأقضية السبعة اعتبرت دوائر انتخابية لكل منها ممثليها. هذه الأقضية شكلت الهيئة الناخبة التي اختارت مندوبيها إلى المجلس الإداري.

ومع المجلس التمثيلي الأول ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ عادت المناطق الإدارية دوائر انتخابية فكانت المتصرفيات الأربع الإدارية دوائر انتخابية بالإضافة إلى المدينتين المستقلتين إدارياً وهما بيروت وطرابلس. أما مجلس ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ فتمّت الدعوة للانتخابات على أساس التقسيمات الإدارية الجديدة وهي إحدى عشرة

محافظة كدوائر انتخابية ولكن المعارضة الشاملة ومن كل الطوائف حملت الجنرال ساراي للعدول عن رأيه والعودة للتقسيمات السابقة أي الألوية أو المتصرفيات الأربعة والمدينتين واعتمادها دوائر انتخابية. أما مجلس ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ ورغم إقرار الدستور وإعلان الجمهورية لم يواكب أي تقسيم جديد واعتمدت التقسيمات الإدارية القديمة أي المتصرفيات الأربعة والمدينتين المستقلتين دوائر انتخابية ولم يحصل التغيير إلاّ مع المجلس النيابي ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧ استناداً للقرارين ١ و٢ تاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ عهد المفوض السامي دي مارتيل حيث تم إعادة تقسيم المناطق الإدارية وجعلها خمس محافظات إدارية وحدد المحافظة دائرة انتخابية ورافق هذا التغيير تبدل آخر جوهري فانتقل الانتخاب من درجتين إلى درجة وأصبح انتخاباً مباشراً.

أما المعيّنون في المجالس من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٣٧ ومن بينهم الهيئة الإدارية للعام ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢ فقد راعى التعيين المناطق الإدارية فضلاً عن احترام التوازن بين الجماعات والطوائف.

٢ ـ التوازن بين التمثيل الشعبي والتمثيل الطائفي:

إن الكلام عن التمثيل الشعبي يستتبع حكماً التمثيل الطائفي لأن قوانين الانتخابات والتمثيل في لبنان وقبله في جبل لبنان تعترف بحقوق أبناء كل طائفة أن يمثّلوا في المجالس بنسبة توازي أعداد ناخبيهم. فنرى قوانين الانتخابات قائمة على مبدأين: الاعتراف بشرعية الانتماء الطائفي السياسي، ومبدأ احتواء النزوات الطائفية بإعطاء كل طائفة حقها في المقاعد النيابية مسبقاً وبصورة ثابتة.

هكذا فالتقسيم الطائفي للمقاعد النيابية في لبنان قد ساعد على احتواء السلوك الطائفي بالطرق التالية:

أولاً: قسّم القانون الانتخابي المقاعد التمثيلية ولم يقسّم الناخبين على أساس طائفي لأن كل الدوائر الانتخابية تضم ناخبين من طوائف ومذاهب مختلفة يقترع كل منهم لجميع مرشحي دائرته مهما اختلفت أديانهم أو مذاهبهم

ولا تقتصر عملية اختياره فقط على ممثلي الطائفة التي ينتمي إليها الناخب. وقد تكرّست هذه القاعدة في جميع قوانين الانتخابات المتتابعة أن في بروتوكول ١٨٦٤ أو اللجنة الإدارية (القرار ٣٣٦ وقد تعدّلت بالقرار ٣٦٩)، ومع القرارين ١٢٤٠ و١٣٠٧ سنة ١٩٢٢ أو مع القرار ٣١٥٧ تاريخ ٣ حزيران ١٩٢٥ أو مع دستور ١٩٢٦ الذي اعتمد القرارين ١٣٠٧ و١٢٤٠ السابقين. كل التغيير انحصر بنسبة التمثيل لا بقاعدته ومبدئه.

ثانياً: تحصر القوانين الانتخابية المتعاقبة التنافس على المقعد النيابي أو التمثيلي بين مرشحي الطائفة الواحدة ولا يسمح إطلاقاً لمرشحين من طوائف مختلفة التنافس على المقعد نفسه لأنه مخصص أصلاً وقانوناً لطائفة معينة واحدة:

إ ـ نسب التمثيل الطائفي في المجالس التمثيلية:

هذه نماذج عن القوانين الانتخابية المتعاقبة التي تكرّس حق الطائفة في المقعد دون غيرها.

أ ـ المجلس الإداري في نظام المتصرفية (بروتوكول ١٨٦٤) ـ المادة ٢[٨٠]

	موارنة	دروز	سنة	شيعة	ارتوذكس	كاثوليك	المجموع
كسرون	٢						٢
جزين	١	١	١				٣
المتن	١	١		١	١		٤
الشوف		١					١
الكورة					١		١
زحلة						١	١
المجموع	٤	٣	١	١	٢	١	١٢

ب ـ تنظيم دولة لبنان الكبير: القرار ٣٣٦ تاريخ ٨ أيلول ١٩٢٠ المعدّل بالقرار ٦٣٩. (اللجنة الإدارية)[٨١]

	موارنة	ارتوذكس	كاثوليك	سني	شيعي	درزي	المجموع
بيروت[٨٢]	١	١		٢			٤
طرابلس				١			١
متصرفية لبنان الشمالي	١	٢					٣
متصرفية لبنان الجنوبي	١			١	١	١	٤
متصرفية جبل لبنان	٣		١		١		٥
المجموع	٦	٣	١	٤	٢	١	١٧

ج ـ المجلس التمثيلي الأول ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥

سبق وأشرنا إلى الأساس القانوني بهذا المجلس من خلال القرارات ١٣٠٤ مكرر تاريخ ٨ آذار ١٩٢٢ و١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢ و١٢٤٠ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٢. الأول حدّد شكل المجلس وطريقة الانتخابات ومدة ولايته أما الثاني فقسّم الدوائر الانتخابية وحدد أعضاءها والثالث وزّع المقاعد على الطوائف والمناطق الانتخابية[٨٣].

الدائرة الانتخابية	موارنة	أرتوذكس	كاثوليك	أقليات مسيحية	سنة	شيعة	دروز	المجموع
بيروت	١	١		١	٢			٥
طرابلس					١			١
لبنان الشمالي	٢	١			١			٤
جبل لبنان	٥	١					٢	٨

الدائرة الانتخابية	موارنة	أرتوذكس	كاثوليك	أقليات مسيحية	سنة	شيعة	دروز	المجموع
لبنان الجنوبي	١		١		١	٣		٦
البقاع	١	١	١		١	٢		٦
	١٠	٤	٢	١	٦	٥	٢	٣٠

*** محاولة ساراي الإصلاحية بالقرار رقم ١٩٥٧ تاريخ ٥ حزيران ١٩٢٥**

حاول ساراي من خلال هذا القرار إعادة توزيع كراسي المجلس التمثيلي على المناطق الانتخابية وطوائف دولة لبنان الكبير إلاّ أن هذه المحاولة فشلت لأسباب سبق وذكرناها في مجال إصلاحات هذا المفوض السامي.

المادة الأولى وزعت الكراسي على المناطق الانتخابية والمادة الثانية طالت توزيع الكراسي العائدة لكل طائفة داخل المنطقة الإنتخابية سنداً للنسبة العددية بين الطوائف المختلفة وذلك وفقاً للجدول الآتي[٨٤].

المناطق الانتخابية	موارنة	أرثوذكس	كاثوليك	الأقليات المسيحية	سنة	شيعة	دروز	المجموع
١ - بيروت الكبرى	٢	١		١	٢			٦
٢ - طرابلس والبترون وزغرتا والكورة	٢	٢			٢			٦
٣ - كسروان والمتن والشوف	٤	١					٢	٧
٤ - صيدا صور ومرجعيون	١		١		١	٣		٦
٥ - زحلة وبعلبك	١		١		١	٢		٥
المجموع	١٠	٤	٢	١	٦	٥	٢	٣٠

د ـ المجلس التمثيلي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ يتحول مجلساً نيابياً

هذا المجلس تشكل على قاعدة المجلس السابق أي سنداً للقرارات ١٣٠٤ مكرر و١٣٠٧ و١٢٤٠، لذلك جاء صورة مطابقة من ناحية التوزيع المناطي أي الدوائر الانتخابية والتوزيع الطائفي أي ١٧ للمسيحيين (١٠ منهم للموارنة و٥ للأرتوذكس و٢ للكاثوليك و١ للأقليات) و١٣ للمسلمين (٦ للسنة و٥ للشيعة و٢ للدروز). تحوّل مجلس ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ إلى مجمع دستوري انتهى إلى اقرار دستور١٩٢٦ وتحوّل إلى مجلس نيابي هو الأول بتاريخ لبنان، يتشكّل من مجلسين: الشيوخ والنواب أُحترم داخلهما التوازن الطائفي المعمول به سابقاً.

وهكذا نرى كل المجالس اللاحقة من ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ إلى مجلس ١٩٣٤ ـ ١٩٢٧ والمجالس التي واكبت الاستقلال، كل هذه المجالس اعتمدت قاعدة التوزيع الطائفي. النسبة العامة للتوزيع الطائفي بعد إقرار الدستور كانت أولاً ١٣ للمسيحيين مقابل ١٠ للمسلمين ثم التوصل إليها بعد إيجاد مجلس الشيوخ وتعيين أعضائه وتحويل التوزيع من ١٣/١٧ إلى ١٠/١٣. أما في مجلس ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ استمرت قاعدة القرار ١٢٤٠ السابق وجاءت النسبة ٥ للمسيحيين مقابل ٤ للمسلمين. أمّا مع مجلس ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧ فكانت ١٤ للمسيحيين مقابل ١١ للمسلمين ومع مجلس ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩ عادت النسبة ٥ للمسيحيين مقابل ٤ للمسلمين واستمرت مع الاستقلال وبعده ٥/٦ حتى ١٩٩١ والإصلاحات الدستورية التي أقرّت نسبة ٥ مقابل ٥ للمسيحيين والمسلمين على السواء.

ب ـ ظهور الطائفية في النظام الانتخابي ظاهرة مرضية، أم حلٌ عملاني للتنوّع بين اللبنانيين

أن حديث الطائفية حديث ممل يدفعنا للكلام عنه اقتناع بعضنا بأن التقسيم الطائفي للمقاعد النيابية هو عقبة العقبات علماً أن التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية ليس بقضية في زمن تكثر فيه القضايا الملحّة والهامة. فالقضايا الشعبية أو

السياسية لا تنتظر «حل المشاكل الكيانية لمعالجتها لأنه لا يمكن أن تقوم نهضة وإصلاح في الأوضاع على أساس نظرية التجميد فتحتل المسائل الكيانية، مركز الصدارة في العمل السياسي وتجمّد الأعمال السياسية داخل إطار النظام على أساس أنه لا يمكن إصلاح ومعالجة الأمور الفرعية إلاّ بعد تغيير القواعد الأساسية. ونظرية التعقيد هذه عقدة شائعة في البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية حيث أن مدخل المثقفين عامة إلى السياسة هو مدخل نظري عقائدي أحياناً بعيداً عن تجربة الممارسة الواقعية. لذلك لا بدّ من نظرة جديدة واقعية للمجتمع.

ـ الطائفية ظاهرة اجتماعية ـ سياسية: لا تقتصر هذه الظاهرة على لبنان بل تشمل الكثير من البلدان رغم عراقتها اللبنانية؛ يقول البعض أنها انتاج وطني[٨٥] أصيل «كالكشك والأورما» مهما بلغ بنا التنكر لها والتهرب من المسؤولة بإلقائها على الأجنبي: من تركي إلى فرنسي وبريطاني وأميركي... الحقيقة أن نظام الفصل بين الطوائف الدينية تراث عريق في حضارة الشرق الأوسط لا في العالم العربي وحسب. والتهرّب من مواجهة الحقيقة والواقع لا ينفع ولا هو بالموقف السليم من ناحية الخبرة التاريخية أو النزاهة الفكرية. فالمتعاطي بالشأن العام كائناً من كان يضطر إلى استخدام العوامل الفعلية المؤثرة في سلوك الناس، طائفية كانت أم غير طائفية، فاعترافنا وإقرارنا بأصالة الطائفية في مجتمعاتنا العربية لن يسيء إلى المسعى الجدي للذين يبغون تراجعها في الحياة السياسية لا بل إنها وسيلة للتغلب عليها.

إذاً من الضروري التوقف عن اعتبار الطائفية بكل مظاهرها كمرض اجتماعي فهي من حيث أنها ظاهرة شعبية لا تخلو من الشرعية ولا تختلف عن أي تكتل اجتماعي آخر طبقي أو اثني أو حزبي[٨٦]. فالتكتل السياسي على أساس الشعور بالانتماء الطبقي، عمالي أو حزبي، هو تكتل شرعي من الوجهة السياسية الديمقراطية. وكذلك فإن الانتماء الطائفي هو ظاهرة شعبية لا يزال يتأثر بها قسم كبير من اللبنانيين من مختلف الطوائف فهي تشكل حقاً شرعياً لهؤلاء

شرط أن لا يتعرّض تصرفهم الطائفي لحرية الآخرين. تصبح الطائفية مرضاً اجتماعياً في الوضع نفسه الذي يصبح فيه التكتل الطبقي أو الحزبي أو العمالي مرضاً اجتماعياً أي عند التطرّف والمغالاة إلى درجة الضرر بالآخرين وبالبلاد وعندما يستحيل الجمع بين الانتساب الطائفي والانتساب إلى الوطن. ومن الضرورة بمكان شرح هذه الظاهرة من الناحية السوسيولوجية لا العقائدية كي يتسنى لنا فهم دورها في الحياة السياسية اللبنانية ونيلها المرتبة الأولى في قانون الانتخاب.

المجتمع اللبناني يشكو من تنوع سكانه كمجتمعات عديدة في آسيا وأفريقيا. وخطورة التنوع في التركيب الاجتماعي تقع في أن المزايا الاجتماعية التي تنفرد بها الطوائف الاجتماعية تترادف بشكل يوسّع الشقة بين الجماعات. والترادف في ميزات الطوائف يعني الجمع بين أكثر من صفة اجتماعية عند الجماعة الواحدة. فإذا ما اتصفت طائفة اجتماعية بميزة خاصة كالدين مثلاً فمن المرجح أن تترادف معه صفات مميزة أخرى قد لا تكون أقل أهمية منه مثل الموطن الجغرافي، اللغة، طريقة العيش، التنظيم الاجتماعي... والطوائف في لبنان تتصف بخصائص إجتماعية تميزها عن بعضها نسبياً كما يشير معظم المؤرخين[٨٧] الذين كتبوا في تاريخ لبنان.

تمّت معالجة ظاهرة الطائفية المتفشية في هذه البلدان بأحد الموقفين:

الأول: يُفرض التوحيد الاجتماعي القسري المتزمت ويغلب عليه الطابع العقائدي ـ النظري وقد تمثل في دول عديدة أبرزها العراق، حيث حاولت نخبة سياسية تشكل أقلية فرض الانسجام فرضاً على أساس عقائدي موحّد لا يعترف بالطوائف فكانت النتيجة أن استعاضوا بالعنف عن الحرية في تحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك في تركيا مع أتاتورك وفي إيران مع رضا شاه فبنى السلطة المركزية للدولة على الثقافة والعنصر الفارسيين وحطم الطوائف ذات النزعات الاستقلالية.

الثاني: موقف يعترف بشرعية التنوع في التركيبة الاجتماعية ـ السياسية ويغلب عليه طابع التقاليد التاريخية ويشكل لبنان الخط القائم على الواقعية

الاجتماعية والسياسية والاعتراف ليس بوجود الطائفية فحسب بل بشرعيتها كذلك. ولعل هذه الرحابة ناتجة عن قدم المشكلة والخبرة العملية المكتسبة في شؤون العلاقات بين الطوائف فضلاً عن عدم وجود الطائفة الساطية ـ القوية القادرة على استيعاب الآخرين لأن ليس في لبنان أكثرية مطلقة بل مجموعة أقليات. ومهما يكن السبب، فإن الاعتراف بشرعية الطوائف وحق كل منها في التمثيل بمراكز السلطة ومقدرات الدولة أضفى على الأهالي من أبناء الطوائف المختلفة عاملاً من الطمأنينة وأبعد شبح الصراع الطائفي وخفف من وطأة التنافس بين الطوائف وهذا كسب مهم من الخطأ تجاهل أهميته في بناء الدولة والأمة في مجتمع مختلف.

أن الاعتراف الرسمي والعملي بشرعية الطوائف لا يعني تكريس الأمر الواقع إلى الأبد أو تجميد عملية التطور نحو مجتمع تغلب فيه الروح العلمانية والانتماء القومي إنما هو طريقة متمدنة سليمة تفسح المجال الواسع للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والاعلامية لتأخذ مجراها الطبيعي في تحقيق المزيد من التفاعل بين أبناء الطوائف بالإضافة إلى دور الدولة بالتقسيم المسبق للمقاعد النيابية وفي المستقبل بخطوة الزواج المدني والتربية والتقدم الاقتصادي... أن الذين أسسوا الدولة على هذا النمط المذكور سابقاً هم لبنانيون يتحلّون بالخبرة السياسية العملية مع الثقافة العالية. أنه من الخطأ بمكان نسب هذا العمل للفرنسيين كما جاء في القرارات إنما هي في الواقع استجابة لمطالب اللبنانيين وفعاليتهم وخاصة أن دورهم في هذا المجال اقتصر على دور الموافق المستحسن. وقد بدأ المشرعون اللبنانيون بمبدأ الاعتراف بشرعية الطوائف ثم استنبطوا المعادلة الانتخابية الكفيلة بتجسيد هذا المبدأ على الصعيد العملي فخصوا كل طائفة بعدد من المقاعد النيابية الثابتة التي لا تتأثر بالخضّات السياسية والاضطراب الذي يرافق التنافس والصراع على السلطة.

ج ـ التوازن الطائفي يبعد شبح الأوطان الطائفية ويخلق التسويات الوطنية

دمج المتصرفية ذات الغلبة المسيحية مع مدن الساحل والأقضية ذات الغلبة

الإسلامية حقق رغبة الفرنسيين من جهة والكثير من اللبنانيين من جهة ثانية. تحققت رغبة «الفرنسيين في إيجاد توازن طائفي في لبنان بدل الوطني المسيحي الذي شكلته المتصرفية بحماية دولية. لم يسعوا إطلاقاً، وكما يظن البعض، لصالح طائفة مسيحية في لبنان، بل خططوا لمصالحهم هم بالذات عبر دولة متوازنة طائفياً تصلح منطلقاً لرساميلهم نحو الداخل الإسلامي»[٨٨]. لقد عبّر الجنرال غورو عن هذه الفكرة منذ العام ١٩٢١ حين قال: «يهمني كثيراً أن تخف حدة المنافسات الطائفية شيئاً فشيئاً لئلا يؤدي استمرارها إلى أضعاف دولة لبنان الكبير»[٨٩] أي إلى أضعاف مصالح فرنسا في الشرق. بالنسبة للفرنسيين، فدولة لبنان الكبير لم تكن دولة طائفية مسيحية أو إسلامية بل كانت دولة لبنانية على أسس رأسمالية حديثة قريبة من الديمقراطيات الغربية في الشكل على الأقل. بالمقابل حققت دولة لبنان الكبير للعديد من المسيحيين اللبنانيين حلماً تاريخياً عمره يزيد عن ثلاثمائة سنة، عرف المد والجزر وانتهى إلى الدولة اللبنانية للعام ١٩٢٠. هذه الدولة الجديدة المتوازنة حمتها فرنسا وحماها اللبنانيون بمعظمهم بإيجاد نوع من التقارب والتآلف والانسجام بين الاتجاهات المتباينة فلو لم يتم هذا التوازن الطائفي الحقيقي سنة ١٩٢٠ عبر ما يسمى باللجنة الإدارية أولاً ثم بالمجلسين التمثيليين الأول والثاني والمشاركة بوضع الدستور والاستفتاء وغيره لكان هناك حتماً دولتان واحدة بأكثرية مسيحية والثانية بأكثرية إسلامية بدل دولة لبنان الكبير المتوازن.

هذا التوزيع الطائفي المتوازن خلق تسويات عديدة بين اللبنانيين. صحيح أن تكبير «جبل لبنان» وتحويله إلى «دولة لبنان الكبير» خلق معضلات سياسية ووطنية حجمّتها إلى حدٍ ما السلطة المنتدبة وعطلتها أحياناً بالإقناع والترغيب وأحياناً بالقوة والترهيب ولكن ذلك لم يكن كافياً لو لم يرافقه تسويات أقدم عليها ممثلو المسيحيين والمسلمين على السواء. هذه التسويات امتدت على طول تاريخ لبنان ووفّقت بين حقوق تاريخية مكتسبة للطوائف وبين صلاحيات الدولة الحديثة وأما بإقامة التوازن بين المسيحيين والمسلمين في توزيع الوظائف

العامة وإما التوفيق بين استقلال لبنان وسيادته وبين انتمائه إلى محيطه الإقليمي والعربي. وقد تجلّت هذه التسويات في أمور عديدة أبرزها:

أ ـ مناقشة وأقرار دستور ١٩٢٦

باستثناء التحفظ المبدئي المتعلق بالحدود فإن ممثلي المسيحيين والمسلمين في المجلس التمثيلي التقوا خلال وضع ومناقشة وأقرار الدستور على نقاط عديدة مشتركة أبرزها:

- إقامة حكم وطني بديلاً عن الحكم الفرنسي المباشر المتمثل بحاكم «دولة لبنان الكبير».
- التوازن الوطني في الحكم والإدارة (الحكومة والمجلس التمثيلي).

فالمادة ٩ من الدستور تنص على أن حرية الاعتقاد مطلقة والدولة ملزمة باحترام جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها. هذه المادة تمّ التصويت عليها بالإجماع. كذلك المادة ٩٥ التي تكرّس تمثيل الطوائف بالعدل في الحكم والإدارة أيدها المسلمون والمسيحيون وبخاصة ممثلي المسلمين شدّدوا عليها لأنها تصون حقوقهم السياسية وتضمنها/ راجع محاضر مناقشات الدستور ومواقف أبرز ممثلي المسلمين عمر الداعوق، صبحي حيدر، خير الدين عدرا جميل تلوق وغيرهم... / ورغم التشكيك بصحة التمثيل وصدقيته بالنسبة لبعض الطوائف، فإن دستور ١٩٢٦ هو أول وثيقة سياسية ووطنيّة اشترك في التوقيع عليها مسيحيون ومسلمون بعد إنشاء دولة لبنان الكبير كما يقول باسم الجسر[٩٠].

ب ـ إحصاء ١٩٣٢ وامثولاته

وفّرت الحياة الدستورية والبرلمانية للمسلمين المزيد من المشاركة في الحياة السياسية والإدارية اللبنانية لذلك اشتركوا بكثافة في إحصاء عام ١٩٣٢ لابراز تفوقهم العددي وأقله مساواتهم مع المسيحيين. وبالرغم من التفوق الرسمي الطفيف للمسيحيين عام ١٩٣٢، فإننا نعتبر أن هذا الإحصاء هو تسوية بين

الفريقين يحمل حقيقة هامة واحدة وهي ضرورة المحافظة على المساواة فيما بينهم وكل خلل بهذه المساواة أن على الصعيد السكاني أو على الصعيد السياسي التمثيلي منبع للأزمات.

ج ـ الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ووثيقة أتفاق الطائف ١٩٩٠.

التوازن بين القوى والفعاليات أدى إلى التسويات الكبرى وأبرزها: الميثاق الوطني للعام ١٩٤٣ ووثيقة الطائف ١٩٩٠. فالميثاق الأول وتسوية الطائف هما عبارة عن «صيغة توازن طائفي - وطني»[٩١] أو اتفاق ضمني و«تسوية حياتية» التقى عليها الزعماء والفعاليات الذين لعبوا دوراً بارزاً في تحقيق استقلال لبنان عام ١٩٤٣، ووقف الحرب عام ١٩٩٠. يشير باسم الجسر إلى استخلاص بعض المعادلات من رسم بعض خطوط العلاقة بين العروبة «واللبننة»، بين السيادة الوطنية والاستقرار الداخلي، بين حقوق الطوائف ومستلزمات الديمقراطية، والتوصل إلى بعض الحقائق وأهمها[٩٢]:

«إن الميثاق الوطني واقع ملموس وراهن بالرغم من عدم تدوينه في نص. أنه ماثل في أذهان اللبنانيين بشكل أقوى من مثول الدستور».

«إن الخروج عن بعض نصوص وثيقة اتفاق الطائف يؤدي إلى اختلال الحكم والتوازن الوطني - السياسي ويؤدي بالبلاد إلى مهاوٍ ومندرجات ومطباتٍ هو بغني عنها».

«إن الميثاق كما الاتفاق ليس جامداً ومقدساً كما أراده المسيحيون في السابق ويريده غلاة المسلمين اليوم، ولا هو بالنشاز أو غير الثابت أو العابر كما صوّره بعض السياسيين المسلمين سابقاً ويكرره بعض غلاة المسيحيين اليوم، بل شكّل سابقاً ويشكل اليوم مع الدستور الركيزة الثابتة للحكم ومرجعاً وطنياً وسياسياً يرجع إليهما لمعالجة بعض المواقف الخطرة أو لحلّ بعض القضايا التي لم يلحظ الدستور حلاً لها».

إن المستقبل وحده يثبت ما إذا كان الميثاق الجديد الذي وُلد مؤخراً في أوائل التسعينات سوف يخلق دولة في لبنان يعيش فيها اللبنانيون كشعب واحد،

في ظل ديمقراطية عادلة اجتماعياً وسياسياً أم أن قدر لبنان أن يحيا دائماً في خطر «في ظل توازن طائفي دائم بالمقدار الذي تتيحه النزاعات الاقليمية والدولية».

خاتمة: الاستنتاجات

دراسة دقيقة ومعمّقة لمدى التطابق أو التناقض بين التقسيمات الإدارية والتمثيل الشعبي تثبت وبدون أدنى شك مدى التلازم بين الموضوعين. إذ أن التقسيمات الإدارية هي مفتاح المجالس التمثيلية التي تعكس صحة التمثيل الشعبي أو نفيه. وفي مطلق الأحوال أن أهمية المجالس التمثيلية، قبل الدستور وبعده، ليست لا في مجال سلطاته التشريعية ولا في حجم انجازاته الحقوقية فالسلطة الاشتراعية بقيت من صلاحيات سلطات الانتداب. ولكن الأهم من كل ذلك أن هذه المؤسسة أصبحت رمزاً من رموز استقلال لبنان ووحدته. لقد شكلت المجالس وبحق مسرحاً للتدرّب على الحياة السياسية، في تناسق مع الأفكار الغربية الليبرالية وهيأت البلاد إلى نظام حكم ديمقراطي برلماني. كذلك أدت الحياة السياسية إلى بروز قيادات هي في الأساس طائفية أسهمت في تشكيل التطور السياسي للبنان الحديث.

هذه التوازنات الدقيقة بين التقسيمات الإدارية من جهة وبين الدوائر الانتخابية من جهة مقابلة، وبين التمثيل الشعبي من جانب والتمثيل الطائفي المناطقي من جانب آخر ساعدت على احتواء كل التناقضات والأزمات حتى السلوك الطائفي بالذات بالطرق التالية:

- قسمت التوازنات الدقيقة التنافس على المقعد الواحد بين مرشحي طائفة واحدة فلا يتمكن مرشحون من طوائف عدة التنافس أو التناتش على مقعد معيّن لأنه مخصص بفعل القانون والواقع لطائفة معينة دون سائر الطوائف بخلاف ذلك نرى أن التنافس الحرّ غير المقيّد بحصص الطوائف مسبقاً يؤدي إلى إثارة النعرات الطائفية والتسابق حتى الاختلاف والإنشاق بهدف أحراز نصر على الطوائف الأخرى[٩٣].

- أن التوازنات الدقيقة داخل نظام الانتخاب الطائفي يساعد على الدمج السياسي ولو الشكلي بين مختلف أبناء الطوائف بسبب اختلاط الناخبين والمقاعد واختلاط مصالحهم معها. فتحديد عدد نواب الطائفة أو حصة كل طائفة يزيل الكثير من الاشكالات والمشاكل والأزمات في علاقات الطوائف ويساعد على حصر امتداد الطائفية وعدم إثارتها في معظم الحالات. فالتوازن في التقسيمات الإدارية وبالتالي في الدوائر انتخابية وفي التقسيم الطائفي للمقاعد النيابية عوامل أضعاف وربما إزالة للسلوك الطائفي بعكس ما يدعي الداعون إلى القضاء على هذا النظام.

ونختم بقول مأثور لغسان سلامة: لم تكن الديمقراطية لتنشأ لو لم تكن الطوائف في تنافس، فجاءت المجالس وعبر التاريخ تشكل نقطة التقاء ضرورية لها ومكان تعاون وتنافس في آن[٩٤]. «فلم تكن مجالس العشرينات ولا الثلاثينات مجالس ـ مؤسسات ديكور كما وصفها البعض بل منتدات حيَّة تتحرك وتفعل أكثر من مجالس استقلالية تدّعي وتوصي ولكنها عاجزة».

الهوامش

(١) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص، ١٣٧.

(٢) جاء توزيع الأعضاء داخل المجلس على الشكل التالي: كسروان (عضوان مارونيان) المتن (أربعة أعضاء، ماروني، أرثوذكسي، درزي ومتوالي) الشوف (عضو واحد درزي) جزين (ثلاثة أعضاء ماروني، درزي ومسلم) الكورة (عضو واحد أرثوذكسي) زحلة (عضو واحد كاثوليكي).

(٣) أنطون خير، متصرفية جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، المرجع باللغة الفرنسية ـ ص ١٠٧.

(٤) راجع انطوان خير، المرجع السابق. ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٥) جورج كرم، قضية لبنان: ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ أصول تاريخية، دار المنهل ١٩٨٥. ص ٣١٠.

(٦) نشرت لسان الحال عن رئيس الوفد داود عمون: «نحن لا نستطيع أن نتقدّم اقتصادياً ونتمتّع بالحرية التامة إلاّ إذا ساعدتنا دولة كبرى لأننا بأشد الحاجة إلى أخصائيين خبيرين وقد تكون فرنسا من عهد بعيد تدافع عن حقوقنا وترشدنا وتعطف علينا أيام عسرنا ولذلك نطلب مساعدتها ضمانة لاستقلالنا...» لسان الحال ٣ شباط ١٩١٩.

(٧) تألف الوفد الأول إلى مؤتمر الصلح على الشكل التالي: داود عمّون رئيساً، محمود جنبلاط، أميل اده، إبراهيم بوخاطر، عبد الحليم حجّار، تامر حمادة والمطران عبد اللّه خوري أعضاء.

(٨) تشكل الوفد الثاني من البطريرك الياس الحويك رئيساً ومن المطارنة شكر اللّه خوري، اغناطيوس مبارك، بطرس الفغالي، كريلس مغبغب، تيودوثيوس معلوف والسيد لاوون الحويك شقيق البطريرك أعضاء.

(٩) مؤسسة المحفوظات الوطنية، المفوضية العليا، القرارات حافظة رقم ٢.

(١٠) القرار ١٣٠٤ مكرر المادة الثالثة.

(١١) القرار ١٣٠٤ مكرر الفصل الأول، المادتان ١ و٢.

(١٢) القرار ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢ المادة الأولى.

(١٣) المادتان الأولى والثانية من القرار ١٣٠٧.

(١٤) المواد ٩، ١٠ و١١ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(١٥) المواد ١٣، ١٤، ١٥ و١٦ من القرار ١٣٠٤ مكرر إضافة إلى المواد ٢٠، ٢١ و٢٢.

(١٦) المادة ١٢ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(١٧) المادة ١٧ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(١٨) لجان المال، الإدارة العامة والعدل، المعارف والصحة والاسعاف العام ولجنة الأشغال العمومية.

(١٩) المادة ٣٠ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(٢٠) المادة ٣١ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(٢١) المادتان ٣٣ و٣٤ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(٢٢) المادة ٣٦ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(٢٣) المادة ٣٨ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(٢٤) المادة الأولى من القرار ٢٤٠ تاريخ آذار ١٩٢٢.

(٢٥) المادة الثانية من القرار ١٢٤٠ (لنا عودة في القسم الثالث لهذا الموضوع).

(٢٦) القرار ١٢٢٨ تاريخ ٣١ آذار ١٩٢٢ (صادر عن حاكم دولة لبنان الكبير).

(٢٧) القرار ١٣٠٤ مكرر؛ المرجع السابق.

(٢٨) Affaire Etrangères, Série Levant vol. 38, Télegramme de protestation pp. 37, 157, vol 39 pp. 126, 201 et 286 - 7. Voir aussi série le caire no 64, 24 avril 1922, no 81, du 28 avril 1922 de Gaillard à Poincarré.

(٢٩) فارس سعادة، الموسوعة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢، المرجع السابق، ص ١٥٣ نقلاً عن صحيفة لسان الحال ٣٠ آذار ١٩٢٢.

(٣٠) نواب مجلس ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥، [بيروت] (٥) نخلة التويني، حليم قدّوره، محمد المفتي، اميل اده، أيوب ثابت؛ [جبل لبنان] (٨) يوسف الخازن، نعوم باخوس، نخلة الاشقر، حبيب السعد، (وعندما عين رئيساً لمجلس الشورى في ٣ أيلول ١٩٢٤ أنتخب وديع عقل بدلاً منه، نعوم لبكي (توفي في ١١ ت ٢ ١٩٢٤ فانتخب يوسف السود مكانه) فؤاد ارسلان، رشيد جنبلاط، إبراهيم المنذر؛ [لبنان الشمالي] (٤) وديع طربيه، مسعود يونس، يعقوب النحاس، عبود عبد الرزاق؛ [طرابلس] (١) نور علم الدين؛ [البقاع] (٦) إبراهيم حيدر (عندما عُين ناظراً للزراعة في ٢٤ ت ١٩٢٢١ انتخب صبحي حيدر مكانه) أحمد الحسيني، موسى نمّور، شبل دمّوس، عبد الله بو خاطر، حسين قزعون؛ [لبنان الجنوبي] (٦) نجيب عسيران، يوسف الزين، فضل الفضل، نصري عازوري، خالد شهاب رزق الله نور: عن فارس سعادة، الموسوعة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ المربع السابق ص ٣٨٣.

(٣١) قدَّر القنصل الأميركي نسبة المشاركين في انتخابات بيروت بالثلث من المسجّلين على القوائم الانتخابية. والنواب الستّة الذين فازوا غير معروفين سياسياً ولكن ولاءهم للفرنسيين انجحهم في الانتخابات. وهكذا أُعتبرت الانتخابات بالمهزلة، مائير زامير، المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٣٢) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ المرجع السابق ص ٣٨٥.

(٣٣) افتتحت جلسة الانتخابات لمنصب الحاكم في ١٢ كانون الثاني ١٩٢٥ في جو ملبّد لأن المفوض السامي أفهم موقفه علانية بمعارضة أميل اده لمنصب الحاكم ظناً منه أن الكنيسة المارونية هي وراء ترشيحه. يوم الاقتراع طرح رئيس المجلس اميل اده اقتراح المفوض السامي بالمباشرة باختيار ٣ شخصيات وفقاً للقرار ٣٠٢٣ تاريخ ٥ ك٢ ١٩٢٥. وقد حدد هذا القرار أصول انتخاب حاكم لبنان الكبير بدلاً من تعيينه من المفوض السامي: أي يقترح المجلس ٣ أسماء

لبنانية أو فرنسية للمفوض السامي لينظر فيها فإذا وافق يحوّلها للمجلس للتصويت واختيار إحداها وإذا رفض يعود المجلس ويختار ٣ أسماء جديدة بديلة إلى حين موافقة المفوض السامي. في تلك الجلسة الشهيرة كانت الأغلبية الساحقة مع اميل اده ولكن أخصامه وبدعم من ساراي عطلوا الجلسة بمخالفتهم للنظام الداخلي واشاعة جو من الفوضى مما حمل مندوب الحكومة على الانسحاب بهدف تعطيل الجلسة كما انسحب ممثل المفوض السامي واعتبر أن الأصول القانونية غير محترمة. وهكذا تعطلت الجلسة وبلغ المفوض السامي مبتغاه متهماً المجلس بتعطيل سير الحكم وبالتالي أصدر القرار بالحل رقم ٧ (S) تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥.

(٣٤) القرار ٧ (S) تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥.

(٣٥) Ministère des Affaires Etrangères, (M. A. E) Série levant, Lettre de Reffey à Berthelot, 7 juin 1925 pp. 2 - 5.

(٣٦) بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، منشورات أوراق لبنانية الجزء الأول ١٩٦٠ ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٣٧) فاز في المجلس التمثيلي الثاني ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ النواب:

من بيروت: بترو طراد، جورج ثابت، عمر بيهم، عمر الداعوق، ميشال شيحا.

طرابلس: خير الدين عدرا.

جبل لبنان: جورج زوين، فؤاد ارسلان، نجيب السعد، يوسف الخازن، جميل تلحوق، إبراهيم المنذر، اميل ثابت ورزكز أبو ناضر.

لبنان الجنوبي: عبد اللطيف الأسعد، يوسف الزين، نجيب عسيران، خالد شهاب، حبيب ناصيف، يوسف سالم.

البقاع: حسين قزعون، شبل دموس، الياس طعمة السكاف، موسى نمّور، صبحي حيدر، صبري حمادة

لبنان الشمالي: نقولا غصن. مسعود يونس، وديع طربيه، عبود عبد الرزاق. بشاره الخوري المرجع السابق. ص ٣٢٣.

(٣٨) أصدر المفوض السامي ساراي القرار رقم ٣٠٢٣ تاريخ ٥ ك ٢ ١٩٢٥ حدد بموجبه شروط انتخاب الحاكم المحلي من قبل المجلس النيابي. وقد هدف ساراي من قراره هذا كسب دعم اللبنانيين بالتعبير لهم عن رغبته بانتهاج سياسة أكثر ليبرالية وإزاحة فاندنبرغ الذي يمثل السياسة الفرنسية السابقة التي يكرهها. مؤسسة المحفوظات الوطنية ـ المفوضية العليا القرارات الحافظة رقم ٣. (قرار ٣٠٢٣).

(٣٩) Ministère des Affaire étrangères, Série Levant, vol 263

No. 268, Beyrouth 12 juillet 1925

No. 270 - 1, Beyrouth 18 juillet 1925

No. 273 - 4, Beyrouth 20 juillet 1525

No. 292, Beyrouth 24 juillet 1925

Ces 4 numéros sont envoyés par Sarrail au Quai d'Orsay, alors que les no. 262 du 16 juillet et 265-6 du 18 juillet sont envoyés de Berthelot à Sarrail.

(٤٠) RABBAT, E. La formation historique du Liban politique et constitutionnel, publications de l'U.L. Librairie Orientale, Beyrouth 1973, p. 367 et suiv.

(٤١) M. A. E. Serie levant. Vol 196 no 745, Beyrouth. 21 décembre 1925, pp. 44 - 7. no 224 n 12 9 janvier 1926. De Journal à Briand.

(٤٢) RABBAT, E. op. cit. p. 371 et suiv. ZAMIR, M. The formation of modernen Lebanon, London, 1982 ترجم إلى العربية.

(٤٣) تضم اللجنة: شبل دمّوس، عمر الداعوق، فؤاد أرسلان، ميشال شيحا، يوسف سالم. جورج زوين، بترو طراد، روكز أبو ناضر، صبحي حيدر، عبود عبد الرزّاق، جورج تابت يوسف الزين، وانضم إليها حكماً رئيس المجلس موسى نمّور يرأس اجتماعاتها.

(٤٤) تضم اللجنة الفرعية الأعضاء الخمسة التالية: شبل دمّوس، عمر الداعوق صبحي حيدر ميشال شيحا، روكز أبو ناضر.

(٤٥) للاطلاع على نماذج الأسئلة التي وُجهت لأعضاء البلاد راجع: مائير زامير المرجع السابق، ص ٢٧٦ ـ ٧.

(٤٦) للاطلاع على لائحة الهيئات والشخصيات التي تمّ استفتاؤها راجع: أدمون ربّاط، المرجع السابق، ص ٣٦٦. مائير زامير المرجع السابق، ص ٢٧٨. بلغت الاستمارات التي تمّ استيفاؤها ٢١٠ استمارة بدلاً من ١١١ تقدرت أساساً، أما الأجوبة فبلغت ١٣٢ فقط. عن الكنيسة المارونية (١٦)، من الروم الكاثوليك (٤)، من الروم الارثوذكس (١٤) زعماء الطائفة السنية (١٤) وجهاء الشيعة (١١) وجهاء الدروز (٦) نواب سابقون (١٧) الهيئات الزراعية (٢٤) اتحاد المحامين (١١) اتحاد الصحافيين (٥) البلديات (١٢) الموظفون (١١) مع الممثلين عن المهن الحرّة والحرف والصناعات...

(٤٧) عن سبب التأخير في نشر الدستور فور اقراره والإعلان عنه في ٢٤ أيار ١٩٢٦ يذكر التقرير المرفوع إلى جميعة الأمم أنه تقرر العمل بهذا الدستور قبل نشره قانوناً لأنه لا يجوز الموافقة نهائياً عليه قبل اقرار جميع دساتير الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي والنظر في مدى توافقها وتطابقها مع مصالح الانتداب الفرنسي. وهكذا فإن دستور ١٩٢٦ من زاوية الفرنسيين هو دستور مؤقت. ادمون رباط، المرجع السابق ص ٣٧٤، (بالفرنسية)

(٤٨) مؤسسة المحفوظات الوطنية، المفوضية العليا، القرارات حافظة رقم ١ قرار رقم ٢٧٣ تاريخ ١٢ تموز ١٩٢٠.

(٤٩) مؤسسة المحفوظات الوطنية، المرجع السابق القرارات حافظة رقم ١.

(٥٠) لنا عودة لاحقة بالنسبة لتمثيل الطوائف. أما التمثيل المناطقي فتمّ على الشكل التالي: بيروت (٣ أعضاء)، طرابلس (عضو واحد)، جبل لبنان (٥ أعضاء)، لبنان الشمالي (٣ أعضاء) لبنان الجنوبي (٣ أعضاء) نلاحظ أن منطقة البقاع بقيت خارج دائرة التمثيل المباشر أسوة بسائر المناطق رغم تسمية بعض الشخصيات من زحلة والبقاع والسبب يعود إلى تردد الفرنسيين بشأن الحدود للدول والكيانات التي أعلنوها في مناطق نفوذهم.

(٥١) رفع القرار ٣٦٩ تاريخ ٢٢ أيلول ١٩٢٠ عدد أعضاء اللجنة من ١٥ عضواً إلى ١٧ واكتملت الهيئة على الشكل التالي: إبراهيم أبو خاطر، عثمان علم الدين، داوود عمّون، نصري العازوري، حسن بيهم، عمر الداعوق، انطوان عرب، يوسف الجوهري، إبراهيم حيدر، توفيق مجيد ارسلان وعندما عُيِّن متصرفاً على لبنان الجنوبي خلفه رشيد جنبلاط في عضوية الهيئة، بطرس بشارة كرم، يوسف الخازن، نعوم اللبكي، إبراهيم طرّاف، بترو طراد، الحاج حسين الزين. (القرار ٣٧٠).

(٥٢) المادة ١٦ من القرار ٣٣٦ المرجع السابق.

(٥٣) القرار ٧١٠ تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٠ مؤسسة المحفوظات الوطنية المرجع السابق القرارات حافظة رقم ١.

(٥٤) بعث حبيب باشا السعد ببرقية إلى الجنرال غورو يثبت فيها تقديم استقالته من عضوية اللجنة الإدارية ويعترف فيها أن بعض الأعضاء قد باحوا له صراحة بأن الحكومة قد أعربت لهم عن عدم رضاها عنه، عكس كل التأكيدات الرسمية بأنها ملتزمة الحياد التام. لحد خاطر، آل السعد في تاريخ لبنان ص ٢٨٩.

أما مأخذ الفرنسيين على الباشا فتعود لمواقفه الاحتجاجية على تصرفات بعض الموظفين الفرنسيين ومن جنسية رئيس الجمهورية أي الحاكم العام وكان يريده لبنانياً والفرنسيون فرنسياً وموقفه من محاكمة أعضاء مجلس الإدارة في تموز ١٩٢٠.

(٥٥) مثّل رموز هذا الفريق داوود عمّون وبترو طراد.

(٥٦) تمثل الفريق الثاني بأبرز رموزه وهم يوسف الخازن توفيق أرسلان وبطرس كرم. جاءت معارضتهم لأقرار المشروع بسرعة سنداً إلى مقدمته التي تقول أنه من دواعي وضع هذا القانون الحاجة إلى تعيين التمثيل في دولة لبنان الكبير على أساس عادل يحفظ حقوق الأقليات وذلك باتباع الطريقة النسبية... كما أن الحاجة ماسة إلى تنظيم الإدارة الرسمية لضبط النفوس من مواليد وزواج ووفيات التي لا يمكن لدولة ما بدونها معرفة قوى شعبها الحقيقية» سعادة المرجع السابق ص ٢٦٧.

(٥٧) أجريت بعض التعديلات على مواد مشروع الاحصاء بناءً على طلب أعضاء الهيئة، فعدّلت المادة ٢ بناءً على طلب داوود عمّون وإضافة عبارة «مع احترام الشرائع المرعية بحق حرمة المنازل»: وبناء على طلب إبراهيم أبو خاطر أسندت في المادة ٥ رئاسة اللجان في الأقضية إلى القائمامين بدلاً من قادة الجندرمة. كما أبدل قوميسير البوليس المركزي برئيس البوليس المحلي في المادة ٦ بناءً على اقتراح يوسف الخازن الذي الغى من النص عبارتي «المسيحي والمسلم». سعادة المرجع السابق ص ٢٧٠.

(٥٨) البشير ٤ شباط ١٩٢١.

(٥٩) البشير ولسان الحال ٤ شباط ١٩٢١.

(٦٠) لسان الحال، البشير ١٥ شباط ١٩٢١.

(٦١) لسان الحال، البشير ١٥ شباط ١٩٢١.

(٦٢) من جلسة الهيئة الإدارية بتاريخ ١٤ شباط ١٩٢١ وقد نشرتها الصحف صباح اليوم التالي ومنها البشير ولسان الحال ١٥ شباط ١٩٢١.

(٦٣) مقتطفات من جلسة الهيئة الإدارية بتاريخ الأول من آذار ١٩٢١ وقد نشر نص القرار في صحف اليوم التالي البشير ولسان الحال ٢ آذار ١٩٢١ وكذلك راجع سعادة المرجع السابق ص ٢٨٣ ـ ٢٨٥.

(٦٤) مقتطفات من جلسة الهيئة الإدارية بتاريخ ٤ نيسان ١٩٢١ التي نشرتها الصحف بتاريخ ٥ نيسان ١٩٢ ومنها البشير ولسان الحال.

(٦٥) تقرّر تشكيل هذه اللجنة أثر الخلاف بين مندوب الحكومة الفرنسية المسيوبيتي وبين أعضاء من الهيئة الإدارية وذلك في جلسة ٤ نيسان ١٩٢١ وقد استعفى حسن بيهم من رئاسة اللجنة وعضويتها فتمّ اختيار إبراهيم حيدر عنه في جلسة ١٨ نيسان ١٩٢١.

(٦٦) لسان الحال ١٩ نيسان ١٩٢١ والبشير ١٩ نيسان ١٩٢١.

(٦٧) مقتطفات من جلسة ١٤ أيار ١٩٢١ خلال متابعة مناقشة ميزانية العدلية وقد نقلتها الصحف في اليوم التالي.

(٦٨) مقتطفات من جلسة ١٤ أيار ١٩٢١ ذكرها سعادة، المرجع السابق ص ٣١٥.

(٦٩) سعادة المرجع السابق ص ٣١٥ من جلسة ١٤ أيار ١٩٢١.

(٧٠) لسان الحال ١٥ أيار ١٩٢١ (موجز لجلسة ١٤ أيار ١٩٢١ ذكرها سعادة، المرجع السابق ص ٣١٧.

(٧١) سعادة، المرجع السابق ص ٢٨٩ (ومقتطفات من جلسة ١٨ نيسان ١٩٢١).

(٧٢) حُلت الهيئة الإدارية بالقرار ١٣٠٤ تاريخ ٨ آذار ١٩٢٢.

(٧٣) فارس سعادة، المرجع السابق.

(٧٤) لسان الحال ١٢ آذار.

(٧٥) بشارة الخوري المرجع السابق ص ١٥٠.

(٧٦) كانت المنافسة بين محمد الجسر وأيوب ثابت، وفاز الأول بـ ٢٢ مقابل ١٨ للثاني.

(٧٧) بشارة الخوري المرجع السابق ص ١٥١.

(٧٨) كتب بشارة الخوري في مذكراته ص ١٦٦ : «صباح ١٢ حزيران ١٩٢٩ زحف أهالي زغرتا إلى طرابلس فأطلق المتطوعون في الجندية الفرنسية النار عليهم وأردوا ثلاثة منهم ولكن الزغرتاويين دخلوا السرايا عنوة وضغطوا على المندوبين الثانويين مما اضطر وديع طربيه للانسحاب ففاز قبلان فرنجية بالمعقد النيابي».

(٧٩) القرار رقم ١١٩ تاريخ ٢٦ تموز ١٩٢٩ عدد الأعضاء ٦٠، ٤٠ منتخب ٢٠ معينّ. ولكن جرى تعديله بالقرار ١٣٥ تاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٣٧ (ارتفع عدد الأعضاء إلى ٦٣ بينهم ٤٢ منتخباً و٢١ معيناً).

(٨٠) انطوان خير، المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٨١) مجموعة المقررات لدولة لبنان الكبير ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣ المرجع السابق القرارات ٣٣٦ و٣٦٩.

(٨٢) ممثل مدينة بيروت ماروني أو ممثل من الأقليات المسيحية.

(٨٣) مجموعة المقررات لدولة لبنان الكير ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣، المرجع السابق.

(٨٤) مجموعة المقررات لدولة لبنان الكبير ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩.

(٨٥) HARIK, E. Polities and change in a traditionnal society, Lebanon 1711 - 1845, Princeton university press, 1968.

(٨٦) نستعمل عبارة الطائفة «أو الطوائف» بمعناها الأصيل في اللغة العربية أي الجماعة المتحدة بصفة معيّنة كالدين والأثنية والعشيرة. والطائفة في لبنان هي الجماعة.

(٨٧) راجع بهذا الخصوص كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر ١٩٧٠. إيليا حريق، التحوّل السياسي والاجتماعي في تاريخ لبنان الحديث، بيروت الأهلية ـ للنشر ١٩٨٢ يقول حريق: «تتصف الطوائف في لبنان بخصائص اجتماعية تميزها عن بعضها البعض نسبياً. فالسّنة تكثر بينهم طرق المعيشة الحضرية بينما تكثر بين الشيعة الحياة الريفية والعشائرية. المسيحيون والدروز يجمعون بين سكن المدن والقرى وتكثر بين المسيحيين المهن الحرّة والتعاطي بالأعمال التجارية والمالية والصناعية. أما الأرمن والأكراد فهم عناصر اثنية خاصة ويقطنون بيروت بمعظمهم».

(٨٨) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦ دار المطبوعات الشرقية بيروت ١٩٨٤.

(٨٩) Gourand: «Foire - exposition de Beyrouth de 1921» pp, 28 - 29.

(٩٠) باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣ بيروت دار النهار للنشر ١٩٧٨.

(٩١) باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل سقط، دار النهار للنشر ١٩٧٨ ص ١٠.

(٩٢) باسم الجسر المرجع السابق ص ١٤ ـ ١٥.

(٩٣) سنة ١٩٥٢ حصلت انتخابات بلدية بيروت دون تحديد مسبق لعدو المقاعد لكل طائفة. ولما كانت الأكثرية في دائرة المصيطبة والمزرعة من المسلمين السنة فقد حُرمت الأقلية الأرثوذكسية من حقها في التمثيل وحصل على أثرها حزازات طائفية فاضطرت الدولة إلى إعادة التوازن الطائفي المفقود بواسطة التعيين. وما حصل للارثوذكس في المزرعة يحصل لغيرها من الأقليات في دوائر أخرى تطغى فيها الأكثرية على الأقليات إذا لم يكن من ضوابط وتوزيع عادل لنسب كل طائفة.

(٩٤) غسان سلامة، المرجع السابق ص ١٣٧.

التجنّس في لبنان بين القانون والواقع

د. جوزيف لبكي*

أولاً ـ الجنسيّة فكرتها، مفهومها، أسسها العامة، أقسامها:

أ ـ فكرة الجنسية

الجنسية هي الأداة التي على أساسها يتم التوزيع القانوني للأفراد بين الدول، وبمعنى آخر، إنها الوسيلة التي، بمقتضاها، يتحدّد ركن الشعب في الدولة. ولذلك يعتبر القانونيون أن فكرة الجنسية تعتبر أثراً من آثار وجود دول متعددة في المجتمع الدولي. ولهذا، فإن ظهور فكرة الجنسية مرتبط بفكرة ظهور الدولة.

وقد لوحظ أن تناول موضوع الجنسية والاعتناء به بوصفه حدثاً قانونياً لم يُعرف إلا منذ تكوُّن الدول الكبرى ابتداء من القرن السادس عشر، ولم تجنح الدول نحو معالجة الموضوع إلا اعتباراً من القرن الثامن عشر حين تبلورت أهمية الجنسية.

ب ـ مفهوم الجنسية

اختلفت نظرة المشرّعين في تعريفهم للجنسية، لكن معظمهم عرّفها بأنها «رابطة سياسية وروحية بين الفرد والدولة»، بينما عرّفها آخرون بأنها «رابطة سياسية وقانونية تنشئها الدولة بقرار منها، فتجعل الفرد تابعاً لها». وحدّدها بعضهم بأنها «تبعية الشخص قانوناً للسكّان المكوّنين للدولة»، أو أنها «رابطة

---

* عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية.

قانونية تربط الفرد بدولة ذات سيادة هو، قانوناً، من رعاياها».

أما محكمة التمييز اللبنانية فقد عرّفت الجنسية، في حكم لها سنة ١٩٦٧، بأنها «رابطة بين الفرد والدولة»(١)، وبذلك تكون قد أبرزت الجانب السياسي وأهملت الجانب القانوني في هذا التعريف.

أما معظم الفقهاء فيعتبرون أن الجنسية هي رابطة سياسية وقانونية تفيد اندماج الشخص في عنصر السكان في دولة، بوصفه من العناصر المكوّنة لهذه الدولة.

إن أساس مفهوم الجنسية لم يكن واحداً عند جميع مشرّعي الدول، فنظرة الدول الأنغلوساكسونية لأساس فكرة الجنسية تغاير نظرة دول القارة الأوروبية.

يبقى أن نشير إلى أن الجنسية تختلف عن القومية، فالأولى هي انتماء سياسي وقانوني لدولة معينة، أما الثانية فهي تعني الانتماء إلى أمة معيّنة. وهناك فرق من الناحية القانونية بين الدولة والأمة(٢).

كما أنه يجب ألاّ يخلط بين الجنسية والجنس، والجنسية والدين.

ج ـ الأسس العامة في بناء الجنسية

شغلت مسألة الجنسية، ابتداء من الحرب العالمية الأولى، المشرّعين، فكتبوا الأبحاث الطوال في هذا المجال، ونوقشت هذه الأبحاث في المؤتمرات(٣). وارتكزت أبحاثهم في إعطاء الجنسية على إحدى القواعد التالية:

أ ـ البنوّة أو حقّ الدم أو رابطة الدم Jus sanguines وهي الجنسية بالولادة من أب ينتمي إلى جنسية تلك الدولة.

ب ـ رابطة الأرض Jus soli، أو رابطة الإقليم وهي الجنسية التي تمنح بالولادة على أرض الدولة.

ج ـ التجنس القائم على إرادة الفرد في التعبير عن الرغبة في اكتساب جنسية بلد معيّن بعد إقامته فيه مدة من الزمن.

د ـ **أقسام الجنسية**: قسّم علماء القانون الجنسية إلى قسمين.

أ ـ الجنسية الأصلية Nationalité d'origine، وهي الجنسية التي يحصل عليها المرء بحكم الولادة في إحدى القاعدتين إما رابطة الدم وإما رابطة الأرض.

ب ـ الجنسية المكتسبة Nationalité dérivée وهي الجنسية التي يكتسبها المرء بعد الولادة، سواء عن طريق الزواج، أو التجنّس، أو بحكم الاتفاقات أو المعاهدات الدولية، أو بالعودة إلى الجنسية الأصلية التي يكون قد فقدها، وهذا ما يسمّى باستعادة الجنسية Réintégration.

ثانياً ـ تاريخ الجنسية اللبنانية ومصدرها

كان لبنان، متصرفية وولايات يخضع للسلطنة العثمانية، ويحمل أبناؤه جنسية السلطنة التي حدّدت، قانوناً، في ١٩ كانون الثاني ١٨٦٩ بتسع مواد حاملة الصفة العلمانية(٤).

وبقي ذلك معمولاً به حتى احتلّ الحلفاء الفرنسيون والانكليز لبنان عام ١٩١٨، حين انفصل حكماً عن الامبراطورية العثمانية واعتُبر من أراضي العدوّ المحتلة، ثم وضعته عصبة الأمم تحت الانتداب الفرنسي.

وفي ٣١ آب ١٩٢٠، صدر قرار المفوّض السامي تحت رقم ٣١٨، فحدّد حدود لبنان، وأعلنها الجنرال غورو في الأول من أيلول ١٩٢٠ باسم دولة لبنان الكبير.

ونتيجة لذلك خسر اللبنانيون الجنسية العثمانية، وأصبحوا من اتباع الدولة الجديدة. وراح الحكم الجديد ينظّم إحصاء لهذه الدولة في ٩ آذار ١٩٢١ خلال ثلاثة أشهر، ثمَّ أعطى هوية لبنانية لكل شخص تسجّل في سجلات الدولة(٥).

وحدّد القرار نوعين من السجلات:

الأول نموذج «أ» وفيه أسماء الأشخاص المقيمين في قراهم وأحيائهم، وهم من أصل لبنانيّ.

والثاني نموذج «ب» وفيه يُسجَّل السكان الغائبون موقتاً إذا تبيّن للجنة الإحصاء أن هؤلاء يحتفظون بمؤسساتهم الأساسية في أماكنهم أو أحيائهم.

كما يُسجَّل الأغراب المقيمون في المحلة.

وأعطيت تذكرة لبنانية بقي معمولاً بها في لبنان فقط من دون اعتراف دولي رسمي حتى توقيع معاهدة لوزان بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٢٣، التي حددت من المادّة ٣٠ إلى المادّة ٣٦ جنسية الأشخاص الذين كانوا أتراكاً ويسكنون على أراض كانت لتركيا.

وحددت المادة الثلاثون: «إنّ الرعايا المقيمين في الأراضي المنسلخة بحسب أحكام هذه المعاهدة عن تركيا يصبحون بملء الحق وضمن شروط التشريع المحلي من جنسية الدولة التي ألحقت بها هذه الأراضي». وأعطيت مهلة سنتين للاختيار، ثم صدرت قرارات من المفوَّضين السامين كان لها قوة القانون، منها:

- قرار رقم ٢٨٢٥ في ٣٠ آب ١٩٢٤، لتطبيق معاهدة لوزان، وكيفية الحصول على الجنسية اللبنانية.
- قرار رقم S/١٥ في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ حول الجنسية اللبنانية.
- قرارات أخرى صدرت في عهد الانتداب وعهد الاستقلال، وكلها تتعلق بشروط منح الجنسية ومهلها ومفاعيلها وإعادة الجنسية وموضوع التجنّس.

أمّا موضوعنا فيتناول التجنّس La Naturalisation.

أولاً: التجنّس في القانون

١ ـ تعريفه:

يعرف التجنّس، عموماً، بأنه كسب جنسية الدولة كسباً لاحقاً للميلاد، وبناء على الطلب المقترن بتوافر شروط معيّنة، والذي تتمتّع السلطة إزاءه بسلطة التقدير.

فالتجنّس منحة تُلتَمَس، وللدولة في شأنه حرّية التقدير، بحيث يكون لها حق إجابة الطلب أو رفضه.

وبذلك، يمكن القول إنّ التجنّس بصورته المعتادة هو دخول الفرد في الجنسية بناء على طلبه وبموافقة الدولة. وعليه، لا يتمّ التجنس إلا بالتوافق بين إرادتين: إرادة الدولة مانحة الجنسية، وإرادة الفرد طالب هذه الجنسية، علماً بأن الدولة هنا مطلقة السلطان لكون الجنسية منحة من الدولة التي لها حرية التقدير.

والتجنّس نوعان: عاديّ وخاصّ.

العادي هو الذي يتم بناء على التوطن في إقليم الدولة مدة معينة تختلف من تشريع إلى آخر، ما يستدلّ معه على اندماجه في الجماعة الوطنية.

وتطلب الدولة في هذه الحالة شروطاً أخرى في الشخص كالأهلية واليسر المادي والخلو من الأمراض والسيرة الحسنة، والإلمام بلغة الدولة...

أما التجنّس الخاص فهو يُعفي طالب التجنّس من بعض الشروط وبحسب الأحوال.

٢ ـ صور التجنس في التشريع اللبناني

تنصّ المادة الثالثة من القرار التشريعي رقم ١٥ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ والمكملة بالقرار رقم ١٦ تاريخ ١٦ تموز ١٩٣٤[٦]، على أنه «يجوز أن يأخذ التابعية اللبنانية، بموجب قرار من رئيس الدولة بعد التحقيق وبناء على طلب يقدمه:

أ ـ الأجنبي الذي يثبت إقامته سحابة خمس سنوات غير منقطعة في لبنان.

ب ـ الأجنبي الذي يقترن بلبنانية ويثبت أنه أقام مدة سنة في لبنان إقامة غير منقطعة منذ اقترانه.

ج ـ الأجنبي الذي يؤدّي للبنان خدمات ذات شأن، ويجب أن يكون قبوله بموجب قرار مفصّل الأسباب.

ويضيف القرار رقم ١٦٠ تاريخ ١٦ تموز سنة ١٩٣٤، أنه «يمكن أن تعتبر الخدمات الفعلية في الجيوش الخاصة إذا بلغت أو تجاوزت مدتها السنتين».

إلى جانب هذه الصور الثلاث للتجنّس العادي، نصّت المادة الثانية من القانون الصادر في ١١/١/١٩٦٠، على وجوب منح الجنسية لكل من هو من أصل لبناني إذا عاد نهائياً إلى الأراضي اللبنانية، وطلب الدخول في الجنسية اللبنانية.

وهكذا يصبح لدينا نوعان من التجنّس في التشريع اللبناني:

الأول ـ التجنّس العادي القائم على الإقامة الطويلة.

الثاني ـ التجنّس الخاص القائم على الإقامة القصيرة.

أولاً ـ التجنّس العادي:

يُقصَد بالتجنّس العادي التجنّس المبني على الإقامة الطويلة، مع التقدّم بطلب يحضع لتقدير الدولة وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادّة الثالثة من القرار رقم ١٥ الصادر سنة ١٩٢٥، وهي تقضي بأنه «يجوز أن تُتَّخَذ التابعية اللبنانية بموجب قرار من رئيس الدولة بعد التحقّق وبناءً على طلب يقدمه الأجنبي الذي يثبت إقامته سحابة خمس سنوات غير منقطعة في لبنان».

وعليه نجد باستقرائنا النص السابق أن هناك شروطاً موضوعية وأخرى شكلية يلزم توافرها في طالب التجنس.

I ـ الشروط الموضوعية

ـ الإقامة المتصلة سحابة خمس سنوات: وتكمن الحكمة من وراء هذا الشرط في التحقّق من اندماج طالب التجنّس في الجماعة اللبنانية. وعلى أيّة حال فإنّ الإقامة قد لا تكون دليلاً على اندماج الشخص في الجماعة اللبنانية، وربّما لا تكون وحدها كافية بدليل أن للدولة حق رفض منح الجنسية رغم الإقامة.

ويلزم في هذه الإقامة أن تكون متّصلة غير منفصلة أو متقطّعة، يظهر فيها الشخص نيّة الاستقرار في لبنان، ويتحقّق ذلك عندما يكون لهذا الشخص مصالح رئيسيّة ومراكز أعمال في لبنان.

وإذا غاب طالب التجنّس عن لبنان قبل انقضاء مدة الخمس السنوات، انقطعت المدة التي يتطلبها المشرّع كشرط للتجنّس، وتعيّن على الطالب بدء مدة جديدة لا تحتسب فيها السنوات التي سبق أن قضاها قبل مغادرة الإقليم. غير أنه يجب أن نميّز بين نوعين من الغياب: الغياب المؤقت أو الاضطراري كالسفر لطلب العلم أو الاستشفاء أو السياحة أو لزيارة والديه أو لأداء الالتزام بالخدمة العسكرية... وهذا النوع من الغياب لا يقطع الإقامة. أما الغياب الآخر فهو غياب يقصد منه عدم العودة إلى لبنان أو عدم الرغبة في الاستقرار فيه بنية الاستقرار في الخارج ونقل مركز أعماله ونشاطاته منه. هذه الغيبة تقطع الإقامة، بحيث ينبغي على الراغب في التجنّس أن يبدأ خمس سنوات أخرى جديدة إذا ما عاد ثانية إلى لبنان.

وغنيّ عن القول أنّه يشترط في الإقامة أن تكون مشروعة. وعلى ذلك، فمن صدر أمر بأبعاده عن الأراضي اللبنانية ثم عاد إليها خلسة وأقام بها، فلا يعتدّ بإقامته.

وإذا كان المشرّع اللبناني قد اشترط الإقامة لمدة خمس سنوات بوصفها تعبيراً عن اندماج طالب التجنس في الجماعة الوطنية، فهو:

أ ـ لم يشترط شرطاً آخر من الشروط التي تستلزمها المبادئ العامة للتيقّن من هذا الاندماج مثل شرط الإلمام باللغة الوطنية.

ب ـ لم يشترط أي شرط من الشروط الخاصة بحماية الجماعة الوطنية كأن يكون الأجنبي طالب التجنّس حسن السلوك وأن تكون له وسيلة مشروعة للكسب.

ج ـ لم يبيّن مدى الأهلية الواجب توافرها في طالب التجنّس، بل اكتفى بأن يكون طالب التجنس بالغاً الثمانية عشر عاماً على الأقل، وهذه سن الرشد وفقاً للقانون اللبناني. واستطراداً، يجب أن يكون كامل الأهلية، طبقاً لأحكام القانون المدني.

د ـ لم يتطلّب المشرّع اللبناني حصول طالب الجنسية على إذن بالخروج عن جنسية دولته الأصيلة شرطاً لدخوله في الجنسية اللبنانية.

هـ ـ لم يفرّق المشرّع بين الرجال والنساء من حيث الحقّ بطلب التجنّس.

و ـ لم يشترط المشرّع التقدم بطلب التجنّس بعد مضي الخمس سنوات مباشرة، فقد يتأخر طالب التجنّس عن التقدّم بالطلب سنة أو سنتين أو أكثر، ويعني ذلك أنه قد أقام في لبنان مدّة أطول من تلك التي طلبها المشترع بوصفها تمثّل الحدّ الأدنى.

يبدو أن المشترع اللبناني لم يشأ أن يضع مثل هذه الشروط، معتبراً أنّ الإدارة تستطيع في أثناء ممارسة سلطتها التقديرية في منحها الجنسية أن تتطلّب مثل هذه الشروط كلها أو بعضها وفقاً لكل حالة.

ومع ذلك، فقد كان ينبغي على المشرّع ألاّ يترك الأمر خاضعاً للتأويلات بالنسبة إل هذا النوع من الشروط، ولا سيما أن معظم التشريعات العربية والأجنبية تنصّ عليها صراحة، وكان عليه أن يرسم للدولة الإطار الذي تمارس فيه سلطتها التقديرية بحيث يتحقق حدّ أدنى من الشروط يمنع على الدولة أن تمنح الجنسية إن لم تتحقّق.

هذه هي الشروط الموضوعية المطلوبة. ومع ذلك، أثيرت تساؤلات بشأن بعض المسائل:

أ ـ هل يشترط فقد الجنسية الأجنبية لطالب التجنّس حتى يكتسب الجنسية اللبنانية؟ ليس هناك من نصّ في القانون اللبناني يفرض مثل هذا الشرط، ولذلك فالثابت فقها هو عدم جواز تعليق منح الجنسية اللبنانية على تحرّر الأجنبي من جنسيته التي كان يحملها. وهذا ما يفسّر ظاهرة تعدّد الجنسيات.

ب ـ إذا كان طالب التجنّس بالجنسية اللبنانية امرأة متزوجة من أجنبي، فهل يشترط موافقة زوجها في هذه الحالة؟

اشترط المشرّع اللبناني في المادة الخامسة من قانون سنة ١٩٦٠ موافقة الزوج الأجنبي على طلب زوجته إذا ما أرادت استعادة جنسيتها اللبنانية ما يجعلنا نتساءل: هل يجوز أن تعلّق جنسية الزوجة على إرادة الزوج مع أن مسألة الجنسية في نهاية المطاف تخضع للسلطة التقديرية للإدارة، وإننا نرى أن مثل هذا الشرط غير مقبول.

II ـ الشروط الشكلية

تنصّ المادة الثالثة من القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٢٥ على أنه يجوز أن يتّخذ الأجنبي التابعية اللبنانية بموجب قرار عن رئيس الدولة بعد التحقيق وبناء على طلبه.

يستدل من هذا النصّ أنّه يجب أن تتوافر ثلاثة شروط:

أ ـ التقدم بطلب التماس الحصول على الجنسية اللبنانية إلى مديرية الأحوال الشخصية في وزارة الداخلية على أن يلحق بالطلب بيان يشتمل على حالة مقدّمه الشخصية. ويجب أن يوقّع الطلب صاحب الالتماس شخصياً، وأما إذا كان متزوجاً، فيجب أن توقّعه معه زوجته وأولاده الراشدون الراغبون في التجنّس. أما أولاده القصّر، فيكفي ذكر أسمائهم في الطلب.

ب ـ التحقيق: يسجّل الطلب في سجل الوارد الموجود في المحافظة التي يقيم فيها طالب التجنّس، ثم تقوم الشرطة القضائية أو الدرك، بعد التسجيل،

بفحص الطلب للوقوف على مدى توافر الشروط المطلوبة، مثل الإقامة وحسن السيرة والسمعة، وعدم صدور أحكام في مواجهة مقدّم الطلب، ووجود عمل يتكسّب منه... مع العلم أن المشترع لم يتطلّب مثل هذه الشروط، لأن أمر التجنّس موكول لتقدير الإدارة التي عليها أن تتحقق من مدة الإقامة وعدم انقطاعها؛ ولها في ذلك أن تعوّل على جوازات السفر، كما تجري تحقيقاً متعلقاً بالجنسية التي كان يتمتّع بها طالب التجنّس سابقاً بقصد الوقوف على ما له من نشاطات حزبية أو سياسية من شأنها أن تتعارض أو تمسّ بأمن الدولة وسلامتها.

ج ـ صدور قرار من رئيس الدولة

بعد تحقيق الطلب من قبل الإدارة، تصبح الإدارة أمام أحد أمرين، إمّا أن ترى أنّ الشروط المطلوبة غير متحقّقة فترفضه، وإمّا أن ترى أنها متحقّقة فتقبله. فإن رأت ذلك، ترفع تقريراً بالموافقة إلى رئيس الدولة بعد أخذ رأي وزارة الخارجية والمغتربين، ولرئيس الجمهورية أن يقرّر منح صاحب الطلب الجنسية أو رفض طلبه، وهو في ذلك صاحب سلطة تقديريّة مطلقة، فإن وافق على منحها، أعيد الطلب إلى دوائر الأحوال الشخصية لوضع مشروع المرسوم الذي يوقّعه وزير الداخلية ثم رئيس الوزراء ثم رئيس الدولة. وبعد ذلك، يبلّغ إلى صاحبه وينشر في الجريدة الرسمية.

وتجدر الإشارة إلى أن نشر المرسوم، يبدأ منذ تاريخ تحديد أثر الجنسية في مواجهة الغير. أما صاحب الأمر في علاقته بالدولة، فيسري مفعول النشر بالنسبة إليه، من تاريخ ابلاغه.

ثانياً ـ التجنّس الخاص

يتناول ثلاث مسائل:

أ ـ التجنّس المبني على الإقامة القصيرة لمدة عام واحد.

ب ـ التجنّس المجرّد من الإقامة.

ج ـ التجنّس المرتكن إلى الأصل اللبناني عند العودة النهائية إلى لبنان.

وفي ما يلي نفصّل الكلام على كلٍّ منها:

أ ـ التجنّس المبني على الإقامة القصيرة لمدة عام واحد:

نصّت المادة الثالثة من القرار ١٥ لسنة ١٩٢٥، على أنه: «يجوز أن يتّخذ التابعية اللبنانية بموجب قرار من رئيس الدولة بعد التحقيق، وبناء على طلب يقدّمه الأجنبي الذي يقترن بلبنانية ويثبت أنه أقام مدة سنة في لبنان إقامة غير منقطعة منذ اقترانه».

يستدل من هذا النص أن هذا النوع من التجنّس يشابه التجنّس العادي، المبني على الإقامة ولكنها إقامة مخفّضة إلى سنة واحدة بالنسبة إلى الأجنبي الذي يتزوج لبنانية. ولعلّ المشترع اللبناني اعتبر زواج الأجنبي بلبنانية قرينة قويّة على استعداد الزوج للاندماج في الجماعة الوطنية، بدليل أنه يودّ الدخول في جنسيتها.

ونرى أن الشروط التي يتطلّبها النص السابق هي:

- الإقامة المتّصلة في لبنان لمدة عام.
- أن يكون طالب التجنّس متزوجاً من لبنانية، ويلزم بطبيعة الحال أن يكون زواجه من اللبنانية صحيحاً لأنّ الأمر يتعلّق بكسب الجنسية اللبنانية، وأن تكون الزوجة لبنانية ليس وقت الزواج وحسب وإنما عندما يتقدّم زوجها الأجنبي بطلب التجنس أيضاً، لأنه من غير المنطقي أن تكون الزوجة قد تركت الجنسية اللبنانية وطلبت شطب قيدها من سجل الإحصاء لاكتسابها جنسية زوجها، في حين أن الزوج الأجنبيّ يودّ الدخول في الجنسية الأجنبية بعد سنة واحدة من الأقامة في لبنان، لهذا نرى أن تقتصر استفادة الزوج الأجنبي من شرط الإقامة لمدة سنة على حالة تمتّع زوجته بالجنسية اللبنانية، ليس فقط وقت الزواج وإنما وقت تقدّم الزوج بطلب التجنّس أيضاً.

بالإضافة إلى هذه الشروط، يلزم توافر الشروط الشكلية التي سبق الحديث عنها بصدد الإقامة بحالة التجنّس العادي.

ب ـ التجنّس المجرّد من الإقامة

أشارت المادة ٣/٣ من القرار ١٥ لسنة ١٩٢٥، إلى هذه الصورة من صور التجنّس، بحيث أجازت إضفاء الصفة اللبنانية بمقتضى قرار من رئيس الدولة، وبعد التحقيق «وبناء على طلب الأجنبيّ الذي يؤدّي للبنان خدمات ذات شأن، ويجب أن يكون قبوله بموجب قرار مفصّل الأسباب».

وقد أراد المشرّع مكافأة الأجنبيّ، طالب التجنّس في هذه الحالة، على خدماته للبنان بإعفائه من شرط الإقامة. على أنّ المشرّع لم يبيّن المعيار الواجب اتّباعه لتحديد الخدمات المشار إليها بالنصّ، مكتفياً بذكر بعضها على سبيل المثال في فقرة مضافة بمقتضى القرار رقم ١٦٠ سنة ١٩٣٤ تنصّ على أنه «يمكن أن تعتبر خدمات مهمّة الخدمات الفعليّة في الجيوش الخاصة إذا بلغت أو تجاوزت مدّتها السنتين».

ويمكن أن نتصوّر أمثلة عديدة أخرى غير التي ذكرنا، كإنشاء صناعةٍ في لبنان أو استثمارِ أموالٍ كبيرةٍ فيه تعود بالنفع على الاقتصاد اللبناني أو اختراعٍ أو اكتشافٍ ما.

ويشترط في هذه الصورة من صور التجنّس أن يكون منح الجنسية مبنياً على قرار مفصّل من جانب السلطة التنفيذية ليتسنّى معرفة نوع الخدمة الجليلة التي أُخِذت في الاعتبار، والغاية من ذلك تكمن في الوقوف على مراقبة السلطة التنفيذية. وإننا نرى أنّ إغفال ذكر هذه البيّنات الجوهرية في تسبيب قرار التجنيس، يجيز الطعن فيه لعيب في الشكل، وإن خضع الأمر لتقدير مطلق من قبل السلطة التنفيذية.

ويشترط لصحة التجنّس في الحالات الثلاث السابقة، أي التجنّس القائم على الإقامة الطويلة والتجنّس القائم على الإقامة القصيرة، والتجنّس المجرد من

الإقامة، أن يصدر به قرار من رئيس الدولة الممثّلة للسلطة التنفيذية، وهو في مطلق الحال غير ملزم بمنح الجنسية بالرغم من توافر الشروط المطلوبة، وهو يتمتّع بسلطة تقديرية في قبول طلب التجنّس أو رفضه.

ج ـ التجنّس المرتكن أو الخاص القائم على الأصل اللبناني في حالة العودة النهائية إلى لبنان:

أشارت إلى هذه الصورة الخاصة من صور التجنّس المادة الثانية من القانون الصادر في ١١/١/١٩٦٠، التي نصّت على وجوب «منح الجنسية لكل من هو من أصل لبناني إذا عاد نهائياً إلى الأراضي اللبنانية، وطلب الدخول في الجنسيّة اللبنانية».

ولم يكشف المشرّع عن المقصود بالأصل اللبناني. على أنه المستنتج من سياق النص المقصود هم «الرعايا العثمانيون الذين استقرت أصولهم بالإقليم اللبناني، فأفراد هذه الفئة كان يحقّ لهم اختيار الجنسية اللبنانية عند نشوء هذه الجنسية، غير أن استقرارهم في الخارج حال دون إمكان ممارستهم هذا الحق. وقد أراد المشرّع فتح مجال الدخول في الجنسية لهؤلاء الأفراد إذا ما أرادوا العودة النهائية والاستقرار في لبنان، فأجاز لهم طلب اكتساب الجنسية اللبنانية في هذه الحال، وجعل دخولهم فيها وجوبياً إلى الدولة، بحيث لا تستطيع السلطة التنفيذية رفض طلبهم إذا توافرت الشروط اللازمة لذلك»[٧].

والواقع أن المشرّع لم يوضح المقصود بشرط العودة النهائية إلى الإقليم اللبناني: أهو الإقامة الدائمة في لبنان أم هو نقل مركز أعماله إليه؟

يمكن أن نستنتج أن العبرة تعود إلى نيّة العائد للاستقرار في لبنان حتى لو لم يقم بنقل أعماله إليه، ولايؤثر، بطبيعة الحال، في ذلك كونه يضطر إلى التغيّب من وقت لآخر خارج لبنان ليرعى أعماله. وعلى أي حال، فإن الكشف عن نيّة العائد تستخلص من ظروف وواقع حاله، يستنتجها القاضي الناظر في الموضوع.

والخلاصة أنه متى توافرت هذه الشروط، التزم المشرّع اللبناني بأن يجيب طالب التجنّس إلى طلبه من دون أن تكون له إزاء ذلك أيّة سلطة تقديرية.

على أنّ المشرّع لم يتطلب خروج طالب التجنّس من جنسية دولته الأصلية أو حصوله على إذن منها بالدخول في الجنسية اللبنانية، وهو ما قد يؤدّي إلى ازدواج الجنسية.

آثار الدخول في الجنسية اللبنانية المكتسبة

يترتّب على دخول الشخص في الجنسية الطارئة للدولة أن يصبح في عداد الوطنيين، ويتمتع بما لهم من حقوق ويلتزم بما عليهم من واجبات.

غير أن الدول تختلف في ما بينها بالنسبة إلى نظرتها إلى الوطني الطارئ، فمنها ما يضعه على قدم المساواة مع الوطنيين الأصلاء بمجرّد تجنّسه، ومنها ما يفضّل إخضاع الوطني الطارئ لفترة تجربة تلي دخوله إلى جنسية الدولة تُسمّى مهلة اختبار أو فترة ريبة.

وتهدف الدول التي تأخذ بالاتجاه الثاني ومنها لبنان، وهي غالباً الدول المستوردة للسكان، إلى التيقّن من سلامة تقديرها في شأن الاندماج الوطني الطارئ في جماعتها الوطنية والولاء لهذه الجماعة. ولذا، فهي لا تعامله خلال فترة الريبة والشك المعاملة التي يلقاها الوطنيّون الأصلاء، وإنّما تحرمه خلالها من بعض الحقوق المهمّة التي يتمتّع بها هؤلاء، مثل الحقوق السياسيّة، وحق تولّي الوظائف العامّة بالنظر إلى ما لهذه الحقوق من خطر على كيان الدولة، حتى إنّه يمكن، خلال فترة الريبة، سحب الجنسية من الوطنيّ الطارئ إذا ما سلك سلوكاً يدلّ على عدم اندماجه في الجماعة الوطنية، أو عدم ولائه لها، أو ارتكب جرائم معيّنة...

أولا ـ الآثار الفرديّة والعائليّة للتجنّس في التشريع اللبنانيّ

أ ـ الآثار الفردية للتجنّس

يترتّب على الاكتساب الطارئ للجنسية، سواء أكان ذلك عن طريق التجنّس

العادي بحالاته الثلاث الورادة في المادة ٣ من تشريع ١٩٢٣، أم عن طريق التجنّس الخاص في صورته الواردة في المادة الثانية من قانون ١١/١/١٩٦٠، والقائم على الأصل اللبناني في حالة العودة النهائية إلى لبنان، أم عن طريق الزواج المختلط (المادة الخامسة والمادة السابعة من تشريع سنة ١٩٢٥)، أم عن طريق ممارسة خيار الاسترداد بصورِهِ الواردة في المادة السابعة من تشريع ١٩٢٥، والمعدّلة بالمادتين ٤ و٩ من قانون ١٩٦٠، أن يدخل الوطني الطارئ في كل هذه الحالات، إلى الجنسية اللبنانية، ويعدّ من المواطنين.

لكن المشرّع اللبناني لم يشأ أن يسوّي بين المتجنّس وبقيّة الوطنيين، بل أخضعه لفترة تجربة أو ريبة. وهذا يعني أنه جعله في مركز أقلّ من سائر المواطنين. ويشمل هذا الحرمان بعض الوظائف وبعض الحقوق السياسية.

ـ الوظائف العامة

نصّت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قرار ١٩٢٥، والمضافة بمقتضى القانون الصادر في ٧ حزيران ١٩٣٧، على أن «الأجنبيّ الذي يكون قد اكتسب الجنسيّة اللبنانية بطريق التجنّس لا يمكنه أن يتولّى وظيفة عامة أو وظيفة ذات راتب يتقاضاه من الحكومة أو من إدارة عامة أو من شركة امتياز قبل مرور عشر سنوات على تاريخ تجنّسه».

وقد صدرت تشريعات لاحقة طبّقت هذا الحكم كالمرسوم الصادر في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٥٥، والمرسوم رقم ١١٢ الصادر في ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩. ويتّسع مفهوم الوظيفة هنا ليشمل كل عمل يتصل بمرافق الدولة.

وهدف المشرّع من أن تكون فترة الاختبار لمدة عشر سنوات إلى التأكد من أن المتجنّس لم يهدف من وراء تجنّسه إلى غاية يخشى معها على كيان المجتمع الوطني.

ـ الوظائف البلدية

يستنتج من قانون ٧ حزيران ١٩٣٧، أن مختلف وظائف المجلس البلدي

محرّمة أيضاً على المتجنّس حديثاً، إذ لا يجوز للبلديات أن توظّف مهندسين أو أطباء أو محاسبين.

ـ المحامون

حرمت المادة ٤ من القانون الصادر في ١٣ كانون الأول ١٩٤٠ المتجنّس من ممارسة مهنة المحاماة خلال فترة العشر السنوات التالية للتجنّس، باعتبار أن مهنة المحاماة تتصل بمرفق من أهم مرافق الدولة هو مرفق القضاء.

ـ الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة

لا يحقّ للمتجنّس وفقاً للمادة ٢ من القانون ٢٦ كانون الأول ١٩٤٦، والمادة الأولى من قانون ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٩ والمادة ٤ من قانون ٣١ تشرين الأول ١٩٥٠، ممارسة مهنة الطبّ وطبّ الأسنان والصيدلة خلال الخمس السنوات التالية لتجنّسه وقبل الحصول على إذن بالممارسة.

ـ المهندسون:

فرضت المادة ٣ من قانون ٢٢ كانون الثاني ١٩٥١ على المتجنس أن يمر على تجنّسه خمس سنوات كي يستطيع ممارسة الهندسة.

ـ بعض الحقوق السياسية

حرمت المادة السادسة من قانون ٢٦ نيسان ١٩٦٠، المتجنس خلال العشر السنوات التالية لتجنسه بالجنسية اللبنانية من حق الترشيح للمجلس النيابي مهما تكن الخدمات التي قدّمها للبنان.

غير أنه ينبغي أن نلاحظ أمرين:

أ ـ إن الحرمان محصور في الحقّ في الترشيح من دون الحقّ في الانتخاب (المادة ٩ و١٠ من قانون ٢٦ نيسان ١٩٦٠).

ب ـ إن الحرمان خاص بالترشيح للمجالس النيابيّة، فلا يطبق، بالتالي، على هيئات أخرى كالمجلس البلدي أو العضوية في الغرف التجارية والصناعية

(المادة ١٤ و١٥ من قانون البلديات الصادر في ٢٩ أيار ١٩٦٣، والمرسوم الاشتراعي رقم ٣٦ بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧).

ب ـ آثار التجنس بالنسبة إلى عائلة المتجنّس

نصّت المادة الرابعة من القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٢٥ على أن المرأة المقترنة بأجنبي اتخذت التابعية اللبنانية والراشدين من أولاد الأجنبي المتخذ التابعية المذكورة يمكنهم، إذا طلبوا أن يحصلوا على التابعية اللبنانية بدون شرط الإقامة، سواء أكان ذلك بالقرار الذي يمنح هذه التابعية للزوج أو للأب أو للأم أم بقرار خاص.

وكذلك الأولاد القاصرون لأب اتخذ التابعية اللبنانية أو لأم اتخذت هذه التابعية وبقيت حيّة بعد وفاة الأب، فإنهم يعتبرون لبنانيين إلا إذا كانوا في السنة التي تلي بلوغهم الرشد يرفضون هذه التبعية.

يتبيّن من هذا النص أن تابعي المتجنّس هم: الزوجة والأولاد الراشدون والأولاد القصّر. وقد وضع المشرّع هؤلاء جميعاً على قدم المساواة، فسمح لهم، إذا ما رغبوا، بأن يطلبوا الجنسية الجديدة التي اكتسبها رأس العائلة فيحصلوا عليها إمّا بمقتضى القرار الذي يمنحها لرب الأسرة، وإما يتقدمون بطلب مستقل. فيصدر قرار خاص يمنحهم الجنسية اللبنانية. مع الإشارة إلى أنهم جميعاً لا يتقيّدون في طلبهم هذا بشرط الإقامة، وهذا يدل على أنّ المشرّع جنح إلى الأخذ بوحدة الجنسية في العائلة، لكنه آثر أن يعتدّ بإرادة التابعين فلا تفرض عليهم فرضاً، وجعل الأمر منوطاً بالتماسهم لهذه الجنسية. وهكذا يكون القانون اللبناني قد ادخل في عداد التابعين للمتجنّس أبناءه الراشدين.

كيف تتمّ طريقة دخول هؤلاء التابعين في الجنسية؟

أ ـ **الزوجة والأولاد الراشدون:** مكّنهم المشرّع من اكتساب الجنسية اللبنانية بمجرّد طلبهم لها وبدون حاجة لإقامتهم فترة معيّنة؛ بمعنى أنّه جعل تمتّعهم بالجنسية اللبنانية رهناً بإرادتهم وليس بقوة القانون، وكنتيجة حتمية

لدخول ربّ الأسرة في الجنسية. غير أنهم إذا طلبوا الدخول في الجنسية. فإن الدولة لا تستطيع حرمانهم منها.

وهناك شرط مؤدّاه أن تكون هناك علاقة زوجية صحيحة بين المتجنس بالجنسية اللبنانية وزوجته الراغبة في الحصول على تابعيته، وذلك عند تقديم الطلب.

ب ـ **الأولاد القصّر**: أمّا بالنسبة إلى الأولاد القصّر سواء أكانوا شرعيين أم طبيعيين، فإنهم يدخلون في الجنسية اللبنانية بالتبعية لوالدهم الذي تجنّس بهذه التبعية بقوّة القانون ومن دون تقديم طلب من جانبهم، على أساس أنّ إرادتهم تكون مفترضة في هذه الحالة.

على أنّه إذا توافرت لهم الأهلية اللازمة للتعبير عن إرادتهم ببلوغ سن الرشد، كان لهم، خلال السنة التالية لهذا البلوغ، أن يرفضوا الجنسية اللبنانية[٨] وإذا انقضت مدّة السنة من دون إعلان رغبتهم هذه، لم يعد لهم الحق بالرفض، ومن ثَمَّ تستقر لهم الجنسية اللبنانية.

ولم تكتف المادة الرابعة في فقرتها الأخيرة من القرار ١٥ لسنة ١٩٢٥ بتطبيق مبدأ التبعية العائلية بإلحاق الأبناء القصّر بجنسية أبيهم اللبنانية، بل طبّقت المبدأ نفسه بخصوص الأم، إذ يلتحق أبناؤها القصّر بجنسية أمهم التي دخلت في التابعية اللبنانية وبقيت على قيد الحياة بعد وفاة الأب.

٤ ـ سحب الجنسية اللبنانية من المتجنس

تنص المادة الثالثة من قانون ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦، على أن «كل أجنبي تجنّس بالجنسية اللبنانية يفقد هذه الجنسية إذا غاب عن لبنان مدة خمس سنوات متتالية».

كما نصّت المادة الأولى من القانون المذكور المعدّل بالمرسوم رقم ٢٨/ ١٠٨ بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٦٢ على أنه «يفقد الجنسية اللبنانية اللبناني الذي اكتسب الجنسية اللبنانية بالتجنّس:

أ ـ إذا حكم عليه بإحدى الجرائم الواقعة على أمن الدولة.

ب ـ إذا انتمى إلى جمعية قامت بمؤامرة أو اعتداء على أمن الدولة.

ج ـ إذا انتمى إلى جمعية سياسية منحلة أو غير مرخّص بها أو حكم عليه لقيامه بنشاط لمصلحة هذه الجمعية».

ويتم فقدان الجنسية في الحالات المنصوص عليها في هذه المادة في مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية.

يستخلص من هذه النصوص أن المشرّع لم ينصّ على إمكان سحب الجنسية من المواطنين الذين اكتسبوا الجنسية الوطنية بل اقتصر الأمر على إمكان سحب الجنسية في الحالات الواردة بالنصوص ممن دخلوا في الجنسية اللبنانية عن طريق التجنّس، بمعنى أنّ المشرّع قد سمح بسحب الجنسية اللبنانية منن الوطنيّ الطارئ بالاستناد إلى أسباب متعددة منها:

أ ـ **عدم اندماج المتجنّس في الجماعة الوطنية**: نصّ قانون ١٩٤٦ على أن مغادرة المتجنّس للإقليم اللبناني وإقامته في الخارج مدّة خمس سنوات متتالية يضعف من الرابطة التي قام عليها اكتسابه لجنسية الدولة، كما يكشف أيضاً عن زهد المتجنّس في الجنسية التي حصل عليها حديثاً، وبالتالي عدم اندماجه في الجماعة الوطنية. ولهذا أجاز المشرّع للسلطة سحب الجنسية التي منحتها الدولة للمتجنّس لزوال السبب الذي مُنحت من أجله.

ب ـ **لعدم ولاء المتجنّس للدولة**

ويدخل في إطار هذا النوع من السحب المادة الأولى من قانون ١٩٤٦ والمعدّلة بمرسوم ١٩٦٢.

فقد قدّر المشترع أن ارتكاب المتجنّس جريمةً ضد أمن الدولة يكشف عن عدم ولائه لهذه الدولة، ومن ثَمّ لا يصحّ استمراره عضواً في جماعتها الوطنية. كما رأى المشرّع أن انتماء المتجنّس إلى جمعيّة قامت بمؤامرة على الدولة، أو انتماءه إلى جمعيّة سياسية منحلّة أو غير مرخّص بها،

يشكّل خطراً على كيان الدولة يسوّغ سحب الجنسية منه. ويؤكّد بعض الشرّاح القانونيّين أنّ سحب الجنسية يقتصر أثره على المتجنّس نفسه من دون أن يمتدّ إلى أحد تابعيه، أي أنّ آثار السحب لا تنطبق على زوجة المتجنّس المسحوبة منه الجنسية ولا على أولاده، وهكذا يكون سحب الجنسية سحباً شخصياً.

ولا يقتصر سحب الجنسية من المتجنّس بما ورد سابقاً، بل نصّت الفقرة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من المادة الأولى من قانون ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ على أنّه «يفقد الجنسية:

أ ـ اللبناني الذي يقبل في لبنان وظيفة تقلّده إياها حكومة أجنبيّة من دون أن يستحصل على إذن مسبق.

ب ـ اللبناني المقيم خارج الأراضي اللبنانية والذي يقبل وظيفة عامة بالرغم من صدور الأمر إليه في أن يتخلّى عنها في مهلة معيّنة.

ج ـ اللبناني القائم حالياً بوظيفة قلّدته إياها الحكومة الأجنبية إذا احتفظ بهذه الوظيفة بالرغم من صدور الأمر إليه بالتخلّي عنها في مهلة معيّنة.

إن إسقاط الجنسية في الحالات الواردة في النّص يتمّ في مواجهة كل من وجد في إحدى هذه الحالات من الوطنيين سواء أكان من المواطنين الأصلاء أو المواطنين الطارئين أي المتجنّسين.

ويلاحظ أنّ الحالات الواردة في النصّ تعود إلى فكرة أساسية واحدة هي الدخول في خدمة دولة أجنبية على نحو يفيد عدم الولاء للدولة اللبنانية. وكأنّ الإسقاط هنا أو سحب الجنسية هو عقوبة لها طابع شخصيّ محصور بمن أسقطت عنه الجنسية. وفي مطلق الحال، يجب أن يُصدر مرسوم الإسقاط مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية.

والحقيقة أنّه لم يتمّ حتى الآن تطبيق هذا النصّ على المستوى العملي ولم تسقط الجنسية عن أحد.

ثانياً ـ التجنّس في الواقع

★ مدخل

شكّل موضوع التجنّس أزمة ضاغطة بعد حصول لبنان على الاستقلال حين حاول بعض اللبنانيين غير الحائزين على وثيقة بجنسيتهم استعادة هذه الجنسية، وبعض المقيمين في لبنان الحصول على جنسية. فاصطدمت محاولات هؤلاء بأن تحوّلت هذه القضية إلى مادة سياسية تتعلّق بالتوازن العددي الطائفي في لبنان الذي بنيت على أساسه هيكلية الدولة في توزيع المناصب والمواقع على قاعدة عدد اللبنانيين المنتمين إلى هذه الطائفة أو تلك.

والمرجع في أعداد اللبنانيين وتوزيعهم على الطوائف هو الإحصاء الرسمي الوحيد الذي أجري عام ١٩٣٢. والواقع أنّ هذا الإحصاء ترك مشكلة أرقام كبيرة من اللبنانيين الذين لم يشملهم ذلك الإحصاء لأسباب وظروف عديدة منها:

أ ـ امتناع عدد كبير من المقيمين في لبنان عن تسجيل أنفسهم في سجلات الانتداب الفرنسي لأسباب سياسية.

ب ـ عدم مبالاة آخرين بجدية الإحصاء.

ج ـ إهمال عدد كبير تقديم أوراقهم الثبوتية بلبنانيتهم.

وهذا يعني أنّ هناك عدداً كبيراً لم يحصل على الجنسية اللبنانية. وبذلك، فقد أبناء القرى السبع الجنوبية الذين كانوا يحملون هويّات لبنان الكبير، هويّاتهم مع اقتطاع أراضيهم وضمّها إلى منطقة الجليل الأعلى في فلسطين بسبب ما أدخلته معاهدة «سايكس ـ بيكو» من تعديلات على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية. وإلى جانب ذلك، كان عرب رحّل يتنقّلون بين لبنان وسورية ومعظمهم كان يحلّ في منطقة وادي خالد في أقاصي الشمال عند الحدود الشمالية الشرقية للبنان. وقسم منهم تركمان، كانوا يتنقلون ويؤمّون البقاع في فترات متقطعة من كل سنة.

وكان لبنان قبل الانتداب الفرنسي وفي أثنائه قد بدأ يستقبل مجموعات من الوافدين إليه من الخارج كالكلدان والسريان والأكراد والأشوريّين إلخ... فضلاً عمّن سكنه من عرب سوريين وأردنيّين... ومن أجانب أوروبيين...

١ ـ تحرّكات ومطالبات ولجان

لم تكن هذه المجموعات الوافدة والمقيمة تحمل الجنسية اللبنانية. ولقد تقدّم بعضهم في أواسط الستّينات بدعاوى من بعض المحاكم، وحصل عدد منهم على الجنسيّة، ثمّ تبيّن أنّ صفقات أبرمت وراء هذه القرارات، فأدّت خلال عملية تطهير إداري إلى إقالة اثني عشر مسؤولاً في حينه. وقد مَنحت هذه القرارات أشخاصاً كثيرين «الهُويّة اللبنانيّة»، ثمّ تبيّن أن هؤلاء أكثر بكثير ممن حصل على الجنسية اللبنانية بمراسيم ظهرت في نهاية العهود المتعاقبة منذ نهاية الانتداب. ودلّت بعض الإشارات العلنية إلى هذا الواقع في المحاضر الرسمية الكاملة لجلسات هيئة الحوار الوطني، ولجان الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، التي انطلق عملها في بداية الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، وضمّت الهيئة آنذاك أقطاباً سياسيّين، منهم رئيس الحكومة رشيد كرامي، والرئيس صائب سلام، والشيخ بيار الجميّل، والاستاذ كمال جنبلاط، وعدد من الفعاليات[٩].

واستمرّت المطالبة بالتجنّس في الأندية والمحافل السياسية والدينية حتى عام ١٩٨٤ حين فتح الملف مجدّداً رسمياً، فألّف مجلس الوزراء آنذاك لجنة[١٠] من عشرة أشخاص، كلفّها صياغة مشروع قانون للتجنّس[١١]، فتوافقت اللجنة على مشروع قانون للجنسية اللبنانية لحلّ المشاكل العالقة، لكنّ الأحداث التي وقعت آنذاك في مطلع كانون الثاني ١٩٨٥، جمّدت عمل اللجنة[١٢].

مقابل هذا الاهتمام الرسمي، انبثقت من عدد من الطوائف المسيحية والإسلامية لجنة[١٣] كُلفت الاهتمام بدرس موضوع الجنسية والمطالبة بها، وقد راجعت آنذاك رئيس الحكومة بالوكالة الدكتور سليم الحصّ، ووزير الداخليّة الدكتور عبد الله الراسي اللّذين أبديا موقفاً متشدّداً[١٤] تجاه موضوع التجنّس.

وراجعت اللجنة رؤساء الطوائف الروحيّين في لبنان، فأطلعتهم على نتيجة أعمالها، وطلبت إلى الرؤساء الروحيّين تأليف وفد لمقابلة الرئيس الحصّ لكي يشرح له ضرورة الموافقة على منح الجنسيّة نحواً من مئة ألف إنسان يعيشون في لبنان منذ سنين كثيرة «في حال من عدم الاستقرار والضياع»[١٥].

ولما وصلت اللجنة إلى طريق مسدود مع الرئيس الحصّ ووزير الداخلية، عقد اجتماع ضمّ مسؤولين روحيين، وهم: متروبوليت بيروت للروم الارثوذكس المطران الياس عوده، ومتربوليت بيروت وجبيل للروم الكاثوليك المطران حبيب باشا، ومطران جبل لبنان للسريان الأرثوذكس جورج صليبا والنائب البطريركي للسريان الكاثوليك المطران انطون بيلوني، ومطران الكلدان روفائيل بداويد، والقس بطرس عوّاد ممثّلاً المجمع الأعلى للطائفة الإنجيلية، والمحامي نعمة الله أبي نصر ممثّلا الرابطة المارونية، والسيد هنري سابيلا ممثّلا مطران اللاّتين، فضلاً عن أعضاء اللجنة الفرعية المنبثقة من الطوائف المسيحية والإسلامية والمكلّفة التحرّك في شأن الجنسية.

ودرس المجتمعون صعوبات اللجنة والمراحل التي قطعتها، كما اطّلعوا على موقف مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد و«اللقاء الإسلامي» اللذين يؤيدان تحرّك اللجنة. وطُلِب إلى المطارنة التدخُّل لدى الرئيس الحصّ واطلاعه على الظروف الحقيقية لعمل اللجنة[١٦].

وقام وفد[١٧] لجنة الجنسيّة بزيارة البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير وشرح له المعاناة الإنسانية والاجتماعية المتعلقة بآلاف العائلات التي تعيش في لبنان «منذ عشرات السنين ولا تعرف بديلاً عنه، وبقيت فيه رغم سنوات الحرب ومآسيها ممّا يثبت تعلّقها به»[١٨]، وأن هذه المعاناة تشمل كل مستويات الحياة من الهُويّة إلى الإقامة وجواز السفر والانتماء والتملّك والمدرسة والمستشفى والانتقال وتسجيل الزواج والأولاد وغير ذلك. وأكّد الوفد بقاء وضع هذه العائلات معلّقاً يتنافى مع أبسط حقوق الإنسان.

وكان لا بدّ من أن تخفّ المطالبة بالتجنّس، بسبب الأحداث السياسيّة

والأمنيّة التي وقعت في لبنان، بين ١٩٨٨ و١٩٩٠، وتوقيع اتفاق الطائف الذي يُستشفُّ منه ضرورة وضع مشروع قانون للجنسية[19].

ب ـ المرسوم ٥٢٤٧ في ٢٠ حزيران ١٩٩٤

عادت المطالبات بإقرار مشروع قانون الجنسية[20]، وعُقِدت ندوات ولقاءات من أجل وضع حلّ لهذه المشكلة، حتى كلّفت حكومة الرئيس رفيق الحريري لجنة وزارية برئاسة الوزير ميشال اده لإعداد مشروع قانون للجنسية يحدّد من يستحق ومن لا يستحق الحصول عليها، لكن اللجنة تأخرت، ممّا دفع بالحكومة إلى فتح باب تقديم الطلبات من قبل مريدي الحصول على الجنسية، وحدّدت وزارة الداخلية عشرة مراكز في مختلف المناطق لتلقّي الطلبات على أن يقوم أصحاب العلاقة بتقديم طلباتهم مباشرة وفق نموذج خاص تُربَط به المستندات المطلوبة كلّها[21]. ثم أصدرت الحكومة مرسوماً تحت رقم ٥٢٤٧ في ٢٠ حزيران ١٩٩٤، جنّس بموجبه أكثر من ١٥٠ ألف شخص، وقيل إنّ العدد بلغ ٤٨٠ ألفاً، فاعتُبِر هذا المرسوم «أشبه بالمعجزة»[22]، ونشر في الجريدة الرسميّة متضمّناً ١٢٨٠ صفحة، وهو يشتمل على عدّة فئات من الذين نالوا الجنسية، وهي:

- قيد الدرس
- مكتومو القيد[23]
- القرى السبع
- جنسيات مختلفة.

وسنتناول في بحثنا دراسة أوضاع القرى السبع، والجنسية غير المعينة، وقيد الدرس، وعرب وادي خالد والعرب الرّحّل.

ج ـ وضع القرى السبع، أي القرى الملحقة بفلسطين

أُطلق عليها القرى السبع وهي في الواقع خمس وعشرون قرية من ضمنها القرى السبع وهي: هونين وصلحا وتربيخه وقدس والمالكية وابل القمح والنبي

يوشع (القرى السبع)، أما البقية فهي: أقرط وجرديّة وزوق التحتانية والدارة وحانوته والمطلّة ولقيطه والخصاب والصالحية والخالصة واللذاذة والناعمة والزوقيه والسنبارية ودفنه وخيام عبس وعرب التحيوات وعرب الزهران[24].

هذه القرى لبنانية الأصل، وهي جزء من جنوب لبنان، وأحصي سكانها في إحصاء سنة ١٩٢١، لكنها سلخت عن لبنان الكبير سنة ١٩٢٢، وألحقت بفلسطين بموجب معاهدة بوليه PAULET (الفرنسي) ونيوكومب NEWCOMB (الانكليزي)، وذلك في أثناء ترسيم الحدود بين فرنسا وبريطانيا حول مناطق الانتداب في الشرق الأوسط[25]. وضمّت رسمياً بموجب معاهدة لوزان بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ إلى أراضي فلسطين، وبالتالي أصبح سكانها فلسطينيين، قسراً ومن دون إرادتهم.

أمّا عملياً، فلم يتمّ سلخها إلاّ بموجب اتفاق القدس (٢ شباط ١٩٢٦) الذي وقّع بين بريطانيا وفرنسا فيما وصف في حينه بترسيم الحدود الذي عبّر في خطّ سيره عن مصالح الدولتين المنتدبتين، وعن تسلّل خلفيّ وخفيّ لأطماع ارتبطت بالهندسة المسبقة لحدود الدولة التي ستنشأ وهي إسرائيل.

ويقول بعض المهتمّين بملف القرى السبع أنّ ضمّها لم يكن مصادفة أو نتيجة ترف جغرافيّ، بل بسبب قيمتها الاستراتيجية والمواصفات الأمنية والاقتصادية والأثرية التي تتميّز بها، فهي سلسلة من التلال المترابطة التي تطلّ على معظم قرى جبل عامل حتّى البحر وعلى بعض مناطق إصبع الجليل ومستعمراته لاحقاً[26].

وهكذا أصبح نحو ثلثي مساحة هذه القرى خلف الحدود الدولية للبنان وثلثها يقع داخل لبنان لكنّها ميتة.

والحقيقة أنه بعد اتفاقية القدس، سُمح لسكان هذه القرى أن يختاروا الجنسية اللبنانية أو أيّة جنسية أخرى لغاية ١٩٢٦/٨/٢٤، وإلاّ فقدوا الحقّ المعطى لهم بموجب معاهدة لوزان ولا سيّما المادتين ٣٢ و٣٣، لذلك اعتبر بعضهم أنه لا يمكن إثارة موضوع سكّان هذه القرى باعتبارهم من أصل لبناني،

بل يمكن تطبيق منح الجنسية اللبنانية لهم باعتبارهم من الأغراب المقيمين على الأراضي اللبنانية، ويبقى للدولة أن تمارس السلطة الاستنسابية لمنحهم هذه الجنسية.

أما سكانها[٢٧] فتحوّلوا إلى ما يشبه الفلسطينيين الذين هجروا الدولة العبرية إلى الحدود التي ترسمها خدمات الأونروا، على أمل العودة على متن وعود باللبننة من جديد. مع الإشارة إلى أن قسماً منهم قد اندمج في الحياة الفلسطينية فلم يعد راغباً في الحصول على الجنسية اللبنانية مكتفياً بمساعدات الأونروا[٢٨].

بعد السلخ، وقبل منتصف الستينات، نجح نحو ٨ آلاف من أبناء القرى السبع في استرداد هُويّتهم الأصلية عبر أحكام قضائية، في حين بقي الآلاف محرومين منها لاعتبارات سياسية عطّلت إمكان اطلاق عملية تجنيس جماعية على غرار ما يسّره مرسوم التجنّس في حزيران ١٩٩٤.

نتج عن ذلك، عدا انشطار أراضي القرى السبع إلى قسمين، وانشطار أهلها إلى شعبين، أن كان في البيت الواحد أو الأسرة الواحدة جنسيتان أو أبناء لا يحملون جنسية ذويهم.

وجاء مرسوم التجنّس رقم ٥٢٤٧ ليمنحهم الجنسية اللبنانية وسط اعتراضات من بعض القوى مفادها أنّ هؤلاء ينبغي أن يحصلوا على استعادة الجنسية اللبنانية وليس على تجنيس، في حين رأى المعارضون أن هؤلاء يخضعون لتطبيق أصول منح الجنسية اللبنانية لهم باعتبارهم من الأغراب المقيمين على الأراضي اللبنانية. ويبقى للدولة أن تمارس السلطة الاستنسابية لمنحهم هذه الجنسية، فضلاً عن أنّ الإدارة اللبنانية لا تمتلك مستندات للتثبّت من انتماء هؤلاء الأشخاص إلى القرى المذكورة. ولا يمكن اعتبار هؤلاء عثمانيي الأصل بسبب فقدانهم هذه الصفة لاكتسابهم الجنسية الفلسطينية بحكم إقامتهم على الأراضي الفلسطينية، أو اختيارهم لهذه الجنسية، أو مرور المدة التي أعطوا فيها حق اختيار جنسية أخرى من دون أن يمارسوا هذا الحق، والتي انتهت بتاريخ ١٩٢٦/٨/٣٠ حسب المادة ٣٢ من معاهدة لوزان والمادة ٣٣

منها التي كانت تفرض عليهم الانتقال إلى البلد الذي يختارون جنسيته خلال مدة اثني عشر شهراً، وإلاّ اعتبروا من جنسية البلد المقيمين فيه.

والحقيقة أنّ تحفّظ هؤلاء لم يكن مبنياً على القانون فقط، بل جاء في غمرة المخاوف من توطين الفلسطينيين في لبنان وتجنيسهم، ولاسيّما أنّ أحد مسؤوليهم صلاح صلاح صرّح بأنّ الدولة جنّست فلسطينيّين رغم نفي الحكومة لذلك[٢٩].

أمّا منسّق لجنة القرى السبع، فيؤكد أنّ ملفّات قيود هذه القرى موجودة منذ القديم في حوزة السلطة اللبنانية، وهي تابعة لدوائر مرجعيون وبنت جبيل، وهي أيضاً موجودة لدى وكالة غوث اللاجئين. لذلك لم تحصل أية عملية خرق في التجنيس[٣٠].

وبقطع النظر عن الجدل حول حقّ هؤلاء باستعادة جنسيتهم اللبنانية[٣١] أو بالتجنّس، فإنّ الحكومة اعتبرتهم من المجنّسين، فقبل بعضهم هذا الأمر آملين أن يتمّ انصافهم في المستقبل، واعتبارهم لبنانيي الأصل. وهذا ما نراه حقّاً لهم لأنهم لبنانيّو الأصل ويجب أن يُطبّق عليهم ما يطبق على المهاجرين المغتربين بعد تاريخ ١٩٢٤/٩/٣٠.

وأخطر ما في تجنيس أبناء القرى السبع أنّهم أُعطوا هُويّات على أنهم من بيروت (الباشورة) أو النبطية أو صور، وهذا يعني فقدان الأمل باستعادة قراهم الأساسيّة إلى لبنان، فاكتُفِيَ بتجنيس الشعب وسُلِّم بخسارة الأرض.

الجنسية غير المعيّنة وجنسية قيد الدرس

يعتبر من جنسية غير معيّنة الأشخاص الذي خسروا جنسيتهم الأصلية، وسقطت عنهم لسبب خارج عن إرادتهم ولم يتمكّنوا من اكتساب جنسية أخرى فأصبحوا بدون جنسية.

وقد نشأت قضية هؤلاء في أعقاب الحرب العالمية الأولى ودرستها عصبة الأمم إثر نزوح ما يزيد على المليونين من الروس البيض من بلادهم بعد الثورة الشيوعية عام ١٩١٧، ومذابح الأرمن في تركيا بين ١٩١٥ و١٩١٨[٣٢].

وفي مؤتمر لاهاي المعقود في ١٢ نيسان ١٩٣٠، وقعت ٥٩ دولة على بروتوكول يوصي باندماج هؤلاء اللاجئين بسكّان البلاد المضيفة وذلك بمنحهم جنسيتها. وقد أعطى هذا البروتوكول ثماره، وانخفض عدد من لا جنسية له انخفاضاً كبيراً.

غير أنّ قضيّة هؤلاء عادت لتتعقّد على أثر الحرب العالمية الثانية بسبب ازدياد موجات النازحين عن بلادهم، بخاصة من أوروبا الوسطى، وأحدثت منظمة الأمم المتحدة في ٢٨ تموز ١٩٥١ منظمة دولية لشؤون النازحين هدفها رعاية هؤلاء ومساعدتهم.

وقد عُقِدت عدة مؤتمرات تحت أشراف الأمم المتحدة لم تتوصّل إلى حلّ جذري لهذه المشكلة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

أما لبنان فقد نزح إليه بعض اللاجئين من البلدان المنسلخة عن الدولة العثمانية كالأرمن والسريان والكلدان والأكراد[٣٣]، وعُدّ قسم منهم لبنانيين بعد أن ثبتت إقامتهم بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ في لبنان وفقاً لأحكام قرار المفوضيّة العليا رقم ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤، وقسم آخر حضر بعد ٣٠ آب ١٩٢٤، فسجّل في سجلات الأجانب لإحصاء سنة ١٩٣٢ لكونهم من جنسية غير معيّنة.

وهناك فئة من نازحي البلدان المنسلخة عن الدولة العثمانية استوطنت لبنان بعد إحصاء سنة ١٩٣٢، وادّعت أنها من جنسية غير معيّنة لإضفاء الشرعيّة على إقامتها فيه. وهؤلاء قد دخلوا لبنان بطريقة غير مشروعة، وكانت المديرية العامة للأحوال الشخصية تمنح بطاقة الإقامة للأغراب بتصريح من مختار يحدّد مكان إقامتهم وجنسيتهم وفقاً للهويّات التي كانوا يحملونها، وكان الأمن العام يمنح إجازة الإقامة.

وقد جرى في أثناء عملية الإحصاء أن سجّل هؤلاء من جنسية غير معيّنة من دون أن يعلم القيّمون على عملية الإحصاء أخطاء هذه التسمية ومضارها، وعلى الأثر، أعطي هؤلاء الأغراب بطاقات من جنسية غير معيّنة على أمل أن يتولّى الأمن العام تحديد جنسياتهم فيما بعد، بتحقيقات أو بتدابير تشجّع أو ترغم هؤلاء على التصريح عن جنسيتهم الحقيقية. وأصبح هؤلاء يتمتّعون

بالإقامة من دون أن يتعرضوا للتدابير التي كانت تفرض على الأغراب من تحديد مدّة الإقامة وإجازة العمل، فضلاً عن أنّ بعضهم استغلّ هذه البطاقات، وهو من جنسية غير معيّنة، لتسجيل أولاده المولودين في لبنان لبنانيين. ولوحظ في أثناء ممارسة حركة أحوالهم الشخصية في المديرية العامة للأحوال الشخصية مايلي:

أ ـ أن بعض الغرباء الذين سبق وسجّلوا ولادة أولادهم باعتبارهم من جنسية أجنبية معيّنة تمكّنوا من تسجيل ولادة أولادهم، التي حصلت بعد عملية إحصاء الأجانب، لبنانيين لكونهم ولدوا في لبنان، وأن والدهم يحمل بطاقة من جنسية غير معيّنة.

ب ـ أن عدداً كبيراً من هؤلاء الغرباء كانوا متزوّجين فسجّلوا أنفسهم عازبين في أثناء عملية الإحصاء ليتمكنوا من تسجيل زواجهم على أساس أنهم من جنسية غير معيّنة وبالتالي إعطاء أولادهم الجنسية اللبنانية.

ج ـ أن عدداً من النسوة كنّ قد تسجّلن من جنسية غير معيّنة على أساس أنهنّ عازبات في حين أنهنّ كنّ متزوّجات في البلد الذي كنّ من أتباعه وتمكّنَّ من تسجيل زواجهنّ برجال لبنانيّين في حين أنهنّ كنّ متزوّجات برجال أجانب.

د ـ ظهر التباين بين بعض الأسماء في البطاقات التي كان يحملها الغرباء والصادرة عن دوائر الأمن العام بعد عملية الإحصاء وبطاقات الإقامة التي كانت تُعطى من قبل دوائر الأحوال الشخصية، فضلاً عن أخطاء كثيرة أخرى كان لها انعكاس على الربط بين وضعهم قبل عمليّة الإحصاء وبعدها.

وكان ينبغي الإسراع في التحقيق حول صحّة جنسية الأشخاص المعتبرين من جنسية غير معيّنة وكيفيّة دخولهم الأراضي اللبنانية والتوقّف عن تسيير المعاملات الشخصية العائدة لهم إلى حين إثباتهم الجنسية الصحيحة التي ينتمون إليها، وصحّة هُويّتهم التي صرّحوا عنها في أثناء عملية الإحصاء لما لذلك من أثر وضرر على أمن الدولة، ولاسيما إذا كان هؤلاء يخفون صحّة هُويّتهم.

وعوضاً من أن تتوقّف الدوائر عن تسيير معاملات هؤلاء إلى حين انتهاء تحديد جنسية كلّ منهم بصورة نهائيّة ومنع إعطائهم إجازات عمل أو تسجيل حركاتهم الطبيعية كوسيلة ضغط لتحديد جنسيتهم، أُعطوا بطاقات من جنسية «قيد الدرس»، وهذا ما جعل هذا الملف تحيط به الشكوك والشبهات والريبة.

ونتيجة لذلك انقسم ملف الأجانب في لبنان إلى ثلاث فئات:

- الأولى تضمّ من حدّد جنسيته الأصلية.
- الثانية من قال إنّ أولي أمره أهملوا تسجيله فاعتبر من المكتومين.
- الثالثة تضمّ من أنكر وجود أيّة جنسية له، فهؤلاء حملوا صفة قيد الدرس، وسمح لهم وزير الداخلية، آنذاك، الأستاذ كمال جنبلاط أن يستمرّوا في بحثهم عن جنسيتهم الأصلية إمّا بجهد من الدوائر اللبنانية وإمّا بمبادرة من هؤلاء الأشخاص أنفسهم.

وحمل هؤلاء بطاقة قيد الدرس. وأصبح عدد الذين يحملون هذه البطاقة في السبعينات ١٤٠ ألف شخص، وذلك تحت ضغط سياسي، بعد أن كانوا في بداية الستينات بضعة آلاف.

وقد تمكّن عدد من الغرباء من الحصول على الجنسية اللبنانية بفضل إفادات كاذبة أو مزوّرة عن القيود القديمة المحفوظة في دوائر المديرية العامة للأحوال الشخصية بقرارات قضائيّة صادرة عن محاكم الدرجة الأولى وعن الحكام المنفردين في مختلف المناطق اللبنانية، والتي تمّ تنفيذها من دون أيّ اعتراض من قبل النيابة العامة أو المديرية العامة للأحوال الشخصية، ومن دون التأكّد من صحّة الإفادات التي استندت إليها، واستطاع هؤلاء الغرباء أن يتجنّسوا بطرق ملتوية، وقد ساعدت الأوضاع الأمنية على تواطؤ العديد من الموظّفين والتمادي في مجال التلاعب وإعطاء الإفادات الكاذبة والمزوّرة، وقد تغاضت الإدارة عن هذه التجاوزات متذرّعة بهذه الأوضاع ومتخوّفة من النتائج التي قد تعكسها المواقف السلبية.

هـ ـ عرب وادي خالد[٣٤] والعرب الرّحّل

تقع منطقة وادي خالد في أقاصي الشمال عند الزاوية الشمالية الشرقية، يحدها شرقاً قضاء الهرمل، وغرباً سهل البقيعة عند الحدود السوريّة اللبنانيّة، وشمالاً النهر الكبير، وجنوباً قرى جبل أكروم. يقطنها بين ١٤٠٠ و١٦٠٠ أسرة تعدّ بين ١٢,٥٠٠ ألف و١٨,٠٠٠ شخص يعيشون في بيوت من القشّ والتنك، ولكنّ حالهم تبدلت اليوم، بينهم عشرة آلاف من مكتومي الجنسية ويحملون جنسية قيد الدرس.

ينتمي سكان الوادي إلى عشائر عرب الغنام وعرب العتيق، والخطبة، والعويشات وبيت عزو وبيت الحسين.

ويتوزعون على أكثر من تسع عشرة قرية، وهي:

الرامة، والهيشة، وقرحة، وحنيدر، وكنيسة، وجرمنايا، والمقيبلة، والعوادة، والعماير، ورجم خلف، ورجم عيسى، ورجم صالح، ورجم بيت حسين، وهيت، وكرم زيدين، والمجدل، والبقيعة، والبرج والمحطة[٣٥].

وكان هؤلاء من القبائل الرّحل يتنقلون بين لبنان ومناطق أخرى، وقد حدّد وضعهم المرسوم رقم ٨٨٣٧ الصادر بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٣٢ بمادته الـ ١٢، التي جاء فيها: «أمّا القبائل الرحّل، فلا تعدّ لبنانية إلا القبائل التي تقيم كل عام ستة أشهر في أراضي لبنان»، ما يدل على أن الذين لم يقيدوا كلبنانيين في سجلات المقيمين عام ١٩٣٢ قد سجّلوا في سجلات الأجانب، وهي تنظّم قيود الأجانب التابعين للدولة بالاستناد إلى إحصاء ١٩٣٢، ويقابلها إحصاء ١٩٢١ سجلات ب».

ونظّمت الشرطة القضائية اللبنانية لهؤلاء سجلّات خاصّة سمّيت سجلات العرب الرحّل ليتمكّنوا من الانتقال عبر الحدود اللبنانية مع بعض التسهيلات.

ويعتبر سكان وادي خالد أن سبب عدم حصولهم على الجنسية اللبنانية، مردّه إلى خوفهم من التجنيد الإجباري في أيام الحكم العثماني، وإلى مقاومتهم للانتداب الفرنسي الذي جرى إحصاء عام ١٩٣٢ في عهده.

وينقسم عرب وادي خالد إلى ثلاث فئات بالنسبة إلى قضيّة التجنّس:

أ - الفئة الأولى تحمل الجنسية اللبنانية التي أعطيت لمَن أراد قبل سنة ١٩٥٠، وهي لا تشكل أكثر من ٣٪ من الأهالي، كما أنه لا يحق لهذه الفئة أن تنقل الجنسية إلى الزوجات والأولاد.

ب - الفئة الثانية وعددها /٨٩٢١/ من أصل ١٥ ٠٠٠/، تحمل بطاقة قيد الدرس والتي كانت تكلف /٤٥٠ ٠٠٠/ ليرة عام ١٩٩٣، تسمح لحامليها التجوّل والعمل في الأراضي اللبنانية، إلا أنّهم لا يستطيعون الحصول على وظيفة عامة ولا الاقتراع ولا الترشّح للمناصب الرسمية.

ج - الفئة الثالثة تحمل تصاريح بالتجول والعمل داخل وادي خالد، وهذه الفئة لم تستطع دفع مبالغ كبيرة للحصول على بطاقة قيد الدرس، وكان لا يحق لهذه الفئة أن تخرج من قراها إلاّ بإذن من السلطات الرسمية اللبنانية، لكنّ هذا الواقع تغيّر كليّاً مع بداية أحداث ١٩٧٥ بسبب انتشار الفوضى وضعف الدولة واستباحة القوانين. إلى أن جاء مرسوم التجنّس في حزيران ١٩٩٤ ليمنح هؤلاء الجنسية اللبنانية.

وما ينطبق على عرب وادي خالد، ينطبق على العرب الرحّل الذين يأتون إلى البقاع والمعروفين بالتركمان. وقد جُنّس هؤلاء أيضاً في المرسوم نفسه، مع العلم أنّ قسماً ضئيلاً منهم قد أحصي في إحصاء سنة ١٩٣٢. ورأينا أنّ عرب وادي خالد لا يعتبرون بعد من العرب الرّحل، بل أصبحوا من الحضر، وبالتالي لا يمكن تطبيق المرسوم رقم ٨٨٣٧ تاريخ ١٥/١/١٩٣٢ عليهم، فضلاً عن أنّ أكثرهم أصبح يملك أراضي، ويسكن في بيوت مبنية وليس في خيام، ولذلك نقول إنّ الجنسية اللبنانيّة تحق لهم تماشياً مع وضعهم وانصهارهم في الحياة اللبنانية وأصرارهم على هذه الجنسية، وتوافقاً مع منطوق إعلان حقوق الإنسان القاضي بإعطاء الجنسية لكل فرد يستحقها، مع التأكيد أنّ أرضهم هي من ضمن أراضي لبنان الكبير الذي أعلن سنة ١٩٢٠[٣٦].

و - مضمون مرسوم التجنّس

١ - تضمّن مرسوم التجنّس الصادر في الملحق الخاص رقم ٢، العدد ٢٦، من الجريدة الرسمية تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٩٤، //٣٧٥٠٠// ملف لطلب تجنّس راشد أي الراشد الفرد العازب، والراشد رب العائلة (زوج مع زوجته أو زوج مع زوجته وأولاده القصّر، أو أرملة مع أولادها القصر)[٣٧].

٢ - شكّل المسيحيون ٣٢٪ (نحو ٤٨ ألف مجنّس راشد) في مقابل نسبة ٦٨٪ للمسلمين (١٠٢ ألف مجنّس راشد).

٣ - توزّع تجنّس المسلمين مستحقي المواطنية اللبنانية منذ كيان دولة لبنان الكبير إفرادياً (لا ملفات) كالآتي:

- عرب وادي خالد: ١٢ ألفاً
- القرى السبع: ٢٧ ألفاً
- المكتومون وقيد الدرس: ٢٣ ألفاً.

وبذلك يكون عدد المسلمين المستحقّين الجنسية ٦٢ ألفَ مجنَّس (٦٨٪) من نحو ١٠٢ ألف مسلم منحوا الجنسية. أما الـ ٤٨ ألفاً الباقون، فهم مقيمون على الأراضي اللبنانية. ويتوزّعون في شكل رئيسيّ على بيروت (٨٠٠٠ مجنّس) وصيدا (٥٠٠٠ مجنّس)، مع استدراك الـ ٢٠ ألفاً الذين أدرجوا في لوائح شطب ١٩٩٥ في خانة مستقلة في محافظة الشمال باسم مجنّسي الشمال. وهذا العدد في ذاته يثير غير علامة استفهام وغير التباس حول حقيقة عدد المجنّسين المسلمين في الشمال أوّلاً (إذا كان فعلاً عدد مجنّسي عرب وادي خالد ١٢ ألفاً فقط)، وحول حقيقة عدد المجنّسين المسلمين في كل لبنان الذي يتعيّن أن يقود إلى رقم يتخطى المئة ألف مجنّس مسلم.

٤ - المسلمون السنّة هم أكثر المستفيدين من التجنّس (عرب وادي خالد، ومن

هم تحت قيد الدرس، سوريّون، وأكراد)، فيما يقتصر تجنّس الشيعة في شكل أساسي على القرى السبع.

٥ ـ يبلغ عدد المسيحيّين المستفيدين من التجنّس نحو ٤٨ ألفاً بينهم الأرمن (من سوريا ومصر فضلاً عن مقيمين في بيروت وبرج حمود وعنجر) ويقارب عددهم الـ ٢٠ ألفاً وهم الأكثر استفادة.

أما عدد المواطنين العرب المجنّسين فوق عمر ١٨ سنة، فهم:

- سوريّون ٣٩٧٥٤
- أردنيون ١٤٢٢
- سعوديون ٢٥
- جزائريون ١٨٥
- مصريون ١١٢٧
- ليبيون ١٨
- إيرانيون ٤٣٣

وقد وزّع أكثر من ١٧٢٥٠ مجنساً في منطقة المتن[٣٨]. مع العلم أن قسماً كبيراً من هؤلاء لا يقيمون في البلدات التي سجّلوا فيها.

ز ـ المواقف من مرسوم التجنّس

لاقى مرسوم التجنّس تأييداً واسعاً في الأوساط الرسميّة والإسلامية عموماً ولدى المستفيدين من التجنّس. فلقد رحّبت لجنة التجنّس التي ضمت ممثّلين عن الفئات والطوائف، وأقامت مهرجاناً تحدّث فيه أعضاؤها مؤيّدين المرسوم[٣٩]، كما أجرت الصحافة مقابلات مع ممثّلين للمجنّسين، ومع أفراد ممّن حظوا بالجنسية تلاقت كلها على الترحيب والتأييد وإكبار الخطوة الجريئة التي اتخذتها الحكومة.

أما الرافضون فكانوا بمعظمهم من المسيحيين الذين شعروا بأنهم مغلوبون

على أمرهم، ولاسيّما أنّ المرسوم قد جاء بعد انتخابات نيابية جرت في عام ١٩٩٢ قاطعها المسيحيّون بشكل واضح.

واعتبر المسيحيّون أنّ المرسوم أخلّ بالتوازن الطائفي في لبنان وضرب بالأعراف عرض الحائط، وأنّه كان من الأفضل أن يوضع قانون جديد للجنسية يحدّد من يستحقّها، وممّا أثار حفيظة المسيحيّين أنّ المرسوم لم يتطرّق إلى حقّ المغتربين المتحدّرين من أصل لبنانيّ وضرورة إعادة الجنسية إليهم وترغيبهم في العودة إلى لبنان لأسباب وطنية واقتصادية وسياسية وثقافية[٤٠].

تُرى، أيستطيع إعلان قبول طلبات التجنّس الجديد الذي أعلنته وزارة الداخلية[٤١] كي تصدر ملحقاً للمرسوم رقم ٥٢٤٧، والذي حدّدت فيه المهلة بين ١٤ نيسان و١٤ أيار ١٩٩٧ وحصر قبول طلبات التجنّس بالمسيحيين، أيستطيع أن يرضي المعترضين ويزيل الغبن اللاحق بالمسيحيين؟ ويعني ذلك، أنّ الدولة مستمرّة في التجنيس من زاوية طائفية لا من منظور وطني، ولاسيّما أننا نشاهد آلاف الأشخاص الذين يأتون إلى لبنان ليأخذوا الجنسية وكأنّها مشاع.

ولعلّ تخوّف المسيحيين جاء بسبب المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية بطريقة اعتباطية جعلتهم يتخوّفون من أن تؤدي في المدى الأبعد إلى إنشاء دولة إسلامية كاملة في وقت تباع فيه الأراضي من الغرباء من دون حسيب أو رقيب. كما أنّ خوفهم متأت من إمكانية توطين الفلسطينيّين على أرض لبنان.

لذلك، تقدمت الرابطة المارونية بدعوى أمام مجلس الشورى تطالب فيها بإلغاء العمل بمرسوم الجنسية، والتشدّد في درس ملفّات الذين منحوا الجنسية بصفة مكتومين لأن هؤلاء رفضوا الإفصاح عن جنسيتهم الأصلية[٤٢]، كما طالبت بتنظيف سجلاّت الأحوال الشخصية من القيود المزوّرة في كل دوائر النفوس، ولاسيّما في منطقتي كسروان والفتوح حيث عبث بهذه السجلات، في أثناء الأحداث، مجهولون دوّنوا عليها أسماء غرباء[٤٣].

خلاصة وتقويم

في تقويم عام لمرسوم التجنّس الصادر في ٢٠/٦/١٩٩٤، يمكن القول إنّ المرسوم لم يُشر في متنه إلى أيّة واقعة تسوّغ منح الجنسيّة اللبنانية لمن استفادوا منها، وإنّه قد جُنّس زهاء ٤٠ ألف فلسطيني بحجّة أن هؤلاء مكتومو القيد لا جنسية لهم، مع أنهم مسجّلون حسب الأصول لدى مديريّة شؤون اللاجئين الفلسطينيّين التابعة لوزارة الداخلية، ولقد جُنّسوا استناداً إلى إفادات كاذبة صادرة عن عدد من المخاتير، علماً أنّ جامعة الدول العربية والسلطة الفلسطينية والحكومة اللبنانية وقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ هي ضد التوطين، وأنّ هناك مخالفات قانونية ودستورية؛ فالمرسوم لم يُعرض على مجلس الوزراء، عملاً بالدستور الجديد وأنّه استبق عمل لجنة كانت مؤلفة خصوصاً لوضع مشروع قانون جديد للجنسية. كما أنه لم تُجرَ التحقيقات المسبقة مع الذين مُنحوا الجنسية اللبنانية للتثبُّت من مراعاتهم للأنظمة والقوانين واندماجهم بلبنان وولائهم له، والتأكّد من سيرتهم وسلوكهم لمعرفة من يستحق التجنّس منهم. حتّى إنّ التحقيقات التي جرت لم تكن كافية إطلاقاً، وهذا ما يضفي عدم الوضوح والضبابيّة حول سلامة أوضاع عدد كبير من الذين مُنحوا الجنسية. وهذا ما يستتبع حكماً إجراء تحقيقات جديدة لمعرفة من يستحقّ ومن لا يستحقّ.

فالمرسوم أنصف الآف المواطنين اللبنانيين الذين فقدوا الهُويّة اللبنانية نتيجة أوضاع وظروف معينة تعود إلى ما قبل الحرب الثانية، وآلاف المكتومين والمستحقّين لهذه الجنسية من أصول غير لبنانية، وقد عمل هؤلاء على رفع شأن لبنان والمدافعة عنه والنضال من أجله، غير أنّه، بالمقابل، جنّس عدداً كبيراً من الناس ممّن لا يستحقّون الجنسية قانوناً، ووزعهم في مناطق متعددة[٤٤] ما أدى إلى ارتفاع أصوات تطالب بتجميد المرسوم لأنّه بني على دراسة غير دقيقة لملفّات الذين منحوا الجنسية، ولاسيما المكتومين منهم، وعلى قيود مزوّرة في سجلّات القيود الرسميّة، فضلاً عن الرشوة والإفادات الكاذبة، ما دفع بوزير الداخلية المهندس ميشال المرّ إلى إصدار القرار ٢٥٧ بتاريخ ٣/٦/١٩٩٦، والذي قضى بتأليف لجنة عليا للتحقيق في موضوع مرسوم الجنسية الرقم ٥٢٤٧

للتحقق من ملفّات الأشخاص المجنّسين، والتثبّت من قانونية شروط منحهم الجنسية بموجب هذا المرسوم، ودراسة طلبات التجنّس الجديدة «بهدف إعادة التوازن وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني»[٤٥]. وهذا إقرار بأنّ المرسوم قد خالف مقتضيات الوفاق الوطني.

ومن المآخذ القانونية أن الجنسية، عادةً، لا تمنح بالجملة بل تمنح إفرادياً: فالقانون السوريّ مثلاً لا يمنح الجنسية إلا بشكل إفرادي. والمرسوم الذي صدر كرّس حقوق أناس في وطنهم، وإن لم يراع مبدأ العدالة نسبيّاً تجاه المجنّسين. فالمطلوب وضع قانون جنسية جديد وعصريّ يضمن حقوق من يستحقّ الجنسية بالاستناد إلى مصلحة الوطن العليا، وإن كانت فائدة هذا القانون ضيّقة في ظل القول المتطرّف بأنّ جميع طلبات التجنّس قد قُبلت.

والواقع أنّ رئيس الجمهورية ورئيس والحكومة لم يتحرّكا ضمن التركيبة الطائفية، وضمن مراعاة التوازن الطائفي بما ينسجم مع تاريخ لبنان السياسي ما بعد الاستقلال، وهذا يعني أنّ تركيبة لبنان الطائفية ستتغيّر، بل جاء تحرّك الرئيسين من منظور وطنيّ من دون الأخذ بعين الاعتبار، نسبة الكثافة السكانية في لبنان التي تعتبر من أعلى النسب في العالم، ومشكلة الهجرة اللبنانية الواسعة، ومعرفة ما إذا كان التجنيس يزاحم اليد العاملة اللبنانية كما يأخذ به القانون السوريّ[٤٦]، والنظر إلى نوعيّة المجنسين.

والحقّ أنّ هذا المرسوم هو الأول من نوعه في لبنان بهذا الحجم الكبير، ما يدفعنا للتساؤل: أهو فعلاً علامة مضيئة في تاريخ لبنان أم إنّه كارثة؟ وهل راعى فعلاً مقتضيات الوفاق الوطنيّ والمصلحة العامة؟ فالتجنيس قد يكون تدعيماً للكيان أو تهديماً له. هو تدعيم إذا ما استقر المجتمع اللبناني وبنيت علاقة سليمة بين الدولة والشعب، وإذا ما شعر المجنّسون بالانتماء الفعليّ إلى الوطن، وهو تدعيم إذا ما أنهى مشكلات إنسانية واجتماعية وسياسية امتدت على مدى سنوات في لبنان. وهو تهديم إذا ما أعطى أناساً لا يستحقّونه نظراً لاحتمال دخول عناصر مسيئة أخلاقياً وأمنياً وسياسياً واجتماعياً للوطن، كما أثبتت بعض الحالات.

فالتجنّس مثلاً يعطي ضماناً واستقراراً لقسم من المجنّسين، كما يمكن أن يعطي مجالاً للتدمير والتخريب عند بعضهم، ولاسيّما أن الاستقصاءات التي أجرتها الأجهزة الأمنية للتأكّد من مطابقة طلبات التجنّس لواقع إقامة أصحاب تلك الطلبات في المناطق والبلدات التي تقدّموا فيها بطلباتهم لم تكن كافية ودقيقة؛ وهذا يعني أنّ ملفّات هؤلاء متلاعب بها.

وليست عمليّة توزيع بعض المجنّسين على بلدات لم يقيموا فيها سليمة من الناحية الوطنية، وكأن الأمر يهدف إلى انتاج ديمغرافية جديدة، تبدأ بتغيير معالم الخريطة السياسية للبلاد في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٦ بفرض أمر واقع جديد، وتنتهي بتقسيم المحافظات وخلط بعضها بالبعض الآخر، وتفريق الأقضية بسياسيّيها وسكانها وخصائصها الاجتماعية من دون أن تساهم عملية التجنيس هذه فعلاً بالانصهارالوطني.

ويبقى الأهم، وهو أن هناك أناساً كثيرين يستحقّون الجنسية، كأبناء القرى السبع وعرب وادي خالد وغيرهم ممّن استوفوا شروط التجنيس، لما سبق أن قدّموه للبنان من خدمات ومنافع وتضحية. وسيكمل هؤلاء مسيرة دعمهم للبنان على مختلف الأصعدة.

وعندي أنه لا يجوز النظر في موضوع التجنّس من ناحية طائفيّة، بل من ناحية وطنية وقومية، بمعنى أنه ليس المهمّ أن يكثر عدد المسلمين أو المسيحيين لأهداف طائفية، بل المهمّ أن ننظر إلى إخلاص المتجنّسين للبنان وكيانه وديمومته ومقوّمات وجوده وعيشه، وإلاّ، فما معنى اللبننة سواء أكان المتلبننون من هذه الطائفة أو تلك، وسواء أكان المتجنّس لبناني الأصل أم متجنّساً جديداً.

فعلى اللبنانيين جميعاً، اللبنانيّي الأصل والمتجنّسين، أن يعملوا على إعلاء شأن وطنهم وإبعاده عن الحساسيات والتعصّب الطائفيّ والمذهبيّ ليبقى لنا كما نريده حراً، سيّداً، مستقلاً، يكفل الحقوق والحريّات العامة؛ فلا فضل للبنانيّ على آخر إلا بقدر ما يقدّم للبنان.

الهوامش

(١) مجلّة العدل، سنة ١٩٦٧، العدد غير مرقّم، قسم الاجتهاد، ص ٦.

(٢) H. Hauriou, précis de droit constitutionnel, 2ème édition 1929, p. 80.

(٣) Jean Baz, Etude sur la nationalité Libanaise, édition Azar. p. 1.

(٤) V. Young, corps de droit ottoman, II, p. 227, note 4, وفيها شرح للمادة الخامسة من قانون الجنسية العثماني. والواقع أن المشرّع قد اتخذ هذا الاتجاه العلماني بإيحاء غربي لكي يتجنب احتجاجات الدول ذات الامتيازات في السلطنة.

(٥) قرار رقم ٧٦٣، في ٩ آذار ١٩٢١. ولاحقت شرطة دمشق بعض اللبنانيين وأوقفتهم بسبب عدم حملهم تذاكر لبنانية وسجّلت مديرية الداخلية أسماء الموقوفين في دمشق، وأرسلتها إلى بيروت كي يحصل الموقوفون على تذاكر لبنانية. (راجع جريدة لسان الحال، عدد ٨٧٠٤، ١٩ آب ١٩٢٢، وعدد ٨٧٠٩، ٢٥ آب ١٩٢٢).

(٦) تضاربت نصوص تشريعية عديدة بعد ذلك، فكان يصدر المشرّع قانوناً ناسياً ما قبله، حتى لأمكن القول إنّه لم يعد في القانون اللبناني نصّ نافذ يرعى موضوع التجنس، لكنّ الحكومات المتعاقبة ما زالت تصدر مراسيم التجنّس بالاستناد إلى المادة ٣ والقرار رقم ١٥.

(٧) الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض، مبادئ القانون الدولي الخاص، بيروت، ١٩٦٩.

(٨) المادة ٤ من قرار رقم ١٥ s.

(٩) جريدة النهار، ٢ تموز ١٩٩٤.

(١٠) حسن علويّة وهيثم جمعة وعصام نعمان والنقيب عدنان الجسر والدكتور مصطفى منصور ومارون حلو وجوزف أبو خليل وهنري طربيه وإيلي عيسى ونقولا العمّ.

(١١) محضر مجلس الوزراء رقم ٣٤ تاريخ ٩ سنة ١٩٨٣ ـ رقم القرار: ٣.

(١٢) كان قدتمّ توقيع اتفاق ثلاثي في دمشق بين قائد القوات اللبنانية آنذاك إيلي حبيقة ورئيس حركة أمل نبيه برّي ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، ما دفع بسمير جعجع إلى أن يقوم بانتفاضة على إيلي حبيقة. والجدير بالذكر أنّ الاتفاق الثلاثي قد نصّ على وضع قانون جديد للجنسية وتسوية الأوضاع العالقة التي هي قيد الدرس وعلى تأليف محاكم خاصّة للنظر خلال سنة في قضايا الجنسية العالقة والبتّ بها.

(١٣) ضمّت اللجنة: حبيب أفرام (سريان)، محمد الغول (القرى الشيعية السبع)، محسن عيد (العلويون)، شاهي برصوميان (الأرمن)، محمد علي وجمال جاسم إسماعيل (عرب وادي خالد)، ألفونس بشير (الأقليات)، وممثّل عن الموارنة وآخر عن الدروز، جريدة النهار، ٢٤ آب ١٩٨٨.

(١٤) المصدر السابق. وكان الرئيس الحصّ قد شرح في كتابه «عهد القرار والهوى» تجارب الحكم في حقبة الانقسام ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠، موقفه من موضوع التجنّس الذي كان قد أثاره بالواسطة معه الرئيس أمين الجميّل معتبراً أنّ هذه العملية حولها غبار كثيف من الشائعات تتناول الأتاوة التي كان على طالبي الجنسية أن يدفعوها للوسطاء، فقرّر الاستنكاف عن المشاركة في هذه العمليّة، على رغم المراجعات، راجع النهار ٢ تموز ١٩٩٤.

(١٥) جريدة النهار، ٢٤ آب ١٩٨٨.

(١٦) جريدة النهار، ٦ أيلول ١٩٨٨.

(١٧) تألّف من حبيب افرام ومحمد علي علي وجمال إسماعيل والشيخ خالد عميرات ومحمود فتّاح (حزب رازكاري الكردي) ومحمد الغول وألفونس بشير وشاهي برصوميان.

(١٨) جريدة النهار، ١٠ أيلول ١٩٨٨.

(١٩) جعلت وثيقة الوفاق الوطني الصادرة في الطائف في ٢٢/١٠/١٩٨٩، والتي صدّقها مجلس النواب في ٥/١١/١٩٨٩، التصويت في مجلس الوزراء على قانون الجنسية بأنه يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء.

(٢٠) جريدة النهار، ٨ كانون الأول ١٩٩٠، منها حزب رازكاري الكردي اللبناني، ومنها مرجع العشائر في لبنان في وادي خالد: حرفوش العلي (النهار، ٥ حزيران ١٩٩١).

(٢١) جريدة النهار، ١٠ آذار ١٩٩٥. وحدّدت وزارة الداخلية مهلة لتنفيذ مرسوم قبول الجنسية بين ٢١ آذار و٢٩ تشرين الأول ١٩٩٥.

(٢٢) المرجع السابق.

(٢٣) المكتومون هم الذين تخلّفوا عن إحصاء ١٩٣٢ بسبب غيابهم عن لبنان أو عن محل إقامتهم الأصلية أو إهمال ذويهم درج أسمائهم في البيانات الأساسية، راجع: عبد المنعم بكّار، قضايا الأحوال الشخصية والجنسية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص ١٤٢ ـ ١٤٣. ويستطيع هؤلاء أن يتقدّموا بدعوى لإعادة تسجيلهم في سجلات النفوس.

(٢٤) إنّ بعض القرى السبع قد أزيل عن الخريطة تماماً وبُنيَ على أنقاضها أو بالقرب منها مستوطنات قطنتها أفواج يهود قادمة من أوروبا الشرقية ومن بينها صلحا التي أنشئت مستعمرة بجانبها تدعى يراون.

(٢٥) عصام كمال خليفة، الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي (١٩٠٨ ـ ١٩٣٦)، ١٩٨٥، ص ٩١ ـ ١٠٨؛ وحسن علوية، الجنسية وطرق استعادتها ١٩٨٤، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٢٦) جريدة النهار، ١ تموز ١٩٩٤.

(٢٧) ينتشر أهالي القرى السبع حالياً في عدد من المدن والقرى والبلدات اللبنانية؛ فأهالي هونين يتوزعون بين بيروت والنبطيّة وحبّوش وكيفون؛ وأهالي تربيخه يقيمون في بيروت وعدلون والصرفند وطيردبه ومعركه؛ وأهالي صلحا ينتشرون في بيروت والنبطية وشبريحا والبرج الشمالي وعدلون. أما أهالي قدس، فيقيمون في بيروت والغازية وأنصاريّه والعبّاسية؛ ويتوزّع

أبناء المالكية على بيروت والبرج الشمالي وجويّا والنجارية. ويقتصر وجود أهالي النبي يوشع على بيروت. أما أهالي إبل القمح فيقيمون في بيروت وحبّوش ويحمر ودير ميماس وكفركلا. راجع النهار، ١ تموز ١٩٩٤، ولقد تأكد لنا ذلك بالمقابلات الشفهية.

(٢٨) فيفيان صليبا، ملف الجنسية والتجنس عدد خاص، ١٩٨٥، ومقابلات خاصة.

(٢٩) أكد رئيس الحكومة رفيق الحريري أن جميع الأجانب الذين صدرت مراسيم بتجنيسهم منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٢، تاريخ صدور آخر مرسوم تجنّس قبل المرسوم الأخير الصادر بتاريخ ٢٠ حيزران ١٩٩٤ تحت رقم ٥٢٤٧، لم يتجاوز عددهم ٤٤٦٥ شخصاً، راجع النهار، ٣٠ آب ١٩٩٤.

(٣٠) حسن علويّة، الجنسية وطرق استعادتها، ١٩٨٤، ص ٨٠ ـ ٨١، وجريدة النهار، ١ تموز ١٩٩٤.

(٣١) راجع مذكرة حول أحقيّة أبناء القرى الحدودية بالجنسية اللبنانية، وراجع د. سامي عبد الله، الجنسية اللبنانية، مقارنة بالجنسية العربية السورية والفرنسية، مكتبة ومطابع الشوف الحديثة، داريّا ١٩٨٦، ص ٥٢ ـ ٥٤.

(٣٢) بين ١٩٢١ و١٩٢٤، قامت منظمة تحت إشراف عصبة الأمم دعيت بمنظمة (Nansen) نانسين، غايتها معالجة مشكلة اللاجئين فأحدثت سنة ١٩٢١ جواز سفر نانسين (وهو نروجي) بغية تسهيل اللاجئين وجعل إقامتهم في البلاد المضيفة إقامة مشروعة.

(٣٣) أتى الأرمن إلى لبنان بعد الحرب العالمية الأولى وحصل معظمهم على الجنسية اللبنانية، ثم جاء قسم آخر في الستّينات. أما السريان فوجودهم قديم في لبنان، لكنّ قسماً كبيراً منهم جاء إلى لبنان هرباً من الأتراك إبّان الحرب العالمية الأولى، وهؤلاء منحوا الجنسية على غرار الأرمن، وفي الأربعينات والستينات، تتالت دفعات أخرى منهم قادمة من سورية والعراق، ومثلهم جاء الكلدان والأشوريون وبعض الأقباط. كما جاءت في الستّينات إلى لبنان جماعات من التجار وأصحاب رؤوس الأموال والمعارضين من بلدان الجوار، تمكن بعضهم من الحصول على الجنسية اللبنانية.

(٣٤) ينسب بعضهم تسمية وادي خالد إلى خالد بن الوليد الذي مرّ بجيوشه من هناك واستقر فيه عدد من العشائر منذ تلك الأيام. والأمر بحاجة إلى دراسة تاريخيّة عميقة.

(٣٥) جدول إحصائيّ نظّمه تجمّع شباب وادي خالد، راجع جريدة الديار، الأربعاء ١٤ نيسان ١٩٩٣؛ ويذكرون أن عدد القرى ١٧ وعدد الأسر ١٢٨٤ وعدد الأفراد ٨٩٢١، في حين أنّ بعض المراجع تقول إن عدد القرى هو ١٩ ومافوق، ويبلغ عدد سكانها ١٥ ألفاً.

(٣٦) جوزف كرم، الجنسية اللبنانية بين القانون والواقع، مطبعة جوزف الحاج، سدّ البوشريّة، ١٩٩٣، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٣٧) يذكر أن واحداً من مئات الطلبات فيه طالب تجنّس كردي أدرج في خانته ١٣٠ اسماً على ذمّته، راجع النهار، ٢٥ أيار ١٩٩٦.

(٣٨) جريدة النهار، ٣١ أيار ١٩٩٦.

(٣٩) أقيم المهرجان في قاعة سينما الحكمة في ١٧ تموز ١٩٩٤ وحضرته شخصيات وقيادات، وتحدث فيه كل من حبيب افرام رئيس الرابطة السريانية، والنائب طلال المرعبي، وخالد عميرات باسم حزب رازكاري الكرديّ، ودافيد عيسى رئيس التجمّع الديمقراطي للروم الكاثوليك، والنائب حسن علويّه، والوزير شاهي برصوميان، راجع جريدة النهار، ١٨ تموز ١٩٩٤.

(٤٠) أحيل مؤخراً على مجلس النواب مشروع قانون باستعادة المغتربين للجنسية اللبنانية. وقد أثار المشروع جدلاً سياسياً في الأوساط الرسمية والشعبية، وتباينت الآراء انطلاقاً من خلفيّات طائفيّة ومذهبيّة، وقانونيّة وسياسيّة...

(٤١) جريدة الحياة، العدد ١٢٤٦١، الجمعة ١١ نيسان ١٩٩٧، وجريدة النهار، العدد ١٩٧١٧، ١٢ نيسان ١٩٩٧.

(٤٢) راجع نصّ دعوى للرابطة المارونية إلى مجلس الشُورى ومطالبته بإبطال مرسوم التجنّس. وما تزال الرابطة الحالية برئاسة الاستاذ بيار حلو تطالب بإبطال مرسوم التجنّس.

(٤٣) جريدة النهار، ٥ حزيران ١٩٩٦.

(٤٤) أُثيرت مسألة توزيع المجنّسين على قرى دورس وجل الديب وغادير وحريصا وجوار الخنشارة وبجه وجونيه وجبيل، بشكل مغاير لتنفيذ مرسوم التجنّس.

(٤٥) نص قرار وزير الداخلية رقم ٢٥٧، وقد تألّفت اللجنة من مدير عام الأمن العام ومدير عام الأحوال الشخصية ومفتش قوى الأمن الداخلي، راجع جريدة النهار، ٤ حزيران ١٩٩٦.

(٤٦) مرسوم تشريعيّ رقم ٢١ صادر عن مجلس الوزراء السوريّ تحت رقم ٩٥ تاريخ ٣١/١/١٩٥٣.

السلطة والديمغرافيا في دولة لبنان الكبير

د جان شرف*

تطرح مشكلية العلاقة بين السلطة والديمغرافيا في لبنان الكبير والجمهورية انطلاقاً من مفارقة دستورية أساسية هي قاعدة الحكم ونقيضها. فمن ناحية، «لبنان جمهورية»، وكل اللبنانيين (فيها) سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم» (المادة ٧). إلا أن هذه المساواة تصح من ناحية ثانية، «تمايزية» بحكم ما احتفظ به الدستور من خصائص مجتمعية نصت عليها المادة التاسعة، خصوصاً لجهة ضمان الدولة «للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية»، وللطوائف حقوقها لجهة انشاء مدارسها الخاصة، كما أكدت المادة العاشرة[1].

وبالتالي، فاللبنانيون يتمايزون مجتمعياً على «قاعدة الدين واليقين»، ويتفاوتون سياسياً ووظيفياً في ممارسة «الحق في تولي الوظائف العامة...» الذي أعطتهم إياه المادة الثانية عشرة وعلى قدم المساواة. وتجنبا لردات الفعل، جعلت المادة الخامسة والتسعون[2] هذا الإجراء «بصورة موقته وعملا بالمادة الأولى من صك الانتداب والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الأضرار بمصلحة الدولة». وكذلك في تأليف مجلس النواب.

تسمح هذه المفارقة بالتساؤل البديهي الذي يطرح نفسه مع بدايات لبنان

* أستاذ في قسم التاريخ ـ كلية الآداب (٢) ـ الجامعة اللبنانية.

المعاصر، وينحصر في النقاط الآتية: هل كان المقصود من هذه المفارقة الدستورية حصر طبيعة الاجتماع السياسي في لبنان انطلاقاً من التركيبة المجتمعية ومحاولة تخطيها؟ أم أن التجاوب مع أماني الجماعات التي تشكل منها مجتمع لبنان الكبير، كان مرحلياً بغية تخفيف ردات الفعل على إعلان دولة لبنان الكبير، والاعداد بالتالي، لقيام دولة العدل والمساواة؟ أم أن خصوصيات الجماعات وأمانيها ومصالحها ومواقفها تحكمت جميعها بمسيرة لبنان المعاصر؟ وعلى أي قاعدة؟

١ ـ تجد المفارقة الدستورية جذورها التاريخية والفكرية أولاً في أرث مجتمعي ساد حتى نهاية العهد العثماني. فنظام الملة ترك من الرواسب المجتمعية والذهنية ما وضع بعض الفئات على هامش الاجتماع السياسي في السلطنة العثمانية، بقدر ما دفع بتلك الفئات إلى الاتجاه نحو استكمال سيادتها على نفسها بامتلاك السلطة السياسية وحق ممارستها بكل حرية[٣]. فكانت المشادة منذ القرن التاسع عشر، بين الفئات المجتمعية في الجبل حول هوية السلطة ومدى شموليتها على مجتمعها؛ لا بل تجزئة تلك السلطة وافراغها من معناها الدستوري المؤسسي وإلزامها بحدود الخصوصيات المجتمعية[٤].

وكذلك حملت تلك الرواسب مجلس الإدارة الكبير في المتصرفية على المطالبة تكراراً «باستقلال لبنان السياسي والإداري»، وعلى «جعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والإخاء والمساواة مع حفظ حقوق الأقلية وحرية الأديان»[٥]،

وثانياً، تجد المفارقة جذورها في اتجاه سياسي ديمقراطي ساد في مؤتمر الصلح وتجسد في المادة ٢٢ من شرعة عصبة الأمم، وفي المادة الأولى من صك الانتداب التي شددت على الأخذ بالاعتبار «حقوق جميع الأهلين ومصالحهم وأمانيهم» عند صياغة النظام الأساسي للدول الواقعة تحت الانتداب؛ وكذلك في المادة الثامنة التي أوجبت على الدولة المنتدبة ضمان حرية الضمير وحرية ممارسة كل الشعائر الدينية التي تتلاءم مع النظام العام، على ألا يكون أي تفريق بين السكان على أساس العرق والدين أو اللغة؛ وعلى ألا يمس حق

الجماعات في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة، شرط أن تنسجم مع الأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية[٦].

وأخيراً، جعل الاتجاه السياسي في مؤتمر الصلح، من العدالة والمساواة أقصى ما يمكن أن تحققه الدولة الحديثة بين شعوبها وفي مجتمعاتها، على أن تظل الدولة السلطة الفوقية التي تستوعب كل الخصوصيات في وحدة المجتمع. وإن قضت العدالة احترام حقوق الأفراد والجماعات وخصوصياتها، فإن المساواة بالتالي، فرضت أسبقية الإنسان المواطن على ما عداها من انتماءات تمايزية في جسم الدولة والمجتمع. إلا أن اكتشاف العمق الزمني في تكون المجتمعات المعاصرة السابقة لقيام الدولة الحديثة، ربط بين العدالة وحرية المعتقد، ما جعل من خصوصيات الأفراد والجماعات سمات ملازمة للتنوع في الاجتماع الإنساني، وغنى لإرث ثقافي لم يزل فاعلاً عند نهاية القرن العشرين. وهذا التنوع، بالرغم من تجذره التاريخي وأصالته المجتمعية، ظل من ناحية، في حدود الخصوصيات التي تقف عند حدود حرية الآخرين في الاجتماع السياسي، هذه الحرية التي ترعاها الدولة بكل ما أوتيت من حق وعدالة ومساواة؛ أو أن هذا التنوع فرض من ناحية ثانية، شكل الدولة الضامن الأهم لوحدة المواطنية وتطبيق العدالة والمساواة في إطار عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذه الحالة، ارتد التنوع في الاجتماع الإنساني والسياسي بثقله الديمغرافي على مفهوم السلطة في الدولة الحديثة؛ لا بل أن هذا الثقل الديمغرافي للتنوع كان في بعض المجتمعات المعاصرة، مدعاة اعادة نظر في بنية الدولة وتركيبة السلطة فيها ومدى امتداد هذه السلطة على كامل مجتمعها عمودياً وأفقياً.

قد يخرجنا هذا التحليل من التأريخ إلى الفكر السياسي. إلا أنه يظل المرتكز الذي يساعد على فهم العلاقة التأسيسية بين السلطة والديمغرافيا في لبنان المعاصر، بقدر ما يبرر المفارقة الأساسية التي تضمنها الدستور كحالة مرحلية تستوعب تدريجياً خصوصيات التنوع المجتمعي والثقافي بغية تكوين

وضعية سياسية حديثة تستقطب فيها حاجات الإنسان المواطن كل اهتمام دولة العدالة والمساواة.

٢ ـ لقد أخذت سلطات الانتداب من حيث المبدأ، بهذا الاتجاه، فاعتبرت موجبات المفارقة الدستورية مرحلية، بانتظار بناء دولة العدالة والمساواة. لكنها عملياً، أدركت خطورة الحساسيات السياسية تجاه دولة لبنان الكبير والانتداب، فتجاوبت مع «أماني السكان» عند تأسيس السلطة الوطنية إذ وجدت في لبنان معطيان أساسيان:

الأول، أن لبنان يتمتع منذ العام ١٨٦٤، باستقلالية يتمسك بها، بقدر ما وجدت الأقليات الدينية في تلك الاستقلالية ضمانه لا تتنازل عنها[٧].

والثاني، أن الارتباط بين الدين والاجتماع والسياسة أمر بنيوي في تركيبة مجتمع دولة لبنان الكبير. وقد يعيق هذا الارتباط مسألة الانصهار الوطني، بقدر ما يشكل عائقاً أمام قيام السلطة الوطنية. وبالتالي، فإن فعالية هذه السلطة ليست في مؤسساتها الدستورية، إنما هي في مدى مشاركة الجماعات فيها، مع احتفاظ كل جماعة بخصوصياتها المجتمعية وتطلعاتها السياسية.

وانطلاقاً من هذين المعطيين، ارتسمت المشكلية الأساسية في بناء دولة لبنان الكبير:

إن مشكلة قيام المؤسسات السياسية اللبنانية تكمن عملياً، في صعوبة تحول الجماعات التقليدية من وضعيتها المجتمعية السياسية إلى المجتمع الوطني الذي يشكل مرتكز الدولة. وبالتالي، فالمشكلية في كيفية التوفيق بين مقتضيات المؤسسات السياسية وارث الماضي في بناء وبنية الدولة في المرحلة المعاصرة[٨].

لقد أدركت سلطات الانتداب صعوبة الوضع في لبنان، فأخذت بالمؤسسات المحلية السابقة، وسعت إلى دعمها وتطويريها وفق ما تقتضيه حاجات المجتمعات الحديثة، كما احترمت بنية تلك المؤسسات واجتهدت

بتأهيل البلاد بأفضل ما يمكن لتحتل المكانة التي تحفظها لها شرعة عصبة الأمم[٩].

لذلك، عند تعيين اللجنة الإدارية في العام ١٩٢٠، أصدر الجنرال غورو القرار رقم ٣٣٦ تاريخ ٦ أيلول ١٩٢٠، حدد بموجبه مناطق لبنان الإدارية الآتي[١٠]:

١ ـ صنجق لبنان الشمالي، قاعدته زغرتا ويضم:
- قضاء عكار باستثناء القسم الواقع شمالي النهر الكبير الذي يحده من الشرق خط قمم وادي الحديد.
- قضاء زغرتا الذين يضم مديريات الزاوية والضنية وبشري.
- قضاء البترون ويضم مديريات الكورة ونفس البترون.

٢ ـ صنجق جبل لبنان، قاعدته بعبدا ويضم:
- أقضية كسروان والمتن والشوف ومديرية دير القمر.

٣ ـ صنجق لبنان الجنوبي، قاعدته صيدا ويضم:
- أقضية صيدا والتفاح وجزين والشقيف والقسم الشمالي من الشحار.
- قضاء صور ويضم القسم الجنوبي من الشحار.
- قضاء حاصبيا ويضم مرجعيون حتى الحدود مع فلسطين.

٤ ـ صنجق البقاع، قاعدته زحلة ويضم:
- أقضية راشيا والبقاع ـ معلقة، وبعلبك ومديرية الهرمل.

٥ ـ مدينة بيروت مع ضاحيتها التي تشكل منطقة إدارية مستقلة.

٦ ـ مدينة طرابلس مع ضاحيتها التي تشكل منطقة إدارية مستقلة.

واعتمد الجنرال غورو مرحليا، تفاصيل إحصاء العام ١٩١٣ العثماني، لتمثيل الطوائف والمناطق الانتخابية على الشكل الآتي[١١]:

المنطقة الانتخابية	موارنة أو أقليات مسيحية	سنة	شيعة	روم	كاثوليك	دروز	المجموع
بيروت	١	١		١			٣
طرابلس		١					١
لبنان الشمالي	١			٢			٣
جبل لبنان	٣					١	٤
لبنان الجنوبي	١		١				٢
البقاع			١		١		٢
المجموع	٦	٢	٢	٣	١	١	١٥

Source: L'article XXI de l'arrêté 336 du 6 septembre 1920, in S. CARBONE, Les archives nationales du Liban, Beyrouth, 1983, pp. 48 - 55.

أناطت المادة ٢٢ من القرار ٣٣٦ حق تعيين أعضاء اللجنة الإدارية بالمفوض السامي، بانتظار اجراء الإحصاء العام والانتخابات التمثيلية. أما صلاحيات هذه اللجنة فكانت على غرار ما كان عليه مجلس الإدارة الكبير في عهد المتصرفية، أي استشارية. فهي تدعى لإبداء الرأي في الإجراءات التشريعية والقوانين، ووضع موازنة الدولة وفرض الضرائب الجديدة والرسوم والمونوبول (المادة ١٦).

وبعد إجراء الاحصاء في العام ١٩٢١ «لتأمين تمثيل صحيح لأماني السكان»[١٢]، استبدلت اللجنة الإدارية بمجلس تمثيلي تم انتخاب اعضائه الثلاثين لمدة أربع سنوات، على أساس «نسبة عدد كل طائفة من الطوائف الموجودة في دولة لبنان الكبير». فجاء توزيع المقاعد النيابية بالنسبة إلى عدد كل طائفة في الدوائر الانتخابية على الشكل الآتي:

المنطقة الانتخابية		موارنة	سنة	شيعة	روم	دروز	كاثوليك	بروتستنت	مختلف	المجموع
بيروت		١٧٧٦٣	٣٢٨٨٢	٣٢٧٤	١٢٦٧٢	١٥٢٢	٤٢٥٦	٥٤٤	٤٩٠٧	٧٧٨٢٠
	النواب	١	٢		١		١		أقليات	٥
طرابلس		٢٠٩٦	٢٦٠٩٤	٣	٦٨٢٤	١	١٨٦	١٨٥	٧٦٤	٣٦١٥٣
	النواب		١							١
لبنان الشمالي		٥٢٧١٩	٢٣٥٧٤	٤٥١	٢٨٩٣٢	١١	٩٦٢	٢٩٨	٨٤٤	١٠٧٧٩١
	النواب	٢	١		١					٤
جبل لبنان		٩٧٣٦٨	٩٣٣٣	٧٥٢٣	١٥٥١٩	٣٣٤٧٨	٨٨٠١	١٢٠٧	٥٦٩	١٧٣٧٩٨
	النواب	٥			١	٢				٨
لبنان الجنوبي		١٧٢٥٥	١٣٣٩٧	٦٢٧٩٦	٥٦٧٣	٣٥١٩	١١٢٤٢	١٤٣٤	٦٢٩	١١٥٩٤٥
	النواب	١	١	٣			١			٦
البقاع		١١٩٨٠	١٩٥٠٦	٣٠٩٠٠	١١٧٨٩	٥١٠٢	١٧٠١٥	٥٤٧	٧٢٣	٩٧٥٦٢
	النواب	١	١	٢	١		١			٦
المجموع		١٩٩١٨١	١٢٤٧٨٦	١٠٤٩٤٧	٨١٤٠٩	٤٣٦٣٣	٤٢٤٦٢	٤٢١٥	٨٤٣٦	٦٠٩٠٧٩
		١٠	٦	٥	٤	٢	٢		١	٣٠

Source: MAE., E. Levant Syrie - Liban 1918 - 1929, vol 29, vol. 40, fo. 270,Rapport à la SDN, Juillet 1922 - juillet 1923, pp. 45 et 46: Tableaux statistiques; les arrêtés du H. C, nos. 1240, 1304 et 1307. Le total de chaque rite est composé des présents et des émigrés contribuables. Les divers musulmans ne sont pas identifiés.

الملاحظ أن قانون الانتخاب احتفظ بالدوائر الانتخابية السابقة، فجرت الانتخابات على أساس اللائحة. وبرر تقرير سلطة الانتداب إلى عصبة الأمم هذا الإجراء بانه «يتيح لأكبر عدد من المقترعين اختيار ممثليهم من المذهب الذي ينتمون إليه. وقد رؤي اعتماد هذا التدبير تجنباً لإجراء انتخابات طائفية من ناحية، قد تكون لها انعكاسات وخيمة؛ وتمثيل كل مذهب من ناحية ثانية، بالنسبة إلى أهميته العددية»[١٣].

اعتبرت سلطات الانتداب هذا الاجراء مرحلياً أيضاً. لكن المجلس لم يكمل ولايته. ففي مطلع العام ١٩٢٥، وقع اشكال مع المفوض السامي. ولم يعين المجلس ثلاثة أعضاء لوظيفة حاكم الدولة «في الوقت الذي سيوضع فيه القانون الأساسي لدولة لبنان الكبير». فحل المجلس بالقرار رقم ٧ تاريخ ١٣ ك ١٩٢٥[١٤].

جرى انتخاب المجلس الجديد في ١٣ تموز ١٩٢٥، على أساس تقسيمات إدارية جديدة قسمت الأراضي اللبنانية إلى خمس مناطق انتخابية هي[١٥]:

	عدد الكراسي
الأولى، وتشمل محافظتي طرابلس والبترون وقاعدتها طرابلس	٦
الثانية: وتشمل محافظة بيروت وقاعدتها بيروت	٦
الثالثة: وتشمل كسروان والمتن والشوف مديرية دير القمر وقاعدتها بحنس	٧
الرابعة، وتشمل محافظات صيدا وصور ومرجعيون، وقاعدتها صيدا	٦
الخامسة، وتشمل محافظتي زحلة وبعلبك. وقاعدتها زحلة	٥
المجموع	٣٠

اعتمد هذا التقسيم حسب التقرير إلى عصبة الأمم، بغية دمج مناطق جبل لبنان المستقلة سابقاً مع الأراضي التي أضيفت إليها في العام ١٩٢٠. واعتبرت سلطات الانتداب هذا الدمج بمثابة «الإصلاح» الذين يقرب بين «العناصر المختلفة» التي تؤلف سكان دولة لبنان الكبير. فسلطات الانتداب تمنت وسعت إلى انصهار هذه العناصر بهدف تخطي الصراعات المحلية «والخصومات الطائفية» إلى مناقشة المصالح الحيوية في عملية التنمية[١٦].

واستناداً إلى نتائج إحصاء العام ١٩٢٥، وزعت المقاعد النيابية بين الطوائف والمناطق الانتخابية على الشكل الآتي:

المجلس التمثيلي الثاني ١٩٢٥

المنطقة الانتخابية	موارنة	سنة	شيعة	دروز	روم	كاثوليك	مختلف	المجموع
بيروت	٢٩١٩٣	٣٤٠٨٥	٦٩٠٨	١٦٤٣	١٤٤١٣	٥١٩١	٢٢٨٠٧	١٢٠٢٤٠
النواب	٢	٢			١		١	٦
طرابلس	٤٨٤٥١	٢٨٤٥٧	٤٠٥	١١	٢٨٥٩٩	١١٧٧	٣٦٧٦	١٣٠٧٧٦
النواب	٢	٢			٢			٦
بحنس	٧٣٠٥٣	٨٥٩٤	٤٠٦١	٢٩٥٤٩	١١٣٠٨	٧٤١٦	٧٦٢٧	١٤١٦٠٨
النواب	٤			٢	١			٧
صيدا	١٤٨٦٢	١٢١٢١	٥٩٦٣٠	٣٤٨٩	٤٩٧٤	١٠٣٤٦	٣٦٢١	١٠٩٠٤٣
النواب	١	١	٣			١		٦
زحلة	١٢٦٩٨	١٩٤٢١	٣٠٧٣٣	٤٢٤٨	١٠٢٤٥	١٦٢٨٤	٢٤٩٣	٩٦١٢٢
النواب	١	١			١	١		٥
المجموع	١٧٨٢٥٧	١٢٢٦٧٨	١٠١٧٣٧	٣٨٩٤٠	٦٩٥٣٩	٤٠٤١٤	٤٦٢٢٤	٥٩٧٧٨٩
	١٠	٦	٤	٢	٥	٢	١	٣٠

المصدر: القرار رقم ٣١٥٥ تاريخ ٣ حزيران ١٩٢٥؛ القرار رقم ٣٢٠٥ تاريخ ١٣ تموز ١٩٢٥؛ Rapport à la SDN pour l'année 1925, annexe 13, pp. 154 - 155. Le total de chaque rite est composé des présents et absents temporaires. Les divers comprennent les Protestants, les Arméniens et les Divers non identifiés. Il faut ajouter à ce total 39240 émigrés paysans, dont 19415 maronites, soit 49,4%.

٣ ـ استتبع «اصلاح» المناطق الانتخابية وإجراء الانتخابات النيابية بوضع دستور الجمهور الأولى في العام ١٩٢٦[١٧] «بروح علمانية» كرست أسبقية الدولة على خصوصيات الجماعات. واستحدث إلى جانب مجلس النواب مجلس الشيوخ الذي لم يعمر أكثر من سنة[١٨]، وقد وزع أعضاء هذا المجلس المنتخبون (٩ أعضاء) والمعينون (٧ أعضاء) على الطوائف بالنسب التالية[١٩]:

موارنة	سنة	شيعة	دروز	ارثوذكس	كاثوليك	أقليات
٥	٣	٣	١	٢	١	١

وكذلك، احتفظ دستور الجمهورية بالمواد المجتمعية المتعلقة بحقوق الطوائف. إلا أن مناقشة المادة ٩٥ في المجلس النيابي أثارت موضوع الطائفية. فانقسم المناقشون بين معارض طالب بالغاء الطائفية، وآخر تمسك بها «لأن الروح الطائفية هي حالة نفسية لها جذور فينا». وبالتالي، فالمسألة «ليست مسألة جهل بل قضية حق لا يقدر العلم أن يحلها»، والمادة ٩٥ وضعت إذا «لتأمين الطوائف»[٢٠].

وعلى هذا الأساس، أقرت المادة «بصورة موقتة». لكنها عملياً شكلت إطار ذهنية سياسية ولدت المشادة الضمنية بين الطوائف والدولة، سلطات ومؤسسات ووظائف عامة، ناهيك عن طموحات السياسيين. فنشأت عن ذلك روحية نفعية وفئوية تحكمت بعمل المؤسسات وتضاعفت بتضخم عدد الموظفين في الإدارات العامة؛ وبزيادة النفقات غير المجدية إذ أنه «لا ينفق على المنفعة العامة إلا ٨٥٠ ألف ليرة لبنانية من أصل ميزانية قدرها ٥,١٢٢,٠٠٠ ليرة»؛ وكذلك بتعقيدات النظام السياسي، مما أرهق الميزانية وشل عمل الحكومات التي لم تعمر أكثر من بضعة أشهر، وطرح بالتالي، فعلياً، ضرورة الإصلاح السياسي والتنظيمي للدولة.



كانت وزارة أوغست باشا أديب الثانية الأطول عمراً بعد تعديلها (٢٥/٣/١٩٣٠ ـ ٩/٥/١٩٣٢)، إلى أن أوقف العمل بالدستور بتاريخ ٩ أيار ١٩٣٢.

لقد نهجت حكومات العهد الجمهوري الأول على اختصار عدد الوزراء «عملاً بالإصلاح الإداري» و«رغبة في عصر النفقات»[٢١]. إلا أن أميل اده رأى في ذلك «اعتبارات أخرى لا تقل عن الاقتصاد أهمية أخصها وجوب القضاء على القاعدة الطائفية في توزيع المناصب لما في هذه القاعدة من عيوب...». وبالتالي، فهو يعتبر أن «لا حاجة للتمثيل الطائفي في الوظائف طالما أن حقوق جميع الطوائف محفوظة في البرلمان». ولكن، إذا كان هذا «المبدأ الفاسد سينتصر»، فهو يعني «أن الطائفية هي القائلة بأن يخلف أبناء كل طائفة بعضهم بعضاً في وظيفة يتولاها أحدهم»[٢٢].

لم يؤخذ بهذه «المبادئ». فعند أنزال عدد الوزراء إلى ثلاثة في مطلع العام

١٩٢٨، لم تمثل الطائفة الشيعية التي أصبحت «الطائفة الوحيدة المهضومة الحقوق في الوظائف كلها مع مكانتها النسبية في هذه الجمهورية».

فالطائفة الشيعية هي «ثالثة الطوائف بالبلاد وعليها الغرم ولسواها الغنم». وإنصاف الشيعة يعني إذا حفظ «مقام الطائفة في الكيان اللبناني»[٢٣].

تمكنت المعارضة من إسقاط الحكومة في المجلس وفرض حكومة جديدة من خمسة وزراء[٢٤]، لم يكن بينهم درزياً، إذ استأثر الموارنة والسنة والشيعة بأكثر المقاعد الوزارية. وغالباً ما شاركهم فيها الأرثوذكس، وأقل منهم الكاثوليك واللاتين والبروتستنت.

قد يكون في عدم التوازن من ناحية، في توزيع رئاسة المؤسسات الدستورية بين الطوائف، وفي الحكومات من ناحية ثانية، وبالتالي عدم المشاركة الفعلية في السلطة، من الأسباب التي تحكمت بعمر الحكومات. لكن بيان وزارة إميل اده الخماسية بعد انتخابات العام ١٩٢٩، كشف عن مشكلة مزدوجة[٢٥]: اتهام نظام الدولة نفسه بإحداث الضيق في البلاد، وتحرك الحكومات «ضمن دائرة فاسدة». لذلك، فالحالة تملي على الحكومة برنامجاً يجعل «البلاد تشعر بان لها حكومة تريد أن تحكم. وأنه لمن المهم لأجل تعزيز نفوذ الحكومة واسترجاع الثقة واتحاد الاحترام، أن تقوم سلطة قوية شديدة عاملة غير مترددة أمام أية مسؤولية تلقى عليها، وعازمة على التذرع بجميع الوسائل التي تقتضيها المصلحة الوطنية في جميع الدوائر، وعلى تخفيف الأعباء مهما كان هذا التخفيف مؤلماً، وعلى إجراء الإصلاحات الحيوية التي لا مناص منها للنهوض».

تجاوب المجلس النيابي مع البرنامج الإصلاحي، وأعطى الحكومة صلاحية إصدار مراسيم اشتراعية. وبالرغم من حصول الحكومة على الثقة والتصديق على مشروعها بثلاثين صوتاً ضد ستة أصوات، فإنها لم تعمر أكثر من خمسة أشهر لتخلفها حكومة أوغست باشا اديب في ٢٥/٣/١٩٣٠، وتستمر بعد تعديلها حتى ٩/٥/١٩٣٢.

توزيع الرئاسات وتشكيل الحكومات

تاريخ	رئيس الجمهورية	رئيس الحكومة	عدد الوزراء	م	ر	ك	لا	ب	س	ش	د	رئيس المجلس ونائبه
٢٦/٥/٣١	شارل دباس ر	أوغست باشا أديب م	٧	٢	١	١			١	١	١	م - س
٢٧/٧/٥		بشارة الخوري م	٧	٢	١	١			١	١	١	س - م
٢٨/٨/١٥		بشارة الخوري م	٣	١				١	١			س - ش
٢٨/٨/١٠		حبيب باشا السعد م	٥	٢			١		١	١		
٢٩/٥/١٠		بشارة الخوري م	٣	١			١		١			
٢٩/١٠/١٢		اميل اده م	٥(+١)	٢	x		١		١	١		س - ش
٣٠/٣/٢٥		اوغست باشا أديب م	٥	٢		١			١	١		

تاريخ الحكومة هو بداية ممارسة مهماتها.

ر = روم أرثوذكس. م = ماروني.
ك= كاثوليك. ب= بروتستنت.
س= سني. ش= شيعي.
د= درزي. لا= لاتيني.
x = أمين سر الدولة.

٤ ـ واجهت حكومة أوغست باشا أديب وضعاً مستجداً على الصعيد الديمغرافي شكل منعطفاً في السياسة اللبنانية. فقد أجرت الحكومة الأحصاء الثاني في ك ٢ ١٩٣٢، جاءت نتائجه بالمقارنة مع إحصاء ١٩٢١، على الشكل الآتي:

الطوائف	إحصاء ١٩٢١		إحصاء ١٩٣٢	
	مقيمون أو غائبون مؤقتون	٪ بالنسبة إلى مجموع السكان	مقيمون أو غائبون مؤقتون	٪ بالنسبة إلى مجموع السكان
سنة	١٢١٩٦٤	٢١,٨٢٣	١٧٨١٠٠	٢٢,٤٤٧
شيعة	١٠٣٠٣٨	١٨,٤٣٦	١٥٥٠٣٥	١٩,٥٤٢
دروز	٣٩٩٤١	٧,١٤٧	٥٣٣٣٤	٦,٧٢٢
موارنة	١٧٥٧٠٢	٣١,٤٣٥	٢٢٧٨٠٠	٢٨,٧١٢
روم كاثوليك	٣٨٥٦١	٦,٨٩٩	٤٦٧٠٩	٥,٨٨٧
روم أرثوذكس	٦٧٨٥٦	١٢,١٤٠	٧٧٣١٢	٩,٧٤٥
بروتستنت	٣٦٣٠	٠,٦٥٠	٦٨٦٩	٠,٨٦٥
أرمن أرثوذكس			٢٦١٠٢	٣,٢٨٧
أرمن كاثوليك			٥٨٩٠	٠,٧٤٢
سيريان كاثوليك وأرثوذكس			٥٥٢٦	٠,٦٩٧
إسرائيليون			٣٥٨٨	٠,٤٥٢
كلدان أرثوذس وكاثوليك			٧٣٨	٠,٠٩٢
مختلف *	٨٢٣١	١,٤٧٠	٦٣٩٣	٠,٨٠٥
المجموع	٥٥٨٩٢٣		٧٩٣٣٩٦	
* مختلف: العلويون واللاتين				

Source: Rapport à la SDN pour l'année 1932, p. 139.

أظهرت نتائج الإحصاء ارتفاعاً ملحوظاً في عدد سكان المجهورية، مع تغيير النسب المئوية بين الطوائف. ويعود هذا الارتفاع إلى عوامل نذكر أهمها:

١ ـ النمو الديمغرافي الطبيعي الذي طاول كل الطوائف بنسب مختلفة،

وخصوصاً المسلمين. ويعود هذا «التفاوت في نسبة الزيادة المئوية مع الزمن بين عدد المسلمين وغيرهم استناداً إلى أسباب اجتماعية...»[٢٦].

٢ ـ ضبط الإحصاء بشكل أدق عما كان عليه في العام ١٩٢١، خصوصاً لجهة المتخلفين لأسباب أهمها التخوف من الخدمة العسكرية، أو كتعبير عن رفض دولة لبنان الكبير.

٣ ـ الإقبال على الإحصاء. فالإعلان عنه «اثار نشاط الطوائف جميعها في لبنان لأن الحقوق العامة إنما توزع بينها على نسبة عدد كل منها في هذا الإحصاء...»[٢٧] وبالتالي، فأرقام إحصاء العام ١٩٣٢، هي دون شك الأقرب إلى الواقع»[٢٨].

٤ ـ لأن المرحلة (١٩٢١ ـ ١٩٣٢) عرفت تحركاً سكانياً باتجاهين: هجرة لبنانية، وعودة بعض المهاجرين، بالإضافة إلى اللاجئين من الأقليات المسيحية إلى لبنان من الأناضول والداخل السوري.

	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣١	١٩٣٢
مهاجرون	٨٦١٤	٦٣٧١	٧٦٥٠		٣٧٢٥	٥٩٩٨	٥٠٤٧	١٣٧٨	١١٧١
عائدون		٦٦٨٣				٢٤٤١	٢٥٧١	٢٣٧١	١٩٤٤
لاجئون		٣٣٧٠٠	١٠٠٠٠		٢٢٠٠٠				
ولادات					٦٨٦٤				
وفيات	٢١٩٤	٢٧٣٢	٣٢٨٠	٤١٧٨	٣١٠٦				

Source: Rapports à la SDN, 1922 - 1932.

٥ ـ إن عدداً من المهاجرين اللبنانيين قبل ٣٠ آب ١٩٢٤، أو بعد هذا التاريخ، لم يختاروا الجنسية اللبنانية، وبالتالي لم يحتسبوا لبنانيين؛ أو أنهم اختاروا الجنسية، وبالتالي يضاف عددهم إلى المقيمين والمسجلين من المهاجرين. ويلاحظ في هذا المجال، أن المهاجرين الموارنة الذين لم يتسجلوا يشكلون أعلى نسبة (٤٨,٢٪)، أي ٩٠١٥٤، من مجموع المهاجرين. أما الذين تسجلوا فبلغ عددهم ٣٢٢٤٣ مهاجراً (٤٨,٨٪) من مجموع

المسجلين. في حين أن عدد اللاجئين من الأقليات المسيحية إلى لبنان لم يتجاوز نسبة ٦٪ من مجموع السكان.

إحصاء العام ١٩٣٢

الطوائف	مقيمون وغائبون مؤقتون	مهاجرون قبل ٣٠ آب ١٩٢٤ ولم يختاروا الجنسية اللبنانية	مهاجرون بعد ٣٠ آب ١٩٢٤ اختاروا الجنسية اللبنانية
سنة	١٧٨١٠٠	١٢٤٩٣	٤٧١٢
شيعة	١٥٥٠٣٥	٧٥٢٠	٣٩٩٠
دروز	٥٣٣٣٤	٥٢٧٢	٣٤٧٨
موارنة	٢٢٧٨٠٠	٩٠١٥٤	٣٣٢٤٣
روم كاثوليك	٤٦٧٠٠	٢٣٧٣٤	٥٨٩٣
روم أرثوذكس	٧٧٣١٢	٤٤٠٦٨	١٢٩٦٣
بروتستنت	٦٨٦٩	٢١٨٢	٧٤٩
أرمن أرثوذكس	٢٦١٠٢	٦١	١٩٠٩
أرمن كاثوليك	٥٨٩٠	٥٩	٣٩٥
سريان ارثوذكس وكاثوليك	٥٥٢٦	٢٤٥	١٦٤
إسرائيليون	٣٥٨٨	٣٤٠	١٩٥
كلدان ارثوذكس وكاثوليك	٧٣٨	٦	١٩
مختلف	٦٣٩٣	٩٧٠	٢٩٥
المجموع	٧٩٣٣٩٦	١٨٦٩٨٤	٦٨٠٠٣

Source: Rapport à la SDN pour l'année 1932, p. 138.

أثار تسجيل المغتربين واحتسابهم في النسب المئوية اعتراضات بقدر ما.

فتحت نتائج الإحصاء آفاقاً جديدة للمشادة بين الدولة والطوائف. فكانت المطالبة «بحقوق مهضومة في هذا الكيان» استناداً إلى ما تمد كل طائف الخزينة اللبنانية من نصيب لا يتناسب مع ما تحصل عليه من وظائف في الدولة اللبنانية[٢٩]. والذي زاد في حدة هذا المطلب تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسها على الأوضاع الاجتماعية، إذ باتت الوظيفة مورد رزق أكيد.

٥ ـ ظلت نتائج هذا الإحصاء، موقتاً، على هامش الحياة السياسية، إذ أن حكومة أوغست باشا أديب واجهت وضعاً داخلياً متردياً نتيجة عاملين: «مناورات رجال السياسة» وتكون جبهة معارضة شلت عمل الحكومة؛ وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسها على مالية الدولة[٣٠]. فكان أن انعكس الوضع في الرأي العام على النظام، وظهرت الحاجة ملحة لأحداث تغيير ما. فأصدر المفوض السامي بونسو قراراً بتاريخ ٩ أيار ١٩٣٢، أوقف بموجبه «مؤقتاً تطبيق الدستور اللبناني فيما يتعلق بتنظيم وسير السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية»، وكلف رئيس الجمهورية شارل دباس برئاسة الحكومة «يعاونه في هذا الصدد مجلس مديري الدوائر العامة»[٣١].

استمر هذا الوضع الدستوري حتى استقالة الرئيس دباس في ٢ ك ١٩٣٤. فكلف المفوض السامي دي مارتيل في اليوم نفسه المسيو بريفا أوبوار بسلطات رئيس الحكومة. وفي ٢٩ ك٢ عين أبوار عبد الله بك بيهم أمين سر الدولة. وكذلك، أصدر دي مارتيل القرار رقم ١/ل.ر. الذي نظم السلطتين الإجرائية والاشتراعية، على أن يتألف مجلس النواب[٣٢].

«١ ـ من النواب المنتخبين حسب الشروط المعينة في قانون الانتخاب وعلى أساس نائب عن كل (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف ساكن.

«٢ ـ من سبعة نواب يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية يتخذ بموافقة الحكومة ويكونون من الطبقات الآتية:

«أ ـ من محامين ومديري الجرائد أو رؤساء تحريرها بشرط أن يكونوا قد مارسوا خدمتهم مدة عشر سنوات على الأقل.

«ب ـ من تجار وصناعيين وزراع قد تولوا إدارة محل تجاري أو مؤسسة صناعية أو زراعية مدة عشر سنوات على الأقل.

«ج ـ من موظفين حاليين أو قدماء من السلك الإداري أو القضائي اشغلوا وظائف تعادل وظيفة مدير دائرة عامة أو رئيس غرفة في محكمة الاستئناف والتمييز أو تفوقهما».

وبعد تعيينه رئيساً للجمهورية[٣٣] أصدر حبيب باشا السعد المرسوم رقم (١) تاريخ ٢ ك٢ ١٩٣٤، حددت فيه المادة الرابعة استناداً إلى نتائج أحصاء العام ١٩٣٢، الناخبين «من الأهالي من أبناء لبنان الكبير الذين قيدت أسماؤهم في سجل (A) وسجل (B) من سجلات الإحصاء يضاف إليهم جميع الذين قيدت أسماؤهم في السجل (E)، بشرط أن يكون هؤلاء من الذين يدفعون إلى الدولة ضريبة من الضرائب المقررة».

وجعل المرسوم عدد النواب المنتخبين ثمانية عشرة، والمعينين سبعة توزعوا على الشكل الآتي:

المنطقة الانتخابية	عدد النواب	موارنة	سنة	شيعة	دروز	روم أرثوذكس	كاثوليك	أرمن الأرثوذكس	أقليات
بيروت	٣		١					١	١
لبنان الشمالي	٥	٢	٢			١			
جبل لبنان	٥	٣			١	١			
البقاع	٣		١	١			١		
لبنان الجنوبي	٢			٢					
المجموع	١٨	٥	٤	٣	١	٢	١	١	١
نواب معينون	٧	٢	١	١	١	١	١		
المجموع العام	٢٥	٧	٥	٤	٢	٣	٢	١	١

المصدر: المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٩/١/١٩٣٤: تعيين نواب.

كان على هذا المجلس أن يواجه مرحلة صعبة ودقيقة وصلت إلى ذروتها في العام ١٩٣٦ من حياة الجمهورية الأولى. فمع الانتخابات النيابية بدأت تتبلور على الصعيد الوطني «الثنائية الحزبية» بين اميل اده، وبشارة الخوري، وتأخذ أبعادها السياسية في الجدل حول مستقبل لبنان بين الشرق والغرب، بين الوحدة والاستقلال[٣٤]. وجاء انتخاب أميل اده في ١٩٣٦/١/٢٠ لرئاسة الجمهورية في الدورة الثانية ضد بشارة الخوري، وتعيين الدكتور أيوب ثابت أميناً لسر الدولة[٣٥]، ليعطيا «الثنائية الحزبية» طابع الصراع حول الانتداب، مع ما رافق هذا الصراع من تشنجات سياسية رسمية وشعبية، كردات فعل على تطورين مهمين:

الأول، صدور القرار رقم ٦٠/ل.ر. تاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦، القاضي بإقرار نظام «الطوائف التاريخية» «المعترف بها قانوناً كطوائف ذات نظام شخصي». وفي محاولة لإخراج الطوائف من الحصرية المذهبية، سمحت المادة ١١ من القرار بتغيير المذهب لكل «من أدرك سن الرشد وكان متمتعاً بقواه العقلية». وكذلك، استحدثت المادة ١٤ «الطوائف التابعة للقانون العادي»[٣٦].

جاء صدور هذا القرار بعد محاولات الانتداب منذ العام ١٩٢٤[٣٧]، وضع قانون موحد للأحوال الشخصية، رفض بإجماع الطوائف. وتكررت المحاولة في العام ١٩٢٦، بالقرار ٢٦١ تاريخ ٢٨ نيسان، الذي أناط الأحوال الشخصية بالمحاكم المدنية، وحصر مسائل الزواج بالمحاكم الدينية بما فيها المحاكم الشرعية. على أن تستكمل هذه الإجراءات بتشريع مدني للأحوال الشخصية وإقرار الزواج المدني. إلا أن ردات الفعل دفعت بسلطات الانتداب إلى التريث في هذا المجال.

وفي العام ١٩٢٨، طرحت حكومة إميل اده مشروع إصلاح الأحوال الشخصية. «أما الغرض الأصلي منه فهو... أن يخرج من دائرة صلاحية المحاكم الشرعية أحوال المسيحيين الشخصية التي لا تزال هذه المحاكم تفصل فيها حتى الآن. أما المسلمون فحالهم تبقى بلا تغيير ومحاكم الأحوال الشخصية عندهم تظل حاصلة على صلاحيتها الحاضرة بالنظر إلى التقاضي فيها»[٣٨].

كشفت مناقشة هذا الموضوع في المجلس النيابي عن حرص بعض النواب على «وجوب المحافظة على التوازن فعلاً في حقوق وإرضاء الطوائف المختلفة التي تتألف منها لأمة»، كي «تعتقد كل طائفة أنها عضو في هذا الجسم الوطني وأنها محترمة الحقوق». فكان أن استقلت الطوائف بمحاكمها الشرعية، وتعثرت بالتالي، محاولات إصلاح الأحوال الشخصية باتجاه الزواج المدني.

أما القرار ٦٠/ل.ر. فقد اعترف من ناحية، بالطوائف التاريخية، لكنه من ناحية ثانية، أعطى حرية المعتقد التي نصت عليها المادة ٩ من الدستور كل مفاعيلها الوضعية لجهة الإنصهار الوطني. والمقصود بهذا الانصهار حسب المادتين ١١ و١٤ من القرار، هو التأسيس لاجتماع وطني يقوم على حرية المعتقد بدلاً من الحصرية المذهبية. وقد يكون تغيير المعتقد هو المؤشر الذي يعطي التفاعل بين الطوائف بعده الإنساني. فقد لاحظت تقارير سلطات الانتداب إلى عصبة الأمم أن مثل هذا التفاعل لم يزل خجولاً بدليل أن تغيير المذهب كحالة إيمانية وكمؤشر لحرية المعتقد، لم يزل هو أيضاً، قليلاً حتى العام ١٩٣٦.

التفاعل بين الطوائف

السنين	التحول إلى المسيحية			التحول من اليهودية إلى الإسلام	التحول من المسيحية إلى الإسلام
	من الإسلام	من الدروز	من اليهودية		
١٩٣٣ ـ ١٩٣٥	٢	٢			٢٣
١٩٣٦	٩			١	٧
١٩٣٧	٣		٣		١١
١٩٣٨	١				٧

Sources: Rapports à la SDN pour l'année 1935, p. 142; 1936, p. 137; 1937, p. 143; 1938, p. 136. Le Rapport de 1936 fait remarquer «que les conversions de religion demeurent très rares au Liban».

وبعد العام ١٩٣٦، تضاءل تغيير المذهب إذ أن ردات الفعل على الصعيدين الرسمي والشعبي في دمشق وبيروت، أدت إلى تعديل مفاعيل القرار ٦٠/ل.ر. وحصره بالمسيحيين فقط[٣٩].

والتطور الثاني المهم في العام ١٩٣٦، كان في مفاوضات معاهدة الصداقة اللبنانية ـ الفرنسية، وما أحدثته من ردات فعل، إيجابية على الصعيد السياسي، إذ أن انتزاع موافقة فرنسا على الاستقلال فرض «الهدنة» بين الأخصام السياسيين[٤٠]؛ وسلبية على الصعيد الشعبي، إذ تباعدت المواقف عبر بروز التكتلات الطائفية ونشوء الأحزاب السياسية التي اختلفت حول مستقبل لبنان السياسي، وما قد يترتب على ذلك من مضاعفات نتيجة اعتراف فرنسا بالاستقلال[٤١].

أما على الصعيد العملي، فقد «تذمر المسلمون» من «الحرمان من نعم الوظائف»، إذ أنهم بعد أن «أعربوا عن عدم اعترافهم بلبنان أثناء التشكيلات الإدارية وذلك بالأعراض والمقاطعة»، اتجهوا منذ العام ١٩٢٦، «اتجاهاً جديداً في السياسة اللبنانية: فإنهم ـ مع بقائهم على عهدهم لمبدأ الوحدة السورية () ـ تحولوا إلى المطالبة بحقوقهم المهضومة في هذا الكيان مستندين إلى أنهم يمدون الخزينة اللبنانية بأوفر نصيب»[٤٢].

وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتعطي «الحقوق المهضومة» حدة اجتماعية ترافقت مع تشنجات سياسية أثناء مفاوضات المعاهدة وبعد المصادقة عليها في المجلس النيابي اللبناني. فكانت المطالبة بالمساواة في الوظائف العامة، وبإشراك طلاب الوحدة في المفاوضات وفي السلطة التنفيذية. ونظراً للتباعد في المواقف كان لا بد من تسوية «عدالة وانصاف» كرستها المراسلة رقم ٦ التي أكد فيها رئيس الجمهورية للمفوض السامي دي مارتيل، استعداد الحكومة اللبنانية «أن تضمن لجميع تبعتها بدون تمييز المساواة في الحقوق المدنية والسياسية، وهي مستعدة أيضاً أن تؤمن تمثيل مختلف عناصر البلاد في مجموع وظائف الدولة تمثيلاً عادلاً؛ وستؤمن الحكومة اللبنانية في توزيع النفقات ذات الفائدة العمومية نسبة عادلة بين مختلف المناطق».

وتنفيذاً لمحتويات المراسلة رقم ٦، أكد رئيس الجمهورية في المراسلة رقم ٦ مكرر، عزم الحكومة على «توحيد النظام المالي بأسرع ما يمكن...»، وعلى

استعدادها «أن تطبق في مجموع أراضي الجمهورية برنامج اصلاحات إدارية...»[٤٣].

والتوافق السياسي الذي انتهت إليه ظروف المعاهدة دفع بالمفوض السامي إلى إعادة العمل بالدستور اللبناني في مطلع العام ١٩٣٧. لكن تقرير الانتداب إلى عصبة الأمم أبدى بعض «المحاذير» التي أظهرتها التجارب السابقة ويجب تجنبها وهي[٤٤]:

١ ـ من المهم ألا تشكل «الآلة الحكومية» عبئاً غير متوازن مع رقعة البلاد الجغرافية وعدد السكان وموارد الدولة.

٢ ـ ألا يشل عمل الحكومة بالمناورات السياسية المتكررة، وبالتالي فإن مراقبة المجلس يجب ألا تزعج الاستقرار الحكومي.

٣ ـ الحرص على الشأن العام يجب أن يفرض نفسه على المشرعين لتجنب الدخول في «مزايدات ديماغوجية» قد تدفع الموازنة ثمنها على الصعيد المالي.

وثقة منه بمواطنية رجال السياسة، أمل المفوض السامي بأن ما سيحدثه المجلس من تعديلات سيتيح للجمهورية اللبنانية أن تسير على طريق التعاون بين مختلف العناصر، وأن تثبت الجمهورية أنها دولة عصرية، وأن مواطنيها، بفضل روح التعاون الجماعي، يعرفون كيف يؤكدون على احترام الحريات الفردية ومرتكز الكرامة الوطنية وعامل تطويرها.

٦ ـ أعيد العمل بالدستور اللبناني بتاريخ ٤ ك ٢ ١٩٣٧. فتوالت ثماني حكومات خلال سنتين (١٥/١/١٩٣٧ ـ ٢٢/١١/١٩٣٩)، اختلف فيها تمثيل الطوائف على الشكل الآتي:

تاريخ الحكومة	رئيس الجمهورية	رئيس الحكومة	عدد الوزراء	م	ر	ك	لا	ب	س	ش	د
١٩٣٧/١/٥	أميل اده	خير الدين الأحدب	٤	١	١				١	١	
١٩٣٧/١/١٤	أميل اده	خير الدين الأحدب	٤	١	١				١	١	
١٩٣٧/٧/١٠	اميل اده	خير الدين الأحدب	٥	٢	١				١	١	
١٩٣٧/١٠/١٠	اميل اده	خير الدين الأحدب	٧	٢	١	١			١	١	١
١٩٣٨/١/١٦	اميل اده	خير الدين الأحدب	٧	٢	١		١		١	١	١
١٩٣٨/٣/٢١	اميل اده	خالد شهاب	٧	٢	١	١			١	١	١
١٩٣٨/١١/١	اميل اده	عبد الله اليافي	٥	٢	١				١	١	
١٩٣٨/١١/٢٢	اميل اده	عبد الله اليافي	٧	٢	١	١			١	١	١

واجهت حكومات الأحدب وضعاً سياسياً متأزماً يمكن اختصاره بأمرين: الأول، الاتهام بوجود «خطة مدبرة ترمي إلى تحقير الحكم الدستوري. . . تعيد على مسامع الناس من وطنيين وأجانب أن لبنان غير جدير بالحريات التي خولها وأنه قطعة من هذا الشرق الذي لا يصلح فيه إلا حكم الاستبداد العادل. . .»(٤٥).

وبالرغم من تأليف حكومة الأحدب الثانية تحت شعار «الاتحاد الوطني»، فإن «النزعات الحزبية» في الحكم ظلت المسيطرة، تشل عمل الحكومات، والبلاد تتخبط في أزمات اقتصادية ـ اجتماعية متلاحقة.

والأمر الثاني، «الأزمات السياسية» التي تعود إلى انشغال «الفئة الراقية عن الصالح العام وعن معالجة شؤون الوطن العليا. فاندثرت بذلك في بعض النفوس معالم المثل العليا وحلت محلها الرغبات المتنافسة على تبؤ الحكم ومناصب الدولة، وأصبحنا ويا للأسف والبرامج السياسية والاقتصادية بعيدة عن أن تجمعنا في صف واحد، بينما تجمعنا الشهوة في الحكم لمجرد الحكم، وتجمعنا النعرات المحلية أو الطائفية»(٤٦).

قد تكون المشادة الضمنية بين الطوائف والدولة هي المحرك الخفي لهذه الأزمات. فحكومة الأحدب الأولى التي واجهت «اضراب السواقين.وأزمة الرغيف»، رغبت في أحداث «اصلاح» عام يؤدي إلى «اقتصاد محسوس في النفقات العامة»، على أن «تحافظ الحكومة في اصلاحها هذا على حقوق شتى الطوائف وعلى المساواة بين أبنائها وفاقاً لأحكام المعاهدة وملاحقها وبالأخص للمراسلات ٦ و٦ مكرر». أما «الهدف الذي تعتبره الحكومة اقدس وأكثر أهدافها فهو العناية بالمهاجرين. . . من أبناء لبنان» الذين تشعر الحكومة «بعظيم مسؤوليتها تجاههم». لذلك، فهي ستؤمن الاتصال بمختلف الجاليات اللبنانية وستسعى إلى حل نهائي لمشكلة الجنسية ولتسهيل عودة الراغبين منهم إلى لبنان»(٤٧).

أما «إنصاف الطوائف» فقد اختلف تفسيره بين النواب وتنوعت فيه الحجج، فاتخذ أكثر من معنى:

١ ـ فعدم تمثيل الدروز في حكومات الأحدب الثلاث الأولى وفي حكومة اليافي الخماسية، ألحق الغبن «بطائفة لها من المواقف الشهيرة المشرفة في سبيل المدافعة عن لبنان، وقد كانت وما تزال من صميمه. طائفة طالبت باستقلال لبنان وعملت في سبيله وبذلت جهدها لحفظ كيانه...». وهي ليست «كمية مهملة». وإذ تطالب في تمثيلها في الحكومة فلأنها «تصر على وجوب تحمل المسؤوليات في إدارة دفة الأحكام»، ولأن لها «حق» تطالب به وتأبى أن يهضم هذا الحق[٤٨].

٢ ـ وهضم حقوق الأقليات هو بمثابة «الأضطهاد» الذي قد لا يمر «بدون ما خطر». «فاخلاص الطائفة الأرمنية للوطن اللبناني» يعطيها «الحق» في الا تهضم حقوقها. ومطالبتها بهذا «الحق» ليس لاحتلال مقعد وزاري، إنما «دفاعاً عن مصالح الأرمن اللبنانيين الصميمين»[٤٩].

٣ ـ واتخاذ العدل بين الطوائف والمناطق أساساً لأعمال الحكومة يكون في تنفيذ مضمون المراسلة ٦ و٦ مكرر التي تعطي حق الشيعة في وظائف الدولة ومنافعها أسوة بسواها من الطوائف، وتحقق «المطالب العمرانية» في الجنوب فالشيعة من «دعامات لبنان»، ومن «أشد الطوائف اخلاصاً للبنان»[٥٠].

وهكذا، فالإنصاف هو القاعدة التي يقوم عليها «حق» الطوائف، وإن اختلفت الحجج بين الكم الديمغرافي والحاجة إلى التنمية الاقتصادية والإخلاص للوطن.

إلا أن بعض النواب من دعاة الغاء الطائفية طرح امكانية أخرى للانصاف بين الطوائف، تقوم على «إصلاح عاجل» لمفهوم المؤسسة الدستورية ومهمة الدولة الحديثة في ترسيخ مجتمع العدالة. «فالوزير لا يمثل طائفة بل دولة». وعدم تمثيل طائفة ما في الحكومة، لا يمنع أن تعطي الحكومة هذه الطائفة حقها إذا كانت عادلة. «فالمهم أن تكون الوزارة عادلة تجري العدل على مجموع طوائف الدولة»[٥١]. مما يعني أن أهمية المؤسسة الدستورية هي في دورها البناء

في مجتمع الدولة، بمعزل عن الكم الديمغرافي أو الإخلاص للوطن. إن إصرار الطوائف على المشاركة في السلطة بما يتناسب مع أهميتها العددية، يعيد إلى الكم الديمغرافي ثقله السياسي وبعده المجتمعي. فالطوائف كوحدات مجتمعية متمايزة ترى أن خصوصياتها لا تكتمل في مجتمع الدولة إلا بمقدار ما تشارك فعلياً في سلطة هذه الدولة على مجتمعها. والمشاركة تعني عندئذٍ المساواة بين الطوائف ليس على قاعدة النسبية الكمية، إنما انطلاقاً من «حق» مكتسب تاريخياً بممارسة السلطة على نفسها. ومع قيام الدولة الحديثة عبر تنظيمها المؤسسي يصبح هذا «الحق» مشاركة فعلية في السلطة. والمؤسسة الدستورية لا تكتسب عندئذٍ اهميتها من دورها السلطوي العادل، إنما من هذه المشاركة التي تضفي على السلطة امتدادها الأفقي على المجتمع. والعكس يحد من امتداد هذه السلطة. وليست عندئذٍ حجة «الدفاع عن مصالح» الطائفة ألا التعبير عن المشادة الضمنية بين الطوائف والدولة في حال عدم تمثيل الطائفة في السلطة، أي مشاركتها الفعلية.

لقد تحكم هاجس المشاركة في السلطة بعمل المؤسسات الدستورية، وظل الخلفية التي وجهت النزعات الحزبية طوال ولاية اميل اده. فبعد حل المجلس النيابي بالمرسوم ٨٩١ تاريخ ٢٤ تموز ١٩٣٧، أصدر المفوض السامي للجمهورية الفرنساوية القرار رقم ١١٩ المعدل بالقرار رقم ١٣٥/ ل.ر. تاريخ ٧ ت١ ١٩٣٧، الذي رفع عدد النواب إلى ٤٢ منتخباً، على أن يكون عدد النواب المعينين مساوياً لنصف عدد النواب المنتخبين.

أما زيارة العدد فتعود إلى «أنه قد ظهر من الاختبار ضرورة زيادة عدد النواب لتأمين سير المؤسسات البرلمانية سيراً أكثر مراعاة لمجرى الأمور الطبيعي».

وبموجب المرسوم رقم ١٢٥٤ تاريخ ٩ ت١ ١٩٣٧، تم توزيع الكراسي النيابية في المجلس النيابي على المحافظات «بناء على نتائج الإحصاء العام التي انتهت في ٤ حزيران ١٩٣٢». ثم «جرى توزيع الكراسي النيابية لكل محافظة

بحسب النسب العددية بين الطوائف المتنوعة». وخصص الكرسي المعطى لطوائف الأقليات بمحافظة بيروت. فتألف المجلس النيابي على الشكل التالي:

المنطقة الانتخابية	عدد النواب	سني	ماروني	روم	ك	شيعي	درزي	أرمن	أقليات
بيروت	٦	٢	١	١				١	١
لبنان الشمالي	٩	٤	٤	١					
جبل لبنان	١٢	١	٦	١	١	١	٢		
لبنان الجنوبي	٨	١	١		١	٥			
البقاع	٧	١	١	١	١	٢	١		
المعينون	٢١	٤	٧	٣	١	٣	١	١	١
المجموع	٤٢	١٣	٢٠	٧	٤	١١	٤	٢	٢

لم يكمل هذا المجلس سنواته الأربع، إذ أن ظروف الحرب العالمية الثانية قضت «بوضع الدول المشمولة بالانتداب ضمن منطقة الجيوش» منذ مطلع أيلول ١٩٣٩. لذلك، بعد إعلان «حالة الحصار في الأراضي المشمولة بالانتداب»، أوقف المفوض السامي غبريال بيو «تطبيق مواد دستور الجمهورية اللبنانية المتعلقة بممارسة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية»، وحل مجلس النواب، وحول الصلاحيات المخولة لرئيس مجلس الوزراء وللوزراء إلى أمين سر للدولة يؤازره مستشار فرنساوي ومجلس حكومة استشاري مؤلف من مديري الدوائر العامة في الحكومة اللبنانية(٥٢).

وعند انتهاء ولاية الرئيس اميل اده في ٩ نيسان ١٩٤١، عين الجنرال دانتز الفريد نقاش «رئيساً لحكومة دولة لبنان». فأصدر نقاش في اليوم التالي المرسوم رقم (١) الذي عين بموجبه وكلاً أمانة سر الدولة الخمسة. وفي أول ك ١ ١٩٤١، شكل أحمد الداعوق الحكومة الأولى بعد تعليق الدستور، ثم خلفه سامي الصلح، إلى أن أعاد الجنرال كاترو العمل بالدستور «ابتدأ من اليوم الذي ينتخب فيه مجلس النواب»(٥٣)، وعين الدكتور أيوب ثابت «بصورة مؤقتة»، رئيس الدولة رئيس حكومة الجمهورية اللبنانية»(٥٤).

الحكومات في مرحلة تعليق الدستور ١٩٣٩ ـ ١٩٤٣

تاريخ الحكومة	رئيس الجمهورية	رئيس الحكومة	عدد الوزراء	م	ر	ك	لا	ب	س	ش	د
٣٩/٩/٢١	اميل اده	عبد الله بيهم	١						١		
٤١/٤/٤	الفريد نقاش	الفريد نقاش	٥	١	١	١			١	١	
٤١/١١/٢٨	الفريد نقاش	أحمد الداعوق	١٠	٢	١	١		١	٢	٢	١
٤٢/٧/٢٧	الفريد نقاش	سامي الصلح	٦	١	١	١			١	١	١
٤٣/٣/١٨	الفريد نقاش	ايوب ثابت	٣		١			١	١		
٤٣/٨/٢١	الفريد نقاش	بترو طراد	٣	١	١				١		

طرح التحضير للانتخابات المسألة الديمغرافية التمايزية بثقلها السياسي مجدداً. ففي ١٧ حزيران ١٩٤٣، أصدر الدكتور ثابت المرسوم رقم ٤٩ الذي رفع بموجبه عدد النواب إلى ٥٤ منتخباً، استناداً إلى أن عدد الأهالي يتألف «من الوطنيين المقيدين في سجلات الأحوال الشخصية بتاريخ ٣١ ك ١ ١٩٤٢، ويضاف إليهم الأشخاص الذين هم غير مقيدين في هذه السجلات وأصلهم من لبنان ومحل إقامتهم في الخارج وقد اختاروا الجنسية اللبنانية».

وعلى هذا الأساس توزع سكان الجمهورية اللبنانية على الشكل الآتي:

سكان الجمهورية اللبنانية بتاريخ ٣١ ك ١ ١٩٤٢

الطوائف المسيحية		الطوائف الإسلامية		مختلف		المجموع
١ ـ الطوائف من السكان الأصليين						
موارنة	٣٢٢٥٥٥	سنة	٢٣٠٦٠٤	إسرائيليون	٥٥٦٧	
أرثوذكس	١٠٨٠٩٣	شيعة	٢٠٤١٠١	مختلف	٦١١٢	
كاثوليك	٦٣٠٠٤	المجموع	٤٣٤٧٠٥	المجموع	١١٦٧٩	
برتستنت	١٠٢٦٣					
لاتين	٣٠٤٤	دروز	٧٢٨٤٢			
المجموع	٥٠٦٩٥٩	المجموع العام	٥٠٧٥٤٧			
٢ ـ الطوائف النازحة إلى لبنان						
أرمن غريغوريون	٥٨٦٧					
أرمن كاثوليك	٩٨٦٩					
يعاقبه	٣٦٧١					
سريان كاثوليك	٤٨٧٣					
كلدان كاثوليك	١٣٠٨					
المجموع	٧٨٤٨٤					
المجموع العام	٥٨٥٤٤٣		٥٠٧٥٤٧		١١٦٧٩	١١٠٤٦٦٩

Source: Conseil supérieur des Intérêts Communs, Recueil des statistiques de la Syrie et du Liban, 1942 - 1943, Beyrouth, 1945, p. 18.

Les chiffres ne sont pas décomposés en «présents» et «émigrés». Le petit groupe kurde de Beyrouth est compté avec les sunites.

أما المرسوم رقم ٥٠، فقد وزع النواب على الطوائف وفي المناطق الانتخابية على الشكل الآتي:

توزيع النواب على الطوائف

نواب مسيحيون					نواب مسلمون				مختلف
موارنة	ارثوذكس	كاثوليك	أرمن	المجموع	سنة	شيعة	دروز	المجموع	
١٨	٦	٣	٣	٣٠	١٠	٩	٣	٢٢	٢

أثار هذان المرسومان الاعتراض واعتبرا «كأنهما من مجموعة التدابير التي اتخذت لمجابهة خطر الاتحاد العربي الذي أصبح تحت الدرس والتحقيق...»[٥٥]. فاقرار الحكومة «زيادة محسوسة في عدد نواب لبنان المسيحيين مستعينة على ذلك بـ ١٥٩ ألف مهاجر قطعوا صلاتهم بهذه البلاد وتجنسوا بغير جنسيتها...»، كان «الطريقة لضمان الكثرة المطلقة في المجلس النيابي اللبناني المقبل لحماة فكرة عزلة لبنان عن كل ما يحمل أسما عربيا...».

وتفادياً لأزمة قد تؤثر على مسيرة الاستقلال وتسيء إلى مصداقية فرنسا[٥٦]، استبدل المفوض السامي هللو الدكتور أيوب تابت[٥٧] بيترو طراد في رئاسة الدولة، الذي عين بدوره عبد الله بيهم أميناً لسر الدولة، وتوفيق عواد أميناً معاونا.

وبعد تدخل مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية، والجنرال سبيرس المفوض البريطاني، تمت التسوية بتوزيع المقاعد النيابية بنسبة ٦/ ٥[٥٨].

أما اخراج هذه التسوية فكان أولا بان اصدر المفوض السامي هللو القرار رقم ٣١٢ بتاريخ ٣١ تموز ١٩٤٣ الذي حدد عدد المقاعد النيابية بـ ٥٥ موزعين على الشكل الآتي.

المنطقة الإنتخابية	عدد النواب	سنة	شيعة	دروز	موارنة	روم	كاثوليك	أرمن	أقليات
بيروت	٩	٣	١		١	١		٢	١
جبل لبنان	١٧	١	١	٣	١٠	١	١		
لبنان الشمالي	١٢	٥			٥	٢			
لبنان الجنوبي	١٠	١	٦		١	١	١		
البقاع	٧	١	٢	١	١	١	١		
المجموع	٥٥	١١	١٠	٤	١٨	٦	٣	٢	١

Source: Arrêté 312/Fc du 31 Juillet 1943, in ZIADE, op. cit., pp. 369 - 370 d'après les Archives de l'Armée à Vincennes.

وكان اخراج التسوية ثانياً، بأن تركت للبرلمان «كل الصلاحية لتعيين طرق التمثيل الوطني في المستقبل»، وبالتالي، «كان من الضروري ريثما يتم ذلك، تحديد الطرق المذكورة على أساس عادل وبصورة مؤقتة لإجراء الانتخابات»، بانتظار أن يجري إحصاء عام لأهالي لبنان في مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ القرار (المادة ٣ من القرار ٣١٢).

وفي ٧ آب ١٩٤٣، استكملت المادة الثالثة بالقرار رقم ٣٢٣ الصادر عن المفوض السامي الذي أوضح فيه بأنه «إذا ظهرت نتائج هذا الإحصاء أن في توزيع كراسي مجلس النواب على الطوائف فرقاً بين التوزيع المعين في المادة ٢ من هذا القرار (٣١٢) والتوزيع المنصوص عليه في قانون الانتخابات النافذة انئذ، يشرع بانتخابات لأجل إدخال التعديل اللازم في التأليف العام للمجلس».

لم يجر هذا الإحصاء إذ أن تسوية ٦/٥ دخلت في صلب الميثاق الوطني الذي أرسى جمهورية الاستقلال. وظلت بالتالي ديمغرافية الطوائف المرتكز الذي قام عليه التمثيل النيابي.

٧ ـ وهكذا، تحكمت «الديمغرافيا التمايزية» بأمرين أساسيين في لبنان المعاصر. الأول، إجهاض فكرة علمنة الدولة وسط «هذه الفسيفساء من

الأقليات الدينية»[٥٩]. فتمسك الطوائف بايديولوجياتها المجتمعية تعدى مسألة العلمنة إلى اتجاه النظام اللبناني نحو تركيز الصيغة كإفراز مجتمعي اختلفت بين عناصره النظرة إلى المجتمع والدولة ومؤسساتها الدستورية؛ وتحكم هذا التمسك إلى حد بعيد ببناء وبنية الدولة المعاصرة من ناحية، وأظهر من ناحية ثانية، عمق المفارقة بين الدولة الحديثة ومجتمعها[٦٠].

والثاني، أن الديمغرافيا التمايزية باتت المرتكز الوضعي لقيام السلطات في لبنان وتوزيعها «بالعدل والمساواة» بين الطوائف. مما أفقد المؤسسة الدستورية مهمتها الأساسية لتصبح أداة للمشاركة الفعلية في السلطة، وجعل بالتالي، من الحكم مسألة تعاقدية خاضعة لكل عوامل التغيير والمستجدات وأخصها الديمغرافيا.

وأهم ما في عوامل التغيير أن الديمغرافية التمايزية اتخذت بعداً مستقبلياً[٦١] أعلى الحذر في السلوك السياسي، وفرض مبدأ التسوية في السياسة اللبنانية كأساس للتعاطي بين الطوائف والدولة. مما جعل كل تسوية مرحلية خاضعة بالدرجة الأولى للعامل الديمغرافي ولاستكمال الطوائف كياناتها المجتمعية والقانونية في جمهورية الاستقلال[٦٢].

وإذ شكل الميثاق الوطني المدخل إلى عهد الجمهورية الثانية[٦٣]، فإن هذه الجمهورية قد حكمت في الشكل بالدستور، وعملياً بالميثاق الذي أضفى على المجتمع اللبناني صفة تعاقدية حول السلطة، ظلت فيها الديمغرافيا الهاجس الذي تحكم إلى حد بعيد بمستقبل النظام اللبناني. فكانت الطروحات الإيديولوجية، وتعددت المحاولات السياسية الذي لم يكن صراع اليمين واليسار محلياً ودولياً، بعيداً عنها. فكانت الطائفية ونقيضها المدخل إلى طرح طبيعة المجتمع اللبناني: هل هي تعاقدية؟ والاستمرار فيها رجعية وتخلف؛ أم هي انصهارية تتخطى خصوصيات الطوائف وايديولوجياتها المجتمعية نحو المجتمع العلماني؟ والنظام اللبناني عرضة لمشادات بين الليبرالية، والاشتراكية، إلى ما هنالك من تيارات ايديولوجية طبعت عهد الجمهورية الثانية التي دخلت مرحلة

الأزمة منذ العام ١٩٦٨، لتنفجر في العام ١٩٧٥، بتقاطع العوامل الداخلية والاقليمية والدولية.

وليست النتائج العملية التي انتهت إليها الحرب اللبنانية إلا لتزيد في شعورنا بعمق المأساة التي عشناها. فالتعديلات الدستورية التي ادخلت لبنان في عهد الجمهورية الثالثة، لم تتخط أبعاد الواقع الديمغرافي المجتمعية والسياسية، بالرغم من محاولة الالتفاف على الطائفية بتجزئتها. وقد يكون في إصرار اللبنانيين اليوم على اعتبار لبنان «وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات»، ما يفتح حوار الثقة العميقة حول مفهوم الدولة والمجتمع ليؤسس عملياً للجمهورية الرابعة، جمهورية المستقبل المطل على الألف الثالث وسط تحولات قد تجعل كينونة الإنسان المواطن بذاته محط كل الآمال والمستجدات.

الهوامش

(١) المواد الدستورية كما وردت في نص دستور العام ١٩٢٦، في **مجموعة قوانين ومراسيم حكومة الجمهورية اللبنانية**، بيروت ١٩٣٠.

(٢) انظر مناقشة وإقرار هذه المادة في **البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦ ـ ١٩٨٤**، اعداد وتحقيق يوسف قزما خوري، المجلد الثالث، بيروت ١٩٨٦، ص ١٨٧١ ـ ١٨٦٢؛ وله أيضاً **الطائفية في لبنان من خلال مناقشات مجلس النواب ١٩٢٣ ـ ١٩٨٧**، بيروت ١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٧؟

RABBATH, E., *La Constitution libanaise. Origines, textes et commentaires*, Publ. de l'UL. Beyrouth 1982, pp. 517 - 519.

(٣) Voir K. Karpat, «Millets and Nationality: the rootes of Incongruity of Nation and State in the ottoman Empire» in *Christians and Jews in the ottoman empire*, I, 141 - 170; K. ABU JABER, «The Millet system in the Nineteenth - Century ottoman empire», in *The Muslin World*, 3 (1967) pp. 212 - 223.

(٤) انظر نظام القائمقاميتين وإصلاحات شكيب أفندي (١٨٤٥) ونظام المتصرفية، وكلها تدور حول كفية التوفيق بين المؤسسة الدستورية وخصوصيات الجماعات المتمسكة بممارسة السلطة على نفسها.

(٥) المادة الثانية من القرار رقم ٥٦١ الذي اتخذه مجلس إدارة جبل لبنان بتاريخ ٢٠/٥/١٩١٩، في MAE, E - Levant 1918 - 129, Syrie - liban, vol 42, fo. 27; HOKAYEM, A et M - C. BITAR, *L'empire Ottoman, les arabes et les grandes puissances*, 1914 - 1920, p. 29 de la partie arabe.

(٦) Voir le texte du Mandat dans l'annexe II, au rapport à la SDN, Juillet 1922 - Juillet 1923, Paris 1923, pp. 57 - 62.

(٧) Rapport à la SDN, Juillet 1922, Paris, 1923, p. 41.

(٨) Cf. Pierre Rondot, *Les institutions politiques du Liban. Des communautés traditionnlles à l'Etat moderne*, Paris, 1947, pp. 21 et 31.

(٩) Rapport à la SDN, Juillet 1922, Paris, 1923, p. 44.

(١٠) المادة الثالثة من القرار رقم ٣٣٦، في CARBONE, S., *Les archives Nationales du Liban*, Beyrouth, 1983, p. 48.

(١١) قرارات المفوض السامي رقم ٣٦٩ و٣٧٠ تاريخ ٢٢ أيلول ١٩٢٠.

(١٢) Rapport à la SDN, Juillet 1922, p. 47.

وحول مضاعفات نتائج الإحصاء على الوضع اللبناني انظر ZAMIR, M., *The Formation of Modern Lebanon*, London, 1985, pp 97 146.

(١٣) Rapport à la SDN, Juillet 1922, Paris, 1923, p. 9.

(١٤) أما الأشكال مع المفوض السامي فيعود إلى أن المجلس انتخب اميل اده رئيساً له خلافاً لرغبة المفوض السامي. وتخلف المجلس عن تعيين ثلاثة مرشحين لوظيفة حاكم الدولة لإصراره على ممارسة حقه في انتخاب الحاكم مباشرة وبمعزل عن قرار المفوض السامي وحقه في تعيين أحد المرشحين الثلاثة من قبل المجلس. فحل المجلس وعين المفوض السامي دي كيلا حاكم لبنان بدلاً من الجنرال Vandenberg الذي احتفظ شرفياً، بمركزه.

Rapport à la SDN pour l'année 1925, pp. 7 - 8; S. CARBONE, *Les Archives Nationales du Liban*, pp. 60 - 61.

(١٥) القرار رقم ٣١٥٥ تاريخ ٣ حزيران ١٩٢٥.

(١٦) Rapport provisoire à la SDN pour l'année 1925, p. 5; Rapport à la SDN pour l'année 1925, p. 8.

(١٧) Sur la genèse et la préparation de la constitution cf, Le Rapport à la SDN pour l'année 1924, p. 10 où il est annoncé que «... Les principes généraux de gouvernement seront ceux que l'on trouve dans la Déclaration des Droits de l'homme et qui inspirent la Constitution des Etats modernes» et , p. 13: «la liberté de conscience»; Rapport à la SDN pour l'année 1925, pp. 25 - 27, et celui de 1925, pp. 39 - 40; A. HOKAYEM, *La genèse de la Constitution libanaise de 1926*, Edition universitaire du Liban, Beyrouth, 1996.

(١٨) جاء تعديل الدستور والغاء مجلس الشيوخ ودمجه بمجلس النواب ضمن خطة الاصلاحات الإدارية المطلوبة لدولة لبنان الكبير، انظر:

Rapport à la SDN pour l'année 1927, pp. 21 - 23, et la loi Constitutionnelle du 17 Octobre 1927 en annexe pp, 174 - 183: Revision de la constitution libanaise.

(١٩) انشيء مجلس الشيوخ بموجب المادة ٢٢ من الدستور. وحددت المادة ٩٦ توزيع الكراسي في مجلس الشيوخ على الطوائف وفاقاً لأحكام المادة ٩٥. إلاّ أن المادة ٩٨ أعطت المفوض السامي «الحق بتعيين مجلس الشيوخ الأول... إلى مدى لا يتجاوز سنة ١٩٢٨». لذلك أصدر المفوض السامي القرار رقم ٣٠٥ تاريخ ٢٤/٥/١٩٢٥: تعيين اعضاء مجلس الشيوخ.

(٢٠) انظر مناقشة المادة ٩٥ في يوسف قزما الخوري (إعداد وتحقيق)، **الطائفية في لبنان من خلال مناقشات مجلس النواب ١٩٢٣ ـ ١٩٧٨**، بيروت ١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٨؛ وله أيضاً **البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها**، ج ٣، ص ١٨٧١ ـ ١٨٧٢. RABBATH, E., *La constitution libanaise*, pp, 519 - 519.

(٢١) Rapport à la SDN pour l'année 1928, p.25.

(٢٢) مداخلة اميل اده في مجلس النواب في **الطائفية في لبنان**، ص ١٩. ٢٠.

(٢٣) مداخلة يوسف الزين في مجلس النواب في **الطائفية في لبنان**، ص ٢٠ ـ ٢٤، وبيان صبري حماده وانسحابه من الجلسة، ص ٢٧ ـ ٢٨، «لعدم وجود وزير شيعي» في الوزارة.

(٢٤) Rapport à la SDN pour l'année 1928, p. 25.

(٢٥) انظر أسماء أعضاء الحكومة وبيانها الإصلاحي في **البيانات الوزارية**، ج ١ ص ٢١ ـ ٢٦، والمناقشات حتى ص ٥٦.

(٢٦) بيهم، محمد جميل، **النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب، الاحتلال ١٩١٨ ـ ١٩٤٥**، بيروت ١٩٧٧، ص ٢٠. انظر أيضاً COURBAGE, Y. et Ph. FARGUES, *La situation démographique au Liban*, II, publ de l'UL. Beyrouth, 1978, pp. 20 - 23.

(٢٧) بيهم، محمد جميل، **النزعات السياسية بلبنان**، ص ٢٧.

(٢٨) Rapport à la SDN pour l'année 1932, p. 139.

(٢٩) انظر مناقشة توزيع الوظائف بين الطوائف في محمد جميل بينهم، **النزعات السياسية بلبنان**، ص ٣٨ ـ ٥٤.

(٣٠) Le Rapport à la SDN pour l'année 1931, p. 11, parle de «ce déchaînemant d'intrigues», et du «jeu des institutions parlementaires... qui paraissait singulièrement peu adapté à l'œuvre de redressement».

(٣١) Rapport à la SDN pour l'année 1931, pp. 187 - 188; et les crtiques au gouvernement Debbas dans le Rapport à la SDN pour l'année 1932, pp. 8 - 9.

أما محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية بلبنان**، ص ٢٢٩، فيرد تعليق الدستور إلى استبعاد الشيخ محمد الجسر عن الرئاسة الأولى.

(٣٢) Rapport à la SDN pour l'année 1934, pp. 193 - 198: arrêté no. 1\L. R. du 2 janvier; 1934; **البيانات الوزارية**، ج ٣، ص ١٩٣١.

(٣٣) قرار المفوض السامي، عدد ٣ تاريخ ٢/١/١٩٣٤ في **البيانات الوزارية**، ج ٣، ص ١٩٧٢. عين السعد رئيساً للجمهورية لمدة سنة «تبدأ من التاريخ الذي يتم فيه انتخاب مجلس النواب لمكتبه». ومدد المفوض السامي للسعد سنة جديدة بالقرار ٣٠٠/ل.ر. تاريخ ٣١/١٢/١٩٣٤، **البيانات الوزارية**، ج ٣، ص ١٩٧٣.

(٣٤) حول تفاصيل ما حدث في العام ١٩٣٦، انظر جان شرف، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج ١، ص ١٥ ـ ٥٧.

(٣٥) عين أيوب ثابت بدلاً من عبد الله بك بيهم الذي استقال ليفسح في المجال أمام الأمير خالد شهاب برئاسة مجلس النواب.

Le Rapport à la SDN pour l'année 1936, p 11, commente cette nomination en ces termes: «les hommes d'Etat libanais restent fidèles à leur souci de respecter dans l'organisation gouvernementale une juste répartition des rites».

(٣٦) Cf. RABBATH, E, *La formation historique du Liban politique et Constitutionnel*, Publ de l'UL, Beyrouth, 1986, pp. 102 - 106؛ جان شرف، «الأبعاد المجتمعية للاستقلال» في **اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٦، ص ٧٥٧ ـ ٧٦٠.

(٣٧) Cf. RABBATH, E, op. cit, p. 100 - 102, et note 29.

(٣٨) بيان حكومة اميل اده (١٩٢٩) في **البيانات الوزارية**، ج، ص ٢٣ ـ ٢٤؛ **والطائفية في لبنان**، ص ٢٩ ـ ٣١.

(٣٩) انظر التعديلالت على القرار ٦٠/ل.ر. في RABBATH, E., *Formation historique du Liban*, pp, 100 - 110.

(٤٠) تجلت هذه «الهدنة» في تأليف الوفد المفاوض من الرئيس اميل اده وعبد الله بيهم أمين سر الدولة، ومن بشارة الخوري رئيس اللجنة البرلمانية، وعضوية النواب خالد شهاب، بترو طراد، نجيب عسيران، حكمت جنبلاط، كبريال خباز، محمد العبد ووهرام ليلكيان. حول الخلاف بين اده والخوري على رئاسة الجانب اللبناني في المفاوضات راجع بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ١، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٤١) حول التكتلات الطائفية والأحزاب السياسية ومواقفها من المعاهدة، انظر جان شرف، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، ج١، ص ٢١ ـ ٥٧.

(٤٢) بيهم، محمد جميل، **النزعات السياسية بلبنان**، ص ١٢ و٢٧. راجع أيضاً.

(٤٣) المراسلات في **الطائفية في لبنان**، ص ٣٤ ـ ٣٥؛ Rapport à la SDN pour l'année 1936, pp. 229 - 241: Le traîté d'amitié et d'alliance entre la France et le Liban, et les échanges des lettres 6 et 6 bis en date du 13 novembre 1936.

(٤٤) Rapport à la SDN pour l'année 1936, p. 13.

(٤٥) مداخلة بشارة الخوري في مناقشة بيان حكومة الأحدب الأول في **البيانات الوزارية**، ج ١، ص ٦٥؛ بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ١، ص ٢٠٩ وما يليها.

(٤٦) مداخلة عبد الله اليافي في **البيانات الوزارية**، ج ١، ص ٨٨؛ **والطائفية في لبنان**، ص ٣٢.

(٤٧) بيان وزارة الأحدب الأولى في **البيانات الوزارية**، ج ١، ص ٦٤. ومنذ مطلع عهد الجمهورية، دأبت الحكومات على تضمين برناجها الإصلاحي بنداً يؤكد تكراراً على الاهتمام «بالمهاجرين اللبنانيين لتسهيل عودتهم إلى الوطن واكتسابهم الجنسية اللبنانية». كانت حكومة اميل إده الأولى في العام ١٩٢٩، قد عزمت على أنشاء «وكالة وزارة تناط بها المسائل المتعلقة بالمهاجرة». ووافقت الحكومة الفرنسية في جوابها على المراسلة رقم ٤ الملحقة بمعاهدة الصداقة في العام ١٩٣٦، على استحداث ملحقين لبنانيين في سفارات فرنسا وقنصلياتها في المدن الكبرى حيث تدعو الحاجة. وحتى العام ١٩٤٣، وقبل أن تنفجر مسألة المغتربين سياسياً، لم يخل أي بيان وزاري من إشارة إلى المغتربين وضرورة الاهتمام بهم.

(٤٨) بيان الأمير مجيد ارسلان في المجلس النيابي في **البيانات الوزارية**، ج ١ ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٤٩) مداخلة شارل عمون في **البيانات الوزاية**، ج ١، ص ٩١، وأخرى للنائب وهرام ليلكيان في **الطائفية في لبنان**، ص ٤٥.

(٥٠) مداخلة أحمد الأسعد في **الطائفية في لبنان**، ص ٣٢، ٣٣، وأخرى لرشيد بيضون في **المرجع السابق**، ص ٤٢ ـ ٤٤.

(٥١) مداخلة أيوب ثابت في **الطائفية في لبنان**، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٥٢) PUAUX, G., *Deux années au Levant, Souvenirs de Syrie et du Liban*, 1939 - 1940, Paris 1952, pp. 66 - 71 et 225 - 230.

D'aprés le H - C. la suspension de la constitution se place dans le cadre de «profondes modifications dans le régime politique de l'Etat libanais... la dissolution (du parlement) n'était que la partie négative de la tâche...» N'espérant aucune «soudaine réforme de l'esprit public...» pour atténuer «les inconvénients d'un confessionnalisme exaspéré», le H - C. «ne s'acharnait donc pas dans la poursuite d'une conception de laïcité qui eût contrarié des habitudes multiséculaires».

(٥٣) حول طرح موضوع الانتخابات ودور سبيرس فيه، انظر: CATROUX, génèral, *Dans la bataille de la méditerranée* 1940 - 1944, Paris, 1949, pp. 255 - 267, et la constitution pp. 333 - 339; SPEARS, sir Ed., *Fulfilement of a mission 1941 - 1944*, London, 1977, pp. 208 - 209.

(٥٤) القرار عدد ١٣١ تاريخ ١٨/٣/١٩٤٣، في **البيانات الوزارية**، ج ٣، ص ١٩٧٤؛ بيار زياده، **الاستقلال، تاريخ لبنان الدبلوماسي**، ط ٣، بيروت ١٩٩٦، ص ٣٦٨.

(٥٥) بيهم، محمد جميل، **النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ ـ ١٩٤٥، بيروت ١٩٧٧**، ص ٢١ و٥٥.

SPEARS, Sir Ed., *Fulfilment of a mission Syria and Lebanon 1941 - 1944*, London 1977, pp, 208 - 209.

(٥٦) CATROUX, G., *Dans la bataille de la Méditérrannée*, pp. 400-402.

(٥٧) لم يتراجع أيوب تابت عن موقفه فاستقال، كاترو، **المرجع السابق**، ص ٤٠١. يعطي بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ١، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١، عن ثابت صورتين: الأولى ثابت الخصم السياسي الذي «كان مزيجا من صفات طيبة ونقصان سياسي تغذيه أنانية بالغة تشبه في تصرفه بعض الإباء وكبر النفس»؛ أما ثابت الوطني «الذي لم يُطعن بتاتاً بلبنانيته» فهو «ذلك الرجل ذو العقيدة الثابتة والعزة الشخصية والأنفة الوطنية»، كلمة بشارة الخوري في تأبين ثابت في ١٥ شباط ١٩٤٧، في **مجموعة خطب**، ص ١٥٠.

(٥٨) نشر محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية بلبنان**، ص ٧٠ ـ ٣٣، رسالة النحاس باشا إلى الجنرال كاترو بتاريخ ٤ تموز ١٩٤٣، وفيها يقترح «أن يؤخذ بالنسبة التي كانت مقررة في العام ١٩٣٩، فتعطى الطوائف المسيحية ٢٩ مقعداً والطوائف الإسلامية ٢٥ مقعداً». أما بشاره الخوري، **حقائق**، ج ١، ص ٢٥٢، فلا يجزم في دور النحاس باشا. ويروي الجنرال سيبرس أنه تدخل لدى الزعماء المسلمين بناء على طلب هللو واميل اده. وبعد مناقشات معهم، حمل سيبرس الزعماء على القبول بتوزيع المقاعد النيابية على أساس ٣٠ مقعد للمسيحيين و٢٥ للمسلمين،

SPEARS, Sir Ed., *Fulfilment of a Mission* p. 213.

(٥٩) CATROUX, G. *Dans la bataille de la Méditerranée*, p.401.

(٦٠) انظر جورج شرف، «التحول في مفهوم الدولة بين لبنان الكبير والميثاق»، في **اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٦، ص ٦٨٣ ـ ٧٢١.

(٦١) عبر محمد جميل بيهم في حواره مع رئيف أبي اللمع عبر **جريدة بيروت**، ٥ و١١ و١٥ و١٦ و١٨ أيلول ١٩٣٦، ص ١، عن بعد الديمغرافيا التمايزية المستقبلي بقوله: «أ ـ أن أحوال المسلمين الشخصية وأقبالهم على الزواج تكفلان لهم عما قريب أكثرية عددية، وكلما مرّ الزمن ازدادوا كثرة ولا سيما لأنهم أقل من سواهم ميلا إلى الهجرة؛ ب ـ كما هو منتظر أن ينضم للسياسة الإسلامية الاستقلالية جمهور كبير من شباب ومفكري المسيحيين؛ ج ـ لما هو مرتقب من تبديل دولة الانتداب سياستها المسيحية بلبنان دفعا للمشاكل ومراعاة لمصالحها المرتبطة مع دول الشرق العربية...».

(٦٢) انظر جان شرف، «الأبعاد المجتمعية للاستقلال»، في **اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان**، ص ٧٥٣ ـ ٧٧٩.

(٦٣) BAAKLINI, ABDO I., *Legislative and Political Development: Lebanon, 1842 - 1972*, Duke University Press, 1976, pp. 103 ss.;

CHARAF, G., «Dialectique de l'évolution de l'exécutif au Liban, 1926 - 1992» in *Cahiers de la Méditerranée* 44 (1993) pp. 91 - 133, Université de Nice.

الديمغرافيا في منطقة البترون
من المتصرفية إلى لبنان الكبير ١٨٦٧ ـ ١٩٦٥

د. جان نخّول*

١ ـ أهمية الديمغرافيا التاريخية:

الديمغرافيا علم جديد نشأ في فرنسا منذ حوالي نصف قرن، وقد ارتبط بهاجس معرفة وحساب الاتجاهات التاريخية للتوالد السكاني ثم توسع هذا العلم في انكلترا ومنها انتشر في العالم. أن موضوع تطور النمو السكاني بين سنة وأخرى هو من صلب اهتمام الديمغرافيا التاريخية، فيتم التوسع في وصف التزايد السكاني، مثلاً، من خلال تحليل التغيرات على صعيد الولادات والوفيات والهجرات.

هذا العلم لا يمكن أن يكون علماً صافياً منعزلاً بنفسه، فهو يضع على المحك نظام القيم والتقاليد، والمعتقدات الدينية، والسلوك الجنسي، والأنماط الثقافية والمنظومات الذهنية الجماعية التي كانت تحدد مواقف المجموعات البشرية إزاء مسائل أساسية كالولادة والزواج والموت.

فالديمغرافيا التاريخية تفترض التركيز على مقارنة الوضعيات السكانية في إطار محدد وضمن فترات زمنية مختلفة. وهذا الأمر يسمح بمعرفة التغيرات السكانية. فالدراسة الديمغرافية تردنا إلى الوقائع المؤثرة في نسب الولادات والوفيات وتدفعنا إلى النظر إلى النمو الديمغرافي في ضوء التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والخلقي وحتى أحياناً الإداري. وبالنتيجة فإن المعطيات الديمغرافية

* أستاذ في قسم التاريخ ـ كلية الآداب (٢) ـ الجامعة اللبنانية.

بأرقامها ونسبها المئوية وتحولاتها في الزمن الطويل تطلعنا على مواقف الإنسان الخفية في الحياة والموت، وعلى الذهنيات الكامنة وراء هذه المواقف.

٢ ـ الوضع الإداري لمنطقة البترون:

أعطى بروتوكول ٩ حزيران سنة ١٨٦١ متصرفية جبل لبنان تقسيماً جديداً ووضعاً مختلفاً عن وضع القائمقاميتين، بموجبه تمّ تقسيم الجبل حسب المادة الثالثة من النظام الجديد إلى ست مديريات إدارية. كان موقع منطقة البترون في المديرية الثانية التي شملت «القطعة الشمالية من لبنان ما عدا الكورة حتى نهر الكلب»[1]. وعرف هذا القضاء باسم قضاء كسروان والبترون وضمّ بموجب الترتيبات الجديدة ست مئة قرية وست عشرة ناحية.

أجري تعديل على هذا الوضع القائم ابتداء من ٩ حزيران سنة ١٨٦٤ فأصبح الجبل سبعة أقضية، وبموجب هذا التنظيم ثم فصل قضاء البترون عن كسروان حيث أصبح وضع منطقة البترون على النحو التالي: القضاء الثاني «يشتمل من شمال لبنان على جبّة بشري والزاوية وبلاد البترون»[2]. وكان يطلق على هذا القضاء المعروف بقضاء البترون اسماً آخر هو قضاء كسروان الشمالي وعرف قضاء كسروان باسم قضاء كسروان الجنوبي.

أما قضاء البترون فقد قسم إلى ثماني أنواع هي التالية: ناحية البترون، تنورين، حصرون، قنات، إهدن، بشرّي، الزاوية، الهرمل.

دراستنا الآن ستقتصر على ناحيتي البترون وتنورين وهي حالياً تؤلف القسم الأكبر من قضاء البترون كما تمثّل النيابة البطريركية المارونية على بلاد البترون.

٣ ـ مصادر الدراسة:

أولاً ـ كتاب «لبنان واللبنانيون» تأليف قسطنطين بتكوفيتش، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجع النص العربي وقدّم له الدكتور مسعود ضاهر. دار المدى، بيروت، ١٩٨٦، ١٩٢ ص.

في هذا الكتاب إحصاء لذكور جبل لبنان، والذي أجري عهد المتصرف

داود باشا، وقد استمر من سنة ١٨٦٢ في منطقة جزين وانتهى سنة ١٨٦٧ في شمالي الجبل اللبناني في منطقة البترون. وهناك بعض الملاحظات على هذا الإحصاء كما ورد في الكتاب موضوع الدراسة.

١ ـ لم يتطرق الكتاب إلى إحصاء ذكور القرى والمزارع التالية: البقيعة، عورا، كفرحتنا، كفرشليمان، مسرح، هربونا، زان، رشكدّه، مزرعة نهر الجوز.

٢ ـ ورد في ص ٢٥٩ عدد سكان كفرحي ٤٠ وفي نفس الصفحة ورد عدد سكان كفرحي ٨٨. بالعودة إلى الإحصاء الرسمي تبين أن عدد سكان كفرحي هو ٨٨ والاسم الأول هو كفرحتنا التي عدد ذكورها ٤٠.

٣ ـ ورد في ص ٥٩ إسم قرية راشانا وعدد ذكورها ٢٥، وفي ص ٦٠ ورد عدد ذكور راشانا ٢٩. بالعودة إلى الإحصاء الرسمي تبين أن عدد ذكور راشانا هو ٢٥ والاسم الثاني هو لقرية راشا.

٤ ـ ورد في ص ٥٩، اسم قرية دريا وعدد ذكورها ٦٧، وفي ص ٦٠ ورد عدد ذكور دريا ٢٧. بالعودة إلى الإحصاء الرسمي تبين أن عدد ذكور دريا مع شركاء دير كفيفان هو ٢٧ وعدد ذكور زان هو ٦٧.

٥ ـ لم يتطرق الإحصاء إلى مزرعة البقيعة في كتاب بتكوفيتش. بالعودة إلى الإحصاء الرسمي ورد عدد ذكور تولا مع مزرعة البقيعة ١٥٥ بينما في الكتاب المذكور ص ٥٩ ورد عدد ذكور تولا ١٥٩. أما مزرعة المرح الواردة في الكتاب ص ٦٠ فهي مزرعة مسرح كما لم يتطرق الكتاب إلى إحصاء ذكور مزرعة نهر الجوز الذين بلغوا ١٦.

٦ ـ من الملاحظات الأخرى على كتاب بتكوفيتش هناك كلمة صغار مع المزارع ص ٥٩ وبالعودة إلى الإحصاء الرسمي ورد صغار ووطى سفرتا كما ورد في الصفحة عينها مزرعة مراح شديد والصواب مراح شديد ودير شواح. أما عدد ذكور تحوم فقد ورد ٨٠ وفي الإحصاء الرسمي ٨١ أما مزرعة وطاحوب فقد بلغ عدد ذكورها ١١ وليس ٢١ كما في الكتاب المذكور ص ٥٩ وليس هناك ذكر لقرية حوب كما ورد في الكتاب أما عدد سكان

كفيفان فهو ١١٥ وليس ١١٠ كما أن عدد ذكور مزرعة قرنعون هو ١٦ وقد ذكرت كرانعو وعدد ذكورها ١٧ أما مزرعة الكراسي فعدد ذكورها ١١ وليس ١٢. ونشير أخيراً إلى أن كتاب بتكوفيتش لم يتطرق إلى عدد ذكور كل طائفة ومذهب في القرى والمزارع بصورة مفصلة.

ثانياً ـ إحصاء سنة ١٨٦٧ الذي يشمل مديرية البترون وتنورين وهو الذي قام به المتصرف داود باشا وفيه ذكرٌ لطائفة السكان في كل قرية ومزرعة، الصفات الجسدية، أعمار الذكور، الوظائف. احتفظ بنسخة منه في أرشيفي الخاص.

ثالثاً ـ إحصاء سنة ١٨٨٣ وهو موجود في أرشيف سيادة المطران بولس أميل سعادة النائب البطريركي على بلاد البترون وقد قام به كل من الخوري بطرس ديب ـ حلتا والخوري بطرس أبي صعب ـ فغال. ومن الملاحظات عليه أنه:

١ ـ شمل الموارنة بوجه خاص لأنه تناول دراسة الموارنة ولم يتطرق إلى إحصاء الطوائف الأخرى إلا نادراً.

٢ ـ لم يتطرق إلى دراسة قرى بستان العصي، ديربلا، نيحا، عورا وكفرحلدا.

٣ ـ ورد في الإحصاء العدد التقريبي لعدد سكان البترون كما تطرق إلى وجود نزّاح في كل من عبرين وكور وجران وقد شمل ٦٤ مزرعة وقرية وبلدة بلغ عدد سكانها ١٦٤٣٠ نسمة.

رابعاً ـ إحصاء سنة ١٩٠٠ وهو موجود لدى أرشيف سيادة المطران بولس أميل سعاده وقد قام به الخوري بطرس الزغبي (المطران لاحقاً) والخوري بطرس شبلي (المطران لاحقاً) ومن ملاحظاتنا عليه أنه:

١ ـ يشمل كسابقه الموارنة بوجه خاص لأن البطريركية المارونية قامت به ولم يتطرق إلى قرى بشتودار، بساتين العصي، دير بلا، عورا، كفرحلدا ونيحا.

٢ ـ ورد في الإحصاء عدد السكان عموماً مع ذكر المهاجرين والنزاح من ضمن عدد السكان. وهذا الإحصاء يتطرق لأول مرة إلى وجود مهاجرين ومناطق هجرتهم وخاصة أميركا ومصر وإلى وجود نازحين وأماكن تواجدهم.

٣ ـ بالنسبة لعدد سكان البترون فقد جاء تقريبياً وذلك نقلاً عن المدير الإداري لمدينة البترون وقد شمل الإحصاء ٦٥ قرية بلغ عدد سكانها ٢١٦١٩ ومهاجريها ٣٥٣٧.

خامساً ـ إحصاء سنة ١٩٠٣ وهو موجود في أرشيف الراهب الأنطوني الدكتور سركيس الطبر وقد قام به كل من الخوري يوسف سرور والخوري يوسف الحداد ومن الملاحظات عليه.

١ ـ هذا الإحصاء قامت به البطريركية المارونية وقد شمل الموارنة بشكل خاص ولم يتطرق إلى القرى والمزارع التالية: بشتودار، بسبينا، ديربلا، كفرحلدا، كفرشليمان، نيحا وياريتا.

سادساً ـ إحصاء سنة ١٩٠٦ وقد نشر في كتاب دليل لبنان، تأليف إبراهيم بك الأسود المطبعة العثمانية، بعبدا، ط ٣، ١٩٠٦. ٧٢٦ ص.

١ ـ هذا الإحصاء شمل عدد الذكور فقط ولم يتطرق إلى المهاجرين كما ذكر طائفة القرى والمزارع موضوع دراستنا في مديرية البترون ومديرية تنورين ص ٦٦٧ ـ ٦٧٨.

٢ ـ لم يتطرق إلى بستان العصي، عورا وهربونا.

٣ ـ إن الأرقام الواردة فيه هي موضع شك كبير خاصة في دريا حيث ورد عدد ذكورها ٥ أما حد تون فورد عدد ذكورها ٣٠٠ واجد برا مع بسبينا ٤٨ وأسيا ٦٠٠ ذكر.

سابعاً ـ إحصاء سنة ١٩١٠ وهو موجود في أرشيف البطريركية المارونية في دير بكركي وقد قام به الخوري بطرس المكرزل والخوري مارون شكّور ومن ملاحظاتنا عليه أنه:

١ ـ شمل الموارنة بوجه خاص.

٢ ـ ورد عدد السكان الإجمالي للقرى وجاء عدد المهاجرين من ضمن عدد السكان.

٣ ـ عدد سكان بلده تنورين غير دقيق حيث جاء في الإحصاء «في تنورين والقرى المتألفة منها نحو أربعة آلاف نسمة منهم ٣٤٠ مهاجرون».

٤ ـ لم يذكر بشتودار. دير بلا، عورا، نيحا وهربونا.

ثامناً ـ إحصاء سنة ١٩١٣ وهو موجود في أرشيف المطران بولس أميل سعادة وقد قام به الخوري يوسف العمشيتي والخوري يوسف داود ومن ملاحظاتنا عليه أنه:

١ ـ شمل الموارنة بوجه خاص.

٢ ـ عدد سكان تنورين هو تقريبي كما جاء في الأحصاء «لم نتمكن من معرفة عدد نسماتها بالحصر بل يرجح أن يكون ٤٥٠٠ تقريباً لداعي تشتت أهلها لا سيما في الأماكن المتاخمة البلاد البعلبكية». كذلك عدد سكان البترون «يعدل سكانها بخمسة آلاف نسمة».

٣ ـ في هذا الإحصاء يظهر مدى اشتداد الهجرة في منطقة البترون حيث ورد عن بلدة عبد اللي «ليس منها من لم يهاجر إلا القليل».

تاسعاً ـ إحصاء سنة ١٩٢١ وهو موجود في أرشيف مدرسة مار يوحنا مارون كفرحي ويحمل الرقم ٩٣ وقد قام به المطران بطرس الفغالي وفي هذا الإحصاء شاهد الكارثة التي حلّت ببلاد البترون خلال الحرب العالمية الأولى، ويعطينا التقرير فكرة واضحة عن عدد السكان، المهاجرين، الموتى خلال الحرب، لكنه لم يتطرق إلى بلدة تنورين وقرى كفرشليمان ورشكدّه وياريتا.

عاشراً ـ إحصاء سنة ١٩٢٧ وهو موجود في أرشيف مدرسة مار يوحنا مارون ـ كفرحي ويحمل الرقم ١١٥ وقد قام به المطران الياس شديد واستمر

حتى سنة ١٩٢٨ وفيه ذكرٌ لعدد المثبتين في القرى ولعدد السكان المقيمين والمهاجرين لكنه لم يكن شاملاً ولم يتطرق إلى عدد سكان القرى التالية: اده، بسبينا، بستان العصي، بيت كسّاب، بشتودار، بيت شلالا، تحوم، جران، حردين، دوما، دير بلاّ، سلعاتا، سمار جبيل، عبرين، عورا، غوما، كفرحلدا، كفرشليمان، كفر عبيدا، كفور العربة، كوبا، مراح الزيّات، مراح شديد، نيحا، هربونا، وطى حوب وياريتا.

حادي عشر ـ إحصاء سنة ١٩٣٢ وهو موجود في أرشيف مدرسة مار يوحنا مارون ـ كفرحي ويحمل الرقم ٣٠ من المخطوطات، قام به الخوراسقف يوسف داغر التنوري بناء على أوامر البطريرك أنطون عريضه ومن ملاحظاتنا عليه أنه:

١ ـ يحدد جنس السكان الحاضرين من ذكور وإناث.

٢ ـ يحدد جنس السكان الغائبين من ذكور وإناث.

٣ ـ لم يحدد جنس السكان في المزارع التالية: نحلا، قندولا، عورا، داعل، براريخيا، بشتودار بل اكتفى بالمجموع العام للسكان.

٤ ـ لم يتم التطرق إلى قرى ومزارع: بسبينا، جبلا، شاتين، كفرحي كوبا، مراح الزيّات ونيحا.

ثاني عشر ـ إحصاء سنة ١٩٣٢ الرسمي: وهو الإحصاء المعتمد حالياً والصادر عن الجمهورية اللبنانية في عهد الانتداب الفرنسي وقد تمّ فيه تدوين المعلومات التالية: اسم القرية، المقيمون، الغائبون مؤقتاً، اختار الجنسية اللبنانية وهاجر بعد ٣٠ آب سنة ١٩٢٤، هاجر بعد ٣٠ آب سنة ١٩٢٤، الأجانب، عدد السكان العام.

نشير إلى أن بعض القرى والبلدان أضيفت إلى قضاء البترون ولم تشملها الإحصاءات المعتمدة سابقاً في هذه الدراسة وهي: حامات، شكا، رأس نحاش، الهري، وجه الحجر. بينما تمّ إدارياً إلحاق قرية دير بلاّ بقضاء الكورة.

ثالث عشر ـ إحصاء سنة ١٩٤٠ وهو موجود في أرشيف مدرسة ماريوحنا

مارون ـ كفرحي ويحمل الرقم ١٤٥ من سجلاتها، وقد قام به المطران الياس شديد بين سنتي ١٩٣٤ ـ ١٩٤٧ وفيه تمَّ إحصاء القرى في بلاد البترون وبصورة خاصة سنتي ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ لكن لم يتم التطرق إلى القرى التالية: بجدرفل، بسبينا، بستان العصي، بشتودار، بقسميا، البقيعة. بيت كسّاب، تولا، جبلا، حلتا، دوما، سلعاتا، ضهر أبو ياغي، عبد اللي، عبرين، عرطز، الفتاحات، كفرحتنا، كفرحلدا، كفرحي، كفرشليمان، كوبا، مراح الزيّات، نيحا وهربونا.

رابع عشر ـ إحصاء سنة ١٩٦٥: وقد صدر في الجريدة الرسمية، العدد ٢٨ تاريخ ٦/٤/١٩٦٧ ص ٥٢١ ـ ٥٢٢. وفيه ذكر لعدد «المدونين في سجلات إحصاء ١٩٣٢ لغاية ١/١/١٩٦٥».

ذُكر فيه عدد الذكور والإناث في كل محلة دون التطرق إلى المهاجرين ولم يذكر عدد سكان كل من بسبينا، بستان العصي بيت كسّاب، مراح الزيّات، هربونا وياريتا.

نشير أخيراً أنه في الجداول اللاحقة اعتمدنا حرف غ ـ م للدلالة على كلمة غير مذكورة، وذلك بالنسبة إلى القرى التي لم يحدد عدد سكانها في الإحصاءات موضوع الدراسة.

٤ ـ قرى بلاد البترون من خلال عدة أحصاءات بين ١٨٦٧ و١٩٦٥

المحلة	أجدبرا		اده		أسيا		البترون		بجدرفل	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	٥٩		١٢٢		١٠٢		٧٥٠		١١٠	
١٨٨٣	٢٠٠		٢٤٧		٥١٠		٢٥٠٠(٣)		٤٥١	
١٩٠٠	٢٣٢	٢٣	٣٤٠	٥٠	٥١٠	٩٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٤٧٨	٧٢
١٩٠٣	٢٥٥	٢٧	٢٦٩	٧٤	٦٥٠	٥٠	٢٣٠٠	٧٠٠	٣٨٠	١٥١
١٩٠٦	٤٨(٤)		٨٥		٦٠٠		٨٦٩		١٩٥	
١٩١٠	٣٣٠	٧٠	٣٠٠	١٠٠	٥٤٠	٦٠(٥)	٢٥٥٠	٨٥٠	٣٦٠	١٩٠
١٩١٣	٢٠٥	٦٥	٢٥٠	١٥٠	٦٠٠	٢٠٠	٣٥٠٠	١٥٠٠	غ ـ م	
١٩٢١	١١٠	٧٠	١١٢	١٤٩	٢٨٦	١٢٠	٣٥٥٠	١٠٠٠	٢٢٠	٢٤٠
١٩٢٧	١٦٣	١٠٠	غ ـ م		٣١٠	٢٩٥	١٧٣٠	٢٤٤	٢٣٠	١٨٢
١٩٣٢	١٨٠	٩٨	١٩٢	١٤٠	٣٦٨	١٥٣	٢٦٨٩	١٢٤١	٢٩٦	٢٤٥
١٩٤٠	١٩٢	٩٠	٢٠٠	٢٠٠	٣٨٠	١٨٣	٢٦٧٣	٨٥٠	غ ـ م	
١٩٦٥	٤٣٣		٦١١		٩٤٣		٦٢٨٠		٨٢٠	

المحلة	ببينا		بستان العصي		بشعلي		بشتودار		بقسميا	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	١٦		٢٥		١٠٧		٤٨		٧٥	
١٨٨٣	٨٥		غ - م		٥٢٢		١٩[٦]		٣٣٩	
١٩٠٠	٧٩	١	غ - م		٧١١	١٣٩	غ - م		٥١٠	٤٠
١٩٠٣	غ - م		٣٥		٦٣٠	١٤٤	غ - م		٤٦٣	٦٧
١٩٠٦	[٧]		غ - م		٥٠٠		٤٥[٨]		١٠٠[٩]	
١٩١٠	٧٠		٣٠		٦٥٠	١٥٠	غ - م		٤٠٠	١٠٠
١٩١٣	٥٠		[١٠]		٦٤٠	١٦٠	غ - م		٤٣٠	١٧٠
١٩٢١	٢٠	٢	٢٧[١١]	٥	٤٦٣	٢٦٢	غ - م		٢١٤	٢٢٣
١٩٢٧	غ - م		غ - م		٦٣٤	٣٥٤	غ - م		٢٩٧	٣٥٠
١٩٣٢	غ - م		١٠		٦٠٠	٤٠٠	٨١	٦	٢٥٠	٢٠٠
١٩٤٠	غ - م		غ - م		٦٤٠	٤٠٠	غ - م		غ - م	
١٩٦٥	-		غ - م		١٣٧٨		٢٤٩		٦٨٩	

المحلة	البقيعة		بيت شلالا		بيت كساب		تحوم		تنورين	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	[١٢]		٧٣		٢٥		٨٠		٥٦٢	
١٨٨٣	١٥		١٥٢		٤٨		١٩٠		٣٠٠٠[١٣]	
١٩٠٠	٣٦	٢	٢٠٤	٦٨[١٤]	٧٣	٦	٢٣٦	٣٠	٢٤٠٠	٥٠٠
١٩٠٣	٣٥	٦	٢٥٤	٣١	٤٠	١٠	٢٦٥	٢٦٥٠	٢٦٥٠	٥٥٠
١٩٠٦	[١٥]		١٥٠		[١٦]		١٠٠		٥٤٠[١٧]	
١٩١٠	٢٥		٢٥٠	١٠٠	٤٢	٨	٢٢٠	٨٠	٣٦٦٠	٣٤٠
١٩١٣	٢٤	٨	٢٠٠	١٥٠	٢٠	١٥	٢٠٠	١٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠
١٩٢١	غ - م		١٥٠	١٥٠	٦٢	٣٧	١٤٠	١٢٠	غ - م	
١٩٢٧	٥٠	٨٠	غ - م		غ - م		غ - م		٢٣٠٠	٨٠٠
١٩٣٢	٤٩	١١	٢٢٥	١٨٠	٤٥	٦٠	١٩٠	١٥٥	٣٠٥٠	٣٣١٠
١٩٤٠	غ - م		٢٤٥	٣٥٠	غ - م		١٩٠	٢٥	٣٠٠٠	٣٠٠
١٩٦٥	٢٠٧		٦٨٤		-	-	٥٠٩		٧٠١٧	

المحلة	تولا		جبلا		جران		جربتا		حدتّون	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	١٥٩[١٨]		٢١		١٠٠		٦٤		٥٠	
١٨٨٣	٤٢٠		٦٧		٢٨١		١٥٠		٢٧١	
١٩٠٠	٣٩٥	١٠٥	٦٥	٢	٣١٨	٤٠	١٤٦	١٥	٣٤٢	٩
١٩٠٣	٣٦٦	١٣٤	٨٠	٤	٣٢٥	٤٠	١٦٨	٢٩	٣٦٧	١٣
١٩٠٦	١٥٤[١٩]		٢٣		١٠٩		٤٥		٣٠٠	
١٩١٠	٦٥٠	١٥٠	٨٣	٧	٣٤٠	٦٠	٢١٨	٣٢	٣٦٠	٤٠
١٩١٣	٣٧٠	٢٠٠	٩٠	١٠	٢٦٠	١٤٠	١٠٨	٤٢	٣٣٠	٧٠
١٩٢١	١٤٣	٣٢٦	٥٥	١٠	٢١٢	١٢٥	٥٢	٣٥	١٤٩	٨٤
١٩٢٧	١٣٥	٣٣٥	٧٠	٢٠	غ - م		٦٣	٥٤	١٤٣	٨٤
١٩٣٢	١٩٩	٤١٠	غ - م		٢٤٤	٩٠	٧٩	٨٤	١٠٨	٧٥
١٩٤٠	غ - م		غ - م		٢٦٠	٩٠	٦٢	١٢٠	١٨٠	١٠٧
١٩٦٥	٧٨٦		٢٣٣		٥٧١		١٧١		٤١٦	

المحلة	حردين		حلتا		دريا		الدوق		دوما	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	١٩٤		٥٢		٢٧[٢٠]		٤٥		٦٥٢	
١٨٨٣	٥١٣		٢٤٤		١٢٥		١٠٥		٦٥[٢١]	
١٩٠٠	٦٩٠	١١٠[٢٢]	٢٧٠	٣٠	١٣٩	١١	١٦٠	٦	٢٤٤٧	٥٣
١٩٠٣	٦٠٠	٢٠٠	٣٠٠	غ - م	١٧٩	٣٢	١٦٠	٨	٥٧	٢١
١٩٠٦	٧٠٠[٢٣]		٢٥[٢٤]		٥		٧٠		٢٠٣٠	
١٩١٠	٩٥٠	٣٥٠	٢٥٠[٢٥]	١٠٢	٤٤	٦	١٩٠	١٠	٤٠	١٠
١٩١٣	٧٠٠	٦٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢٣١	٥٣	١٨٢	١٨	١٠٠٠	١٠٠٠
١٩٢١	٣٠٠	٦٥٠	٢١٠	١٤٠	٧٩	٦٢	٨٠	٥٠	٥٥	٨١
١٩٢٧	غ - م		٢٣٠	١٥٠	٩٨	٩٠	٩٠	٦٠	غ - م	
١٩٣٢	٤٥٦	١٢٠٠	٣١٤[٢٦]	١٢٠	١٢٢	١٣٢	٩٨	٧٨	١٢٠٠[٢٧]	٢٥٠٠
١٩٤٠	٣٥٠[٢٨]	٢٠٠٠	غ - م		٩٠	٩٥	٩٦	٥٧	غ - م	
١٩٦٥	١٥٨٥		٤٨٧		٤١٦		٢٥٩		٤٨١٨	

المحلة	ديربلا		راشا		راشانا		رام		زان	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	١٨		٢٩[٢٩]		٢٥		١٢		٦٧[٣٠]	
١٨٨٣	غ - م		١٦٠		٧٦		٧٢		٢٧٠	
١٩٠٠	غ - م		١٩٠	١٠	٦٩	٧	٥٥[٣١]	١٠	٣٤٥	٢٠
١٩٠٣	غ - م		١٨٢	١٠	٧٦	٥	٩٨	٣٣	٣١١	١٠
١٩٠٦	غ - م		١٥٠		٢٠		٥٠		٥٧	
١٩١٠	[٣٢]		١٦٠	٤٠[٣٣]	٧٨	٢	١٣٢	٢٨	٢٥٥	٤٥
١٩١٣	غ - م		١٢٥	٧٥	٩٦	٤	١٢٩	٣٣	غ - م	
١٩٢١	١٥١	٤٧	٥٢	٦٩	٤٤	٢	٦٢	٤٤	١٧١	٦٥
١٩٢٧	غ - م		٧٩	٧٥	٤١	٢	٧٤	٣٥	٢٥١	٩٠
١٩٣٢	١٠٠[٣٤]	٥٠	٧٥	٩٥	٦١	٩	٩٥	٤٣	٢٦٩	١٥٦
١٩٤٠	١٧٠[٣٥]		١٠٨	١١١	٧٠	١	٩٦	٤٠	٢٧٠	١٢٠
١٩٦٥	٥٣١		٢١٥		١٤٥		٢٠٨		٧٢٠	

المحلة	سلعاتا		سمار جبيل		شاتين		شبطين		صغار	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	٢٣		٨٦		١١٤		١٥٦		٨٨[٣٦]	
١٨٨٣	٨٦		٢١٥		[٣٧]		٥٥٤		١٠٠	
١٩٠٠	٥١	٩	٢٤٨	٥٤			٦٥٦	٤٤	١٩٣[٣٨]	١٦
١٩٠٣	٨٨	٢١	٢٠٧	٦٣	٣٠٥	٩٥	٥٩١	١١٠	١٠٩	٤٣
١٩٠٦	٣٠		٧٠		٣٠٠		٢٠٠		٣٠[٣٩]	
١٩١٠	٣٠	٣٠	٢٧٠	٨٠			٧٨٠	١٢٠	١٦٠	٤٠
١٩١٣	٦٠	٤٠	٢٣٠	١٢٠	٢٠٠	٢٠٠	٧٥٠	١٠٠	١٠٠	٦٠
١٩٢١	٧٨	٣٥	١٢٧	١٢٠	غ - م		١٧٥	٢١٠	٤٨	٧٤
١٩٢٧	غ - م		غ - م		غ - م		٢٣٣	٢١٠	٧٦	٩٥
١٩٣٢	٩٥	٤٠	١٤٧	١٥٠	غ - م		٢٧٤	٤٦٠	٧٤	٩٣
١٩٤٠	غ - م		٣٠٠[٤٠]	٣٠٠	٤٠٠[٤١]	٢٠٠	٤٢٥	٤٠٠	٨١	٨١
١٩٦٥	٢٩٧		٣٨٧		١٢٨٢		٨٥٤		٢٦١	

المحلة	صورات		ضهر أبو ياغي		عبداللي		عبرين		عرطز	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	٦٧		٨		٢٣٩		٢٤٤		١٨[٤٢]	
١٨٨٣	١٩٠		٣٧		٧٢٠		٦٨٥[٤٣]		٧٠	
١٩٠٠	٢٤٢	١٨	٣٤	٥	٨٢٥	٢١٥[٤٤]	٨٢٠	٢٣٠[٤٥]	٩٨	٢
١٩٠٣	٢٢٦[٤٦]	٢٤	٣٣	٨	٨٢٠	٢١٣	٨٥٠	١٥٠	٨٦	١٢
١٩٠٦	٧١		[٤٧]		٣٤٠		٢١٧		٢٥	
١٩١٠	٢٣٠	٧٠	٤٠	-	١٢٠٠	٣٠٠	٧٥٠	٤٥٠	٦٥	-
١٩١٣	٢٧٥	٥٥	٣٠	٣٢	١٠٠٠	[٤٨]	٧٠٠	٦٠٠	٩١	٤
١٩٢١	١٨٠	١٣٠	١٩	٢٢	٢٠٧	٦٠٠	٣٢٠	٣٥٠	١٥٠[٤٩]	١٨
١٩٢٧	١٨٢	١٣٥	٥٠[٥٠]	٨٠	٢٢٠	٦٥٠	غ - م		١١٦	٢٥
١٩٣٢	٢١٠	١١٦	١٢	٢٥	٢٦٤	١٣٠٠	٦٠٠	٣٤٠[٥١]	٧١	١٥
١٩٤٠	٢٥٨	١٧٦	غ - م		غ - م		غ - م		غ - م	
١٩٦٥	٥٠٣		١٠٦		١٢٢٢		١٧٨٠		١٥٩	

المحلة	العلالي		عورا		غوما		الفتاحات		كفرحتنا	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	١٧		غ - م		١١٢[٥٢]		١٨[٥٣]		٤٠	
١٨٨٣	١١٥		غ - م		١٥٦		٢٢		١٦٠	
١٩٠٠	٦١	٩	غ - م		٢١٧	١٤	٢٤		٢٢١	٤
١٩٠٣	١٢٤	٩	١١٧[٥٤]	٤	٢٤٠	٣٣	٢٩	٢	٢١٧	١٣
١٩٠٦	٥٠		غ - م		٦٠		٢٥		٧٠	
١٩١٠	١٠٩	١١	غ - م		٢٦٠	٦٠	٢٨	٤	١٦٠	٨٠
١٩١٣	١٢٣	٢٠	غ - م		٢٧٠	٨٠	٣٧	٦	غ - م	
١٩٢١	٥٤	١٨	غ - م		١١١	٦١	١٥٠[٥٥]	١٨	٨٠	٤٠
١٩٢٧	٦٠	١٢	غ - م		غ - م		٣٨	٨	١٣٠	٧٧
١٩٣٢	٧٢	٢٤	٣٧	٥	١٦٥[٥٦]	١٥١	٣٧	٧	١٣٣	٧٩
١٩٤٠	٨٤	١١	٩٢[٥٧]		٣٠٠[٥٨]		غ - م		غ - م	
١٩٦٥	١٤٤		١٤٤[٥٩]		٦٣٦		١١٩		٣٥٩	

المحلة	كفرحلدا		كفرحي		كفرشليمان		كفرعبيدا		كفور العربه	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	١١١		٨٨[٦٠]		غ - م		٨٦		٢٥٣	
١٨٨٣	غ - م		٢٨٤		٤٥		٣١٥		١٨٦[٦١]	
١٩٠٠	غ - م		٣٩٦	٤	٤٥	٥	٣٥٥	٢٥	٢٨١	٦٧
١٩٠٣	غ - م		٣١٠	٤٣	غ - م		٢٩٦	٤١	٢٤٧	٣٢
١٩٠٦	٣١٥		١٠٠		[٦٢]		١٤٠		٦٥٠	
١٩١٠	غ - م		٤٤٤	٥٦	[٦٣]		٤٢٠	٨٠	٢٥٠	١٠٠
١٩١٣	غ - م		٢٠٠	٢٠٠	غ - م		٤٠٠	١٥٠	٢٥٠	١٥٠
١٩٢١	غ - م		١٥٠	١٣٠	غ - م		٣١٧	١٢٥	١٥٩	١١٢
١٩٢٧	غ - م		٢٠٠	١٥٠	غ - م		غ - م		غ - م	
١٩٣٢	٤٠٠		غ - م		[٦٤]		٣٠٠	١٠٠	١٧٣	٢٠٥
١٩٤٠	غ - م		غ - م		غ - م		٤٥٠	١٥٠	٢٧١	٨٧
١٩٦٥	١٠٨٤		٧٣٢		١١٦		١١٠٩		١٨٧٠	

المحلة	كفيفان		كوبا		كور		مار ماما		محمرش	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	١١٠		١٢٨		٩٠		١٢		٤٠	
١٨٨٣	٢٦٦		٣٣[٦٥]		٣٥٠[٦٦]		٧٨		١٠٧[٦٧]	
١٩٠٠	٣٠٨[٦٨]	٥٢	١٧	٣	٣٩٨	٢	٨٨	٣	١٨٦	٤
١٩٠٣	٣١٢	٧٦	٣١	٦	٣٤٧	٣	٩٣	٢	١٨٣	٨
١٩٠٦	١٣٠		١٢٢		١٠٠		٣٠		١٠٠	
١٩١٠	٢٢٠	٨٠	٢٣	٧	٣٩٨	٢	٧٤	٦	١٧٩	٢١
١٩١٣	٤٣٧	٦٣	٢٠	١٥	٤١٥	٣٥	٨٠	١٠	٢٤٠	٦٠
١٩٢١	٢٢٦	٨٣	غ - م		٢٥٥	٤٦	٥٧	٥	١٤٧	٥٤
١٩٢٧	٢٥٢	٣٦	غ - م		٣٧٥	٥٥	٧٥	١٠	١٧٠	٩٠
١٩٣٢	٢٥٣	٨٧	غ - م		٣٦٠	١٥٥	٥٣	٨	١٩٥[٦٩]	٨٦
١٩٤٠	٣٥٠	١٥٠	غ - م		٣٧٤	١٠٠	٧٧	١١	١٩٨	٧١
١٩٦٥	٧٥٩		٩٤٩		٨٣١		١١٢		٤٩٥	

المحلة	مراح الحاج		مراح الزيات		مراح شديد		مسرح		نيحا	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	١٢		١١٢(٧٠)		٢٤		٢٣		٨٥(٧١)	
١٨٨٣	٩٣		٦٥		٧٤		٩٠		غ - م	
١٩٠٠	٧٠	٢٨	٤٩	٩	٨٣	٧	١٣١	٢٣	غ - م	
١٩٠٣	٨٠	٢٥	٨١	٥	١٠٢(٧٢)	١٢	١٠٩	٢٣	غ - م	
١٩٠٦	١٥٠		٣٠		٣٠		٢٠		غ - م	
١٩١٠	٧٠	٣٠	٨٧	١٣	٧٧	٣٥	١٥٠	٣٠	غ - م	
١٩١٣	٨٨	٥٢	(٧٣)	١٠	١٥	٣٠	١٤٩	٤٦	غ - م	
١٩٢١	٤٤	٤٤	٢٩	١٥	٦٩	٤٦	٣٦	٥٩	١٦٧	١١٤(٧٤)
١٩٢٧	٤٠	٤٠	غ - م		غ - م		٥٠(٧٥)		غ - م	
١٩٣٢	٥٩	٧٤	غ - م		٨٧	٢٥	٤٠	٧٥	غ - م	
١٩٤٠	٦٣	٦٨	غ - م		٣٠٠(٧٦)			٧٤	غ - م	
١٩٦٥	٢٢٨		غ - م		١٦٢			٢٠٧(٧٧)	٨٥٤	

المحلة	هربونا		وطى حوب		ياريتا	
السنة	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون	مقيمون	مهاجرون
١٨٦٧	غ - م		٢١		٧	
١٨٨٣	٧		(٧٨)		٤٧	
١٩٠٠	١٤				٢١	٤
١٩٠٣	غ - م		٢٠٩	٢١	غ - م	
١٩٠٦	غ - م		٣٠		٥٠	
١٩١٠	غ - م				(٧٩)	
١٩١٣	١٧	٢	٢٥٠	٥٠	غ - م	
١٩٢١	(٨٠)		غ - م		غ - م	
١٩٢٧	غ - م		غ - م		غ - م	
١٩٣٢	١٢	٩	٣٧٥	١٠٠	١٧	
١٩٤٠	غ - م		٣٥٠	٧٠	١٤٢(٨١)	
١٩٦٥	غ - م		٧٨٠		غ - م	

٥ ـ جدول بالمزارع الملحقة وعدد سكانها

المحلة	١٨٦٧	١٨٨٣	١٩٠٠		١٩٠٣		١٩١٠		١٩١٣		١٩٣٢	
	مقيمون	مقيمون	مقيمون	غائبون	مقيمون	غائبون	مقيمون	غائبون	مقيمون	غائبون	مقيمون	غائبون
الكراسي	١١											
براريخيا											٦	
داعل[82]	٢٥	٧٩	٦٤	٣							٥	
دير ماريوحنا دوما	٧											
رامات		٢٠	٢٠									
رشكده		٣١	٤٦	٢			٣٢	٥	٤٠	٦		
رشكيدا[83]	٢٦	٣										
شويت	١٥	٢٧	٤١				٢٥					
عورا											٢١	٢
قرنعون	١٧											
قندولا			٣٢	٥							١٧	
كفرخلص	٩	٩										
مزرعة كنعان		١٧										
نحلا											٢١	٢
نهر الجوز	١٦	٤١	٣٩	١	٥٠	٢						
وطاسفرتا		٢٦	٢٥		٢٢	١	١٦		١٥			

ملاحظات على جدول المزارع الملحقة.

تبين من خلال دراسة الإحصاءات أن هناك مزارع صغيرة لم تتطور ديمغرافياً أو أنها ألحقت بالقرى المجاورة لها وأصبحت خالية من السكان لذا أفردت لها جدولاً خاصاً بها حفاظاً على وضعها وأمانة للتاريخ. أما موقع هذه المزارع فهو على الشكل التالي:

الكراسي: سكانها من الشيعة، كانت مركزاً لحكم آل حماده والآن هي خالية من السكان، تتبع عقارياً بلدة جران.

براريخيا: أصل سكانها من بلدة آسيا.

داعل: قرية صغيرة قائمة بذاتها بلغ عدد سكانها ١٤٥ شخصاً في إحصاء سنة ١٩٦٥.

دير ماريوحنا ـ دوما: تابع للرهبنة اللبنانية المارونية.

رامات: مزرعة تابعة لدير مار قبريانوس ويوستينا ـ كفيفان.

رشكدّه: قرية صغيرة قرب صورات بلغ عدد سكانها في إحصاء سنة ١٩٦٥ ١٠٨ أشخاص.

رشكيدا: قرية صغيرة قرب عبرين بلغ عدد سكانها في إحصاء سنة ١٩٦٥ ٢٤١ شخصاً

شويت: مزرعة صغيرة خاصة مشايخ آل الدحداح الذين يسكنون بلدة بلاط في بلاد جبيل.

عورا: أصلها من قرية حلتا وكانت تدخل معها في معظم الإحصاءات.

قرنعون: تتبع حالياً مدينة البترون.

قندولا: أهلها من قرية آسيا وكانت تحصى معها في معظم الأوقات.

كفر خلّص: مزرعة تقع بين مدينة البترون وعبرين

مزرعة كنعان: تتبع بلدة عبرين

نحلا: مساحتها حالياً مع بلدة بشعلي

نهر الجوز: تتبع عقارياً بلدة بقسميا وقد ضُمّت في الاحصاءات اللاحقة إليها.

وطاسفرتا: تابعة حالياً لقرية صغار.

٦ ـ جدول إحصائي مفصّل لسنة ١٩٢١

المحلة	المقيمون	المهاجرون	موتى الحرب	عدد السكان الإجمالي	نسبة المهاجرين	نسبة الموتى	نسبة النزف
اجدبرا	١١٠	٧٠	١٦٨	٣٤٨	٪٢٠	٪٤٨	٪٦٨
اده	١١٢	١٤٩	١٦٩	٤٣٠	٪٣٤	٪٣٩	٪٧٤
أسيا	٢٨٦	١٢٠	٣٤٠	٧٤٦	٪١٦	٪٤٥	٪٦١
البترون[٨٤]	٣٥٥٠	١٠٠٠	١٢٠٠	٥٧٥٠	٪١٧	٪٢٠	٪٣٨
بجدرفل	٢٢٠	٢٤٠	١٨٥	٦٤٥	٪٣٧	٪٢٨	٪٦٥
بسبينا	٢٠	٢	١٢	٣٤	٪٥	٪٣٥	٪٤١
بستان العصي[٨٥]	٢٧	٥	١٦	٤٨	٪١٠	٪٣٣	٪٤٣
بشعلي	٤٦٣	٢٦٢	١٨٤	٩٠٩	٪٢٨	٪٢٠	٪٤٩
بقسميا	٢١٤	٢٢٣	٣٠٧	٧٤٤	٪٣٠	٪٤١	٪٧١
بيت شلالا	١٥٠	١٥٠	٦٢	٣٦٢	٪٤١	٪١٧	٪٥٨
بيت كساب	٦٢	٣٧	٤٠	١٣٩	٪٢٦	٪٢٨	٪٥٥
تحوم	١٤٠	١٢٠	١٢٥	٣٨٥	٪٣١	٪٣٢	٪٦٣
تولا	١٤٣	٣٢٦	٢٩٨	٧٦٧	٪٤٢	٪٣٨	٪٨١
جبلا	٥٥	١٠	٥٢	١١٧	٪٨	٪٤٤	٪٥٣
جران	٢١٢	١٢٥	١٨٦	٥٢٣	٪٢٤	٪٣٥	٪٥٩
جربتا	٥٢	٣٥	٦٦	١٥٣	٪٢٣	٪٤٣	٪٦٦
حدتون	١٤٩	٨٤	١٨٦	٤١٩	٪٢٠	٪٤٤	٪٦٤
حردين	٣٠٠	٦٥٠	٢٢٥	١١٧٥	٪٥٥	٪١٩	٪٧٤
حلتا	٢١٠	١٤٠	٩٠	٤٤٠	٪٣٢	٪٢٠	٪٥٢
دريا	٧٩	٦٢	١٧٠	٣١١	٪٢٠	٪٥٤	٪٧٤
الدوق	٨٠	٥٠	٦٠	١٩٠	٪٢٦	٪٣١	٪٥٧
دوما[٨٦]	٥٥	٨١	٢٠	١٥٦	٪٥٢	٪١٣	٪٦٥

المحلة	المقيمون	المهاجرون	موتى الحرب	عدد السكان الإجمالي	نسبة المهاجرين	نسبة الموتى	نسبة النزف
ديربلا	١٥١	٤٧	٥٧	٢٥٥	٪١٨	٪٢٢	٪٤٠
راشا	٥٢	٦٩	١٣٠	٢٥١	٪٢٧	٪٥٢	٪٧٩
راشانا	٤٤	٢	٤٤	٩٠	٪٢	٪٤٩	٪٥١
رام	٦٢	٤٤	٧١	١٧٧	٪٢٥	٪٤٠	٪٦٥
زان	١٧١	٦٥	٢٠٣	٤٣٩	٪١٥	٪٤٦	٪٦١
سلعاتا	٧٨	٣٥	٥٨	١٧١	٪٢٠	٪٣٤	٪٥٤
سمار جبيل	١٢٧	١٢٠	١٢٨	٣٧٥	٪٣٢	٪٣٤	٪٦٦
شبطين	١٧٥	٢١٠	٦٥٠	١٠٣٥	٪٢٠	٪٦٣	٪٨٣
صغار	٤٨	٧٤	٧٠	١٩٢	٪٣٨	٪٣٦	٪٧٥
صورات	١٨٠	١٣٠	١٢٥	٤٣٥	٪٣٠	٪٢٨	٪٥٨
ضهر أبو ياغي	١٩	٢٢	٢٧	٦٨	٪٣٢	٪٤٠	٪٧٢
عبداللي	٢٠٧	٦٠٠	٤٥٢	١٢٥٩	٪٤٨	٪٣٥	٪٨٣
عبرين	٣٢٠	٣٥٠	٦٣٠	١٣٠٠	٪٢٧	٪٤٨	٪٧٥
عرطز والفتاحات وهربونا	١٥٠	١٨	٥٠	٢١٨	٪٨	٪٢٣	٪٣١
العلالي	٥٤	١٨	٧٦	١٤٨	٪١٢	٪٥١	٪٦٣
غوما	١١١	٦١	١٢٧	٢٩٩	٪٢٠	٪٤٢	٪٦٢
كفرحتنا	٨٠	٤٠	١٤٠	٢٦٠	٪١٥	٪٥٤	٪٦٩
كفرحي	١٥٠	١٣٠	١٦٧	٤٤٧	٪٢٩	٪٣٧	٪٦٦
كفرعبيدا	٣١٧	١٢٥	١٦٨	٦١٠	٪٢٠	٪٢٨	٪٤٨
كفور العربة[٨٧]	٤٨٥	١١٢	٣٣٥	٩٣٢	٪١٢	٪٣٦	٪٤٨
كفيفان	٢٢٦	٨٣	١٣٦	٤٤٥	٪١٩	٪٣٠	٪٤٩
كور	٢٥٥	٤٦	١٩٩	٥٠٠	٪٩	٪٤٠	٪٤٩
مار ماما	٥٧	٥	٤٤	١٠٦	٪٥	٪٤١	٪٤٦
محمرش[٨٨]	١٤٧	٥٤	٩٣	٢٩٤	٪١٨	٪٣٢	٪٥٠
مراح الحاج	٤٤	٤٤	٤٣	١٣١	٪٣٣	٪٣٣	٪٦٦
مراح الزيات	٢٩	١٥	٦٥	١٠٩	٪١٤	٪٥٩	٪٧٣
مراح شديد	٦٩	٤٦	٤٢	١٥٧	٪٢٩	٪٢٧	٪٥٦

المحلة	المقيمون	المهاجرون	موتى الحرب	عدد السكان الأجمالي	نسبة المهاجرين	نسبة الموتى	نسبة النزف
مسرح	٣٦	٥٩	١٠٠	١٩٥	٣٠٪	٥١٪	٨١٪
نيحا[٨٩]	١٦٧	١١٤	٥٢	٣٣٣	٣٤٪	١٦٪	٥٠٪
المجموع العام	١٠٧٠٠	٦٦٧٩	٨٦٤٣	٢٦٠٢٢	٢٥,٦٦٪	٣٣,٢١	٥٨,٨٨٪

ملاحظات على إحصاء ١٩٢١

١ ـ أكبر بلدة من ناحية عدد السكان هي البترون وقد بلغ عددهم ٥٧٥٠ يليها عبرين ١٣٠٠ ثم عبداللي ١٢٥٩. مع الإشارة إلى أن بلدة تنورين لم يشملها الإحصاء.

٢ ـ أكبر نسبة للمهاجرين نشاهدها في حردين وقد بلغت ٥٥٪ ثم موارنة دوما ٥٢٪ ويلي ذلك عبد اللي ٤٨٪ وتولا ٤٢٪.

٣ ـ أكبر نسبة لموتى الحرب العالمية الأولى ظهرت في شبطين وقد بلغت ٦٣٪ يليها مراح الزيات ٥٩٪ ودريا وكفرحتنا بنسبة ٥٤٪

٤ ـ أكبر نسبة للنزف السكاني برزت في عبداللي وقد بلغت ٨٣,٥٪ يليها شبطين ٨٣٪ ثمَّ مسرح ٨١,٥٣٪ وتولا ٨١,٣٥٪

٥ ـ أقل نسبة للنزف السكاني توافرت في مزارع عرطز وهربونا والفتاحات حيث بلغت ٣١٪ يليها مدينة البترون ٣٨٪ ودير بلاّ ٤٠٪

٧ ـ مقارنة بين إحصاءي ١٩٣٢ الرسمي والخاص

المحلة	الحاضرون		الفرق	الغائبون		الفرق	المجموع العام		الفرق
	إحصاء رسمي	إحصاء خاص	رسمي/ خاص	إحصاء رسمي	إحصاء خاص	رسمي/ خاص	إحصاء رسمي	إحصاء خاص	رسمي/ خاص
اجدبرا	١٨٢	١٨٠	ـ ٢	١٠٦	٩٨	ـ ٨	٢٨٨	٢٧٨	ـ ١٠
اده	١٨٩	١٩٢	+٣	١٣٠	١٤٠	+ ١٠	٣١٩	٣٣٢	+ ١٣
أسيا	٣٥٥	٣٦٨	+ ١٣	١٤٦	١٥٣	+ ٧	٥٠١	٥٢١	+ ٢٠
البترون	٢٢٧٠	٢٦٨٩	+ ٤١٩	١٢٠٩	١٢٤١	+ ٣٢	٣٤٧٩	٣٩٣٠	+ ٤٥١
بجدرفل	٣١٩	٢٩٦	ـ ٢٣	١٨١	٢٤٥	+ ٦٤	٥٠٠	٥٤١	+ ٤١
بشعلي	٥٤٦	٦٠٠	+ ٥٤	٢٤٥	٤٠٠	+ ١٥٥	٧٩١	١٠٠٠	+ ٢٠٩
بقسميا	٣٢٩	٢٥٠	ـ ٧٩	١٤٩	٢٠٠	+ ٥١	٤٧٨	٤٥٠	ـ ٢٨
بيت شلالا[٩٠]	٢٢٩	٢٣٥	+ ٦	١٩٦	١٨٠	ـ ١٦	٤٢٥	٤١٥	ـ ١٠
تحوم وراشانا[٩١]	٢٢١	٢٥١	+ ٣٠	١٦٧	١٦٤	ـ ٣	٣٨٨	٤١٥	+ ٢٧
تنورين	٢٢١٠	٣٠٥٠	+ ٨٤٠	٧٦٩	٣٣١٠	+ ٢٥٤١	٢٩٧٩	٦٣٦٠	+ ٣٣٨١
تولا	٢٠٢	١٩٩	ـ ٣	٤٠٧	٤١٠	+ ٣	٦٠٩	٦٠٩	=
جران	٢٥٣	٢٤٤	ـ ٩	٩٥	٩٠	ـ ٥	٣٤٨	٣٣٤	ـ ١٤
جريتا	٩٢	٧٩	ـ ١٣	٥١	٨٤	+ ٣٣	١٤٣	١٦٣	+ ٢٠
حدتون[٩٢]	٢٣٦	٢٧٨	+ ٤٢	١١٣	٢١٣	+ ١٠٠	٣٤٩	٤٩١	+ ١٤٢
حردين وبيت كساب	٣٧٣	٥٠١	+ ١٢٨	٨٧٧	١٢٦٠	+ ٣٨٣	١٢٥٠	١٧٦١	+ ٥١١

المحلة	الحاضرون		الفرق	الغائبون		الفرق	المجموع العام		الفرق
	إحصاء رسمي	إحصاء خاص	رسمي/ خاص	إحصاء رسمي	إحصاء خاص	رسمي/ خاص	إحصاء رسمي	إحصاء خاص	رسمي/ خاص
حلتا وكفرشليمان	٢٧٤	٣١٤	+ ٤٠	١٢٢	١٢٠	- ٢	٣٩٦	٤٣٤	+ ٣٨
دريا	١٢٣	١٢٢	- ١	٩٣	١٣٢	+ ٣٩	٢١٦	٢٥٤	+ ٣٨
الدوق	٩٦	٩٨	+ ٢	٤٧	٧٨	+ ٣١	١٤٣	١٧٦	+ ٣٣
دوما	١٢٢٤	١٢٠٠	- ٢٤	١٩٣٢	٢٥٠٠	+ ٥٦٨	٣١٥٦	٣٧٠٠	+ ٥٤٤
زان	٢٥٥	٢٦٩	+ ١٤	١٣١	١٥٦	+ ٢٥	٣٨٦	٤٢٥	+ ٣٩
سلعاتا	٩٦	٩٥	- ١	٤٢	٤٠	- ٢	١٣٨	١٣٥	- ٣
سمار جبيل	١٦٩	١٤٧	- ٢٢	١١٧	١٥٠	+ ٣٣	٢٨٦	٢٩٧	+ ١١
شبطين	٢٥٥	٢٧٤	+ ١٩	٢٠٣	٤٦٠	+ ٢٥٧	٤٥٨	٧٣٤	+ ٢٧٦
صغار	٧٤	٧٤	=	٧٣	٩٣	+ ٢٠	١٤٧	١٦٧	+ ٢٠
صورات ورشكده	١٥١	٢١٠	+ ٥٩	١٢٨	١١٦	- ١٢	٢٧٩	٣٢٦	+ ٤٧
عبداللي	٢٧٠	٢٦٤	- ٦	٥٧٥	١٣٠٠	+ ٧٢٥	٨٤٥	١٥٦٤	+ ٧١٩
عبرين[93]	٧٦٢	٧٢٠	- ٤٢	٢٣٦	٢٢٠	- ١٦	٩٩٨	٩٤٠	- ٥٨
عرطز والفتاحات وهربونا	١٣٦	١٢٠	- ١٦	٢٩	٣١	+ ٢	١٦٥	١٥١	- ١٤
العلالي ومراح الحاج	١٣٠	١٣١	+ ١	٧٨	٩٨	+ ٢٠	٢٠٨	٢٢٩	+ ٢١

المحلة	الحاضرون		الفرق	الغائبون		الفرق	المجموع العام		الفرق
	إحصاء رسمي	إحصاء خاص	رسمي/ خاص	إحصاء رسمي	إحصاء خاص	رسمي/ خاص	إحصاء رسمي	إحصاء خاص	رسمي/ خاص
غوما ومراح الزيات	١٧٤	١٦٥	- ٩	١٦٣	١٥١	- ١٢	٣٣٧	٣١٦	- ٢١
كفرحتنا	١٢٦	١٣٣	+ ٧	٥٨	٧٩	+ ٢١	١٨٤	٢١٢	+ ٢٨
كفر عبيدا	٤١١	٣٠٠	- ١١١	٩٣	١٠٠	+ ٧	٥٠٤	٤٠٠	- ١٠٤
كفور العربه	٤٧٦	٤٦٨	- ٨	٥٥٧	٥١٩	- ٣٨	١٠٣٣	٩٨٧	- ٤٦
كفيفان	٣٣٠	٢٥٣	+ ٢٣	٨٤	٨٧	+ ٣	٤١٤	٣٤٠	. ٧٤
كور	٣٥٩	٣٦٠	+ ١	٧٩	١٥٥	+ ٧٦	٤٣٨	٥١٥	+ ٧٧
مارماما	٥٢	٥٣	+ ١	٥	٨	+ ٣	٥٧	٦١	+ ٤
محمرش[94]	٢٩٤	١٩٥	- ٩٩	١١٩	٨٦	- ٣٣	٤١٣	٢٨١	- ١٣٢
مراح شديد	٧٤	٨٧	+ ١٣	٢٢	٢٥	+ ٣	٩٦	١١٢	+ ١٦
مسرح والبقيعة وضهر أبو ياغي	٩٦	١٠١	+ ٥	١٠٨	١١١	+ ٣	٢٠٤	٢١٢	+ ٨
وطى حوب	٢٧٢	٣٧٥	+ ١٠٣	٧٥	١٠٠	+ ٢٥	٣٤٧	٤٧٥	+ ١٢٨

ملاحظات على إحصائي سنة ١٩٣٢

١ ـ لم يحدد بدقة تاريخ بداية كل من الإحصائين وانتهائه، لذا نشاهد بعض الفوارق الطفيفة خاصة في القرى الصغيرة.

٢ ـ هناك بعض المزارع الصغيرة التي أدخلت في الإحصاء الرسمي دون تسميتها وأضيفت إلى بعض القرى المجاورة لها مثل آسيا وتوابعها، حلتا وتوابعها، بشتودار وتوابعها، محمرش وتوابعها. . . . بينما هناك مزارع صغيرة وردت في الإحصاء الخاص ولم تدخل في باب المقارنة لأن الإحصاء الرسمي لم يحدد توابع القرى المار ذكرها. من هذه المزارع كما ورد في الإحصاء الرسمي رامات فيها ٣ بيوت، نحلا مساحتها مع بشعلي المقيمون ٢١، المهاجرون ٢، قندولا أهلها من أسيا المقيمون ١٧، عورا أهلها من حلتا المقيمون ٣٧، المهاجرون ٥، براريخيا بيت من أسيا المقيمون ٦، داعل المقيمون ٢٥، ياريتا المقيمون ١٧.

٣ ـ بالعودة إلى الاحصائين نجد تطابقاً في العدد بالنسبة إلى المقيمين في قرية صغار ٧٤ شخص وفرق شخص واحد في كل من دريا وسلعاتا والعلالي مع مراح الحاج وكور ومارماما ومحمرش وفرق شخصين في كل من اجدبرا والدوق أما أكبر فرق بين المقيمين فنجده في بلدة تنورين حيث بلغ ٨٤٠ ويليها البترون ٤١٩ ثم حردين ١٢٨.

٤ ـ بالنسبة لعدد المهاجرين فإن أقل نسبة في الفرق هي شخصان في القرى التالية: حلتا وكفرشليمان، سلعاتا، عرطز وهربونا والفتاحات، يليها بفرق ٣ أشخاص كل من تحوم وراشانا، تولا، كفيفان، مار ماما، مراح شديد ومسرح وتأتي جران في المرتبة الثالثة بفرق ٥ أشخاص. أما أكبر نسبة في الفرق فنجدها في بلدة تنورين حيث بلغت ٢٥٤١ يليها عبداللي بـ ٧٢٥ ثم دوما بـ ٥٦٨ شخصاً. أما بالنسبة للمجموع العام للسكان فإننا نجد تطابقاً في العدد في قرية تولا، بينما نجد الفارق ٣ أشخاص في سلعاتا وأربعة في مار ماما وثمانية في مسرح.

أما الاختلاف الأكبر فنجده في بلدة تنورين حيث يبلغ الفرق بين الإحصائين في المجموع العام للمقيمين والمهاجرين ٣٣٨١ شخصاً يليها عبداللي بـ ٧١٩ والبترون بـ ٦٥٨ شخصاً.

٥ ـ الاختلاف في الاحصائين نشاهده في البلدات الكبرى، لأن تعداد السكان لم يكن دقيقاً بينما نجد تطابقاً في القرى والمزارع الصغيرة نظراً لسهولة الإحصاء والتعرف على السكان.

٨ ـ توزع السكان حسب الجنس بناء على إحصاء سنة ١٩٣٢ ونسبة الذكور إلى الإناث

المحلة	الحاضرون				الغائبون			
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية	ذكور	إناث	المجموع	النسبة
اجدبرا	٩٥	٨٥	١٨٠	٥٢,٧	٣٨	٦٠	٩٨	٣٨,٧
اده	٩٠	١٠٢	١٩٢	٤٦,٨	٨٠	٦٠	١٤٠	٥٧,١
أسيا	١٧٤	١٩٤	٣٦٨	٤٧,٢	١٠٤	٤٩	١٥٣	٦٧,٩
البترون(٩٥)	٩٢٢	١٠١٦	١٩٣٨	٤٧,٥	٥٣٢	٣٥١	٨٨٣	٦٠,٢
بجدرفل	١٥٩	١٣٧	٢٩٦	٥٣,٧	١٥٠	٩٥	٢٤٥	٦١,٢
بستان العصي	٤	٦	١٠	٤٠	-	-	-	-
بشعلي	٢٥٠	٣٥٠	٦٠٠	٤١,٦	٢٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٥٠
بقسميا	١٣٠	١٢٠	٢٥٠	٥٢	١٢٠	٨٠	٢٠٠	٦٠
البقيعة	٢٩	٢٠	٤٩	٥٩	٢	٩	١١	١٨,١
بيت شلالا	١٢٥	١٠٠	٢٢٥	٥٥	٩٥	٨٥	١٨٠	٥٢,٧
بيت كشاب	٢٥	٢٠	٤٥	٥٥,٥	٣٥	٢٥	٦٠	٥٨,٣
تحوم	١٠١	٨٩	١٩٠	٥٣	٩٢	٦٣	١٥٥	٥٩,٣
تنورين	١٧٠٠	١٣٥٠	٣٠٥٠	٥٥,٧	١٩٥٠	١٣٦٠	٣٣١٠	٥٨,٩
تولا	١٠٤٠	٩٥٠	١٩٩٠	٥٢,٢٠	٢٣٨	١٧٢	٤١٠	٥٨
جران	١٢٠	١٢٤	٢٤٤	٤٩,١	٦٠	٣٠	٩٠	٦٦,٦
جربتا	٣٦	٤٣	٧٩	٤٥,٥	٣٥	٤٩	٨٤	٤١,٦

المحلة	الحاضرون				الغائبون			
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية	ذكور	إناث	المجموع	النسبة
حدتون	٥٧	٥١	١٠٨	٥٢,٧	٤٩	٢٦	٧٥	٦٥,٣
حردين	٢٥٦	٢٠٠	٤٥٦	٥٦,١	٧٠٠	٥٠٠	١٢٠٠	٥٨,٣
حلتا وكفرشليمان	١٥٤	١٦٠	٣١٤	٤٩	٧٠	٥٠	١٢٠	٥٨,٣
دريا	٦٤	٥٨	١٢٢	٥٢,٤	٦٩	٦٣	١٣٢	٥٢,٢
الدوق	٤٧	٥١	٩٨	٤٧,٩	٤١	٣٧	٧٨	٥٢,٥
دوما(٩٦)	١٠٠	٩٠	١٩٠	٥٢,٦	٤٥	٢٨	٧٣	٦١,٦
راشا	٤٠	٣٥	٧٥	٥٣,٣	٥٠	٤٥	٩٥	٥٢,٦
راشانا	٣٤	٢٧	٦١	٥٥,٧	٥	٤	٩	٥٥,٥
رام	٥٥	٤٠	٩٥	٥٧,٨	٣٠	١٣	٤٣	٦٩,٧
زان	١٣٤	١٣٥	٢٦٩	٤٩,٨	٨٥	٧١	١٥٦	٥٤,٤
سلعاتا	٤٥	٥٠	٩٥	٤٧,٣	٣٠	١٠	٤٠	٧٥
سمار جبيل	٧٢	٧٥	١٤٧	٤٨,٩	٨٠	٧٠	١٥٠	٥٣,٣
شبطين	١٣٥	١٣٩	٢٧٤	٤٩,٢	٣٠٠	١٦٠	٤٦٠	٦٥,٢
صغار	٤١	٣٣	٧٤	٥٥,٤	٥٦	٣٧	٩٣	٦٠,٢
صورات ورشكدّه	١١٠	١٠٠	٢١٠	٥٢,٣	٦٣	٥٣	١١٦	٥٤,٣
ضهر أبي ياغي	٦	٦	١٢	٥٠	١٧	٨	٢٥	٦٨
عبداللي	١٣٠	١٣٤	٢٦٤	٤٩,٢	٦٠٠	٧٠٠	١٣٠٠	٤٦,١

المحلة	الحاضرون				الغائبون			
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية	ذكور	إناث	المجموع	النسبة
عبرين[97]	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠	٥٠	١٢٠	١٠٠	٢٢٠	٥٤,٥
عرطز	٣٨	٣٣	٧١	٥٣,٥	١٢	٣	١٥	٨٠
العلالي	٣١	٤١	٧٢	٤٣	١٦	٨	٢٤	٦٦,٦
غوما ومراح الزيات	٧٤	٩١	١٦٥	٤٤,٨	٨٢	٦٩	١٥١	٥٤,٣
الفتاحات	٢٣	١٤	٣٧	٦٢,١	٢	٥	٧	٢٨,٥
كفرحتنا	٦٦	٦٧	١٣٣	٤٩,٦	٤٣	٣٦	٧٩	٥٤,٤
كفرعبيدا	١٨٠	١٢٠	٣٠٠	٦٠	٦٠	٤٠	١٠٠	٦٠
كفور العربة[98]	١٠٣	٧٠	١٧٣	٥٩,٥	١٠٤	١٠١	٢٠٥	٥٠,٧
كفيفان	١٢٥	١٢٨	٢٥٣	٤٩,٤	٦١	٢٦	٨٧	٧٠,١
كور	٢٠٠	١٦٠	٣٦٠	٥٥,٥	٨٠	٧٥	١٥٥	٥١,٦
مارماما	٢٧	٢٦	٥٣	٥٠,٩	٥	٣	٨	٦٢,٥
محمرش[99]	٨٠	٧٥	١٥٥	٥١,٦	٤٥	٣٥	٨٠	٥٦,٢
مراح الحاج	٢٩	٣٠	٥٩	٤٩,١	٤٠	٣٤	٧٤	٥٤
مراح شديد	٤٧	٤٠	٨٧	٥٤	١٥	١٠	٢٥	٦٠
مسرح	٢١	١٩	٤٠	٥٢,٥	٤٢	٣٣	٧٥	٥٦
هربونا	٥	٧	١٢	٤١,٦	٢	٧	٩	٢٢,٢
وطى حوب	٢٢٥	١٥٠	٣٧٥	٦٠	٦٠	٤٠	١٠٠	٦٠

ملاحظات على إحصاء سنة ١٩٣٢ الذي قامت به البطريركية المارونية في بلاد البترون.

١ - إن أقل نسبة مئوية للذكور بالنسبة إلى مجموع السكان الحاضرين، متوافرة في بستان العصي وقد بلغت ٤٠٪ يليها بشعلي وهربونا بنسبة ٤١,٦٪ ثم العلالي ٤٣٪.

٢ - إن أكبر نسبة مئوية للذكور بالنسبة إلى مجموع السكان الحاضرين، متوافرة في الفتاحات بنسبة ٦٢,١٪ يليها كل من كفر عبيدا ووطى حوب وقد بلغت ٦٠٪ ثم كفور العربة بنسبة ٥٩,٥٪

٣ - أن أقل نسبة مئوية للذكور بالنسبة إلى مجموع السكان الغائبين متوفرة في البقيعة بنسبة ١٨,١٪ ثم هربونا ٢٢,٢٪ وثالثاً الفتاحات ٢٨,٥٪.

٤ - إن أكبر نسبة مئوية للذكور بالنسبة إلى مجموع السكان الغائبين فهي موجودة في عرطز بنسبة ٨٠٪ ثم سلعاتا ٧٥٪ وثالثاً كفيفان ٧٠,١٪

٥ - تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض القرى والمزارع لم تحدد فيها أجناس الحاضرين والغائبين وهي: بشتودار، براريخيا، داعل، ديربلاّ، رامات، عورا، قندولا، كفرحلدا، نحلا، ياريتا.

٩ ـ مقارنة بين إحصائي ١٨٨٣ و١٩٤٠

المحلة	مقيمون	مقيمون	الفرق	المحلة	مقيمون	مقيمون	الفرق
	١٨٨٣	١٩٤٠			١٨٨٣	١٩٤٠	
اجدبرا مع بسبينا	٢٨٥	١٩٢	- ٩٣	شبطين	٥٥٤	٤٢٥	- ١٢٩
اده	٢٤٧	٢٠٠	- ٤٧	صغار	١٠٠	٨١	- ١٩
أسيا	٥١٠	٣٨٠	- ١٣٠	صورات ورشكده	٢٢١	٢٥٨	+ ٣٧
بشعلي	٥٢٢	٦٤٠	+ ١١٨	العلالي	١١٥	٨٤	- ٣١
بيت شلالا	١٥٢	٢٤٥	+ ٩٣	كفر عبيدا	٣١٥	٤٥٠	+ ١٣٥
تحوم	١٩٠	١٩٠	=	كفيفان	٢٦٦	٣٥٠	+ ٨٤
تنورين[١٠٠]	٣٠٠٠	٣٧٥٠	+ ٧٥٠	كور	٣٥٠	٣٧٤	+ ٢٤
جران	٢٨١	٢٦٠	- ٢١	مارماما	٧٨	٧٧	- ١
جربتا	١٥٠	٦٢	- ٨٨	مراح الحاج	٩٣	٦٣	- ٣٠
حدتون	٢٧١	١٨٠	- ٩١	مسرح	٩٠	٣٥	- ٥٥
حردين[١٠١]	٥٦١	٣٥٠	- ٢١١				
دريا	١٢٥	٩٠	- ٣٥				
الدوق	١٠٥	٩٦	- ٩				
راشا	١٦٠	١٠٨	- ٥٢				
راشانا	٧٦	٧٠	- ٦				
رام	٧٢	٩٦	+ ١٤				
زان	٢٧٠	٢٧٠	=				
سمار جبيل وغوما ومراح شديد	٤٤٥	٣٠٠	- ١٤٥				

ملاحظات على إحصائي ١٨٨٣ و١٩٤٠، بالنسبة للمقيمين فقط

١ ـ بلغ عدد القرى موضوع المقارنة ٣١ قرية ذكرت في الإحصائين اللذين قامت بها البطريركية المارونية.

٢ ـ عدد القرى التي تناقص عدد سكانها بعد ٥٧ سنة ٢٠ قرية وعدد القرى التي تزايد عدد سكانها ٩ فقط بينما بقيت قريتان على نفس العدد السكاني للمقيمين هما تحوم ١٩٠ نسمة في الاحصائين كذلك زان ٢٧٠ نسمة.

٣ ـ أقل فرق لناحية نقص العدد في الأحصاء الثاني نجده في مار ماما حيث بلغ شخص واحد يأتي بعده راشانا بـ ٦ أشخاص ثم جران بـ ٢١ شخص.

٤ ـ أكبر فرق في عدد الأشخاص بين الإحصائين لناحية زيادة العدد في الإحصاء الثاني نجده في تنورين بزيادة ٧٥٠ شخص ثم كفر عبيدا ١٣٥ وثالثاً بشعلي ١١٨ شخص.

٥ ـ هذا العمل يشجعنا لدراسة النزوح إلى المدينة لمعرفة المتبقين من أهل الريف وهذا ينعكس سلباً على الزراعة في منطقة البترون. كنا في الماضي نلاحظ كثرة عدد المزارعين والأراضي المزروعة واليوم مع تطور الآلة نرى انحساراً في المساحات المزروعة وندرة في العمال الزراعيين خاصة بعد القضاء على زراعة التوت ثم القمح وأخيراً التبغ.

الخاتمة

لقد تناولنا في دراستنا لديمغرافية منطقة البترون ثلاثة عشر احصاءً، وامتدت الفترة التي غطتها قرابة مئة سنة. والإحصاء الأول بدأ في مطلع عهد المتصرفية وبالتحديد بعد ست سنوات على إنشائها. ولم نعثر على إحصاء ما بين السنة ١٨٦٧ و١٨٨٣ أي عن فترة مدتها ست عشرة سنة لتعود هذه الفترة المتقطعة فتصل إلى سبع عشرة سنة ما بين ١٨٨٣ و ١٩٠٠.

لكن حظنا في الحصول على معلومات إحصائية لفترات متقاربة، كان أفضل للفترة الواقعة ما بين ١٩٠٠ و١٩٤٠، فيتبين أن الإحصاءات المتوافرة تتقطع ثلاث سنوات ما بين ١٩٠٠ و١٩٠٣، وكذلك ما بين ١٩٠٣ و١٩٠٦، ثم أربع سنوات ما بين ١٩٠٦ و١٩١٠، فثلاث سنوات ما بين ١٩١٠ و ١٩١٣. وإذا كان من انقطاع أكبر بين ١٩١٣ و١٩٢١ فذلك عائد إلى فترة الحرب العالمية الأولى. وتعود فترة الانقطاع لتضيق ما بين ١٩٢١ و ١٩٢٧ «ست سنوات». وما بين ١٩٢٧ و ١٩٣٢ «خمس سنوات» وما بين ١٩٣٢ و ١٩٤٠ «ثمان سنوات»، وتكبر فترة الانقطاع ما بين ١٩٤٠ و١٩٦٥. وقد تبين لنا أن هذه الإحصاءات تميزت بكونها إحصاءات حكومية (١٨٦٧ ـ ١٩٠٦ ـ ١٩٣٢ ـ ١٩٦٥) صادرة عن جهات رسمية، وإحصاءات قام بها زائرون من الإكليروس الماروني بتكليف من البطاركة والأساقفة «إحصاءات ١٨٨٣ ـ ١٩٠٠ ـ ١٩٠٣ ـ ١٩١٠ ـ ١٩١٣ ـ ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ ـ ١٩٣٢ و١٩٤٠».

وقد فاتنا الاطلاع على إحصاءات أخرى أشارت إليها بعض الوثائق. ولا نظن أن الإحصاءات الرسمية كانت أربعة فقط، وسنسعى جاهدين للحصول على إحصاءات جديدة فاتتنا في هذه الدراسة. ولعلّ باحثين آخرين يستطيعون ردم ثغرة الإحصاءات الناقصة، وإنما يهمنا بشكل خاص أن يتابع الباحثون نشاطاتهم ليتسنى لنا الحصول على إحصاءات لبنانية يمكن أن تفيد الباحثين وتلقي ضوءاً مهماً وضرورياً على تاريخ لبنان.

الهوامش

(١) أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار، بيروت ١٩٧٣، ص ٣٦.

(٢) أسد رستم، المرجع السابق، ص ٥٧.

(٣) هذا العدد يشمل الموارنة فقط وهذا الأمر ينطبق على أحصاء ١٩٠٣، ١٩١٠ بينما في الاحصاءات الباقية ورد عدد سكان البترون من مختلف الطوائف.

(٤) هذا الرقم يشمل عدد ذكور اجدبرا مع بسبينا كما ورد في الإحصاء.

(٥) ورد في الإحصاء أنهم نازحون.

(٦) هذا العدد يشمل الموارنة فقط.

(٧) وردت في الاحصاء مع اجدبرا.

(٨) توزع ذكور القرية كمايلي: مسلمون ٤٠، موارنة ٥.

(٩) ورد في الإحصاء عدد ذكور بقسميا مع مزرعة نهر الجوز.

(١٠) ورد في الإحصاء أنها تتألف من بيتين تابعين للشيخ عباس الدحداح وعائلته وعائلة المرحوم أخيه منصور وشركاؤهم ولم يتطرق الإحصاء إلى عدد السكان.

(١١) توزع السكان حسب الطوائف كما يلي: موارنة ١٦، مسلمون ٧، روم ارثوذكس ٤.

(١٢) لم يتطرق بتكوفيتش إليها، وقد تبين لنا بالعودة إلى الإحصاء المذكور أنها ضمت إلى تولا.

(١٣) ورد في الإحصاء تنورين ومزارعها وهي وادي تنورين، تنورين التحتا، حريصة، اللقلوق الشاويه، فلايا، الرمل، بلعه، مزرعة بيت الشاعر، عين الراحة، ضهر النصار، شاتين، وطى حوب.

(١٤) ورد في الإحصاء أن بينهم ٣٢ في أميركا.

(١٥) تمّ إحصاؤها مع تولا وضهر أبو ياغي بينما في إحصاء ١٩٢٧ أضيفت إلى مسرح وضهر أبو ياغي وفي إحصاء ١٩٦٥ أضيفت إلى مسرح.

(١٦) تمّ إحصاؤها مع حردين.

(١٧) هذا العدد يشمل تنورين الفوقا والتحتا كذلك الحال بالنسبة لإحصاء ١٩٦٥

(١٨) ورد هذا الرقم عند بتكوفيتش، ص ٥٩. بالعودة إلى إحصاء ١٨٦٧ وردت هذه الجملة «قرية تولا ومزرعة البقيعة ١٦٠ ـ ٥ = ١٥٥.

(١٩) عدد الذكور هنا يشمل أيضاً البقيعة وضهر أبو ياغي.

(٢٠) ورد عند بتكوفيتش ص ٥٩ بأن عدد ذكور دريا ٦٧ وفي ص ٦٠ ورد عدد ذكورها ٢٧. بالعودة إلى الإحصاء المذكور تبين أن عدد ذكور دريا هو ٢٧.

(٢١) هذا الرقم هو للموارنة فقط كذلك الأمر بالنسبة لمهاجري سنة ١٩٠٠ ولإحصاءات كل من ١٩٠٣، ١٩١٠، ١٩٢١.

(٢٢) جاء في الإحصاء إلى جانب المهاجرين (نزاح إلى طرابلس ٨٥).

(٢٣) تمّ إحصاء بيت كساب مع حردين.

(٢٤) تمّ إحصاء كفر شليمان مع حلتا

(٢٥) هذا العدد يشمل بالإضافة إلى حلتا مزارع قندولا، داعل، ياريتا وكفر شليمان.

(٢٦) هذا العدد يشمل أيضاً كفر شليمان.

(٢٧) ورد في نفس الإحصاء ص ١٧٥ أن الحاضرين ١٣٩٠ والمهاجرين (على ما يقال) ١٢٠٠.

(٢٨) ورد في نفس السجل إحصاء لسكان حردين بتاريخ ٦/١٢/١٩٤٣ جاء فيه مقيمون ٥٥٠، مهاجرون ٢٥٠٠.

(٢٩) وردت عند بتكوفيتش، ص ٦٠ راشانا والأصح راشا.

(٣٠) لم يرد اسم زان وعدد سكانها عند بتكوفيتش ص ٥٩، بالعودة إلى الإحصاء المذكور تبين أن العدد هو ٦٧ ذكراً بينهم خمسة من المسلمين.

(٣١) جاء في هذا الإحصاء أن هناك ٢٥ نازحاً من رام إلى جبيل والبترون وفالوغا.

(٣٢) تمّ إحصاء دير بلا مع تنورين.

(٣٣) جاء في الإحصاء مقابل الرقم ٤٠ (نازحون).

(٣٤) تمّ إحصاء دير بلاّ مع قرية شناطة.

(٣٥) هذا العدد يشمل الموارنة فقط وقد جرى الإحصاء بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٣ وحسب نفس السجل فقد بلغ عدد سكان ديربلا ٣٠٠ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٧.

(٣٦) ورد في كتاب بتكوفيتش، ص ٥٩، صغار مع المزارع، بالعودة إلى الإحصاء المذكور ورد هذه العبارة «صغار ووطاسفرتا عدد٨٨».

(٣٧) تمّ إحصاء شاتين مع تنورين في هذا الإحصاء كما جرى ذلك أيضاً سنتي ١٩٠٠ و١٩١٠.

(٣٨) جاء في التقرير أن هناك ٢٧ نازحاً من قرية صغار.

(٣٩) جاء في الإحصاء بأن عدد الذكور المذكور يشمل أيضاً مزرعتي شويت ووطاسفرتا.

(٤٠) هذا العدد يتضمن أيضاً عدد سكان غوما ومراح شديد.

(٤١) جرى إحصاء بتاريخ ٣٠/١١/١٩٤٣ تبين من خلاله أن عدد سكان شاتين المقيمين هو ٦٣٥ والمغتربين ٣٠٠.

(٤٢) هذا الرقم هو عدد ذكور عرطز مع الفتاحات كذلك الأمر بالنسبة إلى إحصاء ١٩٠٦.

(٤٣) ورد أن هناك نزاحاً من عبرين بلغ عددهم ١٤ بينهم ٩ متزوجين و٥ عزابيون.

(٤٤) توزع هذا العدد على الشكل التالي: مهاجرون ١٧٥، نزّاح ٤٠.

(٤٥) هذا العدد مفصّل على الشكل التالي: مهاجرون ٨٠، نزاح إلى البترون وكوبا ١٥٠.

(٤٦) ورد في الإحصاء عدد سكان صورات مع رشكدّه، كذلك الأمر بالنسبة إلى إحصاءات ١٩٠٦، ١٩٢٧ و١٩٣٢.

(٤٧) تمّ جمع عدد سكان ضهر أبو ياغي مع تولا.

(٤٨) ورد في الإحصاء هذه العبارة «ليس منها من لم يهاجر إلا القليل».

(٤٩) جاء في الإحصاء عدد سكان قرى الفتاحات، عرطز وهربونا.

(٥٠) هذا العدد يشمل عدد سكان ضهر أبو ياغي مع البقيعة ومسرح.

(٥١) بينهم ١٢٠ نازح إلى بيروت والبترون.

(٥٢) ورد عند بتكوفيتش، ص ٥٨ عدد سكان غوما مع مزرعة ترحمانا. بالعودة إلى إحصاء ١٨٦٧ ورد اسم غوما ومراح الزيات والعدد هو ١١٨ ذكراً كما ورد هذه العبارة «أن قسماً رحل وبقي ١٠٩ فقط».

(٥٣) هذا العدد هو لذكور الفتاحات مع عرطز كذلك الأمر بالنسبة إلى إحصاء ١٩٠٦.

(٥٤) جاء في الإحصاء (عورا وجوارها) دون تحديد القرى والمزارع المجاورة.

(٥٥) تمّ في الإحصاء جمع قرى الفتاحات وعرطز وهربونا.

(٥٦) تمّ جمع سكان غوما ومراح الزيات في هذا الإحصاء.،

(٥٧) تمّ جمع سكان عورا وقندولا وياريتا.

(٥٨) ورد إحصاء غوما مع قرية سمار جبيل ومراح شديد.

(٥٩) تمّ إحصاء عورا مع قندولا.

(٦٠) ورد عند بتكوفيتش، ص ٥٩ بأن عدد ذكورها ٤٠ ومرة أخرى ٨٨. بالعودة إلى الاحصاء المذكور تبين أن العدد هو ٨٨.

(٦١) العدد المذكور هو للموارنة فقط وهذا الأمر ينطبق على باقي الإحصاءات لبلدة كفور العربة باستثناء إحصاءي ١٩٠٦ و١٩٦٥.

(٦٢) تمّ إحصاؤها مع حلتا.

(٦٣) تمّ إحصاؤها مع حلتا وقندولا وداعل وياريتا.

(٦٤) تمّ إحصاؤها مع حلتا.

(٦٥) هذا العدد يشمل الموارنة فقط كما هي الحال في الاحصاءات اللاحقة: ١٩٠٠، ١٩٠٣، ١٩١٠، ١٩١٣ مع الإشارة إلى أنهم نزحوا إليها من قرى عبرين، كفركده وكفرزينا.

(٦٦) أشار الإحصاء إلى وجود ١٢ شخصاً كنزاح من كور.

(٦٧) هذا العدد يشمل الموارنة فقط.

(٦٨) هذا العدد يشمل الموارنة فقط مع الإشارة إلى وجود ٦٣ مسلماً في القرية كذلك الأمر بالنسبة إلى إحصائي ١٩١٣ و١٩٤٠.

(٦٩) توزع السكان المقيمون كما يلي: موارنة ١٥٥، روم ارثوذكس ٤٠ والمهاجرون موارنة ٨٠، روم أرثوذكس ٦.

(٧٠) تمّ جمع عدد ذكور مراح الزيات مع غوما في هذا الإحصاء.

(٧١) وردت نيحا في عداد قرى ناحية قنات.

(٧٢) تمّ جمع عدد سكان مراح شديد مع دير شواح في كل من إحصاء ١٩٠٣، ١٩٠٦ و١٩١٠.

(٧٣) لم يذكر في الإحصاء عدد سكان مراح الزيات المقيمين.

(٧٤) هذا الرقم توزع كما يلي: في أميركا ٨٣، نازحون ٣١.

(٧٥) تمّ إحصاء مسرح مع قريتي البقيعة وضهر أبو ياغي.

(٧٦) تمّ إحصاء سكان مراح شديد مع سمار جبيل وغوما.

(٧٧) تمّ إحصاء سكان مسرح مع البقيعة.

(٧٨) تمّ إحصاؤها مع تنورين في سنوات: ١٨٨٣ و١٩٠٠ و١٩١٠.

(٧٩) تمّ إحصاؤها مع قرية حلتا.

(٨٠) تمّ إحصاؤها مع الفتاحات وعرطز.

(٨١) ثمّ إحصاؤها مع عورا وقندولا.

(٨٢) في أحصاء ١٨٨٣ و١٩٠٠ و١٩٣٢ ثم إحصاء عدد الموارنة فقط علماً أن قرية داعل تنتمي بأغلبيتها إلى المذهب الشيعي وقد توزعت في إحصاء ١٨٦٧ إلى ١٥ شيعي و١٠ موارنة.

(٨٣) في إحصاء ١٨٨٣ أحصي عدد الموارنة فقط وهذه القرية تنتمي إلى المذهب الشيعي. وقد توزعت في إحصاء ١٨٦٧ إلى ٢٢ شيعي و٤ موارنة.

(٨٤) توزع سكان البترون كما يلي: موارنة ٢٧٠٠، روم أرثوذكس ٨٠٠، إسلام ٥٠. يشير الدكتور فيليب حتي في كتابه تاريخ لبنان، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٥٩٢ إلى أن بلدة «مثل البترون كان عدد سكانها عند نشوب الحرب خمسة آلاف نسمة، فهبط عند انتهائها إلى ألفين».

(٨٥) توزع سكان بستان العصي على الشكل التالي: موارنة ١٦، إسلام ٧، روم أرثوذكس ٤.

(٨٦) أن الأعداد التابعة لبلدة دوما هي للموارنة فقط.

(٨٧) توزع سكان كفور العربة كمايلي: روم أرثوذكس ٣٢٦، موارنة ١٥٩ أما موتى الحرب فهم ٣٠٠ من الروم الأرثوذكس و٣٥ مارونياً.

(٨٨) توزع سكان محمرش كمايلي: موارنة ١١٣، روم أرثوذكس ٣٤. أما المهاجرون فهم موارنة ٤٨ روم أرثوذكس ٦.

(٨٩) توزع المهاجرون في نيحا كما يلي: في أميركا ٨٣، مؤقتاً ٣١. يشير لحد خاطر في كتابه عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨، منشورات الجامعة اللبنانية ـ بيروت، ١٩٦٧، ص ١٥٤ إلى أنه في أيام المتصرف نعوم باشا (١٨٩٢ ـ ١٩٠٢) «انفتح باب الهجرة إلى الديار الأميركية وغيرها على مصراعيه، فشغل الناس بها عن رصد أعمال الحكومة ونقد ما اعتادوا أن يحصوه لها من أخطاء».

(٩٠) تمّ إحصاء بيت شلالا مع بستان العصي البالغ عدد الحاضرين فيها ١٠ أشخاص.

(٩١) تمّ إحصاء تحوم مع راشانا في الإحصاء الرسمي لذا تمّ جمعها في الإحصاء الخاص الذي فصلهما.

(٩٢) جاء في الإحصاء الرسمي حدتون وتوابعها ولم يتطرق إلى إحصاء قريتي رام وراشا، لذا تمّ جمعهما مع حدتون في الإحصاء الخاص الذي فصلهما.

(٩٣) تمّ إضافة ١٢٠ نازحاً إلى عدد السكان المقيمين في الإحصاء الخاص فأصبح العدد ٧٢٠، وقد أشار الإحصاء إلى تواجدهم في البترون وبيروت.

(٩٤) ورد في الإحصاء الرسمي محمرش وتوابعها ولم يتطرق إلى أسماء التوابع وعدد السكان.

(٩٥) هذا الإحصاء يشمل الموارنة فقط في مدينة البترون.

(٩٦) هذا العدد يشمل الموارنة فقط في بلدة دوما.

(٩٧) مع الإشارة إلى وجود غائبين عن عبرين في البترون وبيروت بلغ عددهم ١٢٠ كما جاء في الإحصاء.

(٩٨) هذا العدد يشمل الموارنة فقط في بلدة كفور العربة.

(٩٩) هذا العدد يشمل الموارنة فقط في قرية محمرش.

(١٠٠) في إحصاء ١٩٤٠ تمّ إضافة شاتين ووطى حوب إلى تنورين كما جرى في إحصاء ١٨٨٣.

(١٠١) تمّ إضافة بيت كساب إلى حردين في إحصاء ١٨٨٣ كما جرى لاحقاً في إحصاء ١٩٤٠.

الأحزاب اللبنانية بين الصحوة الوطنية والأيديولوجيات الطائفية

(١٩١٤ ـ ١٩٤٦)

«مع دراسة تحليلية للحالة الوطنية الراهنة»

د إبراهيم محسن*

لقد أظهرت الحرب اللبنانية الأخيرة (٧٥ ـ ٩٠) أن جميع الأحزاب اللبنانية دون استثناء، حتى تلك التي تقوم أصلاً على معاداة الأديان، في عقائدها الأساسية، الماركسية مثلاً، قد تعرضت إما لإنقسامات طائفية، وإما لتجاذبات طائفية معينة، وأحياناً لتسويات طائفية في داخلها، على مستوى القيادة أو اختيار المناصب. وبعض هذه الأحزاب العلمانية أصلاً، قد أصبحت حكراً على طائفية واحدة رغم ادعاءات قادتها بأنها متعددة الطوائف؛ فالذين فيها من طوائف أخرى ليسوا إلاّ غطاء وطنياً، وبعضهم الآخر موجود بحكم الاستمرار القديم؛ ونعني أنها أصبحت حكراً على طائفة واحدة، ومنذ انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٩٠، لم يدخل إليها عناصر جديدة من طوائف أخرى.

هذا التمحور الطائفي في الأحزاب اللبنانية، دفع ببعض المسؤولين إلى التفكير بوضع تشريعات جديدة للأحزاب تجبرها على أن تكون متعددة الطوائف. بالطبع نحن لا نتفق مع هذا الاتجاه السياسي الإرادوي. فالتشريعات لا تحلّ شيئاً وهي نتيجة وانعكاس للحالة الاجتماعية، وليس بأمكانها أن تخلق حالة اجتماعية، إلاّ إذا كان المقصود بوضع التشريع الجديد التضييق على

* أستاذ في قسم التاريخ ـ كلية الآداب (١) ـ الجامعة اللبنانية.

الأحزاب ومنع تلك التي لا تكون طائفية، بصورة خاصة، من الانتشار والنمو وحتى التكوّن.

ولكن إذا أردنا أن نلقي الضوء على العمل الحزبي في لبنان، منذ بداية تكوين الأحزاب، لا بد لنا من التوقّف قليلاً على مفهوم الأحزاب السياسية.

وكما هو معروف، فإن التحزّب في المفهوم الاجتماعي، أي التشيع والتأييد لشخص أو لفكرة أو لاتجاه معين، قديم العهد في التاريخ البشري. ولكن الذي نعنيه بالحزب السياسي، بالمفهوم الحديث هو التكوين الاجتماعي الإرادي الذي يهدف عن طريق تجميع العدد الكبير من الأفراد في تنظيم معين لتأطيرهم وتوجيههم للقيام بحملة واسعة بين سكان بلد معين من أجل حثّهم للتأثير على السلطة السياسية القائمة أو للعمل على إستلام السلطة السياسية هذه، أو للتعاون مع أحزاب أو تشكيلات أخرى لاستلام هذه السلطة.

ليس هذا بالطبع كافياً لتعريف الحزب السياسي، وهو يحتاج لتفاصيل كثيرة، نحيل القارئ إلى ما كُتب بهذا الشأن من قبل بعض الاختصاصيين الحقوقيين أو الاجتماعيين[١]. إن ما نبغيه هنا هو إظهار علاقة الأحزاب بتغيّر مفهوم السلطة من جهة، وبالتشكيلة الاجتماعية من جهة أخرى. هذا يعني أن الأحزاب السياسية الحديثة هي تنظيمات إرادية للأفراد، يدخلها هؤلاء لقناعة معينة وفيها ينتمون إلى المجموعات التي تتكون منها؛ هذا يعني أن الأحزاب تنظيمات حديثة متعارضة مع التنظيمات القديمة التي تتكون من العائلات أو العشائر أو حتى الطوائف التي يصبح الدخول إليها إجبارياً مطلوباً من قبل هذه الجماعات المفروضة أصلاً على الأفراد[٢].

وهنا نطرح السؤال التالي: هل الأحزاب اللبنانية هي من النوع الأول، أي تنظيمات أفراد مستقلّين لا علاقة لهم بالجماعات المفروضة؟ أم أنها تشكيلات اسمها أحزاب ولكنها أشبه من النوع الثاني، أي حكراً على طوائف وعائلات، أو عشائر أو ما يشابه؟ أغلب الظن أنها من هذا النوع، وهي بالتالي لا يمكنها أبداً أن تكون وطنية ذات طابع شمولي، أي أنه ليس بأمكانها أن تواكب

ما أسميناه بالصحوة الوطنية هذه بالطبع فرضية، يمكن أن تؤكد في ما آلت إليه الأوضاع بعد إتفاق الطائف، حيث أصبح التمترس عند حدود الطائفة وحتى المذهب من شيم العمل السياسي. ولكن الذي نبغيه هو العودة إلى التاريخ لنرى كيف فهم اللبناني الحزب السياسي، وهل اختلف تكوّن الأحزاب عما توصلنا إليه اليوم؟ أم أن الأحزاب كانت صوراً وشعارات وكليشيهات ثقافوية أجنبية حاول أصحابها ألصاقها بالوضع القائم دون أن يأخذوا تركيبته بعين الاعتبار؟

ولكي يكون بحثنا تاريخياً، لا بد من الإشارة إلى الصعوبات الكبرى التي يعاني منها الباحث في التاريخ إذا أراد أن يكون موضوعياً يتحلّى بالروح العلمية وحسب. فهناك قراءات مختلفة لتاريخ لبنان حسب المواقع الطائفية أو الحزبية السياسية، خاصة إذا كنا نميّز بين التأريخ (سرد الوقائع دون محاولة تفسيرها أو التطرق لترابطها) أو التاريخ بمفهومه العلمي الشامي الذي ينطلق من الوقائع محاولاً كشف منطق تسلسلها.

فأول ما يتوقف عنده الباحث في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر هو تعدّد قراءات هذا التاريخ بتعدّد الطوائف والقوى السياسية بشكل يؤدي إلى خلاف جذري حسب المنظورات التي تتم عبرها قراءة المنعطفات التاريخية الكبرى من قبل هذه الطائفة أو تلك، أو تقييم شخصيات لبنان التاريخية ودورها في تاريخ لبنان. أن هامش التناقض والتعارض كبير جداً بالنسبة إلى مرحلة الأميرين فخر الدين وبشير والانتداب والاستقلال، وكذلك تقييم دور الأحزاب والحركات السياسية. ويعود هذا التناقض في أساسه إلى مرحلة تكوين دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠! في هذا العام اختلّت المعادلة القديمة اختلالاً كبيراً. فمقابل السيطرة المارونية المطلقة في متصرفية «جبل لبنان»، أحدث «لبنان الكبير» نقلة نوعية إلى كيان يقوم على نوع من التوازن الديموغرافي بين المسيحيين والمسلمين.

كذلك شكل عام ١٩٢٠ بداية ربع قرن من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية على لبنان، فرض عليه، بعد أن فرضت كيانه وحدوده شكلاً من التطور السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، ما يزال تأثيره حتى اليوم[٣]. لقد تولّد الانشقاق السياسي اللبناني الكبير بين مؤيدي الوحدة السورية ـ العربية

والرافضين لكيان لبنان المستقّل الدائم، وهم بغالبيتهم من المسلمين، وبين المنادين بكيان لبناني مستقل، وهم بغالبيتهم من المسيحيين وخاصة الموارنة، هذان التياران ما زالا يلخصان تقريباً، مع العديد من المتغيرات والتفصيلات الحياة السياسية اللبنانية الحالية[٤]. وقد تمايزت هذه التيارات السياسية عبر التطور التاريخي واكتسبت المزيد من الخصائص المميزة سياسياً وثقافياً واجتماعياً، وسيبلغ تطورها ذروته ضمن الكيان اللبناني الجديد، فتتحول الطوائف إلى مؤسسات سياسية، اجتماعية ذات كيانات شبه مستقلة يتيح نظام الطائفية السياسية لها أن تنمّي مقومات تمايزها، إلى حد طبع الكيان وهو العام، بطابع الخصوصية الطوائفية وهي جزئياته، من هنا يأتي التعبير، أن لبنان هو اتحاد كونفدرالي بين الطوائف كتجسيد لهذا التطور[٥].

ـ جذور الصراع القومي اللبناني ـ القومي العربي:

كان للوعي السياسي القومي أن ينشأ لأول مرة في بدايات القرن العشرين، بالرغم من أن مقدماته والحوادث التي حضّرت له تعود إلى بداية القرن التاسع عشر. هذا الوعي القومي هو في الأساس وعي اجتماعي ذوتركيب معقد يدخل فيه الوعي الفردي إلى جانب الوعي الجماعي: إنها إذن أنواع ثلاثة من الوعي تتكامل وتتداخل فيما بينها.

يلاحظ أن الوعي القومي العربي الوحدوي لم ينشأ كما كانت الحال في أوروبا في غمار صراع طبقي داخلي، بل في غمار صراع ضد محاولات التتريك العنصرية (الطورانية) ثم ضد اضطهاد السيطرة الاستعمارية الأجنبية.

إلاّ أن المهم بالنسبة إلينا كيف أنعكست الحركة القومية على لبنان، وكيف تصدّت لها الطائفية، فحرّفت الوعي القومي إلى انعزالية من جهة مطالبة بوطن قومي مسيحي تحت الحماية الأجنبية، ثم إلى انتفاضات ثورية قومية، من جهة أخرى مطالبة بإزالة الحكم الأجنبي وبتوحيد لبنان مع سوريا، ومن جهة ثالثة إلى بروز تيار وسطي توفيقي شبه ديمقراطي يبني نظريته على التوازن الطائفي الذي أدى إلى توازن سياسي بين الولاء للأجنبي والتطلعات الوحدوية.

كان المسيحيون، وخاصة الموارنة وأحزابهم، يعتبرون الأمبراطورية التركية نهاية الهيمنة الإسلامية التي اعتبرتهم منذ قرون عدة مواطنين «ذميين» (من أهل الذمة)، وهذا يعني تمتعهم بحقوق أقل من المسلمين. ومن جهة أخرى كان الانتداب الفرنسي بالنسبة إليهم فرصة ذهبية، للحصول على الاستقلال الذي يتكرس بقيام كيان وطني جغرافي لا يشكل فيه المسلمون أكثرية. وهذا الكيان لا يمكن أن يتحقق إلاّ بأرادة دولة غربية وتحت جمايتها ليضمن وجوده واستمراره، هذه الدولة هي فرنسا[٦].

أما المسلمون، فكانوا بأحزابهم وجمعياتهم التقليدية على نقيض مواقف المسيحيين، وهم بذلك يندفعون بسلبيتهم من لبنان، من اعتبارات عقائدية اقتصادية وسياسية تتراوح بين مفهوم الخكم في الإسلام والتوجّس من أن يصبح لبنان الكبير رمزاً لأندحار الحركة القومية العربية ورأس جسر، للتغلغل الأوروبي المسيحي على غرار ما حصل أثناء الحروب الصليبية. لقد رفض المسلمون هذا الوضع وكانت خشيتهم الكبرى على مصالحهم الاقتصادية، لأن الكيان اللبناني المعزول سوف يحرمهم من إقامة العلاقات الاقتصادية القوية وبالأخص في المدن والبقاع، مع الداخل السوري والعربي[٧].

وهكذا يتضح التباعد في الرؤيا السياسية في الفترة ما بين عام ١٩١٤ وعام ١٩١٨ بين الجبل بأكثريته المسيحية والمارونية والساحل والأقضية الأربعة (حاصبيا، راشيا، بعلبك، البقاع) بأكثريتها الإسلامية. ويلاحظ أن هذا التباعد قد ساهمت فيه عوال متعددة، دينية وسياسية وثقافية واقتصادية تراكمت منذ أيام الغزوات الصليبية، وقد رسخت الأرساليات الدينية ونظام الملل العثماني والامتيازات الأجنبية ذلك التباعد، وتعمقت الهوة حتى استفادت الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، من موقع «جبل لبنان» الاستراتيجي. يضاف إلى ذلك التباعد في الاتجاهات السياسية بين سكان لبنان وسكان المناطق المجاورة من حيث ممارسة تأثيرها السياسي عن هذا الطريق على السلطة العثمانية[٨].

كذلك كانت الفترة الممتدة ما بين ١٩١٨ و١٩٢٠ من أكثر الفترات بلورة

لهذه الاتجاهات في جبل لبنان والأقضية الأربعة بعد قيام الحكم العربي في دمشق، وقد ساهمت سياسات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في تغذية هذا التباعد الذي دفع لأرسال لجنة «كنج - كراين» الأميركية لاستفتاء السكان حول انضمام لبنان إلى سوريا أم بقاءه مستقلاً عنها. لم يؤخذ بالطبع برأي هذه اللجنة التي أوصت ببقاء لبنان مع سوريا مع إعطاء شبه حكم ذاتي لمسيحي الجبل، لأن فرنسا وبريطانيا كانتا قد حددتا مصير المشرق العربي منذ اتفاقية سايكس - بيكو؛ فلم يستطع الحكم العربي أن يستمر طويلاً، لذلك سقطت حكومة فيصل أمام إصرار فرنسا على تدعيم نفوذها وسيطرتها على سوريا بكاملها. وقد شكّل إنهيارها صدمة كبيرة للأكثرية الاسلامية من الأحزاب والتيارات السياسية في الساحل والأقضية الأربعة، الأمر الذي جعلها تقف موقفاً سلبياً من النفوذ الفرنسي والكيان اللبناني الذي أعلنه الفرنسيون باسم «لبنان الكبير»[٩].

ـ الخلفيات الأيديولوجية الطائفية:

شكل المسيحيون، في مرحلة الصراع مع الأتراك، الواجهة القيادية للحركة القومية العربية، ونظروا إلى الاستعمار التركي على أنه العدو الأساسي لهم وللعرب المسلمين في آن واحد[١٠] (اليازجي والبستاني والمطران... وغيرهم).

بيد أن دسائس الاستعمار الأوروبي، عملت على تحريك المخاوف عند المسيحيين فصورت لهم أن الدعوة للوحدة العربية تقوم على أساس الدين الإسلامي، وأن الدولة العربية التي يسعى العرب إلى تحقيقها سوف تكون دولة «دينية» مما يعرض حقوق المسيحيين لأشد الأخطار[١١].

وقد نجحت مثل هذه المخططات في لبنان، وأدت إلى الوقيعة بين المسيحيين والمسلمين، حيث استنفرت المشاعر الدينية والطائفية، وأرتدت الحركات الفكرية والسياسية عند الفريقين، طابعاً طائفياً، وتحولت المذاهب الدينية إلى أحزاب مذهبية سياسية[١٢].

وفي الواقع فأن تأثير السياسة الفرنسية على المسيحيين في لبنان يعود إلى دور المستشرقين الفرنسيين الذين وضعوا الدراسات، ووجهوا المثقفين من أبناء الطائفة باتجاه الإنغلاق والتقوقع، وذلك عن طريق الإرساليات الفرنسية التي كانت منتشرة في كافة أنحاء المناطق المسيحية[١٣]. وقد ركزت الاستراتيجية الفرنسية تجاه الامبراطورية العثمانية على مسائدة العصبيات المحلية والأقليات القومية في وجه السلطة المركزية في اسطنبول وذلك ضمن خطة تجزئة وبلقنة الامبراطورية وتفتيتها إلى عدة دويلات، مستخدمة في ذلك كافة التناقضات الداخلية التي من شأنها أضعاف السلطة المركزية وتطويقها عبر الأطراف. ويلاحظ أيضاً أن اهتمام الاستشراق البريطاني في القرن التاسع عر أنصبّ بالدرجة الأولى على العنصر الغالب داخل الأمبراطورية العثمانية وهو العنصر الإسلامي السنّي، في حين أن الاستشراق الفرنسي، في نفس الفترة، تجده منهمكاً في نبش العصبيات المحلية وإعادة إحياء تاريخ الأقليات الأتنية والقومية والدنينة في محاولة لتفتيت اللحمة الداخلية وتأليب السلطات المحلية في وجه الحكومة التركية[١٤]. ومن هنا جاء الخطاب السياسي الاستشراقي الفرنسي ليخاطب كل سلطة محلية «لغتها الخاصة»، مؤسساً لها تاريخاً لخصوصيتها معزولاً عن التاريخ العام للمنطقة. لذلك فأن الخطاب السياسي الاستشراقي يعبّر عن الإيديولوجيا والمعرفة التي واكبت مشروع السيطرة الغربية على الشرق. ومن هنا كان تشكّل الخطاب السياسي الاستشراقي محكوماً بمقاييس من خارج الأيديولوجيا[١٥]. ومن هنا أيضاً جاء تنوّعه في قراءة تاريخنا: فهو في مصر تراه يتلبّس لغة الإسلام (خطاب نابليون بونابرت)[١٦]. بينما تراه في أطراف أخرى، كلبنان وسوريا مثلاً، من الإمبراطورية العثمانية يتحول إلى نصّ للأقليات الدينية مناوئ للإسلام ومؤكد على تمايز هذه الأقليات عن الحضارة الإسلامية وتواصلها مع حضارة الغرب[١٧].

فالخطاب السياسي الاستشراقي، إذ يؤكد على خصوصية الأقليات الدينية المسيحية وتمايزها عن الحضارة العربية الإسلامية، محاولاً التنقيب عما يثبت

تواصلها مع الحضارات السابقة للإسلام من فينيقية إلى فرعونية وأشورية وغيرها، يرى في هذه الأقليات المسيحية في العصور الحديثة جسراً تعبر عليه الحضارة الغربية إذ كان المسيحيون سبّاقين في تبنيّهم لأسس الحضارة الغربية وانخراطهم فيها(١٨).

من هذا المنطلق ينظر الخطاب الاستشراقي الفرنسي إلى تاريخ لبنان على أنه ملجأ للأقليات المسيحية والإسلامية الهاربة من حكم الأكثرية السنّية المتمثّلة بالحكم العثماني في التاريخ الحديث. وانطلاقاً من النموذج الأوروبي، يتناول الخطاب الاستشراقي الفرنسي تاريخ لبنان على أنه مجموعة من الحضارات المتعددة التي لم يستطع الإسلام أن يصهرها في بوتقته، وبالتالي فإن الأقليات الدينية المسيحية هي المؤهلة لكي تتمثل النموذج الأوروبي(١٩).

ـ تبنّي الأحزاب الطائفية المسيحية للخطاب السياسي الاستشراقي (١٩٠٠ ـــ ١٩٢٦)

إن الأساس في تكون الفكر الكياني المسيحي على الصعيد السياسي قد بدأ يتبلور في كنف النص الاستشراقي الفرنسي في **نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**. وضمن هذا الإطار يمكن القول أن النّص الكياني المسيحي هو استمرار للخطاب الاستشراقي الفرنسي. وقد تميزت هذه المرحلة بنشوء أحزاب سياسية وجمعيات علمية في لبنان ومصر والمهجر وخاصة في فرنسا ضمن العديد من المثقفين المسيحيين اللبنانيين خريجي مدارس الإرساليات في لبنان وفرنسا وقد كانت اللغة الفرنسية هي الطاغية في كتاباتهم ومن هذه الجمعيات والأحزاب نذكر على سبيل المثال لا الحصر ـ **«جمعية الاتحاد اللبناني في القاهرة»** التي تأسست عام ١٩٠٩ وعملت على بلورة الهوية اللبنانية، ودعت إلى محاربة الفكرة القائلة بإتحاد لبنان مع سوريا. وطرحت مشروعها القاضي بإيجاد «الاتحاد اللبناني» المستقل عن البلاد العربية بوجه عام، وعن سوريا بوجه خاص(٢٠).

- **«حزب الترقي اللبناني»**، وقد تألف في بيروت في ٤ كانون الأول ١٩٢٠.

ورفع شعاره السياسي «في سبيل لبنان مع فرنسا». وقد ارتكز البرنامج السياسي لهذا الحزب على ما يلي:

١ ـ صيانة الاستقلال السياسي «للبنان الكبير». بمساعدة الانتداب الفرنسي.

٢ ـ إتاحة المجال أمام الأديان في لبنان الكبير، حتى تمارس نشاطها بحرية والدفاع عن التقاليد القومية.

٣ ـ تحديد النسبة التمثيلية في الانتخابات النيابية(٢١).

- **«حزب العمال العام»**، الذي تأسس في بيروت عام ١٩٢١، وحدد برنامجه على الأسس التالية:

١ ـ تحسين الظروف الحياتية للعمال في لبنان الكبير.

٢ ـ تأييد الانتداب الفرنسي والتعاون معه...

وفي الواقع فأن الانتساب لهذا الحزب كان مقتصراً على أرباب العمل والوجهاء أما العمال فقد أستبعدوا عنه بسبب القيود التي وُضعت على أساس بدل الاشتراك المرتفع، وكان للحزب جريدة تنطق باسمه أطلق عليها اسم «العمال»، وكانت سياسة الحزب تتماشى مع التوجهات الفرنسية التي كانت تهدف إلى تحقيق السيطرة الاقتصادية على سوريا ولبنان.

وفي الواقع اقتصر قيام هذا الحزب على الوسط المسيحي وارتدى طابعاً طائفياً(٢٢).

- **النادي الماروني في دمشق**: وقد تأسس عام ١٩٢٢ في دمشق، وكان شعاره السياسي «من أجل الأنتداب الفرنسي على سوريا ولبنان»(٢٣). أقتصر هذا الحزب على الوسط الماروني وسيطرت على أعضائه ثقافة المدارس اليسوعية. وكان أعضاؤه يصرّون على فصل لبنان سياسياً عن محيطه العربي، ويمجّدون الدعوة الفينيقية، وكان الشاعر «شارل قرم» منظر وفيلسوف الحزب(٢٤).

- **حزب الشبيبة اللبنانية**: تأسس عام ١٩٢٤. وحدّد سكرتيرة العام «ميشال زكور» صاحب جريدة «المعرض» برنامجه السياسي على الشكل التالي:

١ - تأييد حق الشعب اللبناني بانتخاب رئيس لبناني لحكومته الوطنية..

٢ - التشبّث بالقانون الأساسي للدولة اللبنانية وتخويل الأمة اللبنانية حق وضعه.

٣ - الطلب إلى المجلس النيابي اللبناني أن لا يخرج عن رأي الأمة وأمانيها»[٢٥].

- **حزب الرابطة اللبنانية**: وقد تأسس في باريس عام ١٩٢٥، وكانت غايته السعي وراء مصلحة لبنان العامة وتوطيد الأمن في أرجائه ونشر الرقي والحضارة بين أهله وجعل الانتداب «الفرنساوي» فيه مثمراً ومفيداً[٢٦]. وعن فكرة الأتحاد مع سوريا يقول رئيس الحزب: «أن الشعب اللبناني... لا يتقدم فيرمي بنفسه مغمض العينين في اتحاد لم يخلق بعد ولم يعرف حتى الآن متى يتم ولا كيف يكون مصيره»[٢٧].

- **نقابات العمال الزراعيين**: كان هذا الحزب من أبرز النقابات التي ظهرت في «لبنان الكبير» والتي كان يرأسها «الياس الظاهر»، وكان شعارها: «الانتداب الفرنسي ضرورة حيوية لشعب لبنان بأسره»[٢٨].

وفي تشرين الأول ١٩٢٠، تأسست نقابة أخرى هي نقابة «مزارعي الدامور»، واقتصر انتشارها على المسيحيين الموارنة دون سواهم. وكان برنامجها يدعو إلى التعاون مع سلطات الانتداب الفرنسي[٢٩].

- **التيار المثالي**: ظهر هذا التيار مع صدور جريدة «الصحافي التائه» التي أنشأها اسكندر رياشي، ويعترف «التيار المثالي» بالتآخي بين الطبقات الاجتماعية، ودعا إلى قيام إشتراكية مثالية أو طوباوية، مظهراً في ذلك تأثره بأفكار الاشتراكية التي دعت إليها البورجوازية الصغيرة في أوروبا لا سيما في فرنسا التي أنطلقت فيها ثورة ١٧٨٩ والتي نادت بالمساواة والحرية والعدالة[٣٠]. ولم يكن هذا «التيار المثالي» معادياً للانتداب، بل

على العكس من ذلك فقد اعتقد بضرورة إشراف الانتداب الفرنسي على البلاد، كذلك فهو لم يخرج عن إطار الدعوة الاقليمية التي نادى بها التيار[٣١] «القومي اللبناني» والتي كانت توجهاتها ترمي إلى تكريس انفصالية لبنان عن سوريا والبلاد العربية الأخرى.

كان لانتقال الحركة القومية العربية إلى المسلمين الأثر البالغ على مسيحيي الجبل اللبناني بشكل خاص ومسيحي الولايات بشكل عام. والسبب في هذا الانتقال يعود إلى كون المسيحيين الذي كانت لهم علاقات قديمة مع الغرب لم يروا عدواً أساسياً لهم إلاّ تركيا. أما المسلمون فكانت معارضتهم لتركيا لا تصل إلى حد الانفصال، بل كانت تبغي الإصلاح والتحديث وإعطاء العرب حقوقهم وحكمهم الذاتي. وكانوا يرون أن الويلات كلها تأتي من الأجانب المستعمرين الطامعين بالدولة العثمانية.

هذا الاختلاف إذن بين المسلمين والمسيحيين في تعيين مصدر الخطر هو الذي أظهر الخلاف وكأنه طائفي وإن لم يكن في البداية كذلك. إلاّ أنه ما لبث أن تحول إلى طائفية سياسية وتوسع الخلاف كثيراً حتى توصل زعماء المسيحيين إلى المطالبة بوطن قومي مسيحي تحت حماية دولة كبرى أجنبية، وهكذا، فبينما كان رواد الحركة القومية العربية يهدفون إلى استغلال التناقضات الدولية للفوز باستقلال ووحدة العالم العربي، كان رواد الحركة القومية المسيحية اللبنانية يمدّون أيديهم إلى فرنسا كي تساعدهم على إنشاء وطن تحت حمايتها.

فالواضح أذن أن المسيحيين الذين كانوا متقدمين من الناحية العلمية والاجتماعية بدأوا يتخلّفون من الناحية السياسية، فسهّل على زعمائهم تصوير الحركة القومية العربية على أنها دعوة إسلامية، إذ كانت العصبية الطائفية هي مصدر حكمهم على القومية العربية.

إلى جانب هذه الأحزاب المسيحية والجمعيات اللبنانية التي قامت في الداخل والخارج، أي في بلاد الاغتراب ومصر، قامت، وربما في مواجهتها، أحزاب وجمعيات لبنانية وعربية - إسلامية تنشد الوحدة اللبنانية السورية أو الوحدة العربية الكبرى.

ما هي هذه الأحزاب والجمعيات وكيف واجهت المسألة اللبنانية؟

ـ الأحزاب والجمعيات الوحدوية والإسلامية تتبنى الوحدة مع سوريا وتعمل للوحدة العربية الكبرى (١٩٠٠ ـ ١٩٢٦)

كانت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى قد شهدت مداً واسعاً للتيار العربي الوحدوي في سوريا ولبنان، وكانت فكرة القومية العربية العلمانية قد وجدت أنصاراً لها بين صفوف الكتّاب والمثقفين اللبنانيين في الداخل والخارج، فأنبروا للدفاع عنها ومناصرتها باعتبارها حركة قومية، جامعة شمل العرب، ومعبّرة عن أمانيهم في وحدة بلادهم وحريتها واستقلالها[٣٢].

وإذا كانت الحركة الوحدوية قد شهدت نوعاً من الجمود على صعيد الداخل في سوريا ولبنان بسبب الملاحقة الشديدة التي قامت بها سلطات الانتداب الفرنسي، وأساليب القمع العنيفة التي مارستها بحق المعارضين لسياستها، فأن هذه الحركة عرفت نشاطاً كبيراً على صعيد الخارج بين أوساط المهاجرين السوريين واللبنانيين، لا سيما في مصر والمهجر الأميركي وحيث تألّفت عدة أحزاب وجمعيات سياسية تضمّنت برامجها المطالبة بإلغاء الانتدابين الفرنسي والانكليزي، وتحقيق الوحدة السورية ـ العربية بما فيها فلسطين ولبنان[٣٣] وقد ضمّت عناصر من المسلمين والمسيحيين. أما الأحزاب الوحدوية التي ظهرت في تلك الفترة فكان أبرزها:

- **حزب العربية الفتاة**: وقد ظهر هذا الحزب قبيل الحرب العالمية الأولى بقليل. وكان ظهوره كرد فعل على التحدي التركي وخصوصاً على حركة التتريك الطورانية التي أنتهجها حزب تركيا الفتاة[٣٤]. أما الغاية السياسية لهذا الحزب فكانت تقضي بتحقيق «استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً بجميع معانيه الحقوقية والسياسية وتأييد ذلك الاستقلال بجعل الأمة العربية في مصاف الأمم الحيّة[٣٥].
- **حزب الاستقلال العربي**: تأسس هذا الحزب في دمشق عام ١٩١٩، وكان شعاره الدائم «العمل لاستقلال بلاد العرب وتحريرها من كل نفوذ

أجنبي»[٣٦]. وقد انتشر حزب الاستقلال العربي بسرعة فائقة في البلاد السورية، وانخرط بين صفوفه إلى جانب أعضاء «العربية الفتاة»، الكثير من الزعماء والأعضاء. وكان الحزب الأبرز من حيث أهميته وكثافة الأعضاء المنتسبين إليه (حوالي ٧٥ ألفاً)[٣٧].

- **الحزب الديمقراطي**: نشأ هذا الحزب في الارجنتين وكان رئيسه الدكتور خليل سعادة (والد انطون سعادة). وقد أصدر مجلة أطلق عليها اسم «المجلة» التي عبر من خلالها عن آرائه السياسية، حيث شن حملة واسعة على السلطنة العثمانية. كما حمل سعادة على بريطانية وفرنسا بسبب سياستهما الاستعمارية، وكذلك على التعصب الديني والطائفية التي اعتبرها أرثاً همجياً[٣٨].
- **حزب الشعب اللبناني**: تأسس هذا الحزب في عام ١٩٢٤، وتشكلت نواته الأولى من أغلبية عمالية ساحقة، وخصوصاً من عمال التبغ في بكفيا. وقد شكل هذا الحزب الواجهة العلنية أو الظاهرية للحزب الشيوعي اللبناني[٣٩]... وقد حدد الحزب أهدافه بالأسهام بجميع الوسائل في تنمية الصناعة والزراعة والتجارة في لبنان، ونشر روح الإخاء في «الأمة اللبنانية»، ومنع الأكليروس في استخدام نفوذه على حساب المصلحة العامة ودعم المدارس الوطنية وتوحيد برنامج التعليم العلماني وجمع العمال والفلاحين في نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة»[٤٠]. وبالرغم من اختصار هذا الحزب على الفئات المسيحية فأنه كان أول من حاول توحيد القوى الوطنية في «لبنان الكبير» وتجميعها في جبهة واحدة للوقوف بوجه الانتداب الفرنسي. فتجاوز بذلك الاعتبارات الطائفية التي جهد الانتداب على إثارتها وتغذيتها[٤١].

وقد عارض «حزب الشعب اللبناني» انتخابات ١٩٢٥ النيابية على أساس طائفي، ودعا اللبنانيين إلى مقاطعتها. وفي اجتماع كانون الأول ١٩٢٥ حدد الحزب استراتيجيته السياسية والاجتماعية على الشكل التالي:

- تأييد الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥) ودعوة الجماهير اللبنانية إلى مناصرتها والالتفاف حولها.
- تشديد النضال ضد الأمبريالية.
- تعميق النضال من أجل الاستقلال القومي والحريات الديمقراطية.
- الدعوة إلى مصادرة الأراضي التابعة للأقطاعيين الموالين لسلطات الانتداب الفرنسي. وكذلك مصادرة أراضي المعادين للثورة السورية الكبرى[٤٢].

فلم تلبث سلطات الانتداب أن لاحقت أعضاء الحزب فاعتقلت الكثير منهم، وأبعدتهم خارج البلاد، وأحالت البعض الآخر إلى المحاكمة العسكرية، مما دفع بالحزب إلى الاختفاء عن الانظار، والابتعاد عن ساحة العمل السياسي في لبنان الكبير، لفترة وجيزة.

- **الحزب الوطني اللبناني**: تأسس هذا الحزب في مصر برئاسة حبيب البستاني. وكان من أعضائه البارزين، ميشال زكور، صاحب جريدة «المعرض» البيروتية، التي كانت لسان حال الوحدويين في تلك الفترة. وقد رفع الحزب شعاره الدائم معلناً «أن الانفصال عن سوريا في السلم فقر وشقاء. وفي الحرب موت وفناء».

أما برنامجه السياسي فقد أعلن معارضته الشديدة لوجود الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان[٤٣].

- **حزب الاتحاد السوري**: تأسس هذا الحزب في ١٩ كانون الأول ١٩١٨. وقد تناول برنامجه السياسي النقاط التالية:
  - التأكيد على استقلال سوريا استقلالاً تاماً.
  - التأكيد على وحدة سوريا القومية.
  - جعل الحكم في سوريا على قاعدة الديمقراطية اللامركزية.
  - المحافظة على حقوق الأقليات في سوريا وضمان حريتهما[٤٤].

- «المؤتمر السوري - الفلسطيني» يوحّد الأحزاب الوحدوية السورية واللبنانية في الخارج:

فقدت الأحزاب الوحدوية الرافضة للانتداب والكيان الجديد في الأراضي الملحقة «بجبل لبنان» زخماً قوياً كانت تستمده من خلال الحكم العربي في دمشق، لا سيما بعد تشتت معظم المناضلين في صفوف التيار الوطني في البلاد العربية المجاورة بعد أن قبضت سلطات الاحتلال على زمام الأمور ونفت القادة إلى خارج البلاد. ومن هنا يبرز دور الأحزاب في الخارج وخاصة حزب «الاتحاد السوري» في مصر الذي كان يرئسه ميشال لطف الله الذي دعا جميع الأحزاب السورية اللبنانية لعقد مؤتمر في جنيف سمّي بالمؤتمر السوري الفلسطيني[٤٥]. أنتخب المؤتمر لجنة سُمّيت «باللجنة التنفيذية السورية - الفلسطينية» تألفت من مندوب واحد عن كل حزب، وجعلت مركزها مصر، كما انتخبت اللجنة عنها وفداً دائماً في أوروبا، ومقرّه الدائم في جنيف. ومعلوم أن هذه اللجنة بقيت تمارس عملها باسم سوريا كلها بحدودها الطبيعية حتى عام ١٩٣٦[٤٦]. ويجمع المؤرخون على أن هذه اللجنة كانت توالي الاحتجاجات وتذيع البيانات وتعلن للعالم أجمع ما يرتكبه الفرنسيون من أعمال وحشية وسوء معاملة بحق الشعبين السوري واللبناني. وفي الواقع أن تأثير اللجنة الكبير على الرأي العام في الخارج كان له صدى في الداخل أقوى وأفعل، لا سيما في الأراضي والمناطق الملحقة «بجبل لبنان»[٤٧].

ثم عقد مؤتمر ثانٍ في ١٠ حزيران ١٩٢١، في مدينة جنيف. وصدر بيان «باسم ممثلي الأحزاب والفرق السياسية في سوريا ولبنان وفلسطين من المسلمين والمسيحيين الناطقين باسم هذه البلاد». وقد جاءت المقررات على الشكل التالي:

- اعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسوريا ولبنان وفلسطين.
- الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب وأن تتحد مع باقي الأقطار العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة.

- إعلان إلغاء الانتداب حالاً.
- جلاء الجنود الفرنسيين والانكليز عن سورية ولبنان وفلسطين.
- إلغاء تصريح بلفور المتعلق «يوطن قومي لليهود في فلسطين»[٤٨].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأحزاب مجتمعة (القومية اللبنانية والوحدوية) لم يكن لها التأثير الفعال في الحركات الشعبية في تلك الفترة (١٩٢٠ - ١٩٢٦). كذلك لم تكن المرجعية الصالحة لاتخاذ القرارات السياسية الحاسمة، ذلك أن التجمعات الطائفية الإسلامية منها والمسيحية، كانت تمثل تلك المرجعيات، وتتحدث باسم طوائفها ومذاهبها، خاصة وأنها كانت تتمتع بمساعدة ودعم السلطات والمرجعيات الدينية التي كانت تشاركها في صياغة المواقف واتخاذ القرارات. لذلك يمكن الاستنتاج بأن الدور الفعّال للأحزاب السياسية لم يظهر إلاّ أثناء فترة الحكم السياسي - الدستوري (١٩٣٠ - ١٩٤٦)، وبداية التقارب المسلم - المسيحي الذي شكل الأرضية السياسية لنشوء الأحزاب العقائدية العلمانية الوطنية، إضافة إلى نشوء التيارات والكتل السياسية اللاطائفية (الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية اللبنانية). ونلاحظ أيضاً أن هذه الأحزاب كانت تشارك في الحياة السياسية إلى جانب تلك التجمعات الطائفية أو الكتل السياسية، ولكن دورها كان ثانوياً ومهمّشاً، إذا ما قورن بتلك التجمعات والكتل.

سياسة الانتداب تعزّز الدور المسيحي!

ولما كان التيار القومي اللبناني يلقى الدعم والمساعدة من قبل الدولة الفرنسية، كان التيار الوحدوي يستند إلى دعم القوى السياسية الوطنية في سوريا ويلتقي مع الانتفاضات الوطنية التي قامت في أنحاء مختلفة من سوريا. الأمر الذي دفع الفرنسيين إلى القضاء على العمق الوحدوي المتمثّل بالحكم العربي بقيادة الملك فيصل. فكانت معركة ميسلون الغير المتكافئة، والتي أتت نتائجها لتشكّل انكساراً للتيار الوحدوي في سوريا ولبنان، في حين شكلت في الوقت

نفسه انتصاراً للسلطات الفرنسية التي أخذت تمارس سياسة الانتداب بما يعزّز سيطرتها المطلقة في شتى مرافق الدولة الجديدة، وتعمل على تقديم حلفائها من التيار القومي اللبناني وأحزابه إلى الواجهة وتعزّز مكانتهم في مؤسسات الدولة الناشئة.

لقد أدرك الاستعمار الفرنسي منذ البداية أن الضمانة الوحيدة لترسيخ قدمه الاستعمارية في سوريا ولبنان «تستند إلى إبقاء التناقضات الطائفية والاجتماعية دائمة التوازن بين السكان، كما اعتقد الفرنسيون أن دوام انتدابهم يقوم على إضعاف «لبنان الكبير» من داخله، فالدولة الطائفية لا تقود إلى وحدة وطنية لأن الشعور الطائفي هو بطبيعته شعور لا وطني»[٤٩].

كان موقف الموارنة وأحزابهم من الكيان الجديد موقف التأييد المطلق وأن شابه أحياناً بعض التذمّر والاستياء من تصرفات الفرنسيين نتيجة الحكم المباشر. أما المسلمون وأحزابهم بوجه عام فقد رفضوا الانتداب والكيان الجديد معاً. وتجلّى هذا الرفض في البدء بمقاطعة الإحصاء الذي أعلنه الجنرال غورو عام ١٩٢٢. وقد تراجع البعض منهم عن مقاطعته بعد أن وافق الجنرال غورو نفسه على إزالة عبارة «إن حامل الهوية هو لبناني». كما تجلّى هذا الرفض أيضاً باغتيال أسعد بك خورشيد (مدير الداخلية في بيروت) جزاء لموالاته للسلطة الفرنسية[٥٠]. كما رفضوا المشاركة في إعداد الدستور اللبناني لأنه يكرّس الانفصال التام عن سوريا ويثبّت حدود وشرعية الكيان الجديد[٥١].

الحياة الدستورية تعزز دور الأحزاب السياسية:

كان من نتائج الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ - ١٩٢٧) أن لجأت فرنسا إلى تعديل في أساليب عملها السياسي في الدويلات السورية ودولة لبنان الكبير. وقد تمثّل هذا التعديل بأعراب فرنسا عن استعدادها لاطلاق مرحلة جديدة من الديمقراطية تستطيع من خلالها الفئات الفاعلة في الدويلات أن تحدد مواقفها بشأن وضع الأسس لدستور يتوافق مع تطلعاتها السياسية. وعندما طرحت لجنة اعداد الدستور على الفاعليات الإسلامية الأسئلة القانونية، كان جوابها سلبياً ولم

تشأ الجواب على أي سؤال من الأسئلة المعدة سلفاً. عندها أصدر المفوض السامي الفرنسي عدداً من الدساتير في ١٤ آذار ١٩٣٠، قضت بتكريس واقع التجزئة السياسية بين الدويلات، بعد أن أضفت طابعاً دستورياً وقانونياً هذه المرّة.

بيد أن هذه الدساتير وأن هدفت إلى تكريس واقع التجزئة، فأنها في المقابل كانت أساساً في نشوء نتيجتين متلازمتين: الأولى وهي أطلاق مرحلة مهمة من العمل السياسي السلمي، والثانية تلك التي سمحت بتأسيس الأحزاب السياسية في الداخل بدلاً من الخارج، الأمر الذي جعل الحركة السياسية ذات فعالية وتأثير في أوسع الفئات المثقفة والشعبية على السواء. وقد كان لهذه الأحزاب وللبرامج التي طرحتها أثر هام على مستقبل العمل السياسي عبر توسيع دائرة الوعي السياسي، وتنوع الاتجاهات الفكرية المختلفة[٥٢].

كما عبرت هذه الحالة الدستورية عن نفسها بظهور عدد من الكتل والأحزاب السياسية، اعتمدت في تحقيق برامجها المطلبية وسائل العمل السياسي السلمي عن طريق عقد المؤتمرات وإصدار البيانات ورفع مذكرات الاحتجاج وقيام المظاهرات والدعوة إلى اضرابات كبيرة شاركت فيها الفئات الشعبية بشكل كثيف[٥٣].

لا يسع المتمعّن في تاريخ الأحزاب السياسية في لبنان أن يلاحظ ظهور عدد منها في أوائل الثلاثينات ظهوراً علنياً. ففي أول حزيران عام ١٩٣٥، أعلن انطون سعادة عن وجود الحزب القومي الذي كان حتى ذلك الحين حزباً سرياً، وذلك في خطبة له تعتبر أول شرح لمبادئ الحزب[٥٤]. وفي العام ذاته أعلن الحزب الشيوعي أيضاً عن نفسه علناً، وأصدر جريدته الرسمية «صوت الشعب»، وظهر العدد الأول منها في بيروت في تاريخ ١٥ أيار ١٩٣٧[٥٥]. وفي العام ذاته ظهر حزب الكتائب الذي أسسه بيار الجميّل، وكذلك حزب النجادة (أو الكشاف المسلم)[٥٦].

ويلاحظ المؤرخ كذلك، أن هذه الأحزاب كانت تختلف اختلافاً بيّناً في

عضويتها، وتنظيمها وبرامجها وإلى حدّ كبير في زعامتها عن الأحزاب السابقة. ويعلق المؤرخ لونجرج ـ (Longrigg) على هذه الأحزاب الجديدة بقوله:

«تتميّز هذه الفئات بخصائص لم تكن قد عرفت من قبل. ذلك أنه كان لكل منها برنامج محدّد تحديداً واضحاً. وتنظيم عملي واسع، وأعضاء يتسمون بالحماسة الأصلية، ونزعة إلى إدخال الشباب الأقوياء والابتعاد عن اتباع الزعماء المحليين وعضاباتهم القديمة، (وأخيراً) كانت لها منظمات تلقت تدريباً عسكرياً»[٥٧].

وقد لاحظ هذا التغيير في التنظيمات الحزبية السياسية أيضاً الاستاذ ألبرت حوراني، الذي وجد أن الفترة التي تلت عام ١٩٢٠ وخاصة الثلاثينات في القرن ذاته، شهدت ظهور نوع جديد من القومية أكثر اكتمالاً منها عند الجيل السابق. ويضيف إلى ذلك أن هذه القومية الجديدة لم ترض عن الأساليب القديمة في التنظيم والعمل، كذلك لم ترض عن تكتلات الزعماء المحليين ذات العرى المنحلّة والأسر الواهية. ويرى حوراني أن أولئك الأعيان كانوا يعرفون بعضهم معرفة وثيقة، وكانت بينهم في الغالب وشائج قرابة. وقد جروا على العمل معاً وولاء كل منهم اتباعه، ولكن أياً منهم لم يكن مستعداً لأن يكون تابعاً لغيره، وكانت أساليبهم في المعارضة تتسم بالرتابة والاستمرار، فيما عدا ماكان يتخللها من أضرابات أو مؤتمرات كبيرة يعاد فيها التأكيد على الأهداف. ويلاحظ البرت حوراني أيضاً مراقبة الشباب لنقاط ضعف تلك التكتلات، فقد أدركوا أنها في الأساس تحالفات زعماء سياسيين تشّد بعضهم إلى بعض اتفاقات مؤقتة، بالرغم من أنهم، مبدئياً، «مهتمّون بالوحدة العربية، فأن إفاقهم كانت تحد من امتدادها مشكلاتهم المحلية، ولم يكن هدفهم انتزاع الاستقلال، بل إحداث ضغط يستهدف عقد اتفاق مع الدول المسيطرة (المنتدبة). ثم أن هؤلاء الزعماء لم يقوموا بأية محاولة منظمة لتثقيف الأمة ثقافة سياسية، كذلك لم تكن لديهم أية فكرة واضحة عما يفعلونه إذا نالوا استقلالهم»[٥٨].

ولا ريب في أن الأستاذ حوراني قد لمس الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهور الأحزاب الجديدة وهي: عدم رضا الجيل الجديد عن العمل السياسي

للجيل الأقدم منه، ويؤيده في ذلك «ستيفن لونجرج الذي يفسّر ظهور الأحزاب بأنها استجابة لحاجة سيكولوجية أبان تلك الفترة[٥٩]. ولكن هذه الحاجة كانت وليدة أحداث داخلية وأحداث خارجية. أما الداخلية فكانت التذمّر من سياسة دولتي الانتداب فرنسا وبريطانيا: الأولى في سوريا ولبنان، والثانية في بعض البلاد العربية، وخاصة في فلسطين، ومما ساعد أيضاً على ظهور الأحزاب في هذه الفترة - هي الحرية السياسية النسبية التي أطلقت في سوريا ولبنان، ومنها أيضاً حرية الصحافة[٦٠]. كما أنه كان لظهور الحزبين الفاشي والنازي في إيطاليا والمانيا، تأثير كبير في تنظيم هذه الأحزاب وخاصة من الناحية العسكرية الميلشياوية[٦١].

نشوء الأحزاب والتيارات العلمانية:

ظلّت الطروحات السياسية لمختلف الكتل والتشكيلات الحزبية التي ظهرت في لبنان أبان مرحلة الانتداب الفرنسي تفتقر إلى ايديولوجية فكرية ونظرية ترتكّز إليها في طموحاتها السياسية. فقد كانت برامج العمل السياسي في معظمها وليدة الظروف الطارئة وأحياناً كثيرة كانت تظهر بشكل ردة فعل تفرضها طبيعة الحدث القائم. إلاّ أن الساحة اللبنانية كانت قد شهدت ولادة حزبين يختلفان تمام الاختلاف عن مفاهيم وطبيعة عمل الكتل والأحزاب الأخرى وهذان الحزبان هما الحزب القومي السوري والحزب الشيوعي السوري اللبناني:

أ ـ الحزب القومي السوري:

فقد أنشأه المفكر أنطون سعادة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٢[٦٢] وكانت الغاية من نشوئه «إنشاء حركة تقود الأمة السورية إلى استقلالها وتحقيق نهضتها، وتأكيد حقوقها وإيصالها إلى مستوى لائق من الحياة[٦٣]. ويتضح من مجموع المبادئ الواردة أن الحزب أرتكز إلى محورين:

- **الأول فكري**: ويقوم على اعتبار الأمة السورية هي أمة قائمة بذاتها.
- **الثاني سياسي**: ويعتمد مبدأ العلمانية التي تنظر إلى الشعب السوري، ومن

ضمنه الشعب اللبناني، على أنه يشكل دائرة اجتماعية واحدة لا وجود فيها للاعتبارات الطائفية والمذهبية[٦٤]. لقد أوجدت هذه الطروحات صدى لها في أوساط المثقفين في سوريا ولبنان، وبشكل خاص عند الأقليات الدينية التي رأت في الدعوة القومية للحزب ما يضمن لها حقوقها على موازاة الطوائف الأخرى التي تشكل الأكثرية. لهذا السبب كان إنتشار الحزب واسعاً في صفوف الأرثوذكس والدروز والعلويين بينما كان محدوداً عند السنّة الموارنة.

وتجدر الإشارة إلى أن انطون سعادة برّر قيام الكيان اللبناني باعتباره كياناً سياسياً، ورأى أن تكريس هذا الكيان واستقلاله السياسي لا يلغيان إنتمائه القومي السوري. وقد قال بهذا الصدد: «ومنذ الوقت الذي تمّ فيه الاعتراف بالكيان اللبناني أصبح هذا الكيان كيان جميع اللبنانيين، ونحن منهم، وأصبح واجب جميع اللبنانيين ممارسة حقوقهم المدنية ضمن هذا الكيان»[٦٥]. بالمقابل يتخذ سعادة موقفاً مناهضاً من دعاة الاستقلال السياسي للبنان في إطار حدوده المعلنة عام ١٩٢٠ إذا كان القصد من وراء هذا الاستقلال الانفصال عن المحيط القومي المجاور، ويتهمهم «بالانفصاليين وبأعداء لبنان». ومن ناحية أخرى يردّ سعادة على الوحدوين العرب في سوريا ولبنان الذين ينادون بوحدة الأمة العربية الشاملة ويصفهم بأنهم «أعداء العرب والعروبة»: بما يثيرونه ضد نهضة الأمة السورية التي هي في مقدمة أمم العالم العربي[٦٦].

ومهما يكن من أمر فأن الحزب السوري القومي الاجتماعي كان الحزب المميز في طروحاته السياسية المتعلقة بالوحدة السورية.

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط الحزب لم يقتصر على الساحة الداخلية في سوريا ولبنان، بل كان له صدى في أوساط المغتربين السوريين واللبنانيين في الخارج وخاصة في أميركا اللاتينية.

ب ـ الحزب الشيوعي السوري اللبناني؛

ظهرت نواة جديدة للعمل الحزبي العقائدي العلماني في الأفق اللبناني

السوري في بداية الثلاثينات. وما لبث أن شكلت تياراً فكرياً وسياسياً متميزاً عن سائر التيارات الأخرى. وقد تمثل هذا التيار بظهور الحزب الشيوعي السوري اللبناني الذي أنطلق من طروحاته من التركيز على قضايا الفئات الشعبية من عمال وفلاحين ومزارعين واعتبر أن تنظيم هذه الفئات وقيادتها من شأنه أحداث التغيير النوعي في بنية المجتمع السوري اللبناني في تلي المرحلة[٦٧] وبعد حل الحزب ونفي قيادته عام ١٩٢٥ (حزب الشعب) عاد إلى العمل في العام ١٩٢٨ في جميع المناطق اللبنانية السورية وقد حدّد الحزب طروحاته السياسية في البرنامج الهام الذي وضعه في ٧ تموز ١٩٣٠. وجاءت أهم بنود البرنامج على الشكل التالي:

- الاستقلال التام والوحدة السورية.
- إلغاء التجزئة المفروضة على البلاد السورية.
- رفض الدساتير المعلنة في البلاد السورية رفضاً تاماً.
- إخراج جيوش الاحتلال من سوريا ولبنان.
- إلغاء الانتداب الفرنسي.
- إلغاء الضرائب المفروضة على الشعب.
- إلغاء امتيازات الموظفين الأجانب ومصادرة ممتلكاتهم.
- عدم تقديم التسهيلات للبعثات الدينية الأجنبية وإقفال مدارسها.
- حل مجلس النواب اللبناني...[٦٨].

يتضح من برنامج الحزب ومواقفه الإعلامية أن نزعة علمانية قوية كانت تحكم سلوكه السياسي في سوريا ولبنان. وهذا ما وفّر للحزب انتشاراً سريعاً في أوساط الأقليات. ومن جهة ثانية فأن انحياز الحزب إلى جانب الفئات اللبنانية الشعبية في الدفاع عن مصالحها، جعله بالفعل حزب الأكثرية. وإلى جانب هذين الحزبين تأتي «عصبة العمل القومي» العربي التي تتعدى بطروحاتها الأفق السوري.

ج ـ عصبة العمل القومي (العربي):

لم يكن شعار التفاهم مع الانتداب الذي اعتمدته بعض التشكيلات السياسية الاسلامية ليرضي تطلعات الشباب المثقف في سوريا ولبنان، لا سيما أولئك الأشخاص الذين تخرجوا من الجامعات الأوروبية، وتأثروا بأفكار جديدة عكستها المفاهيم الأوروبية التحررية للبورجوازية الصغيرة في أعقاب الثورة الصناعية والتقدم في مجال التقنية الحديثة.

وفي آب ١٩٣٣. أطلقت «عصبة العمل القومي» برنامجها السياسي الاجتماعي الاقتصادي من قرية «قرنايل» في جبل لبنان، الذي رسم أهداف العصبة العليا. فرسمت لنفسها هدفين هما من حيث الطبع متمم أحدهما الآخر وتحقيق كل واحد شرط لتحقيق الآخر[٦٩].

أ ـ سيادة العرب واستقلالهم المطلقين.

ب ـ الوحدة العربية الشاملة.

أقامت العصبة عدة مراكز في لبنان وسوريا، ووسّعت انتشارها ليشمل مختلف المناطق اللبنانية.

أما بالنسبة للقضية السورية فقد اعتبرت أن سياسة التفاهم والتعاون الإيجابين مع الانتداب ليست سوى تكريس للواقع السيء، حيث أن «سياسة التفاهم كادت تنقلب شراً مستطيراً وتندرج نحو سياسة الأمر الواقع»[٧٠]. ومن أجل ذلك أعلنت العصبة أن سياسة المراحل ليست سوى عملية ترويض للسكان المحليين وتدريبهم على واقع التجزئة الذي يسعى الاحتلال الفرنسي لتكريسه وتعميقه بين سائر المناطق. وأخيراً، ومهما يكن من أمر عصبة العمل القومي، فأن التيار السياسي الذي مثّلته لم يخرج عن كونه تياراً ليبرالياً متأثراً إلى حد بعيد بالاتجاهات الليبرالية الغربية[٧١]. وقد وجد هذا التيار في أوساط المثقفين السوريين واللبنانيين أرضاً خصبة للعمل السياسي القائم على مجابهة التجزئة، ليس بين البلاد السورية ولبنان وحسب، بل أيضاً بين سائر البلاد العربية التي

تقاسمها الاحتلال الانكليزي والفرنسي إلى مناطق نفوذ بينهما. بيد أن العصبة شكّلت ظاهرة متميزة في تلك الفترة باعتبارها «الحركة العربية الوحيدة التي مارست نوعاً من التنظيم. وقامت بعمل منظم على مستوى عربي ولو جزئياً خلال العقدين التاليين للاحتلال الفرنسي والانكليزي»[٧٢].

ـ الكتل السياسية:

أ ـ حزب الكتلة الوطنية (السوري):

تشكل هذا الحزب عام ١٩٢٨، ولم يأخذ طابعاً تنظيمياً ألاّ في أوائل الثلاثينات، خاصة عام ١٩٣٢ عندما أقرّ المؤتمر العام توضيح المبادئ العامة التي تسير عليها، وأوجدت تشكيلاتها التي تضمّ المكتب الدائم ومجلس الكتلة والمؤتمر العام واللجان الفرعية.

احتلت الكتلة مركز الصدارة في العمل السياسي في فترة ما بعد الثورة السورية الكبرى (٩٢٥ ـ ٩٢٧)، وقد ضمت عناصر من مختلف المناطق السورية واللبنانية، وكانت أكبر تجمع سياسي لعب دوراً بارزاً في حياة البلدين في مرحلة الانتداب الفرنسي، وظلّ يلعبه إلى ما بعد مرحلة الاستقلال الوطني فيهما في الأربعينات[٧٣].

لقد حدّدت الكتلة الوطنية في مؤتمرها العام ١٩٣٢، برنامجها السياسي الذي تضمن تحقيق الوحدة السورية بما فيها المناطق الساحلية والداخلية التي ألحقت بلبنان عام ١٩٢٠، على أن يترك للبنان القديم حرية تقرير مصيره ضمن حدوده السابقة. فقد نصّت المادة الأولى من المبادئ العامة التي أقرها القانون الأساسي للكتلة على:

١ ـ «تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة»[٧٤]، وقد ضمت قيادة الكتلة عناصر هامة من

قيادات المناطق التي ضمت إلى «جبل لبنان» أبرزهم: عبد الحميد كرامي، رياض الصلح، عبد الرحمٰن بيهم، شكيب وأمين ارسلان، سعيد حيدر... وغيرهم[٧٥]. ويتضح من تركيبة الكتلة الوطنية، أنها لم تكن حزباً سياسياً يعمل بوحي من أيديولوجية محددة بل أنها كانت تضمّ فئات اجتماعية غير متجانسة من حيث انتماءاتها الاجتماعية. لكن ظروف الاحتلال والتجزئة فرضت عليها أن تتكتل في أطار تجمع وطني عام توحّد فيه أمكاناتها بهدف تحقيق جملة من المطالب المشتركة التي تشكل جامعاً مشتركاً بينها جميعاً، ومن ضمنها الحد من تسلّط الاحتلال الفرنسي وتنشيط التجارة الداخلية وإنماء الصناعة الوطنية.

ب ـ الكتلة الدستورية:

شكّلت الكتلة الدستورية تجمّعاً نيابياً اقتصر تأليفه على عدد من النواب الذين تلاقت مواقفهم مع الشيخ بشارة الخوري في معارضة الإجراءات التي طبقتها فرنسا بشأن تعليق الدستور اللبناني ومن أجل ذلك كان البرنامج العام الذي طرحته الكتلة ترتكز على المطالبة بإعادة الحياة الدستورية. ومن ثم تطور هذا البرنامج ليطرح تبديل الانتداب بمعاهدة[٧٦]، وصولاً إلى المطالبة بتحقيق الاستقلال في مطلع الأربعينات. وقد وضعت الكتلة شعار الانفتاح على المسلمين داخل لبنان، وعلى سوريا والبلاد العربية في إطار محافظتها على نزعتها الاستقلالية على الصعيد السياسي[٧٧].

جـ ـ الكتلة الوطنية (اللبنانية):

كان الرئيس أميل اده رئيساً للجمهورية اللبنانية، عندما أنشأ تجمعاً سياسياً تحت اسم الكتلة الوطنية، التي كانت متعاونة مع سلطات الانتداب إلى أقصى حدود التعاون. أما العناصر التي أنضوت تحت لواء الكتلة فكانت تنتمي إلى الطبقة الارستقراطية العليا في لبنان. فالرئيس اده كان رمز تلك الفئة من السياسيين والإداريين الذين احتضنهم الانتداب الفرنسي ورعاهم، كما كان اده

ممثلاً للأرستقراطية العقارية والمالية في الجبل والمدينة[٧٨]. لذلك تمسّكت الكتلة بعقلية انغزالية وعدائية تجاه العرب. وعن موقف الكتلة من العلاقات اللبنانية السورية اعتبر أده «أن اللبنانيين والسوريين أمتين مختلفتين كل الاختلاف» وأن اللبنانيين يتحدّرون من سلالات شعوب البحر الأبيض المتوسط وأنهم يتمون إلى القومية الفينيقية»[٧٩].

وتجدر الإشارة إلى أن التناقض بين الكتلتين الدستورية والوطنية لم يكن تناقضاً عميقاً بل على العكس، فأن العناصر المنتمية إليهما من شريحه واحدة صلتها الثقافة الفرنسية. فالتنافس بين الخوري وأده ليس أكثر من طموح شخصي إلى السلطة وتعزيز للموقع السياسي والاجتماعي.

ـ الأحزاب العقائدية الطائفية:

أ ـ منظمة الكتائب اللبنانية:

أما الاتجاهات السياسية الطائفية اللبنانية التي أخذت طابع التنظيم الحزبي فقد تمثّلت بمنظمتي الكتائب والنجادة، ففي عام ١٩٣٦، تأسست منظمة الكتائب اللبنانية برئاسة الشيخ بيار الجميل واقتصر قيامها في البدء، على فريق من الشباب المسيحي بشكل عام والماروني منه بشكل خاص، وقد تمحورت أهدافه السياسية حول الدفاع عن الكيان اللبناني في وجه المطالب السورية ومجابهة الدعوات المنادية بالوحدة السورية واستطراداً بالوحدة العربية[٨٠].

انطلقت منظمة الكتائب من مقولة «القومية اللبنانية». ومن أبرز مبادئها:

- لبنان وطن مستقل بحدوده المبيّنة في الدستور المعلن عام ١٩٢٦، واللبنانيون أمة ذات قومية متميّزة» تجمعهم مصلحة اقتصادية مشتركة وتاريخ مشترك.
- لبنان دولة جمهورية ديمقراطية برلمانية.
- سياسة لبنان الخارجية تقوم على أساس السلام والتعاون الدولي[٨١].

ب ـ منظمة النجادة:

على موازاة «منظمة الكتائب اللبنانية» تأسست في الأوساط الإسلامية «منظمة النجادة» عام ١٩٣٦، واقتصر قيامها على فريق من الشباب المسلم وبشكل خاص في أوساط الطائفة السنية في بيروت.

لقد ميّزت «منظمة النجادة» مواقف المسلمين اللبنانيين من الكيان اللبناني، وعلاقة هذا الكيان بسوريا وسائر البلاد العربية المجاورة. أما أبرز المبادئ التي ارتكزت إليها هذه المنظمة فقد تحددت بالمواد التالية:

- شعار الحزب «بلاد العرب للعرب».
- حزب النجادة حزب قومي عربي ديموقراطي.
- العرب أمة واحدة.
- الوطن العربي وحدة طبيعية.
- القومية العربية فوق كل عصبية.
- الاحتفاظ باستقلال لبنان استقلالاً تاماً ناجزاً ما بقيت إرادة بنيه مجمعة على ذلك[٨٢].

ومما يجب ذكره أن المنظمتين وصلتا إلى حد الاندماج المؤقت في تنظيم واحد أبان أزمة تشرين الثاني ١٩٤٣، وخاضتا معركة الاستقلال مدفوعتين بروحية الميثاق الوطني الذي شكل قاسماً مشتركاً لتوجهات المسيحيين والمسلمين اللبنانيين آنذاك.

ـ حزب الاستقلال الجمهوري (حزب الوفاق الوطني)

شعرت سائر الفئات الاجتماعية والدينية والسياسية في لبنان بأهمية إحلال الوفاق فيما بينها ولا سيما وأنها أدركت أن مصيراً واحداً ينتظرها جميعاً، وأن مصالحها الأساسية تكمن في تجاوزها للاعتبارات الطائفية والمناطقية وفي استعمالها لغة الحوار المنتج. وكانت باكورة الاتجاه التوافقي قد ظهرت في لبنان

مع تأسيس «حزب الاستقلال الجمهوري» في تشرين الثاني ١٩٣١، الذي ضم عناصر من مختلف الطوائف اللبنانية[٨٣].

أما البرنامج السياسي لهذا الحزب فقد تمحور حول مسألتين: مسألة الوفاق السوري ـ اللبناني على قاعدة الاستقلال الوطني للبلدين، ومسألة الوفاق الوطني اللبناني بين المسيحيين والمسلمين على قاعدة المشاركة والمساواة في الحقوق والواجبات. وجاءت البنود الأساسية التي ارتكز إليها الحزب في برنامجه على الشكل التالي[٨٤]:

- تعزيز الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا والمحافظة عليها.
- اعتماد التمثيل الوطني في لبنان محل التمثيل الطائفي.
- حرية الانتخابات على قاعدة السيادة الوطنية...

أقلق ظهور هذا الحزب السلطات الفرنسية التي وجدت في التقاء عناصر من مختلف الطوائف اللبنانية حول وحدة التوجه السياسي أمراً يهدّد مصلحة الانتداب الفرنسي ليس في لبنان وحسب وإنما في سائر بلاد المشرق[٨٥].

وقد ترك هذا الحزب أثراً بارزاً في أوساط الرأي العام اللبناني، وتجلّت أهميته كونه شكّل باكورة الحركات السياسية التي دعت للتآلف المسيحي الإسلامي بين اللبنانيين، هذا التآلف الذي سوف تتبلور معالمه في المرحلة اللاحقة في إطار الميثاق الوطني، ومعركتي الاستقلال والجلاء. ومن أبرز قيادي هذا الحزب أنيس الصفير، وعادل الصلح وغيرهم.

المعاهدة الفرنسية السورية بداية التراجع عن مطلب الوحدة:

في بداية الثلاثينات طرأت على الساحة اللبنانية تطورات سريعة كان من شأنها أن تقرّب بين أبناء البلاد وتعيد النظر بمفهوم «الوطنية اللبنانية» المعتمدة على حماية فرنسا، و«الوطنية الوحدوية السورية»[٨٦]. وعلى أثر هذه التطورات عقدت التيارات الإسلامية مؤتمراً في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٦ في مدينة بيروت سمّي «بمؤتمر الساحل» طالبت فيه «بالسيادة الوطنية وبالاستقلال الكامل للبنان،

وبالتّشبّث بالوحدة السورية». وفي التاسع من أيلول ١٩٣٦، نشرت المعاهدة الفرنسية السورية التي لم تشر إلى أي جزء من «الأقضية الأربعة ومدن الساحل»[٨٧].

دور الأحزاب في بلورة التيار الوطني المعتدل: من الانقسام الطائفي إلى التوحد الوطني

إلى جانب التيارين السائدين «القومي اللبناني» و«السوري العربي» كان تيار ثالث يواصل تقدمه. هذا التيار لم يكن منفصلاً كل الانفصال عن تيار الاعتدال وتيار الوطنية الموجودين ضمن الانقسام الطائفي الكبير، كما أنه لم يكن تياراً متماسك الأطراف أو واضح المعالم والأهداف، غير أنه كان يفرز من وقت لآخر مواقف وطنية يرتاح لها الرأي العام. أن أهم العناصر التي ساهمت بدون أن تلتقي أو تتعاون في خلق التيار الوطني الثالث هي:

١ ـ الساسة المسيحيون الذين كانوا قد عارضوا الانتداب باكراً أمثال ميشال زكور ويوسف السودا وغيرهم.

٢ ـ الأحزابُ والحركاتُ السياسية غيرُ الطائفية كالحزب الديمقراطي وحزب المحافظين وحزب الاستقلال الجمهوري.

٣ ـ الساسة المسلمون المعتدلون

٤ ـ الأحزاب الأيديولوجية والحركاتُ النقابية، كالحزب الشيوعي والحزب القومي السوري، وعصبة العمل القومي والنداء القومي وغيره...

٥ ـ الصحافة الوطنية المستقلةُ التي لعبت دوراً بارزاً في بلورة المواقف السياسية الاستقلالية الوطنية المتجاوزة للطائفية (النهار والحياة وغيرها...)

٦ ـ الطوائف الأقليات.

«وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب الأيديولوجية، لم تلعبْ، في ذلك الوقت، دوراً رئيسياً، ولكنها مارست نوعاف من الضغط غير المباشر على

الكادرات السياسية التقليدية المنضوية تحت لوائي الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية، ودفعتهم إلى تبني المواقف الخارجة عن إطار المصالح الطائفية والأقليمية، والهادفة إلى ما هو أبعد من الحزبية الضيقة. كما أن عدداً كبيراً من السياسيين الروم الأرثوكس لم يكتمُوا معارضتهم للانتداب وطلب الاستقلال وانفتاحهم على المحيط العربي، كذلك فأن الوجهاء الروم الكاثوليك كانت مواقفُهم أقل اندفاعاً في تأييد الانتداب[88]».

ـ دور الأحزاب في ولادة الاستقلال عام ١٩٤٣

لقد خلقَ لقاءُ التيارات السياسية الثلاثة: «القومي اللبناني» و«السوري العربي» والمعتدل في أواخر الثلاثينات جواً من التململ الاقتصادي محملاً الانتداب الفرنسي مسؤولية الأزمات الاقتصادية والمظالم الاجتماعية. وهكذا التقى على صعيد النضال الاجتماعي المطلبي أولئك الذين كانت الأيديولوجية القومية والدينية قد مزّقت بينهم.

إضافة إلى ذلك فأن تحالف الكتلة الدستورية في لبنان مع الكتلة الوطنية في سوريا كان له الأثر الحاسم في توجيه معركة الإستقلال نحو وجهتها الصحيحة. وقد تجاوز هذا التحالف الحاجز الطائفي بنجاح، إذ استطاع ضم البطريركية المارونية صاحبة المرجعية السياسية إلى صفوفه وبرنامجه التحرري الاستقلالي[89] وهكذا يمكنُ تلخيصُ مسار الحركة الاستقلالية قبيل الحرب العالمية الثانية في النقاط التالية:

أ ـ «بلورة القضية الوطنية اللبنانية نظرياً برفض الحماية الاستعمارية للأقليات الطائفية، والعملُ على ترسيخ عروبة كافة الأراضي والطوائف اللبنانية.

ب ـ تخطي المنطلقات الوحدويةُ السابقة وتصحيحُ مسارها باتجاه الاستقلال الكامل ووحدة أراضي لبنان ضمن حدود ١٩٢٠.

جـ ـ ربط حركة التحرر الوطني للشعب اللبناني بحركة التحرر الوطني للشعب السوري. وهذا ما أعطى للاستقلاليين اللبنانيين دعمَ الشعوب العربية الذي محضوه للشعب السوري منذ معركةِ ميسلون الشهيرة.

د ـ أضعافُ التيار الطائفي المسيحي المنادي ببقاء الانتداب كضمانة للمسيحيين في المنطقة وتعزيز الدعوة إلى استقلال لبنان الكبير دون انتدابٍ أو حمايةٍ ضمن محيطه العربي».

وهكذا وُجِدَ اللبنانيون بأكثريتهم الساحقة، ملتقين في تيارٍ وطني واحد، دفع بهم نحو الاستقلالِ التام. ووفّق بينهم في نظرتهم إلى المصير الوطني في إطار صيغة جديدة هي «الميثاق الوطني» الشهير عام ١٩٤٣»[90].

ـ الأحزاب اللبنانية ومعركة الجلاء:

ترتدي سنوات (١٩٤٣ ـ ١٩٤٦) أهمية وطنية كبرى، إذ تسجل وقائعُ مرحلة من أهم المراحل التي خاض فيها لبنان صراعاً مريراً من أجل تثبيت سيادته واستقلاله والتخلص من الجيوش الأجنبية الرابضة فوق أراضيه. لقد خاض الشعب اللبناني معركة الاستقلال والسيادة الوطنية عام ١٩٤٣ تحت شعارين أساسيين: إما الاستقلال وأما بقاء الانتداب في أطار معاهدة فرنسية ـ لبنانية. وكان لشعارات الاستقلال التام الناجز والسيادة الوطنية المطلقة، والتعاون مع الدول العربية التي رفعتها المعارضة السياسية والحزبية آنذاك الفضلُ الأولُ في فوز الغالبية الاستقلالية في انتخابات عام ١٩٤٣، وشكّلت نتائجُ هذه الانتخابات القاعدة الأساسية لانطلاقة الغالبية الساحقة من التيارات والأحزاب اللبنانية نحو معركة طلب الجلاء الفرنسي وتحقيق السيادة الوطنية. ومعلومٌ أن المفوضية الفرنسية العليا كانت غيرَ راغبةٍ اطلاقاً في إنهاء الانتداب وأعلان الاستقلال، بل جلّ ما تسمحُ به هو أبدالُ الانتدابِ بمعاهدة تستوحي بنود اتفاقية ١٩٣٦.

وفجأةً ظهرَ الاتفاقُ الفرنسيُ ـ البريطاني الموقعُ في ١٣ كانون الأول ١٩٤٥ الذي شكّل في الواقع محاولة فرنسية ـ بريطانية جديدة لاقتسام مناطق النفوذ في سوريا ولبنان بطريقة ودّية اتقاء للخطرين الأميركي والسوفياتي الزاحفين بقوة نحو المنطقة[91]. ولكن هذا الاتفاق الاستعماري لم يصب النجاح بفعل الإرادة الشعبية في سوريا ولبنان ومواقف الدعم والتضامن من الدول العربية والعالمية

وفي إطار الهيجان الشعبي العارم ضد الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني رُفعت القضية السورية ـ اللبنانية إلى مجلس الأمن في شباط ١٩٤٦. وبعد مناورات سياسية صعبة فرنسية ـ انكليزية، وبضغط أميركي ـ سوفياتي، أعلنتّ فرنسا وانكلترا التزامهما تنفيذ قرار مجلس الأمن القاضي بإجلاء جيوشهما من المنطقة[٩٢]، حيث بدأت المفاوضات في آذار ١٩٤٦ لتنتهي بخروج آخر جندي فرنسي في ٣١ كانون أول ١٩٤٦.

لقد رافق معركة جلاء القوات الأجنبية عن لبنان بعضُ التحركات الطائفية غايتُها الإبقاء على الانتداب. ومعلومٌ أن الغالبية الساحقة من الأحزاب اللبنانية الطائفية والعقائدية والتي كانت بمبادئها متناقضة فيما بينها، استطاعت أن توحّد جهودها في سبيل إجلاء كافةِ القوى الأجنبية عن الأراضي اللبنانية (القومي السوري، الشيوعي، النداء القومي، عصبة العمل القومي، النجادة، الكتائب وغيرها...) ولم يشذّ عن قاعدة هذا التيار الوطني الاستقلالي سوى الكتلة الوطنية بزعامة أميل اده وبعض الأحزاب المسيحية الصغيرة، أمثال الحزب الاشتراكي المسيحي. برئاسة الياس حرفوش صاحب جريدة «الحديث». هذا التيار الانتدابي الضعيف لم يترك مناسبة ألا وحاول فهيا أظهار عدائه الشديد للبنان الاستقلال والسيادة الوطنية وأعلان تمسكه بالحماية الأجنبية مما دفع برئيس منظمة الكتائب اللبنانية بيار الجميّل إلى المطالبة «بأن يعمل العقلاء والمخلصون وفي المقدمة أفراد كان من المفروض فيهم ألاّ يشتغلوا بما يشتغلون به، وعلى تجنيب الأمة مساوئ الانقسام والتطاحن والبغضاء. وأن يعتمدوا إلى ذلك سبيل الوطنية المؤلّفة لا طريق الطائفية المفرّقة»[٩٣].

ويذكر أن البلاد شهدت في هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا النضالي التحرري تأليف المجالس والأحزاب الطائفية. ففي آذار ١٩٤٦ عقدت الهيئة الإسلامية اجتماعاً ضمّ ممثلين عن جميع المذاهب الإسلامية أنبثق عنه ولادة «المجلس الإسلامي الأعلى» الذي طالب بالمحافظة على استقلال لبنان وسيادته ضمن نطاق جامعة الدول العربية[٩٤].

وقد واجه هذا الحدث ردود فعل عنيفة في الأوساط المسيحية المتطرفة فصرّح المطران أغناطيوس مبارك قائلاً: «إن المسلمين ينظّمون حركة إسلامية يعتبرها المسيحيون خطراً على كيانهم وخطراً على استقلال لبنان، فمن الطبيعي أن يطالب المسيحيون بأن تحميهم دولة أجنبية وأن يعارضوا في الجلاء معارضة شديدة ودعا إلى تنظيم تكتل مسيحي لمواجهة «المجلس الإسلامي الأعلى»[٩٥]. أمام هذا الانقسام الطائفي، كان لا بد من أن تنبري الأحزابُ والجمعياتُ العلمانية لمهاجمة تلك الاتجاهات الطائفية الإسلامية والمسيحية على السواء وطالبت بترسيخ الوحدة الوطنية وتوحيد الرؤيا تجاه السيادة الوطنية والاستقلال الناجز والجلاء. وتوجّت هذه الأحزابُ تحركها في آذار ١٩٤٦ بالدعوة لعقد «مؤتمر وطني لبناني». الذي استنكر حركة التكتل الطائفي في البلاد. ثم قدمت مذكرة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية طالبته فيها «بضرب الذين يتخذون من الطائفية والتظاهر بالمحافظة على حقوق الطوائف وسيلة لبلوغ مآربهم»[٩٦].

وفي نهاية المخاض تحقق الجلاء، وتجسدت السيادة المطلقة بخروج آخر جندي فرنسي من الأراضي اللبنانية في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦، ويعود الفضلُ في ذلك إلى تماسك الجبهة الداخلية وتكاتف اللبنانيين على اختلاف طوائفهم وأحزابهم، بحيث لم تستطع فرنسا اختراق هذه الجبهة بشكل مؤثر كذلك كان الموقف السوري شديد الارتباط بالموقف اللبناني ولاشك أن ثبات كلا الموقفين والتنسيق التام بينهما أمّن رحيل الجيوش الأجنبية عن البلدين (وكأن التاريخ يعيد نفسه بتلازم المسارين). ولا ننسى أخيراً الدعم العربي الذي تجلّى أساساً بالموقفين المصري والعراقي، كذلك الدعم الخارجي المتمثّل بالرفض الأميركي والسوفياتي للوجود العسكري الفرنسي والبريطاني في المنطقة.

وهكذا نرى من عرضنا السريع لتكوين الأحزاب والتكتلات السياسية في لبنان أنها بقيت تشكيلات شبه هامشية في المجتمع اللبناني ولم تتكون لحاجة ماسة لدى فئات المجتمع من أجل أن تحمل قضاياها ومصالحها وتواكب العملية السياسية من أجل أن تخدم هذه الفئات.

لذلك، لم يستطع أي حزب سياسي أن يشكّل تياراً شعبياً وجماهيرياً يوصله إلى كسب معركة انتخابية فيصبح بحكم ذلك في السلطة. لقد حصل ذلك مرة واحدة تحت الانتداب عندما استطاعت الكتلة الدستورية تعبئة الشعب اللبناني بما ضمّته من مجموعات مصالح اقتصادية مدينية، وإقطاعية ريفية، وراء الشعارات الاستقلالية فانتصرت في الانتخابات رغم إرادة سلطات الانتداب. كان ذلك تعبيراً عن الصحوة الوطنية التي جمّدت الايديولوجيات الطائفية وجعلت الشعب اللبناني بأسره يتجه نحو هدف واحد هو تحقيق الاستقلال...

ولكن هذا الاندفاع الشعبي الذي استمرّ لفترة وجيزة بعد الاستقلال لم يجد من يتلقّفه سوى الأحزاب الطائفية، بالرغم من وجود الأحزاب العلمانية العقائدية التي لم تتمكن من الاستقطاب الجماهيري وبقيت مقتصرة على مجموعات من المثقفين.

ليست أحزابنا إذن تلك التجمعات التي يحتاجها مجتمعنا، وهو لا يستطيع التطور وممارسة العملية السياسية بدونها، فهي ليست قوى حقيقية في المجتمع المدني، إنها تنظيمات مستعارة ملتصقة بالمجتمع لا يؤدي زوالها إلى أية مشكلة. هذا الغياب للأحزاب الحقيقية، حيث الانتماء بالإرادة وليس بحكم الطائفة أو العائلة، جعل السياسيين يشكلون طبقة معينة شبه متجانسة وحتى ولو كانت تتكون من معارضين وموالين، يطل أفرادها إلى الحكم مداورة مما قطع الطريق على أي كان خارج النادي السياسي، وحتى على الحزبيين، من الوصول إلى المشاركة في السلطة (بعد الطائف تغيّرت المعادلة). وبأمكاننا القول أنه فميا عدا الصحوة الوطنية الكبرى عشية الاستقلال. لم يأتِ أي مجلس نيابي معارض للسلطة القائمة، بل إن العمليات الانتخابية والقوانين التي كانت تُجرى هذه الانتخابات على أساسها كانت توضع بخدمة هذه الطبقة السياسية وإن كان أطرافها يتناحرون طائفياً في العلن، فأنهم كانوا متوافقين على اقتسام السلطة ومغانمها. والغريب في الأمر أن هذه المجالس النيابية الموالية للسلطة كانت تنتخب لرئاسة الجمهورية معارضاً مما يدلّ على أن المعارضة والموالاة هما من

المواقع العادية، ولا ترتبطان لا ببرنامج سياسي للحكم ولا بتيار شعبي حقيقي تعبّر عنه، وبما أن الصحوات الوطنية كانت نادرة في تاريخنا، فإن التكتلات الطائفية ذات الأيديولوجيات الطائفية، وحتى العنصرية، هي التي كانت تقود الناس مركزّة على الغرائز ومهمشة الأحزاب العقائدية الوحيدة القادرة على تكوين التشكيلات الحقيقية للمجتمع اللبناني بعيداً عن الانتماءات القسرية المفروضة على الطوائف والعائلات وغيرها، ولكي نكون منصفين لا بد من الإشارة إلى أن الحركة السياسية الوحيدة التي كانت تحمل برنامجاً سياسياً متكاملاً ومتماسكاً هي «الحركة الوطنية اللبنانية» التي انبثقت عن تجمّع الأحزاب الوطنية والإسلامية، وهو تكتّل فضفاض مشوب بالاتجاهات الطائفية كان الفرض منه الوقوف بوجه «الجبهة اللبنانية» المكوّنة من الأحزاب المسيحية. لقد تجاوزت «الحركة الوطنية» الأطروحات الطائفية ببرنامجها وتكوينها المركزي من الأحزاب السياسية العلمانية، كما أنها طرحت العلمنة الشاملة للدولة وأضطرت إلى التخلّي عنها لتكسب تأييد المسلمين، مما سهّل وصمها بالطائفيّة من قبل خصومها الطائفيين من الجانب المسيحي. غير أن الوعي الشعبي لأهمية التغيير الديمقراطي الذي خلقته «الحركة الوطنية» لم يكن هناك إمكانية لتجاهله كلياً، وقد جاء «اتفاق الطائف» (١٩٨٩) الميثاق الوطني الجديد، ليقرّ ببعض ما طرحه برنامج «الحركة الوطنية اللبنانية» ولكن جاء تطبيقه في الواقع ممسوخاً ويندرج في إطار التقاسم الطائفي والمذهبي للسلطة. وهكذا انتهت تجربة الحركة الوطنية اللبنانية التي كادت أن تخلق كياناً سياسياً يُبنى على المواطنية دون أي اعتبار للطائفة أو للعائلة، نتيجة للتدخلات الخارجية من جهة ولقصور وعي بعض أطرافها ولمقتل قائدها كمال جنبلاط عام (١٩٧٧)، كذلك لتراجع المد الشيوعي العالمي بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي ولضمور المد القومي بعد حرب الخليج والهجمة الأميركية الشرسة على المنطقة من جهة أخرى. ومن أهم منجزات هذه الحركة الوطنية التي بقيت، هي مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لقسم كبير من لبنان، وبالأخص من قبل الشيوعيين والقوميين السوريين. غير أن الشيوعيين تعرضوا لهجمة شرسة ضد قيادييهم ومناضليهم، والهدف على ما يبدو كان ضرب التيار

العلماني اللاطائفي، وتحولت المقاومة كما نعلم، وأصبحت حكراً ليس فقط على تيار طائفي وإنما على اتجاه مذهبي واضح.

وقد جاء الطاقم الحاكم بعد «الطائف» ليلقي اللوم في الحرب اللبنانية على الأحزاب قاطبة وكأن المقصود ضرب أي عمل سياسي منظّم، فأنهارت بالطبع الأحزاب الطائفية وحلّت محلها في الجانبين المسيحي والإسلامي تيارات شعبية واسعة تتسم بالتقوقع الطائفي وحتى المذهبي الأصولي، وإنحسر المد اليساري بعضه إلى مواقع مذهبية والبعض الآخر إلى العمل في الوسط النقابي والحرفي، فبقي يراوح مكانه.

«فنظام الطائف» إذن جاء نتيجة تسوية فوقية ولم تكن هناك صحوة وطنية لدعمة كما حصل عشية الاستقلال والجلاء، وقد عدنا إلى التجاذبات المذهبية، ولكن هذه المرة بإندفاع إسلامي على مواقع السلطة وإنكفاء مسيحي محافظ يجري الضغط عليه لكي يجري التوافق بينه وبين هذا التيار الإسلامي أو ذاك.

وأخيراً، وفي هذه المعمعة الطائفية الحامية تحاول بعض القوى العلمانية (بقايا الحركة الوطنية) شق طريقها مستفيدة من إرث الحركة الوطنية، ولكن يلزمها الكثير لخلق الصحوة الوطنية الحقيقية المرتجاة!

ABREVIATION

S.D.N:	Archives de Société des Nayions (Genève)
M.A.E:	Archives de Ministère des Affaires Etrangères (Paris)
F.O:	Archives de Ministère des Affaires Etrangères (London)

الهوامش

(١) راجع حول فلسفة ونشوء الأحزاب اللبنانية: - Duverger, Maurice, Les Partis Politiques, Paris, Armand colin, 1976, p. 323.
وراجع أيضاً: - Longrigg, S. L. Syria and Lebanon under french mandate (London, 1958) p. 226
راجع أيضاً: - Hourani, Albert, Arabic though in the liberal age (London 1962), p.293.
- Flory, M. Mantran, R. Les régimes politiques des pays arabes, paris 1980.

(٢) راجع فرزات، محمد حرب: الحياة الحزبية في سوريا (١٩٠٨ ـ ١٩٥٥). منشورات دار الرواد سنة ١٩٥٥، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٣) تقي الدين، سليمان، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠، مقدمات الحرب الأهلية دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٧ ص ١٠.

(٤) المرجع السابق: ص ١٠.

(٥) راجع جنبلاط، كمال، لبنان واقعه ومرتجاه، الندوة اللبنانية بيروت، كانون الثاني، ١٩٥٧، ص ٥١.

(٦) راجع بالتفصيل مذكرة البطريرك حويك، حيث يثير في جزء منها إلى قبول مبدأ الانتداب مشدداً على أن تكون الدولة المنتدبة هي دولة فرنسا راجع: - Les révéndications du liban: Mémoire de la délégation Libanaise à la conférence de la paix, le president de la délégation libanaise, Elias pièrre Hayek, paris 25 october 1919.

(٧) راجع: - Attyah, NAjla: the attitude of the lebanese sunnis towards the state of Lebanon, ph. D. london 1973, p. 80.

(٨) الجسر، باسم، ميثاق ١٩٤٣. لماذا كان؟ وهل سقط؟ دار النهار ٨٩٨١ ص ٥٣٠.

(٩) إسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي، من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨ الجزء الخامس، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٧٠، ص ٦٨ ـ ٧١. كذلك راجع الحصري ساطع، يوم ميسلون، دمشق ١٩٦٤. ص. ١١ ـ ١١٥.

(١٠) شاهين، فؤاد، التاريخ الاجتماعي للظاهرة الطائفية في لبنان، الطريق، مجلد ٣٧ العدد الثاني، نيسان ١٩٧٨، ص ٧٠.

(١١) الحصري، ساطع، يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث، مكتبة الكشاف، بيروت ١٩٤٧، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(١٢) جنبلاط، كمال، حقيقة الثورة اللبنانية، دار التقدمية للنشر، بيروت ١٩٧٨، ص ١٣٧.

(١٣) خالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار المكتبة العصرية بيروت ١٩٧٣ ص ٧٠.

(١٤) القش، سهيل، في البدء كانت الممانعة، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٠، ص ١٧٠ ـ ١٨، راجع أيضاً أدوار سعيد، الاستشراق: المعرفة السلطة الإنشاء، دار النهار بيروت.

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٨. راجع أيضاً خليل أحمد إبراهيم، المستشرقون والمبشرون في العالم الإسلامي والعربي، مكتبة الوعي العربي، ١٩٦٢ القاهرة.

(١٦) راجع نص الخطاب الكامل عند الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة. دار النهضة الجزء الثاني ص ١٨٢.

(١٧) القش، سهيل، المرجع السابق، ص ٤٠٠ راجع أيضاً محمد الدسوقي، الإسلام والمستشرقون، القاهرة دار الثقافة ١٩٧٨.

(١٨) القش، سهيل، المرجع السابق، ص ٤٢.

(١٩) مجلة العمل الشهرية، عدد عام ١٩٧٧، ورقة عمل الرهبانيات، وورقة العمل المقدمة من «أهل الميثاق والقلم». ص ١٠٧. مشاريع سياسية طرحت خلال الحرب الأهلية اللبنانية (٧٥ ـ ٩٠). راجع أيضاً مقالة جان شرف: تاريخ الجغرافيا السياسية في لبنان، مجلة العمل العدد ٧. عام ١٩٧٧. ص ٥٨.

(٢٠) شاهين، فؤاد، الطائفية في لبنان، حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة بيروت، ١٩٨٠، ص ٩٦.

(٢١) مجلة البشير، عدد ٢٦٦٣، تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٢١، ص ٢.

(٢٢) كولان، جاك، الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩ ـ ١٩٤٦، تعريب نبيل هادي، دار الفارابي بيروت ١٩٧٤. ص٩٥ راجع أيضاً حنا عبد الله، الحركة العمالية في سوريا ولبنان ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥ طبعة أولى، دمشق ١٩٧٣، ص ٣٢٥.

(٢٣) ضاهر، مسعود: تاريخ لبنان الاجتماعي، ١٩١٤ ـ ١٩٢٦، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤ ص ٢٧٤.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٢٧٤.

(٢٥) البشير عدد ٣٢٧٤، تاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٢٥، صفحة ٣. راجع أيضاً مسعود ضاهر، المرجع السابق ص ٢٩٨.

(٢٦) البشير، عدد ٣٥٧٥، تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٢٦، صفحة ١.

(٢٧) البشير، العدد نفسه.

(٢٨) لسان الحال، عدد ٨١٩٤، تاريخ ٧ كانون الأول ١٩٢٠، ص ٢.

(٢٩) لسان الحال، عدد ٨١٩٣ تاريخ ٦ كانون الأول ١٩٢٠، ص ٢.

(٣٠) كولان، جاك، الحركة النقابية في لبنان، ص ١٠٠.

(٣١) المرجع نفسه، ص ١٠٢.

(٣٢) قاسمية، خيرية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، دار المعارف، مصر ١٩٧١، ص ٦٦٠.

(٣٣) ضاهر، مسعود، تاريخ لبنان الاجتماعي ص ٢٦٦.

(٣٤) حنا، عبد الله، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، القسم الثاني، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٧، ص ٩٧.

(٣٥) قاسمية، خيرية، الحكومة العربية ص ٦٦.

(٣٦) سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى المجلد الثاني، مطبعة عيسى البابي. الحلبي بمصر، بدون تاريخ، ص ٣٧٠.

(٣٧) قاسمية، خيرية، الحكومة العربية ص ٦٩٠.

(٣٨) ضاهر، مسعود، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص ٢٦٨.

(٣٩) كولان، جاك، الحركة النقابية ص ١٧٠.

(٤٠) المرجع نفسه، ص ١١٩.

(٤١) ضاهر، مسعود، تاريخ لبنان الاجتماعي ص ٣٠٤.

(٤٢) المرجع نفسه، ص ٣١٢.

(٤٣) المرجع نفسه، ص ٢٦٩ و٢٨٢.

(٤٤) سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، الجزء الثاني ص ٤١.

(٤٥) المرجع نفسه، ص ٢٦٤. راجع الملف الكامل ٣ مؤتمرات والبيانات الاحتجاج في أرشيف عصبة الأمم في جنيف .«S. D. N «Societè des Nation

(٤٦) قرقوط، ذوقان، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سوريا المعاصرة، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٧ ص ١٠١.

(٤٧) السفرجلاني، محي الدين، «تاريخ الثورة السورية، دار الطليعة، دمشق ١٩٦١، ص ١٠١.

(٤٨) قرقوط، ذوقان، المشرق العربي، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٤٩) ضاهر، مسعود، عثرات منهج التحليل الجغرافي في فهم تاريخ لبنان، الطريق، العدد الثالث، ك ١٩٨٢، ص ١٣٨ راجع أيضاً: M. A. E. Syrie - Liban, 18 - 29, Vol 203, P.50.

(٥٠) الصليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث دار النهار، بيروت ص ٢٠٥.

(٥١) بيهم، محمد جميل، قوافل العروبة ومواكبها بيروت ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٥٢) راجع: Longrigg, Steplen, syria and lebanon under French Mandate. oxford university press, london, 1958, p. 293.

(٥٣) الجندي، أدهم، تاريخ الثورات السورية، مطبعة الاتحاد، دمشق، ص ٢١٦.

(٥٤) سعادة، أنطون، المحاضرت العشر: المحاضرة الثانية ص ٢٦ راجع أيضاً فرزات، محمد حرب، الحياة الخمرية في سوريا ـ ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥ منشورات دار الرواد، ١٩٥٥، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٥٥) راجع أيوب، س: الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، دار الحرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٩، ص ٧٥ وما بعدها.

(٥٦) راجع: Longrigg. S. L, Syria and Lebanon under French Mandate London, 1958, p. 226.

(٥٧) المصدر نفسه ص ٢٢٥.

(٥٨) راجع: Hourani, Abbert, Arabic thought in the liberal age, london, 1962, p. 293.

(٥٩) راجع: Longrigg. S. L, Syria and Lebanon under French Mandate London, p. 225.

(٦٠) راجع أيوب، س: الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، ص ١٠.

(٦١) ظهرت في تلك الفترة عدة منظمات ميليشيوية، أبرزها منظمتي الكتائب والنجادة، وحزب «الشباب الوطني» في طرابلس.

(٦٢) راجع M.A.E, SYrie - liban, 1939 - 1945 (Le parti populaire syrien) Note d'information, V. 40, p. 18 - 19.

(٦٣) راجع: M.A.E, op.cit, p. 17.

راجع أيضاً تفاصيل العقيدة القومية السورية عند سعادة، أنطون: «المحاضرات العشرة، بيروت، ١٩٤٨.

(٦٤) Tabbarah, Bahige, Les forces politiques actuelles au liban thèse doctorat, pp. 260 - 263.

راجع أيضاً: Meo, L. M. T. The separation of Lebanon from greater syria: a case study in lebanese political, ph, D, political sciense, Indiana university 1961, pp 74 - 80.

(٦٥) M. A. E; Syrie - liban, 1939 - 1945, v. 40. p. 18. راجع أيضاً، سعادة أنطون، تعاليم وشروح العقيدة، ص ٣٦ ـ ٤٣.

(٦٦) سعادة، أنطون، تعاليم وشروح العقيدة، الحلقة السابقة، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٦٧) - Ponducq. Vincent, Les Partis Politiques au Liban, mémoire, I. E. P. Aix - en Provence, oct. 1966, pp. 42 - 46.

(٦٨) دكروب، محمد، (جذور السنديانة الحمراء ١٩٢٤ ـ ١٩٣١، بيروت دار الفارابي، ١٩٧٤، ص، ٤٢٠ ـ ٤٢٣. راجع أيضاً ملف الخارجية الفرنسية عن الحزب الشيوعي: - M.A.E. Syrie - Liban, 18 - 29, vol, 213, pp. 26 - 34, 5 juillet 1927.

راجع أيضاً: - SABBAG, Samir la société politique Libanaise et le pouvoire présidentiel, thése de droit, Grenoble 1974.

(٦٩) بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرية قرنايل (تبعد ٢٥ كلم شرق بيروت)، ٢٤ ـ ٢٩، آب، سنة ١٩٣٣، دمشق المطبعة العصرية ١٩٣٣، ص، ٤ ـ ٩.

(٧٠) المصدر نفسة، ص ٢٥.

(٧١) فرزات، محمد حرب، «الحياة الحزبية في سوريا»، ص ١٣١.

(٧٢) علوش، ناجي، «الحركة القومية العربية، نشؤها، تطورها، اتجاهاتها، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٦٦، ص ٧٣٠.

(٧٣) قرقوط، ذوقان، تطور الحركة الوطنية في سورية، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٧٤) الكيالي، عبد الرحمن، المراحل في الانتداب الفرنسي، وفي نضالنا الوطني، حلب ١٩٥٨، الجزء الأول، ص ١٨٤ ـ ١٩٢.

(٧٥) راجع بالتفصيل تركيبه وأسماء قيادة الكتلة الوطنية في أرشيف الخارجية الفرنسية. M.A.E, Syrie - liban, 1918 - 1929, V. 225, p. 88. et v. 430, pp. 166 - 167.

(٧٦) الخوري، بشارة، «حقائق لبنانية، الجزء الأول، ص. ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٧٧) المرجع نفسه، ص ١٩٩.

(٧٨) تقي الدين، سليمان، «التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠»، ص. ٥٤ ـ ٥٥. راجع أيضاً. Kevorck, G. The Kataeb party of lebanon, ph. D. London, p. 131.

(٧٩) بيهم محمد جميل، «قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور»، الجزء الثاني، بيروت ١٩٥٧، ص ١٠٧ ـ ١٠٨ راجع أيضاً الصليبي كمال: تاريخ لبنان الحديث، ص ٢١٨.

(٨٠) الصليبي، كمال، المرجع المذكور، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٨١) المقدسي توفيق، وجورج لوسيان، «الأحزاب السياسية في لبنان»، ص، ٥٤ ـ ٥٥. راجع أيضاً جريدة «العمل» الكتائبية، العدد الصادر في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧١ ص ٥. راجع أيضاً. Hudson, M. The Precarious Republic, op. cit, p. 156. ATTYAH, Najla, The Attitude of the lebanese sunis, op. cit. p. 157. Aussi.

(٨٢) SABBAG, Samir, la sociétè politique Libanaise et le pouvoir présidentiel, op. cit, p. 134.

(٨٣) راجع M.A.E, Syrie - Liban 1930 - 1940, v.498, p.290 راجع: أيضاً الصلح، عادل، «حزب الاستقلال الجمهوري»، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠، ص ٣٠.

(٨٤) الصلح، عادل، المرجع السابق، ص ٣٢ ـ ٣٥.

(٨٥) راجع M.A.E., Syrie - Liban, 1930 - 1940, v. 498, pp. 291 - 292.

(٨٦) الجسر، باسم، ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط، ص ١٠٥.

(٨٧) راجع الأرشيف البريطاني: - F. O. 371, Liban, 8 novembre 1941, v, 27367, p. 51.
راجع أيضاً: - Attyah, Najla, The attitude of the Lebanese sunis, pp. 130 - 141.

(٨٨) الجسر، باسم، ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط، ص ٥٩٠ ـ ٦٠. راجع أيضاً: عادل الصلح، «حزب الاستقلال الجمهوري»، والخوري، بشارة، حقائق لبنانية، ورباط، أدمون، La formation historique du liban, Beyrouth 1973.

(٨٩) الجسر، باسم، المرجع المذكور، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٩٠) ضاهر، مسعود: لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الأنماء العربي، بيروت ١٩٧٧، ص ٢٠٥.

(٩١) حلاق، حسان، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢ مع دراسة للعلاقات اللبنانية العربية والعلاقات اللبنانية الدولية، معهد الإنماء العربي بيروت، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٩٢) المرجع نفسه ص ٢٤٠.

(٩٣) جريدة العمل (الكتائبية). عدد ٢١٠، تاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٤٦.

(٩٤) جريدة النهار، ١٠ آذار ١٩٤٦.

(٩٥) المرجع نفسه، عدد ٢٠ آذار ١٩٤٦.

(٩٦) المرجع نفسه، عدد ٢٥ آذار ١٩٤٦.

دولة لبنان الكبير وتحديث التشريع العقاري

د عبد الله إبراهيم سعيد*

مدخل:

تعتبر الملكية العقارية في لبنان مجالاً حيوياً لشعبه من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب دوراً أساسياً في عوامل الاستقرار النفسي والأمني والاقتصادي حيث شكلت وما تزال مركز الاستقطاب الرئيسي للتوظيف المالي المربح، الإغترابي بشكل خاص والعربي والمحلي بشكل عام.

لذا تبذل الحكومات، منذ المفوضية السامية العليا وحتى الآن، الإجتهادات والأعمال الكثيرة في سبيل تنظيم الملكية العقارية وتحريرها من قيودها العرفية المتوارثة منذ العهود العثمانية، والإسلامية السالفة، وذلك وفقاً للنظرة السياسية لكل منها، ومذهبها في الحكم والإدارة. لذا فازدادت أهمية التوثيق والتشريع للملكية العقارية وتحويلها إلى سلعة يمكن رهنها وبيعها والتصرف المطلق بها، بما يسمح باستقطاب المزيد من التوظيف المالي العقاري، ويساهم في الإنماء العمراني والاقتصادي المديني والريفي الاصطيافي.

ولقد خطى التحديث العقاري في لبنان والمشرق العربي خطوات هامة على صعيد تثبيت الملكية الفردية وتفتيت الأملاك العامة المشتركة. وتعود جذور هذا التحديث العقاري إلى أولى أعمال المسح والإحصاء لإنتاج الأراضي الزراعية وأشجارها، وللمؤسسات الحرفية (المغالق)، التي قام بها الأمير بشير الشهابي الثاني، بتكليف من السلطنة العثمانية وذلك عام ١٨٠٧[١].

* أستاذ محاضر في كلية الآداب (٤) ـ الجامعة اللبنانية.

ومنذ تلك المرحلة استمرت عمليات الإحصاء والتقدير تجري بتعداد الأشجار المثمرة وقياس الملكية بالحمل والمد والكيل، وتسجيل الأملاك على قاعدة الملكية العائلية والقروية وملكية الجماعة. ولكن بعد صدور خط شريف كلخانة عام ١٨٣٩، اعتمدت المساحة الدرهم الانتاجي كوحدة تقدير لقياس مردود الأراضي الزراعية (١٨٤٤). وفي عام ١٨٤٩ - ١٨٥٠، قامت لجان المساحة برئاسة أمين مخلص أفندي، بتنظيم سندات الملكية الفردية، وتحرير الصكوك اللازمة لتثبيتها وتحديدها، كما نُظمت دفاتر للأملاك في جبل لبنان[٢]، مما ساهم في الاستقرار العقاري الذي تُوّج بنظام بروتوكول المتصرفية ١٨٦١ - ١٨٦٤، حيث شكلت لجان المساحة لقياس مردود الأراضي الزراعية، على أساس الدرهم الانتاجي، وتنظيم دفاتر «الميري» على ثلاث نسخ، واحد يحفظ في القرية والثاني في مركز المديرية والثالث في مركز المتصرفية[٣]. ولكن ما يعيب هذه المساحة أنها لم تعتمد النظام المتري ولا الخرائط العقارية التفصيلية التي طالب بها القناصل[٤]، وذلك بسبب وعورة الأراضي اللبنانية وتفتت الملكيات الصغيرة وانتشارها الكبير ضمن خراج القرى وأحراجها.

ولقد استند مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان في تنظيم عمليات الإحصاء والمساحة وتثبيت الملكيات الخاصة، على القوانين العثمانية وأنظمتها العقارية من الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦، إلى قانون الأراضي لعام ١٨٥٨، إلى نظام الطابو لعام ١٨٥٩، وملحقاته[٥]. وكان لانتفاضة الفلاحين في كسروان أثرها الجدي في تعزيز الملكية الخاصة الفردية وتثبيت حمايتها وتكريس حقوقها بنص البروتوكول. ومن ثم أصدرت الدولة العثمانية عام ١٨٧٢ قانون مجلة الأحكام العدلية[٦]، وذلك بهدف تنظيم عمليات البيع وفراغ وانتقال الأراضي وإيجارها واستغلال المياه وتنظيم حقوق الانتفاع والارتفاق بالأراضي المشاعية والعامة والمرفقة والمتروكة ووضع الأحكام القانونية لأنظمة الشراكة والمساقاة والمزارعة والمغارسة وغيرها من أحكام الأراضي المستمدة من الشريعة الإسلامة. وهكذا شرّعت مجلة الأحكام العدلية الأعراف والعادات العقارية المستمدّة من الشريعة الإسلامية، مقابل اعتماد قانون الأراضي العثماني على

التشريعات الأوروبية الحديثة المقتبسة من القوانين الفرنسية مع مراعاة نصوص الشريعة الإسلامية[٧].

توصيات مؤتمر مرسيليا العقارية عام ١٩١٩:

بعد خروج القوات العثمانية من بلاد الشام، ودخول الحلفاء، واعتبار سوريا ولبنان من حصة الانتداب الفرنسي، انصبت اهتمامات المفوض السامي، «منذ تاريخ وصوله إلى لبنان، على وضع تشريع جذري للنظام...»[٨] العقاري العثماني السابق. وكان الهدف الفرنسي من وضع تشريع حديث للنظام العقاري في سوريا ولبنان، هو إصلاح النظام الضريبي المالي، وإصلاح نظام المساحة، والتعليم الزراعي المتخصص، وإدخال التقنية الزراعية بين السكان المحليين[٩] وإزالة التعقيدات التي تعترض عمليات رهن الأراضي واستدانة أصحابها للرساميل بغية تنشيط العملية المالية والحركة الزراعية[١٠].

وهكذا كانت الحلول المقترحة «تقوم على تحديث النظام العقاري والمالي وتشجيع دخول الرساميل إلى القطاع الزراعي. وهذه التوجيهات تلتقي وثيقاً مع توصيات مؤتمر مرسيليا لعام ١٩١٩»[١١] التي نصت على ما يلي[١٢]:

١ - إصلاح النظام السياسي في سوريا ولبنان، بما يضمن الاستقرار والأمن للمزارعين.

٢ - مد الفلاحين بالقروض الزراعية بهدف إنعاش الريف.

٣ - حل مؤسسات الدفترخانه ودوائرالطابو والمساحة القائمة وإصدار تشريعات زراعية جديدة.

٤ - إقامة أنظمة عقارية وتنظيمات ضريبية جديدة تحافظ على حقوق المالكين وتضمن استمرارية بقاء أملاك الدولة العمومية، والمحافظة على ملكيات الأفراد، وذلك بما يساعد على تطوير القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته.

٥ - العمل على تجزئة الملكيات العقارية الكبيرة (Latifundia)، لا سيما في البقاع والشمال، والعمل المنظم لإزالة الملكيات الشائعة تدريجياً. ويهدف

ذلك إلى تحويل المزارعين والفلاحين إلى مالكين فعليين للأرض التي يعملون عليها.

٦ ـ تطبيق مضمون الشريعة الإسلامية، وأحكام قانون الأراضي العثماني، التي تسمح للدولة بمصادرة الأراضي الأميرية بعد مرور ثلاث سنوات على بوارها وتعطيل زراعتها.

٧ ـ يجب أن يرتكز الإصلاح العقاري والضريبي المزمع تطبيقه على تعميم نظام جديد للمساحة والتحديد والتحرير العقاري في كافة أرجاء سوريا ولبنان.

٨ ـ الاعتماد على القوانين العثمانية السابقة في مجال التحديد والمساحة وخاصة قانون ٥ شباط ١٣٢٩ مارثية (مالية) أي ١٩١٣ ميلادية والمتعلق بأصول إجراء المساحة. وتسجيل الأملاك العقارية المفرزة من الحصص المشتركة الشائعة[١٣].

٩ ـ ضرورة تطوير الملكيات العقارية الصغيرة المملوكة ملكاً خاصاً وزيادة حجمها، ولكن دون الوصول إلى نزع ملكيات كبار المالكين العقاريين. وعلى القوانين الزراعية التي تصدر تباعاً أن تضع هذا الهدف الأساسي في الأولوية.

١٠ ـالعمل على إدخال وتطوير التعليم الزراعي الذي تجاهله العثمانيون تجاهلاً كاملاً.

١١ ـشن حملة واسعة ضد الربا وذلك من خلال تنظيم القروض الزراعية، وتنشيط البنك الزراعي الذي أوجدته السلطات العثمانية عام ١٨٨٧، وساهم في تقديم قروض عديدة للملاكين في حلب وبيروت وصور وصيدا ودمشق وبعلبك[١٤]. ولكن تلك القروض كانت تقدّم مجدداً للفلاحين بفائدة تتراوح مابين مئة وأربعمئة بالمئة.

١٢ ـالاهتمام الخاص بإدخال التكنيك الزراعي والمكننة إلى كافة أرجاء سوريا ولبنان.

«وقد حددت اتفاقية الصلح في فرساي... توجيهات أساسية تتعلق

بالملكيات العقارية في البلدان الموكلة للانتداب. ونصّت مادتها الثانية والعشرون، الفقرة الخامسة، على واجبات الدولة المنتدبة في مجال الملكية العقارية في ظروف الانتداب»[١٥]، من حماية الأراضي، وإجراء المساحة والأخذ بعين الاعتبار التشريعات العقارية السابقة لتحديد الملكيات واحترام حقوق المالكين المحليين، والملكيات الخاصة، والعامة التابعة للدولة. كما أوجبت على الدولة المنتدبة منع انتقال الملكيات العقارية الخاصة بالقوة في مناطق انتدابها وحرمان المالكين المحليين من ملكياتهم العقارية[١٦] على نسق ما جرى في المغرب العربي والجزائر عندما صادر الفرنسيون الملكيات العقارية للمواطنين العرب وقاموا بتسليمها إلى الوافدين الفرنسيين إلى تلك البلاد.

إذاً كانت نصوص اتفاقية معاهدة فرساي للسلام، وصك الانتداب الذي وضع لسوريا ولبنان، تحرّم على الدولة الفرنسية المنتدبة معاملة سوريا ولبنان كما تعامل دول شمالي افريقيا، والبلدان المستعمرة الأخرى.

التشريع العقاري من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٥[١٧].

تمتاز الملكية العقارية الخاصة في عهد المتصرفية بتفتتها وصغر حجم مساحاتها، وقلة مردودها الانتاجي بسبب وعورة أراضي جبل لبنان الصخرية والحرجية، مما أجبر المالكين الصغار، خلال الحرب العالمية الأولى، على بيع أراضيهم الزراعية مقابل رطل من طحين القمح أو رطلين من طحين الشعير إتقاءاً من الموت جوعاً، أو أن يهبوا أملاكهم للأوقاف والأديرة مقابل كسائهم وطعامهم. مما ساهم في القضاء على ملكيات الفلاحين الصغار والمتوسطين، الذي باعوا أراضيهم وأملاكهم، بشروط شديدة في الأجحاف، إلى تجار المدن وأغنياء الريف، بمبالغ لا تتعدى عُشر قيمتها الحقيقة. «وفي مثل تلك الظروف «اشترى» هؤلاء الرأسماليين أجزاء واسعة من الأراضي في المتن والشوف وكسروان وبيروت. وقام الأهالي يطالبون، بعد الحرب، بإلغاء تلك البيوع، وقامت مظاهرات عنيفة حتى اضطرت المفوضية العليا لتعديل بعض تلك البيوع وإلغاء البعض الآخر بالقرار رقم ٧٩٧ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢١»[١٨].

وعملاً بمضمون الفقرة الخامسة من نص المادة الثانية والعشرين من صك الانتداب، بادرت سلطات الانتداب إلى المباشرة بأعمال المساحة بعد فترة وجيزة من تطبيق نظام الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. وصدر لهذه الغاية أولى القرارات الهامة في هذا المجال، القرار رقم ٥٦٦، الصادر في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٠، الذي نص في مادته الأولى: «لا يسمح لأحد في سوريا ولبنان الكبير أن يمنع أعمال المساحة والتحديد التي تجريها الدوائر ذات الشأن أو وضع الإشارات والحدود للدلالة بها على أمكنة تختص بالمثلثات وغير ذلك من نقاط المعاينة اللازمة لهذه الأعمال...»[١٩].

ومنذ بداية التشريع العقاري، رسمت المفوضية العليا، سياسة الدولة الإنتدابية في توسيع ملكية الدولة والغاء القرى المشاعية أو ما يعرف بالقيراط الشائع أو السهم المشترك في كل من جبل لبنان والبقاع، وأبرز القرارات التي حددت أهداف المفوضية العليا العقارية هي القرار ٦٥٥ (المادة ١٥) الصادر في ٢١ كانون الثاني ١٩٢١، المتعلق بالغاء عمليات بيع الأملاك العقارية التي تمت خلال الحرب العالمية الأولى، والقرار رقم ٧٩٧ تاريخ ٣١ آذار ١٩٢١، الذي نظم عمليتي الاسترداد وإلغاء البيع. كما تناول هذان القراران النقاط الأساسية التالية[٢٠]:

١ ـ وضع مجموعة قوانين لصيانة ونقل حقوق الملكية وما يتفرع عنها إلى المستحقين من الورثة، والعمل على تجزئة الملكيات المتوارثة والشائعة التي لا زالت آنذاك بدون تقسيم.

٢ ـ تحسين الوضع الاقتصادي عن طريق تجزئة الملكيات الكبيرة، وفرز الأراضي العائدة للدولة، وخلق الملكية الزراعية الصغيرة.

٣ ـ تسهيل عمليات التسليف العقاري من خلال تحويل الأرض إلى سلعة تجارية تباع وتُشرى بموجب سندات رسمية.

٤ ـ السماح للأفراد والشركات الأجنبية بالدخول والتجارة بالعقارات بأمان وحرية وبدون إزعاج من أحد.

٥ ـ عدم حصول انقلاب مفاجئ وسريع في أنظمة الأراضي والتصرف بها حتى لا يخلق حالة من المعارضة الفعلية لدى المواطنين المحليين.

٦ ـ ضرورة احترام حقوق الملكية كما هي سائدة في سوريا ولبنان.

٧ ـ الأخذ بعين الاعتبار صعوبة واردات دولتي سوريا ولبنان، وصعوبات ميزانيتهما، وعدم تحميل الأفراد ضرائب ورسوم تفوق طاقاتهم، كما يجب عدم تحميل دولة الانتداب اعباء مالية لا تقدر على تأمينها.

لذا كانت سياسة الانتداب الفرنسي تتجه نحو تحديد الملكيات العقارية الخاصة لتسهيل فرض الضرائب والرسوم عليها، كما تهدف إلى إرساء القواعد الأساسية للرساميل الخارجية، وخاصة الفرنسية منها للتغلل والهيمنة على أسواق سوريا ولبنان وإلحاق اقتصاد الدولتين بالتبعية للرأسمال الأجنبي. بالإضافة إلى وضع اليد على الأملاك الأميرية العمومية المدوّرة. ولكن ما كان يعيق هذه السياسة، التشويش والفوضى السائدة آنذاك في سجلات المساحة العائدة لمتصرفية جبل لبنان وسجلات الطابو العثمانية بشكل عام.

ولكي يُعطى المالك ما يؤكد ملكيته العقارية بسند رسمي وصريح، وبالتالي يسدد عن ملكيته ما يتوجب عليه من ضرائب ورسوم إلى الدولة المنتدبة. أصدر المفوض السامي عام ١٩٢١ القرارات التالية: القرار ٨٢٤ تاريخ ١٣ أيار، والقرار ٩٥١ تاريخ ٩ تموز، والقرار ٩٦١ مكرر تاريخ ١٨ تموز، وفي عام ١٩٢٢، القرارات: رقم ١٢٦٢ تاريخ ١٦ شباط، ورقم ١٣٢٩ تاريخ ٢٠ آذار، والرقم ١٧٦٢ تاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٢٢، والقرار رقم ٣٠٠٩ تاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٢٤[٢١]. ولقد هدفت هذه القرارات إلى تأسيس الدوائر العقارية ووضع الأسس لعملها، والسهر على حسن تطبيق القوانين والتشريعات العثمانية فيما يختص بصلاحيات الدفتر خانه وحقوق الملكية، وأصول اجراء المساحة والتحرير العقاري بما يسمح في إطلاق عملية الرهن العقاري وتحويل الأرض إلى مجرد سلعة.

ولقد قام الجيش الفرنسي بأعمال المسح وتحرير سندات الملكية من خلال

استعمال نقاط التثليث وتحديد قواعد وزوايا الحدود ووضع علامات المساحة الثابتة للفصل بين الملكيات والعقارات المختلفة. كما قام بتنظيم لوائح الإحصاء السكاني والعقاري بجداول أبجدية لأسماء المالكين، وبإعطاء سندات ملكية لأصحاب الحقوق وتعيين خريطة بالعقار الممسوح وتحديد طبيعته الجغرافية والجيولوجية، ونوعية الحيازة والتصرف الحر بالعقار، من ملكية خاصة، أو أرض أميرية. «وحيث وضعت الخطة الجديدة موضع التنفيذ صار من الممكن تسليم الصكوك لأصحابها معيّنة بصورة جازمة حدود الملك ومساحته»[٢٢].

وهكذا كان همّ المفوضية الفرنسية العليا، إصدار القوانين التي تحرر الملكية العقارية من قيودها العثمانية المعيقة لتطور عمليات المساحة، والتبادل العقاري التجاري الحر، والرهن المالي الأمين لملكيات الأفراد، مع الإبقاء على التشريعات العثمانية التي تخدم هذا التوجه[٢٣]. من هنا يمكن فهم مضمون القرار ٢١٩٢ الصادر في ٢١ أيلول ١٩١، والمكمّل بالقرارين رقم ٢٩٨٤ تاريخ ٨ كانون الأول ١٩٢٤، ورقم ٣٠٧ س، تاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥، حيث أوجبت هذه القرارات تطبيق بعض مواد القانون العثماني الصادر في ١٩ شباط ١٣٢٨ مالية/ ٣٠ آذار ١٩١٣ م، تلك المواد المتعلقة بمسألة تقسيم الأراضي الأميرية وكيفية انتقالها وتوزيعها بين الورثة، وإعطاء المستحقين منهم سندات تمليك بحصصهم، مقابل مصادرة الأراضي التي لا يوجد متصرف شرعي بها، وتسجيلها كأراضٍ مدورة ومحلولة باسم المفوضية العليا، والشركات الفرنسية والأجنبية العاملة في لبنان آنذاك التي كان القانون العثماني يحذّر تملّكها للعقارات والأملاك غير المنقولة. وإذا «احتاجت شركة ما إلى مشترى شيء من هذا النوع لم يكن لها بدّ من وسيط يشتري الملك باسمه. و... ان هذا الشرط منع البنوك من المساهمة في أن تسلّف المال على رهونات العقار»[٢٤].

واستكمالاً لتثبيت شرعية تسجيل الأراضي المدوّرة والمحلولة المصادرة، أصدرت المفوضية العليا في ٧ نيسان ١٩٢٤، القرار رقم ٢٥٤٧، وأتبعته القرار، المكمّل له، رقم ٣٢٤٣، تاريخ ٧ آب ١٩٣٠، حيث أصبح يحق،

بموجب هذين القرارين، للمفوضية العليا ومؤسساتها ودوائرها والبلديات والشركات إمتلاك العقارات من الأراضي الزراعية والمسقفات داخل المدن وخارجها في الأرياف وكافة المناطق اللبنانية[٢٥].

ولم تكتف الدولة المنتدبة، بمصادرة الأراضي الأميرية المدوّرة والمحلولة، بل عمدت إلى وضع اليد على الأملاك العامة الأميرية والمشاعية، وعملت على تنظيم التصرّف بها، ومنعت بيعها إلا بقرار من المفوض السامي الذي اهتم بتعريف الأملاك العامة وتبيان طرق المحافظة عليها[٢٦]. ولقد تم تحديد أنظمة الأملاك العمومية العامة بعدة قرارات رئيسية هي: القرار رقم ١٣٧٨، تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٢٢، وكانت الغاية من اصداره هي المحافظة على العقارات المسجلة على اسم الحكومة العثمانية وضرورة خضوع كل تنازل عنها لموافقة مسبقة من المفوض السامي. أما الثاني فهو القرار رقم ٢٠٠٠ تاريخ ٢٣ حزيران ١٩٢٣، الذي نص على ضرورة إنشاء هيئة مراقبة وتفتيش للمحافظة على الأملاك العامة من التعديات عليها من قبل الأفراد أو مجالس البلديات في القرى، والثالث هو القرار رقم ١٤٤ s، تاريخ ١٠ حزيران ١٩٢٥، الذي حدد الأملاك العامة بشاطئ البحر والأنهار والبحيرات ومجاري الأنهار ونظم التصرّف بها، ومنع بيعها أو اكتساب مليكتها بمرور الزمن، والرابع هو القرار رقم ٢٩٩ s تاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ الذي يعتبر تكلمة للقرار ١٤٤ s[٢٧].

التشريع العقاري ١٩٢٦ ـــ ١٩٣٢[٢٨].

ما برحت أنظمة الأراضي في لبنان عرضة للتعديلات المتتابعة من جانب المفوضية العليا، والغاية من ذلك هي إزالة تعقيدات تسجيلها وتحريرها وتحديدها ومساحتها، وإعطاء سندات تمليكها بالأضافة إلى ضبط الخلل والتشويش العقاري المنتشرين في سجلات الطابو العثمانة التي استمرت هي الأساس لمعرفة أصحاب الملكيات وحدودها في المدن والأرياف اللبنانية حتى صدور القرار رقم ٣٣٣٩ تاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٠.

وبما أن الأراضي الوقفية كانت تنتشر على مساحة واسعة من الأراضي

الزراعية والحرجية والمبنية، وكان قسمٌ من ريعها يعود إلى أوقاف للحرمين الشريفين والسلطان سليمان القانوني ولا سيما في البقاع وعكار وطرابلس[٢٩]، حيث كانت عائداتها تصب خارج خزينة دولة لبنان الكبير؛ لذا اهتمت المفوضية العليا بتنظيم إدارة الأوقاف، وطرق استغلال ريعها، وتجزئتها وبيع حق رقبتها من المتصرفين بها خاصة في البقاع والشمال بعد خروج الدولة العثمانية من بلاد الشام وإنحلال أوقافها. وأصدرت لهذه الغاية ثمانية قرارات تشريعية خاصة بالأوقاف، تمحورت حسب تسلسل صدورها حول القضايا التالية[٣٠]: نصّ القرار ٧٨ الصادر بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦، على إتخاذ الإجراءات التنظيمية للتنسيق بين مديرية الأوقاف الإسلامية والدولة المنتدبة والبلديات بخصوص إحصاء الأملاك الوقفية ووضع نظام واحد لإدارتها في دولة لبنان الكبير. والقرار رقم ٧٩ تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦ المتعلق بشأن إجارات الوقف، يمنع في مادته الأولى الترخيص بصكوك الأجار المتعلقة بعقارات الأوقاف إلا بالإجارة الواحدة أو الإجارتين أو المقاطعة، وبذلك تُلغى الإجارة الطويلة. والقرار رقم ٨٠ تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦، ينص على استبدال الأوقاف موضوع الإجارة الطويلة إمّا مقابل قيمة نقدية وإمّا بإبدالها بعقارات ملك من القيمة نفسها. وفي ١٦ كانون الأول ١٩٣١ صدر القرار رقم ١٥٦ المكمّل للقرار رقم ٨٠.

ولقد نص القرار رقم ٨١ الصادر بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦، على تجزئة الوقف وقسمته وإعطاء القوة الثبوتية لملكية الأقسام الناتجة عن تجزئة الأوقاف الذريّة والعائلية. في حين نصّ القرار رقم ٨٢ تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦ على منع المحاكم من قبول إدعاء بعض الجماعات بملكية الأراضي الوقفية بمرور الزمن، إلاّ بعد موافقة المفوضية العليا. مما أوجد حالة من التعسّف بالنسبة للمتصرفين بالأراضي الموقوفة في البقاع التي كان يطبق عليها نظام التصرّف بالأراضي الأميرية باعتبار فائض ريعها للأوقاف والانتفاع بالانتاج للمتصرف بها.

أما القرار رقم ٨٧ تاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٦ فلقد أوجب نظاماً واحداً للأموال غير المنقولة، ونظم حماية الأراضي الموقوفة، ومسألة اعطاء سندات ملكية للأشخاص المتصرفين بها شرعاً، مع حق تسجيل هذه السندات في الدوائر العقارية المختصة. وفي ٤ آذار ١٩٢٦، صدر القرار رقم ١٦٧ والمكمّل بالقرار رقم ٣٥ تاريخ ٣ شباط ١٩٣٤، بشأن عائدات الوقف وطرق التصرّف بها، واتخاذ الاجراءات القانونية لتنظيم العلاقة بين الدولة والبلديات والأوقاف حول توزيع هذه العائدات وحصة كل من تلك المؤسسات منها.

واستكمالاً لوضع اليد على الأوقاف وتصفية ملكية وقفي الحرمين الشريفين والسلطان سليمان القانوني وغيرهما من الأوقاف العائلية العثمانية والمحلية الإقطاعية التي يطبق عليها نظام الأراضي الأميرية بموجب أنظمة قانون الأراضي العثماني الذي حدّد أصول انتقال الأراضي الأميرية الموقوفة[٣١] أصدرت المفوضية العليا القرارات التنظيمية لإدارة شؤون الأوقاف الإسلامية الذرية والخيرية، ولمراقبة عمل هذه الإدارات وصلاحياتها، وذلك بالقرار رقم ٤٩٥ تاريخ ٧ أيلول ١٩٢٦، والقرار رقم ٣١٧ تاريخ ٢٩ آب ١٩٢٩، والقرار رقم ١٥٧ تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٣١، والقرار رقم ٣٠٨ تاريخ ٢٣ تموز ١٩٣٢.

وبعد الإنتهاء من تنظيم شؤون الأوقاف وتثبيت ملكيات بعض أقسامها بأيدي كبار المالكين في البقاع وطرابلس وعكار، تطلّعت المفوضية العليا إلى الأراضي الشائعة (المشاعية) بهدف تجزئتها والغاء تشيّعها وفرض تمركزها بيد كبار المالكين بحكم أحكام الشفعة العثمانية (المواد ٩٥٠ ـ ١٠١٢ من المجلة)[٣٢]. وذلك من خلال نص القرار ١٧١ الصادر في ١٠ آذار ١٩٢٦[٣٣]، الذي منع القسمة الدورية للأراضي الزراعية والبساتين والكروم المملوكة قيراطاً أو سهماً شائعاً بين الأشخاص الذين يشغلونها. وفرض بذلك القسمة الجبرية للقرى المشاعية أو الشائعة. وعلى سبيل المثال يشير المؤرخ الفرنسي لويس كادرون (Louis CADRON) إلى أن أراضي قرية المرج البقاعية، كانت، عام

١٩٢٢، موزّعة بين عائلاتها الكبيرة الأربعة: عقل وصالح وشاهين والجرّاح، بالتساوي. وقدّرت مساحة أراضي القرية الأميرية الزراعية آنذاك بحوالي ٤٠ فداناً (الفدّان = ٢٠٠ دونم في البقاع)، منتشرة في ٣٣ موقعاً. وكان لكل عائلة ذات الحقوق حصة في كل موقع، فيكون حصة كل منها عشرة فدادين موزعة على الـ ٣٣ موقعاً. فيبلغ بذلك عدد الأجزاء حوالي ١٣٢ جزءاً.

وفي عام ١٩٢٦ جزئت أراضي القرية بحكم الإرث وتناقلها بالبيع والشراء والفراغ إلى ٢٣٦٩٦ سهماً، فأصبحت بذلك مساحة كل جزء حوالي ٣٢٩ م٢ لأن المساحة الإجمالية لأراضي القرية الزراعية بلغت آنذاك حوالي ٨٢٠ هكتاراً[٣٤]. وهكذا استمرت تجزئة الأراضي الشائعة مما سبب الدعاوى العقارية وأوجب إنشاء المحاكم المختصة، وقلل من موارد الدولة الضريبية من جراء تهرّب المالكين للأسهم الشائعة عن تسديد ما يتوجب عليهم من رسوم وضرائب لعدم الإتفاق على تحديد ملكية كل منهم. وهذا ما أوجب إصدار القرار ١٧١ المتعلق بتجزئة الأراضي الشائعة، الذي فسّره البعض بتجزئة والغاء الأراضي العامة المشاعية من أحراش وغابات ومراعٍ وبيادر وغيرها.

وتابعت المفوضية العليا إصدار القرارات العقارية الإصلاحية من حيث إعلان انتقال العقارات وتحديدها وتحريرها وإحصائها وتسجيلها وذلك بالقرارات: رقم ١٨٦ و١٨٧ و١٨٨ و١٨٩ الصادرة بتاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦[٣٥]، والمتعلقة بالتحديد والتحرير العقاري واجراءات أعمال التحرير والتحديد واستلام التصريحات والاعتراضات من حيث وصف العقار وحدوده ومحتوياته وأصحابه، إلى جانب تثبيت عمليات التحديد المؤقت، وتصحيح سندات «الطابو» الموجودة بين أيدي المالكين، وإعطاء سندات ملكية جديدة بعد تسجيلها في الدوائر العقارية الانتدابية. كما تضمنت هذه القرارات نصوص تنظيمية بشأن إنشاء السجل العقاري وأصول تسجيل الحقوق العينية العقارية وصيانتها والتأمين عليها وتطبيق الخرائط الطوبوغرافية، وتحديد صلاحيات أمين المكتب العقاري ومعاونه وأعمال لجان المساحة ومختاري القرى التي يتم فيها المسح العقاري.

واستكملت هذه الإجراءات والتدابير الإصلاحية بالقرارات ٢١٧ تاريخ ٢٩ آذار ١٩٢٦ و٥١٢ تاريخ ١٥ أيلول ١٩٢٦، و٥١٣ في التاريخ نفسه والقرار ٩٥٢ تاريخ ٨ نيسان ١٩٢٧، والقرار ٢١٠٣ تاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٢٨[٣٦]. كما عدّلت هذه القرارات بالقرارات ٤٤ ل.ر و٤٥ ل.ر، و٤٦ ل.ر، المؤرخة بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٣٢[٣٧].

«ومن الواضح أن وفرة هذه القرارات في فترة زمنية ضيقة تشير إلى الأهمية القصوى التي توليها المفوضية العليا لعمليات المساحة والتحديد، وحث اللبنانيين والسوريين، لا بل إجبارهم على تحديد ملكياتهم العقارية وتسجيلها رسمياً[٣٨]. وذلك من أجل إبراز الملكية الخاصة وتحسين جباية واردات الدولة حيث كانت الضرائب العقارية ركنها الأساسي آنذاك. ولأن المساحة «تقلل من الدعاوى العقارية وتلغيها نهائياً، ويصبح بإمكان المؤسسات المالية أن تسلّف بسهولة رب الأموال غير المنقولة ما يلزمه من المال»[٣٩].

وشملت عملية الإصلاح العقاري أملاك الدولة الخصوصية وذلك بالقرار ٢٧٥ تاريخ ٢٥ أيار ١٩٢٦[٤٠] والمتضمن تعريف أملاك الدولة وقوامها وتحديدها:

١ ـ الأراضي الأميرية التي تكون رقبة المُلك فيها للدولة، ٢ ـ والأراضي المتروكة التي تدعى مرفقة والموضوعة تحت تصرف الجماعات، ٣ ـ والعقارات المسجلة حتى صدور القرار في سجلات المحلولات أي الأملاك الشاغرة وبدون صاحب أو بدون وارث لها، ٤ ـ والأراضي المقيدة باسم الخزينة في سجلات الإدارات العمومية، ٥ ـ والأملاك المدوّرة أي المحجوزة من قبل الخزينة، ٦ ـ والأملاك المقيدة في سجلات دائرة أملاك الدولة، ٧ ـ والعقارات التي ثبت أنّها للدولة بعد إجراء عمليات التحرير والتحديد... ٨ ـ الأملاك المتروكة من الأملاك العمومية، ٩ ـ العقارات المتأتية من تركات شاغرة ومن تركات لا وريث لها، والأملاك المتأتية من إهمال زراعتها... ١٠ ـ والأراضي الخالية

والأحراج والغابات والجبال غير المزروعة... وبالجملة جميع الأراضي التي تطلق عليها لفظة الأراضي الموات.

ولقد حدد هذا القرار إدارة هذه الأملاك وأصول تفتيتها وتأجيرها مع الوعد بالبيع. مما سمح للشركات والأفراد بامتلاك هذه الأراضي والقضاء على الثروة الحرجية في دولة لبنان الكبير والغاء ما يعرف بالمشاع العام والأراضي الموات الخالية في أعالي الجبال التي لا يمكن أن تُزرع أو تطؤها قدم الإنسان.

وفي عام ١٩٢٦ م، قدّرت الأراضي الأميرية ما عدا الموات والخالية بحوالي ١٢٠٠ هكتاراً من الأراضي الزراعية في منطقة رأس العين في صور (الجفتلك الهمايوني) و٦٠٩٢٠ هكتاراً من الإحراج والغابات في مناطق جبال عكار وجرود البقاع في الهرمل وبعلبك[٤١].

كما اهتمت إدارة دولة لبنان الكبير بمياه الأملاك العامة من خلال القرار رقم ٣٢٠ تاريخ ٢٦ أيار ١٩٢٦[٤٢]، الذي نص على المحافظة على مياه الأملاك العمومية (العامة) ووضع الأنظمة لاستعمالها وتصفية الحقوق المكتسبة عليها، وأصول تأليف الجمعيات النقابية من أصحاب الحقوق المرفقة على المياه للدفاع عن مصالحهم المشتركة بالانتفاع من مياه الأملاك العامة. ولأجل تطبيق هذا القرار، قامت الدولة المنتدبة بمسح وإحصاء الأراضي المروية والقابلة للري فبلغت ٢٠٦٥٠٠ هكتارٍ، منها ٨٢٥٠٠ هكتارٍ مروي و١٢٤٠٠٠ هكتار قابلة للري. ولقد توزعت هذه الأراضي على مناطق في سهل البقاع والهرمل وزحلة وعكار وطرابلس والكورة وجوار بيروت وصور وصيدا[٤٣].

وهكذا وجّهت المفوضية العليا جُلّ اهتمامها إلى المناطق السهلية لتي يمكن أن يتم الإحصاء والمسح فيها بسهولة تامة، حيث كانت هذه المناطق لا زالت بعيدة عن عمليات الإحصاء والمساحة التي تمت في جبل لبنان خلال فترة حكم المتصرفية. وكان يسود هذه المناطق التشويش والفوضى بسبب سيادة الأنظمة العقارية العثمانية وتداخل الأراضي الأميرية بالأوقاف والأملاك العامة والتصرف الشرعي بها من قبل العاملين عليها.

وبالرغم من أن القرارات العقارية الإصلاحية التي أصدرتها المفوضية العليا حتى عام ١٩٣٠ تعتبر قفزة نوعية في التشريع العقاري لدولة لبنان الكبيرة، إلاّ أنه عند تطبيق بعضها ولا سيما القرارات الأساسية ١٨٧ و١٨٨ و١٨٩ المتعلقة بالتأمين العقاري والتحديد والتحرير وإنشاء إمانة السجل العقاري، وُجدت غير ملائمة للأوضاع العقارية المحلية. مما حدا بالمفوض السامي إلى دعوة لجنة من أصحاب الإختصاص بالشأن العقاري لوضع نظام جديد للملكية يرعى الحقوق العينية، وينسجم مع الحاجات الملحة لتأمين سير عمليات التسجيل في السجل العقاري وإعطاء قيوده الثبوتية، ومنح المواطنين سندات تمليك خاصة بهم[٤٤]. ولقد صدر لهذه الغاية المرسوم الاشتراعي رقم ١٢ تاريخ ٢٨ شباط ١٩٣٠، المتعلق بتنظيم مكاتب الطابو ومكاتب التسجيل، وتدوين المعلومات فيهما، وكيفية مسك السجلات وأنواعها[٤٥].

ولعل أهم القوانين التي صدرت في دولة لبنان الكبير كان القرار عدد ٣٣٣٩ الصادر في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، الذي ألغى القرارات السابقة، واستقى الكثير من أحكامه من القوانين العثمانية التي كانت معتمدة في بلاد الشام[٤٦]. إن هذا القرار الذي وضع الأسس للنظام العقاري اللبناني وما زال ركناً رئيسياً في التشريعات الحديثة، تضمّن إعطاء التعريف بالعقارات وأنواع الأراضي من مملوكة وأميرية ووقفية ومتروكة (مرفقة) و(محمية) والعقارات الخالية والموات وغيرها، ونظم الحقوق التي تجري على العقار من حق شخصي وحق عيني، وحقوق عينية أصلية وحقوق عينية تبعية، وعرّف الملكية، والتصرّف وحقوق الشفعة والارتفاق والانتفاع والإجارة والإجارتين والإشغال والإلحاق والتأمين وبيع الوفاء وحقوق السطحية ووعد البيع وقضايا الشيوع والهبة وعقود الإيجار، ومسألة مرور الزمن وغيرها من الحقوق العقارية العينية التي شكلت دستوراً لنظام لبنان العقاري الحديث.

وهكذا تحقق للمفوضية العليا ما هدفت إليه من التحديث العقاري في دولة لبنان الكبير، وذلك بتحرير الأراضي من قيودها العثمانية والإسلامية، وإطلاق يد

رأس المال التجاري والبنكي في الرهن العقاري وامتلاك الأراضي الشاسعة والاستيلاء على الأراضي الأميرية والمشاعية العامة ومصادر مياه الشرب والري حتى حُرم اللبناني من أبسط الحقوق في الملكية الحرّة المحمية بالقوانين والأعراف المتوارثة. تلك القوانين التي حمت كبار المالكين وسمحت لهم بامتلاك العقارات المروية والبعلية والحرجية والموات وساهمت في ازدياد الهجرة باعداد كبيرة وفي خراب الإنتاج الزراعي وبوار الأراضي بعد أن تركها أصحابها لصغرها وتفتّتها وقلة مردودها اللائق بحياة ريفية مستقرة.

بعض الاستنتاجات:

هل اهتمت التشريعات العقارية فعلاً بتحسين انتاجية الأرض وردم الهوّة بين القوة الشرائية لدونم الأرض في بيروت وجوارها من جهة، والقوة الشرائية للدونم في مناطق الأطراف من جهة أخرى؟ حيث كان سعر متر الأرض في محيط بيروت وبعض مناطق الإصطياف يفوق أضعاف أضعاف سعره في جرود كسروان وعاليه والشوف وعكار والبقاع والجنوب؟ أم هدفت المفوضية العليا إلى تنظيم جباية الضرائب وتأمين موارد الدولة الانتدابية من ريع الأرض؟ والهيمنة على الأملاك العامة من الشواطئ والأنهار ورؤوس الجبال بعد تحويلها إلى ملكية الدولة الخاصة، حيث فُرض عليها أحكام الملكية الخاصة الإفرادية بيعاً وشراءً ورهناً؟ وبالتالي توزيعها على الأشخاص والشركات المحلية والأجنبية التي أضحت من كبار المالكين إلى جانب أصحاب رساميل المدن والتجار والمرابين الذين تطلعوا إلى توظيف رساميلهم في المضاربات والمبادلات العقارية المربحة بعد أن جرى تثبيت الحقوق العينية للأراضي وإعطاء قيودها القوة الثبوتية لتصبح سلعة رائجة في الرهن العقاري، وموضع ثقة من أصحاب الرساميل والبنوك والشركات الأجنبية.

إن عمليات المساحة والإحصاء التي تمت في لبنان، خلال إدارة دولة لبنان الكبير كرّست البعد الإنتاجي بين الأرض والفلاح، وبدلاً من أن تكون عامل استقرار وآمان للريفي تشدّه إلى قريته ومجتمعه؟ دفعت به إلى المدينة وإلى براثن

المرابين وأصحاب الرساميل الذين تهافتوا على شراء أرضه بحكم إفلاسه وعجزه عن تسديد ديونه أو حماية ملكيته من التفتت بفعل الإرث وعمليات الشراكة بالقيراط الشائع. ولقد شكلت الشفعة بقوتها القانونية والعرفية سيفاً مسلطاً على رقاب الملكيات الصغيرة التي لم تنل أي حماية من التشريعات العقارية الحديثة في دولة لبنان الكبير، بل طبقت عليها أحكام الشفعة العثمانية، لتصبح لقمة سائغة لرساميل الشركاء الكبار وخاصة في القطع الشائعة. وهكذا ضاعت المساحات العقارية الصغيرة في القرى الشائعة الملكية لصالح تجميعها في أيدي زعماء تلك القرى ومتنفذيها، أو في أيدي كبار المالكين الذين كانوا يجهلون أراضيهم والقرى التي يملكونها.

وأخيراً، هل نفّذت إدارة دولة لبنان الكبير مشاريع الري التي وعدت بها بعد عمليات إحصاء الأراضي الزراعية ومساحتها في المناطق المروية والقابلة للري؟ وهل رفعت عن كاهل المزارعين عمليات الربا الفاحشة؟ وذلك بتأسيس المصارف الزراعية، بعد أن أوقفت إدارة الإنتداب العمل بالبنك الزراعي العثماني من العام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٦، ليعود العمل به ولكن لصالح المالكين الكبار أصحاب العقارات الواسعة في المناطق السهلية التي اكتسبوها من جراء تفتيت وبيع أملاك الدولة الخاصة والأراضي الأميرية المحلولة.

إنها أسئلة كثيرة تطرح باستمرار ولا زالت؟ لمصلحة من تتم عمليات المساحة العقارية؟ ولمصلحة من كانت التسليفات الزراعية تقدّم؟ ولمصلحة من تفتتت الأراضي العامة المشتركة وأملاك الدولة الخاصة؟ وكيف ضاعت الغابات والأحراج العامة في لبنان طالما هي من الأراضي الموات والخالية المباحة للنفع العام وحذّرت القوانين العثمانية والفرنسية بيعها أو تهويدها؟

إنها أسئلة كثيرة تتعلق بالمسألة الزراعية والتشريع العقاري الذي ما زال يستحوذ على اهتمام الحكومات الاستقلالية المتعاقبة؟ والجواب واحد، إن الهدف من كل إجراء عقاري في لبنان كان يتم قديماً وحديثاً هو تحرير الأرض لتصبح سلعة تجارية سهلة التبادل والرهن كموضع ثقة مالية، إلى جانب مواردها الضرورية لخزينة الدولة التي تشكل الضرائب الجزء الكبير من ميزانيتها.

إن هذه المسألة هامة على طريق التحديث العقاري، شرط أن تُحمى الملكيات الصغيرة من الضياع حتى لا يفقد المواطن حقه في الرعاية والاستقرار في وطنه فيهجره إلى بلد يستطيع فيه العيش بآمان والتملك الحر في ظل حماية القوانين لحقوق الملكيات العقارية الصغيرة زراعية كانت أم أبنية سكنية أم مؤسسات إنتاجية وتجارية وصناعية.

الهوامش

(١) Adel ISMAIL: **Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à L'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIe siècle à nos jours**, Les Sources Françaises 1975 - 1982, 32 Tomes, Imprimerie Catholique, Beyrouth 1975 - 1982, tome 13, p. 198.

وطنوس الشدياق: **كتاب أخبار الأعيان في تاريخ جبل لبنان**، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه الدكتور فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، رقم ١٩، توزيع المكتبة الشرقية، جزءان بيروت ١٩٧٠، الجزء الثاني، ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٢) Adel ISMAÏL: **Documents**..., Op. cit, tome 9 p. 19, et tome 13, p. 200.

(٣) Ibid. tome 12, p. 39 et 40; et tome 14, p. 44, 31, p. 290; et tome 32, p. 157 et 262.

(٤) Ibid, tome 9, p. 347.

(٥) للمزيد من التفاصيل عن الأنظمة والقوانين العثمانية، يراجع **الدستور العثماني**، ترجمه إلى العربية نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل الخوري، طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة، المطبعة الأدبية في بيروت ١٣٠١ هـ (١٨٨٣ ـ ١٨٨٤ م).

(٦) بخصوص مواد المجلة يراجع: سليم بن رستم باز اللبناني: **شرح المجلة**، طبع بإجازة نظارة المعارف الجليلة في الاستانة العلية، تاريخ الإجازة ٢٥ أغسطس سنة ١٣٠٤ و٣٠ ذي الحجة سنة ١٣٠٥، عدد ٥٤٠، طبعة ثالثة مصححة ومزيدة، المطبعة الأدبية، بيروت ١٩٢٣.

(٧) محمد فريد المحامي: **تاريخ الدولة العليه العثمانية**، إصدار دار الجيل، بيروت ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م، ص ٤٠٧.

(٨) فايز مطر: **نظام المياه الخاصة في لبنان، دراسة قانونية مقارنة**، قدّم له المحامي صلاح مطر، الطبعة الأولى، دار المنشورات الحقوقية، مطبعة صادر، بيروت ١٩٩٢، ص ٥٧.

(٩) Jacques WEULERSSE: **Les Paysans de Syrie et du Proche - Orient**. Huitième Edition, Gallimard, Paris 1946, p. 180.

(١٠) سعيد حمادة: **النظام النقدي والصرافي في سوريا**، نقله إلى العربية شبل داموس، المطبعة الأميركانية، بيروت ١٩٣٥، ص ١٨.

(١١) مسعود ضاهر: **الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، رقم ٢٦، توزيع المكتبة الشرقية، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٢.

(١٢) Paul Huvelin: **Que Vaut la syrie?** Paris 1919, p. 15 - 16.
ويراجع نص التوصيات باللغة العربية في كتاب مسعود ضاهر الهام عن المسألة الزراعية والعقارية: **الجذور التاريخية للمسألة الزراعية...**، مرجع سابق، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٣) بخصوص نص القانون الخاص بتقسيم الأموال المشتركة غير المنقولة وانتقال العقارات، يراجع ملحق قانون الأراضي العثماني المنشور في كتاب دعيبس المر: **كتاب أحكام الأراضي المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطنة العثمانية**، مع ملحق لترجمة قانون الأراضي، بيت المقدس ١٩٢٣، ص ٩٧ ـ ١١٢ في الملحق.

(١٤) لمعرفة حجم التسليفات المالية العقارية وفوائدها من البنك الزراعي العثماني (بانقه زراعة)، لفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، تراجع حسابات البنك المنشورة ضمن كراس خاص، صادر باللغة التركية بعنوان: «نظارت أمور تجارت ونافعة زراعة بانقه سي، تلخيص محررات عمومية»، قسمان، قسم أول «نظارات ومعاملات»، قسم ثاني «حسابات، ١٣٠٥ ـ ١٣٢٣ مالية (١٨٨٨ ـ ١٩٠٧ م) دار سعاده، مطبعة عثمانية ١٣٢٣ مالية.

(١٥) ضاهر: **الجذور التاريخية للمسألة الزراعية...**، مرجع سابق، ص ٢٣.

(١٦) المرجع السابق، ص ٢٤.

(١٧) حول التشريع العقاري في هذه المرحلة تراجع نصوص القرارات الصادرة عن المفوضية العليا، في: وثائق المفوضية العليا، النشرة الرسمية السنوية و HAUT - COMMISSARIAT de la République Française en Syrie et au Liban. La Syrie et le liban 1921, 1922, 1924, 1925, et LOUIS CADRON: **Le Régime de la Propriété Foncière en Syrie et au Liban,** Librairie Recuil Sirey, Paris 1932, p. 119 - 130.

(١٨) مسعود ضاهر: **التاريخ الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦**، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٤، ص ١٩٩.

(١٩) المفوضية العليا، النشرة الرسمية السنوية، القسم الرابع، ١٩٢٠ ـ ١٩٢١، ص ٣٩.

(٢٠) CADRON: Op. cit. p. 117-118.

(٢١) CADRON: Op. cit. P 119 - 123.

(٢٢) حمادة: مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢٣) CADRON: Op. cit. P 181 - 184.

(٢٤) حمادة: مرجع سابق، ص ١٨.

(٢٥) CADRON: Op. cit. P 183.

(٢٦) مطر: مرجع سابق، ص ٥٥ و٥٦.

(٢٧) المفوضية العليا، النشرة السنوية الرسمية، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦، مصدر سابق.

(٢٨) المصدر السابق و CADRON: Op. cit. P 131 - 184 et 208 - 213.

(٢٩) عبد الله سعيد: **أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ١٨٦١ ـ ١٩١٤ دراسة مقارنة في التاريخ الريفي استناداً إلى وثائق أصلية**، بيروت ١٩٩٥، ص ١٧٠ ـ ١٧١

(٣٠) CADRON: Op. cit. P 301 - 304.

(٣١) المر: مصدر سابق ملحق قانون الأراضي، ص ١١٦ ـ ١٢٣.

(٣٢) سليم بن رستم باز: «شرح المجلة»، مصدر سابق، ص ٥٣٧ و٥٦٦.

(٣٣) **دليل النصوص العقارية وأحكام الأرث والوصية في لبنان**، الجزء الثاني، عني بدرسها وترتيبها وتنسيقها اسكندر موسى صقر، زحلة، دون تاريخ، ص ٤٨٠.

(٣٤) CADRON: Op. cit. P 62.

(٣٥) **قوانين العقارات والمباني**، إشراف المحامي حسام عفيف شمس الدين، طبع وتوزيع مؤسسة المنشورات القانونية، بيروت ١٩٩٢، ص ١ ـ ٥٠.

(٣٦) CADRON: Op. cit. P 301 - 302.

(٣٧) **قوانين العقارات والمباني**، مصدر سابق، ص ٥١ ـ ٨٢.

(٣٨) مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الزراعية...، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٣٩) يوسف قزما الخوري (إعداد وتحقيق): **مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان**، جزءان، الجزء الأول ١٩٢٧ ـ ١٩٨٠، دار الحمراء، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٩، ص ٢٢.

(٤٠) دليل النصوص العقارية...، مصدر سابق، ص ٣٤٦ ـ ٣٦٢.

(٤١) CADRON: Op. cit. P 211 - 213.

(٤٢) دليل النصوص العقارية...، مصدر سابق، ص ٣٣٠ ـ ٣٤٥، ويراجع بخصوص التصرف بالمياه وأنظمتها في لبنان الكتاب الهام لفايز مطر: نظام المياه الخاصة في لبنان...، مرجع سابق.

(٤٣) Commandant Noêl MAESTRACCI: **La Syrie contemporaine**, 2ème édition, Charles - LAVAURZELLE et C ie, Paris 1930, p. 134.

(٤٤) مطر: مرجع سابق، ص ٥٧.

(٤٥) «قوانين العقارات...»، مصدر سابق، ص ٨٣ ـ ٨٧.

(٤٦) المصدر السابق، ص ٨٨ ـ ١٤٤، ويراجع شرح القانون في زهدي يكن: **شرح قانون الملكية العقارية**، وهو القرار عدد ٣٣٣٩ الصادر في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠، جزءان، مطبعة صادر، بيروت ١٩٣٩.

(٤٧) مطر: مرجع سابق، ص ٥٧.

موقف الجالية اللبنانية في الأرجنتين من لبنان الكبير
١٩١٨ ـ ١٩٢٠

د. عبد الله الملاّح*

بعد انهزام العثمانيين في «الحرب الكونية» (١٩١٤ ـ ١٩١٨)[١]، وتراجعهم عن المشرق العربي، شرع المغتربون اللبنانيرن، منذ تشرين الثاني ١٩١٨، يفكرون بمصير جبلهم، ويبحثون عن صيغة سياسية تلائمه، ليرتعَ بالاستقلال والاستقرار، ويتسنّم مراقي النجاح والفلاح. فانقسمت آراؤهم، وتباينت مطالبُهم، وتوزعت بين تيارات مختلفة وأحزاب متنوعة.

لن نتوقف في هذه المداخلة عند جميع الجمعيات والأحزاب التي أنشأها اللبنانيون في عالم الاغتراب، وإنما سنحصر البحث في ما كان يُبذل في الأرجنتين من مساعٍ، وماكان يُعقد فيها من برامج وخطوات. فكيف تعامل أبناء الجالية اللبنانية في «الجمهورية الفضية» مع المستجدات التي خلّفتها الحرب العالمية، وما كانت تطلعاتُهم وأمانيهم؟

أولاً: الجالية اللبنانية عشيّة مؤتمر الصلح

استقبلت الأرجنتين منذ العقد السادس للقرن التاسع عشر عدداً من المهاجرين اللبنانيين[٢] الذين صمموا على المغامرة والإغتراب. فنمَوا وتطوروا وارتقَوا أدبيّاً[٣] واجتماعياً وسياسياً: وساهموا مساهمة فعّالة في إحياء هذه البلاد. وقد أضحوا، مع تقدم الأيام وتقلّب الزمن، جالية كريمة ومحترمة، بلغت في العام ١٩١٣، حدود المئة ألف نسمة[٤].

بيد أن انصهار اللبنانيين في المجتمع الجديد لم يحُل دون اهتمامهم بالشأن اللبناني العام والخاص. فمع اندلاع «الحرب الكونية»، إنقسم أبناء الجالية

---

* أستاذ في قسم التاريخ ـ كلية الآداب (٢) ـ الجامعة اللبنانية.

قسمين: قسم «مُتحالف»، شايع الحلفاء، وآخر «مُتترّك»، «سبّح بحمد الأتراك وهتف بطول بقاء العرش العثماني»[٥]. ولكن ما كادت ألمانيا توقّع شروط الهدنة[٦] حتى تعدّلت مبادئ الحزبين، وتشتت أفكار اللبنانيين بين مذاهب مختلفة[٧]، وظهرت بالتالي اللجان والجمعيات المتعددة. وكان لكل تيار منبره الإعلامي، يطل من خلاله على مناصريه ومؤازريه، يبثّ فيهم مبدأه الخاص، منددًا أو مباركاً، داعماً أفكاره وأقواله بأسانيد تاريخية، وبراهين علمية وعاطفية. وقد تمحور هذا الانقسام حول تيارين إثنين:

أ ـ التيار السوري العربي، وقد انقسم بدوره إلى أربع فئات[٨]:

- فئة طالبت بالاستقلال عن طريق الحماية الفرنسية.
- قسم ثان أراد الاستقلال ضمن حدود تمتد من عريش مصر جنوباً إلى جبال طوروس شمالاً؛ ومن الصحراء السورية شرقاً، إلى البحر المتوسط غرباً. على أن تتألّف في هذه الرقعة الجغرافية بضعُ ولايات متّحدة ومستقلة في شؤونها الخاصة، ويكون مرجعها حكومة مركزية واحدة تحت وصاية دولية من قبل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.
- فريق ثالث رأى أن «المسألة اللبنانية» مندمجة تمام الاندماج في «المسألة السورية»، واعتبر أن لبنان «مندغماً في سوريا». وإذا قال سوريا شمل قوله لبنان، وإذا ذكر اسم السوريين ضمر معهم اسم اللبنانيين. ورأى أن الجنسية اللبنانية هي من اختراع «مخيلة المتهوسين»، وأن المسألة اللبنانية هي من نسج هؤلاء، وبنت أحلامهم الذهبية[٩].

وفي خطوة عملية لتكريس هذا التيار وترسيخه، أنشأ هذا الفريق **«الحزب الديموقراطي الوطني»**.

تأسس هذا الحزب في العاصمة الأرجنتينية، وطالب ببسط حماية الحلفاء على سوريا ولبنان وفلسطين. انتخب محازبوه، في مطلع العام ١٩١٩، لجنة عليا تشكلت من السادة:

«الدكتور خليل سعاده[١٠]	:	رئيساً

يوسف معلم	:	نائبه
جبرايل مجدلاني	:	أمين الصندوق
بتراكي سرحان	:	معاونه
حنا موسى	:	سكرتيرًا
جاد ورور[١١]	:	معاونه
أعضاء عاملون	:	حبيب عم، راغب سرحان، موسى دنتور، خليل صائغ»[١٢].

أما غاية هذا الحزب فتكاد تنحصر باثنتين رئيسيّتين:

الغاية الأولى: «استقلال **سوريا ولبنان وفلسطين** استقلال تاماً مطلقاً تكون معه كل بلاد من هذه البلدان الثلاث مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً ومتحدة اتحاداً سياسياً»، تديره حكومة عامة على نحو الولايات المتحدة. وتسمّى هذه البلدان «الولايات السورية المتحدة» بضمانة بريطانيا وفرنسا وإيطالية والولايات المتحدة الأميركية.

والثانية: إنشاء حكومة جمهورية تجري «أحكامها على الخطة الديمقراطية العصرية، وإزالة الفوارق بين طبقات الشعب وبسط سلطته على حكومته، وفصل الدين عن السياسة»[١٣].

- وفريق رابع رمى إلى جعل البلاد السورية تحت لواء الشريف حسين، أمير مكة المكرّمة، على أن تكون هذه البلاد مستقلة بشؤونها الإدارية. فنادى «بالجامعة العربية»، متمسّكاً بالأصل العربي المشترك وباللغة العربية الموحِّدة فأسّس لهذه الغاية **«الحزب الوطني العربي»**، الذي انتخب، في مطلع العام ١٩١٩، لجنة إدارية قوامها السادة:

«جورج صوايا	:	للرئاسة
طعان عماد	:	لنيابة الرئاسة
حسن سليمان	:	لأمانة الخزينة
سليمان الخرياطي	:	للسكرترية الأولى

اسكندر المر : للسكرترية الثانية
عبد الرسول الحر : للسكرترية الثالثة.
مراقبون : محمود المداح وإسماعيل البرادعي ومحمد سلطان.
أعضاء عاملون : حسن علي يوسف ومرشد العازار وصالح كنج وانطون جمل»[١٤].

أصدر هذا الحزب، في أوائل أيار ١٩١٩، جريدة أسبوعية بعنوان «يقظة العرب»، وجعلها لسان حاله[١٥].

ب ـ التيار اللبناني: وقد تفرّع بدوه إلى ثلاث فئات[١٦]:

- فئة عملت في سبيل استقلال لبنان بحدوده الطبيعية وبحماية فرنسية.
- فئة طلبت الاستقلال ذاته على أن يكون تحت وصاية دول الحلفاء.
- وفريق ثالث طالب بالاستقلال التام من دون أي تدخل في شؤونه الداخلية والخارجية.

اعتبر أصحاب هذا التوجه أن لبنان ما فتئ، منذ عهد الفينيقيين، «يتنعم بنعمة الاستقلال»، الذي تراوح بين استقلال تام واستقلال نوعي أو إداري، حسب تطور الأيام واختلاف الشعوب والممالك التي تعاقبت على احتلال دول المشرق. ورأى أن اللبنانيين لم يخضعوا خضوعاً كاملاً لمحتل، بل كانوا يبذلون النفس والنفيس في سبيل استقلالهم[١٧]. والأمر الأكيد، بنظرهم، أن المسألة اللبنانية لم تكن مندمجة في المسألة السورية، «لا في نظر التاريخ ولا في نظر السياسة العامة»[١٨]. ومن الوجهة الحقوقية فإن «معاهدة سنة ١٨٦١»[١٩] التي وقعتها حكومة تركيا مع القوى العظمى، أعطت اللبنانيين «جنسية ممتازة مستقلة عن الجنسية السورية العثمانية»[٢٠]؛ وأن تمسك اللبنانيين بها، هو تمسك بحق راهن؛ وبمحافظتهم على هذا الحق، فإنما «يحافظون على وديعة تركها لهم الأجداد»[٢١].

ومع تطور الأحداث والإعلان عن عزم الحلفاء على تنفيذ «المحالفة السرية المبرمة عام ١٩١٥»[٢٢]، تبدلت الآراء وتغيّرت التوجهات، وظهرت الإنقسامات الداخلية. ولم يعد بالتالي مستغرباً انقسام «جمعية الاتحاد اللبناني» إلى حزبين متبايني الأهداف[٢٣]، بعد أن كانت في عداد الجمعيات التي طالبت «بالحماية الفرنسية» فحدث إذ ذاك الانشقاق، وتفرق شمل الأصدقاء[٢٤]. وأُقفل مركز الجمعية ونُزع عن بابها «صفيحة البرونز المحفور اسمها عليها»، وتوقفت الجريدة عن الصدور[٢٥].

ثانياً: الاستقلال المنشود

على الرغم من إقرار هذا الفريق بالتمايز أو نفيه من قبل ذاك، إرتسم السؤال الكبير: أي استقلال يطلب المهاجرون؟

عندما بدأ هذا التساؤل يطرح نفسه بإلحاح، انبرت جريدة المُرسل[٢٦] تبحث عن الموضع وتفند أدواره[٢٧]؛ فإذا بها أمام ثلاثة أنواع: الاستقلال النوعي، الاستقلال الإداري والاستقلال التام.

أ ـ الاستقلال النوعي:

يُعرف الاستقلال النوعي بالفرنسية Autonomie، ويُطلق على جماعات قائمة في أرض واحدة، وضمن حدود مقررة؛ لكنها متصلة بجسم الدولة الكبرى في الأمور المعنوية والمصيرية. ويكون لهذا الجزء نظاماتُه الخاصة التي تخوله الكثير من الحقوق والامتيازات.

ب ـ الاستقلال الإداري:

يكون الاستقلال الإداري عادة اضيق من الاستقلال النوعي، ويُقتصر فيه على تدبير الشؤون المحلية وأمور البلديات.

ج ـ الاستقلال التام:

الاستقلال التام أو المطلق هو أن يتمتع الشعب بالحكم الذاتي الكامل

بموجب دستور يسنّه نواب الشعب. ويكون للأمة حرية تامة في تدبير شؤونها من دون أية وصاية أو حماية أجنبية. يميّز هذا النوع أربع علامات هي:

- تمتع الدولة المستقلة بنعمة الاستقلال في جميع شؤونها الداخلية والخارجية.
- اعتراف الممالك والدول الأخرى بهذا الاستقلال.
- حق إعلان الحرب أو عقد المعاهدات.
- إقامة العلاقات السياسية مع الدول الأخرى.

وإذا مُنح الاستقلال التام لأمة غير مستعدة له، كان هذا الاستقلال آفة عليها، وأوقع بها أضراراً جسيمة. لهذا يليق بالأمة التي تريد هذا الاستقلال أن تتمتع بالشروط الأساسية التالية[٢٨]:

١ - القومية، وبها يتوحد الأفراد، وتتوحد حركاتهم وغاياتهم. ولا استقلال بدون قومية.

٢ - التربية الاجتماعية، وبها يعرف القوم حقوقهم وواجباتهم الاجتماعية.

٣ - الارتقاء: أن اتساع دائرة المعارف والتعمق في الارتقاء ونضج العقول، أمور تساعد الأفراد على إدراك قيمة الاستقلال القومي. فأرقى الشعوب وأعرقها هي المتمتّعة بنعمة الاستقلال.

٤ - سبك القوم في قالب واحد: إذا كانت أفكار أفراد الأمة وآراؤهم وعواطفهم مختلفة، فكيف يمكن والحالة هذه تفاهمهم وتوافقهم واتحادهم قولاً وفكراً وعملاً؟. فأفضل وسيلة لهذا السبك هو توحيد أسلوب التربية والتعليم.

فهل كان لبنان حاصلاً، في العام ١٩١٩، على هذه المستلزمات؟.

وجدت جريدة المُرسل[٢٩]:

- إن القومية ضائعة ورابطة الدين غير موجودة (في لبنان وسوريا وفلسطين).
- إن رابطة الدم مفقودة، ورابطة العقيدة السياسية غير قائمة... والتربية الاجتماعية منحطة وفاسدة.

- وإن كل ملة تؤلف قومية منفردة وقائمة بذاتها؛ وبتعدد القوميات تعددت المذاهب والطوائف.

وهكذا أمسى المهاجرون، والحالة على ما هي عليه، «مجموعة جماعات وملل ونحل متعددة»[٣٠]، الأمر الذي حمل الجريدة المذكورة على التساؤل: «هل نحن إذًا راقون حق الرقي لننال الاستقلال مطمح الأمم الراقية والشعوب الحية»؟

أجابت المُرسل بالنفي، وأقرّت «بضمير حي» عجز اللبنانيين عن حكم أنفسهم. ورأت أن الوسيلة الوحيدة «لرقينا هي سيطرة دولة غربية علينا سيطرة أبوية، كما يسيطر الأب على أبنائه»[٣١].

ثالثاً: لماذا فرنسا؟

قارنت جريدة المُرسل وفاضلت بين أنواع الاستقلال المعروفة، وانتهت، بعد الإفاضة في العرض والشرح، إلى أن كل جماعة من اللبنانيين تغني على ليلاها. ومتى كان الشعب على هذه الصفة، وجب عليه أن يخضع لإشراف دولة أجنبية[٣٢]. فلهذا ترجو حضور فرنسا إلى لبنان، لتشرف على استقلاله وتحفظه سليما، و«تهذّب الشعب وتربيه التربية الاستقلالية» الضرورية[٣٣]. على أن تطبّق «الام الرؤوم» ذات التقاليد التاريخية العريقة، صيغة «الاستقلال النوعي» الصيغة المثلى لإفادة أبناء الوطن.

كما اعتقدت أن فرنسا لن تعبث بمصالح لبنان، ولن تتلاعب بمصيره. فالمُرسل لا تريد استعماراً، ولا تريد وصاية، وإنما الحماية:

* - حماية فرنسا للمحافظة على الكيان.
* - حماية فرنسا لتربي اللبنانيين تربية استقلالية ترشدهم للحكم الذاتي.
* - حماية واحدة لأنه بتعدد الحمايات تضيع مصالح اللبنانيين وتتكرر تجربة المتصرفية ويتوزع اللبنانيون افرقاء مختلفين يستجدون مؤازرة القناصل[٣٤].

إلتقت هذه الدعوة مع تلك التي أطلقتها جريدة السلام[٣٥]، ومع مدير شؤون هذه الجريدة[٣٦] إسكندر أفندي شمعون الذي وجد أن «فرنسا هي أولى الأمم بملء الفراغ» الذي خلّفه العثمانيون. ونفى عنها مطامع الاستعمار وحب السيطرة[٣٧].

رابعاً: محاولة توحيد الصفوف

أدرك أرباب الفكر والقلم خطورة الضياع والانقسام. ولاستدراك مفاعيل هذا التشرذم ونتائجه، انطلقت دعوات رزينة تبيّن فداحة الأضرار التي يفرزها الإنقسام، وتدعو إلى توحيد الأحزاب ودمج بعضها ببعض؛ ليتشكّل بفعل ذلك حزب واحد كبير، يمثّل اللبنانيين ويوحّد مطالبهم أمام مؤتمر الصلح. وإذا إستطلعنا أحوال الأحزاب المقصودة نجد أنها محصورة بالأحزاب الخمسة التالية[٣٨]:

*** ـ حزب الإتحاد السوري ـ في مصر:**

تولى إدارة هذا الحزب في العام ١٩١٩: «ميشال بك لطف الله وخليل باشا الخياط ورفيق بك العظم واسكندر لك عمون وسليم سركيس»[٣٩]. ومن أبرز مطالبه استقلال سوريا ولبنان «تحت مراقبة جمعية رابطة الأمم»[٤٠]. ومن المعلوم أن وضع البلاد تحت مراقبة هذه الجمعية يعني وضعها تحت مراقبة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا.

*** ـ جميعة الاتحاد اللبناني ـ في مصر:**

إن غاية هذه الجمعية الرئيسية هي «استقلال لبنان» تحت حماية فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا.

*** ـ اللجنة السورية الوطنية ـ في أميركا الشمالية:**

نادت هذه اللجنة بتأسيس حكومة مستقلة في سوريا تحت وصاية الدول الثلاث: الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. وقام بإدارتها سنة ١٩١٩ السادة:

«الدكتور رزق حداد: رئيساً

سليم كسباني: نائباً للرئيس

رشيد أبو كسم: كاتما للأسرار

يوسف منصور: أميناً للصندوق»[٤١]

*** ـ جمعية سوريا الجديدة ـ في أميركا الشمالية:**

أرادت هذه الجميعة جعل «سوريا بجملتها بلاداً حرة مستقلة» تحت وصاية الولايات المتحدة الأميركية وتدبيرها، إلى أن يتمكن السوريون من الحكم الذاتي الناجز. ترأس هذه الجمعة، سنة ١٩١٩، الدكتور جورج خير الله، ودوّن أسرارها الدكتور فيليب حتي[٤٢].

*** ـ الحزب العربي ـ في الأرجنتين:**

تبغي خطة هذا الحزب ضم سوريا إلى الحجاز وتشكيل مملكة عربية؛ على أن يكون لكل ولاية من ولاياتها حق الاستقلال «بإدارة شؤونها الخاصة»[٤٣].

وجد بعض المغتربين في تعدد الأحزاب السياسية حالة مرضية تفضي إلى نتيجة سيئة، لم تكن الجالية على استعداد للقبول بها[٤٤]. واعتقد هؤلاء أن توحيد الصفوف ضرورة ملحة على الرغم من العوائق والصعوبات التي تعترضهم. فبحث السيد يوسف نحاس[٤٥] هذا الموضوع وارتأى أن خطط الأحزاب الخمسة «تختلف عرضاً وتتفق جوهراً»، اي أنه يسهل التوفيق بينها إذا تنازل كل حزب «عن جزء يسير من حقوقه». ولمَ لا؟ فكل شي يهون أمام المصلحة الوطنية.

فالإتحاد السوري في مصر واللجنة السورية الوطنية في أميركا الشمالية على مبدأ واحد، وخطة واحدة، على حد اعتقاد السيد نحاس الذي اعتبر أن «جمعية رابطة الأمم هي الولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا». أما جميعة «سوريا الجديدة الراغبة في وضع «سوريا» تحت وصاية الولايات المتحدة الأميركية، فبإمكانها

تحوير طلبها، لأنه بات حلماً لا يحتمل التحقيق بعد إعلان عزم الأميركيين على عدم التدخل بالمسائل الشرقية.

بقي الإتحاد اللبناني في مصر، فإن خطته توافق خطة الأحزاب الثلاثة، السابق ذكرها، ولا يختلف عنها إلا باقتصاره على المطالبة باستقلال لبنان فقط. ولكن إذا قدّر لسوريا الإحتلال سيكون لبنان، باعتقاد السيد نحاس، تابعاً لها بحكم الطبيعة، إذ لا يعقل أن تبيح له الدولة المحتلة استقلالاً تاماً. فحظ لبنان «متعلق بحظ سوريا، إذا نالت هذه استقلالها ناله هو والعكس صحيح». وهكذا يضطر الإتحاد اللبناني للعمل متحداً مع بقية الأحزاب من غير أن يفقد «ميزته اللبنانية».

أما الحزب العربي فليس طلبه ضم سوريا إلى الحجاز «إلا من قبل ارتيابه بحصول سوريا على استقلال تام». ويتصور السيد نحاس أن هذا الحزب لن يلبث أن ينضم إلى الحزب المرتجى متى وجده منظماً ينشد الاستقلال تحت «ضمانة لجنة رابطة الأمم» أو بعض الدول الكبرى المتمثلة بهذه اللجنة، لأن «مستقبل سوريا لن يكون زاهراً جميلاً» بانضمامها إلى الحجاز[٤٦].

وإذا أُتيح للجالية اللبنانية توحيد الصفوف على طريقة يوسف نحاس، فلا يبقى بعد ذلك غير حزبين متناقضين:

* - الحزب المطالب باستقلال سوريا ولبنان تحت حماية فرنسا.
* - والحزب الطامح إلى الاستقلال التام بضمانة الدول[٤٧].

بيد أن الاستقلال التام بدون وصاية إحدى الدول هو بمثابة وضع سيف في يد قاصر لن يلبث أن يجرح نفسه. فالواجب الوطني يقضي بوضع استقلال سوريا ولبنان تحت ضمانة جمعية رابطة الأمم؛ على أن تقوم فرنسا بإدارة شؤون البلدين[٤٨].

خامساً: الاحتجاج على تتويج الأمير فيصل

نادي المؤتمر السوري المنعقد في دمشق في السابع من آذار ١٩٢٠

باستقلال سوريا بحدودها الطبيعية (ومن ضمنها لبنان)، وإقامة الأمير «فيصل الحجازي ملكاً عليها». حرّك هذا الإعلان أبناء الجالية في الارجنتين. وتداعوا للتداول واتخاذ القرار المناسب. فانعقدت جميعة «التحالف اللبناني» في «جلسة فائقة العادة» أقرت فيها «رفع برقيات الاحتجاج» إلى المقامات العالية والمراجع المعنيّة[٤٩]، تشجب فيها «الحادث الاعتدائي من مؤتمر الشام»، وتؤيد «قرار مجلس إدارة لبنان»، الصادر في ٩ كانون الأول ١٩١٨. وأبرز البرقيات التي عثرنا عليها البرقيّتان التاليتان[٥٠]:

* - البرقية الأولى إلى:

«المسيو ديشانيل، رئيس الجمهورية الفرنساوية - باريس.

باسم الجالية اللبنانية نحتج بكل قوانا على مطامع فيصل في لبنان - الذي كان دائماً منفصلاً عن سوريا - ونؤيد مطالبينا التي رفعناها سابقاً إلى كليمنسو وهي استقلال لبنان تحت إشراف فرنسا».

في ١٥ آذار سنة ١٩٢٠

انطوان عريضا

رئيس

* البرقية الثانية إلى:

«حبيب باشا السعد - رئيس مجلس إدارة لبنان بعبدا - لبنان.

باسم الجالية اللبنانية في الارجنتين نحتج على مطامع فيصل في لبنان. ونؤيد قرار مجلس الإدارة اللبناني الصادر في تاريخ ٢٠ أيار سنة ١٩٢٠ وقد رفعنا احتجاجنا بهذا الموضوع إلى رئيس الجمهورية الفرنسية وإلى مؤتمر الصالح العام»

في ١٥ آذار سنة ١٩٢٠

انطوان عريضا

رئيس

اقلقت أخبار دمشق المغتربين، وتركتهم في حيرة واضطراب بالغ، وجعلتهم يستغربون الموقف الدولي المترجرج متسائلين: «من كان يحلم أن الحلفاء الذين حاربوا في سبيل الحرية»، وأن الرئيس الأميركي ويلسن الذي بشّر العالم بـ«انجيله الديموقراطي»[٥١]، يغضون الطرف «على هذه الظلامة».

وإذا سلّم «اللبنانيون» «بأن الأمير فيصل ساعد الحلفاء في الحرب» فلا يمكنهم التسليم بأن «هذه المساعدة تؤهله لحكم بلاد هو غريب عنها، وفيها رجال من أهلها تعادله نسباً وعلماً ومعرفة». ورجوا «الأمير فيصل أن يتقي الله ويرجع لبلاده ويدع سوريا للسوريين».

سادساً: لبنان الكبير

في الوقت الذي كان فيه مؤتمر الصلح يعقد جلساته، كانت الأسلاك البرقية تنقل إلى العالم أخبار هذا المؤتمر وأعماله. وكان المهاجرون يتلقفون الأنباء ويستطلعون المستجدات باستمرار. فعندما كانوا يقرأون برقية تبشّر بقرب نيل الأماني، رقصوا فرحاً، وإذا طالعوا برقية مغايرة لتطلعاتهم اسودت وجوههم وتنازعتهم الأوهام والهواجس. وقد استمروا على هذه الحالة من اليأس والرجاء حتى السابع عشر من أيلول ١٩١٩. ففي هذا التاريخ نقل البرق إلى الارجنتين بشرى كبيرة طالما انتظرها المهاجرون، وتاقوا لسماعها. لقد حملت إليهم خبر اعتراف أرباب الحل والعقد «بلبنان الكبير وفصله عن جارته سوريا فصلاً تاماً ووضعه تحت حماية وإشراف ومساعدة أمه الكريمة فرنسا».

رقص مناصروا هذا الطرح جذلاً، وغمرتهم السعادة والفرحة. وكتبت جريدة المُرسل تقول: «لنا الهناء والسرور وللوطن العزيز لبنان الكبير الغبطة والحبور». ونشرت تفاصيل إعلان الجنرال غورو، وتفاصيل الاحتفالات التي عمت المدن الأرجنتينية. وصدّرت صفحاتها بالنشيد الوطني[٥٢] الذي أذنت حكومة لبنان الكبير «بإنشاده وتلحينه[٥٣]ي إفتتاح وختام الحفلة الكبرى في بارك بيروت» بتاريخ الأول من أيلول ١٩٢٠[٥٤].

الخاتمة:

اعتقد السواد الأعظم من أبناء الجالية اللبنانية في الأرجنتين أن «حياة لبنان» تتوقف على مطلبين أساسيين: توسيع الحدود والمحافظة على حقوق أبنائه وامتيازاتهم؛ وبدونهما سيهبط السكان إلى أدنى درجات الإحباط والتعاسة واليأس[٥٥]. كما آمن هؤلاء بالحماية الفرنسية معتقدين أن الحماية الدولية لا تفيد لبنان. وأكّدوا أن المناداة بالوجود الفرنسي لا تعني طلب الاحتلال، بل حماية دولة ذات تقاليد ولائية وعلاقات تاريخية[٥٦]. وانكروا الزعم القائل أن فرنسا، التي انتخبها الحلفاء وصية على اللبنانيين ريثما يبلغون الرشد السياسي، تريد استعمار لبنان، ووصفوه بأنه «قول هراء، لم يخطر البتة ببال فرنسا الدولة الديموقراطية»[٥٧]. ورأوا أن أنجع دواء للبنان وأنسب استقلال له هو «الاستقلال النوعي» في ظل الراية الفرنسية[٥٨].

وأدركنا بدورنا المعاناة المرة التي كابدها المهاجرون الذين عايشوا مجريات الأحداث اليومية ورافقوا تطورها. ولربما كانوا أكثر حماسة للبنان الكبير من اللبنانيين المقيمين. فرددوا علياً: «مات لبنان الصغير، ليحيى لبنان الكبير». مات لبنان الضيّق بأراضيه، الضيّق بموارده، الصغير بعدد سكانه، الصغير بمساحته. وقام لبنان الكبير بموارده، الوفير بعد سكانه، الواسع بمساحته. فخرج بذلك «من سترة الريب إلى صحن اليقين»[٥٩]. وهكذا أطمأنّت النفوس وأستكانت القلوب. وبزغت أنوار جديدة، «منحت الأهلين غبطة وقوة وآمالاً» بلبنان الغد «أميركا الجديدة»[٦٠]. ومع هذا الحلم رتع المغتربون في الأرجنتين؛ فالأمل ألاّ تكون الحقيقة قد صدمتهم وخيّبت آمالهم فيما بعد.

الملحق رقم ١ : النشيد الوطني اللبناني[٦١]

* كلمات الخوري مارون غصن[٦٢]
* تلحين بشارة فرزان[٦٣]

لبنانُ لا تخشَ العدى   كلُّنا تلقَّدا
ليومِ الوغى المهنَّدا
اخوانُنا ماتتْ فدى   كي تنالَ سُؤدُدا
فعِشْ للمَدى مُؤيَّدا
يا ارزةَ على البنوذْ   أشرقتْ فحققتْ مُنى الجدودْ
أبطالُنا بحسرةٍ   قد قضَوا وهُمْ على رجا الوعود
ألا فارفعُوا للعُلى   رايةَ لاحَ فيها أرزُنا
فيا «ما حلا ما حلا»   ارزُنا رمزُنا وعِزُّنا

٢

بُشراكَ يا لبنانَنا   فُزتَ فُزتَ بالمنى
فلله نرفعُ الثنا
فَرنسا لا ننسى لها   نُبلَها وفضلَها
أَجل حبُّها بقلبِنا
يا للدِّما وقد جرى   سَيلُها مدفّقا على الثرى
لبنانُنا جبالُه   تفطّرت تصدّعت تحسُّرا
ألا فارفعُوا للعُلى   رايةَ لاحَ فيها أرزُنا
فيا «ما حلا ما حلا»   أرزُنا رمزُنا وعِزُّنا

٣

لبنانُ إنّا في السلامْ   نُكرمُ الضيفَ الهُمامْ
ونرعى حُقوقَ الانامْ

وان دجا ليلُ الخصامْ   نوردُ الخصمَ الحِمامْ
بماضي غِرارِ الحُسامْ
قلبُنا قُدَّ من صخوزْ   بطشُنا يُرعبُ الليثَ الهصورْ
ان طغى الضدُّ أو بغى   صارَ مطعمَ الوحوشِ والنسورْ
ألا فارفعوا للعُلى   رايةَ لاح فيها أرزُنا
فيَا «ما حلا ما حلا»   أرزُنا رمزُنا وعِزُّنا

في ١٣ أيار ١٩٩٧

د. عبد الله الملاح

الهوامش

(١) كانت الحرب العالمية الأولى تعرف يومذاك بالحرب الكونية أو الحرب الكبرى.

(٢) لعلهم: حبيب النشابي (١٨٦٨) وانطونيو عواد وميخائيل ملحم السمعاني واسكندر كرم ويوسف رفول (١٨٨٠). يوسف العيد: جولات في العالم الجديد، بدون تاريخ ولا دار نشر، ص ٢٦٧؛ ونبيل حرفوش: الحضور اللبناني في العالم، الجزء الأول، ١٩٧٤، ص ٢٦.

(٣) يذكر نبيل حرفوش: الحضور اللبناني في العالم، ص ١٠٣، أن عدد الصحف التقريبي في العام ١٩١٥ كان اثنتي عشرة جريدة في الأرجنتين. ويعدد فيليب دي طرازي: تاريخ الصحافة العربية، ج ٤، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٥ و٤٧٤ ـ ٤٧٨، بين ١٨٩٩ و١٩٢٩، مالا يقل عن ٤١ جريدة و١٧ مجلة عربية.

(٤) أدرجت هذا التقدير جريدة المُرسل في العدد ٢٨، تاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٣. بينما الدكتور كارلوس كاجاردو يقول في جريدة المُرسل نفسها، في العدد ٥٣، تاريخ ١٤ أيار ١٩١٤، أن عدد «المهاجرين العرب» قد بلغ في سنة ١٩٠٤ نحو ٣٢٢٦، وسنة ١٩٠٩ نحو ١١٧٦٥، وسنة ١٩١٣، ٢٢٣٩٦ مهاجراً، وذلك بدون توضيح أو تفسير لهذه الأرقام. وتوزّع جريدة البرق، عدد ٢٧٢، تاريخ ٢٥ نيسان ١٩١٤، «المهاجرين العثمانيين» الذين نزلوا في مرفأ بونس ايرس بين ١٩٠٠ و١٩١٣، بالشكل التالي:

أصحاب حرف	٥٠٠٠
باعة متجولون	١٥٠٠٠
فعلة	٣٥٠٠٠
تجار	١٠٠٠٠
شيوخ وأولاد	١٥٠٠٠
نساء	٦٠٠٠
المجموع	٨٦٠٠٠

أما تقديرات نبيل حرفوش: الحضور اللبناني في العالم، ص ٤٩، فتسجل ١٠٤٨٧٥ مهاجراً حتى سنة ١٩١٥.

(٥) جريدة السلام، عدد ٢٤١٥، تاريخ ٢ كانون الأول ١٩١٨.

(٦) وقعت المانيا على الهدنة في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨، وانعقد مؤتمر الصلح في قصر فرساي في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩.

(٧) جريدة السلام، عدد ٢٤٣٩، تاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩١٩.

(٨) جريدة السلام، عدد ٢٤٣٥، تاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩.

(٩) جريدة المُرسل، عدد ٤٠٢، تاريخ ١٨ كانون الأول ١٩١٨.

(١٠) طبيب وصحافي لامع. أصدر في الارجنتين مجلة المجلة وفي البرازيل جريدة الجريدة؛ وهو والد انطون سعاده، مؤسس الحزب القومي الاجتماعي. فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، بيروت، ١٩١٣، ج ٢، ص ٥٧؛ والجزء الرابع، بيروت، ١٩٣٣، ص ٤٤٦ و٤٧٤ ـ ٤٧٥.

(١١) تولّى رئاسة تحرير جريدة المُرسل منذ عهد التأسيس في العام ١٩١٣ حتى أواخر سنة ١٩٢٣. جريدة المُرسل، عدد ١٤٦، تاريخ ٢٤ شباط ١٩١٦؛ وعدد المُرسل الممتاز، بوانس ايرس، أول أيلول ١٩٣٩، ص ٢٧٢.

(١٢) جريدة المُرسل، عدد ٤١٦، تاريخ ١٥ شباط ١٩١٩.

(١٣) جريدة المُرسل، عدد ٤١٦، تاريخ ١٥ شباط ١٩١٩.

(١٤) جريدة السلام، عدد ٢٤٣٦، تاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩١٩.

(١٥) جاء في كتاب الفيكونت فيليب دي طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الرابع، ص ٤٥٨، أن منشئ جريدة اليقظة هو الدكتور جورج صوايا، أي رئيس الحزب المذكور. ووصفت جريدة السلام، عدد ٢٤٧٩، تاريخ ١٢ أيار ١٩١٩، هذه الجريدة بأنها ذات «لهجة متطرفة»، فيها «عبارات تحامل وتهجم تدل على مبلغ الهوس في رؤوس القائمين على تحريرها».

(١٦) جريدة السلام، عدد ٢٤٣٥، تاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩.

(١٧) جريدة المُرسل، عدد ٤٠٢، تاريخ ١٨ كانون الأوّل ١٩١٨.

(١٨) يؤكد انطون الجميّل هذا الزعم بمقال نشره في جريدة القبلة، وقد نقلت عنه جريدة المُرسل، عدد ٤٠٢، تاريخ ١٨ كانون الأول ١٩١٨، أبرز ما سجله في هذا السياق.

(١٩) المقصود بروتوكول جبل لبنان الموضوع سنة ١٨٦١ من قبل الدولة العثمانية وفرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا وبريطانيا، والمعدل سنة ١٨٦٤. وقد وقّعت إيطاليا عليه سنة ١٨٦٨.

(٢٠) جريدة المُرسل، عدد ٤٠٢، تاريخ ١٨ كانون الأول ١٩١٨.

(٢١) جريدة المُرسل، عدد ٤٠٢، تاريخ ١٨ كانون الأول ١٩١٨.

(٢٢) أي تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو القاضية بتوزيع المناطق العربية على الحلفاء.

(٢٣) * حزب ينادي باستقلال «لبنان التام».
* وحزب يرغب في «الاستقلال مع الحماية الفرنسوية».

(٢٤) جريدة السلام، عدد ٢٤٣٢، تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩١٩.

(٢٥) جريدة السلام، عدد ٢٤٣٢، تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩١٩.

(٢٦) أسس جريدة المُرسل وأدارها الأب يوحنا غصن رئيس الرسالة اللبنانية في الأرجنتين. صدر العدد الأول منها في ١٥ أيار ١٩١٣.

(٢٧) جريدة المُرسل، عدد ٤١١، تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩١٩.

(٢٨) جريدة المُرسل، عدد ٤٣٥، تاريخ ٦ أيار ١٩١٩.

(٢٩) جريدة المُرسل، عدد ٤٣٥، تاريخ ٦ أيار ١٩١٩.

(٣٠) جريدة المُرسل، عدد ٤٣٥، تاريخ ٦ أيار ١٩١٩.

(٣١) جريدة المُرسل، عدد ٤٤٠، تاريخ ٢٤ أيار ١٩١٩؛ وعدد ٤٤١، تاريخ ٢٨ أيار ١٩١٩.

(٣٢) وقد رأينا جريدة المُرسل تطالب بهذا النوع من الحكم على مدى أعداد كثيرة، منها: الأعداد ٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٦ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣٨٣ إلخ.

(٣٣) جريدة المُرسل، عدد ٤١١، تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩١٩.

(٣٤) جريدة المُرسل، عدد ٤١٢، تاريخ ١ شباط ١٩١٩.

(٣٥) أنشأ جريدة السلام وديع شمعون في ١٧ تشرين الثاني ١٩٠٢. إنها من أقدم الصحف العربية في الجمهورية الفضية. فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ٤، ص ٤٥٦.

(٣٦) ارتأت جريدة السلام وضع استقلال سوريا ولبنان تحت ضمانة جمعية رابطة الأمم واختيار فرنسا لتدبير شؤون البلدين. جريدة السلام، عدد ٢٤٤٥، تاريخ ١٤ شباط ١٩١٩.

(٣٧) جريدة السلام، عدد ٢٤٣٧، تاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩١٩.

(٣٨) يوسف نحاس: «حول حركتنا الوطنية»، جريدة السلام، عدد ٢٤٤٢، تاريخ ٧ شباط ١٩١٩.

(٣٩) جريدة السلام، عدد ٢٤٤٠، تاريخ ٣ شباط ١٩١٩.

(٤٠) والمقصود عصبة الأمم.

(٤١) جريدة السلام، عدد ٢٤٤٠، تاريخ ٣ شباط ١٩١٩.

(٤٢) جريدة السلام، عدد ٢٤٤٠، تاريخ ٣ شباط ١٩١٩.

(٤٣) أن ما ورد في هذه المداخلة يصور حقيقة ما طرحه السيد يوسف نحاس في جريدة السلام، عدد ٢٤٤٢، تاريخ ٧ شباط ١٩١٩، ولم نقم بأي تبسيط للأفكار أو المناهج. ولم نذكر إلا ما ذكره في الجريدة المذكورة.

(٤٤) جريدة السلام، عدد ٢٤٣٩، تاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩١٩.

(٤٥) أحد أرباب القلم المقيمين في الأرجنتين.

(٤٦) جريدة السلام، عدد ٢٤٤٢، تاريخ ٧ شباط ١٩١٩.

(٤٧) يوسف نحاس: «حول حركتنا الوطنية» جريدة السلام، عدد ٢٤٤٥، تاريخ ١٤ شباط ١٩١٩.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) رفعت برقيات الاحتجاج إلى البطريرك الماروني وإلى المسيو بوانكاره الرئيس الفرنسي السابق، وإلى مؤتمر الصلح وإلى الجنرال غورو وإلى الحكومة الفرنسية ومجلس إدارة لبنان والرئيس الفرنسي إلخ...

(٥٠) جريدة المُرسل، عدد ٥١٦، تاريخ ١٧ آذار ١٩٢٠.

(٥١) إشارة إلى بنود الرئيس الأميركي ويلسن Thomas Woodrow Wilson (١٩١٢ ـ ١٩٢٠) الـ ١٤.

(٥٢) راجع الملحق رقم ١.

(٥٣) وضع هذا النشيد الخوري مارون غصن ولحّنه «الموسيقي المتفنن بشارة أفندي فرزان محاكياً فيه لحن المرسيلييز الشهير». جريدة البشير، عدد ٢٦١٢، تاريخ ٣١ آب ١٩٢٠. قال عنه جوزف نعمه: صفحات من لبنان، الجزء الثاني، ص ٨٣، كان هذا النشيد «أول نشيد وطني شبه رسمي». وضع له الأب بولس الأشقر لحناً آخر وأصبح ملكاً للحكومة الفرنسية. حلّ محله سنة ١٩٢٦ النشيد الوطني الذي نظمه رشيد نخله ولحنه وديع صبرا.

(٥٤) جريدة البشير، عدد ٢٦١٢، تاريخ ٣١ آب ١٩٢٠.

(٥٥) جريدة المُرسل، عدد ٣٨٩، تاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩١٨.

(٥٦) جريدة المُرسل، عدد ٤١٠، تاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩١٩.

(٥٧) جريدة المُرسل، عدد ٥٠٤، تاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٢٠.

(٥٨) جريدة المُرسل، عدد ٣٩١، تاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩١٨، وعدد ٤١٢، تاريخ ١ شباط ١٩١٩.

(٥٩) جريدة المُرسل، عدد ٤٧٢، تاريخ ٢٤ أيلول ١٩١٩.

(٦٠) جريدة المُرسل، عدد ٤٧٢، تاريخ ٢٤ أيلول ١٩١٩.

(٦١) نشرت هذا النشيد مع لحنه، جرائد بيروت، ونقلته جريدة المُرسل، الصادرة في بوانس ايرس، العدد ٥٤٧، تاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٠، لتعممه مع لحنه على أبناء الجالية.

(٦٢) هو الخوري مارون غندور الخوري عبد الله غصن. ولد في بيروت سنة ١٨٨١، وتوفي سنة ١٩٤٠. درس في دير الكريم غوسطا، وغادره سنة ١٩٠٦ لينضم إلى اكليريكي أبرشيته. وهو شقيق الخوري عبد الله والخوري لويس وأمين ونعوم وبطرس ومنّه.

درّس البيان والخطابة في مدرسة الحكمة والكلية اليسوعية، وعمل مديراً للدروس العربية في عينطورة. الأبوان يوحنا ويوسف العنداري: أسماء في السماء، منشورات الرسل، ١٩٩٣، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠؛ وفارس سعاده، جريدة العمل، تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٤.

(٦٣) ولد في زوق مكايل سنة ١٨٨٥. برع بالموسيقى واتقن الفرنسية وأجاد فن الحياكة. اهتمّ بالموسيقى الدينية والوطنية. توفي في ٢٨ نيسان ١٩٤٥. وافانا بهذه المعلومات الاستاذ إيلي غانم من زوق مكايل.

«مبدأ هالشتاين» والصراع بين الدولتين الألمانيتين: الساحة اللبنانية نموذجاً (١٩٥٣ ـــ ١٩٧٢)*

عبد الرؤوف سنّو**

إثر هزيمتها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، فقدت ألمانيا وحدتها السياسية وجرى تقسيمها إلى مناطق عسكرية محتلة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا بانتظار إعادة توحيدها مجدداً. كذلك، قسمت برلين بدورها بين هذه الدول ووضعت بداية تحت سلطة رباعية مشتركة إلى أن يحين اليوم الذي تصبح فيه مركزاً للحكومة الألمانية المنشودة. لكن وفاقاً دولياً حول ألمانيا موحدة لم ير النور، إذ سرعان ما توتر الوضع الدولي وأخذ ينذر بحرب باردة بين الاتحاد السوفياتي من جهة، والدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، مما أسفر في عام ١٩٤٩ عن انقسام ألمانيا إلى دولتين متنافستين: ألمانيا الاتحادية، التي سارت في سياسة الاندماج بالغرب (اتفاقيات باريس الثلاث عام ١٩٥٤/١٩٥٥) وبحلف الناتو[١]، ودولة ألمانيا الديموقراطية التي اعتمدت الاشتراكية نظاماً اجتماعياً وارتبطت بالكتلة الشرقية وحلف وارسو[٢].

أدى إنشاء كل من ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية وارتباطه بالصراع بين الشرق والغرب (الحرب الباردة) إلى اتهامات متبادلة بين الألمانيتين حول مسألة تمثيل الشعب الألماني. فمنذ البداية، اعتبرت حكومة بون نفسها وبدعم

---

* أجريت هذه الدراسة بفضل منحة قدمت لي عام ١٩٩٥ من قبل «مركز دراسات الشرق الحديث» ***(Zentrum Moderner Orient)*** في برلين أتاحت لي الإطلاع على دور الأرشيف الألمانية.

** أستاذ في الجامعة اللبنانية ـ كلية الآداب ـ قسم التاريخ.

من القوى الغربية وبنص دستوري أنها خليفة الرايخ الثالث والممثل الشرعي الديمقراطي الوحيد للشعب الألماني التي من واجبها إعادة توحيده[٣]. وقد اتهمت بون ألمانيا الديمقراطية بأنها صنيعة موسكو وليست شرعية ولا تحمل إمكانية الاستمرار، تحكمها أقلية شيوعية بعيدة عن الديمقراطية والتأييد الشعبي. فسارت في سياسة لعزلها دولياً منذ عام ١٩٥٥[٤] مستخدمة في ذلك «سلاحاً» سياسياً ـ اقتصادياً وهو ما عرف بـ«**مبدأ هالشتاين**» ***(Die Hallstein-Doktrin)***[٥]، الذي قضى بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بكل دولة تعترف ببرلين الشرقية، واعتبار ذلك الاعتراف «**عملاً غير ودي يزيد من تعميق الانقسام في ألمانيا**»[٦]. وقد كان مبدأ هالشتاين سوطاً موجهاً على ألمانيا الديمقراطية فيما يتعلق بحصولها على الشرعية الدولية خارج المعسكر الشرقي، وفي الوقت نفسه على دول العالم الثالث المعتمدة على مساعدات التنمية الاقتصادية التي كانت تقدمها لها حكومة ألمانيا الاتحادية، كي لا تقدم على الاعتراف بحكومة برلين[٧].

بالمقابل، سارت حكومة برلين بداية في سياسة تقوم على التنصل من إرث الرايخ الثالث (النازية وجرائم الحرب) واعتبار نفسها ألمانيا الجديدة الديمقراطية الساعية إلى السلام وإقامة مناطق منزوعة السلاح النووي في وسط أوروبا. وقد توقعت ألمانيا الديمقراطية حتمية انتصار نظامها الاشتراكي وانتشاره على كل ألمانيا، الأمر الذي يكفل محو الماضي النازي وعدم انطلاق حرب جديدة من أراضيها[٨]. كما عمدت إلى إرباك علاقة ألمانيا الاتحادية بالدول الغربية والناتو[٩]، والتشهير بها لدى دول العالم الثالث واتهامها بتمثيل القديم والعسكتارية النازية وهيمنة العناصر الاستعمارية الإمبريالية عليها[١٠]، والتي من على أرضها قامت حربان عالميتان[١١]. وبعد عام ١٩٥٥، أي منذ أن أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين بون وموسكو وتكرست نظرية الدولتين الألمانيتين، ثم بناء جدار برلين عام ١٩٦١، سارت ألمانيا الديمقراطية قدماً في سياسة تقوم على الادعاء بأنها إحدى الدولتين اللتين خلفتا الرايخ الألماني، وأخذت تروج

إلى أن حل المسألة الألمانية ومسألة برلين الغربية، بهدف إزالة التوتر في أوروبا، لا يتم ـ على عكس نوايا حكومة بون الانتقامية ـ إلا سلماً ومن خلال معاهدة سلام بين الدولتين الألمانيتين تعترف بموجبها كل واحدة بالأخرى كحقيقة لا يمكن نكرانها[١٢].

وفي سبيل خرق مبدأ هالشتاين وتثبيت نظرية الدولتين الألمانيتين، عمدت ألمانيا الديمقراطية إلى الانفتاح على دول العالم الثالث في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية والسير قدماً في سياسة طويلة النفس للحصول منها على الاعتراف الدبلوماسي وتطبيع العلاقات معها. ولتحقيق هذا الهدف، عملت بنجاح وباعتراف بون[١٣] على تقوية مصالحها التجارية وإنشاء الممثليات التجارية[١٤]، وتوسيع علاقاتها القنصلية والفنية ـ التقنية والثقافية والرياضية والإعلامية مع تلك البلدان، والتضامن معها سياسياً[١٥]، ودعوة قياداتها إلى زيارتها وبخاصة إلى معارض لايبزيغ، وإغراقها برحلات الوفود المتخصصة والدبلوماسية[١٦]. وفي الوقت نفسه، شنت حملة إعلامية ـ دعائية ضد ألمانيا الاتحادية في دول العالم الثالث وبخاصة في الشرق الأدنى، وقامت بالتشهير بها كشريك للإمبريالية الغربية والحط من سمعتها لدى تلك الدول بأن مساعدات التنمية الاقتصادية التي تقدمها لها حكومة بون ما هي سوى شكل آخر من الاستعباد والاستغلال الاقتصادي الاستعماري[١٧].

وقد كانت المنطقة العربية من مناطق العالم الثالث الأكثر أهمية التي عملت ألمانيا الاتحادية على أن تطبق عليها بحزم مبدأ هالشتاين[١٨]. كذلك شكلت المنطقة نفسها أهمية حيوية لألمانيا الديمقراطية، إذ رأت فيها أفضل مكان لاختراق هذا المبدأ وتحطيمه. وقد عملت الدولة الأخيرة على استغلال علاقاتها التجارية مع الدول العربية والإعلان عن مواقف مؤيدة للعرب في حرب السويس وضد التدخل الأميركي في لبنان عام ١٩٥٨. كما أيدت الثورة العراقية عام ١٩٥٨ والحرب الجزائرية لأجل الحصول على الاعتراف بها. هذه المسائل مجتمعة، جعلت التنافس الألماني ـ الألماني في المنطقة العربية «**حرباً باردة**» بين

الدولتين وأفسحت في المجال بالتالي أمام الدول العربية إمكانية ابتزازهما سياسياً، أو الحصول منهما على قروض ومساعدات للتنمية[19].

وقد ساعدت عوامل عدة على صياغة ألمانيا الديمقراطية سياستها الخارجية تجاه الدول العربية والتي كانت عن عبارة عن **«زحف بطيء»**، منها دخول السوفيات إلى المنطقة بعد عام ١٩٥٥ والتنافس مع ألمانيا الاتحادية، وتطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية في بعض الدول العربية. ومن خلال هذه العوامل، مرت سياسة ألمانيا الديمقراطية الخارجية تجاه الدول العربية حتى منتصف السبعينات بثلاث مراحل: المرحلة الأولى، تضمنت إقامة الاتصال بتلك الدول وتوسيع العلاقات التجارية معها، واستمرت حتى عام ١٩٦٤. المرحلة الثانية، تميزت بالسعي للاستحواذ على مركز ألمانيا الاتحادية في العالم العربي بعد قطع تسع دول عربية علاقاتها الدبلوماسية مع بون (١٩٦٥) في أعقاب الكشف عن صفقات الأسلحة من ألمانيا الاتحادية إلى إسرائيل ودعوة الرئيس عبد الناصر أولبرشت، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطية، لزيارة مصر ورد بون على ذلك بالاعتراف بتل أبيت. أما المرحلة الثالثة، فتبدأ بعد حرب ١٩٦٧، حين حققت ألمانيا الديمقراطية هدفها المنشود ما بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٢ وهو الحصول على الاعتراف الدبلوماسي بها من قبل الدول العربية[20].

كان لبنان من بين الدول العربية التي حاولت ألمانيا الديمقراطية أن تخرق فيه مبدأ هالشتاين. ولذا، فقد اتسمت الفترة موضوع الدراسة بتنافس حاد بين تلك الدولة الساعية إلى التغلغل في لبنان تحقيقاً لهدفها السياسي وهو تطبيع العلاقات معه (= خرق مبدأ هالشتاين)، وبين ألمانيا الاتحادية التي رأت أن تدافع عن تمثيلها الحصري للشعب الألماني بمنع ألمانيا الديمقراطية من الحصول دبلوماسياً على موطئ قدم في تلك الدولة تستفيد منه للنفاذ إلى الشرعية الدولية. فتحولت الساحة اللبنانية خلال الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٧٢ إلى ميدان لكل أشكال الصراع بين الدولتين. إن اختيار العامين ١٩٥٣ و١٩٧٢

إطاراً زمنياً للدراسة يعود إلى أن عام ١٩٥٣ هو تاريخ أول اتصال بين ألمانيا الديمقراطية ولبنان، عندما عقدت الدولتان اتفاقاً تجارياً. أما العام ١٩٧٢، فهو تاريخ اعتراف لبنان بألمانيا الديمقراطية وإعادة علاقاته الدبلوماسية المقطوعة مع ألمانيا الاتحادية.

بعد هذا التمهيد، نطرح الفرضيات التالية: إن لبنان كان ساحة صراع بين الدولتين الألمانيتين، حيث اتخذت ألمانيا الاتحادية فيه موقع الدفاع عن مراكزها التقليدية في وجه هجوم ألمانيا الديمقراطية الهادف إلى تحطيم مبدأ هالشتاين. وقد تنوع هجوم ألمانيا الديمقراطية، فشمل التجارة والدبلوماسية والثقافة والحرب الإعلامية. ونحن نفترض أيضاً، أن لبنان الذي استفاد من علاقاته بألمانيا الديمقراطية (بيع منتجاته الزراعية)، أراد حصر هذه العلاقة في إطار الاقتصاد دون السياسة، وذلك بسبب موقفه المبدئي من الشيوعية وارتباطه بالغرب. كما نفترض أن محدودية إمكانات ألمانيا الديمقراطية الاقتصادية على الساحة اللبنانية مقارنة بتلك التي تملكها ألمانيا الاتحادية كانت عاملاً رئيسياً في عدم تطبيع لبنان علاقاته بالدولة الأولى. أخيراً، إن سياسة ألمانيا الديمقراطية للتغلغل في لبنان شملت مرحلتين: الأولى، واستمرت حتى عام ١٩٦٥، حين غلّفت تغلغلها السياسي بمساعيها لتطوير العلاقات التجارية معه. والمرحلة الثانية بعد ذلك التاريخ واستمرت حتى عام ١٩٧٢، حين تفوقت العوامل السياسية على التجارية، دون إهمال الثانية (أزمة عام ١٩٦٥، واعتماد حكومة شيل/ براندت سياسة أكثر واقعية تجاه ألمانيا الديمقراطية)، ما جعل لبنان يعترف ببرلين عام ١٩٧٢ منسجماً واقعاً وتوقيتاً مع التحولات الجديدة في سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه منافستها ألمانيا الديمقراطية.

١ ـ صراع الألمانيتين في لبنان: الأهداف والوسائل

بُعيد تأسيسها، سارت ألمانيا الاتحادية قدماً في هدف سياسي مركزي في لبنان، وهو اعتبار نفسها المُمثل الشرعي والوحيد للشعب الألماني على الساحة اللبنانية، مع كل ما يتطلبه هذا الهدف من دحر أو تحجيم أي نفوذ سياسي أم

اقتصادي أم ثقافي لألمانيا الديمقراطية في لبنان، وجعل الحكومة اللبنانية تتبنى وجهة نظرها في المسألتين الألمانية والبرلينية ولا تُقدم على الاعتراف بألمانيا الديمقراطية، ولا أن تتمكن الدولة الأخيرة من رفع مستوى تمثيلها التجاري عنده. وتتضح هذه السياسة من خلال التعليمات التي كانت تزود بها ممثليها الدبلوماسيين في لبنان: المراقبة عن كثب وبدقة نشاطات الممثلية التجارية لألمانيا الديمقراطية في بيروت ومحاولاتها رفع مستوى صلاحياتها وتقديم التقارير حولها والعمل ضدها. كذلك، كانت تطلب منهم متابعة موقف الحكومة اللبنانية من برلين الشرقية ومن مسألة إعادة توحيد ألمانيا وتوضيح المسألتين الألمانية والبرلينية لها استناداً إلى أحقيتها في تمثيل الشعب الألماني بصفتها الحكومة الوحيدة المنتخبة بطريقة حرة، وإن ألمانيا الديمقراطية هي «**مخلوق**» يفتقر إلى الشرعية الدولية والتأييد الشعبي الداخلي يتربع على السلطة من خلال ممارسة أشكال العنف والقمع بحماية ودعم دولة أجنبية (الإتحاد السوفياتي). وأخيراً، إن الاعتراف بما يسمى «**منطقة الاحتلال السوفياتية**» (**Sowjetische Besatzungszone**) من قبل دولة أخرى، سوف يُعتبر من قبل الحكومة الاتحادية كموافقة ضمنية على فصل غير مشروع لقسم من الممتلكات الألمانية ويُنظر إليه على أنه تدخل في الشؤون الداخلية الألمانية. وقد اعتبرت بون أن هذه المهام التي يضطلع بها ممثلوها الدبلوماسيون ضد ألمانيا الديمقراطية هي من «***أصعب المهام وأشرفها***»[٢١].

ولتحقيق هذه الأهداف، عملت ألمانيا الاتحادية بُعيد إنشائها على تجديد العلاقات التقليدية التي مارستها ألمانيا النازية مع لبنان، منطلقة من أن سمعتها الحسنة في الدول العربية وكونها غير مثقلة بميراث سياسي - استعماري أسوة بدول غربية أخرى، يجعلها تحظى بثقة شعوب المنطقة وتعاونهم معها[٢٢]. فعقدت مع لبنان اتفاقاً اقتصادياً عام ١٩٥١ وشجعت الرأسمال الألماني على الاستثمار فيه[٢٣]، وأرسلت إليه مبعوثاً دبلوماسياً عام ١٩٥٣ تحول إلى سفير بعد عام ١٩٥٨[٢٤]، وافتتحت خطاً جوياً بين فرانكفورت وبيروت[٢٥]. كما

عملت على استعادة مؤسساتها الثقافية التي كانت قد وُضعت تحت الحراسة خلال الانتداب، وطورتها[٢٦]، وكثفت في الوقت نفسه من اعتماداتها لمكاتبها الصحفية في لبنان ومن حملتها الإعلامية ضد ألمانيا الديمقراطية[٢٧]. كذلك، عكفت على إرسال وفود حكومية ونيابية إلى لبنان لشرح مسألة برلين الغربية[٢٨]. وفي مطلع أيار ١٩٥٩ زار أمرين (Amrehn)، نائب عمدة برلن الغربية، لبنان بهدف وصفته التقارير الألمانية الشرقية بأنه لجعل الحكومة اللبنانية تتبنى وجهة نظر ألمانيا الاتحادية من مسألة برلين الغربية. وقد تكللت سياسة ألمانيا الاتحادية هذه بالنجاح عندما عقدت مع لبنان اتفاقاً تقنياً في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦١ شمل برلين الغربية وسط احتجاج ألمانيا الديمقراطية، نتج عنه قرار لبنان عام ١٩٦٢ إنشاء قنصلية فخرية له في تلك المدينة[٢٩]. وعلى العموم، استطاعت ألمانيا الاتحادية أن تُبقي لبنان طوال فترة الدراسة هذه خارج إطار الاعتراف الدبلوماسي بألمانيا الديمقراطية، وحتى تبادل العلاقات القنصلية معها.

ما هي بالمقابل أهداف ألمانيا الديمقراطية في لبنان وما هي الوسائل التي واجهت بها محاولات ألمانيا الاتحادية حصر التمثيل الألماني بنفسها؟

تجمع تقارير وزارة الخارجية في ألمانيا الديمقراطية إلى «دبلوماسييها» في لبنان على أن الهدف السياسي لنشاطاتهم في تلك الدولة هو تطبيع العلاقات معها والحصول على اعترافها بألمانيا الديمقراطية كإحدى الدولتين الألمانيتين. ويذكر تعميم لـ«**الدائرة الثالثة لخارج أوروبا**» (**3. Außereuropâische Abteilung**) في وزارة الخارجية ببرلين الشرقية، التي كانت تدير العلاقات مع لبنان بعد عام ١٩٦١، أهداف سياسة ألمانيا الديمقراطية على الشكل التالي «. . .***الوصول من خلال نشاط سياسي مكثف لأن تعترف الحكومة اللبنانية رسمياً بوجود دولتين ألمانيتين وأن تقيم*** (مع برلين الشرقية) ***علاقات على أعلى المستويات***»[٣٠]. ولتحقيق ذلك، مرت سياسة ألمانيا الديمقراطية الخارجية بثلاث مراحل متتالية وهي[٣١]: ١ - التركيز على إقامة العلاقات التجارية ٢ - تعيين موظفين في البلد المستهدف وتخصيص الأموال لأجل القيام بإعلام سياسي. ويتم في هذه

المرحلة الاتصال بالوزراء، وبخاصة وزير الخارجية. ٣ ـ الحصول من خلال التجارة والدعاية السياسية على الاعتراف الدبلوماسي بها.

ولقد استلزم السير في المراحل الثلاث وصولاً إلى خرق مبدأ هالشتاين تسخير التجارة والإعلام والثقافة لمحاربة ألمانيا الاتحادية وعزلها واتهامها بالعسكتارية والنازية والروح الانتقامية وتشويه سمعتها فيما يتعلق بالمسألتين الألمانية والبرلينية، والنفاذ إلى لبنان من خلال استغلال التناقضات التي قد تحصل بينه وبين ألمانيا الإتحادية. وبالمقابل، نشر مقالات دعائية عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في ألمانيا الديمقراطية ورعاية الثقافة والرياضة وحركة الشباب ومعارض لايبزيغ، وحول سياستها لإزالة التوتر في وسط أوروبا[٣٢].

وفي ضوء غياب تمثيل دبلوماسي لها في لبنان حتى عام ١٩٧٢، أوكلت ألمانيا الديمقراطية مهمة تنفيذ سياستها هذه إلى ممثليتها التجارية في بيروت التي تأسست عام ١٩٥٥ تحت ستار رعاية العلاقات التجارية مع لبنان، فيما كان الهدف الرئيسي لعملها هو تطبيع العلاقات معه وصولاً إلى خرق «مبدأ هالشتاين»، أي ضرب النفوذ الألماني الغربي. ويحدد تقرير لوزارة الخارجية ببرلين الشرقية مهام الممثل التجاري أو نائبه في لبنان على الشكل التالي: «.. ***استغلال كل المناسبات لإطلاع القيادات اللبنانية على ضرورة تدعيم العلاقات بين لبنان وألمانيا الديمقراطية***» وإن عليهما «***أن يوسعا من الاتصالات السياسية والعلاقات مع أركان الحكم***»[٣٣]، وتقديم المذكرات التي تشهر بألمانيا الاتحادية وموقفها الودي من إسرائيل والمعادي للعرب واستمالتهم إلى وجهات نظر دولتهم، والتشديد على الأسباب التي تدعو إلى تطبيع العلاقات بين بيروت وبرلين.

إضافة إلى ذلك، نشطت الممثلية التجارية في إقامة شبكة من العلاقات مع القيادات السياسية والطوائف الدينية والفعاليات الاقتصادية[٣٤]. وقد اعتبرت برلين الشرقية أن تأثير ممثليتها التجارية في بيروت على العلاقات مع لبنان يفوق

بكثير الدور الذي يلعبه اتفاقها التجاري مع تلك الدولة. ونظراً لأهمية هذا الدور، فقد وُضعت الممثلية مع غيرها من المؤسسات الصحفية والثقافية تحت إشراف الحزب الحاكم[٣٥]. وقد استخدمت ألمانيا الديمقراطية الدعوات التي كانت توجهها عبر ممثليتها في بيروت إلى شخصيات حكومية وبرلمانية واقتصادية لبنانية لزيارة معارض لايبزيغ كـ«**فخ**» لاستقطابها لمقولة «***الدولتين الألمانيتين***»[٣٦]، هذا في الوقت الذي كان فيه معرض فرانكفورت «**فخاً**» آخر لاستقطاب اللبنانيين لمقولة الدولة الألمانية الواحدة (= ألمانيا الاتحادية).

٢ ـ لبنان والألمانيتان: تسييس مبيعات الحمضيات والفاكهة

يُعتبر عام ١٩٥٣ أول ظهور لألمانيا الديمقراطية في العالم العربي، عندما استغلت تلك الدولة اتفاق التعويضات بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل لعام ١٩٥٢ والخلافات بين مصر وبريطانيا حول السويس وعقدت مع مصر في آذار ١٩٥٣ اتفاق تجارة ومدفوعات[٣٧]. وفي ١٤ كانون الأول من العام نفسه، كان لبنان الدولة العربية الثانية التي توقع على اتفاق مشابه مع ألمانيا الديمقراطية[٣٨]. وفي السنوات التالية، تم عقد المزيد من اتفاقات التجارة والمدفوعات وملحقات لها بين الدولتين (١٢ كانون الأول ١٩٥٥ و٢٢ أيار ١٩٦١ و٢٠ أيار ١٩٦٣ و٣٠ أيار ١٩٦٥)[٣٩].

منذ البداية، كذلك الاتفاقات التجارية التي عقدتها ألمانيا الديمقراطية مع لبنان مدخلاً لتغلغلها السياسي فيه ومحاربة نفوذ ألمانيا الاتحادية. فكانت تعلن في كل اتفاق تجاري مع لبنان عن التزامها شراء حمضيات وفاكهة بنسبة ٦٠٪ ـ ٦٥٪ من قيمة صادراتها السنوية إليه[٤٠]، وأن تُخصص النسبة المتبقية لشراء سلع من السوق الحرة اللبنانية أو من من فرقاء آخرين عبر وسطاء لبنانيين[٤١]. وفي البروتوكول التجاري (٢٠ أيار ١٩٦٣) الملحق باتفاق التجارة لعام ١٩٦١، تعهدت ألمانيا الشرقية شراء ١٠٠ طن من التبغ اللبناني سنوياً خلال الأعوام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥[٤٢].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف وظّفت ألمانيا الديمقراطية اندفاعها

لشراء الانتاج الزراعي اللبناني في تطبيع علاقاتها مع لبنان ومحاولة دحر نفوذ ألمانيا الاتحادية فيه، ولماذا يُقدم لبنان على تطوير علاقاته الاقتصادية مع ألمانيا الديمقراطية وغيرها من دول المعسكر الشرقي، خصوصاً أثناء الخمسينات عندما كانت حكومته أكثر توجهاً نحو الغرب؟

من خلال مطالعتنا للوثائق الألمانية حول جلسات المفاوضات بين لبنان وألمانيا الديمقراطية بشأن الاتفاقات التجارية بينهما، تبين لنا أن الجانب اللبناني كان يضع منتجاته الزراعية من الحمضيات والفاكهة في مقدمة لائحة السلع التي كان يرغب بتبادلها مع تلك الدولة. وكان هذا الإصرار يعود إلى أزمة تصدير تلك السلع في السوق الرأسمالية العالمية، وبخاصة في أسواق ألمانيا الاتحادية، مما ترتب عليه على الدوام من عجز كبير في الميزان التجاري لمصلحة تلك الدول، وسط تذمر لبناني رسمي وشعبي[٤٣].

وعلى الرغم من علاقاته الحميمة مع الغرب، فقد وجد لبنان نفسه مضطراً مطلع الخمسينات للالتفات إلى دول المعسكر الشرقي في سبيل تسويق منتجاته الزراعية، في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول تسعى جاهدة للتغلغل في المنطقة العربية. فنشأت مصلحة مشتركة بين الفريقين: دول المعسكر الشرقي التي وجدت في شراء المنتجات الزراعية اللبنانية وسيلة لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع لبنان ومن ثم السياسية، ولبنان الذي رأى أن الانفتاح على تلك الدول اقتصادياً على أساس تبادل تجاري متوازن سوف يخرجه من أزمة تصريف انتاجه الزراعي ولا يضر في الوقت نفسه بتوجهه السياسي نحو الغرب[٤٤].

وبأقدامها على شراء الحمضيات اللبنانية، حظيت سياسة ألمانيا الديمقراطية التجارية في لبنان على ترحيب رسمي وشعبي وانسجمت مع تطلعات البرجوازية اللبنانية التي رأت فيها فرصة لتسويق منتجاتها الزراعية. وبفضل سياستها تلك، تمكنت ألمانيا الديمقراطية من تحقيق هدفين: ١ ـ تسييس شرائها المنتجات الزراعية لزيادة نفوذها في لبنان و٢ ـ مناهضة نفوذ ألمانيا الاتحادية.

وبالنسبة للهدف الأول: اعتبرت برلين الشرقية أن الاتفاقات التجارية مع

لبنان «***سوف تحل من أزمة تسويق منتجاته الزراعية، مما يساهم بتقوية مركزها في البلاد وتوطيده***» وقد توقع المسؤولون الألمان الشرقيون أن تدعيم العلاقات التجارية مع لبنان يسهل مهام سياستهم الخارجية و«***يخلق جواً مناسباً لدى الرأي العام*** (اللبناني) ***لأجل توسيع العلاقات السياسية بين ألمانيا الديمقراطية ولبنان***»[٤٥]. ويذكر تقرير للممثل التجاري لألمانيا الديمقراطية في بيروت عام ١٩٥٦، أن على بلاده أن تظهر صداقتها في علاقاتها التجارية مع لبنان «.. ***لأجل تعميق العلاقات المتبادلة وصولاً إلى علاقة قائمة على الثقة مع هذا البلد***»[٤٦].

ويتضح الارتباط الوثيق بين التجارة والسياسة حين كانت ألمانيا الديمقراطية تستجيب في كل اتفاق تجاري جديد لمطلب لبنان برفع حجم مشترياتها من الحمضيات وتُزامنْ تحديد مواعيد هذه المشتريات وكمياتها مع مساعيها لتدعيم نفوذها السياسي فيه. ويذكر تقرير للخارجية الألمانية الشرقية لعام ١٩٦٣ أنه «***من خلال استغلال مصالحنا الاقتصادية مع لبنان*** (شراء الحمضيات والفاكهة والتبغ ومنتجات زراعية أخرى)، ***هناك إمكانية مناسبة لإيجاد الظروف الملائمة لأجل تطوير العلاقات الرسمية معه...***»[٤٧]. وبعد نحو عامين على الاتفاق التجاري الأول بينهما، سمح لبنان لألمانيا الديمقراطية إقامة ممثلية تجارية لها في بيروت[٤٨]. ومع تطور العلاقات التجارية بينهما، أخذ لبنان يشارك رسمياً منذ عام ١٩٦٠ في معرض لايبزيغ. وأصبحت الدعوات التي تقدمها الممثلية إلى الرسميين والبرلمانيين اللبنانيين، فضلاً عن الشخصيات الاقتصادية والإعلامية اللبنانية لزيارة المعرض المذكور تحت شعار «***العلاقات الاقتصادية***» تستخدم للحصول من هؤلاء على تصريحات تنسجم مع نظرية «***الدولتين الألمانيتين***» ولتوسيع العلاقات بين ألمانيا الديمقراطية ولبنان وتطبيعها ومهاجمة ألمانيا الاتحادية[٤٩].

أما بالنسبة للهدف الثاني، فكانت الخلافات حول عدم تمكن لبنان من تسويق فاكهته وحمضياته في أسواق ألمانيا الاتحادية، والعجز الكبير في الميزان

التجاري لمصلحة تلك الدولة. وقد أدت هذه المسألة إلى خلق أجواء متوترة بين البلدين، حيث كانت ألمانيا الاتحادية تستورد كميات قليلة من الزيوت المنزلية والمصارين والحديد الخام والعدس والحمضيات من لبنان، معتبرة إيّاه دولة خدمات وليس دولة مصدرة، وأن استيرادها هي لمنتجاته الزراعية يجب أن يخضع لشروط السوق الحرة عندها. بالمقابل، كانت تلك الدولة تُغرق الأسواق اللبنانية بسيارات المرسيدس والفولكسفاغن ومنتجاتها الكهربائية والكيمائية والصيدلية والآلات والمنسوجات، ما جعلها تحتل المركز الثالث في تجارة لبنان الخارجية عام ١٩٦٠ بعد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[٥٠]، وجعل ***«صنع في ألمانيا الغربية»*** باعتراف برلين الشرقية يتفوق بكثير لناحية الجودة والكم وسرعة التسليم والتعامل التجاري على تلك الكميات الهزيلة من منتجات ألمانيا الديمقراطية التي لم تُطرح في السوق اللبنانية دون إشكالات[٥١].

وبين تموز وتشرين الأول عام ١٩٥٦، جرت مفاوضات متوترة بين لبنان وألمانيا الاتحادية حول تصحيح الميزان التجاري بينهما وتسويق المنتجات الزراعية وغزل القطن اللبناني في أسواق ألمانيا الاتحادية ومعاملة الدولة المذكورة لبنان كدولة أكثر تفضيلاً. وقد قاد هذه المفاوضات من الجانب اللبناني مدير عام وزارة الاقتصاد مصطفى النصولي، ونعيم أميوني، رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية اللبنانية، ومن خلفهما جميعة الصناعيين اللبنانيين برئاسة فيليب تامر. لكن المفاوضات سرعان ما انهارت، ما جعل لبنان يُقدم مطلع تشرين الثاني على إلغاء اتفاقه التجاري مع ألمانيا الاتحادية[٥٢].

وجدت ألمانيا الديمقراطية في هذا الخلاف فرصة ذهبية لمحاربة ألمانيا الاتحادية وتعكير علاقات لبنان بتلك الدولة. فأخذت تؤكد أن مشترياتها من الحمضيات والفاكهة اللبنانية ***«هي دليل على نجاح سياستها التجارية القائمة على المبادئ الديمقراطية»*** وأنها تتعامل مع لبنان كشريك على قدم المساواة، حيث تُمارس التجارة لمصلحة الفريقين[٥٣]. وبالمقابل، كانت تُشهر بألمانيا الاتحادية لدى المسؤولين اللبنانيين بأنها تتعامل مع بلدهم من منطلق إمبريالي وبأن

مساعدات التنمية الاقتصادية التي تقدمها له حكومة بون ما هي سوى شكل آخر من الاستعباد والاستغلال الاقتصادي الاستعماري، مشيرة بشكل خاص إلى عدم شراء ألمانيا الاتحادية الحمضيات والفاكهة اللبنانية من جهة، وإلى علاقاتها الاقتصادية بإسرائيل من جهة أخرى[٥٤]. وقد كان تكثيف ألمانيا الاتحادية صلاتها بإسرائيل ***«أكبر عامل مزعج»*** في علاقاتها مع البلدان العربية ولبنان، وهو ما أعطى ألمانيا الديمقراطية سلاحاً فعالاً لاستعماله في خرق مبدأ هالشتاين باتهام حكومة بون بأنها تنتهج سياسة معادية للعرب وموالية لإسرائيل، وأسهم بالتالي بشكل فعال في تطوير برلين لعلاقاتها مع الدول العربية تدريجياً ثم تطبيعها فيما بعد[٥٥].

وعلى الرغم من إدراك حكومة بون بأن برلين الشرقية كانت تشتري الحمضيات اللبنانية لأسباب سياسية، لم يسبب توجه لبنان تجارياً نحو دول المعسكر الشرقي بعامة وألمانيا الديمقراطية بخاصة بداية قلقاً لديها، إذ اعتبرته يندرج تحت شعار ***«السياسة الاقتصادية»*** ولا يؤثر على مركزها فيه[٥٦]. لكن تطور هذه العلاقات في السنوات التالية، جعل وزير الخارجية فون برنتانو (Von Brentano) ينظر إلى المسألة من منظار سياسي، حيث رأى أن تطور علاقات بلاده بلبنان سياسياً (= مجابهة نفوذ ألمانيا الديمقراطية المتزايد) يتوقف بشكل كبير على تطور العلاقات الاقتصادية معه. ولذا، طلب إلى هلّنتال (W. Hellenthal) سفير بلاده في بيروت، أن يعمل على تشجيع العلاقات التجارية مع لبنان، وأن يقدم يد المساعدة إلى التجار والتقنيين الألمان أثناء وجودهم فيه، ويهتم بصورة خاصة بمراقبة العلاقات التجارية الناشئة بين ذلك البلد ودول المعسكر الشرقي[٥٧].

وبدوره، نصح هلّنتال حكومته أن تدخل على الفور في محادثات تجارية مع لبنان كي تتخطى ***«الجو المعادي البسيط»*** ***(eine leichte Animositât)*** على حد قوله، ضد بلاده لدى الهيئات الاقتصادية اللبنانية والمديرية الاقتصادية في وزارة الخارجية اللبنانية[٥٨]. ودعا أيضاً إلى الإسراع بعقد اتفاق تجاري جديد

مع لبنان كي لا يؤثر هذا في المستقبل على العلاقات السياسية معه. وأخيراً، رأى هلنتال أن سمعه الغرب قد تراجعت في لبنان، وأنه أصبح على عاتق بلاده أن تستعيد للغرب نفوذه وأن تدرك أن مجابهة نفوذ ألمانيا الديمقراطية على الساحة اللبنانية يتطلب إعادة رسم سياستها الاقتصادية ـ السياسية[٥٩].

وفي أعقاب تقرير هلّنتال، خصت ألمانيا الاتحادية لبنان بمساعدات تنمية للعام ١٩٥٩ بلغت مليون مارك، ذهبت لإنشاء ورش للتعليم المهني والزراعي وإرسال خبراء لمدرسة الصنائع وتدريب مهنيين وتقديم المشورة للحكومة اللبنانية. وخلال الشهور الأخيرة من العام نفسه، زار لبنان عدد من مدراء المصارف الألمان الغربيين لبحث مسألة تقديم قروض إليه في إطار خطته الخمسية والمشاركة في المشاريع. وخلال شهر كانون الثاني ١٩٦٠، وقع لبنان وألمانيا الاتحادية على اتفاق تجاري جديد. وللتدليل على حسن نواياها تجاه لبنان، أعلنت ألمانيا الاتحادية عن شراء تفاح لبناني بقيمة ١٠ ملايين مارك لعام ١٩٦٠. وخلال عام ١٩٦٤، قدمت بون ٦,٥ مليون مارك مساعدات فنية لمشاريع البنى التحتية في لبنان وقررت توجيه السياح الألمان الغربيين إلى لبنان[٦٠].

كيف استقبل لبنان التنافس الألماني ـ الألماني على أرضه لأجل تحقيق مكاسب اقتصادية؟

على الرغم من ميله إلى الغرب وتقبله ضمناً وجهة النظر الألمانية الغربية بشأن المسألتين الألمانية والبرلينية، كما توضح ذلك وثائق الخارجية الألمانية في بون[٦١]، فقد وجد لبنان نفسه مضطراً مطلع الخمسينات، بضغط جهات اقتصادية عليه، للانفتاح على المعسكر الشرقي[٦٢]، وبخاصة ألمانيا الديمقراطية، بالرغم من علمه بأهدافها السياسية. وقد استطاع لبنان أن يلعب الورقة الاقتصادية وأن يستفيد من التنافس الألماني ـ الألماني على أرضه. فمن جهة، كان يؤكد للألمان الغربيين أن الانفتاح على ألمانيا الديمقراطية هو لبيع إنتاجه الزراعي فقط، لأن تلك الدولة هي ـ على عكس بلادهم ـ تتفهم أزمة

التصدير اللبنانية. ومن جهة أخرى، كان يعلن أمامهم عن استعداده لوقف انفتاحه الاقتصادي على المعسكر الشرقي، إذا ما أبدى الغرب استعداده لاستيراد الحمضيات والفاكهة اللبنانية.

وخلال مقابلة له مع السفير هلّنتال أواخر عام ١٩٥٧، أشار شارل مالك، وزير الخارجية اللبناني، إلى أن «***دول الستار الحديدي***» هي التي تستورد أساساً المنتجات الزراعية اللبنانية وأن هذا غير مستحب للحكومة اللبنانية، لأن تنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الشرقية سيقود حتماً إلى تعميق العلاقات السياسية معها، وهو ما لا يريده لبنان. وفي إشارة إلى رغبة بلاده في حصر تعاملها الاقتصادي مع الغرب، ذكر مالك أن هدف حكومته يقوم على تحويل صادراتها عن الدول الشرقية، وأن هذه المسألة تلقى ترحيباً من الولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً، وفي إشارة إلى ألمانيا الاتحادية، أمل مالك أن تولي الدول الغربية مسألة الاستيراد من لبنان اهتماماً أكثر من السابق[٦٣].

وبالمقابل، وفي محاولة للعب على التناقضات الألمانية ـ الألمانية في أعقاب إلغاء لبنان اتفاقه التجاري مع ألمانيا الاتحادية، ودفع برلين الشرقية إلى زيادة حجم استيرادها من لبنان، نصح نعيم أميوني، رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية اللبنانية، الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطية، بأن تعطي بلاده أهمية كبيرة للاستيراد من لبنان «***لأن ذلك سيكون أفضل دعاية لها***» على حد قوله «***خصوصاً في هذا الوضع، حيث تحاول ألمانيا الاتحادية الإساءة إليها لدى الحكومة اللبنانية***». وأضاف أميوني: «***هنا في لبنان، فإن المرء يقيّم علاقاته بالدول الأخرى على ضوء مصالحه الاقتصادية***»، وطلب أميوني «***أن تدخل ألمانيا الديمقراطية السوق اللبنانية بشكل أكبر من السابق بحيث يكون لها سمعة جيدة وألا تكون سلعها لناحية الجودة وراء تلك لألمانيا الاتحادية***». وختم بالقول: «***إعملوا حسابكم بأن معظم المستوردين اللبنانيين الذين يتعاملون مع ألمانيا الغربية تجارياً سوف يتقربون إليكم تدريجياً. وكلما استطعتم أن تسلموا منتجاتكم بسرعة وبشكل أفضل، كلما تدعّم مركزكم. لقد حان الوقت الآن***»،

أضاف أميوني «**وتعبدت كل الطرقات** (إلغاء لبنان اتفاقه التجاري مع ألمانيا الاتحادية) **لأجل تدعيم علاقاتكم التجارية مع لبنان وتقويتها**»[٦٤].

إن توجه لبنان السياسي نحو الغرب من جهة، وتقديره لدور ألمانيا الديمقراطية ودول المعسكر الشرقي في شراء المنتجات الزراعية اللبنانية من جهة أخرى، هو الذي جعل الحكومات اللبنانية تعمل تحت شعار «**التصدير إلى الشرق والاستيراد من الغرب**». ففي أعقاب الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٥٨، استقبل كرامي بصفته وزيراً للاقتصاد سفراء الدول الغربية والشرقية، كل على حدة، لأجل مساعدة لبنان في الخروج من أزمته الاقتصادية. فطلب من الأولين حث حكوماتهم على المساهمة في مشاريع كبرى في لبنان، ومن الآخرين شراء حمضياته وفاكهته[٦٥].

وقد حافظ لبنان على سياسته هذه باستغلال التنافس الألماني - الألماني لأجل تصريف إنتاجه الزراعي على مدى السنوات التالية، ولم يتوان عن ممارسة الضغط هنا وهناك في سبيل مصالحه مستخدماً سياسة الترهيب والترغيب. فالغاؤه للاتفاق التجاري مع ألمانيا الاتحادية، كان يندرج تحت سياسة الترهيب. وفي تقريره السنوي لعام ١٩٦١، ذكر مانفرد شنايدر (Manfred Schneider)، الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطية في بيروت، أن أنطوان إده، مدير مكتب الفاكهة في لبنان، أبلغه في أعقاب توقيع الاتفاق التجاري بين بلاده ولبنان، إن إخلال ألمانيا الديمقراطية بالتزاماتها في شراء الحمضيات اللبنانية بموجب الاتفاق المذكور، سوف يؤثر على العلاقات بين الدولتين[٦٦]. ومن جهة أخرى، وأثناء زيارة له إلى برلين الشرقية مابين ٢٧ شباط و٢ آذار ١٩٦٥، قال وزير الاقتصاد اللبناني بهيج تقي الدين في معرض رده على طلب وزير الخارجية أوتو فينتزر (Otto Winzer) بأن يرفّع لبنان من مستوى الممثلية التجارية لألمانيا الديمقراطية عنده، إنه على استعداد لتقديم دعمه في هذه المسألة» **إذا ما أعطته ألمانيا الديمقراطية سلاحاً في يده**»، قاصداً بذلك شراءها الفاكهة اللبنانية. ولفت تقي الدين إلى أن شراء تلك الدولة التفاح اللبناني وإخراج لبنان من أزمة تصريف

إنتاجه «**هو برهان سياسي**» على صداقتها للبنان. وفي هذا المعنى جاء لقاء كرامي بالممثلين التجاريين للدول الشرقية في ١٤ أيلول ١٩٦٥، ومن ضمنهم رئيس الممثلية التجارية الألمانية الشرقية، لحث دولهم على شراء المزيد من التفاح والحمضيات اللبنانية. وقد اعتبرت ألمانيا الاتحادية دعوة كرامي للممثل التجاري الألماني الشرقي إلى الاجتماع «**إجحافاً خطيراً**» لها و«**كسباً معنوياً كبيراً**» لتلك الممثلية، التي «**ستستند بالتأكيد** (إلى هذه الواقعة) **في المستقبل**»[٦٧].

٣ ـ الحضور الألماني الشرقي في لبنان: مابين التمثيل التجاري وتطبيع العلاقات

بعد أقل من شهر على توقيع اتفاقها التجاري مع لبنان (١٤ كانون الأول ١٩٥٣)، بدأت ألمانيا الديمقراطية تعمل على تدعيم نفوذها السياسي فيه. فعينت كورت هندلمان (Kurt Hendelmann) مبعوثاً لها فوق العادة في سوريا ولبنان ومصر. إلا أن لبنان رفض يومذاك استقبال ممثل رسمي لتلك الدولة لاعتبارات كان أهمها مراعاته لألمانيا الاتحادية ورغبته في حصر علاقاته بمنافستها في المجال الاقتصادي[٦٨]. وللالتفاف على هذا القرار، عملت برلين الشرقية على استغلال اتفاقها التجاري مع لبنان للمطالبة بممثلية تجارية لها في بيروت لأهداف سياسية، تحت ستار رعاية العلاقات التجارية وتعزيزها. ولهذا الغاية، حضر إلى بيروت فريتز كوخ (Fritz Koch)، مفوضها الخاص في الشرقين الأدنى والأوسط، والتقى في نهاية تشرين الثاني ١٩٥٤ ومطلع الشهر التالي كلاً من وزيري الخارجية ألفرد نقاش والاقتصاد رشيد كرامي وقدم للأول طلباً رسمياً بذلك[٦٩]، مؤكداً له أن توقيع لبنان اتفاق تجارة على مستوى حكومي مع بلاده دون أن يُؤمن أفضل السبل لتحقيق ذلك من خلال ممثلية تجارية، يشكل «**مهانة**» لبلاده[٧٠]. وفي لقاء بين كرامي وغريغور (Gregor)، وكيل وزارة التجارة الخارجية لألمانيا الديمقراطية، في براغ، أكد كرامي أنه سوف يدعم إنشاء ممثلية تجارية لألمانية الديمقراطية في لبنان[٧١].

وعلى ما يبدو، فإن طلب برلين الشرقية هذا وضع لبنان في موقف حرج.

فهو كان من جهة يريد الاستجابة له تقديراً لتطور العلاقات التجارية بينهما. ومن جهة أخرى، كان يخشى ردة فعل ألمانيا الاتحادية، التي سرعان ما تدخلت بالفعل لدى الخارجية اللبنانية عبر مبعوثها نورينغ (Nöhring) لعرقلة القرار اللبناني بحجة أن تلك الخطوة لن تُبقى العلاقات بين البلدين في إطار التجارة، بل سوف يعقبها اعتراف لبنان بتلك الدولة[٧٢]. وقد وعد الرئيس شمعون المبعوث الألماني الغربي بألا يصرح لممثلية تجارية لألمانيا الديمقراطية في لبنان[٧٣].

وللخروج من هذا المأزق، وافق لبنان على حل وسط في أيلول ١٩٥٥ قضى بإقامة ألمانيا الديمقراطية ممثلية تجارية لها في بيروت تكون بمثابة فرع خارجي لممثليتها التجارية في القاهرة[٧٤]، وأن ينحصر عملها في الشؤون الاقتصادية والتجارية، وألا يكون لها أي حق بممارسة نشاطات دبلوماسية أو قنصلية[٧٥]. وعلى الفور عينت برلين الفرد غريم (Alfred Grimm) رئيساً للممثلية وزايدلر (Zeidler) نائباً له، واتخذت من بناية سماقية في شارع مدام كوري مركزاً لها[٧٦].

وعلى مايبدو، لم يُسر التصريح اللبناني الجانب الألماني الشرقي، الذي سارع إلى الاتصال بوزارة الخارجية اللبنانية. وفي محاولة منه لتخفيف وطأة القرار عليهم، أبلغ أميوني الألمان الشرقيين أن الإجازة لممثلية تجارية ألمانية شرقية كفرع خارجي لممثلية القاهرة، وإن كان لا يتوافق مع تطلعاتهم، إلا أنه سوف يساهم في كسر الجليد بين الحكومة والبرلمان اللبنانيين وبين ألمانيا الديمقراطية. وأضاف «**إنه طالما سامي الصلح على رأس الحكومة اللبنانية، فإن سفير ألمانيا الاتحادية يستطيع أن يتدخل، لأن الصلح موالٍ للغرب**». واعتبر أميوني «**إن التغيير الحكومي الحالي** (مجيء حكومة كرامي في ١٩ أيلول ١٩٥٥)[٧٧] **قد يعطي فرصة للإقلاع، وإنه شخصياً يتمنى لو حصلت الممثلية على صفة رسمية لا أن تكون فرعاً للقاهرة**». لكنه عاد وأستدرك بأن استخدام لبنان عبارة «**فرع القاهرة**» كان للتمويه على الألمان الغربيين وتهدئة غضبهم، وإن

الحكومة اللبنانية لا تعتبر ممثلية بيروت في وضع أقل من تلك التي في القاهرة وإن كل علاقات لبنان التجارية سوف تجري عبر الممثلية الأولى مباشرة، وإن بعض الحصر لدورها لن يكون مأساوياً، لأن إمكانيات توسيع صلاحياتها بعد دخول ألمانيا الديمقراطية فعلياً إلى لبنان سوف يُسهل الأمور[٧٨].

وفي السنوات التالية، وفي إطار مساعيها الحثيثة للتغلغل السياسي في لبنان، سارت ألمانيا الديمقراطية قدماً في سياسة ذات اتجاهين: تفعيل دور ممثليتها التجارية والحصول لها على صلاحيات من الحكومة اللبنانية تخولها ممارسة مهام قنصلية، أو جعل لبنان يوافق على إقامة قنصلية أو قنصلية عامة لها في بيروت. وفي هذا الإطار، عكفت ألمانيا الديمقراطية فور عقدها اتفاقها التجاري الثاني مع لبنان عام ١٩٥٥ على وضع الخطط التي تكفل لها تحقيق أهدافها. فزار هاينريش راو (Heinrich Rau) وزير التجارة الألماني الشرقي بيروت في أيار ١٩٥٦، وأجرى اتصالات مع الرسميين اللبنانيين لأجل الحصول للممثلية على وضع قانوني وليس أن تكون فرعاً للقاهرة. وقد برر الألمان الشرقيون طلبهم هذا: ١ ـ بأن ممثليتهم في لبنان هي جهاز رسمي لحكومة ألمانيا الديمقراطية، وهذا يتطلب اتفاقاً مع لبنان حول حقوقها ووضعها القانوني، ٢ ـ ضرورة حصول الممثلية على حقوق قنصلية لوجود مواطنين ألمان شرقيين في لبنان يشرفون على رعاية العلاقات التجارية[٧٩].

وعلى الرغم من ترحيب شمعون واليافي بتطوير العلاقات التجارية مع ألمانيا الديمقراطية، إلا أن الحكومة اللبنانية لم تستجب لأي من المطلبين. وقد تحفظ الألمان الشرقيون تجاه تكرار محاولتهم في السنتين التاليتين، ورأوا وجوب الحفاظ على علاقاتهم مع لبنان في مستواها الراهن وعدم توسيعها، منطلقين من أن سياسة الرئيس شمعون وحكومة الصلح الجديدة الموالية للغرب لا تتوافق مع أهداف سياستهم الخارجية[٨٠]. ومع ذلك، تحدثت تقاريرهم عن أن قرار الحكومة اللبنانية جعل الممثلية فرعاً للقاهرة ظل حبراً على ورق، وأن الممثلية مارست نشاطاتها بحرية كاملة وعوملت من الجانب اللبناني معاملة

جيدة، وبخاصة من قبل دائرة الشؤون الاقتصادية في الخارجية، هذا فضلاً عن موقف إيجابي للصحافة اللبنانية منها[٨١].

استمر تحفظ الألمان الشرقيين تجاه تعديل وضع ممثليتهم التجارية حتى عام ١٩٥٨، عندما رأوا أن اندلاع الحرب الأهلية في لبنان والسقوط المتوقع لشمعون يطرحان معاً احتمالين: أن يُعهد إلى الجنرال فؤاد شهاب بتشكيل الحكومة اللبنانية، وعندها لا يحدث تغيير جذري في السياسة الخارجية اللبنانية، أو أن يقوم أحد أركان المعارضة اللبنانية، كاليافي أم سلام أم كرامي، بتشكيل الحكومة، وعندها سوف تسير سياسة لبنان الخارجية محايدة مع ميل إلى الجمهورية العربية المتحدة. واعتقدوا أن تحقيق الاحتمال الثاني وتخلي لبنان عن انحيازه الكامل نحو الغرب، قد يجلب معه تحسناً في وضعهم، وأن أياً من هاتين الخطوتين كانت تستلزم تفعيل العلاقات التجارية والثقافية وتبادل البعثات الرياضية والفنية وتقديم منح دراسية في ألمانيا الديمقراطية والاتصال بالنقابات في لبنان والمشاركة في مهرجانات الأفلام والقيام بالدعاية الإعلامية والإكثار من التصاريح السياسية المؤيدة للبنان ومن برقيات التهاني إلى المسؤولين اللبنانيين في المناسبات الرسمية[٨٢].

وفي ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٩، طلب الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطية في لبنان رسمياً من وزارة الخارجية اللبنانية السماح لبلاده بفتح ممثلية تجارية رسمية لها أو قنصلية في بيروت. ولأجل هذه الغاية حضر إلى العاصمة اللبنانية غيبتنر (Gyptner)، مفوض ألمانيا الديمقراطية في الشرقين الأدنى والأوسط، وتباحث مع المسؤولين[٨٣]. وبعد قليل، تبين له أن لبنان على استعداد للتجاوب جزئياً مع طلب برلين الشرقية، إذ أعلن مجلس الوزراء اللبناني في جلسته بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٦٠ الاعتراف بالممثلية التجارية كهيئة قانونية ومنحها الإعفاء الجمركي أسوة بغيرها من الممثليات التجارية الأخرى[٨٤]. وفي الوقت نفسه، رفض إقامة تمثيل قنصلي لألمانيا الديمقراطية عنده[٨٥]. كما أكد لبنان بـ«***أن على الممثلية التجارية أن تحصر نشاطاتها في العلاقات التجارية، حيث لا تتوفر لها شروط القيام بمهام سياسية***»[٨٦].

وفي خطوة لاحقة، بهدف إعطاء مفاوضات التجارة بين البلدين مناخاً مريحاً، منح لبنان في ٣ نيسان ١٩٦٠ و١٥ شباط ١٩٦١ الممثلية التجارية لوحتين دبلوماسيتين[٨٧]، وسط احتجاج سفارة ألمانيا الاتحادية ومطالبتها الخارجية اللبنانية بسحبهما، ورفض لبنان ذلك، مبرراً أن ما حصل كان عن طريق الخطأ ولن يتكرر ثانية وليس له أهمية سياسية. وفي ملاحظته حول الموضوع، كتب هرمان فويغت (Hermann Voigt)، رئيس الدائرة ٧٠٨ في الخارجية ببون يقول، إن لبنان رفض سحب اللوحتين الدبلوماسيتين خشية أن يعرّض مبيعاته من الحمضيات والفاكهة للخطر[٨٨]. وللتعبير عن استيائها من هذا التصرف، اقترحت الدائرة المذكورة بأن يُؤخَر إرسال سفير جديد إلى لبنان[٨٩].

ولطمأنة ألمانيا الاتحادية تجاه موقفها من برلين الشرقية، أبلغت الحكومة اللبنانية سفير بون في مناسبتين (أيار ١٩٥٩ وآذار ١٩٦٠) بأنها تعلق أهمية كبيرة على رعاية العلاقات الودية مع بلاده ولن تعترف بألمانيا الديمقراطية وتسمح لها بإقامة تمثيل قنصلي لديها، أو ترفع من صلاحيات ممثليتها التجارية[٩٠]، وهو ما كرره وزير الخارجية تقلا مرة أخرى أمام الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطية في ٢٦ أيار ١٩٦٠[٩١]. ومن جهة أخرى، أبلغ لبنان ألمانيا الديمقراطية «***أن لديه علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية فقط، وهو يريد تجنب تعقيدات معها***» و«***سوف يقيم العلاقات الدبلوماسية مع برلين عندما تقدم دول عدم الانحياز على مثل تلك الخطوة***»[٩٢]. وكان ربط لبنان إقامة العلاقات الدبلوماسية مع برلين بإقدام دول عدم الإنحياز على ذلك أولاً، مناورة دبلوماسية منه كي لا يعترف بتلك الدولة، إذ كان يدرك أن مبدأ هالشتاين هو أيضاً سوط مسلط على دول العالم الثالث لمنعها من الاعتراف ببرلين الشرقية. وبعد مؤتمر دول عدم الانحياز ببلغراد في أيلول عام ١٩٦١، كثّفت ألمانيا الديمقراطية من مساعيها لأجل الحصول على اعتراف تلك الدول بها شارحة لها المسألة الألمانية ومسألة بناء جدار برلين. لكن دول عدم الانحياز تحفظت تجاه الاعتراف ببرلين، معتبرة المسألة الألمانية «***نزاعاً ألمانياً داخل العائلة الواحدة***»[٩٣].

شكّل اعتراف لبنان بالممثلية التجارية لألمانيا الديمقراطية خطوة متقدمة لتلك الدولة في مساعيها لإقامة علاقات قنصلية معه، بحجة أن تطور العلاقات والمعاملات التجارية بين البلدين يستلزم ذلك، كالمصادقة على سبيل المثال، على الوثائق والمعاملات التجارية ومعاملات الزواج ومنح تأشيرات دخول إلى لبنانيين يرغبون بزيارة ألمانيا الديمقراطية[٩٤]. وقد استغلت برلين الشرقية التحضير للمفاوضات التجارية مع لبنان عام ١٩٦١ لتتحرك في هذا الاتجاه[٩٥]. ومرة أخرى، اضطرت الخارجية اللبنانية للتأكيد على موقفها السابق من إنشاء قنصلية، فيما كتب شنايدر، الممثل التجاري الألماني الشرقي، إلى رؤسائه يقول «***إن لبنان يريد إلزامنا شراء أكبر كمية ممكنة من منتجاته الزراعية ويستخدم لأجل ذلك كلمات مديح منمقة لدورنا الاقتصادي، فيما هو لا يقدّم سوى القليل بشأن إقامة علاقات قنصلية خشية حدوث إشكالات مع ألمانيا الاتحادية***»[٩٦].

وفي ٦ نيسان ١٩٦١ كشف زيدان البيطار، رئيس الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية اللبنانية، أمام الممثل التجاري الألماني الشرقي أن هانز شفارتزمن (Hans Schwarzmann)، سفير ألمانيا الاتحادية، الذي علم بمساعي ألمانيا الديمقراطية لإقامة قنصلية لها في لبنان، تدخل على الفور واتصل بالخارجية محذراً من إقدام لبنان على تلك الخطوة. وقد ترافق تدخل السفير مع إعلان حكومته عن تقديم مساعدات تنمية إلى لبنان، والذي تزامن عمداً مع المفاوضات التجارية بين بيروت وبرلين الشرقية. وقد نصح البيطار شنايدر السير في مسألة الحقوق القنصلية «***إلى الحد الذي لا يؤدي إلى تعقيدات مع الدول الأخرى***»، قاصداً بذلك ألمانيا الاتحادية. كما طلب إليه بأن يكثف من الاتصال بالزعامات المارونية وبالبطريرك الماروني أيضاً، وسمى له كلاً من سليم الخوري وإميل خوري للاتصال بهما. وفيما أعلن الأول عن استعداده لدعم الطلب الألماني الشرقي لدى وزير الخارجية اللبنانية تقلا والرئيس الأسبق بشارة الخوري، ورأى أيضاً ضرورة أن تتصل الممثلية التجارية بالبطريرك الماروني، أوضح إميل خوري صعوبة قيام علاقات قنصلية بين لبنان وألمانيا الديمقراطية في

الوقت الراهن بسبب نفوذ ألمانيا الاتحادية الاقتصادي في لبنان ومحدودية إمكانات الدولة الأولى الاقتصادية والمالية، ووجود دوائر في لبنان ترفض تحسين العلاقات معها. ومع ذلك، نصح أميل خوري شنايدر بأن تتجه سياسة بلاده آنياً إلى عقد اتفاق تجارة ومدفوعات جديد وتقوية العلاقات مع لبنان من خلال تكثيف الاتصالات مع شخصيات لبنانية والقيام بالدعاية الإعلامية وتقديم مساعدت تقنية وعلمية إلى لبنان والمشاركة في مشاريع إنمائية[٩٧].

وأثناء ذلك، (أيار ١٩٦١) وصل كارل ـ هاينز تزيربل (Karl - Heinz Zirpel) إلى لبنان مكلفاً من وزارة التجارة الخارجية في برلين للتفاوض على اتفاق تجاري جديد. وعند بدء المحادثات، حاول تزيربل أن يجعل مسألة العلاقات القنصلية في صلب موضوع المفاوضات[٩٨]. ولما فشل في ذلك، أبلغ تزيربل فؤاد عمون، أمين عام الخارجية، «***إنه مؤلم جداً لألمانيا الديمقراطية أن يكون لها ممثلية تجارية فقط في دولة صديقة كلبنان تعمل في ظروف غير طبيعية مقارنة بمستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين***». وأضاف «***إن ساسة ألمانيا الديمقراطية الخارجية تجاه الدول العربية تنسجم على الدوام مع مصالح الدول العربية وهي تقف... بوضوح إلى جانب الدول العربية وخصوصاً في مسألة إسرائيل، وليس لديها علاقات سياسية أو اقتصادية، أو أي نوع من العلاقات مع تلك الدولة***». وفي إشارة إلى ألمانيا الاتحادية، ذكر «***أن تلك الدولة تدعم إسرائيل في كل الأحوال وتسمح لنفسها بالتدخل فيما يخص العلاقات بين ألمانيا الديمقراطية ولبنان***». وختم، أن ما يطلبه ليس إقامة علاقات دبلوماسية أو سياسية رسمية، بل ما يؤدي إلى توسيع العلاقات التجارية بين البلدين، وتمكين الممثلية التجارية، كممثل وحيد لألمانيا الديمقراطية في لبنان، الاهتمام بالسياح الألمان الشرقيين الذي يتوافدون إلى لبنان بمعدل ٣٠٠ ـ ٤٠٠ سائح سنوياً والمشاركة في المهرجانات الثقافية وإنشاء خط جوي بين برلين وبيروت[٩٩].

سرعان ما تبين لتزيربل أن أقصى ما يمكن الحصول عليه من الجانب اللبناني هو بعض الحقوق القنصلية وليس إقامة قنصلية[١٠٠]. وبالفعل، أبلغت

الخارجية اللبنانية الممثلية في ٢٨ أيلول ١٩٦١ قرار مجلس الوزراء اللبناني منحها بعض الحقوق القنصلية «***لأجل تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتسهيل عمل الممثلية***». وهذه الحقوق هي: السماح لها بالتصديق على الفواتير والمعاملات التجارية، ومنحها حرمة المراسلات البريدية والبرقية. وقد اعتبر تزيربل أن هذا القرار خطوة إلى الأمام، وإن كان لا يتوافق مع تطلعات بلاده[١٠١].

بعد القرار اللبناني، رأت ألمانيا الديمقراطية أن تكون خطوتها التالية الحصول لممثليتها على حق إصدار تأشيرات دخول والقيام بمهام قنصلية[١٠٢]. وفي ضوء اضطراب العلاقات بين لبنان وسوريا في النصف الثاني من عام ١٩٦١ نتيجة لانهيار الوحدة المصرية ـ السورية، وعدم تمكن بعض الرسميين ورجال الأعمال اللبنانيين من الذهاب إلى سوريا للحصول على تأشيرات دخول من القنصلية الألمانية الشرقية في دمشق، أضحى طلب برلين أكثر قبولاً من قبل الحكومة اللبنانية.

ولما كان لبنان يدرك أن الإقدام على هذه الخطوة قد يعكر علاقاته بألمانيا الاتحادية، رأت دوائر الخارجية اللبنانية التشاور معها مسبقاً في الموضوع، مع التأكيد لها أنها لن تُقدم على منح الممثلية هذا الحق دون موافقتها. وفيما رأى سفير ألمانيا الاتحادية في بيروت أن إقدام لبنان على تلك الخطوة يتناقض مع ما وعد به الوزير تقلا من أنه لن يرفّع من صلاحيات الممثلية التجارية[١٠٣]، كان لرؤسائه في بون رأي آخر. فقد اقترحت الدائرة السابعة في الخارجية التساهل في الموضوع كاستجابة للرغبة اللبنانية وكي لا يكون لألمانيا الديمقراطية حجة لتحويل ممثليتها إلى قنصلية، ولأن لبنان يتصرف بنزاهة، وسوف يقابل تلك الخطوة بتفهم موقف بون من المسألة الألمانية[١٠٤]. وقد أبلغت الخارجية في بون شفارتزمن بأن سلوك الحكومة اللبنانية لا يُعتبر انحرافاً كبيراً عن سياسة لبنان السابقة تجاه الممثلية التجارية[١٠٥].

وفيما أزيلت عقبة أساسية في وجه توسيع صلاحيات الممثلية التجارية

لألمانيا الديمقراطية لتشمل منح «الفيزا»، تخلى لبنان فجأة عن الفكرة بكاملها، ففي ضوء تكثيف الممثلية التجارية لنشاطاتها السياسية في لبنان وتحول هذه المسألة إلى قضية الساعة في أروقة وزارة الخارجية، واعتراض سفارة ألمانيا الاتحادية على تلك النشاطات، أنصب اهتمام لبنان على معالجة ذيول تلك القضية تاركاً مسألة الحقوق القنصلية إلى وقت آخر[١٠٦].

ومع مطلع خريف ١٩٦٣ عاودت الممثلية تجديد اتصالاتها بالمسؤولين في الخارجية اللبنانية في شأن الحقوق القنصلية معتبرة أن هناك معطيات مشجعة تجعل توقيت ذلك مناسباً، وهي[١٠٧]:

١ ـ تحسن وضع ألمانيا الديمقراطية في لبنان رغم «***الضغط الإمبريالي***» عليه الذي يُواجه من قبل مختلف فئات المعارضة؛

٢ ـ الانتخابات التي ستجري في لبنان في نيسان ١٩٦٤، ما يجعل أعضاء الحكومة المرشحين للانتخابات يشددون على الحيادية والاستقلال وحرية التصرف لأجل كسب أصوات الناخبين؛

٣ ـ المحادثات التي أجراها فريتز هلبيغ (Fritz Helbig)، رئيس الممثلية التجارية لألمانيا الديمقراطية، مع رئيس الوزراء كرامي ووزيري الخارجية والاقتصاد وإعلان الحكومة اللبنانية عن رغبتها في تطوير العلاقات مع ألمانيا الديمقراطية، «***في حدود المستطاع***»، واستعداد الرئيس كرامي ووزير الاقتصاد رفيق نجا لدعم توسيع صلاحيات الممثلية، واعتقاد الممثلية أنه يمكن التأثير على قرار الوزير تقلا من خلال شخصيات لبنانية مقربة له مؤيدة لبرلين؛

٤ ـ دعم البيطار ودمشقية الممثلية في مسعاها وإمكانية تأثيرهما على الوزير تقلا؛

٥ ـ زيارة النائب أحمد إسبر معرض لايبزيغ وتعهده الاتصال بالوزير تقلا كي ينقل إليه انطباعاته الإيجابية عن ألمانيا الديمقراطية ويبحث معه مسألة الحقوق القنصلية؛

٦ ـ الاتصالات التي أجراها الممثل التجاري مع الحزب التقدمي الاشتراكي، وخصوصاً مع كمال جنبلاط وفريد جبران.

إضافة إلى ذلك، رأى هلبيغ أن يدعم تحركه الرسمي باتصالات خاصة مع شخصيات لبنانية نافذة. فاتصل بمعن كرامي، شقيق رئيس الوزراء، لأجل التوسط لدى أخيه في مسألة الحصول على الحقوق القنصلية للممثلية[١٠٨].

وفي ١٨ تشرين الأول ١٩٦٣ سلم هلبيغ البيطار مذكرة رسمية من وزارة التجارة الخارجية والداخلية الألمانية (الديمقراطية) تطلب فيها إقامة علاقات قنصلية متذرعة بالأسباب السابقة نفسها. وقد عكس البيطار أثناء مقابلته لهلبيغ أجواء مريحة في الخارجية توحي «***بأن شيئاً ما يجب أن يُعمل***» في مسألة الحقوق القنصلية[١٠٩]. ولفت البيطار إلى أن هناك جهات تجارية تتعامل مع الغرب تضع العقبات في وجه ذلك، وأن الرئيس شهاب يخشى الدول الاشتراكية، في حين أن الوزير تقلا ليس سيئاً و«***يمكن التوقع منه موقفاً طيباً***». وختم البيطار حديثه بالقول غامزاً من قناة ألمانيا الاتحادية: «***سوف تلاحظون شيئاً عن الصراع المقبل المرتبط بهذه المسألة***»[١١٠]. وما لبثت تلك الأجواء الإيجابية أن تصاعدت بإعلان حزب الكتائب اللبنانية عن استعداده لدعم برلين في مسألة إقامة قنصلية لها ببيروت لدى لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية. لكن هلبيغ، رأى «***تجنب الدعم من هذا الحزب***»[١١١].

كانت هذه أولى الإشارات بأن لبنان يريد بالفعل تحسين وضع الممثلية. لكن تدخل سفير ألمانيا الاتحادية في المسألة خفف من حدة الاندفاع اللبناني. فقد احتج شفارتزمن محذراً بأن ذلك «***سوف يصيب العلاقات اللبنانية ـ الألمانية الغربية بشرخ عميق***»، مؤكداً أن بلاده هي المتحدث الحصري الوحيد باسم كل ألمانيا[١١٢].

وفي ضوء التدخل الألماني الغربي، صدر في ١١ كانون الأول ١٩٦٣ قرار عن مجلس الوزراء اللبناني يمنح الممثلية فقط حق إصدار تأشيرات دخول[١١٣]. وقد اعتبرت خارجية ألمانيا الديمقراطية أن تلك الخطوة هي علامة واضحة على تحسن العلاقات مع لبنان[١١٤].

٤ ـ النشاطات السياسية لألمانيا الديمقراطية وردود الفعل اللبنانية والألمانية الغربية

تشير الوثائق والتقارير التي بين أيدينا على أن موقف لبنان من المسألة الألمانية كان ينسجم بشكل عام مع موقف الدول العربية المحايد الذي كان يُقر بوجود دولتين ألمانيتين ويشجع على مفاوضات سلام مباشرة بينهما. وقد تجنب لبنان التورط في إشكاليات هذه المسألة جاعلاً تصريحاته حولها عامة وغير محددة. كما رأى أن السير في سياسة متوازنة بين الدولتين الألمانيتين أفضل وسيلة للمحافظة على ارتباطه بالغرب من جهة، وإرضاء القوى الوطنية اللبنانية التي كانت تحث على الاعتراف بألمانيا الشرقية من جهة أخرى[١١٥].

وعلى الرغم من موقفه هذا، تحول لبنان إلى ساحة صراع سياسي وإعلامي بين الدولتين الألمانيتين. وقد برز ذلك بشكل واضح مع اندلاع أزمة برلين مجدداً في خريف ١٩٥٨ نتيجة مساعي السوفيات تحييد المدينة ونزع سلاحها، ثم بناء جدار برلين من قبل ألمانيا الديمقراطية في آب ١٩٦١. وقد أخذت الممثلية التجارية لألمانيا الديمقراطية، وبشكل يخالف الصلاحيات المعطاة لها من قبل الحكومة اللبنانية، تتجرأ عى تسليم الخارجية اللبنانية والبعثات الأجنبية والصحافة المحلية مذكرات سياسية تعرض فيها وجهة نظر حكومتها من المسألتين الألمانية والبرلينية وتهاجم ألمانيا الاتحادية وتتحدث عن تسلحها ودورها في تهديد السلام. ففي ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ سلمت الممثلية وزارة الخارجية اللبنانية مذكرة باللغتين الفرنسية والألمانية حول الوضع في ألمانيا بعنوان «***مذكرة حول تهديد السلام من خلال سياسة التسلح لألمانيا الغربية***»[١١٦]. وبناء على شكوى السفير الألماني هلّنتال بتارخ ١٤ منه، استدعت الخارجية رئيس الممثلية التجارية وحذرته من مثل هذا التصرف. ومن جهة أخرى بررت الخارجية للسفير الألماني أن ما حدث هو «***عمل من نوع الدعاية الذي يقوم به المرء دون انتباه***»[١١٧].

ولم تكتف الممثلية بذلك، بل أخذت تمول صحفاً محلية بهدف الدعاية

لحكومتها وحث الرأي العام اللبناني على ضرورة اعتراف حكومته بألمانيا الديمقراطية. وبمناسبة العيد العاشر لتأسيس الدولة (١٩٥٩)، أجرى هينولد (Hânold)، الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطية، حديثاً مع جريدة «الصحافة» البيروتية طالب فيه بإقامة علاقات دبلوماسية بين بلاده ولبنان، وألمح إلى العلاقات التي تربط بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل، وإلى أن بلاده ليس لها أية علاقات مع الكيان الصهيوني[١١٨].

وبمناسبة العيد الحادي عشر لتأسيس ألمانيا الديمقراطية، أجرى فريق كرة قدم ألماني شرقي مباراة في بيروت في ١٣ تشرين الأول ١٩٦٠ رُفع خلالها علم تلك الدولة وعُزف نشيدها الوطني[١١٩]. وسبق ذلك بأسبوع (٧ تشرين الأول)، حفل استقبال في فندق بريستول أقامته الممثلية التجارية حضره رسميون لبنانيون ومن ضمنهم مدير عام المراسم في القصر الجمهوري جورج حيمري والقاضي في محكمة الاستئناف بدري المعوشي. عندها، خرج سفير ألمانيا الاتحادية عن صمته واحتج إلى وزارة الخارجية معتبراً أن مشاركة مسؤول لبناني كبير في الاحتفال بادرة يُؤسف لها، وأن ما يحصل هو عمل «**غير ودي**» تجاه حكومته. وعلى الرغم من تبرير الخارجية اللبنانية بأن حضور مدير عام المراسم استقبال البريستول كان بصفته الشخصية[١٢٠]، حصل على ما يبدو خلاف في الرأي بين دائرتي الشؤون السياسية والاقتصادية في وزارة الخارجية لدى تقييمهما الموضوع: إبراهيم الأحدب، الذي رأى أن الممثلية قد تجاوزت إطار نشاطها التجاري، وزيدان البيطار، الذي اعتبر أن المسألة مُبالغ فيها وهدفها تعكير العلاقات الجيدة بين بيروت وبرلين الشرقية[١٢١].

وبسبب هذا الخلاف، استدعى أمين عام الخارجية السفير خليل تقي الدين بنفسه شنايدر، الممثل التجاري الشرقي، وأبلغه استياء الخارجية اللبنانية من نشاطاته السياسية في الأسبوع الأخير والتي تخطت المسائل الاقتصادية الصرفة. كما أفهمه أن لبنان لن يقيم علاقات دبلوماسية مع بلاده. وفي الختام، نصح تقي الدين الممثل التجاري بأن يبقى على اتصال معه للحصول على رأيه بشأن

نشاطات للممثلية قد تُفسر سياسياً. ولترطيب الأجواء مع ألمانيا الاتحادية، أكدت الخارجية اللبنانية لسفيرها أن رئيسا الجمهورية والحكومة لا يزالان على موقفهما الثابت من بلاده في مسألة ألمانيا الديمقراطية. وقد عزا شنايدر المسألة كلها إلى مكيدة دبرتها سفارة ألمانيا الاتحادية وإلى العلاقة الجيدة التي كانت تربطها بالأحدب. لكنه، وبسبب الجو المشحون، اقترح على رؤسائه وقف النشاطات السياسية مرحلياً أو التقدم بمذكرات سياسية إلى الخارجية منعاً لأي احتاج ألماني غربي. أما بشأن المؤتمرات الصحفية للممثلية، فرأى أن لا ضرورة للتراجع عنها[١٢٢].

وعلى الرغم من احتجاجات السفارة الألمانية والتحذيرات المرنة للخارجية اللبنانية، عاودت الممثلية نشاطها السابق، حيث سُجلت حادثتان خلال عام ١٩٦١. فبمناسبة مهرجان الفيلم السينمائي الدولي في سينما كابيتول (١٠ ـ ١٨ حزيران ١٩٦١)، أقدمت ألمانيا الديمقراطية كدولة مشاركة فيه على رفع علمها على صالة العرض، الأمر الذي سبب تدخلاً من قبل السفير شڤارتزمن لدى الخارجية اللبنانية، وقيام الأمن العام اللبناني بإنزاله. وقد أبلغ خليل تقي الدين شنايدر، أنه طالما لا توجد علاقات دبلوماسية بين لبنان وألمانيا الديمقراطية، فليس مسموحاً لدولته أن ترفع علمها. وأضاف قائلاً له: «***إن ما يربط لبنان وبلاده حالياً هو العلاقات التجارية، وطالما هي تعمل في هذا الإطار فلها حماية الدوائر اللبنانية***». وختم تقي الدين حديثه بالقول: «***إذا كنتم تريدون أن تقوموا بشيء يتخطى هذا الإطار، فتعالوا إلينا كي نتحادث معاً وأنتم تعرفون أن الجهة الأخرى*** (ألمانيا الاتحادية) ***لا تنام***». وبتدخل من السفير السوفياتي كيكتييف (Kiktiev) والبيطار، أمكن التوصل إلى تسوية قضت بإنزال أعلام جميع الدول المشاركة في المهرجان باستثناء لبنان[١٢٣]. وفي أعقاب «***مسألة العلم***»، حاول شڤارتزمن أن يدفع لبنان للاعتراف به سفيراً لكل ألمانيا، إلا أن تدخل السفير السوفياتي في المسألة أحبط مسعاه[١٢٤]. وعلى العموم، كان على لبنان أن يأخذ موقف التسوية في هذا الموضوع، إذ لم يكن قد مضى على توقيعه على الاتفاق التجاري مع ألمانيا الديمقراطية سوى بضعة أسابيع.

أما الحادثة الثانية، فهي عودة شنايدر من جديد في ٢٥ أيلول إلى تقديم مذكرات سياسية إلى الخارجية اللبنانية تتعلق بمشروع حل سلمي لمسألة برلين ومقترحات بلاده لعقد معاهدة سلام بين الألمانيتين[١٢٥].

ومع تعيين هاينريش كروغر (Heinrich Krûger) رئيساً للممثلية التجارية في صيف ١٩٦٢، عاود الألمان الشرقيون نشاطاتهم السياسية وبزخم كبير هذه المرة، ما لفت أنظار دوائر الخارجية اللبنانية والسفارة الألمانية الغربية طوال عام كامل. فعندما حضر هذا إلى بيروت، كان لديه تصوراً حول مهامه يتجاوز التمثيل التجاري لبلاده، وهو تطبيع علاقات بلاده مع لبنان. ومما شجعه على ذلك، تبلغه من أحد مندوبي وزارة الخارجية اللبنانية الذي حضر حفل تسلمه لمنصبه، بأن لبنان سيتعامل من الآن وصاعداً مع الممثلية بشكل رسمي أكثر من السابق، وإن الحكومة اللبنانية توافق على نشاطات الممثلية السياسية بصورة صامتة[١٢٦]. ولتحقيق هدفه، رأى كروغر ضرورة القيام بالخطوات التالية[١٢٧]:

- تدعيم الاتصالات مع القيادات في الحكومة اللبنانية والبرلمان والمؤسسات الرسمية وتعميقها؛
- إقامة علاقات شخصية مع المدراء العامين اللبنانيين؛
- تقوية العلاقات مع الصحافة اللبنانية ومع المؤسسات الثقافية والجامعية؛
- الحصول على دعم رجال أعمال لبنانيين وجمعياتهم.

فور تسلمه منصبه، قام كروغر بزيارة بروتوكولية إلى وزير الخارجية تقلا وأعرب له عن الأمل في إمكانية تطوير العلاقات بين بلاده ولبنان في مجالات أخرى غير التجارة. وأبلغ كروغر تقلا إنه يريد أن يتوجه إلى وزارة الخارجية بمذكرات تتعلق بمسائل سياسية تهم لبنان، مثل «*الوضع الشاذ*» في برلين الغربية والاستفزازات التي تتعرض لها حدود ألمانيا الديمقراطية من قبل ألمانيا الاتحادية وعن رغبة بلاده في حل المسألتين الألمانية والبرلينية من خلال اتفاق سلام بين الألمانيتين. وأخيراً، إن ألمانيا الاتحادية رفضت حتى الآن كل مقترحات بلاده فيما يتعلق بالاعتراف بسيادتها. وقد برر كروغر طلبه هذا بأن بعض الصحف

اللبنانية تعرض هذه المسائل بشكل مغاير للحقيقة ينسجم مع مخططات ألمانيا الاتحادية ضد بلاده[١٢٨].

وفي رد لبق، أعلن تقلا عن استعداده لدعم كروغر في كافة المجالات وتمكينه من تحقيق مهامه في الأطر المتفق عليها بالنسبة لنشاطات بلاده في لبنان. لكنه طلب إليه ألا يتقدم بمذكرات سياسية إلى الخارجية اللبنانية لما قد تسببه من مشكلات للجهتين اللبنانية والألمانية. وحول المسألتين الألمانية والبرلينية، رفض تقلا الخوض فيهما معتبراً إياهما شأناً داخلياً للألمانيتين لا يهم لبنان مباشرة. لكنه أمل «***أن يتمكن الشعب الألماني بإرادته وشجاعته من حل هذه المسألة التي تساهم في إحلال السلام العالمي، وعن ترحيب لبنان بذلك***»[١٢٩].

وعلى الرغم من تأكيدات كروغر لتقلا بأنه سيتصرف في ضوء الاتفاقات المعقودة بين بلاده ولبنان، أي حصر نشاطاته بالعلاقات التجارية والتشاور مع وزارة الخارجية اللبنانية من وقت لآخر، راح هذا يوسع من اتصالاته مع الشخصيات الرسمية والسياسية والاقتصادية اللبنانية مباشرة أو عبر وسطاء. وفي تقرير له، كشف كروغر عن شبكة الاتصالات التي أقامها في لبنان على الشكل التالي: اتصالات مع الرئيس رشيد كرامي رسمياً وعبر شقيقه معن التاجر في طرابلس، ووزير الخارجية فيليب تقلا عبر إيليا أبو جودة صاحب «البنك اللبناني للتجارة»، والتاجر الفرد كتانة رئيس مكتب الفاكهة، ووزير الأشغال بيار الجميل عبر شقيقه وقريب له يدعى أنطوان الجميل، رئيس تحرير مجلة «بيروت» الناطقة بالإنكليزية، ووزير البريد رينيه معوض رسمياً وعبر ابن عمه جميل معوض، وهو تاجر في طرابلس، وكمال جنبلاط، الوزير المكلف بمهام وزارة الداخلية عبر التاجر أسعد نجار، ومع وزراء الإعلام والاقتصادي والزراعة والصحة والتربية فيليب بولس ورفيق نجا وجوزيف سكاف وعلي بزي وكامل الأسعد. كما أجرى اتصالات بصبري حماده رئيس مجلس النواب ونائبه منير أبو فاضل وكاظم الصلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان اللبناني، وأعضاء

تلك اللجنة محسن سليم وأحمد إسبر، ومع صائب سلام عبر شقيق له في مكتب الفاكهة، ومع ناظم عكاري، المدير العام لرئاسة مجلس الوزراء[١٣٠] وفؤاد عمون، مدير عام الخارجية اللبنانية، ومع رئيس مجلس إدارة الجمارك اللبنانية، وجورج حيمري، مدير عام المراسم في رئاسة الجمهورية. كما لم يوفر كروغر مناسبة عيد رأس السنة الميلادية لتهنئة الجميع، وفي مقدمهم رئيسا مجلس النواب والوزراء وأعضاء في الحكومة اللبنانية[١٣١].

وفي تقريره السنوي الأول عن العام ١٩٦٢، كتب كروغر أن تلك الاتصالات مع المسؤولين اللبنانيين كانت ذات غايات سياسية، وأهمها «***توطيد العلاقة الشخصية معهم واستخدامها في سبيل التقدم بمذكرات سياسية تدعم أهداف بلاده في المسألتين الألمانية والبرلينية وتقوية نفوذها في لبنان على حساب ألمانيا الاتحادية، وصولاً إلى تطبيع العلاقات معه***»[١٣٢]. واعتقد كروغر أن وجود كرامي في السلطة يوفر أملاً بتحقيق أهدافه، خصوصاً بعدما أبدى الأخير استعداده لتسلم مذكرات سياسية منه[١٣٣]. وهذا ما شجعه على الأكثار من تقديم المذكرات إلى المسؤولين وأعضاء الحكومة اللبنانية حول برلين الغربية ومساعي ألمانيا الاتحادية للتسلح النووي وحول لجنة نزع الأسلحة في جنيف.

وبعدما تأكد غروغر أن لا اعتراض على تحركاته، وسع من نشاطاته باتجاه مجلس النواب وأخذ يقدم لرئيسه وللجنة الشؤون الخارجية مذكرت تهاجم ألمانيا الاتحادية[١٣٤]. كما لم تستثن الممثلية التجارية من مخططاتها القيادات المارونية، إذ يذكر تقرير أن ألمانيا الديمقراطية كانت تهدف من خلال إدخال البنك اللبناني للتجارة لصاحبه إيليا أبو جودة في اتفاقها التجاري مع لبنان عام ١٩٦١ إلى الانفتاح على الزعامات المارونية والكنيسة المارونية وكسبها لمشروع إقامة قنصلية. وقد استطاعت الممثلية بالفعل إقامة اتصالات مع جماعة من آل الخوري، وهم سليم ونهاد وإميل، رغم إدراكها ضعف نفوذهم السياسي[١٣٥]، لكنها تحفظت لأسباب سياسية، كما ذكرنا سابقاً، تجاه قبول دعم حزب الكتائب لمشروعها لدى لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان[١٣٦].

وفي الوقت نفسه، بدأ «تعاون» بين الممثلية وبعض الصحف اللبنانية بشكل لم يسبق من قبل. فبدأت تُنشر مقالات وسلسلة حلقات افتتاحية مؤيدة لألمانيا الديمقراطية تدعو إلى الاعتراف بها كدولة مستقلة وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها ونزع سلاح برلين الغربية، وحل المسألة الألمانية طبقاً لاتفاق بوتسدام، وجعل منطقة وسط أوروبا منزوعة السلاح. كما أخذت الممثلية تُكثر من حفلاتها لمحرري الصحف ونقاباتهم ومن مؤتمراتها الصحفية للحديث عن معارض لايبزيغ وتنشر إعلانات دعائية لمنتجات بلادها[١٣٧].

سببت نشاطات ممثلية ألمانيا الديمقراطية استياء سفارة ألمانيا الاتحادية. فاستغرب شفارتزمن صمت الحكومة اللبنانية عنها، وكيف يُستقبل كروغر من قبل وزير الخارجية اللبنانية وأمينها العام وليس من قبل دائرة الشؤون الاقتصادية، ومن رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة خروجاً عن المألوف. وأعلن شفارتزمن عن رفضه أن يُرفَع من شأن الممثلية التجارية حتى اجتماعياً[١٣٨]، معتبراً أن بلاده هي الممثل الوحيد القانوني لألمانيا في لبنان وأن ما يحصل «***يشكل تطوراً خطيراً***»[١٣٩].

أدى التدخل الألماني الغربي ضد كروغر إلى إحراج الحكومة اللبنانية. لكن المفاوضات حول تجديد اتفاقها التجاري مع ألمانيا الديمقراطية ثم توقيعه في أيار ١٩٦٣ وانعكاسه إيجاباً في أوساط الرأي العام اللبناني، منعها من اتخاذ إجراء ما. ولذا، اكتفت باستدعاء كروغر في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٣، وأبلغته أن نشاطاته تتجاوز إطار التمثيل التجاري و«***تضر بمصالح لبنان***» و«***إنه لا يمكن الاستمرار على هذا المنوال***»[١٤٠]. واعتقدت الخارجية أن كروغر قد فهم الرسالة وسوف يبقى في ألمانيا ولن يعود إلى مركزه في بيروت بعد مرافقته وفوداً لبنانية إلى معرض لايبزيغ في آذار ١٩٦٣. إلا أن شيئاً لم يحصل من هذا القبيل.

وبغض النظر عن التنافس الألماني ـ الألماني، فقد كان لقصة كروغر شقين بروتوكولي وآخر تجاري. الأول يتعلق بتجاوزه للبيطار واتصاله برؤسائه مباشرة، مع علمه أنه هو المسؤول عن العلاقات الاقتصادية مع بلاده، إضافة إلى اتصاله

بكاظم الصلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان اللبناني، من وراء ظهر البيطار. وقد اعتبر البيطار سلوك كروغر «***استصغاراً***» لشأنه[١٤١]. أما السبب الثاني، فيعود إلى خلافات حول قضايا تتعلق بتجار لبنانيين تدخل البيطار لمصلحتهم لدى الممثلية. وأخيراً، محاولة جماعة من التجار اللبنانيين والمدراء العامين في بعض الوزارات استغلال نفوذها لعقد صفقات تجارية مشبوهة مع ألمانية الديمقراطية بدعم من الممثلية[١٤٢].

منذ نهاية كانون الثاني ١٩٦٣، بدأت جهات «صديقة» تسرّب إلى كروغر معلومات تفيد أن الخارجية اللبنانية سوف تتخذ إجراءً ما ضده، فيما حذره نيكيفوروف (Nikiforov) السفير السوفياتي في بيروت، بأن سفارة ألمانيا الاتحادية تسعى لطرده من لبنان[١٤٣]. وفي ٧ أيلول ١٩٦٣ أبلغ كروغر رؤساءه أنه علم من مصادر بلغارية في بيروت أن لبنان رضخ للضغط الألماني الغربي عليه ويستعد لاتخاذ قرار بترحيله. وبالفعل، صدر قرار لبناني في هذا الشأن. لكن كرامي وتقلا رأيا أن ينفذ القرار بصورة صامتة غير رسمية من خلال دائرة الشؤون الاقتصادية في الخارجية وذلك لمنع تعكير العلاقات بين البلدين. وعلى كل حال، رأت دوائر الخارجية اللبنانية أن يغادر كروغر البلاد بشكل كريم[١٤٤]. فرُتب له لقاء وداعي مع وزيري الخارجية والاقتصاد تداولته الصحف[١٤٥].

وبمغادرة كروغر لبنان في ١٩ أيلول، توقف النشاط السياسي العلني للممثلية، ولم يعد إلى زخمه السابق إلا منذ منتصف عام ١٩٦٤، مع بدء التوتر في العلاقات بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية بسبب صفقات الأسلحة من الدولة الأخيرة إلى إسرائيل. ومنذ ذلك الحين، عادت الممثلية إلى تقديم مذكرات سياسية إلى الخارجية اللبنانية[١٤٦].

وفي أيار ١٩٦٤، انتقلت الممثلية التجارية إلى مبناها الجديد في جادة باريس ببيروت، حيث أقامت حفل استقبال دعت إليه مدير التشريفات والعلاقات الخارجية في وزارة الخارجية السفير روبير خلاط ورئيس دائرة الشؤون

الاقتصادية الجديد جوزيف شديد ومدير عام وزارة الاقتصاد بيضون. لكن هذا الحدث لم يمر دون إشكال بين الممثلية وسفارة بون. فقد عمدت الممثلية إلى وضع لافتة عند مدخل مبناها يحمل اسمها وشعار بلادها، ولافتة أخرى تحمل عنوان «***القسم القنصلي***». وبناءً على احتجاج سفارة ألمانيا الاتحادية، طلبت الخارجية اللبنانية بنزع الشعار وشارة «***القسم القنصلي***». لكن تدخل أديب الفرزلي، نائب رئيس مجلس النواب، مع فؤاد عمون، مكّن من التوصل إلى تسوية قضت باستبدال عبارة «***القسم القنصلي***» بـ«***قسم الفيزا***» والإبقاء على شعار ألمانيا الديمقراطية[١٤٧].

٥ ـ لبنان وأزمة عام ١٩٦٥ وسقوط مبدأ هالشتاين

يكشف أحد التقارير الدبلوماسية لعام ١٩٥٧ عن أن العلاقات بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل (التعويضات المالية وصفقات الأسلحة) كانت عاملاً رئيسياً سهّل على ألمانيا الديمقراطية تغلغلها في الدول العربية وبالتالي ضرب مبدأ هالشتاين[١٤٨]. وحتى منتصف الستينات، استمرت دبلوماسية ألمانيا الديمقراطية في العزف على العلاقات بين بون وتل أبيب.

في عام ١٩٦٣، لفتت حكومة ألمانيا الديمقراطية انتباه الدول العربية إلى المساعدات العسكرية التي تقدمها ألمانيا الاتحادية إلى إسرائيل وسياستها لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العبرية[١٤٩]. وقبيل الكشف إعلامياً عن صفقات الأسلحة من ألمانيا الاتحادية إلى إسرائيل في خريف عام ١٩٦٤[١٥٠]، تشكل في وزارة الخارجية ببرلين فريق للعمل تحت شعار «***خرق مبدأ هالشتاين***» ***(Durchbrechung der Hallsteindoktrin)***[١٥١]، واعتبار «***أن الوقت قد حان لتقويض هذا المبدأ والترويج بقوة لسياسة ألمانيا الديمقراطية***» من خلال «***استغلال التناقضات المتنامية بين الدول العربية... وألمانيا الغربية والكشف بقوة عن السياسة الاستعمارية الجديدة الانتقامية لإمبريالية ألمانيا الغربية ومكائدها***»[١٥٢]. وقد جاء في التقرير المذكور، إن اعتراف ألمانيا الاتحادية بإسرائيل سوف يزيل عقبة رئيسية من أمام الدول العربية للاعتراف بألمانيا

الديمقراطية ويعطي تلك الدول التي ستعترف بها فرصة الإدعاء أنها أقدمت على ذلك رداً على الاعتراف بإسرائيل[١٥٣]. وبعد أسبوعين على الكشف عن صفقات الأسلحة الألمانية الغربية إلى إسرائيل، بعث فينتزر، وزير خارجية ألمانية الديمقراطية، إلى رئيس تحرير جريدة «ألمانيا الجديدة» (Neues Deutschland) الناطقة باسم الحزب الحاكم يقول، إنه مهم جداً أن يتم ضرب «مبدأ هالشتاين» عام ١٩٦٥. وطلب الوزير من رئيس تحرير الصحيفة إعطاءه ملاحظاته حول كيفية تحقيق هذا الهدف[١٥٤].

لقد كانت العلاقة بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل هي التي هزت عام ١٩٦٥ تلك «*الصداقة التقليدية*» بين بون والعواصم العربية[١٥٥]، وأعطت ألمانيا الديمقراطية سلاحاً فعالاً لاستعماله في خرق مبدأ هالشتاين وتحريض العرب ضده، والتشهير بألمانيا الاتحادية بأنها «**عدوتهم**» و«**قاعدة لإسرائيل**» و«***المسؤولة عن اعتداءات إسرائيل***» ولتقدم نفسها «***صديقة***» لهم[١٥٦]. وفي هذا الإطار، جاءت رحلة أولبرشت، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطية، إلى مصر في شباط/ آذار عام ١٩٦٥ لتكون رأس حربة لخرق المبدأ المذكور. وكان الرئيس عبد الناصر يتجنب في السابق بدبلوماسية تقديم مثل هذه الدعوة حرصاً على علاقات بلاده مع بون. لكن ضغوطات السوفيات عليه وإلحاح برلين الشرقية من جهة، وتناول الإعلام الدولي والعربي صفقات الأسلحة إلى إسرائيل من جهة أخرى، أحرج موقفه وجعله يثأر من بون بدعوة أولبرشت رسمياً لزيارة القاهرة[١٥٧].

وفيما اعتبرت بون الزيارة «***ضربة قاصمة لجهود (ها) في فرض تمثيلها الحصري للشعب الألماني في العالم الثالث***»[١٥٨]، رأت ألمانيا الديمقراطية أن ما جرى دليل على «***أنها هي الوحيدة التي تتكلم وتتصرف باسم ألمانيا في الشرق الأدنى***»[١٥٩]. وفي ١٢ أيار ١٩٦٥ ردت بون على مصر بالاعتراف بتل أبيب، وهي خطوة كانت قد قررتها سابقاً بانتظار توقيت مناسب للإعلان عنها[١٦٠].

وعلى الرغم من قطع تسع دول عربية ومنها لبنان علاقاتها الدبلوماسية مع

ألمانيا الاتحادية رداً على اعترافها بإسرائيل[١٦١]، فإن القدرات الاقتصادية المحدودة جداً لألمانيا الديمقراطية للحلول محل ألمانيا الاتحادية في المنطقة، فرضت على الدول العربية عدم الاعتراف ببرلين الشرقية، ما جعل بون لا تنفذ الجانبين الاقتصادي والثقافي من مبدأ هالشتاين وتكتفي بقطع العلاقات الدبلوماسية. وفيما فشلت رحلة أولبرشت في تحقيق هدفها الاستراتيجي، وهو الحصول على اعتراف الدول العربية بألمانيا الديمقراطية، لم تتأثر العلاقات بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية خارج التمثيل الدبلوماسي بينهما، لا بل شهدت نمواً واضحاً في السنوات التالية على كافة الصعد[١٦٢]. وقد وصف تقرير ألماني شرقي مركز ألمانيا الاتحادية في لبنان أعقاب زيارة أولبرشت إلى مصر بأنه «**قوي جداً**»[١٦٣].

كيف تحركت الدبلوماسية اللبنانية تجاه الأزمة المستجدة؟

منذ بداية الأزمة مطلع عام ١٩٦٥، تحفظ لبنان تجاه زيارة أولبرشت مدركاً نتائجها الوخيمة على المنطقة[١٦٤]، معتبراً أن ألمانيا الديمقراطية ومن خلفها موسكو تدفع بالعلاقات بين العرب وألمانيا الغربية إلى حافة الهاوية تحقيقاً لغايات سياسية، وأن مصالحه إنما تكمن مع ألمانيا الاتحادية وفي توجهه نحو الغرب. ولهذا السبب، أولت حكومة ألمانيا الاتحادية اهتماماً في شرح الأزمة للحكومة اللبنانية، وكان ذلك في مناسبتين رئيسيتين. ففي ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٥ اجتمع نعيم أميوني، الذي أصبح سفيراً للبنان في العاصمة الألمانية، مع هانز شيرمر، رئيس دائرة الشرق الأدنى في الخارجية ببون، وبحثا معاً الأزمة بين عبد الناصر وألمانيا الاتحادية. وقد طلب شيرمر من أميوني أن تمارس حكومته ضغطاً على مصر، وذلك لمنع «***ألمانيا الاتحادية من أن تُقحم في موقف لا يكون لها فيه الخيار سوى تطبيق مبدأ هالشتاين***». وأضاف شيرمر «***إن دعوة أولبرشت لزيارة القاهرة يجعل من مصالحنا القومية الحاسمة في كفة الميزان***».

ومن جهته، اعتبر الأميوني أنه كان ينبغي على ألمانيا الاتحادية قبل انفضاح مسألة مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل أن تطلع «***الدول العربية الصديقة***» على

التزاماتها العسكرية السابقة تجاه إسرائيل. ونصح أميوني بون بعدم تصعيد الأزمة والتسبب بردة فعل عربية تضامنية مع مصر، وأعلن أن لبنان في موقف ضعيف للتأثير على عبد الناصر في مسألة زيارة أولبرشت «***بسبب كراهية الدوائر القومية العربية للحكومة اللبنانية***». وختم بالطلب من ألمانيا الاتحادية أن تكون عقلانية وتتعامل مع الأزمة بـ«***أعصاب باردة***» وفي إجراءاتها المضادة ضد عبد الناصر، وألا تغفل الحقيقة بأن الزعيم العربي في وضع اقتصادي صعب وأن ردة فعل متسرعة منه قد تكون خطيرة على كافة الأطراف[١٦٥].

وفي منتصف شباط ١٩٦٥، زار بيروت مبعوث ألماني غربي خاص هو ألكسندر بوكر (Alexander Bôker)، حيث اجتمع إلى وزير الخارجية تقلا وأبلغه قرار حكومته وقف تسليماتها من الأسلحة إلى إسرائيل وأنها أصدرت للتو قانوناً يمنع عقد اتفاقات بيع أسلحة جديدة إلى مناطق التوتر في العالم. وأخيراً، أنها لن تقوم بأية خطوة تجاه إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قبل الانتخابات في الخريف[١٦٦]. وعلى هامش هذا اللقاء، أعرب الموفد الألماني الغربي عن قلق بلاده إزاء زيارة وفد حكومي لبناني معرض لايبزيغ المبكر في آذار ١٩٦٥[١٦٧].

وعندما وقعت رحلة أولبرشت إلى مصر واعترفت بون بتل أبيب (١٢ أيار ١٩٦٥)، قرر لبنان في ١٤ منه قطع علاقاته الدبلوماسية مع بون استجابة لمقررات مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي كان قد انعقد بالقاهرة في ١٥ آذار. وقد أقدمت الحكومة اللبنانية على قرارها هذا بعد خلافات حادة داخلها[١٦٨]، ونزولاً عند ضغط الرئيس عبد الناصر وقرار مجلس جامعة الدول العربية وللحفاظ على التوازن الداخلي في البلاد. وذكر تقرير لوزارة الخارجية في بون أن لبنان إلى جانب الأردن والسعودية يقطعون علاقاتهم بألمانيا الاتحادية ليس عن طيب خاطر، بل بسبب ضغط الرئيس عبد الناصر عليهم[١٦٩]. وقد كان لبنان آخر دولة عربية تستدعي سفيرها من بون[١٧٠]. ومن ناحيته، وصف سفير ألمانيا الاتحادية في بيروت قرار الحكومة اللبنانية قطع العلاقات

الدبلوماسية مع بلاده بأنه «***نتيجة لضغط سياسي قوي من الدوائر الإسلامية... وكبار الموظفين المؤيدين للناصرية في وزارة الخارجية***». وعن الموقف الماروني، قال «***إن الدوائر المسيحية حول البطريرك المعوشي والوزير اليميني الجميل خاب أملها، لأنها تخشى تغييراً في سياسة لبنان التقليدية الخارجية***»[١٧١].

ومنذ خريف ١٩٦٥، كان لبنان ودول عربية أخرى تسعى لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع بون، بعدما وعدتها بالتأثير على الرئيس المصري في جامعة الدول العربية للتراجع عن قرار قطع العلاقات معها. ويبدو أن ألمانيا الاتحادية كافأت لبنان على موقفه هذا بالإعلان عن افتتاح مركز تجاري في عاصمته يغطي منطقة الشرق الأدنى[١٧٢].

إن الصداقة التقليدية التي ربطت بين لبنان وألمانيا الاتحادية، واستجابة تلك الدولة لمتطلباته الاقتصادية، هي التي جعلته لا يوافق على أن توطد ألمانيا الديمقراطية نفوذها في البلاد وتجعل منها مركزاً لحرب إعلامية ضد ألمانيا الاتحادية[١٧٣]. ولهذا السبب، رفض الرئيس حلو في الأعوام ١٩٦٥ و١٩٦٧ و١٩٦٩ عروضاً جديدة لتلك الدولة لتطبيع العلاقات مع بلاده، على الرغم من توسط الوزير بهيج تقي الدين ونائب رئيس مجلس النواب أديب الفرزلي لمصلحة هذا المشروع. كما قابل الرئيس اللبناني زيارات المسؤولين الألمان الشرقيين إلى لبنان بأهدافها السياسية المعروفة بتحفظ شديد. ففشلت رحلة فايس (Weiss)، مساعد وزير الخارجية لألمانيا الديمقراطية، إلى بيروت في نيسان ١٩٦٥، وكذلك محادثات فينتزر، وزير الخارجية في أيار ١٩٦٧[١٧٤]. وقد أبلغت الخارجية اللبنانية البعثات الغربية في بيروت أن موقفها من ألمانيا الديمقراطية ثابت على حاله ولن تسمح لها بإقامة قنصلية[١٧٥]. وفي رفضه تطوير العلاقات الدبلوماسية مع برلين الشرقية، استند الرئيس حلو إلى الأجواء السياسية العامة في المنطقة، وفي مقدمها ما نتج سياسياً عن زيارة أولبرشت لمصر ثم حرب عام ١٩٦٧.

وبالمقابل، وافق لبنان على تعاون مع الألمان الشرقيين في مجالات أخرى. فجدد معهم الاتفاق التجاري في تشرين الأول عام ١٩٦٥ واستقبل وفوداً صناعية وتقنية ألمانية شرقية وأخرى فنية. كما قامت ***جمعية الصداقة الألمانية ـ العربية*** بتكثيف اتصالاتها بخريجي الجامعات الألمانية وسيرت شركة إنترفلوك رحلات منتظمة بين برلين وبيروت[١٧٦].

وفي خريف عام ١٩٦٩، وقع حدث مهم كان له تأثير كبير في حصول ألمانيا الديمقراطية على الشرعية الدولية خارج المعسكر الاشتراكي، وفي تغيير لبنان موقفه من تلك الدولة فيما بعد، وهو تشكيل حكومة براندت/ شيل (Brandt\Scheel) في ألمانيا الاتحادية. وقد دشنت الحكومة الجديدة سياستين أوروبية وشرق أوسطية جديدتين، قامت الأولى على الامتناع عن ادعاء التمثيل المنفرد للشعب الألماني، أي التخلي عملياً عن مبدأ هالشتاين، والثانية تتعلق بـ***«سياسة متوازنة تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي» - (Ausgewogene Nahost Politik)*** على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[١٧٧]. وقد فتح هذا الطريق عام ١٩٦٩ أمام اعتراف خمس دول عربية بألمانيا الديمقراطية دون أن يؤدي إلى تعكير علاقاتها مع بون[١٧٨]. وبين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣ تبعتها معظم الدول العربية. وأثناء تلك الفترة (بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٤) أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين بون والعواصم العربية[١٧٩].

لم يكن لبنان من بين الدول العربية التي اعترفت بألمانيا الديمقراطية عام ١٩٦٩، وهذا ما جعل برلين تواصل تحركها باتجاهه بعد تشكيل رشيد كرامي حكومته في تشرين الثاني عام ١٩٦٩ وتبوّ كل من نسيم المجدلاني وكمال جنبلاط على التوالي وزارتي الخارجية والداخلية. وكان لكتلة كرامي سيطرة واضحة في مجلس الوزراء، بحيث اعتقد الألمان الشرقيون أن الوضع قد أصبح مناسباً لتطبيع العلاقات مع لبنان. فبعث غرهارد هردر (Gerhard Herder)، ممثلهم التجاري في بيروت، إلى رؤسائه يقول، إن وجود المجدلاني وجنبلاط في الوزارة اللبنانية مهم جداً، حيث صرح الأول أكثر من مرة بأن ليس لديه أية

تعقيدات تجاه الدول الاشتراكية، فيما يُظهر الثاني حماسة تجاه ألمانيا الديمقراطية وبخاصة بعد عودتِهِ من زيارتها بمناسبة عيدها العشرين وتعيينه على الفور رئيساً فخرياً لجمعية الصَداقة اللبنانية ـ الألمانية الشرقية[١٨٠].

وعلى ما يبدو، كان هناك تنسيق بين الألمان الشرقيين والسوفيات حول موضوع العلاقات الدبلوماسية مع لبنان. ففي ٢٦ تشرين الثاني، استقبل كرامي السفير السوفياتي الذي نقل إليه تمني حكومته بأن يقيم لبنان علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية. فأبلغ رئيس الوزراء السفير أنه يرحب شخصياً بذلك، لكن الرئيس حلو يعارض هذه الفكرة، حتى ولو كانت هناك أغلبية تؤيدها في مجلس الوزراء[١٨١].

وعلى الرغم من هذا الإخفاق، رأى كرامي أن تأخذ برلين المبادرة وتتقدم مرة أخرى إلى الحكومة اللبنانية بطلب رسمي بشأن الموضوع، وهو ما تم بالفعل في ١٦ كانون الأول من العام نفسه، حين سلم هردر رشيد كرامي رسالة بهذا المعنى من ڤيلي شتوف (Willi Stoph)، رئيس مجلس الوزراء في ألمانيا الديمقراطية. وعلى ما يبدو، لم يتمكن الرئيس كرامي من ثني الرئيس حلو عن معارضته، فعبّر لهردر عن ترحيبه بالعلاقات بين البلدين التي تطورت في السنوات الماضية دون علاقات دبلوماسية، وأحاله إلى المجدلاني[١٨٢].

وفي اليوم التالي (١٧ كانون الأول ١٩٦٩) استقبل المجدلاني هردر وأبلغه غامزاً من قناة مصر، بأن إقامة العلاقات بين لبنان وألمانيا الديمقراطية يتوقف على موقف عبد الناصر من ألمانيا الاتحادية. فإذا أعادت مصر العلاقات الدبلوماسية مع بون، عندها سوف يقيم لبنان علاقات دبلوماسية مع الدولتين الألمانيتين[١٨٣].

استمرت الأوضاع بين لبنان وألمانيا الديمقراطية على حالها خلال السنتين التاليتين، وذلك بسبب علاقته الجيدة بألمانيا الاتحادية من جهة، والخلافات داخل جامعة الدول العربية حول مسألة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بون من جهة أخرى. ولكن مشاركة ألمانيا الاتحادية في بيان السوق الأوروبية المشتركة

في ١٤ أيار ١٩٧١، الذي طلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة مقابل حدود آمنة ومُعترف بها، انعكس إيجاباً على العلاقات بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية وفتح الباب أمام الجامعة العربية لأن تصدر قراراً في ١٢ آذار ١٩٧٢ تركت بموجبه حرية الخيار لكل عضو فيها إعادة علاقاته الدبلوماسية مع بون. وفي ٣٠ آذار أعيدت العلاقات بين لبنان وألمانيا الاتحادية. ومع ذلك، لم يُقدم لبنان على الاعتراف بألمانيا الشرقية إلا في ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٢، أي بعد ثلاثة أيام على توقيع الدولتين الألمانيتين، ودون أن تعترفا ببعضهما بعضاً، اتفاقاً حول الامتناع عن استخدام القوة وانتهاك الحدود واحترام كل دولة سيادة الدولة الأخرى[١٨٤]. وفي خريف عام ١٩٧٣ دخلت كل من ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية إلى الأمم المتحدة وأصبح مركز الدولة الأولى على الصعيد القانوني الدولي دون منازع[١٨٥].

استنتاج

كان ظهور «***مبدأ هالشتاين***» في الواقع نتيجة صراع ألماني - ألماني غايته منع الشرعية الدولية عن ألمانيا الديمقراطية وحصرها بألمانيا الاتحادية بصفتها ممثلاً وحيداً للشعب الألماني. وفي ضوء اندماج ألمانيا الاتحادية بالغرب وحلف الناتو واندلاع الحرب الباردة بين الشرق والغرب، فقد كان هذا «***السلاح***» موجهاً أساساً ضد دول العالم الثالث بعامة والعربية بخاصة المعتمدة على مساعدات التنمية الألمانية الغربية كي لا تتجرأ على الاعتراف بالدولة المذكورة.

ومقابل «***مبدأ هالشتاين***»، كان للدول العربية «***مبدأها***» الذي قام على التلويح بالاعتراف بألمانيا الديمقراطية إذا ما أقدمت بون على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب[١٨٦]. ولهذا، ساد العلاقات بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية نوع من «***التوازن***» أو شبه التفاهم غير المعلن استمر حتى منتصف الستينات: فلا بون أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل خشية اعتراف العرب ببرلين الشرقية، ولا الدول العربية أقدمت على الاعتراف بألمانيا الديمقراطية، كي لا ترد بون على ذلك بالاعتراف بتل أبيب أو تطبق عليها مبدأ هالشتاين. وتحت مظلة هذا

«***التفاهم***»، استطاعت ألمانيا الاتحادية أن تطور علاقاتها بإسرائيل (التعويضات عن جرائم النازية وامدادات الأسلحة المجانية) دون أن تعترف بها، فيما انحصرت العلاقات بين الدول العربية وألمانيا الديمقراطية في إطار التجارة والتبادل القنصلي دون الوصول إلى درجة العلاقات الدبلوماسية. وبدخول كل من إسرائيل وألمانيا الديمقراطية على خط العلاقات بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية، لم يستمر هذا «***التفاهم***» طويلاً. فقد كان من مصلحة الدولتين المذكورتين، اللتين لم ترتبطا بعلاقات دبلوماسية مع بعضهما بعضاً ولم تُحل بينهما خلافات الماضي، تعكير العلاقات بين العرب وألمانيا الاتحادية: الدولة الأولى لأجل الحصول على اعتراف الدول العربية بها، وإسرائيل لأجل إحداث قطيعة كاملة بين القاهرة وبون وجعل حكومة ألمانيا الاتحادية تعترف بها[١٨٧].

وقد لا يكون من الإنصاف الحكم على العلاقات بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل من وجهة النظر العربية وحدها واعتبار ما حصل بين الدولتين عام ١٩٦٥ «***خيانة للعرب***» ولـ «***الصداقة التقليدية***» التي ربطت بين ألمانيا الاتحادية والدول العربية. فالتعويضات من ألمانيا الاتحادية إلى إسرائيل وإمدادها بالأسلحة وأخيراً إقامة العلاقات الدبلوماسية معها في اللحظة الأخيرة[١٨٨] يجب أن يُنظر إليها أيضاً من خلال المبادئ الرئيسية التي تحكمت في سياسة ألمانيا الاتحادية، وهي الاندماج في الغرب، واستعادة سيادتها، وإعادة توحيد شطري البلاد. وقد اعتبرت حكومة ألمانيا الاتحادية أن الاندماج في الغرب يتقدم على المبادئ الأخرى. ولهذا، كانت «***المصالحة مع الماضي***» (جرائم ألمانيا النازية ضد اليهود) إحدى أولويات هذا الاندماج[١٨٩]. إضافة إلى ذلك، كانت حكومة بون ترى في غضها الطرف عن نشاط علمائها في صناعة الصواريخ في مصر والمساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها إلى تلك الدولة تسوية مقبولة لمصلحة القاهرة مقابل تسليماتها من الأسلحة إلى إسرائيل[١٩٠]. ففي أيار ١٩٦٤، أي قبل أن تتداول وسائل الإعلام الدولية مسألة صفقات الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل، بعث ڤيبر (Weber)، سفير ألمانيا الاتحادية في القاهرة، إلى وزارة

الخارجية في بون، يقول إن شخصيات مصرية رفيعة أبلغته عن موافقتها على العلاقات بين بون وتل أبيب مقابل سكوت الحكومة الألمانية عن نشاطات خبراء الصواريخ من رعاياها في مصر[١٩١].

وأثناء أزمة عام ١٩٦٥ بين الدول العربية وبون، تبين بوضوح أن الدول العربية لم تكن تفكر بالاعتراف ببرلين الشرقية، أو حتى أن تتجرأ على الإقدام على تلك الخطوة بحكم تبعيتها الاقتصادية لألمانيا الاتحادية، ما جعل في رأينا «***مبدأ هالشتاين العربي***» (الاعتراف بالمانيا الديمقراطية إذا ما أقدمت بون على الاعتراف بتل أبيب) سلاحاً وهمياً في وجه ألمانيا الاتحادية. ففي إطار التبعية الاقتصادية هذه، كانت دوائر الخارجية في بون تتوقع أن تعود الدول العربية عن قرار قطع العلاقات معها في خريف عام ١٩٦٥ أو مطلع عام ١٩٦٦ على أبعد تقدير[١٩٢]. لكن الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧ أعاقت تحقيق ذلك. وباستثناء استدعاء السفراء من كلا الجانبين عام ١٩٦٥، لم تتأثر الجوانب الأخرى للعلاقات بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية. وحتى مصر التي قادت المواجهة مع بون، لم تشأ الاستغناء عن الدعم الاقتصادي لتلك الدولة، على الرغم من ارتمائها في أحضان موسكو بعد هزيمتها على يد إسرائيل عام ١٩٦٧[١٩٣].

إن اعتراف خمس دول عربية بألمانيا الديمقراطية، هي مصر وسوريا والعراق والسودان واليمن الديمقراطية، عام ١٩٦٩ لم يحصل إلا في انسجام مع المتغيرات التي طرأت على سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه ألمانيا الديمقراطية (التقارب إلى ألمانيا الديمقراطية دون الاعتراف بها). فخطوة بون مطلع عام ١٩٦٨ بإعادة علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة مع يوغسلافيا منذ عام ١٩٥٧ رداً على اعتراف تلك الدولة ببرلين الشرقية آنذاك، دلت على أنها ستتصرف في المستقبل بشكل مختلف عن الماضي تجاه الدول التي تعترف بألمانيا الديمقراطية، مما ألغى حكماً «***مبدأ هالشتاين***» وجعل الدول العربية «***التقدمية***» لاتخشى ردة فعل من بون على إقامتها علاقات دبلوماسية مع برلين. كذلك،

فإن سير حكومة براندت/ شيل في سياسة شرق أوسطية «***متوازنة***» تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فتح بدوره الباب أمام عودة العلاقات الدبلوماسية بين العرب وبون إلى مسارها الطبيعي السابق.

كيف كان موقف لبنان من الصراع الألماني ـ الألماني؟

لقد أبانت الدراسة أن سياسة لبنان لم تكن تختلف عموماً عن مواقف بقية الدول العربية الأخرى تجاه المسألة الألمانية[١٩٤]. فقد كان يؤيد حلاً لها ينسجم مع إرادة الشعب الألماني في كلا الدولتين معتبراً تلك القضية مسألة تخص الألمان وحدهم. وعلى الصعيد العملاني لعلاقاته بكل من الدولتين الألمانيتين، سار لبنان تجاههما في سياسة متوازنة جمعت ما بين مواقف الدول العربية التقدمية بتوجهها نحو المعسكر الاشتراكي والدول العربية المحافظة ذات التوجه نحو الغرب. فهو لم يشأ أن تتطور علاقاته ببرلين لتصل إلى المستوى التي هي عليه مع بعض الدول العربية الأخرى، كمصر وسوريا والعراق واليمن (قنصليات عامة ثم الاعتراف الدبلوماسي) ولا اعتماد القطيعة معها أسوة بدول عربية خليجية. ولهذا السبب، رحب لبنان بعلاقات مع تلك الدولة حاصراً إياها في مجال التجارة، وذلك انسجاماً مع مصالحه الاقتصادية مع ألمانيا الاتحادية وتوجهه السياسي العام نحو الغرب. وهذا الانفتاح الاقتصادي على «الشرق»، لم يشكل عنده أي تناقض مع توجهه السياسي نحو الغرب. وقد أدركت ألمانيا الديمقراطية ذلك باكراً.

تظهر السياسة اللبنانية تجاه ألمانيا الديمقراطية وضوح خلال حكم شمعون وفؤاد شهاب وشارل حلو. فخلال فترة حكمه وعلاقته بدوائر حلف بغداد و«***مبدأ ايزنهاور***»، لم يشأ الرئيس كميل شمعون حتى أن يجيز لممثلية تجارية لألمانيا الديمقراطية في لبنان، على الرغم من ترحيبه المتحفظ بالانفتاح الاقتصادي على الشرق. ولعل حديث شارل مالك مع سفير ألمانيا الغربية بأن عدم اهتمام دول العالم الرأسمالي بشراء منتجات بلاده الزراعية يدفع بلبنان نحو المعسكر الشرقي[١٩٥]، يدل على أن لبنان كان يعمل تحت شعار «***الضرورات***

تبيح المحظورات». أما فؤاد شهاب، وبسبب سياسته الحذرة تجاه الدول الاشتراكية[١٩٦]، فكان بنظر الألمان الشرقيين «***عقبة أساسية***» تجاه حصولهم على قنصلية في لبنان، في حين لم يكن الرئيس حلو على استعداد لأن يفتح أبواب لبنان أمام المد الشيوعي المتزايد في أعقاب هزيمة العرب في عام ١٩٦٧ مدركاً نتائج ذلك على البلاد. ففي ضوء هزيمة ناصر ومشروعه «القومي»، قوي ساعد التيار اليميني في لبنان بإنشاء «***الحلف الثلاثي***» عام ١٩٦٨.

يظهر «***الحذر اللبناني***» من الشيوعية «الألمانية الشرقية» بوضوح من خلال عدم قبول لبنان «تطعيم ثقافي» ألماني شرقي لطلابه، عندما كان يرفض عروضات متكررة من تلك الدولة لتقديم منح إلى طلبة لبنانيين للدراسة في جامعاتها. وفي إحدى المناسبات، أفهم نعيم أميوني الألمان الشرقيين أن عليهم الاهتمام بالتجارة وترك مسألة العلاقات الثقافية جانباً[١٩٧].

وفي كل الأحوال، لم تشكل ألمانيا الديمقراطية أي تهديد لمركز ألمانيا الاتحادية وسمعتها على الساحة اللبنانية، ولم تكن أكثر من عامل ازعاج لها. ففي ضوء قدرات بون الاقتصادية وتقديماتها التنموية وتأثيرها الثقافي، فقد كانت سيادتها في لبنان إزاء ألمانيا الديمقراطية بلا منازع. وحتى بعد قطع لبنان علاقاته الدبلوماسية بألمانيا الاتحادية، فقد حافظت العلاقات بين الدولتين، وخصوصاً في مجال التجارة، على وتيرة نمو واضحة. فبين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٢، أي بين قطع العلاقات بينهما وإعادتها، ارتفع حجم الصادرات الألمانية الغربية إلى لبنان بنسبة ٥٠٪، في حين لم تتجاوز صادرات ألمانيا الديمقراطية إلى لبنان نسبة ٧,٥٪ من حجم صادرات ألمانيا الغربية.

إن النشاطات السياسية للممثلية التجارية لألمانيا الديمقراطية على الساحة اللبنانية خروجاً عما كان مرسوماً لها في الاتفاقات التجارية بين بيروت وبرلين، لم يكن قراراً محلياً للممثلية التجارية، بل كان نابعاً من مستلزمات سياسة برلين الخارجية المتجهة إلى محاربة ألمانيا الاتحادية والقضاء على مبدأ هالشتاين.

كان على لبنان وهو من أصغر الدول العربية أن يجعل سياسته الخارجية

تنسجم مع محيطه العربي بخاصة بعد الحرب الأهلية عام ١٩٥٨ وإبان فترة المد الناصري. فقد كان عليه عام ١٩٦٥ أن يقطع علاقاته الدبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية خشية إغضاب عبد الناصر أو الخروج عن الإجماع العربي. وفيما اكتفت الدول العربية «***التقدمية***» برفع علاقاتها مع ألمانيا الديمقراطية إلى درجة التمثيل القنصلي العام، لعبت الاعتبارات الداخلية داخل لبنان دوراً في انتهاج الحكومة اللبنانية «***سياسة متوازنة***» تجاه هذه المسألة. فقطع لبنان علاقاته الدبلوماسية مع بون، وعدم رفع مستوى التمثيل التجاري الألماني الشرقي عنده إلى المستوى القنصلي، كان لأجل التسوية مع عبد الناصر من جهة، والمحافظة على الاستقرار الداخلي في البلاد، بين تيار اليمين من جهة والتيارين الناصري واليساري من جهة أخرى.

وللتدليل على رغبته في رعايته علاقات حسنة مع الغرب بعامة وألمانيا الاتحادية بخاصة، لم يلحق لبنان بدول عربية أخرى ويقيم علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٦٩، بل فضل انتظار التسوية التي حصلت بين الألمانيتين عام ١٩٧٢، وكأنه أراد بهذا الانتظار أن يسجل موقفاً أمام بون أن سياسته الخارجية تجاه برلين الشرقية إنما تنسجم من استراتيجيتها هي تجاه ألمانيا الديمقراطية. وحتى قبل ذلك التاريخ، فقد ربط لبنان بين تطبيع علاقاته بألمانيا الديمقراطية بإعادة العلاقات بين الدول العربية، مصر أساساً، وبون[١٩٨]. وبعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وبون في حزيران ١٩٧٢، اعترف لبنان بألمانيا الديمقراطية في كانون الأول من العام نفسه. واعتباراً من عام ١٩٧٣ تجسدت نظرية الدولتين الألمانيتين على الساحة اللبنانية وأصبح تعامل لبنان معهما يتم عبر سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية وسفير جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

مختصرات

AA	Auswärtiges Amt
BArch P	Bundesarchiv Abteilung Potsdam
BArch, MZAP	Bundesarchiv - Militärisches Zwischenarchiv Potsdam
BArch, SAPMO	Stiftung Archiv der Parteien und Massenorganisationen der DDR im Bundesarchiv.
DAPRDDR	Dokumente zur Außenpolitik der Regierung der Deutschen Demokratischen Republik
MFAA	Politisch - historisches Archiv des Auswärtigen Amtes - Bestand MFAA (DDR)
PAAA	Politisches Archiv des Auswärtigen Amtes - Bonn

ملحق رقم: ١

تجارة الدولتين الألمانيتين مع لبنان
(بمليون روبل/ مارك فالوتا/ مارك ألماني)

السنة	ألمانيا الديمقراطية			ألمانيا الاتحادية		
	استيراد	تصدير	العملة	استيراد	تصدير	العملة
١٩٥١	------	------	------	٤,٥	١٦,٩	مارك
١٩٥٢	------	------	------	٢,٦	٤٨,٠	= = =
١٩٥٣	------	١,٥	------	٣,٦	٦٢,٥	= = =
١٩٥٤	٠,٨	١,٣	روبل	٣,٥	٥٧,٥	= = =
١٩٥٥	١,٢	٢,٥	= = =	٧,٨	٧٢,٢	= = =
١٩٥٦	٢,٧	٣,٣	= = =	١٢,١	٨٧,٣	= = =
١٩٥٧	٢,٨	٥,٣	= = =	١٧,٠	١٠٣,١	= = =
١٩٥٨	٢,٨	٣,٣	= = =	١٥,٤	٨٨,٦	= = =
١٩٥٩	٤,٩	٧,٢	= = =	٨,٩	١١٩,٧	= = =
١٩٦٠	٥,٠	٨,٢	فالوتا	٤,٦	١٥٥,٤	= = =
١٩٦١	٥,٨	١١,٢	= = =	٦,٣	١٤٠,٣	= = =
١٩٦٢	٤,٢	٥,٨	= = =	١٤,٢	١٢١,٧	= = =
١٩٦٣	٤,٣	٦,٤	= = =	١٩,٧	١٥٣,٧	= = =
١٩٦٤	٦,١	١٠,٤	= = =	٢١,١	١٦٧,٨	= = =
١٩٦٥	١١,٨	١٥,٣	= = =	٢٤,٢	١٩٥,٥	= = =
١٩٦٦	١٢,٥	١٥,٤	= = =	٣٢,٥	٢٠٦,٣	= = =
١٩٦٧	١٣,٩	١٧,٢	= = =	١٩,١	١٧٤,٢	= = =
١٩٦٨	١٣,٣	١٤,٩	= = =	٢٨,٠	٢٠٦,٦	= = =
١٩٦٩	١٣,٥	١٥,٣	= = =	٣٠,٦	٢١٤,٠	= = =
١٩٧٠	١٤,٦	١٨,١	= = =	٢٤,٧	٢٠٤,٦	= = =

السنة	ألمانيا الديمقراطية			ألمانيا الاتحادية		
	استيراد	تصدير	العملة	استيراد	تصدير	العملة
١٩٧١	٦٧,٧	١٨,٧	= = =	٣٢,٣	٣٨٣,٩	= = =
١٩٧٢	١٣,٠	٢٢,٠	= = =	٣١,٨	٣٠٤,٢	= = =

المصادر بالنسبة لتجارة ألمانيا الديمقراطية:

* Statistisches Jahrbuch der Deutschen Demokratischen Republik, , Jhge (1) 1955 - (18) 1973, Hrsgg. von der Staatlichen Zentralverwaltung für Statistik, Berlin 1956 - 1974.

المصادر بالنسبة لألمانيا الاتحادية:

* Statistisches Jahrbuch für die Bundesrepublik Deutschland, Jhge. 1952 1973, Hrsg. Statistisches Bundesamt, Wiesbaden/ Stuttgart 1953 -1974.

ملحق رقم ٢: الممثلون التجاريون للألمانيتين في لبنان

الممثلون التجاريون لألمانيا الديمقراطية		الدبلوماسيون الألمان الغربيون	
السنة	الاسم	السنة	الاسم
١٩٥٦ - ١٩٥٧	الفرد غريم	١٩٥٣ - ١٩٥٧	نورينغ (مبعوث)
١٩٥٧ - ١٩٥٩	كورت بوتغر	١٩٥٧ - ١٩٦٠	ف. هلّنتال (مبعوث/ سفير)
١٩٥٩ - ١٩٦٠	فرنر هينولد	١٩٦١ - ١٩٦٤	هانز شفارتزمن
١٩٦٠ - ١٩٦٢	مانفرد شنايدر	١٩٦٤ - ١٩٧٢	كور مونتزل
١٩٦٢ - ١٩٦٣	هاينريش كروغر		
١٩٦٣ - ١٩٦٧	فريتز هلبيغ		
١٩٦٨ - ١٩٧٢	غرهارد هردر		

الهوامش

(١) Hermann weber, Die Gündung der DDR, in: ***Deutschland Archiv*** 9 (1984), p 976.

(٢) المرجع السابق ص ٩٦٤ - ٩٦٨.

(٣) Heinrich End Zweimal deutsche Außenpolitik, Kôln, pp 25 - 28

(٤) PAAA, Abt 7\728, Ungern - Sternberg an AA, Nr, 1473\59, Tehran 19. 12. 1959

(٥) يُنسب هذا المبدأ خطأً إلى هالشتاين، مدير عام الخارجية الألمانية، فيما الحقيقة أنه كان من صنع رئيس الدائرة السياسية في الوزارة المذكورة فلهلهم غروفه، أنظر، Peter Hûnseler, Die außenpolitischen Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zu den arabischen Staaten von 1949 - 1980, Frankfurt a. M. usw. 1990 pp 19, 69; Hans - Joachim Spanger\ Lothar Brock. Die beiden deutschen Staaten in der Dritten welt, Opladen1987, p 286.

(٦) Hûnseler, op, cit. pp 68 - 69. ويعتبر اعتراف ألمانيا الاتحادية بالاتحاد السوفياتي عام ١٩٥٥ وتبادل العلاقات الدبلوماسية معه أول اختراق لادعاءات ألمانيا الاتحادية بتمثيل الشعب الألماني، بالرغم من أن المستشار أديناور (Adenauer) رأى في ذلك استثناء ضرورياً، Heinrich End, Zweimal deutsche Außenpolotik, Kôln 1973, pp 36ff. وعندما أقدمت كل من يوغسلافيا عام ١٩٥٧ وكوبا عام ١٩٦٣ على الاعتراف ببرلين، قطعت بون علاقاتها الدبلوماسية بهما، انظر. Spanger\ Brock, op. cit. p 286.

(٧) كانت حكومة برلين تروج إلى أن مبدأ هالشتاين مرتبط بابتزاز اقتصادي.

(٨) PAAA Abt. 7\807, «***Die geschichtliche Aufgabe der Deutschen Demokratischen Republik und die Zukunft Deutschlands***», 17.7.1962.

(٩) المشروع السوفياتي - الألماني/ الشرقي (١٩٥٤ - ١٩٥٥) لتحييد ألمانيا بهدف عرقلة اندماج ألمانيا الاتحادية في الغرب، أنظر Helmut Kistler. Die Bundesrepublik Deutschland, Bonn 1985, p 138; Hillgrûber, Europa in der Weltpolitik in der Nachkriegszeit (1945 - 1963), 2. ergânzte Aufl, Mûnchen\ Wien 1981, p 65.

(١٠) حول هذه الاتهامات أنظر: BArch, SAPMO, NL 90\221, Bl. 93, 24.12.1956; Peter Dittmar, DDR und Israel I, in: ***Deutschland Archiv*** 7(1977), p 738; Die Deutschlen und die Araber, Berlin (Ost) o. D., pp 26; Michael Wolffsohn, Die

Deutschland-Akte, 2. Aufl., München, 1996, p. 36; PAAA, Abt. 7\730, Duckwitz Aufzeichnung, Bonn 10.3.1960

(١١) تقرير عن السياسة الخارجية لألمانيا الديمقراطية محفوظ في الأرشيف السياسي بوزارة الخارجية - بون. PAAA, Abt. 7\824, Nr. 115 - 80. 00 - 358\60.

(١٢) BArch, SAPMO\NY90\221, Berlin 24.12.1956, Bl.133 ما يمهد إلى الدخول في مفاوضات لأجل بحث مسألة إعادة توحيد ألمانيا MfAA, A 15758, Barth an Wandel وتتضمن المراسلة تقريراً بعنوان «Bericht über die Außenpolitik der Deutschen Demokratischen Republik im Jahre 1961» Berlin 3.4.1962 Bl 1- 13, PAAA, Abt, 7\824, Nr. 115 - 80.00 - 358\60; BArch, SAPMO\NY 4182\1336, Kiesewetter an Hegen usw., Berlin 3.10. 1964, Bl. 140 - 141.

(١٣) PAAA Abt.7\728, Vertretung der SBZ außerhalb des Ostblocks, VS - NFD. o. D., vermutlich 1960.

(١٤) حتى عام ١٩٥٥ كان لدى ألمانيا الديمقراطية ممثليات تجارية (Handelsvertretung) في ٢٦ دولة، انظر ـ Wolfgang Schwanitz, Judenargwohn? Zum Israel - Bild in SED Akten über arabische Länder (1948 - 1968), in: *Orient* 4(1994), p 640.

(١٥) حول منظمات التضامن مع شعوب العالم الثالث وجمعيات الصداقة ولجان العلاقات الثقافية، انظر Wolfgang Schwanitz, SED - Nahostpolitik als Chefsache. Die Abteilung Internationale Verbindungen 1946 - 1970 sowie die Nachlässe von Otto Grotewohl und Walter Ulbricht, in: ***Asien Afrika Lateinamerika*** 21 (1993), p 67;Kurt Krüger, Solidarität der DDR mit den Völkern Asiens, Afrikas und Lateinamerika, in: ***Deutsche Außenpolitik***, 10 (1979), pp 52 - 64; MfAA\MR - A\6, ***Präsidium des Ministerrates, Beschluß über die Bildung einer Kommission für Kulturelle Beziehungen zum Ausland*** vom 14.8.1958, Bl. 280 - 282. وقد لعبت «غرفة التجارة الخارجية لألمانيا الديمقراطية» «Kammer für Aussenhandel der DDR»، إحدى أجهزة الحزب الاشتراكي الموحد، دوراً مهماً في تطوير العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين برلين والخارج، وكانت مسؤولة عن مشاركة الدول الأجنبية في معارض لايبزيغ، أنظر Heinz Herzog, Die Beziehungen der DDR zu den arabischen Ländern, in: ***Vierteljahresbericht des Forschungsinstituts der Friedrich - Elbert - Stiftung***, 27 - 30 (1967), p 253. وتظهر أهمية الثقافة في محاربة «مبدأ هالشتاين» من خلال مقررات جلسات وزارة الخارجية في ألمانيا الديمقراطية، حيث جاء «**إن الاهتمام يجب أن ينصب على قطاعات العلوم والثقافة لأجل خرق ما يسمى بمبدأ هالشتاين**» MfAA, LS - A 530, 8. (= 9). Sitzung des Kollegiums «***Verbesserung der Anleitung, Koodinierung und Kontrolle der Kulturellen Auslandsarbeit durch das MfAA***», Nr. 25\65, Berlin, 31.3.1965.

(١٦) كان من نتائج هذه السياسة توسيع ألمانيا الديمقراطية لنشاطاتها التجارية في دول العالم الثالث من خلال اتفاقات ومعاهدات والمشاركة في هيئات دولية. ومع ذلك، كان تفوق ألمانيا الاتحادية دون منازع، أنظر: BArch, MZAP\VA - 01\27715, ***Bericht über den im Jahre 1970 erreichten Stand der internationalen vertraglichen Beziehungen der DDR***, Juni 1971. وحتى عام ١٩٦٣، كانت ألمانيا الديمقراطية ممثلة في ٢٥٠ هيئة دولية معظمها غير رسمي، فيما كانت ألمانيا الاتحادية ممثلة حتى عام ١٩٦٢ في ١٠٧٠ هيئة دولية، بما فيها منظمات خاصة للأمم المتحدة MfAA LS - A 510, Betr, ***Grundsätze für die Mitarbeit der DDR in den internationalen Organisationen und für die Erreichung neur selbständiger Mitgliedschaften***, Abt. Internationale Organisation, Nr. 269, Berlin 2.6.1964.

(١٧) PAAA Abt. 7\730, Duckwitz Aufzeichnung, Bonn 10.3.1960; IB4\57 Schirmer Aufzeichnung, ***Propaganda Angriffe der SBZ gegen die Nahostpolitik der BRD durch veröffentlichungen wissenschaftlicher Quellenpublikationen und Studien Zur Zeitgeschichte***, Bonn 21.4.1964, S.1-4.

(١٨) بتاريخ ١ تموز ١٩٥٨ بعث برنتانو، وزير خارجية ألمانيا الاتحادية، إلى المستشار أديناور يقول: «**إن الشرق الأدنى هو أهم ميدان لألمانيا الاتحادية**» وإن التطورات التي تشهدها المنطقة قد رفعت من أهميتها السياسية عن السابق: PAAA, Abt. 7\692, von Brentano an Adenauer, Bonn Okt. 1958, mit 2. Anlagen.

(١٩) انظر تقرير ألماني شرقي حول زيارة نائب عمدة برلين الغربية، وُضع في حزيران ١٩٥٩ وهو بدون توقيع، ص ١٤. MfAA, A 11357 وقارن بـ: MfAA, A 12694, ***Analyse der gegenwärtigen Innen - u Außenpolitik der Republik Libanon***, Bl. 55; MfAA, A 13345, ***Bericht über die Lage in den arabischen Staaten und die Entwicklung unserer Beziehungen zu ihnen***, Berlin 9.5.1961, 4 AE 224\62, Bl. 151 - 152. وقارن بـ: Spanger\ Brock, op. cit. p 287; Bernard von Plate, Der Nahe und Mittlere Osten sowie der Maghreb, in: Adolf Jacobsen u. A. Ed. ***Drei Jahrzehnte Außenpolitik der DDR***, München/ Wien 1979, pp 674 - 675.

(٢٠) Von Plate, Der Nahe und Mittlere Osten P 676.

(٢١) PAAA, Abt. 7\1115, Anlage 1 zur Instruktion für den Gesandten der Bundesrepublik Deutschland in Beirut, Abteilung 3, über Staatssekretär\ Bundesminister, Bonn 6. 11. 1957; dersl. betr. ***Instruktion für den Gesandten der Bundesrepublik in Beirut Herrn W. Hellenthal***, Welck an Staatssekretär\ an Bundesrepublik gez. von Brentano, Bonn 6. 11. 1957.

(٢٢) «***Wir haben einen großen Goodwill im ganzen Nahen Osten, wir sind nicht belastet mit politischen Hypotheken wie andere westliche länder, uns vertraut man,mit uns ist man bereit zusammenzuarbeiten. Das ist ein kapital, das wir nutzen müssen, im***

PAAA, Abt. 7\692, نقلاً عن ***«eigenen Interesse und in dem des ganzen Westens»*** Naher Osten, 708.81.10\0 - 3170\58, Bonn 26.11.1958.

(٢٣) Hûnseler, op. cit., p 96.

(٢٤) PAAA, Abt. 7\1098, Hellenthal an AA, Nr. 1080\58, Beirut 31.12.1958; PAAA, Abt. II\256, Strachwitz an AA, Nr. 31, Rom 21. 2. 1953; PAAA, Abt. 7\1115, Betr. ***Instruktion für den Gesandten der Bundesrepublik Deutschland in Beirut Herrn Dr. W. Hellenthal***, Welck an Staatsskretâr\ an Bundesminsiter, gezeichnet v. Brentano, Bonn 6.11.1957.

(٢٥) افتتح الخط الجوي في أيلول عام ١٩٥٦. وفي عام ١٩٥٩ عقدت شركة لوفتهانزا اتفاقاً جوياً مع «طيران لبنان» BArch P, DI\4106, Grimm an MAI\MAA\an Scholz, ***Handelspolitischer Bericht der Handelsvertretung, Libanon zu den, Planvorschlâgen*** 1957, streng vertraulich, Beirut 25.10.1956; MfAA 12602, Jahresanalyse (1.1. - 31.12.1959) der Handelsvertretung der DDR im Libanon, Bl 121.

(٢٦) PAAA, Abt. III\349, BRD Botschaft in Bruxelles an AA, Nr. 3336, Bruxelles.

(٢٧) حول هذه الحملة وما أصدرته من منشورات تهاجم فيها ألمانيا الديمقراطية وتتهمها بأنها تعمل لحساب السوفيات، أنظر MfAA, B 2848, Scholz an Schwab, Damaskus 24.4.1957, Bl.88.

(٢٨) PAAA, Abt. 7\736, AA an die diplomatische Vertretung der BRD in Addis/ Abeba/ Amman/ Beirut usw., Nr. 700 - S- 84. 20\7, Bonn 30. 4. 1959; dersl. AA an Dr, Minden, 708 - 84. 20 - 92; Krause - Brewer an AA, Nr. 252 - 2 - 4 - 4IV (Ref. 700).

(٢٩) MfAA, 12612, Bericht über die Beziehungen zu den arabische Staaten im Jahre 1961, streng vertraulich, Berlin 23. 2. 1962: PAAA, Abt. 7\1108, Deutsche Botschaft Beirut an AA, Nr. 799\62, Beirut 30.8.1962.

(٣٠) ***«... durch eine intensive politische Arbeit die Existenz zweier deutscher Staaten offiziel anerkannt und auch mit der DDR die Beziehungen auf hôherer Ebene aufnimmt»*** PAAA, Abt. 7\728, Vertretungen der SBZ außerhalb des Ostblocks, VS - Nfd o. D., vermutlich 1960.

(٣١) المرجع السابق، الوثيقة ذاتها.

(٣٢) MfAA, LS A\530, ***Verbesserung der Anleitung, Koordinierung und Kontrolle der kulturellen Auslandsarbeit durch das Ministerium für Auswârtige Angelegenheiten***, Nr. 25\65; MfAA, A 13660, Abschlußbericht über die Tâtigkeit des Leiters der Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.62 - 19.9.1963), vetrauliche Dienstsache, Berlin 10. 10. 1963, Bl. 5; MfAA, B 2848, Eichelkraut an Kiesewetter, Berlin 23. 7. 1956, BI. 76 - 77.

(٣٣) MfAA, A 13660, Abschlußbericht ûber meine Tâtigkeit als Leiter der Handlesvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.1962 - 19.9.1963), vertrauliche Dienstsache, Berlin 1.10.1963, Bl. 3.

(٣٤) MfAA, A 13294, Zirpel's ***Bericht ûber die Abkommenverhandlungen DDR\Libanon***, Berlin 19.6.1961 Bl. 66, 78: dersl, Schlußbesprechung der Verhandlungsdelegation fûr das Handels - und Zahlungsabkommen DDR\ Libanon am 23.4.1961, Beirut 23.5.1961; MfAA, A 13345, ***Bericht ûber die Lage in den arabischen Staaten und die Entwicklung unserer Beziehungen zu ihnen***, Berlin 9.5.1961, 4AE - 224\62, Bl. 155.

(٣٥) وقارن بالتقرير رقم Herzog, p 252 ،MfAA, A 11357, Bl. 14f. وهو بدون مرسل أو توقيع.

(٣٦) حول دور معرض لايبزيغ في استقطاب شخصيات لبنانية نافذة، أنظر ملف MfAA, A 13297, ***«Die Tielnahme Libanon an der Leipziger Frûhmesse»*** 1961 - 1965.

(٣٧) MfAA, A 12612, Analyse ûber den Handelsverkehr mit den Nahen Osten fûr die Zeit vom 1.1.31. 12. 1953, A 95\26. 2. 1954, Bl. 146.

(٣٨) MfAA, MR - A\2, Kluge (im MAA) an Minister fûr AA, ***Denkschrift zum Abschluß des Handels - und Zahlungsabkommens zwischen der DDR und Libanon***, Berlin 27.1.1954, Bl. .4.

(٣٩) حول هذه الاتفاقات أنظر MfAA, A12606, Grimm's Aktennotiz ûber die Unterzeichnung des Protokolls zum Handelsakommen DDR - Libanon am 12.11.1955, Bl. 25 - 26; MfAA, C 448\73, Krûger's Vermerk ûber die Unterzeichnung der Ergânzungsvereinbarung zum Handels - und Zahlungsabkommen vom 20.5. 1961, am 22.5.1963, Bl. 83 - 84; BArch P, DE1\49167, ***Information ûber die Entwicklung der Wirtschafts - und Handelsbeziehungen. DDR Libanon***, Berlin 23.2.1965.

(٤٠) بالرغم من شكواها الدائمة من ارتفاع أسعار الحمضيات اللبنانية، زادت ألمانيا الديمقراطية من نسبة مشترياتها من تلك السلعة من خمسة آلاف طن إلى ثمانية آلاف طن PAAA, Abt. 7\1110, Schwarzmann an AA, Nr. 584\61, Beirut 10.6.1961; MfAA, A 11096, Hânold an Yazbek, Beirut 14.11.1959, Bl. 26; MfAA, A 17228, Bericht des MAI - Libanon, Berlin 22.2.1963, Bl. 134; MfAA, A 13660, Aktenvermerk ûber Antrittsbesuch des Leiters der Handelsvertretung beim Landwirtschaftsministers Joseph Skaff am 9.7.1962, vertrauliche Dienstsache, Beirut 9.7.1962, Bl. 53; PAAA, Abt. 7\1109, Instruktion fûr den Botschafter in Beirut an das Referat 708, Bonn 18.1.1961.

(٤١) MfAA,A 12606, Kluge an MAI, Berlin 27. 1.1954, Bl. 87, 93 - 94.

(٤٢) MfAA, C 455]73, Jahresbericht Libanon 1963, Nr. 40\64, Berlin 27.1.1964, Bl. 66; MfAA, C 448\73, Krûger's Vermerk ûber die Unterzeichnung der Ergânzungsvereinbarung zum Handels - und Zahlungsabkommen vom 20.5.1961, am 22.5.1963, Bl.83 - 84.

(٤٣) MfAA, A 12604, ***Analyse der Gegenwârtigen Innen - und Außenpolitik***.

(٤٤) حول الاتفاقات التجارية مع دول المعسكر الشرقي، أنظر، BArch P, DI - 2\4103, Eppendorfer's Bericht «***Lânderanalyse Libanon***», Berlin 23.3.1956. وفي عام ١٩٦١، بلغ استيراد دول المعسكر الشرقي من الحمضيات والفاكهة اللبنانية ما بين ٢٥ ـ ٣٠ ألف طن. MfAA, A 12602, Jahresanalyse 1961, vertraulich, Bl. 46.

(٤٥) MfAA, C 455\73, Jahresbericht Libanon 1964, vertrauliche Diesntsache.

(٤٦) BArch P, DI\4106, Grimm an MAI\MAA\an Scholz ***Handelspolitischer Bericht der Handelsvertretung, Libanon zu den Planvorschlâgen 1957***, streng vertraulich, Beirut 25.10.1956, Bl. 25.

(٤٧) MfAA, A 13297, Information ûber den Besuch des Generalsekretâr des Ministerrates Excellenz Nazem Bey Accari (in Berlin), vertrauliche Dienstsache Nr.53\63, Berlin 28. 2. 1963, Bi. 61.

(٤٨) أنظر تحت.

(٤٩) على سبيل المثال، امتدح وزير الاقتصاد اللبناني بهيج تقي الدين أثناء زيارته معرض لايبزيغ عام ١٩٦٥ موقف برلين من إسرائيل، وأشار إلى دعم بون للدولة العبرية معتبراً إياها «. . .**خصماً للدول العربية. . .**»، «***Durch seine aktive Unterstûtzung Israels habe sich Westdeutschland als gegner arabischen staaten erwiesen***, «MfAA, A 13655, Mory's Zusammenfassender Bericht ûber den Aufenthalt der Regierungsdelegation der Republik Libanon anlâßlich der Jubilâummesse 1965, vertrauliche Dienstsache Nr. 34\65, Bl. 43.

(٥٠) MfAA, A 12602. Jahresanalyse der Handelsvertretung der DDR im Libanon (1.1.31 - 12.1959) Bl. 119; MfAA, A 13345, Ausarbeitung fûr die Grundsatzabteilung, vertrauliche Dienstsache Nr. 402\63, Bl. 30.

(٥١) MfAA, A 12602 Jahresschlußbericht 1956 der Handelsvertretung Libanon, Beirut 3. 1.1957, Friedrich an Schwab, Berlin 31.3.1957 عدد صفحات التقرير ٨٩.

(٥٢) BArch P, DL2\4106, Grimm an MAI\an Scholz, ***Handelspolitischer Bericht der Handelsvertretung, Libanon zu den Planvorschlâgen 1957***, streng vertraulich, Beirut 25.10.1957. Bl. 17 - 18; PAAA, Abt. 7\1101, Nôhring an AA, 11 - 00\87\56, Jahresbericht 1955, Beirut 16. 1. 1956. وقارن بـ: «***Le Commerce du Levant***», 3.11.1956.

(٥٣) MfAA, A 12606, Kluge an MAI, Berlin 27. 1. 1954, Bl. 87.

(٥٤) MfAA, A 13297, Information ûber den Besuch des Generalsekretâr des Ministerrates Excellenz Nazem Bey Accari (in Belin), vertrauliche Dienstsache, MfAA, A 12606, Kluge an MAI, Berlin Nr, 53\63; Berlin 28.2.1963, Bl. 61.

(٥٥) PAAA, IB4\59, Schirmer Vermerk betr. ***Beziehungen SBZ - Israel***, Bonn 9.9.1964. وفي عام ١٩٥٦ قدمت حكومة ألمانيا الديمقراطية مذكرة إلى الحكومات العربية تعلن فيها رفضها المصالحة بين بون وتل أبيب ودفع الأولى إلى الثانية تعويضات عن جرائم النازية ضد اليهود أنظر: MfAA, A 2971, Stude an MfAA, Streng vertraulich, Kairo 22. 12. 1956. وحول خرق مبدأ هالشتاين MfAA, A660, Information ûber die Entwicklung der Beziehungen im I. Quartel 1957, B. 108 - 110.

(٥٦) PAAA, Abt. 7\1109, Instruktion fur den Botschafter in Beirut an das Referat 708, Bonn 18.1.1961; PAAA, Abt. II\289, Nôhring an AA, Beirut 18.2.1954.

(٥٧) PAAA, Abt. 7\1115, Betr. Instruktion fûr den Gesandten der Bundesrepublik Deutschland in Beirut Herrn Dr. W. Hellenthal, Welck an Staatssekretâr\an Bundesminister, gezeichnet v. Brentano, Bonn 6.11.1957. ويعطي تقرير سنوي للممثلية التجارية الألمانية الشرقية مثالاً حول جهود ألمانيا الاتحادية للدفاع عن مواقعها الاقتصادية في أعقاب فسخ لبنان اتفاقه التجاري معها. ويذكر أن وكيل سيمنز (Siemens) في لبنان تلقى تعليمات من الإدارة العامة لشركته بأن يشارك في كل مناقصة ويبرم أية صفقة ويقبل بأي سعر وينافس بأي شكل من الأشكال لكي يبقى في السوق، أنظر MfAA, A 12602, Jahresschlußbericht 1956 der Handelsvertretung Libanon, Beirut 31.1.1957, Friedrich an Schwab, 19.3.1957, Bl.196.

(٥٨) PAAA, Abt. 7\1101, Hellenthal an AA, Betr. Libanesische Politik im Jahre 1957, Nr. 1\58, Beirut 1.1.1958.

(٥٩) PAAA, Abt. 7\1098, Hellenthal an AA, Nr. 1080\58, Beirut 31.12.1958.

(٦٠) MfAA, A 12602, Jahresanalyse (1.1.-31.12.1959) der Handelsvertretung der DDR im Libanon Bl. 119 - 120; MfAA, A 13787, Informationsanalyse ûber die Politik Libanon, Berlin 31.3.1.1965, Bl.36.

(٦١) PAAA, Abt.7\1101, Hellenthal an AA, Betr. Libanon Politik im Jahre 1957, Nr. 1/1958, Beirut 1.1.1958.

(٦٢) PAAA, Abt. 7\824, Raster an AA, Nr. 1355\60, Beirut, 20.12.1960.

(٦٣) PAAA, Abt. 7\1099, Hellenthal an AA, Nr. 205 - 00\44\2153\57, Beirut 2.12.1957.

(٦٤) MfAA, A 13779, Bôttger an MAI\MAA, streng vertraulich, Beirut o.D.BI 17 - 18.

(٦٥) MfAA, A 13779, Hânold's Aktenvermerk ûber die Besprechung bei Ministerprâsident Karame, Beirut 28.10.1958, Bl.4 - 7.

(٦٦) MfAA. A 12602, Jahresanalyse 1961, vertraulich, Bl.32.

(٦٧) MfAA, A13655, Messe - Abschlußbericht der LFM 1965, Berlin 17.3.1965, Bl. 17; PAAA, IB4\199, Französische Botschaft (= Deutsche Botschaft) an AA, 27.9.1965; dersl. Schirmer an Diplogerma, Beirut 29.9.1965.

(٦٨) PAAA, Abt. 11\289, Breuer an AA, vertraulich, Beirut 14.1.1954.

(٦٩) المرجع السابق، الوثيقة ذاتها.

(٧٠) MfAA, A 12606, Merkel an Gyptner, Berlin 4.7.1955, Grimm's Aktenvermerk über die Besprechung bei Staatssekretâr Gregor mit dem Sekretâr der libanesischen Delegation Herrn Adra am 29.6.1955,Bl.69.

(٧١) MfAA, A 12606, Grimm an HA/Handel mit den Kapitalistischen Lândern-Gruppe Ûbersee- Abteilung Naher Osten, Berlin 1.7.1955, Bl.73.

(٧٢) MfAA, A 12606, Grimm's Protokoll, Beirut 7.10.1955, Bl.38.

(٧٣) هذا ما ماأبلغه عبد الله عدرا، نائب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين، إلى الألمان الشرقيين أثناء زيارته إلى برلين في ٢٩ حزيران ١٩٥٥، أنظر MfAA, A 12606, Merkel an Gyptner, Berlin 4.7.1955, Grimm's Aktenvermerk über die Besprechung bei Staatssekretâr Gregor mit dem Sekretâr der Libanesischen Delegation Herrn Adra am 29.6.1955, Bl.69. وكان عدرا مقرباً من الرئيس رشيد كرامي.

(٧٤) MfAA, A 12604, Analyse der gegenwârtigen Innen- und Außenpolitik der Republik Libanon, o.D., BI 56; MfAA, A 12606, Koch an Naim Amiouni, Berlin 20.4.1954, Bl. 74 - 75.

(٧٥) MfAA, A 11208, Salim Lahoud an Grimm, Nr. 22923\9\2004\1, Beirut 30.9.1955,Bl.43.

(٧٦) MfAA,A 12604, Bôttger an Lange, vertraulich, Beirut 14.6.1958, Bl.57.

(٧٧) جاءت حكومة كرامي إلى السلطة في أيلول ١٩٥٥ واستمرت فيها حتى مجيء حكومة سامي الصلح في ١٩ آذار من العالم التالي، أنظر جان ملحه، مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية، بيروت لات ص ١٧٩ و١٨٧.

(٧٨) MfAA, A 12606, Protokoll gez. Grimm, Beirut 7.10. 1955, Bl. 37 - 38; BArch P DL 2\4106, Grimm an MAI\MAA\Scholz, ***Handelspolitischer Bericht der Handelsvertretung, Libanon zu den Planvorschlâgen 1957***, streng vertraulich, Beirut 25.10.1956.

(٧٩) MfAA, A 9324, Aktenvermerk im MAI betr. ***Auswertung der Reise der Delegation nach dem Sudan, Syrien, Libanon und Âgypten am 6.6.1956***, Berlin 9.6.1956, Bl.17.

(٨٠) MfAA, A 12612, Stellungnahme zu den handelspolitischen Berichten über die Türkei, den Libanon und zu den Iran für das Jahr 1957, gez. Eichelkraut, Berlin 29.3.1958, Bl.115; DAPRDDR\III, pp 659 - 660.

(٨١) MfAA, A 12602, Jahresschlußbericht, Analyse 1957, o.D., Bl. 137; dersl. Gliederung Zur Jahresanalyse 1958 (Libanon), vertrauliche Dienstsache Nr. KA\259, 25.2.1959, Bl.126; dersl. Jahresanalyse (1.1.-31.12.1959) der Handelsvertretung der DDR im Libanon, Bl. 121.

(٨٢) MfAA, A 12728, Rolle Libanon in nationalen Befreiungskampf der Arabischen Staaten 1958 «V. ***Die jetzige Lage im Libanon und die Schlußfolgerungen für die Haltung der DDR gegenûber der Republik Libanon***», BI 17; MfAA, A 12604, Kurzanalyse des Volksaufstandes im Libanon (abgeschlossen am 29. 6. 1959, gez. Eichelkraut, Bl. 101 - 102.

(٨٣) MfAA, A C 447\73, Schwab an Gyptner, Berlin 30.11.1959l; Schwab an Plenikowski, 5.1.1960.

(٨٤) MfAA, A 11208, Minister fûr Ausw. Angelegenheiten (Husain Ouwani) an Hânold, Nr. 2288\9\2037\395, Beirut 11.2.1960.

(٨٥) PAAA, Abt. 7\824, Hellenthal an AA, Nr. 292\60, Beirut 15.3.1960.

(٨٦) MfAA, A 12659, Bornmann an Simons, Nr. 541\214, Beirut 17.6.1961, Bl.6.

(٨٧) MfAA, C448\73, Republik Libanon, Bl. 89.

(٨٨) PAAA, Abt. 7\728, Voigt Aufzeichung betr. ***CD Schilder an den SBZ - HV in Beirut***, Bonn 15.9.1960; PAAA, Abt. 7\824, Raster an AA, Nr. 1335\60, Beirut 20.12.1960.

(٨٩) PAAA, Abt. 7\730, Abteilung 7 an Staatssekretâr, Bonn 15.9.1960.

(٩٠) PAAA, Abt.7\1109, Instruktion fûr den Botschafter in Beirut, Bonn 18.1.1961; PAAA, Abt. 7\824, Hellenthal an AA, Nr. 292\60, Beirut 15.3.1960.

(٩١) PAAA, Abt. 7\728, Voigt Aufzeichung betr: ***CD Schilder an den SBZ - HV in Beirut***, Bonn 15.9 1960.

(٩٢) MfAA, A 13294, Schneider an Kattner\an Simons, Beirut 10.1.1961, Bl. 32 MfAA, A 13345, Ausarbeitung fûr die Grundsatzabteilung, vertrauliche Dienstsache Nr. 402\63, Bl. 32.

(٩٣) Spanger\Brock, Die beiden deutshen Staaten in der Dritten Welt, op.cit.,p 165.

(٩٤) MfAA, C 448\73 Bornmann an Pohner, Beirut 25.2.1961, Bl. 119; Bornmann an Simons, Beirut 2.8.1961, Bl. 114 - 115; Scharienberg an Bornmann, Berlin 9.8.1961, Bl.112.

(٩٥) MfAA, C 448\73, Zum Gesprâch mit dem Generalsekretrâr im Ministerium fûr Auswârtige Angelegenheiten Dr. Fouad Amoun, auf Wunsch des Koll. Zirpel durch Vermittlung von Botschafter Khalil Takieddine am 15.5. 1961.

(٩٦) MfAA, A 13294, Schneider an MAI, Referat Libanon an MfAA, Beirut 19.1.1961, Bl. 125; MfAA, A12606, Schneider an Pâtzold, Beirut 18.4.1961, Bl.8-9.

(٩٧) MfAA, A 12606, Schneider an Pâtzold, Beirut 18.4.1961, Bl. 8 - 11; MfAA, 13294, Schneider an MAI\Referat Libanon\Simons, Beirut 4.2.1961, Bl. 129; MfAA, A 13294, Zirpel's Bericht ûber die Abkommensverhandlungen DDR\Republik Libanon, Berlin 19.6.1961, Bl.60.

(٩٨) المرجع السابق ص ٨١ و MfAA, A 13294, Zirpel's Bericht ûber die Abkommensverhandlugnen DDR\Libanon, Berlin 19.6.1961, Bl.60.

(٩٩) المرجع السابق، الوثيقة ذاتها.

(١٠٠) MfAA, A13294, Schlußbesprechung der Verhandlungsdelegation fûr das Handels- und Zahlungsabkommen DDR\Libanon am 23.5.1961, Beirut 23.5.1961, Bl.77.

(١٠١) MfAA, A 12602, Jahresanalyse 1961.

(١٠٢) MfAA, C448\73, Simons an Krûger, vertrauliche Diesntsache, Nr. 154\62, Berlin 18.10.1962, Bl. 90 - 93.

(١٠٣) PAAA, Abt. 7\824, Botschafter der Bundesrepublik Deutschland an AA, Nr. 446\61, Beirut 27.4. 1961; Drachtbericht Nr. 51, 5.5.1961.

(١٠٤) PAAA, Abt. 7\824, Aufzeichnung Abt. 7 Betr. ***Ausdehnung der Befugnisse der SBZ- Handelsvertretung in Beirut***, Bonn 19.5.1961.

(١٠٥) PAAA, Abt.7\808, Schirmer an Botschafter der Bundesrepublik Deutschland, 708 - 83. 00\92.25 SBZ, Bonn 20.2.1962.

(١٠٦) أنظر تحت، وقارن بـ: MfAA, C448\73, Heblig's Vermerk ûber eine Unterredung mit dem Direktor der Wirtschaftsabteilung im Libanesischen Außenministerium, Zeidean Bittar, am 28.9.1963, Helbig an 3. AEA im MAA.

(١٠٧) MfAA, C448\73, Heblig's Vermerk ûber eine Unterredung mit dem Direktor der Wirtschaftsabteilung im Libanesischen Außenministerium, Zeidean Bittar, am 28.9.1963, Helbig an 3. AEA im MfAA, Beirut 1.10.1963, Bl. 79; MfAA, C448\73, Helbig an Bierbach, Beirut 12.10.1963, Bl. 74- 76.

(١٠٨) المرجع السابق، الوثيقة ذاتها ص ٧٦ و MfAA, C448\73, Helbig an 3. AEA, Beirut 16.10.1963, Bl.73.

(١٠٩) MfAA, C448\73, Helbig an 3.AEA, Beirut 25.10.1963, Bl.70; MfAA, C362\77, Note der Handelsvertretung an Libanesischen Außenministerium, 18.10.1963.

(١١٠) MfAA, C448\73, Helbig an 3. AEA, Beirut 25.10.1963, Bl. 71.

(١١١) MfAA, C448\73, Helbig an Bierbach, vertrauliche Dienstsache, Nr.59\63, Beirut 21.11.1963,Bl.61.

(١١٢) MfAA, C448\73, Helbig an Bierbach, vertrauliche Dienstsache, Nr.59\63, Beirut 21.11.1963,Bl.62.

(١١٣) MfAA, C448\73, Bierbach an Bôhm, Berlin 16.1.1964, Bl.48.

(١١٤) MfAA, A 13297, Bierbach an 3.AEA\an Handelsvertretung Libanon, Berlin 31.3.1964, Bl.26.

(١١٥) MfAA, A 13787, MfAA, «***Informationsanalyse ûber die politik Libanon***», Berlin 31.3.1965, Bl. 25; MfAA, C 448\73, Schneider an Pâtzold, Beirut 26.9.1961, BI 107.

(١١٦) «***Denkschrift ûber dei Bedrohung des Friedens durch die Aufrûstungspolitik Westdeutschlands***», PAAA, Abt. 7\728, Hellenthal an AA, Nr. 923\58, Beirut 14.11.1958.

(١١٧) المرجع السابق، الوثيقة ذاتها.

(١١٨) PAAA, Abt.. 7\728, Hellenthal an AA, Nr. 880\59, Beirut 3.10.1959. وبتاريخ ١٤ أيار ١٩٦١ نشر الكاتب اللبناني جميل جبر سلسلة من المقالات في جريدة بيروت الناطقة بالإنكليزية حول انطباعاته عن زيارته إلى ألمانيا الديمقراطية تحدث فيها عن «**الروح المسالمة**» لشعبها وعن «**الدور الاستراتيجي للمرأة في الحياة العامة**». PAAA, Abt. 7\824, «***Die Aktivitât der SBZ im Ausland***», Presse u. Informationsamt der Bundesrepublik, Mai 1961, Bonn 8.6. 1961.

(١١٩) MfAA, A 12659, Westdeutsche Aktivitât gegenûber der Tâtigkeit der Hanelsvertretung der DDR in der Republik Libanon, Berlin 17.12.1960; PAAA, Abt. 7/1109, Instruktion fûr den Botschafter in Beirut, an Referat 708, Beirut 18.1.1961.

(١٢٠) المرجع السابق، وقارن الرواية نفسها بـ PAAA, Abt 7\824, Raster an AA, Nr. 1093\60, Beirut 12.10.1960; MfAA, A 12659, Westdeutsch Aktivitât gegenûber der Tâtigkeit der Handelsvertretung der DDR in der Republik Libanon, Berlin 17.12.1960.

(١٢١) MfAA, C447\73, Schneider an Pâtzold, Beirut 14.11.1960.

(١٢٢) MfAA, C 447\73, Schneider an Pâtzol, Beirut 14.11.1960; PAAA, Abt. 7\824, Raster an AA, Nr. 1131\60, Beirut 25.10.1960.

(١٢٣) حول هذا الموضوع، انظر ملف خارجية ألمانيا الديمقراطية رقم، MfAA, A 12659, ***Einmischung der BRD in die Beziehungen zwischen DDR und Libanon 1960 - 1961***, 13 Seiten.

(١٢٤) MfAA, A 12602, Jahresanalyse 1961, vertrauliche Dienstsache Bl.30.

(١٢٥) MfAA, C 448\73, Schneider an Pâtzold, Beirut 26.9.1961, BI 107.

(١٢٦) MfAA, C 454\73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Krûger an Schwab, Beirut 11. 1.1963, Jahresbericht 1962, Bl.29.

(١٢٧) MfAA, C 454\73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Krûger an Schwab, Beirut 11. 1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 35 - 36.

(١٢٨) MfAA, A 13660, Aktenvermerk ûber den Antrittsbesuch des Leiters der Handelsvertretung beim libanesischen Außenminister, Herrn Philippe Takla, am 9.7.1962, vertraulich, Nr. 934/62, Beirut 9.7.1962, Bl. 54-55; MfAA, A 13297, Information ûber den den Besuch des Generalsekretârs des Ministerrates, Excellenz Nazem Bey Accari, vertrauliche Dienstsache, Nr. 53\63, Berlin 28.2.1963, Bl.61.

(١٢٩) المرجع السابق، الوثيقة ذاتها.

(١٣٠) MfAA, A 13660, Abschlußbericht ûber meine Tâtigkeit als Leiter der Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.1962 - 19.9.1963), vertrauliche Dienstsache, Berlin 1.10. 1963, Bl. 4- 6; A 13294, Zirpel's Bericht ûber die Abkommensverhandlungen DDR\Libanon. Berlin 64: MfAA, A 13294, Schlußbesprechung der Verhandlungsdelegation fûr das Handels - und Zahlungsabkommen DDR\Libanon am 23.5.1961, Beirut 23.5.1961, Bl.78.

(١٣١) MfAA, C454\73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Krûger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl.31.

(١٣٢) MfAA, C 454\73, Jahresbericht Libanon 1962, Bl.63.

(١٣٣) MfAA, C 454\73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Kûger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 30.

(١٣٤) المرجع السابقع، الوثيقة ذاتها ورقة ٣١ ـ ٣٤.

(١٣٥) MfAA, A 13294, Schlußbesprechung der Verhandlungen fûr das Handel u. Zahlungsabkommen DDR\Libanon am 23.5.1961, Beirut 23.5.1961, Bl.78; dersl, Zirpel's Bericht ûber die Abkommensverhandlungen DDR\Libanon, Berlin 19.6.1961, Bl. 62 - 64.

(١٣٦) MfAA, C448\73, Helbig an Bierbach, vertrauliche Dienstsache, Nr. 59\63, Beirut 2.11.1963,Bl.61.

(١٣٧) MfAA, C454\73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Kûger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 31 - 34. ويذكر التقرير أن شفارتزمن، سفير ألمانيا الاتحادية في بيروت، حاول جاهداً ثني نقيب المحررين ملحم كرم عن حضور حفل تكريمي لنقابته أقامه الممثل التجاري، لكنه فشل في ذلك.

(١٣٨) PAAA, Abt. 7\807, Botschaft der Bundesrepublik Deutschland an AA, Nr. 636\62, Beirut 12.7.1962.

(١٣٩) PAAA, Abt, 7\807, Krapf an Staatssekretâr, Beirut 10.9.1962' MfAA, C454\73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Krûger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 34.

(١٤٠) MfAA, 13660, Helbig's Vermerk an Bierbach\an Kattner, Vertrauliche Dienstsache, Nr. 40\63, Beirut 24.6.1963, Bl. 44; dersl. Krûger's Stellungsnahme zum Vermerk des Gen. Helbig, Handelsvertretung Beirut vom 24.6.1963, Nr. 258\63, Berlin 9.7.1963, Bl.47.

(١٤١) MfAA, A 13660, Helbig's Vermerk an Bierbach\an Kattner, vertrauliche Dienstsache Nr. 40\63, Beirut 24.6.1963, Bl.43; dersl. Kûger's Stellungsnahme zum Vermerk des Gen. Helbig, Handelsvertretung Beirut vom 24.6.1963, Nr.258\63, Berlin 9.7.1963, Bl.48; MfAA, C448\73, Heblig's Vermerk ûber eine Unterredung mit dem Wirtschaftsabteilung im libanesischen Außenministerium, Zeidan Bittar, am 28. September 1963, Bl.77.

(١٤٢) MfAA, A 13660, Krûger's Stellungsnahme zum Vermerk des Gen, Helbig, Handelsvertretung Beirut vom 24.6.1963, Nr. 258\63, Berlin 9.7.1963, Bl.38 - 39. MfAA, A 13660, Helbig an Sachse, Nr. 44\63, Beirut 26.7.1963.

(١٤٣) MfAA, A 13660, Abschlußbericht ûber meine Tâtigkeit als Leiter der Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.1962 - 19.9.1963), vertrauliche Dienstsache, Berlin. 1.10.1963, Bl. 5; MfAA, A13660. Krûger an Bierbach, Nr. 47\63, Beirut 3.9.1963, Bl. 25 - 27.

(١٤٤) MfAA, A 13660, Abschlußbericht ûber meine Tâtigkeit als Leiter der Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.1962 - 19.9.1963), vertrauliche Dienstsache, Berlin. 1.10.1963, Bl. 7.

(١٤٥) MfAA, A 13660, Kûger's Vermerk ûber ein Gesprâch mit dem Chef des Protokolls des Libanesischen Ministerium des Auswârtigen Amtes Botschafter Robert Khlat am 31.8.1963, Nr. 48/63, Beirut 31.8.1963, Bl. 30.

(١٤٦) MfAA, A 13787, MfAA, Informationsanalyse ûber die Politik Libanon, Berlin 31.31.1965, Bl.32.

(١٤٧) MfAA, C 448\73, Helbig an Bierbach, Beirut 30.5.1964, Bl. 39; dersl. Hengelhaupt an Bierbach, Beirut 9.7.1964; Hengelhaupt an 3. AEA, Beirut 6.8.1964, Bl.26.

(١٤٨) MfAA, C448\73, Helbig an Bierbach, vertrauliche Dienstsache Nr. 059\63, Beirut 21.11.1963, Bl.61.

(١٤٩) MfAA, A 11994, Aide Memoire, Abschrift 233\63, Bl. 151 - 154. وكانت صفقة الأسلحة من ألمانيا الاتحادية إلى إسرائيل قد عقدت في ٨ حزيران ١٩٦٢ بين المستشار إدنهاور وبن غوروين، أنظر Hûnseler p 144.

(١٥٠) تبعاً لـ Schwanitz, Judenargwohn p 646، فقد كانت صفقات الأسلحة من ألمانيا الاتحادية إلى إسرائيل معروفة منذ منتصف عام ١٩٦٣. أما Thomas Scheffler, The Power of Dependence: The Federal Republic of Germany and the Arab World, in: ***Journal***

of Arab Affairs 2(1993), Special Issue, vol 12, ed. Udo Steinbach, p 148، فيذكر أن صحيفة Frankfurter Rundschau الموالية لإسرائيل هي التي كشفت عن تلك الصفقات في ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٤ وأن مصر كانت تغض الطرف عنها. ولكان عندما أذيعت في وسائل الإعلام، لم تعد مصر تستطيع التغاضي عنها. ويتهم المؤرخ المصري وجيه عتيق، السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الألمانية ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥، القاهرة ص ٢٦١ ـ ٢٦٢ إسرائيل بإفشاء أسرار تلك الصفقات لتعكير علاقات مصر مع ألمانيا الاتحادية.

(١٥١) MfAA, A 12612, *Die Beziehungen der DDR zu den arabischen und ûbrigen Staaten des Nahen Ostens*, vertrauliche Diesntsache Nr. 463\63, Berlin 18.11.1963, Bl. 16.

(١٥٢) MfAA, LS A\516, 16. Killegium - Sitzung «*Afrikaplan*» Berlin 17.11.1964 (= 23. 11. 1964), Nr. 234\64.

(١٥٣) «*Die Aufnahme diplomatischer Beziehungen zwischen Westdeutschland und Israel wûrde Lediglich ein Hindernis für die diplomatische Anerkennung der DDR durch arabische Staaten aus dem wege râumen: Der anerkennende Staat wûrde sich den Vorwurf ersparen, eine Anerkennung Israels durch die westdeutsche Bundesrepublik provoziert zu haben. Damit sind aber keineswegs die anderen Schwerigkeiten wie die Grundeinstellung der arabischen Staaten zu den sozialistischen Lândern, ihre Hoffnung auf ôkonomische Unterstûtzung von beiden Seiten und speziell von Westdeutschland, der Einfluß anderer imperialistischer Lânder u.a. beseitigt. Aus diesem Grunde darf die Auswertbarkeit eins solchen Schrittes für die Außenpolitik der DDR nicht überschâtzt werden*». MfAA, LS- A490, 16. Sitzung des Kollegiums, Betr: *Einige Probleme der Beziehungen Westdeutschlands zu Israel und den arabischen Staaten und deren Einfluß auf die Entwicklung der Beziehungen zwischen der DDR und den arabischen Staaten*, vertrauliche Dienstsache Nr. 368\63, ausgearbeitet von 3. AEA, Berlin 21.9.1963, S. 15 - 16.

(١٥٤) MfAA, A 17962, Winzer an Axen, Berlin 3.11.1964.

(١٥٥) بُعيد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية وبون، أكد قنصل ألمانيا الاتحادية في حلب على وجود **«صداقة عربية ـ ألمانية»** تعود إلى القرن التاسع عشر، وإنه أعيد إحياؤها من قبل الرايخ الثالث، أنظر PAAA, IB4\161, Konsulat der Bundesrepublik Deutschland\ Aleppo, betr, Nr.140, Aleppo 26.5.1965.

(١٥٦) من الكتيبات التي أصدرتها حكومة ألمانيا الديمقراطية وركزت فيها على مقولة صداقتها للعرب ومعاداة ألمانيا الاتحادية لهم Friend and Enemy of the Arabs, Berlin o.D. وقارن بـ: Dittmar, DDr - Israel II, p 849.

(١٥٧) عتيق، مرجع سابق، ص ٢٧٨ ـ ٢٩٢؛ وتبعاً لـ Scheffer, op. cit. p 148 Mohammad Abediseid, Die deutsch - arabischen Beziehungen - Probleme und Krisen,

Stuttgart 1976, p 171 f.، فإن ألمانيا الديمقراطية غلّفت رحلة أولبرشت إلى مصر بنصيحة الأطباء له بالنقاهة في بلد حار واقتراحهم عليه منطقة أسوان. أما حكومة بون، فرأت في موافقة الرئيس عبد الناصر على الزيارة رداً مقصوداً منه على تسليماتها من الأسلحة إلى إسرائيل.

(١٥٨) PAAA, IB4\142, Aufzeichnung betr: *Entwicklung im Nahen Osten*, Bonn 10.2.1965, IB4 - 82.00\92; dersl. Staatssekretâr Carstens an Natogerma Paris 9.2.1965.

(١٥٩) PAAA, IB4/165, Schwarzmann's *Uberblick über die Vorgânge in der sowjetischen Besatzungszone vom Mitte Môrz bis Anfang Juli 1965*, Auszug aus einem Bericht der Dienststelle Berlin nom 12. Juli 1965.

(١٦٠) BArch, SAPMO\NY 4182\1336, *Das Arabisch - Westdeutsche Verhâltnis nach dem Abbruch der diplomatischen Beziehungen* (Information), streng vertraulich, Nr. 0265, 17.5.1966, Bl. 121; PAAA, 1B4\161, Meyer - Lindenberg, betr: *Abbruch der diplomatischen Beziehungen zur Bundesrepublik Deutschland durch die arabischen Staaten*, Bonn 9.6.1965; وفي عام ١٩٥٥، رفضت حكومة بون، بناء على طلب واشنطن، عرضاً إسرائيلياً للاعتراف بالدولة العبرية، وقد رأت واشنطن ضرورة المحافظة على ما تبقى من العلاقات الجيدة مع الدول العربية من خلال ألمانيا الاتحادية بعد دخول السوفيات إلى المنطقة العربية عبر مصر. وفي عام ١٩٥٦ تراجعت ألمانيا الاتحادية عن تطبيع علاقاتها بإسرائيل بعد إعلان جامعة الدول العربية عن عزمها عل بحث تلك المسألة وتهديد مصر بالاعتراف بألمانيا الديمقراطية رداً على أية خطوة في هذا الاتجاه، أنظر Abediseid pp 122 - 123. وتذكر إحدى الوثائق في الأرشيف السياسي ببون أن قرار بون إقامة العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب أتخذ في عام ١٩٥٧ بصورة مبدئية على أن يُختار الوقت المناسب لذلك لاحقاً. وجاء هذا في أعقاب اقتراح في هذا المعنى تقدم به بن غوريون في مؤتمر صحفي بتل أبيب بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٥٧، أنظر، PAAA, Abt. 7\726, Hase an Referat 316, Nr. 843\57, Bonn 14.11.1957. وقارن بـ: Uwe Mûllenmeister, Die Nahostpolitik der sozial - liberalen Koalition 1969 - 1982, Frankfurt a. M. usw. 1988, p 83. وحول جذور العلاقات بين ألمانيا الإتحادية وإسرائيل، أنظر: عبد الرؤوف سنو، قطع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وبون عام ١٩٦٥: دور إسرائيل وألمانيا الديمقراطية في: **أوروبا والشرق الأدنى ١٩٢٠ ـ ١٩٧٣**. يصدر قريباً عن أعمال مؤتمر «**أوروبا والشرق الأدنى ١٩٢٠ ـ ١٩٧٣**».

(١٦١) MfAA, A 13787, MfAA, Informationsanalyse über die Politik Libanon, Berlin 31. 3.1965, Bl. 23. وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين بيروت وبون، تولت سفارة إسبانيا في بون رعاية العلاقات بين لبنان وألمانيا الاتحادية، فيما تولت السفارة الفرنسية في بيروت رعاية مصالح بون في بيروت BArch, SAPMO\NY 4182\1336, *Das Arabisch - westdeutsche Verhâltnis nach dem Abbruch der diplomatischen Beziehungen*

(Information), streng vertraulich, Nr. 0265, 17.5.1966, Bl. 121; PAAA, IB4\161, Meyer - Lindenberg, betr. ***Abbruch der diplomatischen Beziehungen zur Bundesrepublik Deutschland durch die arabischen Staaten***, Bonn 8.6.1965.

(١٦٢) ازداد حجم استيراد ألمانيا الاتحادية من البلدان العربية عام ١٩٦٥ عن السنة التي سبقتها بنسبة ١٦٪ والتصدير من الدول العربية إليها بنسبة ٦٪. كما ارتفع عدد الطلاب والمهنيين العرب الذين كانوا يتعلمون في ألمانيا الاتحادية من ٥٠٤٥ في عام ١٩٦٥ إلى ٧٠٠٠ في عام ١٩٦٦، هذا فضلاً عن مئات الخبراء والمستشارين والمعلمين الألمان الغربيين العاملين في الدول العربية
BArch, SAPMO\NY 4182\1336, ***Das Arabisch - westdeutsche Verhâltnis nach dem Abbruch der diplomatischen Beziehungen*** (Information), streng vertraulich,
كما بلغت تقديمات مساعدات التنمية الألمانية الغربية . Nr. 0265, 17. 5.1966, Bl. 121 - 123
Heinz Herzog, Die «إلى ١٣ دولة عربية قبل حرب عام ١٩٦٧ (٢،٦) مليار مارك
Beziehungen der DDR zu den arabischen Lândern, in: ***Vierteljahresbericht, Forschunsinstitut der Friedrich - Abert - Stiftung*** 27 - 30 (1967), p 249 . أما شفلر،
مرجع سابق، فيرى العلاقة بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية من زاوية التبعية الاقتصادية.
وعشية قطع العلاقات الدبلوماسية بين بيروت وبون، كان نفوذ ألمانيا الاتحادية في لبنان لا يُضاهى. فقد كانت تمتلك مؤسسات ثقافية وتعليمية واقتصادية عديدة، أبرزها المدرسة الألمانية في بيروت ومدرسة شنلر في البقاع ومعهد غوتيه وفرعه في طرابلس الذي استقطب اللبنانيين حوله وأبهرهم بأمسياته الثقافية الرائعة. إضافة إلى ذلك، امتلك الألمان الغربيون مركزاً تجارياً للصناعة والزراعة في بيروت
MfAA, A 13787, MfAA, Informationsanalyse über die Politik Libanon, Berlin 31. 3. 1965, Bl. 35 . وفي
تشرين الأول عام ١٩٦٣ قررت ألمانيا الاتحادية فتح مركز للدراسات الشرقية في بيروت يغطي منطقة الشرق الأوسط، هو الآن «**المعهد الألماني للأبحاث الشرقية**» بيروت
MfAA, C 455\73, Jahresbericht Libanon 1963, Nr. 40\64, Berlin 27.1.1964, Bl. 62.

(١٦٣) MfAA, A 13787, Information sanalyse ûber die Politik Libanon, Berlin 31.3. 1965, Bl.23.

(١٦٤) PAAA, IB4\144, Munzel an AA, Nr. 49, Beirut 12.2.1965 . كما ويتجلّ موقف لبنان من رحلة أولبرشت من خلال امتناع سفيره في مصر عن استقبال الرئيس الألماني الشرقي عند وصوله إلى محطة سكة الحديد في القاهرة.
PAAA, IB4/143, An alle diplomatischen Vertretungen der Bundesrepublik Deutschland, gez. Schirmer, Bonn 15.3.1965.

(١٦٥) PAAA, IB4/142, Schirmer's Vermerk. Betr.: Nasser - Einladung an Ulbricht, IB4 - 82.00/1 - 90.35/ vs - NfD, Bonn 29.1.1965.

(١٦٦) PAAA, IB4\142, Carstens an Diplogerma Beirut usw, Bonn 29. 1.1965, 82.00\1 - 90. 35; dersl. IB4, Munzel an AA, Nr. 61, Beirut 17.2.1965.

(١٦٧) MfAA, A 13655, Mory's Zusammenfassender Bericht über den Aufenthalt der Regierungsdelegation der Republik Libanon anlâßlich der Jubilâummesse, vertrauliche Dienstsache 1965, Nr. 34\65, ohne D., p 28.

(١٦٨) MfAA, A 13787, MfAA Informationsanalyse ûber die Politik Libanon, Berlin 31.3. 1965, Bl. 36 - 37.

(١٦٩) PAAA, IB4\159, Refeat IB4, Aufzeichnung betr: ***Reaktion der arabischen Staaten auf die Aufnahme diplomatischer Beziehungen zu Israel***, gez Redies, Bonn 16.3.1965.

(١٧٠) MfAA, A 13787, MAA, Informationsanalyse ûber die Politik Libanon, Berlin 31. 3. 1965, Bl. 23.

(١٧١) PAAA, IB4\159, Munzel an AA, Nr. 118, Beirut 16.3.1965.

(١٧٢) BArch, SAPMO\NY 4182\1336, ***Das Arabisch - westdeutsche Verhâltnis nach dem Abbruch der diplomatischen Beziehungen*** (Information), streng vertraulich, Nr. 0265, 17.5.1966, Bl. 122, 124, 126f. 129.

(١٧٣) تحدث تقرير للخارجية الألمانية في بون في أعقاب زيارة أو لبرشت إلى مصر عن حملة إعلامية مكثفة شنتها برلين من خلال الصحافة اللبنانية الناصرية والصحف المحافظة، كالحياة والعمل والنهار، وأن مطبوعات معادية لسياسة بون تجاه إسرائيل كانت توزع على رؤساء الصحف والدوائر الاقتصادية والمنظمات والمدارس، راجع
PAAA, IB4\199, Munzel an AA, Ohne Nr. AA, Beirut 5.5.1965.

(١٧٤) PAAA, IB4\199, Munzel an AA, Telegramm Nr. 175, 24. 4.1965; dersl. Munzel an AA, ohne Nr. Beirut 26.4.1965; PAAA, IB4\199, Raben an AA, II1 82. 00, Beirut 24. 8.1965;
PAAA, Abt. IB4\164 (165), Schwarzmann's «***Überblik ûber die Vorgânge in der sowjetischen Besatzungszone vom Mitte Mârz bis Anfang Juli 1965***», Auszug aus einem Bericht der Dienststelle Berlin vom 12. Juli 1965; Herzog, p. 268; BArch, SAPMO\ NY 4182\1337, Winzer's Bericht ûber die Reise des Ministers fûr Auswârtige Angelegenheiten der DDR in 5 arabischen Staaten, Berlin 22.5. 1967, Bl. 86.

(١٧٥) PAAA, IB4\199, Botschaft der Bundersrepublik Deutschland = Franzôsische Botschaft) an AA, Beirut 14.9.1965.

(١٧٦) BArch p, DE1, 49167, Zscherpe Gesprâch mit Nsouli am 8.9.1966; PAAA IB4\199, AA an Botschaft der Bundesrepublik Deutschand (= Franzôsische Botschaft), Beirut 13.10.1965; BArch P, DA5\9606, Agsten an Weiss, Streng vertraulich, 20.12.1966; BArch, P, DA5\9606, Berlin 12.1.1968.

(١٧٧) Scheffler, pp 153 - 154

(١٧٨) Edmund Rôhner, DDR - Arabische Staaten: Gemeinsame Interessen und Ziel, in: ***Deutsche Außenpolitik*** 1(1979), p. 15; Peter Dittamr, DDR und Israel II, in: ***Deutschland Archiv*** 7(1977), p 850.

(١٧٩) Hûnseler pp 164 - 165: Mûllenmeister pp 87 - 88; Plate, DDR - Außenpolitik, pp 73 - 74.

(١٨٠) BArch, SAPMO\NY 4182\1333, Winzer an Ulbricht usw., Berlin, 28.11.1969, Anlage Dr. Herder vom 27.11.1969, Bl. 150; desl, Winzer an Ulbricht usw., Berlin 28.11.1969, Bl. 149; DAPDDR, 17/2, p1062.

(١٨١) BArch, SAPMO\NY 4182\1333, Winzer an Ulbricht usw, Berlin, 28.11.1969, Anlage Dr. Herder vom 27.11.1969, Bl.150 - 152.

(١٨٢) المرجع السابق، الوثيقة ذاتها ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(١٨٣) المرجع السابق، الوثيقة ذاتها ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(١٨٤) Hûnseler, Die Außenpolitischen Beziehungen, pp 164 - 165; Mûllenmeister, pp 87 - 88.

(١٨٥) Von Plate, DDR Außenpolitik, pp 73 - 74.

(١٨٦) Von Plate, Der Nahe und Mittlere Osten, op. cit. pp 674 - 675. وقارن بـ: Friedmann Bûttner\Peter Hûnseler, Die politischen Beziehungen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und den Arabischen Staaten. Enwicklung, Stand und Perspektiven, in: Karl Kaiser und Udo Steinbach Ed. ***Deutsch - arabische Beziehungen***, Mûnchen\Wien 1981, p 121.

(١٨٧) حول هذا الموضوع، أنظر: عبد الرؤوف سنو، قطع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وبون عام ١٩٦٥: دور إسرائيل وألمانيا الديمقراطية في: **أوروبا والشرق الأدنى ١٩٢٠ ـ ١٩٧٣**، يصدر قريباً.

(١٨٨) كان هدف المستشار الألماني ارهارد (Erhard) بداية هو إقامة علاقات قنصلية مع إسرائيل، وهو ما عرضه عليها موفده إلى تل أبيت في ٧ آذار ١٩٦٥. أما سبب التحول المفاجئ إلى العلاقات الدبلوماسية، فيعود إلى الانطباع الذي عاد به رئيس ائتلاف الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني والحزب المسيحي الإجتماعي في البرلمان الألماني راينر بارتزل (Rainer Barzel) من الولايات المتحدة ومفاده أن موجة عداء تسود الولايات المتحدة الأمريكية ضد ألمانيا الاتحادية من جراء عدم اقدامها على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ولكي لا يخسر ارهارد دعم واشنطن لبلاده في مسألة تمثيلها الحصري للشعب الألماني، قرر الاعتراف بإسرائيل، أنظر، عتيق، مرجع سابق ص ٣٢٣ ـ ٣٢٥ وقارن بـ Scheffer, p 149

(١٨٩) Kai Hafez, Von der nationalen Frage zur Systempolitik: Perioden der DDR - Nahostpolitik, 1949 - 1989, in: ***Orient***, 1(1995), p77.

(١٩٠) Hûnseler, p 148 - 149.

(١٩١) «*man geht davon aus, daß... die Bundesrepublik Deutschland in ihrem verhâltnis zu Israel und in der Frage der in der VAR tâtigen deutschen Experten den Status quo einhâlt* PAAA, IB4. Weber an AA, IB4 82. 52, Kairo 26.5.1964.

(١٩٢) BArch, SAPMO\NY 4182\1336, ***Das arabisch -westdeutsche Verhâltnis nach dem Abbruch der diplomatischen Beziehungen*** (Information), streng vertraulich 17.5.1966, Bl.119.

(١٩٣) Von Plate, Der Nahe und Mittlere Osten, p 681. مقابل تبعية مصر الاقتصادية إلى ألمانيا الاتحادية، فقد كان من أهداف الولايات المتحدة لمحاربة النفوذ الشيوعي في الشرق الأدنى بعد تضاءل النفوذين الفرنسي والبريطاني في المنطقة في أعقاب حملة السويس، استخدام ألمانيا الإتحادية للعب دور سياسي ـ اقتصادي في المنطقة، أنظر: Abediseid, op.cit. pp 115 - 121; Bûttner\Hûnseler, Die politischen Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland und den Arabischen Staaten, op. cit. 119 - 121.

(١٩٤) كان الرئيس المصري عبد الناصر يرى أن المسألة الألمانية قضية تعود أسبابها إلى الحرب العالمية الثانية وتخص الشعب الألماني الذي يمكنه وحده حلها فيما لو توفرت الظروف الدولية لذلك. وقد اعتبر أن الاختلافات الايديولوجية بين الدولتين الألمانيتين ونظامي الحكم فيهما مسائل ثانوية. Hafez, DDR - Nahostpolitik, op. cit. p82.

(١٩٥) أنظر فوق.

(١٩٦) يلخص باسم الجسر في كتابه «فؤاد شهاب ذلك المجهول»، بيروت ١٩٨٨، ص ٧٢ سياسة الرئيس اللبناني شهاب تجاه المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي بأنه... «**حياد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة**». ويضيف قائلاً «**ولكنه حياد أقرب إلى الانفتاح الاقتصادي والثقافي على الغرب وفرنسا والابتعاد عن معاداة الاتحاد السوفياتي**»

(١٩٧) MfAA, 12602, Jahresschlußbericht 1956 der Handelsvertretung Libanon, Beirut 3.1.1957, Friedrich an Schwab, Berlin 19.3.957, Bl. 166; Dersl. A 13779, Bôttger an MAI\MAA, streng vertraulich, Beirut o. D., Bl. 17 - 18; Dersl. B 2848, Schwab an Girnus, o.D. Berlin R 122\50790 A, Bl. 14 - 15; Dersl. Karame an Commercial Attache der DDR in Beirut, 25. 10.1958, Bl. 18; Dersl. Hânold an Stude\Jansen, o. D, Bl. 26; Dersl. Stude an Bôttger, Berlin 4.7. 1958, Bl. 49; MfAA, A 13779, Auszug aus einem Vermerk über eine Besprechung mit dem Leiter der Handelsvertretung der DDR im Libanon, Koll. Hânold am 24.11.1958, Berlin 1.12.158, Bl.3.

(١٩٨) أنظر فوق.

التشكيلات العسكرية لدولة لبنان الكبير

د. سامي ريحانا*

المحتوى:

مقدمة

التنظيمات العسكرية اللبنانية قديمة الزمن، تعود إلى العهود الكنعانية ـ الفينيقية مروراً بجيوش الإمارت التي تميز خلالها جيشا الأمير فخر الدين المعني والأمير بشير الشهابي الكبير. فخلال عهدي هذين الأميرين سيطرت جيوشهما على ما جاور إمارتيهما من إمارات وحتى ولايات أحياناً.

فترة المتصرفية (١٨٦١ ـ ١٩١٤) شهدت غياب التشكيلات العسكرية التي أخذت مكانها وحدات الجندرمة المحلية مع إمكانية استدعاء الوحدات العسكرية العثمانية إلى الجبل اللبناني من قبل المتصرف عند وقوع أحداث مهمة.

---

* عميد ركن متقاعد في الجيش اللبناني ـ دكتور في التاريخ.

لكن الحدث البارز الذي أخرج لبنان من المنظومة العثمانية ودفعه في ميدان الاستقلال بما فيه من إنشاء للوحدات العسكرية الوطنية هو الحرب العالمية الأولى التي دفعت السلطنة ثمن دخولها فيها إلى جانب دول المحور غالياً.

فالمرحلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى شهدت إنشاء الفرق الأولى التي ستكون نواة الجيش اللبناني منذ ١٩١٧ الذي تابع تطوره حتى الأول من آب ١٩٤٥ حين تسلمت السلطات الوطنية وحداته في احتفال مهيب وشهد العام ١٩٩٥ ذكرى يوبيله الذهبي.

ضمن هذا الإطار سأتكلم في مداخلي عن:

أولاً: وضع الشرق الأوسط عشية الحرب العالمية الأولى.

ثانياً: الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط.

ثالثاً: فرقة الشرق: نواة التشكيلات العسكرية في دولة لبنان الكبير.

رابعاً: التشكيلات العسكرية في دولة لبنان الكبير.

ـ كلمة ختامية.

أولاً: وضع الشرق الأوسط عشية الحرب العالمية الأولى

شكل الشرق الأوسط قبيل الحرب العالمية الأولى مسرحاً للمصالح السياسية للقوى الأوروبية الكبرى التي كانت تبحث، من خلال الحرب، عن حل لخلافاتها الاقليمية والاقتصادية وخاصة السياسية.

والحرب العالمية الأولى كانت أول صراع عالمي مسلح يتجاوز المسرح الأوروبي ليشمل قسماً من آسيا وافريقيا.

ونظراً لأهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية وضعف السلطنة العثمانية التي كانت تسيطر عليه، فقد دعي إلى دخول مسرح العمليات بسرعة تمشياً مع قول كلوزويتز المأثور:

«الحرب هي متابعة السياسة بوسائل أخرى»[1].

أما العلاقات بين العرب والأتراك قبيل الحرب، فقد كانت تسودها خلافات واضحة زادتها حدة تدابير جمال باشا بعد اخفاق حملته الأولى على قناة السويس في ٢ شباط ١٩١٥.

هذا الوضع، دفع بالعرب، بما فيهم لبنانيو الداخل والخارج إلى دخول الحرب إلى جانب الحلفاء بهدف تحرير بلدانهم من السيطرة العثمانية.

وتجسد الدور العربي واللبناني عسكرياً في إطارين:

الإطار الأول: دعوة شريف مكة الشريف حسين إلى محاربة السلطنة العثمانية إلى جانب الحلفاء.

الإطار الثاني: مشروع الخارجية الفرنسية المتجسد بتنظيم شعوب المنطقة في تنظيمات عسكرية بما فيهم الأرمن واللبنانيين والسوريين واستعمالهم ضد الاحتلال العثماني لبلدانهم.

وضمن هذا الإطار الثاني بدأ تنظيم الوحدات العسكرية اللبنانية منذ عام ١٩١٧.

ثانياً: الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط

في ٢ تشرين الثاني ١٩١٤، أعلنت حالة الحرب في الشرق الأوسط فاغلقت المضائق البحرية وضرب الحلفاء حصاراً بحرياً أمام السواحل التركية والسورية واللبنانية مما أدى إلى مجاعة كبرى.

وبهدف عزل السلطنة العثمانية تماماً، أنزل البريطانيون الفرقة الهندية السادسة في شمال الخليج العربي واحتلوا مصب شط العرب.

أ ـ الأعمال الهجومية العثمانية:

عززت السلطنة تواجدها في الشرق الأوسط بالجيش الرابع وأسندت القيادة إلى جمال باشا وزير البحرية الذي قاد أول هجوم على قناة السويس في ١٤ كانون الثاني فتم اختراق صحراء سيناء في سبعة أيام ووصلت طلائع القوات

(١٢ ألف رجل) إلى القناة بين الإسماعيلية والسويس خلال ليل ٢ ـ ٣ شباط فاجتازها حوالي ٥٠٠ مقاتل في أمكنة عدة. لكن القوة وقعت تحت نيران الحلفاء البحرية والبرية وتعرّضت لهجوم مضاد رد المهاجمين[٢].

الهجوم الثاني العثماني نفذ في تموز ١٩١٦، لكنه فشل أيضاً[٣].

ب ـ العمليات الهجومية الحليفة:

عزز الحلفاء قواتهم وبدأوا منذ نهاية عام ١٩١٦ بسلسلة هجومات قوية دامت سنتين جرت خلالها معارك قاسية جداً وانتهت بضرب القوات العثمانية وتحييدها وإخراجها من الشرق الأوسط نهائياً.

الهجوم النهائي الذي خرق الجبهة العثمانية نفذ في ١٩ أيلول ١٩١٨ بقيادة الجنرال البريطاني اللنبي ومشاركة قوات قدرت بـ ٢٠٠ ألف بغالبيتها بريطانية مع وجود رمزي فرنسي تمثل بتجريدة سوريا ـ فلسطين الفرنسية بقيادة الكولونيل دي بياباب[٤].

وقعت الهدنة مع تركيا في ٣١ تشرين الأول ١٩١٨ فيما كان آخر جيش عثماني يقاوم في موقع قطما بقيادة مصطفى كمال اتاتورك.

غنم الحلفاء ٧٥ ألف أسير منهم ٢٠٠ ضابط و٣٦٠٠ الماني ونمساوي و٢٦٠ مدفعا و٨٠٠ رشاشاً و ٢١٠ مدافع ذاتية الحركة[٥].

ج ـ دور الجيش العربي:

عام ١٩١٦، احتل الشريف حسين الطائف ومكة وقطع علاقاته مع الحكومة العثمانية.

عام ١٩١٧، أرسلت بريطانيا امدادات له وبعثة عسكرية يرأسها النقيب «لورانس العرب». وكان الجيش العربي يتألف من أربعة آلاف جندي نظامي ومن ٤٠ إلى ٥٠ ألف بدوي، وكلف بمهمة إرهاق القوات العثمانية وتعطيل مواصلاتها، لذلك شكل ٣ مفارز:

- مفرزة الشمال بقيادة الأمير فيصل.
- مفرزة الشرق بقيادة الأمير عبد الله.
- مفرزة الجنوب بقيادة الأمير علي.

واعتمد هذا الجيش في عملياته على أعمال الغريّة فقام بأعمال نسف الخطوط الحديدية والاتصالات مرات عديدة توجت باحتلال ميناء العقبة في آب ١٩١٧ بعد غارة قطع خلالها ألف كيلومتر في شهرين[٦].

وفي أيلول ١٩١٨، وبعمل متواز مع الهجوم الحليف الشامل، حمى الجيش العربي الجناح الشرقي للقوات المهاجمة المتقدمة على محور العقبة ـ معان ـ درعا ـ دمشق، ودخل دمشق مع طلائع القوات الحليفة.

ولخص الجنرال اللنبي نتائج التعاون العربي في تقريره فكتب:

«قدم الجيش العربي عوناً ثميناً.

أولاً في قطعه المواصلات العدوة قبل وأثناء العملية.

وثم في تعاونه الوثيق مع خيالتي في أثناء السير على دمشق».

وبلغت خسائر الجيش العربي ٢٠٠٠ قتيل وخمسة آلاف جريح[٧].

لكن هذا الجيش لم يكافأ على بطولاته، بل اضطر خلال ١٩٢٠ إلى مواجهة القوة العسكرية الفرنسية في ميسلون.

ثالثاً: فرقة الشرق نواة التشكيلات العسكرية لدولة لبنان الكبير:

في جو الحرب العالمية هذا، أطلق الحلفاء مشروعين لدعم مجهودهم الحربي:

الأول: إطلاق الثورة العربية الكبرى.

الثاني: تنظيم سكان الولايات الأسيوية في السلطنة العثمانية عسكرياً لجعلهم يساهمون في تحرير بلادهم من السيطرة التركية.

وضمن هذا المشروع الثاني، ونظراً للتفوق البريطاني في العديد، كلفت فرنسا بتنظيم سكان لبنان وسوريا وكيليكيا ضمن تنظيمات عسكرية. وهكذا ولدت فكرة إنشاء فرقة الشرق.

وكان الفرنسيون قد أرسلوا إلى مصر، لتمثيل تحالفهم مع بريطانيا، تجريدة عسكرية سميت تجريدة فلسطين - سوريا الفرنسية ومهمتها مواكبة العلم الفرنسي في الشرق منذ شهر نيسان ١٩١٧، وكلف بقيادتها العقيد دي بيابات DE PIEPAPE(٨).

وشاركت هذه التجريدة، بعد تعزيزها في الهجوم الحليف وباحتلال فلسطين وسوريا ولبنان في ١٩ أيلول ١٩١٨.

ففي شهر أيلول ١٩١٥، وبينما كان الطراد الفرنسي غيشين في مهمة شمال مصب نهر العاصي، لمح إشارات من البر ترسلها مجموعة من الرجال المسلحين. فأرسل زورقاً ليتصل بقائد المجموعة الذي أبلغه أن ٤٠٠٠ أرمني قد لجأوا إلى قمم جبل موسى المطل على البحر هرباً من العثمانيين. أقلت البحرية الفرنسية هؤلاء وطوعت الشبان منهم، وهكذا بدأ مشروع إنشاء فرقة الشرق(٩).

وبعد ورود معلومات تشير إلى رغبة العديد من اللبنانيين والسوريين في القتال تحت الأمرة الفرنسية لتحرير بلادهم، تلقى المقدم روميو قائد الفرقة أمراً بتوسيعها لتشمل تطويع اللبنانيين والسوريين اللاجئين إلى مصر وفرنسا والأميركيتين في إطار الفرقة.

أ ـ إنشاء السرايا العربية:

اعتباراً من ١٧ شباط ١٩١٧ شرع قائد الفرقة بإنشاء نواة السرية السورية - اللبنانية الأولى من بين ٥٠ عسكرياً فروا من الخدمة في الجيش العثماني واستقبلتهم البحرية الفرنسية. وهكذا تشكلت أول سرية بلغت في الأول من آذار ١٩١٧ مائتي وخمسين عنصراً فحملت اسم السرية ٢٣ في فرقة الشرق(١٠).

وكانت القيادة الفرنسية ترغب بتطويع اللبنانيين والسوريين من جميع الطوائف. لذلك تتابع إنشاء السرايا:

ففي كانون الأول ١٩١٨ شكلت سرية المستودع السورية وأركان الفوج السوري الأول. هذا الفوج كان يضم(١١):

- الأركان وفصيلة خدمات.
- أربع سرايا رماة.

الإطار العسكري لإنشاء دولة لبنان الكبير:

تطرق صك انتداب لبنان وسوريا إلى العلاقات العسكرية بين سلطة الانتداب والدولتين المذكورتين، ففصلها في المادة الثانية منه على الشكل الآتي:

- «يمكن للدولة المنتدبة أن تبقي وحداتها في الأراضي المار ذكرها لأجل الدفاع عنها. ويمكنها أيضاً، بانتظار تنفيذ النظام الأساسي وعودة الأمن العام إلى نصابه، أن تنظم القوات المحلية اللازمة (التي كانت معروفة بالميليشيا) للدفاع عن تلك الأراضي وأن تستخدمها في هذا السبيل وفي حفظ النظام. - (بمعنى أن السلطة المنتدبة لا يمكنها استعمال القوات المحلية إلا لهذه الغاية).

«ولا يجند إفراد القوات المذكورة إلا من أهل الأراضي المشار إليها».

«وبعد ذلك تصبح تلك القوات تابعة للسلطات المحلية مع الاحتفاظ بما يجب أن يبقى للدولة المنتدبة من حق السلطة والمراقبة عليها».

«ولا يجوز استخدامها لغايات غير التي تقدم ذكرها إلا بقرار من الدولة المنتدبة».

«ما من شيء يمنع سوريا ولبنان من الاشتراك في الإنفاق على القوة العسكرية المتمركزة في أراضيها».

«ويحق للدولة المنتدبة في كل حين أن تستخدم الموانيء والخطوط

الحديدية ووسائل المواصلات في لبنان وسوريا لنقل جنودها وجميع الفئات والمؤن والمحروقات».

استناداً لهذه المادة نظمت سلطات الانتداب القيادة العسكرية في المشرق وخاصة في لبنان بطريقة استجابت لشروط حفظ النظام وأمن البلاد العام.

وكانت المراحل التي مر بها هذا التنظيم قد أملتها ضرورتان:

الأولى الاستجابة لمتطلبات التنظيم السياسي والإداري للبلدان الخاضعة للانتداب.

الثانية: اتقاء الأخطار الخارجية أو الداخلية على الأمن الشخصي والجماعي والدفاع عن مصالح السلطة المنتدبة في المشرق.

ب ـ التنظيم العسكري للبنان الكبير:

وبعد إنشاء الدول في المشرق عام ١٩٢٠ نظم المشرق في ست مناطق عسكرية يحكمها ضباط عامون وهي: ـ حلب ـ العلويين ـ الفرات ـ لبنان ـ دمشق ـ جبل الدروز.

داخلياً قسم لبنان عسكرياً إلى أربع قطاعات يأمر كل منها ضابط قائد يعاونه ضابط يكون رئيساً لشعبه الاستخبارات وهذه القطاعات هي:

- طرابلس ومركز قيادته طرابلس.
- البقاع ومركز قيادته شتورا.
- الشوف ومركز قيادته بيت الدين.
- الجنوب ومركز قيادته مرجعيون.

وتطابقت حدود المقاطعات مع الحدود الإدارية للمناطق والمديريات.

- صلاحيات حفظ الأمن كانت تعود لحاكم لبنان الذي وضعت بتصرفه قوى الدرك والشرطة.
- أما الأمن الخارجي فقد أنيط بالمفوض السامي الذي كان بإمكانه، في حال

الاضطرابات الخطيرة، أن يفوض إلى السلطة العسكرية كل السلطات القضائية والأمنية أو قسماً منها والتي تمارسها بمعاونة السلطة المدنية مع إمكانية تفتيش منازل المواطنين وإبعاد المشبوهين وجمع السلاح والذخيرة ومنع المنشورات والاجتماعات التي تغذي حال الفوضى والاضطرابات.

- ضباط الاستخبارات كانوا يتمتعون بامتيازات مختلفة. فبالإضافة إلى مسؤولياتهم العسكرية، كانوا يضطلعون بدور المستشارين لدى الممثلين الإداريين لسلطة الانتداب ويصدرون نشرات استعلام دورية تعالج مواضيع عسكرية وسياسية وإدارية.

لقد انتقد العديدون جهاز الاستخبارات الفرنسي. كتب دي سان بوان، على سبيل المثال، عام ١٩٢٩ يصف تصرفات عملاء هذا الجهاز:

«يسأل الزوار الأجانب عند إيابهم من القرية المجاورة عن أسمائهم وصفاتهم وغاياتهم... إلخ. وفيما هم ينظرون بإعجاب إلى موقع جميل بعيداً عن أية حدود، يبرز فجأة شخص ما ويطلب جواز سفرهم المنسي في الفندق، ويلزمهم العودة إلى أماكن إقامتهم إرضاء لجهاز الاستخبارات.

وفي الحافلات، في الليل كما في النهار، تطلب الأوراق والبطاقات كل ساعتين تقريباً وأحياناً أكثر...».

مبادئ إنشاء الوحدات العسكرية اللبنانية:

وصفت مذكرة أصدرها: جيش المشرق الفرنسي تتعلق بالتنظيم التدريجي للقوات العسكرية اللبنانية، وصفت الأهداف المتوخاة على الشكل التالي:

«الوصول إلى تنظيم قوة تسمح بتوفير الأمن في البلاد، وعند الاقتضاء، مشاركة القوات الفرنسية المكلفة حماية سلامة أراضي لبنان».

«ومنح هذه القوة تنظيماً وتدريباً وتجهيزاً متلائمين مع طرق استعمالها سواء في الأوقات العادية أو عندما تدمج مع قوى أجنبية أخرى للقيام بعمليات واسعة النطاق».

تنفيذاً لهذه المبادئ نظمت القيادة الفرنسية منذ عام ١٩٢٠ في لبنان وسوريا وحدات تطويع اقليمية بهدف إشراك عناصر من السكان الإصليين بمهمة جيشها.

وتألفت هذه الوحدات على مثال الوحدات الفرنسية وجهزت بأسلحة فرنسية وطبقت عليها القوانين الفرنسية.

وكان بإمكان الوحدات اللبنانية تنفيذ عمليات واسعة النطاق ضد عدو محلي أو خارجي يملك دبابات ومدفعية وطائرات. أما تشكيل الوحدات من قناصة Chasseurs وخيالة خفيفة فكان يعكس الخصائص الجغرافية والمناخية للأرض اللبنانية. وفي الواقع، كان كل جيش يشكل قطعه تبعاً للمناطق التي يطلب منها التدخل وتنفيذ العمليات فيها.

وفي لبنان الذي تحيط به سلاسل الجبال والأودية العميقة برزت ضرورة اللجوء إلى قوات جبلية قادرة على تسلق المنحدرات وهبوط الوديان العميقة، فاختيرت القناصة (وشعارها العنزة ـ في بلجيكا شعارها الخنزير البري) والخيالة الخفيفة كتشكيلات نموذجية للبنان. حتى في أماكن تمركزها، لقد تمركزت القناصة اللبنانية في المناطق الجبلية والمرتفعات: مرجعيون ـ حاصبيا ـ راشيا ـ الخيام ـ عندقت ـ الفاكهة ـ ورأس بعلبك. فيما تمركزت أفواج المشرق على السواحل.

أخيراً، وبغية الحفاظ على الأمن على الأراضي اللبنانية، عمدت سلطات الانتداب إلى تطويع مجموعات من الأنصار الاقليميين. فعلى سبيل المثال الحق بفوج القناصة الأول في مرجعيون عام ١٩٣٩ حوالي ٢٦٠ نصيراً. لكن هؤلاء سببوا العديد من المشكلات.

ج ـ إنشاء الفرقة السورية:

في كانون الأول ١٩١٨ أرسلت الوحدات الأرمنية إلى كيليكيا للمساهمة، ضمن إطار الجيش الفرنسي، في احتلال المنطقة الزرقاء التي خصصت لفرنسا في اتفاقات سايكس ـ بيكو. لكن هذه الفرقة استخدمت خطأ في وطنها الذي

هربت عناصرها منه سابقاً خوفاً من المجازر التركية. لذلك قامت عناصرها بارتكاب مجازر بحق المدنيين مما أدى إلى حلها في بداية العام ١٩٢٠.

لكن حل هذه الفرقة دفع القيادة الفرنسية إلى دعم الوحدات السورية وحتى إلى إنشاء فرقة جديدة سميت «الفرقة السورية» «La Légion syrienne».

ففي ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ تقرر شطر فرقة الشرق ضمن القرار التالي:

«شطرت فرقة الشرق بقرار ١٨ كانون الثاني إلى فرقة أرمنية وأخرى سورية.

وتألف الفرقتان وفقاً للتشكيلات التالية:

ـ الفرقة السورية:

- أركان الكردوس السيّار.
- أفواج المشاة (من ٣ أو ٤ سرايا رماة وسرية رشاشات).
- كتيبة خيالة.
- سرية هندسة.
- سرية مستودع ومكتب محاسبة».

وهكذا تشكلت السرايا اللبنانية والسورية على الشكل التالي:

- السريان الأولى والثالثة في كانون الثاني ١٩١٩.
- السرية الثانية في الأول من آذار.
- كتبة الخيالة في ١ أيار.
- السرية الرابعة في ١٦ أيار.

وهكذا راحت الفرقة السورية تنمو وتتطور مع تطويع عناصر من جميع الفئات والطوائف لتصبح في عام ١٩٢٠ قوة لا يستهان بها ولتضطلع بدور راجح ومتفوق في عمليات حفظ الأمن في المنطقة الفرنسية.

ومن المتطوعين الجدد أغتنت الفرقة السورية عدداً إلى أن بلغت عام

١٩٢٦ / ٥٧٠٧/ عسكريين واستعملت وحداتها مع باقي الواحدات الفرنسية في جميع عمليات المشرق العسكرية.

د ـ الفرقة السورية، نواة الجيشين اللبناني والسوري.

على الرغم من توقف الأعمال الحربية التقليدية في المشرق، تطورت الفرقة السورية بسرعة لتصبح قوة عسكرية لا يستهان بها ولتشارك في جميع الأرتال السيارة التي نظمتها السلطة الفرنسية بهدف إحلال الأمن والسلام في المشرق.

إضافة إلى ذلك، تعهدت السلطات الفرنسية أمام عصبة الأمم، حين ارتضت الانتداب على سوريا ولبنان، بأن تنشيء تدريجياً القوات المسلحة لهذين البلدين وشرطتهما ودركهما ومصالحهما الإدارية. وهكذا كانت الفرقة السورية نواة هذه القوات المسلحة.

١ ـ مبدأ تنظيم الفرقة:

في ٥ آب ١٩٢٠، صدرت تعليمات تنظيم الفرقة السورية التي تشكلت من عسكريين لبنانيين وسوريين وفقاً لقواعد جديدة[١٢]:

في سلاح المشاة: كرادسة يضم كل منها هيئة أركان وعدة أفواج وسرايا المستودع.

في سلاح الخيالة: كرادسة يضم كل منها هيئة أركان وعدد من الكتاب وكتائب مستودع.

في باقي الأسلحة: سرايا هندسة ونقل وهجانة.

وكان أمر إنشاء الوحدات يصدر عن الجنرال قائد جيش المشرق الفرنسي.

رواتب العسكريين كانت حسب الجدول موضوع الملحق رقم ١. وتكاثر عديد الفرقة حتى بلغ: ١٤٠٠ عنصر في أيلول ١٩٢٠.

٥٣٠٠ عنصر في حزيران ١٩٢١ (٤٦٠٠ مشاة ـ ٥٠٥ خيالة ـ ١٤٠ هندسة). (انظر العديد في الملحق رقم ٢).

٢ ـ تأليف الفرقة السورية:

في بداية عام ١٩٢٠، كانت الفرقة موزعة كما يلي[١٣]:

- قيادة الفرقة : بيروت
- الفوج الأول (هيئة أركان) : طرطوس
- السرية الأولى : طرطوس
- السرية الثانية : جبلة
- السرية الثالثة : بيروت
- السرية الرابعة : بعبدا

ـ مجموعة الخيالة:

- القيادة مع الكتيبة : بيروت

وفي ١٦ آب ١٩٢٠ كانت تتمركز حسب الملحق رقم ٣.

وفي جزيران ١٩٢١ أعاد القائد الأعلى لجيش المشرق تنظيم الفرقة السورية على الشكل التالي[١٤]:

- كردوسا مشاة من ثلاثة أفواج لكل منها مع سرية مستودع.
- كردوس خيالة بأربع كتائب وكتيبة مستودع.
- سرية محمولة على البغال.
- سريتا هجانة ضمتا ٢٨٨ عنصراً.
- سرية أشورية ـ كلدانية.
- سرية هندسة مختلطة.

وفيما تمركز الفوج الأول بوحداته المكتملة في الدولة العلوية، كان الفوج الثاني يتمركز في دولتي دمشق وحلب[١٥]. وتتابعت وحدات الفرقة السورية المستقلة الأخرى بما فيها المدرسة الحربية في دمشق ورهط الموسيقى الذي كان يحمل علم الفرقة السورية.

أما كردوس الخيالة فكان يتمركز في لبنان ودولة العلويين.

وفي عام ١٩٢٣ تمركزت حسب التالي[١٦]:

- دولة العلويين: الكردوس السوري الأول ويشمل فوجي مشاة وكتيبة خيالة وسرية هندسة.
- دولة دمشق: الكردوس السوري الثاني ويشمل فوجي مشاة وكتيبتي خيالة وسرية هجانة.
- دولة حلب: الكردوس السوري الثالث.
- دولة لبنان: فوجا مشاة ـ كتيبتا خيالة ـ سرية هجانة ـ سرية محمولة.

٣ ـ المدرسة الحربية في دمشق:

بغية تنشئة ضباط للفرقة السورية فتحت المدرسة الحربية في دمشق أبوابها في الثاني عشر من أيار ١٩٢١ لتستقبل:

* تلامذة ضباط وتلامذة صفوف ضباط واختصائيين.
* مترجمين لجيش المشرق.

وبلغ عديدها عند افتتاحها تسعة ضباط مدرسين و١٣ صف ضابط وعشرين تلميذ ضابط قيادة و٣٠ تلميذ ضابط مترجم و٥٣ عريفاً وجندياً.

وعملت المدرسة الحربية بفعالية خلال السنوات الأولى من تاريخها وخرجت منذ إنشائها ولغاية العام ١٩٢٦ تسعة وأربعين ضابطاً للقوات اللبنانية والسورية وثلاثة وعشرين مترجماً لجيش المشرق. وبلغ عدد المرشحين إليها[١٧]:

- عام ١٩٢٥: ٥٩
- عام ١٩٢٦: ٣٠ قبل منهم ١٣
- عام ١٩٢٧: ٣٠ قبل منهم ٢٢
- عام ١٩٢٨: ١٤٧ قبل منهم ٢٦

- عام ١٩٣٠: ١٧١ قبل منهم ١٣.
- عام ١٩١: ١٧١ قبل منهم ١٥.
- عام ١٩٣٢: ٣٤٩ قبل منهم ٢٧.

وكان التلامذة يتخرجون بعد سنتين من الدروس وفي احتفال مهيب يترأسه رئيس الحكومة السورية.

وفي عام ١٩٣٢ نقلت المدرسة إلى حمص حيث التحق تلامذة الضباط اللبنانيين والسوريين.

وفي ١٥ آب ١٩٤٥ وبعد تسلم الجيش اللبناني والسوري من قبل السلطات الوطنية للبلدين قسمت المدرسة إلى مدرستين، الأولى بقيت في حمص وانتقلت الثانية إلى الفياضية في لبنان.

وماتزال هاتين المدرستين تخرجان الدفعة تلو الدفعة من الضباط للجيشين الوطنيين اللبناني والسوري والذين ساهموا في تحصين بلديهم ورفعتهما. وبرز العديد منهم حيث لعبوا دوراً بارزاً في تاريخ البلدين العسكري والسياسي وأبرزهم الرئيس فؤاد شهاب في لبنان والرئيس حافظ الأسد في سوريا اللذين تخرجا من صفوف المدرسة الحربية التي أنشأت عام ١٩٢١ في دمشق

رابعاً: باقي التشكيلات العسكرية في لبنان الكثير

نظم الجيش الفرنسي في لبنان، إلى جانب الفرقة السورية، تشكيلات عسكرية أخرى ضمت عناصر عسكرية لبنانية وسورية ساهمت بشكل عام في الحفاظ على الاستقرار داخل هذين البلدين.

ونذكر هذه القوات على التوالي:

أ ـ قوات المشرق المساعدة: Auxiliaires

منذ ٣١ آب ١٩٢٠ والتي ضمت في عديدها الفرقة السورية والمدرسة الحربية. وكان على القوة المنتدبة أن تنشيء ملاكات الجيش اللبناني والسوري

من ضباط وصفوف ضباط وتقنيين وتحضرها لتصبح جيوشاً مستقلة. ولما كانت الفرقة السورية، بوحداتها المقاتلة وملاكاتها ذات الأغلبية الفرنسية، لا تستطيع أن تؤمن هذه المهمة الجديدة، تقرر إنشاء قوات المشرق المساعدة التي ضمت[١٨]:

- الفرقة السورية.
- الأجهزة والمصالح اللازمة لحسن سير المواصلات.

ومنذ ١٩٢٤ بدأت دولتا لبنان وسوريا بالمساهمة في نفقات هذه القوات.

وكان بإمكان اللبناني والسوري أي يرقى حتى رتبة ملازم أول فقط في سلاح المشاة وحتى نقيب في سلاح الخيالة ويتمتع بامتيازات هذه الرتبة كاملة ويتحمل مسؤولياتها. أما الرواتب فكانت نفس رواتب العسكريين الفرنسيين.

أما تأليف هذه القوات عام ١٩٢١ فكان كالتالي: (علاوة على الفرقة السورية)[١٩].

- مجموعة لبنان الكبير: سرية مشاة وكتيبة خيالة.
- مجموعة شمال سوريا: ٥ سرايا مشاة.
- مجموعة دولة العلويين: ٣ سرايا مساعدة علوية وكتيبة خيالة.
- مجموعة دولة دمشق: ٣ سرايا مشاة وكتيبة خيالة.
- مجموعة حمص: ٣ سرايا مشاة.
- مجموعة الاسكندرون: سرية مشاة.

وبلغ عديدها عام ١٩٢٣: ٦٢٨٢ عنصراً

موزعين كالتالي:

الرتبة	فرنسيون	لبنانيون وسوريون	المجموع
ضابط	١٣٣	٥٨	١٩١
صف ضابط	٣٤٧	٢٤١	٥٨٨
عريف	١٥٨	٢٤٤	٤٠٢
جندي	١٣٣	٤٩٦٨	٥١٠١
المجموع	٧٧١	٥٥١١	٦٢٨٢

ومشكلين ضمن[٢٠]:

- مفتشية القوات المساعدة.
- ٦ أفواج من أفواج المشرق.
- ٤ كتائب من خيالة المشرق
- سريتا هجانة.
- سرية هندسة.
- ٧ فصائل مستقلة للمصالح.
- مدرسة حربية.

ب ـ قوات المشرق المتممة Supplétives

أنشأت عام ١٩٢٥ وكانت تتمتع بحراكية ومرونة أكثر من غيرها من القوات مما يسمح لها بالانتقال والتدخل السريع. وشكلت في زمن السلم قوة الشرطة وحراسة الحدود وخطوط المواصلات.

وتألف عام ١٩٢٦ من[٢١]:

- ٨ سرايا قناصة لبنانية (شكلت عام ١٩٢٨ فوجي قناصة).
- ٣٦ كتيبة خيالة حرس متحرك منها ٩ شركسية و٣ كردية و٦ درزية و١٨ لبنانية ـ سورية.
- سرية هندسة.

وبلغ عديدها في هذه الفترة ٥٦٨٩ منهم ٧٥ ضابطاً لبنانياً وسوريا.

ج ـ قوات المشرق الخاصة Spéciales

جميع القوى العسكرية، بما فيها الفرقة السورية والقوات المساعدة والمتممة شكلت منذ ٢٠ آذار ١٩٣٠ القوات الخاصة اللبنانية والسورية التي بدأت منذ هذا التاريخ بضم وحدات مدفعية وإشارة وهندسة ونقل وسكك الحديد.

وتألفت هذه القوات الخاصة من:(٢٢)

- مفتشة عامة.
- فوجي قناصة لبنانية.
- ٨ أفواج مشرق سورية.
- ٢١ كتيبة خيالة خفيفة.
- ٤ كتائب خيالة.
- ٣ سرايا هجانة.
- كتيبة مصفحات خفيفة.
- ٣ سرايا هندسية.
- سريتي نقل.
- هيئة أركان مجموعة المدفعية.
- بطاريتي مدفعية ٧٥ ملم محمولتين
- بطارية مدفعية ٦٥ ملم محمولة.
- فصيلة مدفعية راجلة.
- ست فصائل مستقلة من مختلف المصالح،

وتطورت هذه الوحدات بعد ١٩٣٠ بسرعة فبلغ عديدها عام ١٩٤٢ اثنتي وعشرين ألف رجل من اللبنانيين والسوريين.

هذه القوات التي بقيت حتى عام ١٩٤٣ لتنفصل عن بعضها استلمتها السلطات الوطنية اللبنانية والسورية في الأول من آب ١٩٤٥ في احتفال مهيب.

وبلغ عديدها حين تسلمها لبنان:

- ٧٨ ضابطاً و٤٩٨ صف ضابط و٣٧٧٧ فرداً أي ما مجموعة ٤٢٥٢ عنصراً. وتشكلت من الوحدات الآتية:
- ٣ أفواج قناصة.
- فوج مشرق عدد ١.
- كتيبة خيالة.
- سرية دبابات.
- سرية مصفحات.
- مجموعة مدفعية.
- سريتا هندسة وإشارة.
- سريتا نقل آلي ودابي
- خدمات مختلفة.

الدرك اللبناني:

كان الدرك اللبناني قد تنظم منذ عهد المتصرفية ثم أعيد تنظيمه بعد إعلان دولة لبنان الكبير في آذار ١٩٢٠ إلى كتيبتين أسوة بباقي دول المشرق. وكلف الدرك في الحفاظ على الأمن وقمع أعمال قطع الطرق واللصوصية وبلغ عديده عام ١٩٢٦ كالآتي:

* الدرك الثابت: ٤٠ ضابطاً و١٠٢٢ جندياً.
* الدرك السيار: ١٠ ضباط و٢٥٢ جنديا.

والحق بالدرك منذ عهد المتصرفية قوات الميليشيات وهي قوى شبه عسكرية طوّع ضباطها من بين أبناء أعيان العائلات. واعتباراً من ١٩٢٠ أعادت سلطة الانتداب تنظيم الميليشيات بهدف إضفاء الشرعية عليها.

وتشكلت الميليشيات من مشاة وخيالة وكلفت الحفاظ على الأمن خارج التجمعات السكنية وحماية سكك الحديد ومواكبة قوافل السجناء والمساعدة في تحصيل الضرائب. وبشكل عام كانت الميليشيات تؤمن كل مهام الأمن الداخلي التي لم يكن بمقدور الدرك تأمينها، وتشارك أحياناً في عمليات عسكرية تقليدية.

رواتبها كانت تؤمنها الموازنات المحلية.

وقد ناهز عديد الميليشيات في دول المشرق ١٩٧٩ عنصراً. إنما، ومنذ ١٩٢١ بدأت وحدات الميليشيات تضمحل تدريجياً مع إكمال تنظيم القوى العسكرية من جيش ودرك.

كلمة ختامية:

وفي كلمة ختامية، نرى أن وحدات لبنان الكبير تطورت خلال عام ١٩٣٠ وأخذت شكلها المتطور من قناصة لبنانية وكتائب خيالة وغيرها من الوحدات التي لعبت دوراً هاماً في خدمة الدولة اللبنانية ضمن منظور الانتداب الفرنسي.

لقد خرّجت هذه القوات العديد من الضباط الذين لعبوا ادواراً عسكرية وسياسية مهمة في تاريخ البلاد وأبرزهم اللواء فؤاد شهاب الذي طبع لبنان المعاصر بطابعه المميز والمنضبط والمتوازن والصامت.

هذه القوات تسلمتها السلطات الوطنية في الأول من آب ١٩٤٥، تاريخاً لم يمحَ من الذاكرة اللبنانية حتى الآن.

الهوامش

(١) CLAUSEWITZ, De la guerre, èd. de minuit, Paris, pp 59.

(٢) LARCHER, M, Commandant, La guerre turque dans la guerre Mondiale, Paris, Etienne et Levrault, 1926, pp 250 - 251.

(٣) SANDERS, Liman von, Général, cinq ans de turquie, Paris éd. Payot, 1923, p. 168.

(٤) Von Papen, Franz, Mémoires, Paris, Flammarion, 1953, pp. 56 - 57.

(٥) Service Historique de l'Armée de Terre française (SHAT) Rapport du Général ALLENBY, p. 13 (carton 4h7, Dossier 2).

(٦) EL - EDROOS, Sayed Ali, Général, Hashemite arab army, The publishing committee, Amman, 1980, pp. 175 - 176.

(٧) EL - EDROOS, Idem, p. 179.

(٨) GONDOT, col, les Opérations de l'A. L., dand le livre «La Syrie et le Liban en 1921», p. 21.

(٩) Revue des troupes française du levant, Atelier typo des TFL, Beyrouth, no 15, p. 118.

(١٠) SHAT, historique de la Lègion Syrienne, no 2835\c du 13 décembre 1919 (c 4h41 - D2).

(١١) SHAT, note no 7382 du 2 Dècembre 1918 (c 3 h 13, d 3).

(١٢) Archives des A. E. rapport du Général HAMELIN no 428\G du 29 mars 1919 (Sèrie E - c 313 - D 26).

(١٣) SHAT, instruction no 438\G du 1919 (c 4h 42 - D1).

(١٤) SHAT, note de service no 426\22 du 5 août 1920 (c4h 41 - D3).

(١٥) SHAT, rapport no 87\A (4h 41 - D6)

(١٦) SHAT, note no 1820\1G du 18\7\1921 (C 4H 31 - D 3).

(١٧) SHAT, réctificatif no 3718 du 11\10\1922 (C4 h 41 - D3).

(١٨) SHAT, rapport à la Société des Nations, années 1926 à 1932 (c 6N 4175 - D2).

(١٩) SHAT, Instruction sur l'organisation des T. A. (c4H41 - D5).

(٢٠) SHAT, note de service no 222\11 du 11 mars 1921 (c 4H 41 - d6)/

(٢١) SHAT, Télégrame no 261 du 6 février 1923 (C4H41 - D3).

(٢٢) SHAT, note de service no 1271\1 du 1 février 1927 (c4H 257 - D4).

(٢٣) SHAT, rapport à la S. N. de 1932 (C7 N4175 - D3).

٧٥ سنة من العمل النقابي

د. نقولا زيدان*

تبدو لي مقاربة موضوع الحركة النقابية في لبنان منذ قيام لبنان الكبير وصولاً إلى الأمس القريب والقريب جداً مشكلة عصية. ذلك أن هذا الموضوع كما برهنت الأحداث والوقائع على الدوام من الأهمية والخطورة بمكان، أنه يطرح ويثير في آن معاً قضايا ونقاشات تتطلب مواقف جلية واضحة لا تقبل المساومة الفكرية ولا التهرّب اللفظي ولا التخفي وراء رزانة علمية ملتبسة. وتزيد في دقة الموضوع وجدّيته التطورات العاصفة[١] التي رافقت انتخابات الاتحاد العمالي العام في صيدا وبيروت مما وضع مسألة الاتحاد العمالي العام في واجهة الأحداث التي حبست أنفاس الرأي العام وكشفت عمق الأزمة القائمة بين النقابات من جهة والسلطة من جهة أخرى، وهي برأيي ليست أزمة علاقات أرباب العمل بالعمال والأجراء والمستخدمين فحسب بل أزمة تدل على مفاهيم السلطة ووجهة نظرها ورؤيتها حيال هذه المؤسسة الديموقراطية. وأعترف بموضوعية وصراحة أنه تحت وقع ما جرى مؤخراً وبتأثير لا مجال لنكرانه والتبرؤ منه قد حاولت جهدي بالعودة إلى المصادر والمراجع والبحث عما تغيّر وتبدّل في نوعية هذه العلاقات وتطورها، فإذا بي أصل إلى استنتاجات مذهلة وخلاصات مخيفة لها كلها عنوان واحد ألا وهو أن الكثير من التحولات التي يحلم بها الباحث والطموحات التي يسعى للعثور على مؤشرات تدل عليها ما زالت مشروعاً مستقبلياً لم يولد بعد.

---

* أستاذ في قسم التاريخ ـ كلية الآداب (٢) ـ الجامعة اللبنانية.

(١) إشارة إلى انتخابات ربيع ١٩٩٧ النقابية والتطورات التي رافقتها ثم أعقبتها

ليس هذا فحسب بل إن هذا الموضوع الملتهب يطرح في جملة القضايا التي يثيرها مسألة السلطة الحاكمة وعلاقاتها بجميع المؤسسات الديموقراطية غير التابعة لها في العالم الثالث. أي بالضبط كيف علينا أن نلاحظ وندرك أن السلطة على طول امتداد هذا العالم المذكور، وبسبب غياب طبقة عاملة وازنة نتيجة عدم قيام صناعة وطنية ورأسمالية وطنية متطورة، واستمرار لافت للانتاج الحرفي ولقطاع الخدمات، استطاعت أن تتحكم بالنقابات العمالية وتحكم قبضتها عليها وتنصّب في مراكزها القيادية اتباعاً لها يأتمرون بأوامرها ويسخّرون العمال لخدمة مصالح ليست مصالحهم. وهذا الواقع المرير يقودنا بدوره حتماً إلى استدراج نقاش ملزم لمسألتين: الأولى مسألة رأسمالية القلب من جهة capitalisme de centre ورأسمالية الأطراف capitalisme de perphèries أي الرأسمال الصناعي المنتج حيث تمركز الرساميل في القطاع الصناعي والزراعة الممكننة كحالة أولى ورأسمالية وسيطة تابعة لها ومستهلكة لمنتجاتها وبضائعها كحالة ثانية. وتلعب الرأسمالية التابعة رأسمالية الأطراف دور الوسيط المحلي لمنتجات السوق العالمي الرأسمالي فتروّج بضائعه داخلياً وتسوّقها في بلدانها مقابل أرباح معينة وإن يتواجد قطاع صناعي في بلدانها فهو يظل هامشياً لا يحتل سوى جزء ضئيل من الناتج القومي الصافي أو يخضع مباشرة لرأسمالية القلب التي تبحث عن يد عاملة بخسة الأجور يوفرها العالم الثالث. أما المسألة الثالثة فهي مسألة الدولة الصناعية والديموقراطية. فالمناخ الديمقراطي والحياة الديموقراطية والتنظيم العمالي القائم ديموقراطياً كل ذلك يشترط ليفرز قطاعاً صناعياً متقدماً. فالطبقة العاملة في أوروبا ما كانت لتصل إلى هذا المستوى من حرية العمل النقابي والتنظيم النقابي ولتشترك بفعالية وحيوية في الحياة السياسية الديموقراطية لو لم تتوفر لأوروبا شروط النمو الصناعي والرأسمالي. ولقد حققت الطبقة العاملة هناك إنجازات ديموقراطية عظيمة هي النقيض للتخلّف والأمية والجهل والتعصب الديني. ولولا نموها وتعاظم قوتها لما استطاعت البورجوازية في أوروبا وغيرها أن تسقط النظام القديم وتُرسي نظامها الجديد. إلا أن الطبقة العاملة هناك لم تصل إلى حالة النضج والوعي النقابي وصولاً لتحقيق انجازاتها إن على صعيد

شروط العمل أو حق التنظيم النقابي وحق الإضراب والتظاهر وإنشاء صندوق تعاضدي للاضرابات والعاطلين عن العمل والمصروفين، وحق العامل بعطلة سنوية مدفوعة الأجر وحقه بالتعويض في حالة حوادث العمل، مساواة المرأة العاملة بالرجل لجهة الأجور والحقوق المكتسبة... كل ذلك إلا من خلال نضالات طويلة وشاقة بل دامية يكتنفها القمع والقهر والتجويع والصرف الاعتباطي والاعتقال والتوقيف والسَجن والنفي وتعطيل الصحف والمجلات ومنع العمال من ممارسة النشاط السياسي والإنتساب في الأحزاب ودخول البرلمان.

وذلك ينطبق بحق على الطبقة العاملة الفرنسية ومنظماتها النقابية التي ستشكل في غالب الأحيان خلال مرحلة الانتداب سنداً رئيساً ومدافعاً عنيداً عن الطبقة العاملة اللبنانية الفتية عند مواجهتها الأخطار والمعارك مع سلطات الانتداب وحليفتها السلطة اللبنانية التابعة لها. وما من شك أيضاً أن الدولة السوفياتية الجديدة بمؤسساتها النقابية الأممية لم تكن هي أيضاً سنداً للمنظمات النقابية العمالية اللبنانية والعربية فحسب بل في فرنسا نفسها والعالم وذلك من خلال «الأممية النقابية الحمراء» المتمركزة في موسكو.

وبديهي في هذا المجال أن سلطات الانتداب كانت تعمل عندنا على منع وحظر ومقاومة بل قمع وملاحقة النقابات العمالية والمهنية والجمعيات المماثلة لها والصحف والمجلات والنشرات العمالية خلافاً لما اضطرت السلطات الفرنسية في باريس الإقرار به وتقديم التنازلات حياله. الطبقة العاملة الفرنسية. ألم يكن هذا النهج وهذا النَفَس وهذه السياسة هو السائد على الحكومات الفرنسية المتعاقبة والتي ترافقت مع تنامي الصناعة الفرنسية وتحول فرنسا آنذاك إلى قوة استعمارية رئيسة في العالم. إنه ضمن هذه الروح وهذا الفهم علينا أن ندرك كيف أن حكومات باريس المتوالية كانت تعتبر مثلاً أن العلمنة أي فصل الدين عن الدولة يجب أن تبقى امتيازاً للشعب الفرنسي وحكراً عليه في الوقت الذي كانت السلطات الفرنسية تطرد المؤسسات التعليمية الدينية إلى مستعمراتها

وراء البحار ضمن شعار المرحلة الاستعمارية المعبّر: «إن العلمنة ليست للتصدير La Laicité n'est pas à exporter». وبالمقابل علينا أن ندرك أن تنامي المسألة الوطنية في لبنان وسائر الأقطار العربية خلال مرحلة الانتداب وبروز قيادات بورجوازية وطنية غير مرتبطة بسلطات الانتداب وحكوماتها قد انعكس بصورة متناقضة على الحركة العمالية ونقاباتها إذ من جهة قدم لها دعماً قوياً باعتبارها جزءاً من معارضة الانتداب ومقاومته لكن بالمقابل أغرق النضال الطبقي عموماً والعمالي تحديداً في بحر النضالات الوطنية والقومية، والدليل القاطع على صحة هذه المقولة ما كان من سياسة قمعية وملاحقات واعتقالات للطبقة العاملة المصرية على يد بطل استقلال مصر سعد زغلول وحكومته وهذا ما سيتم أيضاً على يد رعيل أبطال الاستقلال الأوائل كبشارة الخوري ورياض الصلح وأمثالهما فإذا بالشرطي الفرنسي أو الجندي الفرنسي أو لنقل الشرطي اللبناني المنفذ لأوامر وتعليمات سلطات الانتداب يتحول بعد الاستقلال إلى شرطي وطني من أهل البلاد، شرطي لبناني ينفذ تعليمات حكومات وطنية لبنانية ويخضع لأوامرها فإذا بالقمع ما زال هو هوَ والملاحقة والتنكيل وإطلاق النار على المتظاهرين من العمال والعاملات ما زال الصورة البشعة لسلطة كانت تتكلم الفرنسية حلت محلها سُلطة تنطق بالعربية وباللهجة اللبنانية. فما الذي تغيّر بالنسبة للعمال؟ وما الفرق بين الهراوة الفرنسية والهراوة اللبنانية والبندقية الفرنسية والبندقية اللبنانية والبزة الفرنسية والبزة اللبنانية؟ إنه القمع نفسه والملاحقات إياها والأساليب ذاتها تتواصل وتتجدّد بل ترتدي ثياباً جديدة لكن الروح هي نفسها ووجهة نظر من هم فوق هي ذاتها حيال الجالسين تحت. ألا ندين حقاً في هذا المجال للقانون العثماني بقانون الجمعيات والهيئات الذي أبقاه واحتفظ به المستعمر الفرنسي ثم وصل إلينا مع الاستقلال وما زال؟ ألا تدل هذه الظاهرة وبوضوح لا مجال لنكرانه إلى أي حدّ نظام ما بعد استقلال بمختلف حكوماته باستثناء ومضات مشرقة سرعان ما خبا نورها، يتمسك بما هو رجعي موروث عن المرحلة العثمانية وأبقى عليه الانتداب شرط أن يخدم مصالح التحالف الطبقي الحاكم؟

وبالعودة إلى موضوع مداخلتي فأنا لا أقصد ملامة الذين أطلقوا عليه تسمية «العمل» النقابي إنما هذه التسمية تذكرني بهذا التوارد العجيب للأفكار بين خلفية السلطة مذ عادت تطلق على الأول من أيار «عيد العمل» ونعتنا النضال النقابي «العمل... النقابي».

وأخيراً نصل إلى النقطة الأكثر إثارة للمسؤولية والتحريض في آن، ألا وهو ذلك التداخل الحتمي والملزِم بين الحركة النقابية في بلادنا وبين الأحزاب الماركسية بالدرجة الأولى، وبالتحديد الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ثم الحزب الشيوعي اللبناني. إن التلازم بين نشأة حزب الشعب في لبنان في بكفيا عام ١٩٢٥ ونقابة عمال الدخان في البلدة المذكورة نفسها عام ١٩٢٤ تحت اسم «النقابة العامة لعمال الدخان في لبنان» يدل بصورة قاطعة على هذا التلازم. وسوف يتحول «حزب الشعب» لاحقاً إلى «الحزب الشيوعي». إن التداخل بين الحركة النقابية العمالية والحزب ليس اجتهاداً ولا استنتاجاً ولا جنوحاً لدى الباحث المدقق بل هو بكل بساطة إقرارٌ موضوعي علمي بحقائق تاريخية شكلت جانباً هاماً من تاريخ شعبنا في كفاحه المرير من أجل استقلال وطني ناجز يستند إلى تشريعات اجتماعية عادلة.

فمن فؤاد الشمالي ويوسف يزبك ورفاقهما في بكفيا إلى ارتين مادويان وهيكازون بوياجيان إلى زهران الغريِّب إلى علي ناصر الدين إلى الياس أبو زيام إلى محي الدين الكوسى إلى مصطفى العريس وسعد الدين مومنه إلى خالد بكداش وفرج الله الحلو وغيرهم الكثيرين ممن قادوا في آن معاً الحركة النقابية والحزب. ومن عمال الدخان ونقابتهم إلى عمال المطابع إلى نقابة السواقين إلى النقابة العامة لتعاون العمال في زحلة إلى سائر النقابات والجمعيات العمالية والحرفية، وذلك التجاذب النقابي الكفاحي داخل النقابات لعزل القيادات الانتهازية المعرّضة للعديد من أشكال الانحراف الطبقي والطائفي والعائلي والمناطقي إلى المواجهات المتعددة الأشكال مع سلطة الانتداب والسلطة المحلية غير المستقلة عنها والتابعة لها عبر نضالات متراوحة بين المقال

التحريضي في الصحف العمالية والليبرالية مروراً بالمنشور الدعائي والكتيّبات الثورية والإضرابات القطاعية منها والعامة وسط قرارات المفوض السامي التعسفية والمناورة والاعتقال والتحقيق والأبعاد والنفي والتعطيل الإداري لبعض الصحف والمجلات إلى حظر التجمعات ومنع التظاهر وعقد الاجتماعات إلى سحب رخص النقابات والجمعيات، كل ذلك يرسم لنا النسيج الذي وضعت فيه دراستي المتواضعة على الوجه الثاني.

١ ـ المقدمة: وتشمل الظروف الموضوعية والتاريخية لنشأة الحركة النقابية في لبنان.

أ ـ حول العوامل التي حالت دون ظهورها قبل الحرب العالمية الأولى.

ب ـ نظرة حول نظام الحِرَف ونظام الطوائف ـ الآلية الخاصة لهذين النمطين من الانتاج، الشعائر، الطقوس، هيمنة العائلية وعرقلتها نشوء التنظيم النقابي.

ج ـ نمو المدن ونشوء المانيفاكتورة ـ تراجع انتاج الحرير الطبيعي ونشوء المؤسسات الصناعية (الدخان، المطابع، سكة الحديد...).

٢ ـ التطورات العالمية والاقليمية:

أ ـ الحركات الاشتراكية في أوروبا والعالم.

ب ـ الأممية الثالثة والأممية النقابية الحمراء.

ج ـ الحركة العمالية النقابية في مصر وأثرها على سوريا ولبنان وفلسطين.

د ـ الأفكار الليبرالية الأوروبية وتأثيرها على المثقفين المصريين واللبنانين والعرب.

٣ ـ الحركة النقابية في لبنان الكبير.

أ ـ النقابات الأولى: بكفيا (الدخان) ـ زحلة (النقابة العامة لتعاون العمال) ـ بيروت (المطابع، جمعية السواقين، سكة الحديد...) طرابلس (شكا للترابة) نقابات المهن الحرة.

ب ـ التحركات العمالية الرئيسة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ وإنشاء «لجنة تنظم العمال بالنقابات» وقيام الفروع...

- الجهود التنظيمية الداخلية بحثاً عن الوحدة.
- إضرابات ١٩٣٣.
- دور الصحافة الليبرالية: أ ـ الرياشي، م. زكور، ج ـ التويني...
- الشرعية الواقعية الأولى وقيام الوحدة الأولى (١٩٣٤ ـ ١٩٣٩).

ج ـ مواقف السلطات الانتدابية والبورجوازية اللبنانية.

١ ـ تأثير قيام الجبهة الشعبية في فرنسا ووصولها إلى السلطة.

٢ ـ تشريعات للعمل بين ١٩٣٤ و١٩٣٦ ومناورات الانتداب للعودة بالعمال إلى الطوائف الحرفية.

٣ ـ الحزب الشيوعي يقود المعركة داخل النقابات وخارجها ويكشف أساليب سلطات الانتداب وأدواته.

د ـ الشرعية القانونية وصدور قانون العمل (١٩٤٦).

أ ـ سقوط فيشي ومعارك الاستقلال: دور النقابات. تحالف وطني عريض يشمل النقابات العمالية.

ب ـ تحركات وإضرابات عشية صدور قانون العمل.

ج ـ تأسيس «لجنة النقابات». (لجنة نقابات العمال والمستخدمين) والضغط على الحكومة والبرلمان من أجل إصدار تشريع للعمال.

- عودة للمواجهة: إضراب الريجي الدموي (١١ حزيران ١٩٤٦) وضحايا فرن الشباك.
- محاولات السلطة إحداث انشقاق في النقابات (وترخيص جبهة النقابات بمواجهة لجنة النقابات).
- مجلس النواب يصوت على قانون العمل (٢٣ أيلول ١٩٤٦).

- من قانون العمل (١٩٤٦) إلى محاولة شق «الاتحاد العمالي العام الأول» (جامعة نقابات العمال والمستخدمين) إلى تعطيل الاتحاد وإغلاق مكاتبه ومصادرة محتوياته... ثم إعادة فتح مكاتبه وصحفه تحت الضغط العمالي: تجاذبات بين السلطة والنقابات العمالية ثم اعتقال قادة «الاتحاد العمالي» مع اندلاع الحرب في فلسطين (١٤ أيار ١٩٤٨) وإيداعهم معتقل بعلبك من أجل توحيد الجبهة الداخلية!
- مجلس النواب يعدل الدستور ويجدّد لبشارة الخوري (٢٧ أيار ١٩٤٨).
- بدء معركة قانون الضمان الاجتماعي.
- انشقاق داخل جامعة النقابات ونشوء اتحاد النقابات المتحدة المرخص له.
- نشوء كتلة النقابات المنفردة.
- اتحاد النقابات المستقلة.
- صدور قانون الضمان الاجتماعي (١٦ نيسان ١٩٦٣).
- جبهة التحرز العمالي.
- الاتحاد الوطني للنقابات.
- قيام الاتحاد العمالي وانضمام جميع الاتحادات النقابية إليه في ٢٥ نيسان ١٩٧٠ بقيادة غبريال خوري رئيساً.
- قيام نقابة لمزارعي التبغ.
- مواجهات دامية لمزارعي التبغ مع السلطة (١٩٧٢).
- مواجهات لعمال غندور.
- نيسان ١٩٧٥ اندلاع الحرب الأهلية.

* استنتاجات وملاحظات.

* ملحق بأسماء النقابات والجمعيات العمالية والمهنية التي نشأت في لبنان.

* ملحق يكشف التجاذبات بين النقابات ومنظماتها من جهة وسلطات الانتداب ثم حكومات الاستقلال وترد فيه أسماء القادة النقابيين ومهنهم والمناطق المتحدّرين منها ومراكز عملهم والمهمات التي اضطلعوا بها في نقاباتهم والاتحاد العام.

* ملحق يشتمل على التوقيفات والمداهمات والأبعاد والنفي بحق النقابيين.

* ملحق بأسماء الصحف والمجلات النقابية في لبنان: تاريخ الصدور - عدد الأعداد - التعطيل - المصادرة - تاريخ التوقف النهائي.

ملاحظة أساسية:

من اللافت جداً أن الحركة النقابية والتجمعات العمالية قد ظلت خلال فترة الانتداب مناطة بأحد ضباط المكتب الثاني التابع للمفوضية العليا. لذا ظل الأرشيف المتعلق بالحياة النقابية محظوراً على الجمهور ولا يجوز الاطلاع عليه. هذا ما دفع د. زيدان أثناء النقاش الذي جرى عقب محاضرته لطرح السؤال على السيد «بيير فورنييه Pierre Fournier» أحد مسؤولي الأرشيف المذكور في وزارة الخارجية الفرنسية عند إعداد هذه المحاضرة. لقد كان جواب السيد «فورنييه» مثيراً للضجة عندما قال أن المكتب الثاني الفرنسي في لبنان آنذاك كانت مهمته مراقبة الحركة النقابية وفي آن معاً الشخصيات السياسية ليس لجهة تحركاتها ونشاطها السياسي فحسب بل حياتها الخاصة أيضاً. ولما كانت بعض هذه الشخصيات ما زالت على قيد الحياة فإنّ الاطلاع على جوانب من حياتها الخاصة والشخصية قد يثير أزمة سياسية وإحراجاً للسلطات الفرنسية.

لذلك يبقى السؤال: متى يسمح للجمهور وفي جملتهم الباحثين الاطلاع بصورة كاملة على هذا الأرشيف؟

لبنان الكبير والعلاقات العربية

الأستاذ سمير فرنجية*

إن علاقة لبنان بالعالم العربي بقيت محكومة لفترة طويلة باعتبارات أربعة:

١ ـ الاعتبار الأول هو التصارع في ما بين قادة الطوائف اللبنانية حول مسألة مشاركتهم في السلطة. إن هذا التصارع أدى إلى ضرب الوحدة الداخلية وأوجد شرخاً عميقاً بين مفهومي الوطنية اللبنانية والعروبة.

فبدل أن يجري البحث عن سبل إيجاد خلاصة جامعة بين طرفي المعادلة، عمدت الطوائف إلى تطييفها واختزالها.

فثمة فريق بين المسيحيين كان يرفض باستمرار إعادة النظر في الامتيازات المسيحية في السلطة وكان يحاول إعطاء هذا الأمر مبررات سياسية وفكرية، وذلك برفضه الإقرار بعروبة لبنان، باحثاً عن هوية خاصة متناقضة مع هوية المحيط وكان في اعتقاد هذا الفريق أن هذه الهوية تسمح له برفض الإقرار بمبدأ المساواة في حجة أن المسلمين في لبنان هم «جالية عربية» لا يحق لها التمتع بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها المسيحيون لأنها لا تقرّ بالواجبات ذاتها التي يقرّ بها المسيحيون حيال الكيان اللبناني.

وهناك في المقابل فريق بين المسلمين كان ينطلق من الشعور بالغبن الذي كان يتسبب به النظام السياسي القائم لرفض الإقرار ـ باسم العروبة ـ بوجود لبنان واعتباره كياناً اصطناعياً أوجده الاستعمار لأغراضه الخاصة. ونتج من هذه النظرة:

---

* مفكر لبناني.

- عدم الاعتراف بشرعية السلطة القائمة في لبنان ورفض الإقرار بحقها في ممارسة سلطتها على أراضيها.
- اعتبار التجربة اللبنانية تجربة مزيّفة والطعن بكل إنجازاتها على كل المستويات.
- عدم الإقرار فعلاً بهوية لبنان العربية والتعامل معها بمقاييس تختلف عن تلك التي تعتمد في التعامل بين الدول العربية الأخرى.

إن الوحدة الداخلية اللبنانية هي المعادل الموضوعي للسيادة والاستقلال. والتجربة التاريخية أثبتت أن سقوط الوحدة الداخلية يؤدي مباشرة إلى الانتقاص من السيادة والاستقلال، من خلال «مقايضة» غبيّة يجريها أطراف النزاع الداخلي مع الخارج، فتقدِّم هذه الأطراف جزءاً من السيادة ـ والسيادة لا تتجزأ ـ في مقابل الدعم المطلوب للانتصار على أخصامها في الداخل.

٢ ـ الاعتبار الثاني هو التصارع في مابين الدول العربية الرئيسية حول دورها في قيادة المجموعة العربية، الأمر الذي أدى إلى نقل خطوط تماس الحرب الباردة إلى داخل العالم العربي. وانعكس هذا الوضع مباشرة على لبنان من خلال علاقة الطوائف بالمعسكرات العربية المتصارعة، الأمر الذي أدى إلى تحويل لبنان ساحة صراع عربية بأدوات لبنانية.

٣ ـ الاعتبار الثالث هو نشوء دولة إسرائيل التي عملت منذ اللحظة الأولى على ضرب تجربة ميثاق ١٩٤٣. وأهمية هذه التجربة أنها جعلت من لبنان مكاناً متميزاً للعيش المشترك الحر، بعدما كان تاريخياً ملجأً تتعايش فيه مختلف الأقليات الدينية والأثنية. وفي هذا الإطار ساهم لبنان في الحضارة العالمية، من خلال بحثه عن محيط إنساني أفضل، مانحاً فكرة التوافق بعداً قلما تم بلوغه، ومطوراً نمطاً من الحياة، لم يكن من السهل تحقيقه في أي مكان آخر.

لم يمر سوى خمسة أعوام فحسب، (١٩٤٣ ـ ١٩٤٨)، على عمر التجربة اللبنانية المتفاعلة مع المحيط العربي والفاعلة فيه، قبل أن تنشأ دولة إسرائيل. وقد أدّى هذا الأمر إلى تحول جذري في طبيعة المنطقة. ومن أهمّ هذه التحولات:

- تحويل الشرق الأوسط ساحة صراع رئيسية بين الشرق والغرب.
- قيام أنظمة حكم راديكالية في العالم العربي، الأمر الذي حرم اللبنانيين من مناخ الانفتاح والحرية الذي كان يشكّل الشرط العربي لنجاح تجربتهم، والذي ساهم في إعادة تأزيم المشكلة الكامنة بين لبنان وسوريا منذ تكوين الدولة اللبنانية.
- نشوء المشلكة الفلسطينية وإنتقالها في ما بعد إلى لبنان حيث شكّلت عنصراً سياسياً في تفجير الصراع الداخلي.
- إثارة مسألة الأقليات الدينية والعرقية في المنطقة.

٤ ـ الاعتبار الرابع هو سؤ التفاهم العميق الذي ميز العلاقة اللبنانية ـ السورية، والذي تعود أسبابه إلى المرحلة الاستقلالية: فتيار الاعتدال اعتبر أن استقلال لبنان شكل انتصاراً للوطنيين في لبنان وسوريا لأن البديل منه كان استمرار الانتداب الفرنسي بشكل أو بآخر، الأمر الذي كان يطالب به دعاة التيار الانكفائي عند المسيحيين في بحثهم عن ضمانة خارجية للوجود المسيحي في لبنان، في حين شكّل استقلال لبنان صدمةً لعدد من الأطراف الوطنية في سورية التي نظرت إلى دولة الاستقلال على أنها دولة مصطنَعة أوجدها الاستعمار بعدما تم سلخ لبنان عن سوريا.

شكل هذا التقابل الحاد مادة خلاف دائمة بين لبنان وسوريا، رغم التفاهم والتعاون اللذين قاما بين البلدين خلال فترة الاستقلال.

على الصعيد اللبناني، أدى هذا الخلاف إلى تقوية التيار «الانكفائي» على حساب تيار الاعتدال، ودفع عدداً من اللبنانيين إلى البحث عن «ضمانات» لهم في الغرب. وقد عمل الرئيس شمعون في الخمسينات على إدخال لبنان في حلف بغداد، ومن ثم في مشروع إيزنهاور (١٩٥٧). كذلك استغلّت أطراف لبنانية عدة هذا الواقع للتحريض على سوريا، معتبرة أن لدمشق مطامع أكيدة في البلد، بدليل رفضها الدائم إقامة تمثيل ديبلوماسي رسمي بينها وبين لبنان. وترسّخ لدى قطاع واسع من الرأي العام المسيحي انطباعٌ بأن سوريا تريد ضربَ

النظام تمهيداً لإلغاء الدولة اللبنانية. أما العلاقات التي كانت قائمة بين المجتمعين اللبناني والسوري، فتقطعت تدريجاً وأصبح كل بلد يعيش همومَه ومشكلاتَه بمعزل عن الآخر. في الجانب السوري، ولّد هذا التقابل صورة مشوّهة لطبيعة المجتمع اللبناني. فأصبح السوريون ينظرون إلى التنوع الثقافي على أنه فقدان للهوية، وإلى الديموقراطية السياسية على أنها مظهر من مظاهر الانحطاط، وإلى المبادرة الفردية على أنها رمز للاستغلال الاقتصادي. إن هذه الصورة المشوّهة حالت دون إقامة علاقات طبيعية مع لبنان، إذ لم يقبل السوريون بهذا التمايز اللبناني واعتبروه مصدر خلاف معهم. وفي هذا الإطار، تندرج القطيعة التي حصلت عام ١٩٥٠ وأدّت إلى فسخ الوحدة الجمركية بين البلدين، ودعم سوريا لثورة ١٩٥٨ في لبنان، ومساعدتُها للمقاومة الفلسطينية في صراعها مع الدولة اللبنانية اعتباراً من العام ١٩٦٩.

إن إعادة تصويب العلاقة بين لبنان والعالم العربي تبدأ بإعادة تنظيم البيت الداخلي لوضع حد لتعاطي الطوائف مع الخارج وتعاطي الخارج معها باعتبارها دويلات مستقلة لكل منها سياستها الخارجية.

وإعادة تنظيم البيت الداخلي تبدأ بإعادة التوازن إلى الصيغة اللبنانية من خلال تصحيح التطبيقات الخاطئة للميثاق الوطني والدستور، والتي أدت إلى تحوير اتفاق الطائف وإخراج المسيحيين من السلطة وقيام ثنائية سنية شيعية في الحكم.

إن روح الطائف تحتّم استيعاب أمرين أساسيين لا يستقيم نهج الحكم من دونها:

- الأول، انتفاء الحاجة إلى أية «ثنائية» في الصيغة، لا طائفية ولا مذهبية.
- الثاني، جعل ضمانة الصيغة في الاتفاق الداخلي اللبناني لا في الخارج، الأمر الذي يسمح بتصحيح مسار العلاقات اللبنانية ـ العربية.

محطّات التحوّل في تاريخ حركة الانتاج الشعري في لبنان منذ العشرينات حتى السبعينات

د. ساسين عساف*

تمهيد وأسئلة مستمرة

منذ فجر ما سمّي اصطلاحاً بعصر النهضة وإشكاليات كثيرة تطرح نفسها على قارئ التحوّل في حركة الانتاج الشعري في لبنان خصوصاً والعالم العربي عموماً، منها ما يتّصل بقواعد الحكم ومنهجيات المقاربة وحقولها فيطرح السؤال: هل هي قواعد ومنهجيات وحقول مجرّدة إذهانية أو مُحَقَّقة إعيانية؟ ومنها ما يتّصل بدينامية التحوّل فيطرح السؤال: هل هي بفعلٍ من خارج أو بردّات فعل من داخل؟ هل هي تغريبٌ واقتلاع وتنميطٌ وإلحاق وتبعية وتهميش وفقدان هوية أو تحصين ذاتي وتكوّرٌ عصبوي وشعورٌ بالاستهداف والعدائية وإغراق في السلفيّة؟

هل حركة الانتاج الأدبي بخاصة والثقافي بعامة محكومة عندنا بنقيضين: الالتحاق بالآخر حتى التماهي والالتصاق بالذات حتى الاختناق؟

هل التحوّل فعلٌ إحيائي لجهة الاحتذاء بالتراث في نماذجه العليا أو فعلٌ تجاوزي لجهة رفضها والتماس النماذج الإبداعية خارج حدود هذا التراث؟

ماهي شروط التحوّل الذاتية والموضوعية؟

هل هو انقلابٌ على النظام القيمي والمعرفي الموروث؟

* أستاذ في قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب (٢) ـ عميد سابق لكلية الآداب ـ الجامعة اللبنانية.

هل هو إبدال الإيمانية بالعقلانية والتسليم بالشكّية والوحي بالمعرفة العقلية؟

كيف نحدّد مرجعيّات التحوّل في الحركة الأدبية؟

هل نحدّدها في الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟

ما هي الإيديولوجيات التي انعكست في هذه الحركة؟

هل هي الليبرالية/ الانسانوية أو الاشتراكية أو القومية؟

هل التحوّل هو دخولٌ في الحداثة شكلاً أو جوهراً؟ لماذا وجدت الحداثة الأوروبية في لبنان مجال غزو واختراق وانتشار؟

هل لأن المسيحيين في لبنان يمتلكون شعوراً تاريخياً مضمراً بأنهم ينتمون إليها لاهوتياً وفكرياً؟ ما مدى تأثير حركة الاصلاح الديني الأوروبي في خطّ التحوّل الأدبي نظراتٍ وأفاهيمَ جديدة؟

ما مدى ارتباط فاعلية التحوّل بالأساس الاجتماعي وخصوصياته المحليّة؟

كيف تهيّأ لحركة الاستعمار والهيمنة أن تنطلق في المجال الجغرافي والفضاء الثقافي؟

ما هي التغييرات التي أحدثتها هذه الحركة في مناطق سيطرتها؟.. هل ساعدت أو أسهمت في تطوير حركة التحوّل والنموّ الذاتي أو حاصرتها وأعاقت مساراتها؟

لماذا نتحدّث عن تحوّلات في مسار الحركة الثقافية بوجه عام والأدبية بوجه خاص ولا نتحدّث عن الثورة الثقافية أو الأدبية التي تشكّل الحدّ التاريخي الفاصل بين الزمن القديم والزمن الجديد؟

لماذا لم يعرف الزمن العربي عموماً واللبناني خصوصاً ثورة من هذا النوع تفصل بين قديمه وجديده؟

لماذا لم نشهد الثورة في المعرفة والأفاهيم، في القيم والأخلاق، في السياسة والاقتصاد والاجتماع، في العلم والآداب والفنون؟

لماذا لم نقحم الثورة في سياقنا التاريخي؟ هل تنقصنا المضامين الحضارية الإنسانية والبدائل الفكرية والمناهج العملية؟

هل لعطبٍ فينا، بنيوي /تكويني، قصّرنا عن إحداث ثورتنا الثقافية الشاملة؟

لغتنا العربية قدّسناها وجوّفناها وأفرغناها من سحرها والبيان.. نصوصنا الدينية أسطرناها وطوّبناها وسلّمنا لها وشطبنا منها مساحة التأويل والاجتهاد.. تراثنا أقعدناه في ماضيه المقدّس، أغلقنا عينيه وأطفأنا بريقه، حنّطناه وأبقيناه مسجّى في هياكل العبادة السحرية والطقوسية.. لم نبطل قدسيّة تاريخنا وأسطوريته فتجاوزتنا حركة التاريخ وأبقتنا تبعيين ومتخلّفين في العلم والثقافة، في الاقتصاد والسياسة، قدسيين في الدين لا تاريخانيين، ذهنيين لاهوتيين لا عقليين وعلميين، متعصّبين لا متدينين ولا عقلانيين، عقديين دوغمائيين لا نقديين رؤيويين مستقبليين..

قدرتنا على التغيير باتت محدودة، نخشى على بنيتنا الهشّة من الفكر النقدي/ الثوري/ العقلاني/ التجريبي المبادر..

كلّ هذا لأننا غيّبنا عن حركة العقل والفعل مفهوم التاريخ.

نلتفت إلى الأبدية أكثر منه إلى الزمان.. وضعنا أنفسنا خارج النسبية التاريخية أي خارج الحركة والمدار واعتبرنا أنفسنا كائنات معلّقة بإرادة من إله بين لحظة الولادة ولحظة الحشر، وعشنا بينهما على سكّة النبوّة وانتظار المخلّص.

في ضوء هذا التمهيد وما تضمّنه من أسئلة وتوصيف وأحكام نرى إلى محطات التحوّل في تاريخ حركة إنتاجنا الشعري منذ العشرينات حتى اليوم.

مُتّكأات ثقافية وجغرافية للحركة الشعرية في لبنان والعالم العربي.

- شعراء العراق (الملائكة، السيّاب، البيّاتي، الحيدري) تجذّروا في الأصيل من دون انقطاع عن روافد الحداثة خصوصاً في الجانب الفلسفي والعقائدي

والسياسي منها... فأطلّوا على الواقع العراقي والواقع العربي من مطلاّت الفكر الفلسفي العام وعاينوه بالمعاناة التأمّلية والنفسية وصاغوا احتجاجاتهم والمواقف والرؤى بالرموز العراقية العائدة إلى حضارات أكاد وسومر وبابل وآشور..

- شعراء مصر والسودان (صلاح عبد الصبور، عبد المعطي حجازي، محمّد الفيتوري) تجذّروا في الأصيل من دون انقطاع عن روافد الحداثة خصوصاً في الجانب الروحي والميتافيزيقي والصوفي الحيوي منها.. فأطلوا على الواقع المصري والواقع العربي من مطلاّت الروح والشفافية والنَّبض والحيوية وقوّة الدفق والاختراق والمكابدة النفسية وعاينوه بالمعاناة التأملية الصافية العميقة والواسعة والحيّة المستمرّة وصاغوا تجاربهم بالرموز المصرية العائدة إلى حضارة النيل المتجدّد والتراث الفرعوني المتّصل بمعاناة شعوب إفريقيا الشمالية..

وبهذا شكّل شعراء مصر والسودان علامة فارقة في حركة الشعر العربي المعاصر: الرّيف المتصوّف المعبّر عنه بالرموز الباطنية.

- شعراء فلسطين (محمود درويش، محمّد الماغوط، سميح القاسم، توفيق زياد..) استرفدوا الحداثة من موقع التجذّر في الأرض وفي القضيّة وأطلّوا على فلسطين، أرض الوجع والنار والتهجير من مطلاّت الجرح والألم والثورة والغضب وعاينوها بالمعاناة النفسية والجسدية والفكرية وصاغوها بالرموز الكنعانية/ الآرامية وتراثيات الجهاد والفتح والتحرير فأدخلوا في حركة الشعر العربي المعاصر معنى المقاومة والرحيل والعودة، معنى المعاناة في الخندق والسّجن ونار البندقية، معنى الأرض والعرض والبطولات الشهيدة.

- من شعراء لبنان (أدونيس، يوسف الخال، أنسي الحاج، شوقي أبو شقرا..) شعراء تجذروا في الأصيل ولكن مع الكثير من التفاعل مع روافد الحداثة الغربية حتى ضياع الذات أحياناً والغربة عن الجذور خصوصاً في

الجوانب الشكلية أو الصياغية من تلك الروافد.. فأطلّوا على الواقع اللبناني وعلى الواقع العربي من مطلاّت الصياغة الغربية والفكر الإنساني الشمولي وعاينوه بالمعاناة الذهنية/ اللغوية الصافية وصاغوا تجاربهم بالاستناد إلى رموز الحضارة الفينقيقة والمسيحية المتّصلة بحضارة الهلال الخصيب والمتوسّط. فشدّوا اللغة العربية عنوة وافتعالاً في مواضع كثيرة إلى أقصى درجات الاحتمال في التعبير الجديد واللغة الشعرية الجديدة.

- ومن شعراء لبنان شعراء تجذروا في الأصيل ولم يتورّعوا عن وافد. خليل حاوي موقفٌ مُفْرَدٌ في ذاته. لم يرفض الواقع العربي بهزائمه والفواجعْ استسرّ أعماقه. التصق بعصب الحيوية فيه واستولده فعل الانبعاث. وجد فيه مدداً كافياً للشاعر الملتزم قضايا بني قومه، ووجد بالمقابل في الثقافة الغربية وفكر الحداثة ما يسعفه على فهم تراثه وتحليل واقع أمّته وعلى التيقّن المبرم من إمكان بعثها والنهوض. فهو ليس من قافلة المغادرين إلى الغرب فكراً وموقفاً وصياغة. أطلّ على الواقع العربي من مطلاّت المجاهدة العقلية والنفسية في فعل الكتابة الصّعبة التي لا تترك القيادة لآلية لا واعية ولا تستسلم لِفَكَرِ الذات المدلهمّة.. خبر الصياغات الشعرية العربية التقليدية فطوّعها لأداء حركته العقلية/ النفسية ولم يطلّقها، كما فعل كثيرون من شعراء جيله، إلى البحث عن صياغات مجلوبة ومسلوبة وهجينة...

- ومن شعراء لبنان قامةٌ متفرّدة جذورها ضاربة في التراث اللبناني، شَدَّت العربية إلى ذروة تعبيرها الجمالي وجعلتها، في الشعر، لغة اللاّهوت والهندسة والرياضيات والمعادلات الفلسفية، وشدّت إمكانات البدْع فيها إلى أقصى درجات الأناقة والدقّة والصّفاء. سعيد عقل هو هذه القامة اللبنانية الأصيلة التي توَّجت جمالياً الشعرية العربية في مرحلة ما قبل الحداثة.

- ومن شعراء لنان ـ أبناء الجنوب وجرح القضيّة. شعراء جنوبيون يحملون

وجع الأرض وقضيّة الشعب المقاوم بصوتٍ كربلائي ثائر. شعراء تكوّنوا في أحضان الجامعة واستجمعوا ثقافة فنّية وأكاديمية عالية من يد أساتذة شعراء وأدباء كبار أمثال خليل حاوي وأدونيس وأنطوان غطاس كرم. حركتهم ولدت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات وتبلورت في الثمانينات وتمكّنت بصدق العفوية والالتزام من إشاعة نكهتها الخاصة على امتداد السنوات العشرين الأخيرة، من طلائعها محمد علي شمس الدين وشوقي بزيع والياس لحود. وأسماءٌ كثيرة زاملتْهم في تجربة الحياة والموت مع التبغ والزيتون، مع زهرة الليمون وعنقودة الكرم... وَ... «عناقيد الغضب».

زامنتها في الولادة حركةٌ شعرية شابّة، من دون قضيّة، ولاداتها الشعرية وَهْمٌ وقيصريات كاذبة محكومةٌ بشرط الموت، لعبةٌ شكليّةٌ سخيفة يديرها ذهنٌ باردٌ صنّاع متيبّس ومقلّد لبهرجات الأزياء الغربية... يكفي أن تقلّب الصفحات الأدبية في الصحف اليومية للتعرّف إلى أسماء غريبة عجيبة تسعى إلى وجاهة شعرية فارغة.

- من شعراء سوريا ولبنان نزار قباني شاعر الكيان الحضاري للأمة المعبّر عنه بجسدين، المرأة والسياسة. إذا عَرَف العرب قبله شعراء جسد المرأة العربيّة ففيه عَرَفوا شاعر الثورة في جسد المرأة الكونية. وإذا عَرَف العرب قبله شعراء التعبّد للجسد/ الهيكل ففيه عَرَفوا شاعر الجسد الحيّ بشفافية المتعبّد لذاته في انحراره وتفجّره وانكشافاته، في فوحة طهره وبوحة جنسه.

وإذا عَرَف العرب قبله شعراء السياسة والسّلطة والبلاط في الزمن العربي القديم فهو شاعر السياسة المتمرّدة والثائرة على خلفاء الزمن العربي الحديث وسلاطينه المسؤولين عن نكباته وانهزاماته وطعم المرارات فيه.

شاعرٌ بحجم عصره، بحجم بيروت ودمشق وكلّ العواصم العربية الشاهدة والشهيدة، شاعرُ الوجع والرّغبة والصدمة والاحتجاج في الكيان العربي، ثبّت

شعره علامة فارقة في زمن التراكم الهش واجتلاب الباليات من أرصفة العواصم الغربية.

تعدّد الأقاليم الجغرافية والثقافية لحركة الشعر العربي الحديث والمعاصر لا يلغي حدود التواصل والتقاطع بينها.. فعلى تباين المواقع وتعدّد المناخات وثراء الأصول الحضارية يلتقي شعراء الحداثة والمعاصرة عند إبداعية اللغة العربية وسموّ قضيّة الإنسان العربي.

التحوّل، محطّات انطلاق ومآل

بدأ التحوّل مع مبدعين من ثلاثة بلدان عربية:

- لويس عوض نشر في القاهرة مجموعة من الشعر الاختباري بعنوان «بلوتولاند» في أوائل الأربعينات وبعد عودته من جامعة كمبردج بتأثير من الشعر الأنكلوسكسوني: الشاعر الأميركي ت. س. ايليوت، الشاعر الايرلندي ييتس، الشاعر الأميركي عزراباوند.

- جبرا إبراهيم جبرا، فلسطين، نزح إلى بغداد، تخرّج من جامعة كيمبردج، درّس الأدب في جامعة بغداد وراح يزرع بذور التحوّل في جيل ناشئ من الشعراء العراقيين أمثال: بدر شاكر السيّاب، نازك الملائكة، عبد الوهّاب البيّاتي، بلند الحيدري.

- سعيد عقل، في الثلاثينات وضع مقدّمة المجدلية، في أوائل الأربعينات كتب قدموس، وذلك بتأثير من الرمزية الفرنسية.. وكانت معه بداية التحوّل في العطاء اللبناني.. إلى أن انطلقت مجلّة «شعر» سنة ١٩٥٧ حاملةً لواء الحداثة والمعاصرة. حركة هذه المجلّة تنبع، على حدّ ما جاء بلسان مؤسسها يوسف الخال، من قلب التراث اللبناني الحضاري القائم على نظرة في الإنسان والوجود مستمدّة من التراث الإنساني الواحد المتواصل من نهضة الإغريق والرومان ومروراً بالأديان السماوية الثلاثة إلى يومنا هذا.

هذا التحوّل في مستوى المعاناة والرؤيا والتعبير لم ينطلق من فراغ. مَهّدت قواعد انطلاقه عطاءاتُ الجيل الأول (جبران، نعيمة، الريحاني، مطران...) جيل التألّق الذي ألقى وهجه في مساحات تابعة، وعطاءات الجيل الثاني المتعدّد الفضاءات والمرايا: الياس أبو شبكة شاعر الجحيم والقلق والموت والتوتّر والتفجّر والكفر المقدّس، شاعر التمزّق والمأساة بين العنف والحنان، وبين البراءة والخطيئة، بين التطهّر والتدنّس، شكّل الذروة في الخط المتصاعد في اتجاه الرومنطيقية والرمزية. بداية الخط لاحت منذ العشرينات مع أديب مظهر في نشيد الكون و«الخلود» و«أشتات الأماني» ومع يوسف غصوب في «القفص المهجور»، وتألّقت بأشكالها الأنيقة في الثلاثينات والأربعينات مع الأخطل الصغير وشفيق المعلوف في «عبقر» وصلاح لبكي في «أرجوحة القمر» وسعيد عقل في «المجدلية» و«رندلى» وأمين نخله في «المفكّرة الريفيّة» وعبد الله غانم في «ضباب» و «فوق الضباب».

هذا الجيل المتعدّد الفضاءات والمرايا زوّد الشعر العربي بإشراقات الفكر التأمّلي والمجرّد والمنازع الوجدية/ الروحانية. ريفيّة لبنان بعمقها وصفائها والرجاء، بنبلها والشفافية والعطاء بامتدادها في اتجاه البحر وفي اتجاه السّماء صفّت الرؤيا لدى هؤلاء الشعراء وشفّت بها حتى أذابتها في وهج الله.

الشعرية الصافية في لبنان، شعرية الفرح وشعرية الألم، صلاةٌ من نوع جديد، والشعر في أعلى مراتبه صلاة.

أما التحوّل في مستوى الموقف الثوري الإيديولوجي فقد مهّدت له في الثلاثينات والأربعينات الايديولوجيا القومية بشقّيها السوري والعربي والأممية الماركسية. رئيف خوري في «معطيات الوعي القومي» أنطون سعادة في «الصراع الفكري في الأدب السوري»، حسين مروّه في مجلّة «الطريق»... أدخلوا معنى القضيّة والتزامها إلى خطّ التفكير والإبداع.. هذا التمهيد جاء بتأثير من أحداث سياسية ذاتِ طابع انقلابي في مسار المنطقة: استقلال سوريا ولبنان (١٩٤٣ ـ ١٩٤٦) المظاهرات في مصر ١٩٤٦، نكبة فلسطين ١٩٤٨ الانقلابات العسكرية

في سوريا والعراق (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩).. هذه الأحداث، فضلاً عن أحداث الخمسينات (الثورة الجزائرية، ثورة الضباط الأحرار في مصر، العدوان الثلاثي على قناة السويس، الثورة العراقية، الأحداث في لبنان) عمّقت خطّ الرّفض والثورة والوعي والمأساة. أحداث الستينات دفعته إلى الأقصى، ونكسة الخامس من حزيران حوّلته إلى أدب مقاوم.

إن الأحداث التي عصفت بالمنطقة منذ الأربعينات حتى السبعينات عزّزت في لبنان حركة الأدب بمضمونها الثوري الإيديولوجي المنتصر لقضايا الحريات والديموقراطية.

هذه الحركة النضالية /التعبوية ضغطت بقوّة لتوسيع موقعها في لبنان فأصبحت بيروت منبر الأدب المسؤول.

التحوّل في مستوى المعاناة والرؤيا والتعبير وفي مستوى الموقف الثوري الإيديولوجي وجد طريقه إلى الناس عبر مجلّتين «شعر» و«الآداب».

«شعر» علامةٌ فاصلةٌ في تاريخ الشعر في لبنان. حاولت أن تحجب ـ بلسان مؤسّسها يوسف الخال من على منبر الندوة اللبنانية ـ سعيد عقل وصلاح لبكي وأمين نخلة.. فَهُم في رأيه متخلّفون عن روح العصر ومتجمّدون في رومنطيقية القرن التاسع عشر الأوروبية. يوسف الخال هو بحقّ مؤسّس الزمن الإبداعي الجديد في أواخر الخمسينات (١٩٥٧). بانتمائه إلى التراث البابلي/ الفينيقي/ المسيحي وآراء شارل مالك الفلسفية، دعا إلى الثورة على السلفية والاتباع وإلى إعادة النظر من الداخل في معطيات التراث الثقافي العربي وإلى ربط مستقبل الثقافة العربية بتفاعلها الحميم الخلاق مع الحضارة الإنسانية منذ طاليس إلى اليوم.

هذه الدعوة كوّنت النواة الصالحة لحركة الشعر العربي الحديث فاستقطبت المنفكّين عن أحزابهم وعقائدهم ومؤسّساتهم الثقافية وحلقاتهم الأدبية (أدونيس من الحزب القومي، السّياب من الحزب الشيوعي، شوقي أبي شقرا من «الثريا»، انسي الحاج من «النهار الثقافي»). استقطبتهم، إذاً، من كلّ المواقع

والتيارات الفكرية ولكنها جمعتهم على الشعر وحرية الإبداع والحداثة، على العناية بالشعر وإبداعه ونقده وفلسفته في عصر الصراع من أجل الحرية، من أجل الحرية السياسية والاجتماعية والفكرية والفنية ومن أجل توسيع آفاق العقل العربي عبر التفاعل الخلاّق مع الثقافات العالمية وتخطّي المفهوم المغلق للتراث العربي والدخول في التاريخ الشعري والثقافي الحي السّوري والمتوسطي.

هذه الأفكار جاءت من قاع الفكر القومي الاجتماعي السوري: الشعر فعلٌ للمعرفة والنضال وتجديد الحياة. أصحابها عُرِفوا بالشعراء التموزيين لتجسيدهم التمرّد التموزي على الموت، والأصل في هذا اسطورة تموز وفكر أنطون سعادة.

أدونيس، العلامة المفردة بين هؤلاء، بانتمائه إلى التراث الشيعي بنزعته التصوفية وبروحه الثورية المستمرّة منذ الحسين حتى القرامطة والمتنبي، وفّر لحركة الحداثة في مجلّة «شعر» بعدي التمرّد والطوباوية. إنه فاتح الزمن الجديد أمام الأسئلة الجريئة لتحرير اللغة والعقل والوجدان. غامر في بناء لغة جديدة فاتهمه البعض بأنه مشروع ثقافي غربي يستهدف القضاء على التراث العربي.. والحقيقة، في رأينا هي أن أدونيس لم يشأ التغرّب بعيداً عن هويته العربية وارتباطه الكياني بقضايا أمته فطلّق مجلّة «شعر» بعد نكسة حزيران باعتبارها لم تعد صالحة للزمن المنقلب وأسّسَ مجلّة «مواقف» التي أنهت زمناً شعرياً لا يُعْنى إلاّ بالأدب الرفيع الخالي من أي نوع من أنواع الالتزام لتفتح زمن التجارب الشعرية الجديدة الناتجة عن أوضاع تاريخية جديدة.

إذا كانت مجلّة «شعر» قد استقطبت أهل الحداثة الرفضّين المتأثرين بانجازات الحركة الشعرية في الغرب والعقل الغربي، فإن مجلّة الآداب استقطبت الوطنيين والقوميين الليبراليين، والقوميين العرب والواقعيين الاشتراكيين المرتبطين بأحزاب وتيارات إيديولوجية والملتزمين قضايا الأمة والانسان من موقع الانتماء إليها والمخالفين رأي مجلّة «شعر» في وظيفة الشعر وفي الموقف من حضارة العرب ولغتهم وتراثهم.. هؤلاء، من أمثال سهيل إدريس وخليل

حاوي ورضوان الشهال وعلي سعد، انفتحوا على خط الأفكار التحرريّة فأطلقوا الدعوات إلى التحرّر من التبعيّة والتخلّف بتعميق الوعي والفكر الملتزم بالقضايا وبالحقوق الوطنية والقومية وبترسيخ مفاهيم الحرية والعدالة. انطلقت هذه الدعوات من خطوط فكرية وإيديولوجية متعدّدة، من الليبرالية إلى القومية إلى الماركسية، ووجدت لها منابر متعدّدة للتعبير عن مضامينها والأهداف، من تلك المنابر، فضلاً عن مجلّة «الآداب»، مجلّة «الطريق» التي استقطبت الماركسيين بتفرّعاتهم كافة، من أمثال رئيف خوري وعبد الله العلايلي وحسين مروّة وجميع الأصوات النضالية والداعية إلى أدب كفاحي إنضوائي مضمونه الحقيقة في التجربة والتاريخ، ومحرّكه المستقبل القومي وانبعاثه الحضاري.

عبر مجلّتي «شعر» و«الآداب» عَرَفت الحركة الشعرية الحديثة في لبنان مناخات فكرية وثقافية متنوّعة ومتفاوتة في درجة اقترابها من التراث والغرب أو درجة ابتعادها عنهما. من الاقتراب ما قاد أصحابه إلى الطلاق مع التراث بتأثير الغرب وثقافاته، ومن الابتعاد ما قاد أصحابه إلى تعميق وعيهم بالتراث والتزام الجانب الحيّ والمضيء فيه.

في هذه المناخات تحرّكت جذور الواقعية والرمزية والبرناسية والسريالية وتدافعت روافد تراثية من أساطير وشعبيّات وشاعت ثقافات دينية قرآنية وكتابية، توراتية وإنجيلية، وثقافات أسطورية وثنية، فينيقية ويونانية، وبانت اتجاهات فلسفية، وجودية وماركسية، عدميّة وفوضوية.

تعدّدية الجذور والروافد والثقافات والفلسفات تُثْبت أن الحركة الشعرية في لبنان منذ العشرينات حتى السبعينات ليست اتجاهاً بل مجموعة اتجاهات. بعضها عبّر عن قضايا المرحلة ونفذ برؤياه إلى أعماق هذه القضايا قابضاً على تجربة العصر بأبعادها الوطنية والقومية والإنسانية، وبعضها عاش معزولاً ومحاصراً ومنفيّاً وغريباً غير مفهوم وغير شرعي لا يعرف عنوان المرحلة والناس. النوع الأول أسهم في تطوير حركة الانتاج الشعري في لبنان والعالم العربي وجعلها في مستوى الحركات الشعرية العالمية الحديثة والمعاصرة. النوع

الثاني أهلك نفسه والناس في قصيدة «اللّا معنى» وغرِق في بحر من الفوضى والابتذال.

أما اليوم، وفي مرحلة الثمانينات والتسعينات، بعد غياب الأسماء المعروفة والمكرّسة أو انحسار موجاتها الإبداعية هل دخلنا في زمن موت الشعر أو زمن الفراغات؟... لماذا الشعر صار معزولاً ومحاصراً وغير مفهوم؟.. من قَتَلَ الشعر؟ الشاعر أم القارئ؟ من المسؤول عن اغتيال النبض في الأمة؟ عن ضرب الذاكرة وشطب الإبداع من التاريخ؟ من المسؤول عن تجفيف المعاناة؟ من أطْفأ الخيال المستعر والرؤيا الملتهبة وبرّد الدم المحرور وأبطأه في عروق يابسة؟.. من أوْقف الولادات الطبيعية مَن روّج للقيصرية منها والكاذبة؟ من جرّد الخيل من سنابكها والسّروج؟ من أوقف القطار خلف أسلاك المحطة؟.. لماذا كلّ هذا؟

ألأننا بتنا شعباً لا قضيّة له أو ذاكرة؟ هل أكل الدولار الأخضر المساحة الخضراء، مساحة التبرعم والينوع في القلوب وفي العقول، في الأفكار وفي المشاعر؟ لماذا تضيق مساحة الضوء فينا؟ لماذا ارتضينا الدخول في النفق وخبّأنا رؤوسنا والصدور عن مضارب الشمس ومساحب الرّيح؟...

متى تبدأ مرحلة التشكّل أو التكوّن التاريخي الجديد؟... ما هي شروط هذا التكوّن؟ القطع مع الذات؟ التأصّل فيها؟ ربطها بالآخر؟ فصلها عنه؟.. إننا في مرحلة صَدْع إيديولوجي كبير.

الصَّدْع الايديولوجي والفراغ الحضاري يقودان إلى السّقوط في «اللاّمعنى» في اللّعبة المصطنعة، في التجريد المعمّى والفراغية المطلقة، في اللغة التي ليست هي اللغة... نادرون هم الشعراء المعاصرون الذين لم يسقطوا في «اللامعنى» في ما اسمّيه «لا أخلاقية الإبداع» واللاّ أخلاقية في الإبداع هي التفلّت النهائي من إفهامية اللغة ووظيفتها التواصلية. فالشعر ليس لغة تضاف إلى لغة بل هو لغة من قلب اللغة.. وما انعزال الشعر المعاصر سوى أن القائلين بلا أخلاقية الإبداع أرادوه لغة تضاف إلى لغة، أرادوه لغة متحرّرة من «الحسّ المشترك» الجمعي أو العام.

مشكلة الشعر المعاصر المتوغّل في اللاّمعنى أنه يريد ويتقصّد ألاّ يكون له قارئ.. وهذا ما اعتبره بقوّة استعلاء أجوفَ متواطئاً على الشعر وفعله في التاريخ.. «التآمر الثقافي» هو هذا.. هو أن يُصْرَف الناس عن قراءة الشعر.

إنّ الفوضى في الإبداع هي درب الخروج السَّهل من المآزق الإيديولوجية الصّعبة.. فأزمة الايديولوجية أربكت العالم المعاصر وأوقعته في الفوضى، في اللاّ أخلاقية... التاريخ له أنساقه... مَنْ لا يحترم هذه الأنساق ينعدم فعله، يتكوّر ويقبع في اللاّجدوى.

ماذا يعني التجرّد من أنساق التاريخ؟ إنه يعني فقدان الوعي أو نقطة الارتكاز والجاذبية.

إنّ عدداً من شعراء هذا الزمن انفصلوا عن التاريخ واعتنقوا الاعدام واتقنوا استخدام آلات التدمير برفضيّة عبثيّة تُشَظّي ما حولها ولا ترى في الموجود جدوى.. أَبِمِثْل هؤلاء يبقى للشعر قضيّة؟!.. إنهم خارج التاريخ، خارج اللحظة والحدث والسياق والإمكان.. فَهُم بعبثيّة ثورية لاهية وإرادوية فجّة انفصلوا عن حركة الواقع من داخل بنيته، ومارسوا فعلتهم اللاّتاريخيّة بهلوسات طقوسية لُغَوية ولَغَويّة بدائية افتتنت بها شعوبٌ كثيرة في عصور انحطاطها وخروجها من التاريخ.

الفكر النقدي مدعوّ إلى التنبّه لمخاطر هذه الفعلة وجبه مروّجيها بنقدية علمية صارمة تضع حدّاً لهذه المشاعية في ادّعاء الإبداع والتجديد.

لبنان الكبير: من جبل لبنان إلى لبنان الوطن
(بحث في ظهور مفهوم «الوطن» وتطوُّره)

د. أنطوان سَيف*

لقد اخترنا أن نجعل هذا البحث قسمين:

١ ـ في الأول، قمنا بتقصّي نشأة الدلالات الحديثة للفظة «وطن» وتطوُّرها في النصوص العربية بدءاً من أواسط القرن التاسع عشر، والتي نشرها «لبنانيون» على وجه الخصوص عايشوا حقبة «متصرِّفية جبل لبنان» (١٨٦١ ـ ١٩١٥).

٢ ـ وفي الثاني سعينا إلى استقصاء معاني مفهوم «الوطن» ومشتقّاته عند بعض المفكِّرين، عشيَّة إنشاء «دولة لبنان الكبير» (١٩٢٠ ـ ١٩٢٦) وبُعيد إنشائها، أي في العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين، قبل استقلال الجمهورية اللبنانية عام ١٩٤٣.

يندرج هذا البحث في مجال تأريخ الأفكار والمفاهيم: نشأتها وتطوُّرها، أي تعاقب دلالاتها، وكما ظهرت في النصوص المكتوبة، و«بموازاة» الأحداث العامَّة: السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

إنَّ محاولة التأريخ لظهور مفهوم معيَّن وتطوُّر دلالاته وتوسُّع معانيه، لا يمكنها أن تكون وافية بغرضها وفاءً كاملاً، إذ إن هذا التأريخ ينحصر ضمن نطاق النصوص التي أخضعناها للتحليل دون سواها، ولا مطمح له في أن يتعدَّاها. فنحن ندرك أنَّ ثمة نصوصاً عربيَّة كثيرة، وأخرى باللغات الأوروبية

---

* أستاذ في قسم الفلسفة ـ كلية الآداب (٢) ـ الجامعة اللبنانية.

(الفرنسية خصوصاً)، والتركيّة أيضاً، لم يتسنَّ لنا الاطّلاع عليها، تندرج ضمن نطاق بحثنا، ويمكنها أن تشكّل مراجع أساسيّة له؛ وإن تحليلها، هي أيضاً، لا بدَّ وأن يتكامل بالضرورة مع بحثنا، ان لم يكن من حيث التطابق والمماثلة والتشابه، أو الاختلاف والتعارض، فأقلُّه من حيث اتِّساع الإحاطة.

فالمنهجية الانتقائية التي اعتمدناها، وافترضنا ملاءَمتها لهذه المحاولة، تضع حدوداً لإغواءات التعميم والشمول.

مهما يكن، فأن ظهور مصطلح جديد، أو كلمة مولَّدة، ليس حدثاً لغوياً منعزلاً، بل هو حدث اجتماعي ـ ثقافي ـ سياسي ـ اقتصادي يعبِّر عن تغيُّرات عميقة طارئة في البنية العامَّة، بخاصة عندما يكون المصطلح المنتشر فجأة، مركز تجاذب وحلبة سجال وتقاطُع اتجاهات متعارضة، ومسرحاً دينامياً لصراع واسع حول مشاريع مستقبلية عامة (سياسية وغيرها).

«فالوطن»، إذ هو مفهوم مركزي في الفكر السياسي والاجتماعي خصوصاً، يستقطب حقلاً دلالياً غنياً بالمصطلحات الواسعة والشمولية (مثل: الأمة، والدولة، والبلاد، وأبناء البلاد...)! إنَّه لفظ متواطئ يحتمل دلالات مختلفة، وملتبسة. وفوق ذلك، إنَّه لفظ خلافي في المضمون، وإيديولوجي بامتياز. ودلالاته التعاقبية ينبغي تتبُّعها داخل المعترك الثقافي و«بموازاة» سيرورة التغيُّرات.

إن تاريخية المعاني المولَّدة لكلمات قديمة يربط تأريخ الأفكار بالتأريخ الحدثي الذي يغدو منطلقه وقاعدته أحياناً، من غير أن يُفضي ذلك، في كل الأحوال، إلى تفسير بحسب سببيّة «وضعية» تجعل الأفكار والمفاهيم «تابعة» تلقائياً للحوادث العامة! فهذا «التبوع» التلقائي هو فرضية تحتاج دائماً إلى تبيان؛ وهذا ما يفسِّر تفضيلنا عبارة «بموازاة»، من غير أن تعني العبارة الانفصال، بل على الخصوص تجاوز الثنائية السببيَّة وترتيبها المعروف.

أ ـ مفهوم الوطن في القرن التاسع عشر: بطرس البستاني

يقول الدكتور ناصيف نصَّار في كتابه: «تصوُّرات الأمة المعاصرة»: «إنَّنا نجد أول تعبير عربي واضح قوي عن الأقليم الوطن، كمرادف للأمَّة، في كتابات المعلِّم بطرس البستاني، في مطلع الستّينات من القرن الماضي... وعليه، ليس صحيحاً كما يشيع بين دارسي الفكر العربي الحديث، أنَّ بدايات التحوُّل في مفهوم الوطن ظهرت عند العرب في السبعينات من القرن الماضي»[(١)].

هذا الموقف للدكتور نصَّار يحسم به تاريخ بدء التداول بكلمة «وطن» في اللغة العربية بحسب مدلولاتها الحديثة الواضحة. وقد بناه بالاستناد إلى نص للمعلِّم بطرس نفسه، ورد في العدد الرابع من صحيفة «نفير سوريَّة» التي أصدرها بُعيد الحرب الأهلية الطائفية في جبل لبنان عام ١٨٦٠، والتي عُرفت «بحرب الستّين». وهذه الصحيفة هي كناية عن نشرة أسبوعية من صفحة واحدة تتضمَّن «افتتاحية» البستاني فقط لا غير، التي يتراوح عدد أسطرها، بين عدد وعدد، بين ٢٥ سطراً و٧٢ سطراً! وقد صدر عددها الأوّل في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٠. وعددها الحادي عشر والأخير في ٢٢ نيسان / أبريل ١٨٦١. ووقَّع البستاني هذه الأعداد كلها بعبارة: «من محبّ للوطن»، بادئاً كلامه دائماً بعبارة: «يا أبناء الوطن»، والتي تتردد أيضاً مرات عدَّة في مطلع كل مقطع!.

يقول البستاني في «وطنيَّته الرابعة»: «يا أبناء الوطن. لقد أكثرنا ذكر الوطن في نشراتنا. وما ذلك إلاَّ لأنَّه أحبُّ شيء إلى سمع من كان محباً لوطنه، وألذّ ما زيِّن به جيدُ العربية من الكلمات المولَّدة»[(٢)].

ونشير هنا إلى أن البستاني، بدءاً من العدد الرابع المذكور أعلاه، الصادر بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٨٦٠، ذهب إلى تسمية كل عدد من أعداد صحيفته: «وطنيَّة». فالعدد الرابع مثلاً هو «الوطنيَّة الرابعة» إلخ...

يقول في خطاب له عام ١٨٦٩، أي بعد توقُّف صحيفته بنحو من ثماني سنوات: «رأيت أن أختم خطابي بنصيحة لأبناء الوطن قدَّمتها في الوطنية الحادية عشرة من وطنيَّاتي المعروفة بنفير سوريَّة»...[٣]. وهذه «الوطنيات» التي كتبها البستاني رداً على الحرب الطائفية التي جرت بغالبيَّتها في جبل لبنان عام ١٨٦٠ واستمرَّت مستعرة حوالي ستة أشهر متواصلة (ابتدأت في شهر نيسان / أبريل ١٨٦٠ وانتهت في شهر آب/أغسطس ١٨٦٠)، لا تجعل من «جبل لبنان» وطنها حصراً، بل إنّ وطنها هو صراحةً: «سوريَّة»، فيقول:

«فسوريَّة المشهورة ببرّ الشام وعربستان، هي وطننا على اختلاف سهولها ووعورها وسواحلها وجبالها. وسكَّان سوريّة على اختلاف مذاهبهم وهيئاتهم وأجناسهم وتشعُّباتهم هم أبناء وطننا»[٤].

لن أتوقَّف عند مناقشة مسمَّى «الوطن» الذي يعتقد البستاني أنّه وطنه «ووطننا»؛ لا لأنَّ هذه المناقشة استقطبت، ولا تزال تستقطب، مواقف فكرية وايديولوجية متضاربة، بل لأنَّها لا تدخل مباشرة في نطاق موضوع بحثنا وحدوده.

ولكن حسبي أن أورد هنا الملاحظات التالية:

١ ـ يعترف البستاني، عام ١٨٦٠، بأن لفظة «وطن» هي من «الكلمات المولَّدة» في اللغة العربيَّة؛ أي أنَّها كلمة عربية قديمة، أصيلة، لها دلالات قديمة معروفة، إلاَّ أنها اكتسبت مدلولات جديدة مستحدثة. فالتوليد هو إعطاء الكلمات الأصيلة معاني جديدة لم تكن لها من قبل.

ولكن هذا المعنى الجديد «للوطن»، أو هذه «الكلمة المولَّدة»، لا يرد، مع ذلك، في معجم اللغة العربية الذي وضعه البستاني عام ١٨٦٩ ـ ١٨٦٠، بعنوان «محيط المحيط»، أي بعد صدور صحيفته المذكورة بأقل من عشر سنوات! والمعروف أن هذا المعجم ـ على الرغم من الانتقادات التي وُجّهت إليه ـ لا يزال يُعتبر، بعد قرن وربع القرن على صدوره، «أحد أهمّ المعاجم العربية الحديثة»[٥]، وهو «الأول من نوعه في العربية»[٦] مرتَّب وفق الأحرف الهجائية

الألفبائية مع «اعتبار الحرف الأول دون أواخر الكلِم، بخلاف الاصطلاح المتعارف عليه عند الأقدمين»[٧]. ومواصفات رائدة أخرى لا مجال للتوسع فيها هنا.

كما إننا لا نجد في «محيط المحيط» سوى المعاني القديمة للفظة «وطن»، كما وردت في المعاجم العربية القديمة، وأخصُّها «القاموس المحيط» للفيروز آبادي الذي يقول: «الوطن، منزل الإقامة»؛ وهو «مربط البقر والغنم».

أمّا البستاني فيقول في معجمه: «الوطن منزل إقامة الإنسان ومقرُّه، وُلِد فيه أم لم يولد». ويورد أيضاً أنه «مربط البقر والغنم»، ولكن مُبعِداً هذا التعريف عن سابقه بأسطرٍ عدَّة! بخلاف الفيروز آبادي الذي جعل التعريفين متجاورين.

فالجديد الوحيد الذي أضافه البستاني في معجمه إلى التعريف القديم لكلمة «وطن» ـ بالإضافة إلى حصره الوطن المقصود «بالإنسان» (منزل الإنسان ومقرُّه) ـ هو قوله: «وُلد فيه أم لم يولد».

٢ ـ إلاَّ أن البستاني الذي يكتفي بهذا التعريف الكلاسيكي المقتضب والمعجمي (عام ١٨٧٠)، يضرب صفحاً تاماً عن التعريف الموسَّع «بالوطن»، بوصفه من «الكلمات المولَّدة»، الذي أعطاه قبل عشر سنوات من هذا التاريخ في «وطنيَّته الرابعة» (عام ١٨٦٠)، حيث قال:

«الوطن أشبه بسلسلة متَّصلة كثرت حلقاتها: طرفها الأول منزلنا أو مسقط رأسنا بمن حواه، وطرفها الآخر بلادنا بمن عليها، ومركز طرفيها ومغناطيسهما قلبنا، أو هما مركز قلبنا ومغناطيسه»[٨].

فلماذا «يطرد» البستاني من معجمه هذا «الامتياز الذي يتمتَّع به معنى الوطن»[٩] عنده، والذي «أكثَرَ ذكره» في نشراته السابقة في «نفير سوريَّة»، والذي جعله في شعار مجلة «الجنان» (حبُّ الوطن من الأيمان) التي أسَّسها وجعل إدارتها لابنه البكر سليم، في السنة نفسها التي أصدر فيها معجمه (١٨٧٠)؟

ولماذا «يطرد» من معجمه أيضاً لفظة «الوطنية»، المولَّدة هي أيضاً، التي جعلها عنوان كل عدد من أعداد صحيفته المذكورة؟ هذه الوطنيّة» التي يفسِّر معناها عنده، جزئياً، توقيعه في ذيلها: «محبّ للوطن»؟ الوطنيَّة هي إذاً «حبُّ الوطن»!

لا معنى هاهنا للقول بأن «محيط المحيط» أراده واضعه معجماً للغة العربية التقليدية «الأصيلة»، أي أنّه حافظ على مضمون المعاجم العربية القديمة المشهورة، بعد أن عرّاها من الاستشهادات المطوَّلة! فاعتراض محتمل كهذا يغفل عن جملة حقائق، منها:

إن «محيط المحيط» يحوي عدداً كبيراً من الكلمات المولَّدة، ومنها ما يدخل، مباشرة أو غير مباشرة، ضمن الحقل الدلالي نفسه لكلمة «وطن»، لا بل ضمن الشروط الوضعية «الوطنية» ذاتها التي أدّت إلى توليد كلمة «وطن»!

مثال ذلك، كلمة «طائفة». فبعد إيراد المعلّم بطرس في معجمه معانيها القديمة المعروفة، أي الموجودة في المعاجم العربية القديمة، يضيف قائلاً: «وربّما أُريدَ بالطائفة جماعة من الناس يجمعهم رأي أو مذهب واحد يمتازون به عمَّن سواهم».

هذا التعريف «بالطائفة» غير موجود في المعاجم القديمة. هو معنى مستحدث، تعاقبي (diachronique)، و«لبناني» تحديداً. فكلمة «طائفة» غطّى استعمالها المولَّد على سائر استعمالاتها القديمة. وكذلك يمكن القول عن إحدى مشتقاتها: «الطائفيَّة» التي أصبحت تُطلق على كل تمايز ديني أو مذهبي، أو خصام بين المذاهب، تحمل في طيَّاتها ضمناً معنى الإدانة، لا بل المعنى المضاد «للوطنية»! (راجع على سبيل المثال، المادة ٢٢ من الدستور اللبناني التي تقول: «مع انتخاب أوَّل مجلس نوّاب على أساس وطني لا طائفي...»! ومقدِّمة الدستور أيضاً، المادّة ح: «إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني...»)!.

فكيف تكون كلمة «طائفة» المولَّدة موجودة في «محيط المحيط»، بينما كلمة «وطن» المولَّدة غير موجودة فيه؟ علماً بأن أكثر من ذكَر المعاني المولَّدة

للفظة «وطن» هو المعلم بطرس البستاني نفسه! وقبل كتابة معجمه بعقد من الزمن!

وقال أيضاً في «محيط المحيط» في إحدى مشتقّات لفظة «ق و م» ما يلي:

«القائمقام، عند أرباب السياسة، دون المتصرِّف». في هذا التعريف يخلط البستاني النحت اللغوي العربي (قائمقام) بالتوليد العثماني، أي المعنى العثماني للعبارة!

ونقرأ في «محيط المحيط» أيضاً معنى كلمة «متصرِّف» العربيّة:

«المتصرِّف، عند أرباب السياسة، فوق الباشا ودون المشير، كمتصرِّف القدس الشريف. ومأموريّته: المتصرِّفية».

والمستغرب هنا أن المعلّم بطرس يتحاشى عن عمد أن يضرب مثلاً، هنا بالذات، «متصرِّف جبل لبنان»، في تعريفه بهذه الكلمة المولَّدة!!

في هذا المقام، تجدر الإشارة إلى القصّة الطريفة حول تسمية حاكم لبنان، بدءاً من عام ١٨٦١، باسم «متصرِّف»، رواها المؤرخ لحد خاطر:

«إنَّ أعضاء اللجنة الدولية التي وضعت نظام لبنان لهذا العهد (أي عهد المتصرِّفية) اختلفوا فيما بينهم على اختيار اللقب الذي يُطلق على من يلي المنصب الأوَّل في حكومة لبنان. فلم يوافقوا على لفظة «أمير» لأنها بمفهومهم تخدش آذان الباب العالي وتذكِّره بإمارة لبنان التي سعى جهده للتخلُّص منها. ولم تعجبهم لفظة «والٍ»، لأنهم كانوا يريدون بزعمهم أن يجعلوها فوق لقب الولاة العثمانيين الذي كانوا يحكمون الأقاليم المجاورة للبنان من بلاد الدولة. ولم يستحسنوا لقب «حاكم» لتوهُّمهم أنَّه لقب مبتذل لكثرة شيوعه واستعماله. ولم يروا لقب «رئيس جمهورية» موافقاً لأنَّه من الألقاب التي لا توافق عليها حكومة الاستانة.

وبعد الأخذ والردّ... طوال أسبوعين، أُلهم أحدهم إلى اقتراح لفظة (Plénipotentiaire) الفرنسيَّة التي ترجمها لهم معاونوهم من الكتّاب العرب باسم

«متصرِّف». فتهلَّل وجهه فرحاً، وخُيِّل إليه أنَّه أتى أمراً لم يسبقه إليه أحد. وعرض فكرته هذه على زملائه، فوافقوه عليها لاعتقادهم أنها تفي بالمرام»[10].

والبستاني الذي يعرِّف «بالمتصرِّف»، في معجمه، بأنه «فوق الباشا» (ولا يقول: «فوق الوالي»؟)، يتحاشى إعطاء مثَل «متصرِّف جبل لبنان»، المسيحي فرنكو باشا، المعروف بضعفه، الذي هو «فوق» راشد باشا والي سوريَّة (دمشق، وبيروت أيضاً آنذاك) (١٨٦٦ ـ ١٨٧١)، صديقه، وبخاصة صديق ابنه سليم، الذي سلّمه الإجازة لإصدار مجلّته «الجنان»، وصاحب «اليد البيضاء التي سهّلت سبل الجنان». «فهرب» إلى مثَل «متصرِّف القدس الشريف»! (راجع الجنان؛ جـ ٤؛ ٨٧٣؛ ص ٣٦٣).

وهكذا أصبح عندنا كلمة مولَّدة، اصطلاحية، سيِّئة الترجمة، معبِّرة عن حالة سياسية دستورية في غاية الخصوصية، هي كلمة متصرِّف. ومع ذلك، لم يتورَّع المعلِّم بطرس البستاني من إدخالها في مجعمه العربي، «محيط المحيط»، مع معرفته بأنها وُضعت في الأصل خصِّيصاً وحصراً لحاكم جبل لبنان العثماني المسيحي من دون غيره من سائر حكَّام الولايات العثمانية، وقبل استعمالها لقباً لحاكم «القدس الشريف»!!

والمعلِّم بطرس الذي يعترف بأنَّنا «أدرجنا فيه (محيط المحيط).. كثيراً من كلام المولَّدين واللغة الدارجة...»[11]، لا يقدِّم تفسيراً عن إقصائه «الكلمة المولَّدة» (وطن) التي هي من «كلام المولَّدين»، عن معجمه، في الوقت الذي يغصُّ فيه هذا المعجم بالكلمات المولَّدة الأخرى «والدارجة»!؟

٣ ـ لا نجد عند البستاني، لا في معجمه ولا في نصوصه الأخرى، العديد من مشتقَّات كلمة «وطن»! وهي أيضاً من الكلمات المولَّدة، مثل: «مواطن»، وجمعها: «مواطنون» (التي يستعيض عنها البستاني بعبارة: «أبناء الوطن»)؛ و«وطنيّ»، وجمعها «وطنيُّون» (بالصيغة النعتية، وخصوصاً بالصيغة الاسميَّة)؛ و«مواطنيَّة».. مع معاناته التعبير عن مرادفاتها! إلخ...

٤ ـ إنَّ عبارة «أبناء الوطن»، ومثيلتها عنده: «أهل الوطن»، وأحياناً نادرة

بصيغة المفرد: «ابن الوطن» (بينما الطهطاوي يكثر من استعمالها بالمفرد وبالجمع)، تبدو كترجمة حرفيَّة عن اللغة الفرنسية حصراً. فهذه الترجمات عن الفرنسية انتشرت في مصر محمَّد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والعبارة واردة في نشيد المرسيلياز الفرنسي منذ الثورة الفرنسية: (Enfants de la patrie)؛ هذا النشيد الذي قام الطهطاوي بترجمته إلى اللغة العربيَّة.

ويمكننا القول أيضاً، أن كلمة «وطن» المولَّدة، ومختلف مشتقَّاتها العربية، في القرن التاسع عشر، هي من الترجمات (التعريبات) عن الفرنسية خصوصاً، إذ أن مدلولات العبارة المعاصرة في اللغات الأوروبية تعود جميعها، في الأصل، إلى أدبيَّات الثورة الفرنسية وشعاراتها. ويمكننا القول، استطراداً، إن أسبقيَّة اتصال المصريّين بالفكر الفرنسي المعاصر بعد حملة نابليون على مصر وذيولها العامة، وبخاصة الاتجاه الثقافي الفرنسي الذي شجَّع عليه محمَّد علي باشا عبر حركة ترجمات ضخمة، هي التي أثَّرت أيضاً في الأدبيات التركية العثمانية نفسها. ويعترف المعلِّم بطرس بدور مصر في هذا المجال فيسمِّي محمَّد علي باشا «مأمون الجيل التاسع عشر»[12]، الخليفة العبَّاسي الذي شجَّع على الترجمات وأنشأ «بيت الحكمة»! ويشيد بشكل خصوصي بدور مطبعة بولاق في «الاقليم المصري» التي «أغنت الجنس العربي بالكتب المتفننة... الكثيرة التي خرجت منها، من أصليَّة ومترجمة»[13].

وبحسب رأي ناصيف نصَّار، أن عبارة «أبناء الوطن» يستعملها البستاني «بدلاً من الأمَّة» وبمعنى «الأهالي» و«أبناء البلاد»[14]. كما يلاحظ أيضاً بأن «لفظة أمَّة ترد ثلاث أو أربع مرَّات فقط في مجمل أعداد «نفير سوريَّة» الأحد عشر، وذلك بمعنى عام، أو للدلالة على سوريَّة وسكَّانها...»[15]. ويبرِّر نصَّار ذلك بأن «البستاني لم يكن جاهلاً لتصوُّر الأمة وأهميَّته التقليدية. ولكن يبدو أنَّه تجنَّب اللجوء إليه واستعماله عن قصد، لما فيه من أبعاد دينية، ولما يشتمل عليه من التباس في المعنى، وما يمكن أن يثيره من موقف سلبي في أوساط العثمانيين»![16].

ولكنَّ المعلِّم بطرس سيستعمل لفظة «أمّة» في غير معناها الديني (الإسلامي)؛ فهو سيتكلم بعد عشر سنوات من هذه «الوطنية الرابعة»، على «الأمة العربيَّة».

٥ ـ إلاَّ أن البستاني، مع نشره المعاني المولّدة للفظة «وطن»، لم يتخلَّ، مع ذلك، عن التعريف العربي القديم للكلمة، أي أن الوطن هو «منزل إقامة (الإنسان) ومقرُّه». هذا التعريف القديم ظلَّ يوجِّه خيارات البستاني «الوطنية»، خصوصاً عندما أضاف إليه العبارة التوضيحية التالية: «وُلِد فيه أم لم يولد».

ولهذه الإضافة أكثر من دلالة ترتبط كلها، بشكل أو بآخر، بوضع المعلِّم بطرس الشخصي: فهو وُلِد في بلدة الدبِّية، في إقليم الخرُّوب الساحلي من أعمال «جبل لبنان». ولم يولد في بيروت التي كانت، إدارياً وسياسياً، خارج «متصرِّفية جبل لبنان». فهو نزح من «جبل لبنان» منذ شبابه الباكر (كان في الحادية والعشرين من عمره) إلى بيروت التي أصبحت «منزل إقامته ومقرَّه»، أي «وطنه» فعلاً، إذ سيَّان أن «وُلِد فيه أم لم يولد»! والمعلم بطرس لم يترك المكان الذي «وُلِد فيه» (جبل لبنان) جغرافياً فحسب، بل تركه أيضاً مذهبياً بانتقاله من المذهب الماروني الكاثوليكي، مذهب أكثريَّة سكَّان جبل لبنان ـ ودرس في مدارس دينيَّة مارونية ودرَّس فيها، و«حين جاوز العشرين من عمره ودَّ بطريرك الطائفة المارونية إرساله إلى مدينة رومية (إيطاليا) طلباً للتوسُّع في العلوم الدينيَّة... فمانعت والدته من إرساله...»[١٧] ـ إلى المذهب الإنجيلي البروتستانتي (الأميركي)، وأصبح مبشِّراً بهذا المذهب حيث مؤسساته الأساسية كانت في بيروت التي غدت له مقراً «وملجأ» أيضاً. «فقصَّة أسعد الشدياق» من قرية عشقوت الكسروانية، الماروني الذي تحوَّل إلى المذهب الانجيلي البروتستانتي (شقيق الكاتب والصحافي الشهير (أحمد) فارس الشدياق والمؤرخ طنُّوس الشدياق) الذي سُجِن، حسب المعلم بطرس، في قبو من أقبية البطريركية المارونية «وسط عذاب نفسي وجسدي حتى قضى نحبه»[١٨]، كتبها المعلِّم بطرس ونشرها.

إلاَّ أن الانقلاب المذهبي، والانتقال الجغرافي، والمناخ الفكري الجديد في بيروت، والأحداث الدمويَّة الطائفية في جبل لبنان بين ١٨٤١ و١٨٦٠، ستكون عناصر أساسية في تصوّرات البستاني «الوطنية». وهذا ما جعله يقول:

«... وإذ كانت بيروت التي هي محلّ أقامتنا ووطننا، حلقة من حلقات تلك السلسلة العظيمة وكان مركز هذه الحلقة مهمّاً لنا ولسوريَّة بلادنا لأنَّها موصلة بين بلادنا وبين نفسها، وبينها وبين البلدان الأجنبية رأينا أن نخصَّها بالذكر لتكون مثالاً يُقاس عليه»[١٩].

في هذه النص للمعلّم بطرس أكثر من فكرة تستدرج أكثر من سؤال:

أ ـ من يقصد البستاني بكلمة «لنا» عندما يقول: «لنا ولسوريَّة بلادنا»؟

هل «لنا» تعني عنده نحن الأفراد؟ أم أنها تعني «لنا نحن أهالي بيروت» الذين انتسب إليهم، وإلى «وطنهم»، بمجرَّد «الإقامة والمقرّ»؟ أم أنها تعني: «نحن سكان لبنان»؟ أم انَّها تعني ببساطة «نحن أهل سوريَّة»؟ في هذه الحالة، ما المسوِّغ لفصل أهميَّة مركز بيروت بين ما هو «لنا» وما هو «لسورية»، بخاصة عندما يكون الكلام «الوطني»، وما يتضمَّنه بالضرورة من «تماهٍ»، هو روح الخطاب وجوهره؟ فلماذا هذه الأهميَّة، المفترض كونها واحدة، تستلزم هذا التشديد وهذا الجهد لتصبح «مشتركة» (لنا ولسورية)؟ ولماذا في هذا النص بالذات تكون بيروت «وطننا»، وتكون سوريَّة «بلادنا»؟ أم أن ثمّة علامة وقف بين عبارة «إقامتنا» وعبارة «وطننا»؟

ب ـ من يقصد البستاني «بالبلدان الأجنبيَّة» التي تكون بيروت موصلة بينها وبين سوريَّة؟ هل هي الولايات العثمانية الأخرى؟ أم هي أيضاً بلاد العرب الأخرى، على الجملة، الموجودة خارج «سوريَّة»؟

ج ـ ماذا يعني البستاني بقوله أن بيروت «موصلة بين بلادنا وبين نفسها»؟! لماذا فُصلت بيروت هنا عن «بلادنا»؟ الأمر الذي استوجب بالتالي قيامها بمهمَّة «الوصل»! كيف تقف بيروت، في هذا النص، «بمواجهة» بلادنا، في الوقت الذي ينبغي أن تغيب «داخل» بلادنا؟ هل أن هذه الجملة لا تغدو

معقولة إلاّ إذا عُطفت بالضرورة على لاحقتها: «وبينها وبين البلدان الأجنبية»؟

د ـ عندما يقول البستاني إن «الوطن» سلسلة حلقات متصلة تمتد من الحلقة الصغرى (مسقط الرأس والمنزل) إلى الكبرى (البلاد بناسها)، وتصل إلى «العالم بأسره» الذي صار «نظير سلسلة تعدَّدت حلقاتها كانت كل واحدة منها مفتقرة إلى أختها بحيث لا يتيسَّر حفظ تركيبها ونظامها بدونها»[٢٠]؛ وعندما يقول أيضاً «إن مركز هذه الحلقة (بيروت) مهمٌ لنا ولسوريَّة بلادنا»، وهي «المثال الذي يُقاس عليه»؛ وعندما يقول، موضحاً دور بيروت المميَّز: «يوجد في بيروت أشخاص من أجناس مختلفة، أو من أكثر الأجناس الذين تحت قبَّة الفلك، يجمعهما فريقان: أبناء الشرق وأبناء الغرب...»[٢١]، ويقول: «أكثر سكان بيروت متمدِّنون... وهذه المدينة هي آمن مدينة في العالم (كذا)، وذلك مما زادها عماراً، وجعل الناس تتقاطر إليها من كل جهة، وما نراه من اتساع دائرة الأبنية... والحركة براً وبحراً... ومن بها من السكان هم أصحاب همة ونشاط ونباهة وإقدام لا يفوقهم فيها أحد من سكان الكرة الأرضية (كذا)، وإقناع من يعتد بأقناعه من أصحاب روح العصر الجديد بأنها، كما كانت مرضعة للفقه والآداب في الأزمان السالفة، ستكون كذلك في ما يأتي، وتكون موصلاً بين الغرب والشرق في كل أمر مفيد»[٢٢]، هل يكون المعلِّم بطرس البستاني يلمِّح هنا، من غير تصريح واضح، إلى أن بيروت «الكوسموبوليتية»، المميَّزة «في العالم» وفي «الكرة الأرضية» بسبب كونها «المركز المهمّ لنا ولسوريَّة بلادنا»، ينبغي أن تكون هي عاصمة سورية ـ الوطن؟

علماً بأن ابن خلدون في «مقدِّمته»، يستعمل كلمة «مركز» بمعنى «عاصمة»، عندما يتحدَّث عن مركز الدولة وأطرافها. يقول ابن خلدون: «... الدولة الفارسية كان مركزها المدائن... الدولة الروميَّة بالشام كان مركزها

القسطنطينية... وإذا غُلب على الدولة في مركزها، فلا ينفعها بقاء الأطراف...»[٢٣].

ويبدو المعلّم بطرس هنا ليس كأديب طليعي متعدّد المواهب والمعارف والاهتمامات (يفتتح محاضرته بعنوان: «خطبة في آداب العرب» بقوله: «أيُّها السادة، الموضوع آداب العرب، وإنْ شيتم فقولوا علوم العرب، أو فنون العرب، أو معارف العرب»)[٢٤] فحسب، بل كشاهد عيان، فائق النباهة، على تشكُّل بيروت وتحوُّلها البطيء، منذ الربع الثاني من القرن التاسع عشر، إلى مدينة عظمى بفضل «مركزها» «الموصل بينها وبين مناطق سورية»، وبفضل مركزها البحري وميناءها «الموصل بين الغرب والشرق»[٢٥]، وبسبب «الاختلاط» بين أجناسها. فإذا كانت «منافع الاجتماع لا تُنال على أتمّ مرام إلاّ بواسطة القرب والاختلاط، نتج عن ذلك عمار المزارع، ثم القرى، ثم المدن، ثم العواصم»[٢٦]، إذ أن «التمدُّن» (أي التقدُّم الحضاري) قائم عنده على «اتصال البلدان لاشتراكهم في الصوالح»[٢٧]، ونحن في الجيل التاسع عشر جيل «الاكتشافات العجيبة... كسفينة البخار... والموصل البرقي الذي يوصل الخبر في دقيقة واحدة»[٢٨].

ويبدو أن البستاني المأخوذ «بالتمدُّن» (الحداثة) الذي هو برأيه «روح العصر»، يرى أن بيروت تؤمِّن «القرب» الدولي بواسطة «مركزها» البحري الذي تضاعفت أهميَّته بفضل «سفينة البخار» الحديثة، وتؤمِّن «الاختلاط» أيضاً بفضل «تقاطر الناس إليها» من كل جهة، من الشرق والغرب (أي الأفرنج وعلومهم وصنايعهم المتقدِّمة)[٢٩]، الأمر الذي جعلها تبدو كعاصمة نموذجية لسوريَّة إذ هي، بين سائر المدن، الأكثر شبهاً «بسوريَّة» من حيث سكانها «على اختلاف مذاهبهم وهيئاتهم وأجناسهم وتشعُّباتهم»[٣٠]، كما عرَّف «بسورية» الوطن في «وطنيته الرابعة». فهو هنا يرهص بتحوُّل بيروت إلى «عاصمة» لسوريَّة (من غير أن تحمل هنا عبارة «عاصمة» معناها المعاصر السياسي حصراً) إذ أن البستاني لا يقرّ بالانفصال أو الاستقلال عن السلطنة العثمانية «الفدرالية»، بل إنَّه لا يترك

مناسبة إلاّ ويؤكد الزعامة السياسية العثمانية «السامي همّة حضرة الذات الشاهانية حضرة سلطاننا الأعظم»[٣١]. فكلام المعلم بطرس المفرط على «الوطن» لا يستلزم عنده الكلام على «دولة قوميّة» لهذا «الوطن»! لها عاصمة «سياسيّة» محدَّدة ومعيَّنة بشكل واضح، غير قابل للالتباس!

علماً بأن المعلّم بطرس لا ينكر عظمة المدن السورية التاريخية، ولكنه يراها «قديمة» لا تتوفَّر فيها كل شروط العاصمة الحديثة: كاختلاط الأجناس والمذاهب ومدارس الإرساليات الأجنبيَّة والوطنية والمطابع و«الكازتات والجرنالات» (ص ١٦٩) وبخاصة البحر: أهم وسيلة حديثة حينذاك «الموصلة بين الشرق والغرب» التي تؤمّنها كلها بيروت، في عصر «سفينة البخار»، لا سيَّما توفيرها مجالات واسعة للعمل بحرية لا سيما «حرية الضمير في أمر المذهب» (ص ١٢١).

فيقول مشيراً إلى المجزرة التي حصلت في دمشق عام ١٨٦٠، بحق السكان المسيحيين فيها: «ما بال دمشق، ملكة سورية وأشهر المدن القديمة وأعظمها... تنوح باكية على شبانها وعذاراها...»! (ص ١١٨). دمشق «القديمة» لم تكن، مع ذلك، في زمن بطرس البستاني، أكبر من مدينة حلب، «القديمة» هي أيضاً!

ولكن البستاني الذي أبرز ميزات بيروت «السورية»، ودخولها السريع في «باب التمدُّن» (وإن كان يشير إلى أن هذا «التمدُّن» هو دون المأمول منه في مجالات كثيرة!) يغفل عن أمرين هامين:

الأوَّل هو أن بيروت بدأت تتشكَّل كمدينة مميَّزة في عهد إبراهيم باشا المصري خلال العقد الرابع من القرن التاسع عشر. والبستاني بدأ إقامته في بيروت غداة رحيل إبراهيم باشا عنها. بالطبع، إن هذه الإشارة لا يمكن تقبُّلها من السلطات العثمانية في عهده. لذا، يبدو أنَّه يضرب صفحاً تامّاً عنها!

والثاني هو أنَّ بيروت بدأت تستقطب، إلى جانب الأجانب، خصوصاً ذوي الإرساليَّات والمدارس، أعداداً متزايدة من المسيحيين «اللبنانيين» سكَّان جبل

لبنان وجلُّهم من النخب في الثقافة، والتجارة، والإعلام... (ومنهم البستاني نفسه). بالطبع إن هذه الإشارة مستبعدة من البستاني، لأنَّه يتحاشى إلى أقصى حد ذكر الفوارق الطائفية، وبناء نظريات حولها، في سائر مؤلفاته ومواقفه!

وهذا ما يفسِّر كون بيروت أصبحت لاحقاً «عاصمة» لبنان الكبير، و«الجمهورية اللبنانية» من بعده، على الرغم من أن أكثرية سكانها لم يكونوا من المسيحيين، بل من المسلمين السنَّة![٣٢].

لا يبدو المعلم بطرس، مع ذلك، على عجل من أمره لاختيار عاصمة سياسية مناسبة لوطنه سوريَّة، ولا للنضال المحموم لتحقيقها سريعاً كبديل عن الأستانة! فلا شيء يشير عنده صراحة إلى اعتقاده بعاصمة مركزية «لدولة» سوريَّة! ابنه سليم سيقول صراحة: «من مصلحتنا أن تكون... أمَّة عثمانية واحدة لها مركز (أي عاصمة) عزيز شهير كالأستانة»! (الجنان؛ جـ ٦ (١٨٧٥)؛ ص ٧٩٤).

- لماذا لم يذكر البستاني هنا «لبنان» كحلقة في سلسلة «الأوطان الوسطى» بين «المنزل ـ الوطن»، و«مكان الإقامة والمقرّ ـ الوطن»، و«بيروت ـ الوطن»، و«سوريَّة ـ الوطن»؟

(يروي البستاني الحادثة التالية: «إني منذ نحو ثلاثين سنة (أي بعد عام ١٨٤٠ بقليل؟) سافرتُ مع تلميذ لي إفرنجي للسياحة؛ فأوصلتنا التقادير إلى مدينة شمالي بيروت (لا يذكر اسمها؛ كما لا يذكر من أين انطلق؟ ولكن الأرجح أنه انطلق معه من بيروت؟)... ولأجل تعاسة رفيقي الإفرنجي (الأميركي؟) كان قد تعلَّم في مدَّة إقامته في لبنان عادة العرب في الإلحاح على الضيف...»[٣٣].

هذه «الإقامة في لبنان»، ومنذ «ثلاثين سنة»، (لا في «جبل لبنان» ولا في «سوريَّة») هي زلَّة قلم إلى اللغة الدارجة الشائعة (قال في خاتمة معجمه الصغير «قطر المحيط»، عن معجمه الكبير «محيط المحيط»: «أدرجنا فيه... كثيراً من كلام المولَّدين واللغة الدارجة»). اللغة الدارجة، أي لغة الناس اليومية الذين

كانوا يقولون، على سبيل المثال: «عسكر الترك»، بينما كانت الكتابات «الأدبيَّة» المسموح بها آنذاك تقول: «العسكر العثماني»، أو «عساكر السلطان»!!.

٦ ـ يزيد في التباس معنى «وطن» عند البستاني، والتباس مرادفاته عنده أيضاً (كالبلاد، والأمَّة، والدولة، والإقليم، والأهالي...)، أنَّه نشر معجمه «قطر المحيط» عام ١٨٦٩ وأهداه إلى «الخديوي الأعظم سعيد باشا» (خديوي مصر)، واصفاً إيَّاه بأنَّه «أحَديُّ الأحد والتاج الفرد على هامة الأمَّة العربيَّة»! (كذا)، وجعله كهديَّة «تذكرٍ على الدوام أبناء الوطن فضل دولته وفضل تلك السلالة المأمونية الشريفة على العصابة العربيَّة بإحياء الآداب والمعارف وانتشار وسائط التقدُّم من القديمة والحديثة، بين خاصتهم وعامَّتهم»[٣٤].

ويرى ناصيف نصَّار بأنَّ «مفهومه (المعلّم بطرس) للعروبة مفهوم لغوي ثقافي بحت»، وأنَّ «المرتبة الأولى والأساسيَّة (عنده) للتصوُّر الوطني، والمرتبة الثانية للتصوُّر اللغوي»؛ «فتشبيه سلالة محمَّد علي بالمأمون (بالنسبة لنصَّار) مبنيٌّ على دور هذا الأخير في إنشاء «بيت الحكمة»، وهو دور لغوي ثقافي خالص»[٣٥]!

إلاَّ إنَّ، مع ذلك، يمكننا هنا إيراد بعض الملاحظات:

أ ـ إنَّ توجُّه البستاني إلى الخديوي، مموِّل نشر هذا الكتاب، لا بدَّ وأن يقدِّم الجانب الثقافي ومزاياه في شخصية المُهدى إليه على ما عداها، كما تقتضيه المناسبة. وبقوله: «التاج الفرد على هامة الأمَّة العربية»، يكون قد قصد ترك لقب «التاج الفرد على هامة الأمة الاسلاميَّة» للسلطان العثماني وحده!

ب ـ إنَّ التطرُّق إلى مدح الجانب السياسي من سلالة محمَّد علي كان من المحظورات في مناطق السلطة العثمانية. والبستاني يعرف ذلك خير معرفة. فجريدته «الجنَّة»، مثلاً، عُطلت لمدة شهرين لنشرها أخباراً تدعو إلى «تهييج الأفكار عن الحوادث والأخبار المتعلقة بمصر». (الجنة، ٢١/ ٧/ ٨٨٢)[٣٦]..

ج ـ سليم البستاني، الابن البكر للمعلم بطرس ومساعده، يوضح ما لم يوضحه والده، حول مفهومه «للأمة العربيَّة»، وذلك في مجلة «الجنان» الصادرة في بيروت بدءاً من عام ١٨٧٠، والتي أنشأها له والده المعلِّم بطرس، والتي ترأس تحريرها زمن والده (ومات بعد موت والده بسنة واحدة، عام ١٨٨٤، عن عمر يناهز السادسة والثلاثين). ففي مقالة له بعنوان: «من نحن؟»، عدَّد أربعة «انتسابات» تتردَّد على ألسنتنا: «أولاً: فمنَّا من ينتسب إلى العرب... ثانياً: ومنا من ينتسب إلى السريان والكلدان... ثالثاً: ومنا من ينتسب إلى اليونان... رابعاً: ومنَّا من هم أخلاط متسلسلون من امتزاج تلك الشعوب العظيمة بعضها مع بعض»[٣٧].

«لم يقبل سليم البستاني بهذه «الانتسابات» كأساس لتحديد هويّتنا القوميَّة لأنها مبنيَّة على «العصبة الجنسية» التي وصفها بأنها «خصوصية ولا تصلح أن تكون عمومية، وما هي إلاَّ اعتصاب قوم من نسب ودين واحد ولغة واحدة»[٣٨]. ورفض أيضاً الاعتصاب «بالعصبة الدينيَّة» وطالب «بقتلها»، لأنه «في بلاد مختلفة الأديان هو الضعف بالانقسام ونتيجة الخراب، وهذا هو أساس الحروب الأهلية الكثيرة...»[٣٩]. وخلص إلى القول: إن «اعتصابنا عصبة وطنيَّة هو أمر سهل، وعلى الخصوص بعد أن نكون قد استعربنا عوائد ولغة وموطناً. فنصبح أمةً واحدة متجنِّسة بالجنسيَّة العربية»[٤٠]. وعرَّف «العُصبة الوطنية» بأنها: «إنَّما هي تكاتف قوم اجتمعوا في مكان واحد أو أكثر، لترقية أسباب نجاحهم ولدفع الأضرار عنهم»[٤١]. كما عرَّف وطن الإنسان بأنَّه «المكان الذي له فيه تعلُّقات نسبيَّة وعملية وأدبية وسياسية ولغوية»[٤٢].

ويختم بكلام موجَّه لأبناء وطنه: «أنه لا نجاح لهم إلاَّ في الاعتصاب بالعصبة الوطنية، واعتصابنا بالعصبة العربية هو حقيقة لا وهم واصطلاح»[٤٣].

يبدو أن مفاعيل «وطنيّات» المعلِّم بطرس ستظهر في الجيل اللاحق

باتّجاهات عربيّة صريحة! ففي «خطبته في آداب العرب» (عام ١٨٥٩) قال المعلم بطرس داعياً إلى نهضة ثقافية عربيّة: «يا أبناء الوطن... هبُّوا استفيقوا انتبهوا استيقظوا...» (م. س.؛ ص ١١١)؛ وهذه العبارة استعملها الشيخ إبراهيم اليازجي بعد عشرين سنة (عام ١٨٧٩) في مطلع قصيدته الشهيرة:

«ألا هبُّوا واستفيقوا أيُّها العربُ فقد طمى الخطبُ حتى غاصت الركبُ»

د ـ ودعا سليم البستاني إلى قطع النظر عن أصولنا البعيدة و«جنسياتنا البعيدة ونتجنّس جميعاً بجنسيّة واحدة وهي الجنسية التي سارت في وطننا بعد كل الجنسيّات واقتبسنا لغتها وعاداتها، وهي الجنسيّة العربيّة»[٤٤].

هـ ـ هذا الكلام لسليم البستاني حول هوّية وطنه، الأمّة العربيّة، يأتي في العام ١٨٧٠، أي عند وضع والده معجمه «محيط المحيط»، وبعد «قطر المحيط» بسنة واحدة (أي بعد عقد واحد من نشر «وطنيّات» والده)، وعند إنشاء صحيفة «الجنان»، و«الجنّة»، و«الجنينة». ولم تعد سوريّة، في هذه النصوص، هي الوطن! فهل أنّ المعلّم بطرس أصبح قريباً من نظرية ابنه سليم، أم أن الابن لا يفعل هنا إلاّ توسيع نظرية «وطنية» جديدة لوالده؟ وبهذا فلا تكون عبارة «الأمة العربية» التي رصّع بها المعلّم بطرس إهداءه للخديوي، ذات معنى ثقافي لغوي فحسب، كما يعتقد ناصيف نصّار! نحن الآن بعيدون بعشر سنوات عن «وطنيّات» ١٨٦٠ ـ ١٨٦١. هذا «التطوُّر» المحتمل في مواقف المعلم بطرس الوطنيّة (وقد غدا الآن نجماً في الثقافة العربية الحديثة)، والمسكوت عنه، يمكن رصده بوسائل غير مباشرة: وهي الإكثار في كلامه على العرب، والأقلال من كلامه على سوريّة! وهو إذ يقول «بالأمّة العربية»، لا يقول اطلاقاً «بالأمّة السورية»؟! وهو إذ أكثَرَ من ندائه «يا أبناء الوطن»، فأنه لم يقل مرة: «أيّها السوريُّون»! وهو يمتعض أيّما امتعاض في «وطنيّته الخامسة» من «أبناء وطنه» قائلاً: «فماذا يُنتَظر في بلاد سكّانها لفيف من قبائل شتى مختلفة المشارب والأمزجة والأغراض

والصوالح، أكثرهم لا يهمُّهم صالحها العمومي، وكثيرون منهم لا يشعرون بأنها وطنهم»![٤٥] ويصل كلامه إلى أقصى حدود التشاؤم في «وطنيَّته الحادية عشرة» والأخيرة إذ يقول فيها: «وما دام أبناء وطننا لا يشعرون بأن الوطن وطنهم والبلاد بلادهم، فلا يؤمل منهم حبُّ الوطن...»! (ص ١٦١).

لا يقول المعلّم بطرس ما هي «الأوطان» التي تنتمي إلى «الأمة العربية» التي جعل الخديوي المصري «تاجها»؟ مع الإشارة هنا إلى أنّ رفاعة الطهطاوي المصري يقول بالأمّة المصريّة: «مصر وطن شريف... أمّتها أول أمّة في المجد»[٤٦].

٧ ـ والمعلّم بطرس أهدى نسخة من معجمه «محيط المحيط» عام ١٨٧٠، إلى السلطان العثماني عبد العزيز، فمنحه السلطان عليه «الوسام المجيدي الثالث»، مع عطية ٢٥٠ ليرة مجيديّة (المقتطف، جـ ٨؛ ١٨٨٣؛ ص ٣. ودائرة المعارف؛ جـ ٧؛ ١٨٨٣، ص ٥٩٠) بوصفه مواطناً عثمانياً، هذا الوسام الذي يزيِّن صدر البستاني في صوره الرسمية المعروفة له.

هل تكون سوريّة ـ الوطن عنده جزءاً من «الأمّة العثمانية»؟ فهو لا يعترض مطلقاً على الحكم العثماني، لا بل يشيد به في أكثر من مجال! هل هذه الإشارات المتكررة نوع من «التقيّة» السياسية؟ (بعض المحازبين القوميين السوريين يعتبرها «تكتيكاً»!)[٤٧].

وهنا يمكننا أيضاً، لإيضاح موقفه من العثمانيين، اللجوء إلى كتابات ابنه سليم (التي، أقلُّه، لا يعترض عليها الأب، ولا ينقدها؛ وهي صادرة من صحيفته التي أنشأها بنفسه وأوكل نجله بأدارتها). لقد قال سليم البستاني «بالأمة العثمانية». ودعا جميع الأمم التي تتألف منها الدولة العثمانية إلى الانضواء تحت راية «الأمة العثمانية»: «... من مصلحتنا أن نكون من شمالي الطونة إلى أواسط بلاد العرب أمةً عثمانية واحدة لنا مركز عزيز شهير كالاستانة». وأوضح أنه في دعوته إلى «الوحدة العربية» لا يعني «انفصال العرب عن الترك...»[٤٨]

ويبدو أن سليم البستاني ليس حالة فرديَّة بين مفكِّري القرن التاسع عشر بالقول بعدم الانفصال عن سلطة بني عثمان. . . «فالعساكر العثمانية هي عساكر صاحب البلاد. . .»[٤٩].

٨ ـ وإذا اعتمدنا أسلوب علماء اجتماع المعرفة في تتبُّع فكرة (وهي هنا: «الوطن») في بيئة معيَّنة وعلى مدى مرحلة معيَّنة (وهي هنا: عائلة المعلِّم بطرس البستاني تحديداً، وفي بيروت)، نأخذ، مثالاً، ثالث أنجال المعلِّم بطرس، وهو المؤلف نجيب البستاني المولود في بيروت عام ١٨٦٢، ودرس فيها، والذي مات في بيروت أيضاً عام ١٩١٩، عشيّة إنشاء «لبنان الكبير»، والذي تولّى سائر مشاريع والده العلمية: «دائرة المعارف»، ورئاسة تحرير «الجنان» و«الجنّة» (بعد موت شقيقه سليم)؛ وشاركه شقيقه نسيب وابن عمِّه سليمان (مترجم الأليأذة) في إكمال «دائرة المعارف».

تولّى نجيب رئاسة محكمة المتن في جبل لبنان، منتدَباً من قِبَل المتصرِّف نعُّوم باشا، بدءاً من عام ١٨٩٥ وحتَّى عام ١٩٠٠. كما تولّى وظيفة المدَّعي العام الاستئنافي في مركز متصرِّفية جبل لبنان في بعبدا سنة ١٩٠٠، فقضى فيها خمس سنوات، حيث استقال منها ليسافر إلى مصر بغية مزاولة مهنة المحاماة هناك.

وحاز نجيب بطرس البستاني على أوسمة دولية رفيعة، منها واحد من قيصر روسيَّا «وسام القديس استنسلانس من الدرجة الثالثة»؛ ومنها وسام من البابا لاون الثالث عشر، بابا الكاثوليك في روما: وسام «القدِّيس غريغوريوس الكبير»؛ وحاز على «الرتبة المتمايزة» من السلطان العثماني عبد الحميد؛ وحاز الوسامين «العثماني الثالث» و«المجيدي الرابع» من السلطان العثماني محمَّد الخامس، وكان سافر إلى الأستانة مع وفد من أعيان الجالية المسيحيَّة في مصر لتهنئة السلطان محمَّد الخامس لدى ارتقائه سدَّة الخلافة، عام ١٩٠٩[٤٩].

وقد خلّف نجيب البستاني أربعة أولاد أسماهم جميعاً أسماءً فرنسيَّة، وهم: بيار (أي بطرس)، ورينيه، وهنري، وشارل[٥٠].

فنرى أن مواقف نجيب بطرس البستاني هي على العموم بعيدة عن التنظير «لوطن» معيَّن، وأقرب إلى المواقف «الوطنيَّة» البراغماتية في حقول التأليف والإعلام والقضاء والمحاماة. فهو، بخلاف والده وشقيقه، عمل في مراكز رسميَّة عليا في جبل لبنان، ونال وساماً كاثوليكياً رفيعاً، ووساماً أرثوذكسياً، ومجموعة أوسمة إسلامية عثمانية! وكان نموذجاً للمثقَّف العصري الذي يتقن لغات عدَّة إتقاناً تاماً، منها، بالإضافة إلى العربية: الفرنسية والانكليزية واللاتينية والتركيَّة.

٩ ـ بموازاة ذلك، نرى على سبيل المثال، ان المعلِّم ناصيف اليازجي، معاصر المعلِّم بطرس، وصديقه، ورفيقه، ومواطنه «القريب» إذ هو مثله ابن الشوف في جبل لبنان، ومسيحي مثله (إلاَّ أنَّه بقي على المذهب الماروني ولم يتركه إلى المذهب الإنجيلي البروتستانتي مثله، على الرغم من عمله مع المرسلين الأميركان في بيروت، وبخاصة في ترجمة «الكتاب المقدَّس»)، لا يقول: «بيروت وطننا»، ولا يصرِّح بأن «سوريَّة المعروفة ببرِّ الشام وعربستان» هي وطنه، بل يعرِّف عن نفسه في مقدِّمة كتابه «مجمع البحرين» بأنَّه: «أحد الأمَّة العيسويَّة في جبل لبنان»[٥١].

هذا المفهوم الديني للأمَّة (وربَّما للوطن أيضاً؟) يرفضه بطرس البستاني رفضاً تاماً. لذا لم يتكلم على «الأمة» في «وطنيَّاته» عام ١٨٦٠ إلاَّ ثلاث أو أربع مرَّات فقط، كما لاحظ ناصيف نصَّار.

ولكنَّ غرابة هذا النحت اللغوي العربي (الأمَّة العيسويَّة) على يد أحد ألمع علماء العربيَّة (الذي لم يكن يعرف أية لغة سوى العربية)، والذي لم يشع من بعده، ينبغي ألاَّ يُخفي مع ذلك محاولة اليازجي، المتمسِّك بمذهبه الماروني، تجاوز الانقسامات الطائفية المسيحية وتسمياتها المختلفة (هذه التسميات غير العربيَّة)، والردّ على التمادي في هذا التشرذم الطائفي داخل المسيحيَّة (العيسَوية) الذي يمكن أن يكون البستاني نفسه أحد نماذجه!

١٠ ـ ويبدو أن بعض المرسلين الأميركان أضحوا «يشعرون»، هم أيضاً،

بسبب طول «إقامتهم ومقرّهم» في بيروت، وبسبب تمرُّسهم وعطائهم العلمي والتعليمي باللغة العربية، بانتمائهم «الوطني» إلى سوريَّة! وأبرز نموذج لهم هو القس الإنجيلي الدكتور كرنيليوس ڤان دَيك (Cornelius Van Dyck) الصديق الحميم للمعلّم بطرس منذ مطلع شبابهما، والذي يتكلم العربية بطلاقة ويكتب بها، والذي قال عنه جرجي زيدان أنّه «صاحب الفضل في النشأة العلمية في الديار الشامية في القرن التاسع عشر»[٥٢]. قال ڤان دَيك في رثاء المعلم بطرس بحيث «أبكى جميع الحاضرين»: إنه كان «السابق إلى كل مأثرة علمية، وعالِمنا، وغارس أفنان المعرفة في وطننا» (كذا)[٥٣]!

١١ ـ والمعلم بطرس نفسه ليس دقيقاً في استخدامه لفظة «وطن»؛ فهو يتكلم على «أوطان» (أوطانكم): بصيغة الجمع، التي تعني عنده حصراً: القرى الريفيَّة، والمنازل، ومساقط الرأس، التي أضطر أهلها إلى مغادرتها وهجرها، وهم يحنُّون للعودة إليها! يقول متوجّهاً إلى أبناء جبل لبنان الذين هجَّرتهم الحرب: «يا أبناء الوطن؛ لا بدَّ أنكم ضجرتم من طول مدة تشتّتكم وذلّكم وغربتكم عن أوطانكم، وصرتم في شوق زايد إلى الرجوع إلى مسقط رأسكم، أو كما يقال: قد اشتاقت البلاد إلى أهلها... وكم نشتهي أن نراكم ترجعون عن قريب إلى أوطانكم»[٥٤]!

١٢ ـ الكاتب الحلبي الشاب فرنسيس المرّاش (١٨٣٦ ـ ١٨٧٣) كتب عام ١٨٧٠ مقالاً بعنوان «الوطن»، يميِّز فيه بين معنيَين للوطن: المعنى القاموسي العربي التقليدي (أي المقام)، والمعنى الاصطلاحي الحديث وهو الأمّة. إلا أن المرّاش، هو أيضاً كالمعلّم بطرس، لا يرفع الإبهام والالتباس عن فوارق دلالات مصطلحاته: كالوطن، والأمّة...[٥٥].

١٣ ـ ويبدو أن ثمة أكثر من سمة مشتركة بين المفكّرين المسيحيين داخل السلطنة العثمانية بدءًا من منتصف القرن التاسع عشر (قرن الفكر القومي)، منها بحثهم الحثيث عن ركائز «للوطن» خارج «العُصبة الدينيَّة» وحاوية لها، على قاعدة أساسية ولا غنى عنها، هي المساواة التامة في المواطنية مع المسلمين،

وكأنّهم «يهندسون» وطناً، أو يكتشفونه بعد طول احتجاب، ولكن من غير مرجعية سياسيَّة عينيَّة. وقد عبَّر سليم بطرس البستاني عن هذا التوجُّه بقوله: «إن روح العصر الحاضر قد أبدل العُصبة الدينيَّة بالعُصبة الوطنية»[٥٦].

وقد فتحت «التنظيمات» العثمانية حول المساواة في المواطنية ـ بصرف النظر عن الانتماء الديني والجنسي (مرسوم كلخانه خطّ شريف عام ١٨٣٩، وبخاصة مرسوم خط همايون عام ١٨٥٦) ـ الباب واسعاً أمام هذه السجالات «الوطنيَّة» داخل السلطنة، والتي ستتحوَّل إلى مشاريع سياسيَّة و«جمعيات» (أحزاب) مع مطلع القرن العشرين الذي كشفت فيه سرعة الاتصالات (البرق) وسرعة المواصلات (سفينة البخار وخط الحديد والسيَّارات) وسرعة الإعلام (المطابع، والجرائد، والمجلاّت)، الفرق الساطع بين «صحَّة» الإفرنج و«سقم» سلطة بني عثمان. نستشهد هنا مرة ثانية بسليم البستاني ـ الذي قيل فيه إن قلمه في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر كان «أعظم ترجمان للتمدُّن الغربي في ديار الشرق»[٥٧] ـ الذي قال عام ١٨٦٠ في «الجنان»: «إنَّ تاريخ ابتداء دخولنا في عائلة العالم المتمدِّن هو يوم معاهدة باريس بعد حرب القرم ١٨٥٦»[٥٨].

ولكن هذه المفاهيم الوطنية ودلالاتها الوضعية، لم تكن على العموم واضحة كل الوضوح عند هؤلاء «الأدباء»؛ ولم تكن دقيقةً عندهم الحدودُ الفكرية والسياسية والجغرافية. مثل هذه المفاهيم ستزداد وضوحاً بعد العقد الأوَّل من القرن العشرين.

١٤ ـ يستعمل المعلّم بطرس في صحيفته «نفير سوريَّة» عبارة «الصوالح العمومية» (العثمانية)، إلاّ أنه لا يستعمل عبارة «الصوالح (أو المصالح) الوطنيَّة»! التي هي مرادفها! ربَّما لأن هذه ليس لها وجود وضعي كتلك؟ أي أن «الوطن» الذي يقول به المعلّم بطرس ليس له وضع سياسي قائم، لذا لا يمكن أن يكون له «صوالح وطنية» عينيَّة، ومشتركة بين كل «حلقات سلسلته»!؟

١٥ ـ نجد لفظة «وطن» بمعناها المولّد في نصوص رسميَّة معاصرة لنص المعلّم بطرس. فقد ورد في نصّ محضر الاجتماع الأوَّل «الحكومة متصرفية جبل لبنان» مايلي:

«في يوم الاثنين السادس عشر من شهر أيلول ١٨٦١، والموافق الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٨، صدر أمر حضرة صاحب الدولة أفندينا داود باشا متصرِّف جبل لبنان الأفخم، بطلب وُكلا الطوايف الستة لديه في سراي بتديِّن مع التيام أعضاء مجلس الأدارة والمحاكمة... وصار التفضُّل بتلاوة النطق الرسمي...».

وما يستلفت الانتباه في هذا المحضر ظهور مصطلحات جديدة غير معهودة، وذلك في الجملة التالية:

«... ولأجل إنّه صار انتخاب ذوات نظيركم من يخدم الدولة والوطن...».

يتساءل المؤرخ منير إسماعيل: «هل كانت هذه الكلمة (الوطن) من إيحاء المتصرف الآتي من دار السلطنة بمؤسساتها المستحدثة، ومن ثقافته العربية الطارئة؟»[٥٩].

ويمكننا أن نشير هنا إلى أنّه من المرجَّح أنَّ ثمة تأثراً، غير معلن، في صياغة نص هذا المحضر، «بوطنيَّات» المعلِّم بطرس الذي «أكثَرَ»، لا بل بالغَ، في ذكر كلمة «وطن» في صحيفته «نفير سوريَّة» التي بدأ صدورها قبل تاريخ المحضر المذكور بحوالي سنة واحدة، أي ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٨٦٠، وتوقَّفت عن الصدور قبل أربعة أشهر فقط من تاريخ هذا المحضر، أي ٢٢ نيسان / أبريل ١٨٦١!؟

١٦ ـ والمعلوم إن الإكثار من لفظة «وطن» العربية، بمعانيها السياسيَّة، في اللغة التركية نفسها (والتي أصبحت بعد العشرينات من هذا القرن تُكتب باللاتينية (Vatan) بدأ على العموم بعد «أَوْرَبَة» القوانين العثمانية الرسمية (التنظيمات)، ويمكن أن نقول أيضاً بعد انتشار الترجمات التي قام بها مترجمون مصريون ومسيحيون من بلاد الشام، في مصر محمَّد علي.

إلاَّ إنّه يمكن القول، مع ذلك، درءاً لأيّ إحراج مع السلطات العثمانية بعد

١٨٧٦ (مع الرقابة (المكتوبجي) العثمانية)، إن لفظة «وطن»، ومرادفاتها السياسيَّة، كان يتمُّ، عن سابق قصد، تحاشي تحديد مضمونها وتعيينه بشكل حصري وواضح. ولنا على ذلك مثالان على الأقلّ:

أ ـ الأوَّل هو قول سليم بطرس البستاني عن مجلّته «الجنان» بأنها اشتُهرت «بالمحاماة عن الحقوق الوطنية، والاتحاد العثماني، وبترويج أسباب نهضة الأمَّة ماديّاً وأدبياً بنشر الفوائد المثقِّفة العقول، والدافعة الأوهام، والموطِّدة أركان الألفة والاتحاد بين الشعوب، لتقوية العناصر الوطنيّة بحيث تصبح قادرة على احتمال المؤثرات الخارجية دون تبدُّل أحوالها، ولا أن تمسّ استقلالها»[٦٠].

في هذا النص مفاهيم سياسية مغرقة في العموميات يمكن «ملؤها» كما يشاء أيُّ قارئ معاصر له: كالحقوق الوطنيَّة، وإنهاض الأمَّة، والاتحاد بين الشعوب، والعناصر الوطنية، والمؤثرات الخارجية، وتغيُّر أحوالها (الشعوب)، واستقلالها! ويمكن وضع أكثر من علامة استفهام وراء كل عبارة للسؤال عن أسماء الأعلام المعنيَّة! باستثناء عبارة واحد صريحة ومحدَّدة هي: «الاتحاد العثماني»!

ب ـ وحتَّى عند المعلِّم بطرس نفسه، نجد غالباً مثل هذه «العموميَّات» التي يمكن أن توحي للمعنيين أنَّها تقصدهم حصراً، بينما يمكن للآخرين قراءتها على أنها تعنيهم هم حصراً! ومنها العبارة الشهيرة «يا أبناء الوطن» التي يفضلها على عبارة «أيُّها السوريون»! أو على عبارة «يا أبناء الوطن السوري»! إلخ... حتَّى أن تحديد «الوطن» بأنَّه «سوريَّة المعروفة ببرّ الشام وعربستان» لا يلبث أن يُلحقه بعد أسطر قليلة فقط بنصّ يدفع هذا التعريف إلى تحت علامة استفهام كبيرة، ويحمي مؤلفه من مغبَّة هوسه «الوطني» لا بل القومي! فيقول في «الوطنية الرابعة» نفسها، الشهيرة، ومختتماً إيَّاها: «يا أبناء الوطن... نذكِّركم في أمر وهو أن ليس للإنسان وطن حقيقي في هذا العالم (كذا)؛ بل وطنه الحقيقي في عالم الأرواح وراء القبر... ذلك الوطن الثابت... فسبيلنا الاستعداد لذاك الوطن، وذاك اليوم»[٦١]!!

إنَّ هذه الحاشية الختامية، «لوطنيةٍ» أيديولوجيةٍ بامتياز (هي الوطنيَّة الرابعة)

تنمُّ ـ بِصرف النظر عن صدق إيمانها الديني ـ عن قدر كبير من المخاتلة الراغبة في دفع ضغطٍ كبير ما، والمسارعة إلى تطويق استفزاز مَن لا ينبغي استفزازهم، والإسراع في تبديد ما يمكن أن يوحي بسوء فهم ما، مع كل مستلزماته وتبعاته غير المستحبَّة! ولا يمكن قراءتها على أنّها مجرَّد إرشاد («وتذكير») ديني يُحمَد صاحبُه عليه! وذلك قبل أن تُقرأ على أنها تأكيد (وتذكير) على فصل «هذا العالم» عن «عالم الأرواح»، أو فصل الرياسة (الروحية) عن السياسة (المدنية)»! فهذه «العلمانية المؤمنة»، ليس «لفعل الأيمان» بها أن «يُحشَر» في هذا المكان بالذات من «الوطنيَّة الرابعة»!

١٧ ـ مهما يكن فإنَّ بطرس البستاني يمثّل مرحلة متقدّمة جداً في الفكر السياسي العربي في طرحه المفاهيم السياسة القاعدية والسجالية بأفق معاصر. فطروحاته تعكس على العموم قيم الثورة الفرنسية ومُثُلها، مع شحنتها العاطفية خصوصاً. وهكذا كان أيضاً **الطهطاوي** في مصر الذي وُلد قبل المعلّم بطرس بثماني عشرة سنة، ومات قبل موت المعلم بطرس بعشر سنوات. (١٨٠١ ـ ١٨٧٣)، الأمر الذي يجعله معاصراً للبستاني، مع سبق زماني بسيط عليه.

إلاّ أن ثمة ملاحظة هنا جديرة بالاهتمام: وهي أنَّ الطهطاوي لم ينشر مؤلَّفاته الهامَّة إلاّ في السنوات الستّ الأخيرة من حياته، أي ابتداء من ١٨٦٩ (مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية)؛ باستثناء كتاب واحد له، هو كتاب وصف رحلته إلى باريس، بعنوان: «تخليص الأبريز في تلخيص باريز» (١٨٣٤. وأُعيد طبعه عام ١٨٤٩). وهذا يعني أن أهمّ نصوص البستاني هي منشورة قبل مؤلَّفات رفعة الطهطاوي. وبهذا تبرز ريادة البستاني الفكرية في أكثر من مجال في الثقافة العربية الحديثة؛ بخاصة أفكاره الحداثوية: الوطنية (القومية)، والاجتماعية، والتربوية، والسياسية، والعلمانية، والثقافية، ورهانه الأكبر على «التمدُّن» عن طريق العلوم والصنايع، مع محافظته على الكثير من الثوابت: كالإيمان الديني، والأخلاق التقليدية، واللغة العربية التي «أنطق الله العرب بها بأفصح الكلمات وجعلها شامة في وجه اللغات»[٦٢]...

١٨ ـ على العكس من ذلك، فأن الطروحات الوطنية للجيل اللاحق للمعلّم بطرس ستتأثر أكثر، بدءًا من سبعينات القرن التاسع عشر، بالوحدتين الألمانية والإيطالية ومصطلحاتهما... وانتصاراتهما! ابنه سليم، مثلاً، سيحافظ على إعجابه بالثورة الفرنسية، وبالوحدتين الألمانية والإيطالية.

فلنتذكّر أننا، عند كلامنا على المعلم بطرس، لا نزال بعيدين عن «لبنان الكبير» بحوالي ستّين عاماً! ستّين عاماً من السلام الأهلي شبه التام.

إن «التنظيمات» العثمانية، حين اعترفت بالمساواة في «المواطنية» بين سائر رعايا السلطنة، اعترفت ضمناً، في الوقت عينه، بالتمايزات الإثنيَّة داخل السلطنة. فمعادلة «التنظيمات» هي التالية: المساواة على الرغم من التمايزات. و«متصرفية» جبل لبنان كانت أحد النماذج النافرة من الاعتراف رسمياً بالتمايزات (استبدال الأمير اللبناني المسيحي بموظَّف عثماني غير لبناني، ولكن مسيحي) والتي استمرت مع «لبنان الكبير» و«الجمهورية اللبنانية»، والتي، بنموذجها ودلالاته، ستنفجر مشاريع «وطنية» شتَّى «حرَّضت» عليها أيضاً حوادث عدة داخل السلطنة نفسها: دستور ١٨٧٦ العصري الفدرالي (دستور مدحت باشا) الذي عطَّله السلطان عبد الحميد بُعيد إقراره، ولكنَّه لم يستطيع أن يعطِّل تفاعلاته «الوطنية» والتحررية المختلفة؛ فتجدَّد على نار حامية عام ١٩٠٨، مع «عودة الدستور» والدعوة إلى انتخاب «مجلس المبعوثان» والجدل الذي فجَّره هذا الانتخاب، خصوصاً مع تنامي «الوطنيَّة» الطورانية التركية مع استلام حزب «الاتحاد والترقّي» السلطة في اسطنبول، ومحاولته، كمساومة على «الانتخاب»، فرض «التتريك» على شعوب السلطنة وإتنيَّاتها، وخيبة العرب والشعوب العثمانية الأخرى.

ولكنَّ حمأة المشاريع الوطنيَّة ستبلغ ذروتها عند البوادر الأولى لسقوط السلطنة وتأهبُ الجميع لتقاسم تركتها، وتركيب خرائط «وطنية» جديدة للشرق، بما فيها تركيًا نفسها. وقد تفاقمت هذه المشاريع بعدما أصبحت «النماذج» السياسية الأوروبية، والجدل السياسي حولها، معروفة عن طريق المواصلات والاتصالات السريعة الحديثة.

ب ـ مفهوم «الوطن» مطلع القرن العشرين

في عام ١٩٠٧، ما زال بعض مفكّري جبل لبنان المسيحيين يعكسون مخاوف أهلهم وقلقهم على مستقبلهم السياسي.

١ ـ **فشاهين الخازن** في كتابه «كنوز لبنان المرصودة» (المطبوع في مصر)[٦٣] يرى أن لبنان «ولاية عثمانية»، «قطر عثماني»، إلاَّ أنَّه يتميَّز عن سائر الولايات العثمانية بأنه «جمهورية»، وبأنَّ فيه مجلساً منتخباً من الشعب؛ وهو غير خاضع كسائر الولايات لأسرة حاكمة وراثياً[٦٤]. وإذا تعقَّبنا لفظة «الوطني» عنده، التي يكثر من استعمالها بصيغتها النعتية، فأنها تعني عنده، بشكل عام، «المحلّي». فمقابل لفظ «الأجنبي»، لا يقول «الوطني»، بل يقول «الأهلي». أمّا عبارة «الحق الوطني» عنده فتعني: «الحقوق المدنيَّة الرسميَّة. وعندما يقول: «وطنيَّة الحاكم»[٦٥]، فهو يعني كون الحاكم من أهل جبل لبنان. وعبارة «سائر الأمَّة» يعني بها «سائر العثمانيين»!

ومع تنظيره «الجيوبوليتيك» جبل لبنان وتمايزه الجغرافي التاريخي السياسي، فأنّه لا ينفك يمتدح المتصرّف يوسف باشا، والسلطان عبد الحميد، و«الدولة العليّة».

كما غلبت عنده، عام ١٩٠٧، لفظة «لبنان» على لفظة «جبل لبنان». ويعرّف عن نفسه كمؤلف لهذا الكتاب، ومن غير أن يذكر اسمه (تقيَّة؟): «بقلم باحث لبناني مقيم في القطر المصري»!

٢ ـ عام ١٩٠٩، لا يرى اللبناني **بولس مسعد** في كتابه «لبنان والدستور العثماني»[٦٦]، خيراً من نظام «المتصرّفية» للبنان، ضمن إطار السلطنة العثمانية، مع رفضه القطعي لفكرة مشاركة اللبنانيين بانتخابات «مجلس المبعوثان»، لأن ذلك سيقضي، برأيه، على امتيازات لبنان التي منحته إياها الدول الكبرى، وعلى استقلاله.

وينقل عن أحد «العثمانيين» البيروتيّين قوله إنَّه لو خيرٌ بين أن يكون «لبنانياً» وأن يكون «عثمانياً» لاختار أن يكون «لبنانياً» نظراً لما يتمتَّع به لبنان من

ازدهار اقتصادي وحرّيات[٦٧]. والنداء الوطني الذي يوجهه بولس مسعد إلى اللبنانيين في كتابه، لا نجد فيه أيَّ أثر لكلمة «وطن»!![٦٨]،
إلاَّ أنه يطمح بالمقابل إلى أن يغدو لبنان قطراً عثمانياً راقياً، وذلك هو «التفاني في إرضاء جلالة المتبوع الأعظم» أي السلطان العثماني.

٣ ـ أمّا «**المؤتمر العربي**» الذي انعقد في باريس عام ١٩١٣، فطالب الحكومة التركيَّة بالاعتراف بكيان عربي، مقابل الكيان التركي؛ «كما طلب المؤتمر من الحكومة التركية أن تؤمِّن، دون أي مواربة، لمتصرفية جبل لبنان الوسائل الفعَّالة لتحسين الوضع الاقتصادي»، وذلك تطبيقاً لتعهُّدات السلطنة في بروتوكول المتصرِّفية.

القسم الثاني

مفهوم «الوطن» عشيَّة إنشاء «لبنان الكبير» وبُعَيده

المشاريع السياسية و«الوطنية» للبنانيين عموماً، عرفت طفرة كبرى مختلفة عن سابقاتها في أواخر العقد الثاني من القرن العشرين، أي في الفترة الفاصلة بين سقوط الحكم العثماني ونشأة دولة لبنان الكبير: وبينهما «مؤتمر الصلح» في باريس الذي جاء في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨). واللبنانيون، سكّان جبل لبنان، كانوا بغالبيَّتهم من المسيحيين. فجمعيَّاتهم وأحزابهم توزَّعت، في تلك الفترة، ثلاثة أنواع من الاتجاهات والمشاريع الوطنيَّة: ذوات التوجُّه السوري، وذوات التوجُّه اللبناني، وذوات التوجه العربي الفيصلي.

وقد شارك في هذه الجمعيات والمشاريع والسجالات الحامية حول التاريخ والهوية الوطنية، نخبة من ألمع المفكرين السياسيين من كل الاتجاهات، ظهرت في طروحاتهم الأفكار والتيَّارات السياسية الحديثة، بخاصة القوميَّة، والديمقراطية. وستترك هذه الأفكار المتطوِّرة، بصماتها على الفكر السياسي والأيديولوجي في لبنان لعقود عديدة قادمة. المشترك بينها هو طموحها لتأمين

استقلال سياسي متين عن الدول الاستعمارية التي أزاحت الحكم العثماني، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا.

ولأجل التوسُّع في هذا الجزء من بحثنا، الذي بات يشكّل مادة لبحث تاريخي أوسع، ثمة مراجع كثيرة، نشير إلى واحد حديث منها، هو كتاب «أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر» للدكتور عصام كمال خليفة (منشورات دار الجيل، بيروت، ١٩٨٥). وإلى كتاب آخر يُعتبر تتمة له، للمؤلف نفسه، بعنوان: «شخصيات بارزة في تاريخ لبنان المعاصر؛ بيروت، ١٩٩٧».

مع إنشاء «**لبنان الكبير**» عام ١٩٢٠ على يد القوات الفرنسية المحتلَّة، وضمّ الأقضية الأربعة ذات الأكثرية الإسلامية السنية والشيعية، وجعل بيروت عاصمة له، لم تخمد السجالات والصراعات السياسية حول شرعية الدولة الناشئة بين داعم لها: وجلُّهم من مسيحيِّي جبل لبنان، ومعارِض لها: وجلُّهم من مسلمي المدن الساحليَّة. «فدولة لبنان الكبير» التي أصبحت بعد ١٩٢٦ «الجمهورية اللبنانية» - وهي من أولى الجمهوريَّات في العالم العربي، لا بل الأولى في ما بات يُعرف لاحقاً بالعالم الثالث - خلقت واقعاً جديداً بدَّل العديد من المعتقدات السياسية السابقة التي كانت، هي بدورها، غير واضحة؛ وإذ أن لا معنى «للوطن» من غير دولة تجسِّده ويتم الدفاع عنها، فلا معنى أيضاً «للوطن» من غير مشروع دولة يتمُّ النضال من أجل تحقيقه. والنضال الإيديولوجي يغلِّف مخاوفه وقلقه - التي هي القاعدة العميقة والمخفيَّة لسجالاته «العقلانية» التي يكون «التاريخ» أداتها بامتياز - وتربيته المنحازة، ومصالحه «الأرضية» بثياب الوطنية «السامية» والمتعالية على التواريخ الوضعيَّة الطويلة التي تعجُّ «بنماذج سفلى» من الحكّام «التاريخيِّين» وحروبهم «الداخلية» التي لا بدَّ من سترها وتجميلها ورأبها لتستقيم بها المشاريع الإيديولوجية الزاهية! لقد أصبح «التاريخ» - التاريخ السابق للتاريخ العثماني، والذي «عثمنه» التاريخ العثماني وفرض الصلح معه طيلة أربعة قرون - و«التاريخ» السابق لهذا التاريخ أيضاً، حلبة صاخبة للسجال «الوطني» وعرض الخلافات حول «الوطن».

ويعكس العديد من الأدباء المتسيِّسين هذا الاضطراب والتأرجح الأيديولوجي، بخاصة أولئك المخضرمون الذين عاشوا عصر «المتصرفية»، وعصر «لبنان الكبير»، وصولاً إلى «الجمهورية اللبنانية» (الأولى). فهؤلاء الأدباء والمفكّرون المسيحيُّون حافظوا، في مختلف مشاريعهم السياسية، على نوع من «الخصوصية اللبنانية» (التي، مع ذلك، لم يكن ينكرها بالمطلق العديد من المفكرين والساسة المسلمين) التي تعبّر ضمناً، بمعناها العميق، عن مخاوفهم من نظام سياسي لا يحقق المساواة التامة بين المواطنين والحرية التامة لهم بصفتهم أقلية عانت على مدى تاريخها من هذا التمايز.

١ - ويمكن الإشارة هنا، على سبيل المثال، إلى أفكار **أمين الريحاني** ومواقفه السياسية. فقد تدرَّج الأمين من «الوطنية» السورية، إلى الوطنية العثمانية، إلى التأييد غير المشروط للوصاية الفرنسية، فأخيراً إلى الوطنيَّة العربية!

يقول أمين الريحاني عام ١٩٠٩:

«لقد دُهشَت أوروبا بالمعجزة التي أتتها اليابان، وتُدهشها الآن المعجزات السياسية والاجتماعية في دولة بني عثمان... وما يسود اليوم أمَّتنا [العثمانية] من التساهل والمساواة والإخاء»... «فبالأمس كانت الأمة العثمانية تتقلَّب على فراش الموت، واليوم تمرح فرحة تحت سماء الحياة وفي ظل الحرِّية والدستور»... «تحيَّة إلى زعماء النهضة الإصلاحية... وإلى جلالة السلطان الذي كلَّل النهضة بالفوز... خلَّص الأمة من الهزاهز. فالسلام اليوم على عبد الحميد. والسلام على عهده الجديد. سلام على عصر الحرية المجيد» (كذا)![٦٩].

وعاد أمين الريحاني وقال عام ١٩١٧:

«الألمان هم أعداء حقوق الإنسانية كلها. أمَّا الأتراك حلفاؤهم فهم أعداء الحرِّية منذ اكتسح هولاكو مدينة بغداد. خُلِق الأتراك أعداءها، وسيموتون أعداءها. من هولاكو، إلى عبد الحميد، إلى جمال باشا: يا لها من سليلة جهنميَّة!»[٧٠].

ويقول في مقال بعنوان: «الحياة والحرّية والسيف» (١٩١٧) في حفلة «لجنة تحرير سوريا ولبنان» في نيويورك:

«... لا خلاص لنا اليوم إلاّ بوساطة فرنسا[٧١]... وأيُّ شرفٍ أسمى... من القتال جنباً إلى جنب وجنود فرنسا البواسل، جنود الحرّية منذ نشأت الحرية... السوري والإفرنسي أخوان»[٧٢].

وبعد قوله عام ١٩١٩: «أنا سوري أولاً، ولبناني ثانياً، وماروني بعد ذلك»[٧٣]، قال عام ١٩٢٢:

«إني أيُّها السادة، عربيُّ القلب والروح، كما إني عربي اللسان. كنتُ كذلك قبل الحرب [العالمية الأولى]، وأثناء الحرب، وبعد الحرب»[٧٤].
إنَّ «القومية العربيَّة لا تستطيع أن تشارك في هذه النهضة وتشترك بمنافعها إلاّ بعد أن تجمع شتاتها وتوحِّدها كلها في أمَّة واحدة منظمة متضامنة»[٧٥].

هذه المواقف المتقلّبة لأمين الريحاني لا تدلُّ على حالة خاصَّة فردية منعزلة، بل هي بمعناها الأوسع مؤشر للانقلابات الكبرى التي أصابت المنطقة منذ بداية القرن، وبلغت ذروتها مع سقوط الحكم العثماني بعد سيطرة دامت أربعة قرون متواصلة، ومع الاحتلال المباشر لبلادنا من الدول الاستعمارية الأوروبية الكبرى. فالانتماءات القوميَّة والدينية والمذهبية (الطائفية) والجغرافية والسياسية وحتى التاريخية المتداخلة، غالباً ما كان يتمّ «التخلُّص» منها والخروج منها، عن طريق اختزالها وفرض الانسجام فيما بينها، و«توحيدها» بجهود فكريَّة ملفتة.

إلاّ أن هذا «التذبذب» في المواقف النظريَّة لم يؤثِّر، مع ذلك، في ما يمكن تسميته «بالثوابت» السياسية العمليّة للأمين التي لم تتخلَّ مطلقاً عن نضالها الدؤوب والجريء في سبيل الاستقلال الحقيقي والنهضة الوطنيَّة، بصرف النظر عن مضمون هذا النضال «الوطني».

٢ ـ وعلى مستوى آخر، ينشر **يوسف آصاف** عام ١٩٢٠، كتاباً بعنوان: «أماني

لبنان: في الدورين الجاهلي والمسيحي»! أمَّا «جاهلية» لبنان، بنظر المؤلف، فتمتدُّ من عام ١٧٠٣ ق. م. إلى عام ٣٠ ق. م.!! وأمَّا «دوره المسيحي» فيمتد «من حكم الدولة الرومانية... إلى الآن» (١٩٢٠) (وكل هذا التفصيل ظاهر في عنوان الكتاب!). و«يتبع ذلك»، على غلاف الكتاب عينه، عنوان ثانٍ:

«بحث مختصر عن مسيرة لبنان وعن القوى التي تتنازعه، وعمَّا يلزم لصيرورة طوائفه أمَّة واحدة»![٧٦].

هذا الكتاب، المطبوع في مصر، يلتقي من حيث «الطموح» مع سائر الأيديولوجيات القوميّة (على أنواعها)، والعلمانية، والليبرالية، والاشتراكية... التي تعمل كلها على «صهر» الطوائف في بوتقة «وطنية» واحدة، وأمّة واحدة؛ بعد أن تأمّن «جمعها»، أو أغلبها، داخل دولة واحدة! فهو أوّل «احتفال» مسيحي بنشأة «لبنان الكبير» مع كل دلالاته الأيديولوجية: أي بلوغ «الاستقلال التام» بعد نضال استمرَّ منذ «الجاهلية» المسيحية... حتَّى الآن! كان خلالها الاستقلال ناقصاً ونزعاته كامنة في الصدور على الدوام[٧٧]. ويشيد بفرنسا التي «ما احتلت هذه البلاد إلاّ لتخلِّصها من ربقة الاستعباد وترشد سكانها إلى ما فيه رقيُّهم، ثم تسلِّمها إليهم»![٧٨] وبعد أن يضع مشروعاً «اصلاحياً» شاملاً (مجموعة إرشادات) لحفظ الكيان بمساعدة فرنسا، لأن لبنان ليس قادراً على حفظ كيانه بدونها «لعدم وجود التضامن بين شعوبه التي لا تؤلف حياة اجتماعية واحدة، ولذلك لا يمكن أن يطلق على أقوام لبنان الكبير اسم «أمَّة»»[٧٩].

يقترح المؤلِّف «يوسف آصاف بك» حلاً لهذه المعضلة الوطنية: «الذي أراه أنه لا يصلح لمعالجة هذا المرض الاجتماعي إلاّ أبناء المهجر، فإنهم في غربتهم ومعماهم (مع ما هم) عليه من الطوائف والأديان والملل، عرفوا كيف يمتزجون ببعضهم البعض امتزاج الروح بالجسد، حتَّى ألَّفوا وحدتهم القومية في الخارج. فإذا عادوا إلى مسقط رأسهم قادوا أهلهم وأترابهم إلى

وحدة اجتماعية، وعندئذٍ يصير أهالي لبنان «أمّة»[٨٠]. وهو يجعل من «أماني لبنان الاحتفاظ بلغته العربية... عنوان مجده وفخاره... ولغة مجدهم (اللبنانيين) التاريخي ولغة دينهم وقوميّتهم»[٨١].

والمؤلِّف الذي لا يلتفت إلى موقف مواطنيه المسلمين من نشأة «الوطن المحبوب لبنان»، ولا إلى موقفهم من فرنسا، ولا إلى رأيهم في ما يراه هو من أنَّ «الوطن المحبوب لبنان عادت إليه أسلابه من أراضي البقاع الخصيب وعرائس مدن الأساكل»![٨٢] ولا يكترث حتّى بموقفهم العاطفي من هذه الدولة الجديدة، عام ١٩٢٠، يستشعر، مع ذلك، أنّه لا تكفي رغبات فئة واحدة لتأسيس وطن من فئتين، أو فئات! فيقول في الأسطر الأخيرة من كتابه، وكأنه تنبَّه إلى أنّه أغفل العنصر الأهمّ من خطابه «الوطني»:

«فالآن علينا أن نؤلِّف من هذا الوطن «لبنان» عائلة صالحة من كافة مسيحيِّيه وإسلامه، وننسى غلطات الماضي، ولا نذكر من حوادثه إلا الطيِّبات للإسلام، فقد شاركناهم في مجدهم، واقتسمنا معهم خطوط الحياة، وعشنا في ظلِّهم، واقتبسنا عوائدهم، فنحن منهم وعليهم (كذا!)، وهم معنا في السَّراء والضرَّاء... لا ننسى بأننا تجوَّلنا في ممالكهم وأقطارهم طلباً للرزق، فأوسعوا لنا الصدر... فهم إخواننا في البنوّة للبنان»[٨٣].

٣ ـ إلاَّ أن التحوُّل الأهم تاريخياً، دعماً لكيان لبنان السياسي واستقلاله، سيأتي من الجانب الإسلامي فيه. فالمسلمون «اللبنانيون» وقفوا دوماً في الجانب الرافض للدولة اللبنانية، منذ تأسيس «دولة لبنان الكبير» وضمّ مناطقهم إليها، ممتعضين من كونهم لا يحكمون هذا الدولة. وأن هذا الشعور لم يعانوه سابقاً، كمسلمين. وكان لسقوط الدولة العثمانية الإسلامية وقع الصدمة عليهم. هذا الشعور كان طبيعياً. فطالبوا أولاً بالانضمام إلى دولة سوريَّة؛ وطالبوا لاحقاً بالوحدة العربيَّة الشاملة. وقد أسهمت عوامل داخليَّة

عدَّة في تخفيف حدَّة هذا الشعور تدريجاً بموازاة تبدُّلات خارجيَّة هامَّة، منها اكتشافهم أن سائر الدول العربية والإسلامية الحديثة، وتركيا نفسها، نشأت جميعاً بصفقة واحدة، كان للدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى القدر الأكبر في «هندستها». وأنّ تركيا نفسها تخلَّت عن نظام الخلافة العثمانية إلى نظام علماني «متغرِّب» بعيد عنه كل البُعد، إنَّ لم يكن نقيضه! وأن كيان لبنان لم يكن استثناءً على القاعدة العامة؛ وأن «الوحدات» بين الدول العربية والإسلامية لم تحصل؛ وإن لبنان الدولة لم يكن عائقاً لها؛ وأنَّه استطاع أن يشكل نموذجاً ناجحاً بينها على أكثر من صعيد؛ وأنَّ الكيان اللبناني كان يثبِّت على المستوى الاجتماعي والشعبي، خارج الأطر الرسميَّة، بوتيرة متسارعة بفضل التعايش اليومي الذي أمَّنته مدينة بيروت المتعاظمة، عاصمة دولة لبنان.

ففي الوقت الذي كانت تُطرح فيه مشاريع سياسية قوميَّة واشتراكية في الإعلام ودور النشر اللبنانية لمختلف الأحزاب والقوى، يتشارك فيها مسيحيُّون ومسلمون معاً، كان بعض المسيحيين يبلورون إيديولوجيات حول لبنان المتميِّز «المستقلّ منذ أقدم الدهور»! حيث بُذل جهد فكري لجعل المدن الإسلامية اللبنانية، كبيروت وطرابلس وصيدا وصور وبعلبك ومناطق سهل البقاع وجبل عامل وعكّار، جزءاً من أرض لبنان التاريخية المميزة، والتي يُعتبر «لبنان الكبير» تحقيقاً لوحدتها!

في هذا المعترك المفتوح، كان التاريخ هو السلاح الذي كان يُشذَّب ويُلوَى ويستطيل ويتقلَّص و«يتكيَّف» خدمة «للايديولوجيات» ودعماً للسجالات والنزاعات المستبطِنة دوافعها، والمموِّهة مخاوفها وغاياتها.

٤ ـ إلاَّ أن النموذج الإسلامي الأوَّل الذي برز داعماً شرعية الكيان اللبناني الطامح إلى الاستقلال التامّ عن فرنسا، كان الزعيم السياسي البيروتي **كاظم الصلح**، ابن عم رياض الصلح، الذي اعتذر عن المشاركة في «مؤتمر الساحل» الإسلامي عام ١٩٣٦، هذا المؤتمر الذي جدَّد مطالبته بالوحدة

مع سوريا ورفضه لدولة «الجمهورية» اللبنانية؛ كما اعتذر كاظم الصلح عن توقيع العريضة الصادرة عنه، والتي قُدِّمت في ما بعد إلى ممثِّل فرنسا في بيروت. وقد اعترض كاظم الصلح على هذا التصرُّف من حيث الشكل، فقال:

«إنَّ طلب التوحيد (مطلب المؤتمرين، أي التوحيد مع الجمهورية السوريَّة) يجب أن يجري فيه التخاطب والمفاوضة بين طالبيه (أي المؤتمرين) وبين الفريق الآخر من أصحاب البلد الحقيقيين (أي المسيحيين اللبنانيين) دون الأجنبي (أي ممثِّل فرنسا)»[٨٤]. كما ذكَّر المؤتمرين: «لا أعني أن الكيان اللبناني خُلِق لخدمة فرنسا، بل أعني أن اتجاه اللبنانيين يوم خلق هذا الكيان لم يكن متنافراً مع أغراض السياسة الفرنسوية ومطامعها، فاتَّفقت الرغبتان؛ أولاً: رغبة فرنسا الاستعمارية... وثانياً: رغبة اللبنانيين، أو بكلمة أخرى، غالبيَّة المسيحيين، بإنشاء وطن لا يكونون فيه أقلِّية يسيطر عليها العنصر الإسلامي الذي كان يرُمى بالتعصُّب؛ فوجدوا لبنان الحالي»[٨٥].

وذكَّر كاظم الصلح بوقائع جديدة عدَّة لم يتنبَّه لها ولدلالاتها «الوطنية» المؤتمرون المسلمون، ولا المسيحيون أيضاً في الطرف المقابل، ومنها: إن «الوطنية السورية في الداخل (السوري)... قد تنزَّهت عن صفة الطغيان والاعتداء والتعصب المذهبي». وأشار إلى «إخفاق أمل اللبنانيين (يعني المسيحيين) بفرنسا التي عرفوها في الكتب». وذكَّر «بالوطنية السليمة والتعاون بين سيِّد بكركي (البطريرك الماروني أنطون عريضة) و«الكتلة الوطنية في سوريا»، حيث «كان من ثمرة هذا التعاون أن قام المصلُّون في دمشق، في الجامع (الأموي) الذي هتف المسلمون فيه بحياة مائة خليفة من خلفاء الإسلام، يكبِّرون الله ثم يشكرون البطريرك، ويقولون إنَّ البطريرك هو الحبيب إلى الله»... «فإنَّ النصرة المادية التي تقدَّم بها البطريرك وأعوانه القائلون بقوله، إلى القضيَّة السوريَّة... قد أدَّت أجلَّ خدمة لتلك القضيَّة السوريَّة... وللقضايا الاستقلالية عموماً»[٨٦].

ويشير كاظم الصلح، في هذا البيان، إلى أمر هام لم يتنبَّه له المؤتمرون، وإلى «تطورات حاصلة في الجو اللبناني». وأخذ على المؤتمرين بأنهم صاغوا عريضتهم «كما لو كنَّا في مطلع عهد الاحتلال»؛ وذكَّرهم بأنه يحبُّ الوحدة (العربيَّة) ويريدها... وهي لا تتعارض مع الاستقلالات المحليَّة... ويردِّد كلاماً سابقاً له يقول فيه: «إنَّ التطوُّر الوطني الحاصل في لبنان مدهش»... «وإنني ألاحظ بعين الغبطة أن الوطنية المنتعشة في لبنان قد أزالت كثيراً من المشاق»[٨٧]. إذ «أن الوطنية الصحيحة ليس لها لون» (طائفي)[٨٨].

إن هذا البيان ـ الشهادة لكاظم الصلح عام ١٩٣٦، الذي مثَّل نموذجاً في النباهة المرهفة التي أدركت تطوُّرات هامَّة في «الوطنيَّة» اللبنانية للمسلمين وعدم تعارضها مع الوطنيَّة العربيَّة، تعبِّر، ليس عن حالة فردية منعزلة، بل عن اتجاه متزايد في أوساط المسلمين وجد تعبيره العارم في المعركة المشتركة التي توَّجت جهودها بنيل الاستقلال التام عام ١٩٤٣، وأرست الجمهورية اللبنانية العربية المستقلَّة، على وفاق (ميثاق) وطني لم يظهر، مع ذلك، لا هو ولا عبارة «الانتماء العربي»، في نص الدستور اللبناني.

٥ ـ إنَّ «الوطن» الميثاقي الوفاقي، على الرغم من إنجازاته النسبية في أكثر من مجال، يتعرَّض للتصدُّع والاستباحة عندما يتخلَّى عن قاعدته الوفاقيَّة، أو عندما يستنكف عن تجديد هذه القاعدة ومواءَمتها حتى تصبح مرادفة للديمقراطية بأشكالها ومضامينها.

إنَّ الخلاف بين اللبنانيين حول الكيان السياسي للبنان ملازم لتاريخ لبنان الحديث. إلاَّ أن مجالات واسعة من الوفاق كانت دائماً تكتب بصمت تاريخاً آخر له.

لم نتطرق بهذه المنهجية الانتقائية التي اعتمدناها، إلى نصوص سياسية عربية حول مفهوم «الوطن»، وكل المفاهيم الواقعة في حقله الدلالي ـ وبخاصة النصوص الإيديولوجية الهامة والتي تشكِّل، مجتمعة، مكتبة الفكر السياسي

العربي الحديث. أن مجرّد محاولة الإحاطة بها لا طائل تحته في هذا البحث، وفي أي بحث مشابه.

إن الحلول المتفائلة عند المعلم بطرس البستاني كانت تمرُّ عبر «محبَّة الوطن». ولم يدر في خلده أن هذا المفهوم المنزّه عن «الصوالح الفردية» سيكون مجال تجاذب ونزاع مريرين طويلين، وبخاصة بعد إقحام الخريطة «بالوطن القومي اليهودي» (هذه الترجمة العربية السيِّئة من بضاعة معرَّب إيديولوجي)، والتي لم تكن لتعني، على الحقيقة، أكثر من التعريف الذي أورده المعلّم بطرس في معجمه: «مكان إقامة ومقرّ»)، حيث لبنان الميثاقي الوفاقي الإسلامي ـ المسيحي أحد أبرز نقائضه العينيَّة.

الكيان اللبناني رفضه المسلمون اللبنانيون منذ البدء، ومن بعدهم القوميُّون، على أنّه اختراع استعماري؛ ورفضه الصهاينة على أنه خطأ تاريخي وجغرافي مموِّهين بذلك خوفهم من نموذج نظامه السياسي الطوائفي التعدّدي الوفاقي، ورفضهم القطعي له بمختلف الوسائل؛ ورفضه مؤخراً مسيحيون لبنانيون على أنه مشروع وطن ميثاقي فاشل؛ ورفضه الإيديولوجيُّون لأنه قام على «تسوية» ويفتقر لمقومات الوطن «المبدئية»! أمّا «الميثاقيون» الذين آمنوا به، على كونهم قلة نادرة من المسيحيين والمسلمين، فأُصيبوا بخيبات متلاحقة من سلوك أهل السلطة أنفسهم الذين استأثروا بحكم الجمهورية اللبنانية!

إلاَّ أن المشاريع الوطنيَّة الأخرى البديلة عن هذا اللبنان ـ المحقَّقة فعلاً، والمقترحة بحسب نماذج خارجية: إشتراكية أو قوميَّة ـ ظهرت بالتجربة العمليَّة أنّها أكثر بؤساً مما تدَّعي، وأقلّ بريقاً منه في مجالات عدة، منها: الحرِّيات العامة النسبية، وتداول السلطة في أوقاتها المحدَّدة، والمستوى المعيشي الرفيع نسبياً، وقوّة القطاع الخاص وتعدُّديته في الإعلام والتعليم والمؤسسات غير الحكومية على أنواعها، وبخاصة المعارضة السياسية العلنيَّة للسلطة السياسيَّة القائمة، لا بل للنظام السياسي والكيان اللبناني ذاته! مع الاشارة الهامة إلى أنَّ هذا «التميُّز» اللبناني ليس «نمذجة» إيجابية مطلقة؛ فهذا الرأسمال النسبي من

الحريات العامة ومن الديمقراطية كان يتعرَّض دائماً للاستباحة باتجاه ما هو نقيضه، من أركان السلطة نفسها، ومن قواها الطوائفية، داخلها وخارجها.

نذكر، على سبيل المثال، أن «مركز البحوث السياسية في جامعة القاهرة» نظَّم ندوة دراسية بعنوان: «لبنان: خمسون عاماً على الاستقلال»، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، افتتح أعمالها الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية. وصرَّح الدكتور علي الدين هلال، مدير المركز، لجريدة «الحياة»، بمايلي: «إنَّ لبنان يمثل ظاهرة فريدة في العالم العربي. فقد كان النموذج (العربي) الوحيد الذي طبَّق نظاماً ديمقراطياً استمرَّ قائماً ومحقِّقاً النجاح حتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥...»[٨٩]. هذه الفرادة اللبنانية، أو الفرادة العربية، «التهمتها» الحرب «الأهلية» كما درجت تسميتها! «حرب أهليَّة»؟ يبدو أن «الأهل»، أو «الأهالي» (اللبنانيين حصراً!) أصبح لهم «حربهم» الخاصة بهم التي كانوا غافلين عن دورهم الأساس فيها إلى أن انبرى المؤرِّخ الحدثي الإيديولوجي و«كشف» لهم عن ملكيَّتهم «الشرعيَّة» لها، هذه المُلكية الخاصة «الوطنية» التي ظلَّت خافية عليهم طيلة ست عشرة سنة دامية! وبعد أن تمَّ، بالمقابل، «إخفاء» جميع حروب القوى الداخلية والخارجية والاقليمية والدولية، «غير الأهلية»، وراء الغبار «الأهلي» الكثيف!

لقد أُسدِل الستار على هذه «الحروب المركَّبة» الباهظة الأثمان (على اللبنانيين) بشرياً ومادياً ومعنوياً، بعد إقرار «وثيقة الوفاق الوطني» (اتفاق الطائف) عام ١٩٨٩ (وبحسب علم دلالات السياسة اللبنانية، يعني «الوفاق الطوائفي») التي ترجمها دستور الجمهورية اللبنانية الحالي، في مقدّمته، عام ١٩٩٠ بالعبارات التالية:

«لبنان وطن نهائي لكل أبنائه. لبنان وطن سيِّد حرّ مستقل. لبنان عربي الهوية والانتماء... لا شرعيَّة لأي سلطة (فيه) تناقض ميثاق العيش المشترك».

إلاَّ أن النص الدستوري «الجميل» الذي يُفترض به أن يكون مترجماً أميناً لمشاعر اللبنانيين، كل اللبنانيين، ولرغباتهم وتطلُّعاتهم الوطنية، لم يستطع، مع

ذلك، أن يخفِّف الكثير من قلقهم على مصير «وطنهم النهائي»، على استقلاله وعروبته وحرِّياته الديمقراطية. هذا القلق المشروع، لن يخفِّف من غلوائه فعليّاً إلاّ حياتهم المشتركة وتضحياتهم المشتركة. ففي هذا العيش معاً الذي راهن عليه المعلِّم بطرس البستاني في سائر «وطنيّاته»، والذي له في الأدبيّات والكتابات المعاصرة مسمَّيات مختلفة، يكتبون معنى «للوطن» أكثر بلاغة من المعاني التي يصوغها، بالنيابة عنهم، الكثير من الأقلام والحناجر!

الهوامش

(١) ناصيف نصَّار، **تصوُّرات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر**. دار أمواج للطباعة والنشر؛ بيروت؛ ط ٢ (مصحَّحة)؛ ١٩٩٤. ص ٣٥٠.

(٢) جان داية. **المعلّم بطرس البستاني: دراسة ووثائق**؛ منشورات مجلّة فكر؛ بيروت؛ ١٩٨١. ص ١٢٠ ـ ١٢١. (وجميع نصوص بطرس البستاني الواردة في بحثنا مرجعها هذا الكتاب).

(٣) م. س. ؛ ص ١٨٥.

(٤) م. س.؛ ص ١٢١.

(٥) ألبير مطلق، غلاف معجم «محيط المحيط» للمعلّم بطرس البستاني. مكتبة لبنان؛ بيروت؛ ١٩٨٣.

(٦) داية؛ م. س؛ ص ١٥.

(٧) يوسف قزما خوري. **رجل سابق لعصره: المعلم بطرس البستاني ١٨١٩ ـ ١٨٨٣**. المعهد الملكي للدراسات الدينيّة؛ عمّان (الأردن)؛ ١٩٩٥. توزيع مكتبة بيسان ـ بيروت، ص ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٨) داية؛ ص ١٢١.

(٩) نصَّار؛ م. س؛ ص ٣٥٣.

(١٠) لحد خاطر. **عهد المتصرّفين في لبنان (١٨٦١ ـ ١٩١٨)**. منشورات الجامعة اللبنانية؛ بيروت؛ ١٩٦٧؛ ص ص ١١ ـ ١٢. وهذه اللفظة الفرنسية (Plénipotentiaire) تطلق على موفد دبلوماسي يتمتع بصلاحيات كاملة؛ وغالباً ما يكون وزيراً.

(١١) حسين نصَّار. **المعجم العربي، نشأته وتطوره**. القاهرة؛ ١٩٥٦؛ ص ٦٧٦. ذكرها يوسف قزما خوري، م. س. ص ٨٢.

(١٢) داية؛ ص ١١٠.

(١٣) بطرس البستاني. **خطاب في آداب العرب**. بيروت؛ ١٨٥٩/٢/١٥ (داية؛ ص ١٠٧).

(١٤) نصار؛ م. س؛ ص ٣٥٢؛ هـ ٦.

(١٥) م. س؛ ص. ن.

(١٦) م.س؛ ص. ن.

(١٧) يوسف خوري؛ م. س. ص ١٢.

(١٨) داية؛ ص ١٢ ـ ١٣.

(١٩) البستاني، **خطاب في الهيئة الاجتماعية والمقابلة بين العوائد العربية والافرنجية**؛ (داية؛ ص ١٦٧).

(٢٠) داية؛ ص ن.
(٢١) م. س؛ ص ن.
(٢٢) م. س؛ ص ١٦٨.
(٢٣) ابن خلدون. **المقدّمة**. دار الكتاب اللبناني. بيروت، ١٩٨٢؛ ص ٢٨٦.
(٢٤) داية؛ ص ٨١.
(٢٥) م. س؛ ص ١٦٨.
(٢٦) م. س؛ ص ١٦٦.
(٢٧) م. س؛ ص ١٦٧.
(٢٨) م. س؛ ص ١٠٣.
(٢٩) م. س؛ ص ١٦٨.
(٣٠) م. س؛ ص. ١٢١.
(٣١) م. س؛ ص. ١١١.
(٣٢) يذكر المؤرخ **ألبرت حوراني** سببين أساسيين لاندماج المسلمين في الكيان السياسي اللبناني: الأوّل تأثير مدينة بيروت النامي التي جذبت إليها، بعد أن أصبحت عاصمة لبنان، عدداً كبيراً من عائلات الجبل البورجوازية التي أوجدت صداقات لها في المدينة. والثاني قبول المسلمين ببعض التنازلات للمسيحيين من أجل التحرُّر من الانتداب الفرنسي. (ذكرها باسم الجسر. **ميثاق ١٩٤٣. لماذا كان؟ وهل سقط؟** دار النهار للنشر؛ بيروت؛ ١٩٧٨، ص ٦٨. نقلاً عن ألبرت حوراني. ندوة شيكاغو، «بايندر»؛ Politics in Lebanon; New york; 1966 ص ٢٧) إلاّ أن هذا الدور «النامي» لعبته بيروت منذ منتصف القرن التاسع عشر.
(٣٣) داية؛ ص. ١٩٧.
(٣٤) البستاني. قطر المحيط؛ بيروت، ١٨٦٩؛ المقدّمة.
(٣٥) نصّار؛ م.س.؛ ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠؛ هـ ١٧.
(٣٦) يوسف قزما خوري؛ م. س.؛ ص ١٤٠.
(٣٧) الجنان؛ ج (١٨٧٠) ص ١٦١. (راجع يوسف قزما خوري؛ م. س؛ ص ٢٠١ ـ ٢٠٢).
(٣٨) الجنان ج ١، ص ٦٤٦. راجع م. س؛ ص ٢٠٢.
(٣٩) م س. ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(٤٠) م. س؛ ص. ن.
(٤١) م. س؛ ص. ن.
(٤٢) م. س؛ ص. ٢٠٣.
(٤٣) م. س؛ ص. ٢٠٤.
(٤٤) م. س؛ ص. ن.
(٤٥) داية؛ ص ١٢٤.
(٤٦) الطهطاوي. **الأعمال الكاملة**؛ جـ ٢؛ ص ٤٣٠ ـ ٤٣١؛ ذكرها نصّار؛ م.س.؛ ص ٣٧٩؛ هـ ٣.

(٤٧) يقول داية؛ م. س.؛ ص ٤٠؛ (... «عبارات إيجابية بحق السلطان والسلطنة في أكثر من وطنية. وهذه العبارات لا يجوز أن تؤخذ إلاّ من باب التكتيك...»
(٤٨) يوسف قزما خوري؛ م. س.؛ ص ٢٠٧.
(٤٩) طرازي. **تاريخ الصحافة العربية**؛ ج ٢، ص ١٧٠ (راجع م. س؛ ص ١٣٢ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤). يقول نجيب بطرس البستاني بعد موت والده وشقيقه سليم في «مقالة افتتاحية» للجنان التي تولّى للتوّ رئاسة تحريرها: «إن ولاءها وصدقها وإخلاصها للدولة والوطن... لا يرقى إليها أدنى شك»! (الجنان، جـ ١٥ (١٨٨٤) ص ٥٧٧). ويُفهم من كلامه إن المقصود بالدولة والوطن هنا، هما الدولة والوطن العثمانيان!.
(٥٠) ملحم البستاني. **كوثر النفوس**؛ ص ٣٥٦. م س؛ ص ١٣٤.
(٥١) ناصيف اليازجي. **مجمع البحرين**. دار المعرفة. بيروت، ط ٢؛ ١٩٧٣؛ ص ٣.
(٥٢) جرجي زيدان. **تراجم مشاهر الشرق**؛ جـ ٢، ص ٢٩. راجع يوسف خوري: «**الدكتور كرنيليوس ڤان دَيك ونهضة الديار الشامية في القرن التاسع عشر**». المقدمة. (يوسف خوري؛ م. س.؛ ص ١١٧).
(٥٣) «**خطاب الدكتور كرنيليوس ڤان دَيك في تأبين فقيد الوطن**». دائرة المعارف. جـ ٧؛ ص ٥٩٣ ـ ٥٩٤. راجع م. س، ص ص ٧ و١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨. راجع «**خطب عظيم ومصاب عميم**». المقتطف؛ جـ ٩؛ ١٨٨٤؛ ص ٤٨.
(٥٤) داية، م. س؛ ص ١١٦ ـ ١١٧.
(٥٥) نصّار؛ م. س؛ ص ٢١٢.
(٥٦) سليم البستاني. **روح العصر**؛ ج ١؛ ١٨٧٠، ص ٣٨٦. راجع يوسف خوري؛ م. س.؛ ص ٢٠٣.
(٥٧) طرازي. م.س.؛ جـ ٢؛ ص ٦٩ (راجع يوسف خوري؛ م. س.؛ ص ١٢٩).
(٥٨) سليم البستاني. **الجنان**؛ ج ٤ (١٨٧٣)؛ ص ٤٧١. (راجع خوري؛ ص ١٤٤).
(٥٩) منير إسماعيل. **مواقف مجلس الإدارة الوطنية في عهد المتصرفية**. بحث قُدِّم في مؤتمر اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان. منشورات الجامعة اللبنانية؛ بيروت ١٩٩٦؛ ص ٢٥.
(٦٠) سليم البستاني. «**جملة سياسية**» الجنان؛ جـ ١٢ (١٨٨١)، ص ٧٠٥. (راجع يوسف خوري؛ م. س.؛ ص ١٥٣.
(٦١) داية؛ ص ١٢٣.
(٦٢) **محيط المحيط**. المقدّمة.
(٦٣) باحث لبناني مقيم في القطر المصري [شاهين الخازن]. كتاب **كنوز لبنان المرصودة (يحتوي على النظامات والقرارات الرسمية المتعلقة بجبل لبنان)**. مثل للطبع في مصر القاهرة عام ١٩٠٧. ص ٢٠٣.
(٦٤) م. س؛ ص. ١٢٣.
(٦٥) م. س؛ ص. ١٣٦.
(٦٦) بولس مسعد. **لبنان والدستور العثماني**. مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر ١٩٠٩؛ ص ٩٢.

(٦٧) م. س؛ ص. ٥٣.
(٦٨) م. س؛ ص. ٥٨.
(٦٩) أمين الريحاني. **القوميّات**. دار الريحاني؛ بيروت، ص ٢٤.
(٧٠) م. س؛ ص. ١٢٤.
(٧١) م. س؛ ص. ١٢٧.
(٧٢) م. س؛ ص. ١٣٠.
(٧٣) م. س؛ ص. ١٥٢.
(٧٤) م. س؛ ص. ١٧٠،
(٧٥) م. س؛ ج ٢، ص. ٥٢.
(٧٦) يوسف آصاف. **أماني لبناني في الدورين الجاهلي والمسيحي**. طُبع بالمطبعة العمومية بمصر في شهر ديسمبر من سنة ١٩٢٠؛ ص ٤٨.
(٧٧) م. س؛ ص. ٢٧ ـ ٢٨.
(٧٨) م. س؛ ص. ٣١.
(٧٩) م. س؛ ص. ٤٠.
(٨٠) م. س؛ ص. ن.
(٨١) م. س؛ ص. ٤١.
(٨٢) م. س؛ ص. ٤٦.
(٨٣) م. س؛ ص. ٤٧.
(٨٤) «**مشكلة الاتّصال والانفصال في لبنان**» بيان كاظم الصلح بعد مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦؛ بيروت. نشره باسم الجسر في كتابه: «**ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**»؛ دار النهار للنشر؛ بيروت، ص ٤٦٨ ـ ٤٦٩.
(٨٥) م. س؛ ص. ٤٦٩.
(٨٦) م. س؛ ص. ٤٧١.
(٨٧) م. س؛ ص. ٤٧٦ ـ ٤٧٧ ـ ٤٧١.
(٨٨) م. س؛ ص. ن.
(٨٩) علي الدين هلال. جريدة «الحياة». لندن - بيروت؛ ٢١/١١/١٩٩٣؛ ص ٢٠.

LA GUERRE FROIDE
L'ATTAQUE TRIPARTITE CONTRE SUEZ
LA CONFÉRENCE DU SOMMET ARABE À BEYROUTH

Emile Maacaron

Le Liban constitue un exemple remarquable de pluralisme. Il se caractérise par une situation stratégique trés importante. C'est, en effet, une plaque tournante, un pont entre l'Afrique, L'Europe et l'Asie dont il fait partie. Sa dualité géographique n'échappe à personne: il présente, d'une part, une façade maritime méditerranéenne le rattachant à l'Europe, et plus particulièrement, à la France; et, d'une autre part, une façade continentale le liant à ses voisins, les pays arabes[1].

Il est formé, essentiellement, d'une chaîne de montagnes, les plus élevées de la région, qui lui assurent protection et refuge dans les moments difficiles[2].D'où son attachement à l'indépendance, à la souveraineté, à la liberté d'action et l'expression[3], d'où, aussi, cet universalisme qui fait que, de tout temps, les Libanais ont parlé deux ou trois langues. On doit donc parler de la civilisation d'un peuple, alors que l'histoire des pays voisins tournait souvent autour d'un roi tout puissant: le Pharaon, chez les Egyptiens; le Roi des Rois, chez les Perses; le Calife, chez les Arabes islamisés; le Sultan, chez les Ottomans.

LES LIBANAIS AVIDES DE LIBERTE

Aujourd'hui encore, malgré l'évolution des peuples et la succession des régimes, la liberté d'expression n'émerge pas souvent dans tous les pays voisins. Ainsi, les Libanais se trouvent mieux disposés, plus ouverts

* Professeur au Département d'Histoire - Faculté des Lettres (II) - Université Libanaise.

et plus capables, dans la région, de s'adapter à tous les courants. Preuve en est que, malgré les ruines et la désolation, les larmes et le sang, accumulés depuis 1975 et accrus par la rentrée des troupes israéliennes au Liban, en 1982, le bombardement intensif des régions résidentielles à l'est de Beyrouth et le blocus maritime imposé contre une partie de la côte (Jbeil, Kesrouan, Metn-Nord et Beyrouth-Est), les Libanais ont trouvé encore la force de suivre passionnément, toutes les activités mondiales dans les divers domaines politique, intellectuel, artistique et sportif. Cette particularité qui les distingue n'échappe à personne.

Mais le destin d'une patrie obéit à deux principaux facteurs: sa situation géographique, ainsi que la disposition de la volonté de ses fils à mener une vie commune et à s'accorder sur les problèmes radicaux. Autant ces deux conditions sont respectées, autant les possibilités de sa stabilité et les raisons de sa pérennité s'imposent.

Au Liban, plus particulièrement, la situation est d'autant plus délicate que les facteurs divergents qui pèsent sur lui favorisent, malheuresement, la séparation plus qu'ils ne disposent à la rencontre. Plus qu'une dualité, le partage est au niveau géographique, social ou politiqe. Il est, en même temps, méditerranéen par ses ports et sa montagne, arabe surtout au niveau d'un grand nombre de ses habitants et de ses principales villes côtières. Il est simultanément chrétien et musulman quant à son appartenance religieuse. Il est arabe, européen, surtout français par son héritage culturel. Ainsi, ce petit pays est partagé entre deux pôles d'influence: les Arabes et la France.

La situation de Liban s'améliore quand ces deux pôles se réconcilient, et elle se dégrade lorsqu'ils sont en conflit. Son indépendance est menacée tant que les autres s'y livrent la guerre. Sa stabilité dépend, souvent, de la conduite des événements qui se passent, soit sur son sol, soit au niveau de la région.

S'il s'aligne à un pôle d'influence, il devient vite la cible des ambitions de l'autre; si, au contraire, il s'évertue à les satisfaire ensemble, il échoue souvent. Son destin est de vivre en danger permanent.

L'ÉVÉNEMENT

le nom de Ferdinand de Lesseps est associé, indissolublement, à celui

du canal de Suez. Chef-d'œuvre de la technique et du génie français, le canal fut inauguré vers la fin du Second Empire, le 15 août 1869. Défi aux données traditionnelles basées sur l'impossibilité de relier la Méditérannée à la mer Rouge[4], le percement de cette nouvelle route des Indes se présentait, aussi, comme un défi et une menace à la suprématie et aux visées colonialistes de l'Angleterre.

Celle-ci relève le défi, le 13 septembre 1882, par la victoire de Tell-el-Kébir[5], s'installe en Egypte et contrôle, conséquemment, «la voie impériale». Cette poussée britannique, tout en servant les intérêts anglais, n'empêche pas la libre navigation sur le canal, liberté reconnue et consacrée par l'accord de Constantinople, signé le 29 octobre 1888[6].

I - VERS LA NATIONALISATION

A partir de 1951, Les événements vont se succéder à un rythme rapide: dénonciation par l'Egypte du traité de 1936 signé avec l'Angleterre; refus du Caire d'adhérer à tout axe, bloc ou pacte sous l'égide de la Grande-Bretagne; coup d'Etat du 23 juillet 1952 mettant fin à la monarchie et proclamant la République. Gamal Abdel-Nasser, l'homme fort du Régime, destitue Mohammed Najib et devient le maître absolu de l'Egypte, en février 1954. Son entrée en scène est marquée par un événement spectaculaire: la signature avec la Grande-Bretagne d'un traité, le 19 novembre 1954, par lequel Londres s'engage à évacuer le canal de Suez dans un délai de 20 mois[7].

Ce que le Wafd[8] et tous les leaders de l'ancien Régime n'avaient pu faire, Nasser le réalise en quelques mois et comble les vœux et les aspirations du peuple égyptien.

Le durcissement de l'Etat hébreu incite l'Egypte à s'engager dans une politique d'unité des Etats arabes du Proche-Orient. Elle édifie, alors, tout un système de défense avec la Syrie et d'assistance militaire avec l'Arabie Séoudite. Cette triple et **«sainte»** alliance accueillera en son sein le Yémen en 1956.

Face à la supériorité de l'armement israélien, Nasser attend en vain l'assistance militaire de l'Occident. Les trois pays occidentaux refusent d'accorder l'équipement nécessaire à ses forces armées, surtout après sa ligne de conduite exercée dans la Conférence de Bandœng (avril 1955) regroupant les pays non-alignés. Les Occidentaux voulaient, précisément,

imposer leurs conditions. Il se tourne, alors, vers Pékin; puis vers Moscou. Il reçoit en fin de compte, des armes de la Tchécoslovaquie. Cette démarche le consacre comme **«le premier héros arabe qui a pu secouer le joug des puissances impérialistes».**

Le Moyen-Orient est en pleine cirse après l'accélération de la course aux armements. L'étincelle qui mit, cependant, le feu aux poudres fut la question du financement du barrage d'Assouan. L'Union Soviétique et les Etats-Unis offrent leurs services et veulent, en compensation, des privilèges politiques et stratégiques. Fidèle à sa conception de la **«neutralité positive»**, Nasser manœuvre avec une extrémité étonnante.

Cependant, il ne parvient pas à se concilier les bonnes grâces de Washington et de Moscou. Les deux grands qui se livrent à la **«guerre froide»** se désintéressent d'une Egypte neutre, qui ne veut s'affilier d'aucun bloc et tient par-dessus tout, à son indépendance. La politique de **«bascule»** échoue et risque de compromettre gravement le prestige de Nasser en Egypte et dans le monde arabe, peut-être même d'ébranler les assises du nouveau Régime.

Il fallait, sans plus tarder, sauver la face par une action d'éclat qui serait, en même temps, une manœuvre de diversion. Ce fut la nationalisation de la Compagnie du Canal de Suez, proclamée solennellement, et avec un fameux rire le 26 juillet 1956, à Alexandrie, devant une foule frénétique(9). Sur le balcon de la bourse d'Alexandrie, devant une foule massée sur la place de la Libération, Nasser profite de l'anniversaire de la Révolution égyptienne, le 26 juillet 1956, pour déclarer la nationalisation de la Compagnie Universelle du Canal de Suez. Après avoir évoqué le procès de l'impérialisme, il s'enflamme de plus en plus, pour haranguer les masses et s'écrier au milieu des clameurs véritablement hystériques(10).

Après avoir lu la loi que le gouvernement vient d'approuver à ce propos, une «Autorité du Canal» met la main sur les installations de la compagnie sous la protection de la police et ordonne au personnel d'assumer son service.

Son retour au Caire atteint les limites d'une apothéose(11).

Le décret, décidé le même jour par le gouvernement égyptien, est plus modéré. Il prévoit une indemnisation suffisante pour les porteurs de part des droits de cette compagnie qui devraient être maintenus, selon la

convention de 1888, jusqu'en 1968. Nasser prétend vouloir assurer le libre passage et son droit de nationaliser ne semble pas contestable.

II - REACTION DES GRANDS

1) Axe Paris-Londres

Stupéfaction et inquiétude accueillirent ce coup de théâtre surtout à Londres et à Paris, menacées directement d'une asphyxie économique(12) et d'un marasme financier sans précédent(13).

Qu'on en juge plutôt par ces chiffres:

Nous avions évalué que la Grande-Bretagne, écrit Anthony Eden, **avait des réserves de pétrole pour six semaines et que les autres pays d'Europe Occidentale disposaient de stocks encore plus faibles. La fourniture permanente de ce combustible liquide, source vitale d'énergie pour l'économie de Grande-Bretagne, était maintenant á la merci des lubies du colonel Nasser. Les gisements pétroliers du Moyen-Orient produisent alors environ 145 millions de tonnes par an».**

La nouvelle sonna comme un coup de tonnerre et suscita les réactions les plus violentes, les plus enflammées. En dépit de l'engagement égyptien d'accorder des idemnités pour les actionnaires, Eden n'a pas retenu que le **«vol»**(14) et Guy Mollet la **«grossière violation»**(15).

Encore plus, la nomination d'**«apprenti dictateur»** est attribuée par le Chef de Gouvernement français au Président égyptien. Il compare même son ouvrage, *Philosophie de la Révolution à Mein Kampf.* On conclut facilement qu'il n'a pas lu, au moins, un de ces deux ouvrages.

La tension s'accentue au rythme de l'évolution des événements. **«Il faut frapper et frapper plus fort»**, disait Noury Saïd à Eden au cours d'un dîner à Buckingham Palace en l'honneur du roi irakien Fayçal(16).

De leur part, le Chancelier d'Echiquier Macmillan et le Maréchal Alexandre disaient à Robert Murphy, le n°2 du Départment d'Etat américain:

«Si la Grande-Bretagne ne relève pas le défi égyptien, elle deviendra une autre Hollande. Il faut chasser Nasser d'Egypte»(17).

Quant à Christian Pineau, Chef de la diplomatie française, il déclare devant l'Assemblée Nationale:

«Ou bien le Colonel Nasser s'inclinera et reviendra en totalité sur les mesures qu'il a prises, reconnaissant ainsi son erreur, ou bien il ne s'inclinera pas. Dans ce cas, toutes les mesures devraient à notre avis être prises pour l'obliger à se soumettre»[18].

Cette attitude se répète plus d'une fois:

«Nasser devra se soumettre, sinon on l'y forcera»[19].

Et Guy Mollet avec son Ministre d'avertir les Français des rebondissements de la nationalisation. Sans le conteste de la guerre d'Algérie, la crise du canal n'aurait, peut-être, eu toute cette ampleur.

Vaincre Nasser qui aide les rebelles algériens, c'est renforcer la position de la France en Algérie. Des négociations de paix seront entamées selon une situation de force où la France s'imposera aux combattants du F.L.N. (Front de Libération Nationale).

Mollet et Pineau exposent au peuple français la crise du Canal:

«Toute L'Afrique du Nord est perdue si Nasser triomphe. La liberté de navigation est désormais à la merci d'un incident ou d'une décision arbitraire. La France a pris ses responsabilités»[20].

D'autre part, Eden déclare à la B.B.C., le 8 août:

«Avec les dictateurs, on est toujours obligé de payer un prix plus élevé à mesure que le temps passecar l'appétit leur vient en mangeant... Nous courons un trop grand risque pour ne pas prendre de précautions. Nous les avons prises... Nous ne pouvons pas accepter qu'on permette de réussir un acte de pillage»[21].

En conclusion, les Franco-Britanniques optent en principe pour l'emploi de force pour rendre Nasser à la raison, si les autres moyens s'avèrent inefficaces.

2) Guerre froide «occidentale»

Si le plan Marshall proposé le 5 juin 1947, à la suite des accords de Yalta et de Postdam, a divisé l'Europe en deux camps, capitaliste et communiste, les Etats occidentaux, pour leur part, n'ont pas été à l'abri d'un conflit entre eux, conflit qui s'est toujours manifesté en temps de paix, lutte naturelle dictée par les intérêts politiques et économiques.

Depuis que les U.S.A. ont assuré le leadership du monde libre et succédé à la Grande-Bretagne dans l'accomplissement de tâches définies,

comme la défense de la monarchie en Grèce, l'assistance militaire et économique à la Turquie conformément aux principes de Truman-en passant par le Pacte d'Atlantique de 1949, celui de Bagdâd indirectement en 1955 et bien d'autres-l'Amérique a tenu à sauvegarder, en premier lieu, ses propres intérêts. Le Moyen-Orient constitue, en effet, un pôle d'attraction international dont l'importance n'échappe à personne au triple plan stratégique, économique et politique.

- Au point de vue stratégique.

Les détroits du Bosphore et des Dardanelles, de Gibraltar, le canal de Suez... sans compter les bases militaires établies dans plusieurs pays... Tout cela permet aux Américains d'encercler l'Union Soviétique par un réseau de bases stratégiques et militaires.

- Au point de vue économique

Le rôle du pétrole de plus en plus important, l'accroissement de sa production, l'importance de ses débouchés, les intérêts des investissements dans divers projets de développement dans les pays sous-développés ou en voie de dévoloppement.

- Au point de vue politique

Pour avoir renoncé à de visées colonialistes sur certains pays, les U.S.A. n'en ont pas moins réussi à s'assurer-là où c'était possible-une position priviligiée, usant à cette fin, tantôt de séduction, tantôt de menaces politico-économiques. Bien plus, ils n'ont pas hésité à adopter une attitude sévère à l'ègard de leurs deux alliées, la France et la Grande-Bretagne, et favorable à l'Egypte-comme on le verra-dans l'espoir de les supplanter.

Quant au conflit historique anglo-français, il remonte à plusieurs siècles fertiles en affrontements dans plusieurs domaines. Qu'il nous suffise de rappeler que la France a percé le canal de Suez en la personne de Ferdinand de Lesseps et que l'Angleterre a participé, à ses côtés, au contrôle de ce canal, ceci étant une première étape après l'achat des actions du Khediv Ismaîl. Dans une deuxième étape, la Grande-Bretagne, invoquant plusieurs motifs et alléguant divers prétextes, occupe le canal et l'Egypte soumettant le premier à son contrôle direct et effectif. En contrepartie, l'Angleterre laissa à la France toute liberté d'action au Maroc en 1911-1912.

Bien plus, elle réussit à faire sortir la France du Liban et de la Syrie où elle ne tarda pas à la supplanter. Il était donc tout naturel qu'un rapprochement anglo-américain se fasse souvent au détriment de la France.

Le Moyen-Orient apparaît comme le champ de bataille où s'affrontent Washington et Moscou, d'une part, et, d'autre part, l'occasion d'une concurrence pacifique entre trois grandes capitales occidentales: Washington, Londres et Paris. Aussi sommes-nous en droit de surnommer cette rivalité **«la guerre froide occidentale»**.

Dans l'affaire de Suez, tout particulièrement, les Américains ménagèrent avec habilité en vue de réaliser leur accès triomphale et pacifique aux dépens de la présence coloniale franco-anglaise.

3) Etats-Unis

les Américains se sentent concernés par l'affaire. Ils souhaitent succéder au pouvoir franco-britannique au Moyen-Orient. Ils veillent à assumer une certaine responsabilité, à entrer au fond du jeu des autres, espérant recueillir un certain prestige, jouer un rôle déterminant. D'un côté, il y a les droits égyptiens, et de l'autre, il y a les intétêts des Européens Occidentaux. Les moyens ne leur manquent pas.

Au cours d'une rencontre entre Robert Murphy, Eden et Pineau, les Britanniques s'imaginaient que les Américains se chargeraient de neutraliser toute option soviétique d'intervenir. Ils se trompent. Les Etats-Unis n'ont pas changé leur ligne de conduite de ne pas soutenir une politique colonialiste, surtout qu'une échéance électorale, après quatre mois, empêche le Président-candidat de se montrer belliqueux. D'autant plus que le trafic sous pavillon américain par le canal est loin d'égaliser le trafic anglais.

En outre, Eisenhower empêcha Dulles à Londres pour expliquer aux responsables anglais et français qu'une opération de force paraissait comme **«une atteinte à des principes dont on ne pourrait se prévaloir auprès des petites nations après les avoir laissé violer par de grandes puissances»**(22).

Il insista sur la nécessité d'agir sur une base légale et indiscutable. Il vaut mieux attirer l'attention sur le problème de la liberté de circulation dans le canal garantie par la Convention de Constantinople de 1888 et

«violée» par l'Egypte qui ne laisse passer les bateaux sous pavillon israélien, en dépit des votes du Conseil de Sécurité.

Murphy, de sa part, n'a pas voulu contraindre les vues de Paris et de Londres. Mais s'il déclare, apparemment, que son pays **«n'exclut pas l'emploi de la force»**, ce n'est qu'**«après avoir mobilisé l'opinion mondiale contre Nasser»**(23). Il espère assouplir la position du Président égyptien. A noter que l'approbation du Congrès américain ne sera accordée si des mesures militaires deviennent inévitables. De toute façon, les responsables américains ne tardent pas à évoquer leur modération:

«Nous sommes résolus à épuiser toute méthode praticable du règlement pacifique... Les Etats-Unis ne renonceraient pas, même s'ils rencontreraient des obstacles»(24).

Ce qui porta Selwyn Lloyd à surprendre ses interlocuteurs américains en disant:

«La Grande-Bretagne et les Etats-Unis n'avaient jamais été plus éloignés dans leur façon de penser depuis le début de la crise»(25).

Finalement, Dulles dévoile la vérité:

«Si on nous oppose la guerre, dit-il, **et que nous ne puissions la surmonter qu'en tirant, nous n'avons l'intention de faire passer alors nos navires par la route du Cap»**(26).

Les Américains étalent ainsi leurs cartes, ce qui ne tarde pas à provoquer une certaine satisfication en Egypte, et bien entendu au monde arabe.

«Eisenhower définit la position U.S.A: La Grande-Bretagne et la France n'auraient pas à recourir à l'usage de la force même si tous les moyens de résoudre pacifiquement la crise étaient épuisés.

Les Etats-Unis n'entreraient en guerre que s'ls étaient l'objet d'une agression»(27).

4) Union-Soviétique

Les Russes, égalemet, cherchent une place sous le soleil de l'Orient, dans l'**«eau chaude»**. C'est le moment ou jamais.

Après le désintéressement anglo-américain inattendu, en ce qui concerne le financement du barrage d'Assouan, on croyait que l'U.R.S.S. avait sans doute, gagné la bataille du Haut-Barrage. Mais les Russes surprennent le monde par leur attitude négative:

«Volte-face de l'U.R.S.S. au Moyen-Orient. Pas d'aide soviétique pour le financement du barrage d'Assouan»[28].

Fait incroyable! Cherchait-elle des privilèges avant de fincancer ce projet? S'agit-il vraiment d'une maœuvre diplomate?

Toujours est-il qu'après la nationalisation, les démarches soviétiques, en faveur de l'Egypte, s'intensifient. Ils n'ont pas souligné, il est vrai, la légitimité de la nationalisation de la Compagnie Universelle du canal de Suez. Mais, en revanche, ils ont considéré les mesures prises par Paris et Londres comme étant **«inadmissibles»** et un **«défi à la paix»**[29].

Chepilov conteste la compétence des 22 (les pays usagers du canal). Moscou marque ainsi des points dans le monde arabe.

Après la ratification du plan Dulles par une majorité de 18 contre 4, l'U.R.S.S. pratique une politique de fermeté et met en garde l'Occident contre les résultats qui peuvent se produire. Elle profite de cette occasion pour faire comprendre à l'Egypte, donc aux Arabes, qu'elle les appuie dans leur juste cause.

Boulganine confirme une fois de plus cette ligne de conduite à l'occasion d'une décision occidentale ferme envisageant que la gestion du canal sera prise en charge, sans délai, par un organisme international. Le Président soviétique met Eden et Mollet en garde contre l'usage de force.

III - ECHEC DES TENTATIVES PACIFIQUES

Convaicu de la détermination franco-britannique d'intervenir militairement au moment propice, et pour gagner du temps, Dulles proposa une conférence qui a été fixée pour le 16 août. Avant de quitter Londres, Dulles signa, le 2 août, avec Pineau et Lloyd une déclaration tripartite où l'on mentionne que la décision de nationalisation **«menaçait la liberté et la sécurité du canal»**, et les procédés employés pour les mettre en œuvre constituent une **«violation des droits fondamentaux de l'homme»**. Le but est, en effet, d'**«établir sous un régime international, un mode de gestion destiné à assurer de manière permanente... compte tenu des intérêts égyptiens légitimes»**[30].

Nasser refusait d'y participer et rejetait **«une intervention ouverte dans les affaires intérieures de l'Egypte»**[31].

Dulles soumet à la conférence[32] un plan destiné à résoudre pacifiquement le problème.

Le canal fonctionnait sous le contrôle d'un conseil international établi par traité et associé à l'O.N.U. L'Egypte serait d'office représenté dans cet organisme. Aucun pays n'y aurait une position déterminante. Un revenu raisonnable serait versé à l'Egypte. Les actionnaires de la Compagnie Universelle seraient indemnisés. Le canal est ainsi doté d'une **«administration non politique pour en assurer la marche»**[33].

Ce plan est approuvé à une forte majorité: 18 voix contre 4[34].

Le Premier Ministre australien Robert Menzies, président de la délégation des 5, est chargé de persuader le Président égyptien. Nasser refuse toute collaboration sous prétexte que le plan proposé **«retire le canal de Suez des mains égyptiennes et le remet entre d'autres mains»** et qu'il était difficile d'**«imaginer quelque chose de plus provocant pour le peuple égyptien»**[35].

L'échec de la mission de Menzies portait les Franco-Britanniques à intensifier leurs préparatifs militaires et d'envisager une intervention, un coup de force, le 15 septembre. Eisenhower met alors en garde, une fois de plus, contre une telle démarche qui, ne pourra jamais jouir du soutien de l'opinion américaine.

Dulles tente d'apaiser la situation explosive en proposant une association des usagers du canal qui assurera le service du pilotage. Eden était prêt à **«marcher sur la tête»** pour obtenir la **«possibilité de travailler avec les Etats-Unis»**[36].

Il est utile de souligner, à ce propos, que Mollet avait essayé de coincer Nasser pour le déconsidérer aux yeux du monde. Il rappelle les pilotes de la Compagnie qui avaient refusé de demeurer provisoirement sur place. Nasser agit, sagement, avec sang-froid. Le trafic se poursuivit après un recours urgent à d'autres pilotes. Il annonce qu'il est prêt à négocier la Convention de 1888, la liberté et la sécurité de la navigation. Il laisse passer les bateaux franco-anglais gratuitement. Il stoppe les actes de résistance entamés par des francs-tireurs contre Israël. Il reporte, à plus tard, le procès d'agents britanniques arrêtés au Caire[37].

Après avoir perdu la carte du pilotage, Mollet amplifie son raidissement:

«Ce qui est important, à nos yeux, c'est d'infliger à Nasser une défaite qui en le faisant disparaître, donnera aux autres Etats arabes une chance d'échapper à l'empire de l'Egypte»[38].

Après l'échec des mesures pacifiques, l'idée d'une opération de force semble être la seule issue. La couverture politique est assurée ici et là. A Londres, Eden obtient une majorité de 70 voix aux Communes. A Paris, 368 voix contre 182 (Communistes et Poujadistes) à l'Assemblée Nationale appyent le coup de force. Une délégation française est envoyée à Israël en vue d'entreprendre ensemble une action contre l'Egypte.

IV - ATTAQUE TRIPARTITE

Il ne reste que la solution militaire. Anthony Eden et Guy Mollet ne voulaient pas, en capitulant devant Nasser, provoquer un **«nouveau Munich»**. L'humiliation de la conférence à quatre: Hitler, Mussolini, Chemberlain et Daladier, concernant les Sudètes en Tchécoslovaquie, signée le 30 septembre 1938, est ainsi devenue une référence. L'argumentation juridique n'a plus de valeur devant les passions et les leçons de l'histoire. Il faudrait chercher un prétexte, un motif d'intervention. Rien n'est plus simple. Grâce à l'alliance qui groupe Londres, Paris et Tel-Aviv, tout est possible.

L'opération est minutieusement préparée dès juillet 1956 au cours d'une réunion triparite secrète à Sèvres.

Une attaque israélienne militaire rendra la situation explosive. On peut prétendre que la liberté du trafic est en danger. L'intervention franco-anglaise ne vise que cet aspect qui intéresse tous les pays et sauvegarde leurs intétêts.

Ce processus débute ainsi par l'attaque israélienne contre le Sinai[39]. Un ultimatum franco-britannique est adressé aux belligérants et exige tout de suite le cessez-le-feu et un recul de 22Kms de la région du canal et demande à l'Egypte l'autorisation d'occuper Port-Saïd, Ismaïliyâ et Suez.

Nasser refuse catégoriquement.

L'aviation franco-anglaise bombarde cinq grandes villes: Le Caire, Alexandrie, Ismaïliyâ, Suez et Port-Saïd. Les avions basés à Chypre attaquent à deux reprises à la bombe et au canon la zone du canal.

Guy Mollet prétend assurer la liberté de navigation.

Il est regrettable que Paris et Londres traitent à même égalité la responsabilité du Caire et de Tel-Aviv de menacer la navigation. Est-ce la bonne solution d'obtenir la sympathie et la confiance des Arabes?

Deux grandes puissances en collaboration avec une armée israélienne bien équipée, contre une armée égyptienne, dont la capacité est limitée, nous porte à penser à l'aspect moral et politique plutôt que militaire de l'affaire.

A notre avis, l'usage de force est considéré comme un moyen efficace, mais insuffisant, pour la réalisation de nouveaux objectifs colonialistes franco-britanniques en Egypte. Ce succès militaire est éphémère et il entraîne une défaite politique. Il y a une vérité qui n'échappe à personne: toute impérialisation est sujet à révolution.

L'échec de l'opération est dû à plus d'un facteur:

* Rapidité et efficacité de l'intervention internationale. Paris et Londres avaient tort de croire que le monde ne réagit pas avec vigueur devant un fait accompli.
* Lenteur de l'opération qui a ouvert la voie à la réaction internationale et aux pressions exercées sur les deux puissances européennes. Ils est utile, à ce propos, de souligner que cette lenteur a le mérite de limiter le nombre des victimes, en comparaison avec l'atrocité de l'intervention soviétique en Hongrie.
* Cette lenteur a été interprétée comme une reconnaissance tacite de l'illégétimité de l'attaque.
* L'efficacité de l'opposition à Londres comme à Paris provoque l'échec de l'opération, à tel point que le facteur de conviction lui a manqué. On croyait que Paris et Londres sont entraînées par Tel-Aviv dans une opération mal calculée.

En conclusion: le coup de force a été dénoncé et même ridiculisé par la plupart des pays orientaux et leur presse. L'absence d'une résistance égyptienne efficace a rendu le **«coup de poing»** occidental encore plus inefficace[40].

V - REACTIONS INTERNATIONALES

1) Etats-Unis

Les Franco-Britanniques ont misé sur les élections présidentielles américaines pour se débarrasser de l'intransigeance du président Eisenhower qui refuse catégoriquement toute sorte d'engagement à la veille de sa réelection. Ils ne l'ont pas consulté pour ne pas provoquer son

opposition certaine. Une fois le fait accompli, ses critiques seront, à leurs yeux, sans conséquence. Ils se sont trompés. Le rôle américain sera le facteur décisif qui transformaera leur victoire militaire en déception diplomatique. Eisenhower affirme clairement que **«l'intervention franco-britannique a été une erreur»**. Ce qui suscite le mécontentement de Paris et de Londres. Et Christian Pineau de déclarer:

«Nous refusons de céder à toutes les exigences U.S. Nous voulions occuper tout le canal. Nous en avons été empêchés»(41).

Eisenhower refusa avec fermeté de retarder de cessez-le-feu, même pour quelques heures, dans le but de pousser Nasser à céder ou du moins à atténuer son raidissement. La solution prévue aurait pu être, alors, une demi-victoire pour les deux parties.

Les Etats-Unis saisissent le Conseil de Sécurité et ne manquent pas de mettre sérieusement en garde ses deux alliés européens.

2) Union Soviétique

Au début, les Russes se montrent prudents: disperser des avions fournis à l'Egypte sur des aéroports accueillants, porter leurs techniciens à se diriger vers le Soudan. Par rapport au vote à l'Assemblée Nationale concernant la force d'urgence, ils s'abstiennent. Cette pasivité est due sans faute à la révolution hongroise et la crainte d'une réaction américaine s'ils s'engagent contre Paris et Londres.

Le 5 novembre, tout est dévoilé. Paris et Londres ont agi sans le consentement de Washington. Moscou porte d'urgence le Conseil de Sécurité à une réunion en vue de mettre fin à l'intervention tripartite en Egypte dans les prochaines douze heures et se retirer après trois jours. Si cette proposition n'aboutit pas, les pays membres de l'O.N.U, les Etats-Unis et l'Union Soviétique en l'occurrence, interviennent militairement(42). La Yougoslavie et l'Iran seulement votent pour. Et Cabot Lodge de commenter:

«Il y a quelque cynisme à se présenter comme le défenseur d'un peuple victime d'une agression quand on est soi-même en train de se livrer à une boucherie en Hongrie»(43).

Eisenhower a, par ailleurs, répondu au message de Boulganine que Moscou n'ait pas voté en faveur de la force d'urgence de l'O.N.U, et qu'il est préférable d'exécuter la résolution de l'Assemblée Générale lui demandant de cesser son action déplorable en Hongrie.

Moscou se contente alors d'envoyer des messages aux resppnsables des trois pays de l'intervention.

A Israël, il l'accuse d'agir sur des **«ordres de l'extérieur»** et de jouer de **«façon criminelle et irresponsable avec le sort de la paix et celui de son propre peuple»**. Sur ce, **«Moscou rappellerait son Ambassadeur et prendrait des mesures pour mettre fin à la guerre et contenir les agresseurs»**(44).

A la France, il considère l'opération comme étant un acte de **«traîtresse»** et **«digne d'un bandit»**, et se demande **«dans quelle situation se trouverait la France si elle était attaquée par un pays disposant de moyens de destruction terribles et modernes»**(45).

Et à la Grande-Bretagne, il semble menaçant dans son message à Eden:

«Il y a des pays qui n'ont pas besoin d'envoyer des forces navales ou aériennes sur les côtes de Grande-Bretagne, mais pourraient utiliser d'autres moyens, tels que des fusées»(46).

Eden et Mollet étaient d'accord qu'il est nécessaire d'assurer des garanties américaines pour contenir cette menace, cette manœuvre soviétique destinée à faire oublier la Hongrie.

Eisenhower était, pour sa part, persuadé que les Russes bluffent:

«La géographie rend leur intervention difficile sinon impossible»(47).

Ce qui n'empêche pas de déceler un certain revirement dans la position des Franco-Britanniques quant à leur alliement au projet de force d'urgence après s'être abstenus 24 heures avant.

Eden se sent visé et acculé à prendre des positions modérées:

- Pression du Parti Conservateur de voter contre lui si l'ordre de cessez-le-feu ne serait pas donné.
- Pression financière américaine: la Grande-Bretagne serait menacée de faillite si la baisse de Sterling se prolongeait. En revanche, Paris et Tel-Aviv tiennent bon.

La Suisse fait appel aux quatre pays et à l'Inde à se réunir à Genève pour sauver la paix.

Eisenhower, informe Eden, qu'un prêt d'un milliard de dollars lui sera versé s'il déclare le cessez-le-feu avant-minuit.

Konrad Adenauer conseille, de son côté, Mollet de céder. Contra-

irement à l'avis de Pineau et de Bourgès-Maunoury, Mollet et la majorité des Ministres ont opté pour le cessez-le-feu. Les armes se taisent enfin et quelques heures après, Eisenhower est élu président pour un nouveau mandat.

3) Nations-Unis

Le Conseil de Sécurité, paralysé par le veto franco-anglais, convoque l'Assemblée Générale en session extraordinaire d'urgence. Le Secrétaire Générale Dag Hammarsjœld menace de démissionner si l'agression continue[48]. On connaît la suite. L'Assemblée adopte, le 1er novembre un projet américain de 64 voix contre 5 et 6 abstensions. Les Franco-Britanniques et les Israéliens acceptent la décision. Le 2 novembre, une force d'urgence des Nations-Unies est constituée, deux jours après, en vue d'assumer le désengagement des forces asaillantes.

La **«promenade militaire»** prit fin et l'évacuation des envahisseurs, le 22 décembre, permit l'installation des casques bleus comme une force d'interposition au Sinaï. Israël ne pourra utiliser le canal qu'après les accords de Camp David (1978-1979), mais le trafic d'Eilath à travers le golfe d'Akaba lui est garanti[49].

VI - QUE CONCLURE?

L'attaque tripartite eut des répercussions, et on peut en tirer les observations ci-après:

1) L'acienne Europe n'est plus. Le passé impérial de la Grande-Bretagne et de la France est résolu à jamais. Aujourd'hui, elles constituent des puissances, il est vrai, mais elles ne sont pas les plus grandes. Il y a les **«vrais grands»** qui osent intervenir sans par ailleurs céder devant les presssions si efficaces qu'elles soient: intervention sociétique en Hongrie en 1956, en Tchécoslovaquie en 1968, et plus tard en Afghanistan. Il en est de même pour les Etats-Unis: intervention militaire au Vietnam. Et le général de Gaulle d'évoquer ce commentaire significatif: La **«double hégémonie soviétique et américaine»**.
2) Le culte arabe des gestes spectaculaires et l'absence du sens critique. Cet enthousiasme effréné pour le **«libérateur soviétique»** ne résiste pas, en effet, à une analyse objective des faits: l'ultimatum est venu bien tard.

Le vrai mobile de cet avertissement réside dans le désir des Russes de se concilier l'âme et l'amitié des Arabes, malgré l'opposition farouche de l'Islam à l'athéisme marxite.

3) Les discours explosifs et les déclarations intempestives de Nasser n'ont jamais été pris au sérieux. L'Occident a méprisé et minimisé ces **«rodomontades»** ou ces **«fanfaronnades»**. Comment ignorer délibérément le pouvoir charismatique du **«Rayîs»** l'ascendant du Zaïm (chef) au verbe prophétique sur les masses arabes frustrées et galvanisées?[50].

   On ne peut pas nier la fascination exercée par le discours nassérien sur les foules. C'est un phénomène unique dans l'histoire contemporaine des Arabes[51].
4) L'erreur de jugement et d'appréciation très grave commise par l'Occident, et plus particulièrement par la France. Les Français, et avec eux tout l'Occident, n'ont jamais pu ou voulu comprendre que **«de tous les peuples, les Arabes sont les moins disposés à la subordination»**[52].

   Ils ont toujours succombé à la tentation de soumettre cet Orient riche de promesses et de perspectives:

   «Charnière de deux mers et de trois continents, pépinière de prophètes et de guerriers, l'Orient n'a jamais cessé, depuis l'Antiquité, de tenter les conquérants»[53].
5) La rupture entre la France et le monde arabe qui entraîne des actes de violence contre les Ambassades, les institutions françaises à Alep, et les monuments français: destruction de la statue de Lesseps à Port-Saïd.
6) Le droit d'un peuple soumis et vaincu l'emportera sur les ambitions de deux grandes puissances victorieuses.
7) Si l'Egypte réussissait son coup, on constate alors que c'est le prestige occidental qui sera atteint. Les Français se verraient par voie de conséquence contraints d'abandonner l'Afrique du Nord-en l'occurrence l'Algérie-et d'autres régions.
8) Tout un monde s'écroule: le pouvoir de vieille Europe au Moyen-Orient, et ultérieurement en Afrique du Nord. Un nouveau monde commence: l'ère du pouvoir américain dans la région.

Il s'agit bien entendu du réveil des peuples soumis et du crépuscule des grands empires.

L'INITIATIVE LIBANAISE

En dépit de la gravité de la décision du 26 juillet 1956, aucun pays n'a été consulté ou même informé d'avance. Ils se trouvaient ainsi devant le fait accompli. Ils devaient opter entre leur appui à l'Egypte ou leurs relations de coopération avec deux grands pays occidentaux qui occupent un grand rôle dans le Moyen-Orient. Après l'attaque israélienne, le 29 octobre, et l'ultimatum franco-anglais suivi par l'intervention militaire dans la région du canal et le bombardement de quelques principales villes égyptiennes, la situation devient très grave. La réaction des populations arabes est révoltante.

Les malfaiteurs ont incendié les écoles françaises à Alep en signe de protestation.

Les religieuses françaises à Alep et ailleurs instruisent les enfants. Leurs écoles sont autant de péninières d'où sortirent les hommes d'Etat qui ont présidé aux destinées des pays arabes.

Le désaccord n'est pas entre les Arabes et le peuple français. il est entre les Arabes et le gouvernement français. Ce désaccord ne signifie pas que chaque Français est l'ennemi des Arabes.

Incendier les Ecoles françaises parce qu'elles sont françaises et un acte qui n'a rien d'honorable.

L'Arabie Séoudite et la Syrie rompent leurs relations avec la France et la Grande- Bretagne. De leur part, l'Irak et la Jordanie se contentent de rompre leurs relations avec Paris(54). Ils ne pouvaient en faire de même avec la Grande-Bretagne car ils sont liés par des traités qui définissent leurs relations réciproques et qui leurs assurent également divers avantages. Le Yémen redoute qu'une rupture avec la Grande-Bretagne risque d'aggraver ses frontières orientales et accorît la tension à Aden. Quant au Soudan, il vient de prendre son indépendance et n'a pas encore réglé ses problèmes financiers et économiques avec la Grande-Bretagne, et tient, d'autre part, à ne pas défier la France en vue d'éviter des complications sur ses frontières occidentales. Il en est de même pour la Libye.

Reste à savoir la position du Liban. Il devait choisir entre deux adersaires, car il est indirectement concerné par l'affaire. D'une part, la solidarité avec un pays arabe en difficulté est un fait inévitable; d'autre part, il ne peut pas se passer outre de ses relations historiques et traditionnelles avec la France et négliger ses larges intérêts économiques et culturels. Quant à la Grande-Bretagne, elle est considérée comme l'un des artisans de son idépendance. Ses relations avec ce grand pays occidental lui assurent profit et prospérité sur divers plans.

En outre, les relations du pouvoir libanais n'étaient pas toujours bonnes avec le Président égyptien. Sous prétexte de la lutte engagée contre le Pacte de Bagdâd, les dirigeants du Caire encourageaient une opposition contre le pouvoir libanais. Les portraits de Nasser apparaissent fréquemment dans les rues de Beyrouth et de Tripoli. Ce comportement suscitait une provocation pour d'autres quartiers et d'autres régions. L'unité du pays était alors en question.

En dépit de tout cela, les responsables libanais croyaient fermement que l'Egypte a un droit absolu de pleine souveraineté sur son territoire. D'où la position du Liban est à ses côtés. Il condamne l'agression et informe les représentants français et anglais de sa solidarité avec l'Egypte. Mais il n'a pas rompu ses relations avec Paris et Londres malgré les diverses pressions. Une grande fraction des Libanais était contre toute rupture avec la France et la Grande-Bretagne, car une telle démarche ne fait que nuire au Liban sans servir l'Egypte. Il vaudrait mieux garder un certain contact avec les puissances concernées dans l'espoir de plaider objectivement et positivement la cause égytienne.

Effectivement, le président Camille Chamoun adresse le 30 et le 31 octobre un appel urgent aux chefs des Etats arabes proposant une conférence de Sommet urgente en vue de discuter les mesures à prendre à l'égard de cette affaire.

Après hésitation d'une part, et indécision d'autre part, les représentants des pays membres de la Ligue Arabe se sont finalement réunis le 13 novembre 1956.

Le président libanais Camille Chamoun visait précisément maints objectifs:

- sauvegarder les apparences de la solidarité arabe face à cette épreuve;

- faire comprendre à Nasser l'appui sincère des pays arabes;
- combler les lacunes du désengagement des pays arabes par des manifestations apparentes et verbales;
- éviter les réactions violentes d'une fraction libanaise hostile à la France, tout particulièrement;
- assurer une certaine couverture arabe à la position libanaise défavorable à toute rupture avec Paris et Londres.

De cette façon, le Liban traversera cette impasse sans nuire ni à ses intérêts avec l'Occident, ni à ses relations avece le monde arabe, ni au maintien de l'entente nationale entre ses deux composantes.

La tâche de Chamoun n'était pas difficle car le prestige de Nasser se consolidait au sein de la population arabe sans obtenir, toutefois, l'approbation de tous les Chets d'Etat arabes.

Faisons le point:

- L'Irak fait partie essentiellement du Pacte de Bagdâd, présidé par la Grande-Bretagne; ce qui provoqua une grande divergence de position entre Bagdâd et le Caire.
- La Jordanie doit à la Grande-Bretagne la constitution de son ryaume et la formation de son armée-rôle efficace de Glubb Pacha.
- L'Arabie Séoudite est reconnue par sa tendance anglo-américaine.
- La Syrie s'est caractérisé à cette époque par une certaine modération. La France bénéficiait encore d'un certain prestige auprès de quelques leaders tels Khaled Azm et Sabri Assalî.
- Le Yémen-pays limitrophe de l'Arabie Séoudite, se conforme justement avec la politique de Riyâd.
- La Libye est soumise partiellement du moins, à cette époque, au pouvoir anglo-américain jusqu'au Coup d'Etat de Khadafi le 1e[er] septembre 1969.
- Le Soudan n'est pas concerné directement par l'affaire. Il est à souligner, par ailleurs, que la présence anglaise dans ce pays n'est pas à négliger.
- L'Egypte, directement concerné, sollicite la rupture avec la France et la Grande-Bretagne.
- Le Liban, enfin, est de tendance occidentale, française notamment,

mais aussi britannique-son Président ne cachant pas ses sympathies pour l'Angleterre.

Il ne fait pas de doute que la Grande-Bretagne bénéficie d'un pouvoir assez fort dans la région du Moyen-Orient. Il en découle que les décisions prises contre la France et de l'Angleterre ne seront pas décisives.

Les réunions des Rois et des Présidents arabes, se déroulaient à huis clos. Les autorités libanaises imposaient, d'une façon exceptionnelle, une forte censure. Tous les journaux devaient être soumis au contrôle. Cette précaution visait, en effet, à éviter toute réaction violente de la part d'une certaine fraction libanaise hostile à la France.

Partant du principe, **«le journaliste possède sa vérité»**, il nous semble utile de souligner la position de quelques journaux qui reflètent les différentes tendances des Libanais.

La presse souffrait alors de grandes lacunes dans les éditoriaux qui traitaient cette réunion et dans les chroniques qui analysaient les attitudes des pays participants, après les fortes mesures de censure prises par le gouvernement libanais, en vue d'assurer une ambiance de calme et d'apaisement.

Quelle a été, malgré tout, la position de la presse libanaise?

An-Nahâr qui appuyait l'Egypte sans toutefois attaquer la Grande-Bretagne, cherchait à satisfaire les différentes tendances de son public. La censure officielle tant dans ses titres que dans ses articles lui pesait beaucoup. Quelques lignes d'une longue étude ont échappé, à l'instar des autres journaux, aux ciseaux des censeurs. Elles expliquent bien l'état actuel des choses:

«Les Libanais sont surpris, du moins sur le plan de la presse, par les nouvelles de la conférence des Rois et des Présidents arabes. Nous disons sur le plan de la presse, parce que les Libanais ont sans doute écouté des commentaires de cette conférence à la radio (La censure n'a pas encore heureusement empêché la diffusion des nouvelles)».

Quant à la conférence proprement dite, ce journal manifeste sa déception de ce retard intentionné: les responsables arabes, semble dire ce journal, ne veulent pas s'engager militairement à l'égard de l'Egypte. C'est le seul point signalé. Ce qui reste est totalement censuré:

«Cette réunion tenue aujourd'hui à Beyrouth a été réalisée grâce à une

initiative du Président Chamoun avant l'arrêt des hostilités au Moyen-Orient. Mais le sort de l'invitation oscillait entre l'acceptation et le refus à tel point que l'accord ne s'est confirmé qu'après la fin de la guerre. La conférence censée être virulente s'est transformée en réunion pacifique»[55].

Au lieu de condamner l'attaque tripartite, ce journal se chargeait d'attirer l'attention sur l'inefficacité de la solidarité arabe. Ghassan Tuéni mettait également l'accent sur le désengagement arabe dans un éditorial publié à la **«Une»** où il analysait l'état d'âme arabe avec franchise et lucidité:

«Le négativisme est une maladie multiforme enracinée en nous. Son principe est que nous connaissons toujours ce que nous ne voulons pas et nous ignorons ce que nous voulons. Nous sommes d'accord sur ce qu'il ne faut pas faire et nous sommes rarement d'accord sur ce que nous devons faire».

Aucune allusion à l'attaque tripartite n'est évoquée. Aucune déclaration n'est soulignée ni à l'encontre de Londres ni à l'encontre de Paris. Aucune mesure n'est envisagée, même par exemple, celle de retirer les ambassadeurs de ces deux capitales européennes.

Pour terminer, ce quotidien publie le discours de président Chamoun; ce dernier se contente de remercier les représentants pour leur présence, rend hommage à la bravoure du peuple égyptien et adresse un salut de fraternité et d'admiration au président Nasser. En définitive, il traite le point fondamental du problème: appel à la prudence et à la sagesse:

«Les Arabes ainsi que le monde entier attendent de nous une action courageuse et sage. Votre sincérité et votre sagesse seront garants de la réalisation de ce qu'on attend de nous».

Bayrût, de sa part, se conforme avec *An-Nahâr* et met en relief l'inefficacité traditionnelle des réunions arabes, qui évoquent, en dépit des apparences cordiales, le négativisme des Chefs d'Etat:

«Les peuples arabes de l'Océan jusqu'au Golf sont fatigués de ces réunions qui se sont tenues dans le passé sans résultat, sinon l'hommage rendu à la fraternité et à la coopération et à l'établissement des négociations vaines»[56].

Puis il rend hommage à l'initative du président Chamoun et fait

confiance à sa clairvoyance. Acune condamnation n'est évoquée ni à l'encontre de Paris, ni à l'encontre de Londres.

Quant à *Al-Amal,* Il traite le problème sur un autre jour. Tout d'abord, un commentaire signé par Pierre Gemayel est totalement censuré. Un autre éditorial met l'accent sur le sort de la civilisation arabe, entendre libanaise. Ce facteur prédomine ainsi le problème du Canal de Suez:

«La crise n'est plus celle du Canal, ni la question de l'amour-propre de l'Egypte, de sa souveraineté et de son prestige. Elle concerne surtout notre vie, notre sort, notre indépendance... Même plus grave que cela: Il s'agit d'une civilisation dont nous adoptons»[57].

Ce journal se hâte de mettre au clair sa mise en garde. Il met l'accent sur une nouvelle guerre froide entre l'Occident et le communisme: **«La crise se dévoile sur le fond de la question de choix entre le monde communiste et le monde libre».**

Enfin, Il élabore un certain équilibre entre les torts commis en Palestine d'une part, et en Hongrie d'autre part. La responsabilité de la France est ainsi écartée et l'attaque tripartite même n'est pas soulignée. En abordant le problème de la guerre froide, ce journal évite de juger le comportement de la France dans l'affaire du Suez, même s'il reconnaît la responsabilité de la Grande-Bretagne en Palestine:

«C'est la concurrence de deux pouvoirs, peut-être de deux colonisations: le premier: nous avons connu son mal en Palestine; le second: nous ne voudrons pas en savoir à travers ce qui se passe en Hongrie».

Il ne manque pas de manifester sa pleine satisfaction quant à la modération et la sagesse apparues dans la position des Chefs d'Etat arabes.

«Dans le communiqué final, les Arabes ont su parlé-c'est peut-être la première fois-avec lucidité logique. Ils ont veillé avant tout à mettre la justice, le droit et la sagesse à leurs côtés»[58].

Les moyens pacifiques l'emportent sur l'extrémisme. Preuve en est: même Nasser préconise la paix:

«Nous voudrons la paix, disait Nasser, et non l'armistice».

En effet, le recours à la violence, estime ce journal, n'arrange rien et complique davantage la situation:

«Nous ne voudrons pas provoquer des ennemis parce que l'hostilité nuit à nos intérêts».

Une telle conviction sauvegarde l'entente nationale au Liban et ne met pas en cause les relations traditionnelles du Liban avec la Grande-Bretagne, et plus particulièrement avec la France.

Dans le même ordre d'idées, la *Revue du Liban* salue cette **«action couraguese»** mais **«sage»** prise par les Rois et les souverains qui veille à sauvegarder les petits pays tout en défendant l'idée de la paix:

«Le communiqué de Beyrouth a confirmé, sous une forme très ferme dans ce qu'elle a de modéré, que le fond même de la conférence était une idée de sauvegarde des petits peuples, qui est essentiellement une idée de paix»(59).

L'initiative du Liban est censée être appréciée même par l'Egypte qui paraît satisfaite des conditions de l'arrêt des hostilités:

«Aussi bien, le Liban tout en faisant à ce que nous devons à l'Egypte la part la plus large, n'a-t-il jamais entendu réunir sur son sol une assemblée de guerre-une guerre que l'Egypte elle-même, du reste, est heureuse de voir cesser dans des conditions honorables et agrées par toutes les parties».

Ce qui reste est consacré à rendre hommage au rôle positif du Liban et plus particulièrement au mérite de son Président.

Un autre commentaire traite le problème de la rupture. Il laisse entendre que les pays arabes sont loin de prendre des mesures contre Paris et Londres pour faire plaisir à Moscou.

«Il ne fait aucun doute pour nous qu'au cours de l'élaboration de l'ordre du jour, tous les aspects de la situation ont été mûrement examinés. Mais il ne pouvait être question de suivre que la politique du possible-et la politique du possible interdisait de prôner des mesures extrêmes que les pays représentés à la conférence étaient hors d'état d'appliquer et qui, de surcroît, eussent fait, idéalement le jeu de Moscou»(60).

Ce périodique ne se suffit pas d'interpréter l'état des choses, il veille à confirmer sa position par des faits qui rendent toute rupture avec les deux pays européens sans effet, ou plutôt défavorables même aux intétêts arabes. Il évoque, finalement, la situation en Hongrie en contrepoids à l'attaque tripartite:

«Les pays arabes ont des attaches si profondes avec l'Occident-et

quelques-uns d'entre eux, des traités d'alliance-que leur rupture, à supposer qu'elle fut possible, plongeait ces Etats dans le chaos-un chaos auquel Moscou, tôt ou tard, viendrait mettre bon ordre-l'ordre, par exemple, qu'il fait régner, aujourd'hui, dans la malheureuse Hongrie».

En fin de compte, *L'Orient* soucieux de la violence qui règne au Proche-Orient, à la suite de l'attaque tripartite, comprend très bien la difficulté d'agir raisonnablement. C'est d'ailleurs le grand défi que doivent faire face les représentants des pays arabes à la conférence de Beyrouth:

«Dans le chaos écœurant où la stupide violence vient de plonger tout ce Proche-Orient, nous savons combien il est difficile de parler raison...

Les hommes d'Etat qui représentent les peuples arabes sauront-ils, devant une situation vertigineuse, garder une tête assez froide?»(61).

Georges Naccache achève son commentaire par une conclusion très significative. La présence libanaise, réputée par sa modération et sa clairvoyance, est la seule garantie du succès de cette conférence, face à cette dure épreuve.

Le Liban, tel qu'il est, peut servir la cause arabe dans une réunion inter-arabe notamment. Il estime ainsi que la solution libanaise s'avère la plus logique, la plus efficace et la plus sûre:

«Il n'est pas possible en tout cas que ne leur apparaisse, dans cette heure particulièrement critique, le bienfait unique de cette présence libanaise. Si cette conférence de Beyrouth, signifie quelque chose, c'est bien ceci. Le plus sûr service que puisse rendre le Liban à la cause arabe, c'est de rester libanais».

Deux jours après, un titre en gros caractères, à la **«Une»**, concrétise la réussite de l'initiative libanaise:

«Accord unanime des Chefs d'Etat arabes»(62).

D'une façon méthodique et claire, il informe le lecteur sur le fond de cet accord:

«1 - **Nécessité d'exécuter les résolutions des Nations-Unies.**

2 - **Disjonction du problème du canal de l'essentiel du litige.**

3 - **Appui des revendications du peuple algérien»**(63).

Il se charge, après, d'appuyer ces décisions lucides et modérées qui soutiennent l'Egypte autant que le feu et le fer:

«Au moment où le bon droit du peuple égyptien est assuré par l'appui unanime de l'Assemblée de l'O.N.U., il importait de ne pas laisser entraîner à un extrémisme qui eût risqué de faire perdre à l'Egypte et au monde arabe le soutien de la conscience universelle».

Ceci est dû à la sagesse de l'initiative libanaise. Et **L'Orient** de conclure avec fierté:

«Que cet acte historique se soit produit à Beyrouth, et qu'il soit produit sur une initiative libanaise, c'est un événement dont nous nous avons lieu d'être heureux et fiers».

Le Liban a pu confirmer ainsi sa prise de position. Encore une fois, entre l'Occident et le monde arabe-représenté cette fois par l'Egypte-il ne peut pas trahir ses relations avec la France et négliger ses propres intérêts.

Le grand mérite du pouvoir libanais c'est qu'il a osé prendre une position lucide, courageuse et indépendante digne d'un pays souverain. Ce petit pays avait à cette époque une politique, sa politique. La conférence du Sommet arabe tenue en 1956 à Beyrouth, constitue, en effet, à ce propos; une référence, une date, un exemple à suivre.

DOCUMENT

La Revue du Liban du 17 novembre 1856

Texte du Congrès des Souverains et Chefs d'Etat Arabes

Sa Majesté le Roi Hussein, Souverain du Royaume Hachémite de Jordanie.

Sa Majesté le Roi Séoud Ibn Abdel Aziz, Souverain du Royaume d'Arabie Séoudite.

Monsieur Abdel Fattah Mohammad El-Maghrabi, Président **«Conseil Souverain»** du Soudan.

Son Excellence M. Choucri El-Kouatly, Président de la République Syrienne.

Sa Majesté le Roi Fayçal, Souverain du Royaume d'Irak.

Son Excellence M. Camille Chamoun, Président de la République Libanaise.

Son Excellence M. Moustapha Ben Halim, Président du Conseil des Ministres de Libye, délégué de Sa majesté le Roi de Libye.

Monsieur Abdel Hamid Ghaleb, Ambassadeur d'Egypte à Beyrouth, délégué de Son Excellence le Président de la République d'Egypte.

Son Altesse Royale l'Emir Seif El-Islam El-Badr, Prince Héritier du Royaume de Yémen, Délégué de sa Majesté le Roi du Yémen.

Se sont réunis à Beyrouth en vue d'examiner la situation découlante de l'agression commise par la Grande-Bretagne, la France et Israël contre l'Egypte et la région de Gaza, et de s'entendre sur les mesures qui doivent être prises pour appuyer l'Egypte dans l'action glorieuse qu'elle entreprend pour défendre l'intégrité de son territoire et sa souveraineté, estimant que cette agression perpétrée contre l'Egypte est également dirigée contre l'ensemble des Pays Arabes, et qu'elle impose à ces pays le devoir d'unifier leur politique et de joindre leurs efforts pour assurer la sauvegarde des intérêts arabes communs.

Ils ont examiné avec satisfaction les mesures adoptées par l'Assemblée Générale des Nations-Unies dans les résolutions votées à une majorité écrasante de voix les 2, 4, 7 novembre 1956, et exprimé leur appréciation des efforts déployés par les Etats attachés à la Paix qui ont cooporé à l'élaboration des dites résolutions tendant à la cessation des hostilités et au retrait immédiat des forces d'agression hors du territoire égyptien et au-delà des lignes d'Armistice.

Ils sont convenus d'un commun accord de ce qui suit:

1) Nécessité d'exécuter les résolutions sus-mentionnées de l'Assemblée Générale des Nations-Unies. Dans le cas où la Grande-Bretagne et la France refusent de se conformer à ces résolutions et s'abstiennent de retirer leurs forces inconditionnellement et sans délai hors du territoire égyptien, et dans le cas où Israël refuse de se conformer aux résolutions des Nations Unies et s'abstient de retirer inconditionnellement ses forces au-delà des lignes d'Armistice, ou si l'attitude de la Grande-Bretagne, de la France ou d'Israël provoque une tension nouvelle susceptible de conduire à la reprise des opérations militaires, ces trois pays seront considérés solidairement responsables de la persistance de l'agression. Chacun des Etats Arabes représentés à cette Conférence procèdera alors, sans délai, en ce qui le concerne, en vertu de droit de légitime défense, à l'application des dispositions de l'article 41 de la Charte des Nations-Unies, et prendra toute mesure efficace, dans les limites extrêmes de ses possibilités, conformément aux obligations découlant de l'article 2 du traité de défense commune interarabe.

2) Nécessité de dissocier le problème du Canal de Suez des circonstances qui ont entouré l'agression contre l'Egypte, de le considérer comme étant un problème autonome et entièrement distinct, et d'agir en vue de lui apporter une solution conforme à la souveraineté de l'Egypte et à sa dignité et ce, dans les cadres des Nations-Unies et par le moyen de négociations qui se poursuivront entre les parties intéressées à l'bri de toute manifestation de pression, d'ingérence ou de contrainte, et sur la base de la Convention de 1888 et des six principes adoptés par le Conseil de Sécurité en date du 13 novembre 1956.

3) Appui des revendications du peuple algérien dans sa lutte pour la

réalisation de ses aspirations nationales à l'indépendance et à la souveraineté.

Ils adressent un salut fraternel et sincère et expriment leur estime et leur admiration au président de la République d'Egypte, Gamal Abdel Nasser, aux forces armées égyptiennes et au peuple égyptien, en témoignage de haute appréciation pour leur patriotisme et leur esprit de sacrifice dans la défense de l'intégrité de l'Egypte et de sa souveraineté, du nationalisme arabe, de la dignité et de la grandeur des ses peuples.

Beyrouth, le 15 novembre 1956

BIBLIOGRAPHIE

* AZEAU Henri, Le piège de Suez, Paris, Robert Laffont, 1964.
* BOSSCHÈRE Guy de, Perspectives de la décolonisation, Paris, Albin Michel, 1969.
* CHAMOUN Camille, Crise au Moyen-Orient, Paris, L'Air du Temps, 1963.
* CORM Georges, Le Proche-Orient éclaté, de Suez à l'invasion du Liban (1956-1982), Paris, Maspéro, 1983.
* DAYAN Moshé, Journal de la Campagne de Sinaï, Paris, Fayard, 1966.
* EDEN Anthony, Mémoires. L'épreuve de force, Paris, Plon, 1965.
* FONTAINE André, Histoire de la guerre froide, 2 tomes, Paris, Fayard 1967.
* GROSSER Alfred, La IV ème République et sa politique extérieure, Paris, Armand Colin, 1961.
* LARTEGUY Jean, Dieu, l'or et le sang, Paris, Presses de la Cité Match, 1980.
* MAACARON Emile:

  - La politique arabe de la France vue par la presse du Liban (1954-1967), 2 tomes, Beyrouth Thèse de Doctorat d'Etat, 1988.

  - Leaders et événements, Jounieh, Edition des Pères Paulistes, 1995.
* MÉCHIN Benoist, Le roi Saoud, Paris, Albin Michel, 1960.
* MIQUEL Pierre, Histoire de la France, Paris, Fayard, 1976.
* MOURRE Michel, Dictionnaire d'Histoire Universelle, Paris, éditions universitaires, 1968.
* MURPHY Robert, Un diplomate parmi les guerriers, Paris, Robert Laffont, 1965.

* ROBERTSON Terence, Suez, Paris, Julliard, 1964.
* Histoire Universelle, 12 tomes, Verviers, Marabout, 1963.
* Keesing's Comtemporay documents, 15217A.
* Hebdomadaires:

  - La Revue du Liban, n^{0}10 du 17 novembre 1956.
* Quotidiens:

  - Al-Amal no. 3247 et 3250 du 13 et 16 novmebre 1956.

  - An-Nahâr, no 6408 et 6420 du 1er novembre et 12 novembre 1956.

  - Bayrût, no 5627 du 14 novembre 1956.

  - Le Monde, du 31 juillet 1956.

  - L'Orient no 9123 du 22 juillet 1956, no. 9136 du 4 août 1956, no. 9137 du 5 août 1956, no. 9171 du 1er novembre 1956, no. 9230 du 14 novembre 1956, no. 9232 du 16 novembre 1956, et no. 9244 du 29 novembre 1956.

RÉFÉRENCES

(1) **«Par sa structure multiconfessionnelle, son histoire, sa position géographique, le Liban-tout le monde le sait-trouve sa vocation, son unité et sa sécurité dans ses aptitudes à servir de trait d'union entre l'Orient et l'Occident. Le Liban ne peut renoncer ni à l'un ni à l'autre de ses deux pôles... S'il renoncait à s'ouvrir à la mer et à l'Occident, il perdrait sa raison d'être, et son utilité pour le monde arabe.**
Cela, c'est l'évidence».
Charles HELOU, **«Un an de mon mandat (1964-1965)»**, *Magazine* no. 1317 du 30 octobre 1982.

(2) **«Pays découpé, d'accès difficile, le Liban sert de refuge à tous les dissidents; il développe, chez ses habitants, le goût de l'indépendance et leur en offre la possibilité. Le Liban est une montagne qui tombe dans la mer. Tout son développement historique et social, toutes ses institutions découlent de ce simple fait».**
Le Liban, in Esquisse, écrit anonyme non paginé d'une vingtaine de pages.

(3) **«Liberté dans la foi, liberté dans l'entreprise et le Liban se détruira dans la mesure où il attentera à ses libertés, car tout, chez son peuple, se fonde sur la liberté, et son avenir dépend d'elle».**
Michel CHIHA, *Visage et présence du Liban-Beyrouth*, 1964, p. 120.

(4) **«Il a fallu dix ans d'efforts gigantesques, de 1859 à 1869, pour creuser le canal de Suez (161Km de long et 183Km si l'on ajoute les lacs), 80 à 150m de large et 12m de profondeur. Il réduit de 44% la distance Londres-Bombay».**
Histoire Universelle, vol. 11, p. 83.

(5) Les Anglais se rendent compte de l'erreur commise: abandonner la **«voie impériale»** aux mains des Français.

(6) Cette convention fut conclue entre la France, la Grande-Bretagne, l'Allemagne, l'Autriche-Hongrie, l'Italie, les Pays-Bas, la Russie et l'Empire Ottoman.

(7) Guy de BOSSCHERE, *Perspectives de la décolonisation*, p. 150.

(8) Il est considéré comme le plus grand parti égyptien après la Première Guerre Mondiale. Saad Zagloul le fonda en 1919. Nahhâs Pacha fut l'un de ses principaux leaders. Il revendiqua l'évacuation britannique de l'Egypte. Plus d'une fois, ce parti

entra en conflit avec le Roi Fouad et son fils Farouq.

(9) **«Tou a commencé avec un discours, ou plutôt un rire, qui un quart de siècle plus tard retentit encore dans l'oreille de toute une génération d'Arabes... De joie et d'émotion, le Président égyptien rit. A-t-on jamais vu des Arabes rire? Le Chef d'Etat césarien d'un peuple millénairement opprimé, qui rit au milieu d'un grand discours politique. Le fait est inouï, mais à la mesure de l'événement. La réintégration du canal de Suez dans le patrimoine national, c'est l'équivalent d'un paralytique qui retrouve brusquement l'usage d'un membre vital de son corps, c'est le malade qui se réapproprie sa santé. A travers le rire de Nasser, c'est donc la société arabe qui exprime sa jubilation».**
Georges CORM, *Le Proche-Orient éclaté de Suez à l'invasion du Liban (1956-1982)*, pp. 25-26.

(10) **«Le canal de Suez... est devenu un Etat dans l'Etat... une société égyptienne dont l'Angleterre nous a ravi 44% des actions... Les bénéfices de la société pour 1955 ont atteint 100 millions de dollars et nous qui avons eu 120000 morts durant le percement du canal, nous ne touchons que 3 millions de dollars... Connaissez-vous le montant de l'aide que veulent nous allouer l'Amérique et la Grande-Bretagne en cinq ans? 70 millions de dollars... Nous ne laisserons jamais le passé se répéter. Bien au contraire, nous détruirons le passé en reprenant nos droits sur le canal de Suez... Nous réussirons à construire le haut-barrage et nous reprendrons nos droits spoliés».**
«Discours du 20 juillet 1956», *Orient*, janvier 1957, p. 56.

(11) Il ne fait pas de doute que la foi arabe est solennellement manifestée à l'égard d'un Chef suprême, d'un individu disposé à sauver la nation. La soumission d'un peuple à son chef idéalisé constitue un trait remarquable et traditionnel dans l'histoire des Arabes. Lamartine souligne, à ce propos, ce qui veut dire: j'ai trouvé un homme en Egypte (entendre Mohammed Ali) et au Liban un peuple.

(12) A rappeler que le capital de la Compagnie Universelle du canal du Suez est à majorité française, 45% appartiennent à la Grande-Bretagne.
Alfred GROSSER, *La IV^{ème} République et sa politique extérieure*, p. 135.

(13) A part le fait pour ces deux pays d'être dans la Compagnie, le trafic si important d'exportation des productions industrielles et d'importation des matières premières-surtout le pétrole-semble devenir à la merci d'un régime qui peut leur être hostile.
Emile MAACARON, *La politique arabe de la France vue par la presse du Liban*, tome I, p. 340.

(14) Anthony EDEN, *Mémoires*, p. 469.

(15) *Le Monde* du 31 juillet 1956.

(16) Henri AZEAU, *Le piège de Suez*, p. 121.

(17) Robert MURPHY, *Un diplomate parmi les guerriers*, pp. 400-401.

(18) *Orient*, janvier 1957, p. 81.
(19) *L'Orient*, no. 9136 du 4 août 1956.
(20) Ibid, no. 9137 du 5 août 1956.
(21) *Orient*, op. cit., pp. 86-87.
(22) Robert MURPHY, op. cit., p. 404.
(23) Anthony EDEN, op. cit., p. 490.
(24) Ibid., p. 527.
(25) Ibid., p. 534.
(26) Ibid., 542.
(27) *L'Orient*, no. 9171 du 12 septembre 1956.
(28) *L'Orient*, no. 9123 du 22 juillet 1956.
(29) *Orient*, op. cit., p. 103.
(30) *Orient*, op. cit., p. 81.
(31) Ibid., p. 121.
(32) Vingt-deux pays y ont participé: U.S.A, Grande-Bretagne, France, Australie, Nouvelle-Zélande, Pakistan, Turquie, Iran, Ethiopie, Danemark, Norvège, Pays-Bas, Japon, Italie, Allemagne Fédérale, Suède, Portugal, Espagne, Inde, Indonésie, Ceylan et U.R.S.S.
(33) Ibid., p. 145.
(34) Inde, Indonésie, Ceylan et U.R.S.S.
(35) Ibid., pp. 170-170.
(36) Anthony EDEN, op. cit., p. 537.
(37) André FONTAINE, *Histoire de la Guerre Froide*, tome II, p. 205.
(38) Terence ROBERTSON, *Suez*, p. 144.
(39) Cette attaque lui assure deux objectifs: détruitre les bases miliaires des Palestiniens à Gaza, et une partie du potentiel militaire égyptien et assurer la liberté de navigation dans le golfe d'Akaba.
(40) Pierre MIQUEL, *Histoire de France*, p. 577.
(41) *L'Orient*, no. 9245 du 29 novembre 1956.
(42) J. BENOIST-MECHIN, *Le roi Saud*, p. 491, p. 119.
(43) Ibid., p. 492.
(44) Moshe DAYAN, *Journal de la Campagne du Sinaï*, p. 33.
(45) *Keesing's*, 15217A.
(46) Ibid.
(47) Robert MURPHY, op. cit., p. 412.
(48) *An-Nahâr*, n° 6408 du 1 novembre 1856.
(49) Emile MAACARON, *Leaders et événements*, p. 185.

(50) Ce nouveau Pharaon **«voulait sa pyramide, plus gigantesque encore que celle de Chéops, et il était pressé».**
Jean LARTEGUY, *Dieu, l'or et le sang*, p. 21.
(51) **«Les discours du Président Nasser seront toujours une quadriphone merveilleuse, superbes moments d'émotions collectives où une grande partie de nation arabe se regarde narcissiquement parler».**
Georges CORM, op. cit., p. 35.
(52) Ibn KHALDOUN, *Prolégomènes*, cité apud, André FONTAINE, op. cit., p. 155.
(53) Ibid.
(54) Camille CHAMNOUN, *Crise au Moyen-Orient*, Paris, L'Air du temps 179, 1963, p. 292.
(55) *An-Nahâr*, no. 6420 du 13 novembre 1956, p. 1.
(56) *Bayrût*, no. 5627 du 14 novembre 1956, p. 1.
(57) *Amal*, no. 3247 du 13 novembre 1956, p. 1.
(58) *Amal*, no. 3250 du 16 novembre 1956, p. 1.
(59) *La Revue du Liban*, no. 10 du 17 novembre 1956, p. 3.
(60) Ibid., p. 4.
(61) *L'Orient*, no. 9230 du 14 novembre 1956, p. 1.
(62) Ibid., no. 9232 du 16 novembre 1956, p. 1.
(63) Voir document.

DE L'HISTOIRE À L'IDÉOLOGIE
LES ÉCRIVAINS LIBANAIS
D'EXPRESSION FRANÇAISE

Dr. Rafic Chikhani

En étudiant la littérature libanaise d'expression française des soixante-quinze dernières années, je fus frappé par la richesse et la variété des thèmes abordés, par le grand nombre d'écrivains, de poètes, d'essayistes, de journalistes, d'hommes politiques qui laissèrent des ouvrages prestigieux, ouvrages remarquables, aussi bien par le fond que par la forme.

Il serait fastidieux de citer tous les noms ou de ne retenir que les grands noms de ceux qui s'illustrèrent durant la période qui nous intéresse. En fait, que faudrait-il étudier? Les romans de Farjallah Haïk ou d'Evelyne Bustros, la poésie de Nadia Tuéni ou de Grabriel Fouad Naffah, les essais de Sélim Abou ou de Salah Stétié, le théâtre de Georges Shéhadé ou de Checri Ghanem, les ouvrages politiques de Georges Corm ou les romans pseudo-historiques d'Amine Maalouf?

Fallait-il écarter, pêle-mêle, Laurice Shéhadé, Evelyne Accad, Hector Khlat, Charles Corm, Victor Hakim, Elie Tyan... Fallait-il oublier que même May Ziadé et Saïd Akl ont signé de beaux poèmes dans la langue de Molière? Puis-je oublier toute la littérature scolaire, œuvre de feu mes parents Antoine et Evlyne Chikhani[1], qui a marqué des générations de jeunes? Dans ce foisonnement extraordinaire, tout était dires de prince, mais il me fallait quand même faire un choix. L'inspiration aidant, et ma participation à un colloque organisé par le Département d'Histoire de l'Université Libanaise me poussa à opter pour l'histoire et l'idéologie. Là aussi, à ma plume défendant, je dus écarter Checri Ghanem, [à la limite de la période], Georges Corm, Nagib Dahdah et Sami Anhoury dont j'apprécie le courage et la lucidité, pour limiter mon intervention aux

trois géants du journalisme et de la politique: Michel Chiha, Georges Naccache et Charles Hélou; trois géants qui ont fait l'histoire du Liban.

Comment définir l'histoire? De tous les domaines d'étude, c'est la matière la plus difficile à cerner. Elle est, bien sûr, l'ensemble de tous les évènements du passé; mais doit-on se limiter au passé connu? Les savants estiment que l'âge de l'univers est de treize milliards d'années[2], alors que celui de la terre est de plus de quatre milliards et demi. Dans quelle mesure les historiens peuvent-ils, même quand il ne s'agit que de remonter le cours des six ou sept mille années où l'homme a tout dit[3], en faire un exposé exact? Même s'il ne s'agit que de l'époque moderne, l'historien ne baigne-t-il pas dans le quotidien et ne mêle-t-il pas à l'objectivité une vision personnelle des faits? N'est-t-il pas influencé par des disciplines auxiliaires ou des formes littéraires? L'analyse approfondie qu'il est censé fournir et qui lui permettra de tirer vers la lumière de nouveaux évènements n'est-elle pas la projection d'une pensée humaine, et donc limitée? Témoignage limité mais qui permet de déchiffrer des faits réels et importants; témoignage aux conséquences illimitées cependant puisqu'il sera repris dans la mesure du plausible par les générations futures, par des penseurs et des historiens qui, à leur tour, essaieront d'avancer une explication convaincante et intellectuellement satisfaisante. Plus l'histoire frôlera l'objectivité, plus elle rasera la science, et moins elle sera littérature.

De l'histoire à l'idéologie, le risque de verser dans la littérature est encore plus sérieux. Système d'idées et de représentations qui sert à justifier, par une description attrayante et une explication logique, la situation d'un groupe social, l'idéologie dans le monde moderne est le mythe du monde antique; elle présente une interprétation de la réalité sociale afin de donner un sens et une cohérence à des faits qui n'en ont pas toujours. Cette interprétation permet d'agir sur la société quand elle fournit aux individus des repères pour comprendre la situation dans laquelle ils vivent et, par là, pour les inciter à la reformer; elle se veut alors élément dynamique de la société parce qu'elle offre à ceux qui l'acceptent, une auto-justification, c'est-à-dire une représentation de soi qui explique à l'individu et au groupe la place et le rôle qu'il remplit dans la société.

Dans quelle mesure les articles des journalistes et hommes politiques

qu'ont été Michel Chicha, Georges Naccache et Charles Hélou ont-ils contribué à enrichir l'histoire? Dans quelle mesure leurs idéologies ont-elles marqué leur temps et leur pays, et ont-elles été prises en considération?

Michel Chiha[4], Georges Naccache[5] et Charles Hélou[6] ont tous été acteurs dans l'histoire du Liban, ils ont occupé le devant de la scène politique et, à ce titre, ont contribué à faire l'histoire; journalistes et témoins de leur époque, ils ont dans leurs éditoriaux fait de l'histoire politique en continuant à faire l'histoire. Leurs écrits se recoupent et surtout se complètent: ils leur permettent souvent de jouer en solo en faisant la toilette de leurs souvenirs.

Il ne s'agit pas pour Michel Chiha de raconter la vie des sociétés humaines parce que la tâche deviendra surhumaine; un jour l'histoire de l'avenir[7] sera rapportée par des sociétés anonymes et fera, peut-être, l'objet de marchés et d'adjudications. "Rien n'est vrai que ce qu'on ne dit pas"[8], disait l'un des personnages d'Antigone, et Chiha pour qui, à l'instar de Bainville, l'histoire n'est pas l'art de se souvenir, mais l'art d'oublier, pense que la politique assassine la vérité qui est victime des manœuvres de l'homme, de son astuce, de ses arrière-pensées, de ses réticences: "Les assurances, les paroles d'honneur, les serments, les signatures même font partie de l'arsenal du mensonge. Le grand art est là: tromper et surprendre. Dire et proclamer le contraire de ce qu'on pense. Affirmer audacieusement ce qu'on ne croit pas"[9].

L'esprit chevaleresque est mort et enterré, peu importe la correction du combat; quand on demande à l'ennemi de tirer le premier, ce n'est plus par magnanimité, mais c'est pour mieux le culpabiliser. La légende qui entretenait la vaillance et l'amour est morte. Les guerres du XXe siècle ont tué tout panache, sans pour autant tuer l'héroïsme; mais la mort est à meilleur marché qu'autrefois, puisque c'est l'obus qui détruit, défigure et fauche[10]. Au lendemain de la bombe atomique lancée sur Hirochima, Chiha se réjouit de la fin de la guerre, mais il note: "Au sens où paix veut dire tranquillité, espoir ou chance de bonheur durable, musique infinie, nul ne prétendra que nous entrons dans la paix"[11].

Cette paix est devenue d'autant plus précaire depuis qu'au Sud du Liban l'expérience politique la plus extraordinaire se déroule: Israël qui

s'installe et qui normalement voudra s'étendre: le Libanais aura la vie plus difficile et affrontera des dangers de plus en plus graves. Chiha ajoute: "Mais quoique nous fassions, nous ne connaîtrons plus le repos, du moins un repos un peu durable". Pourquoi? Il explique en substance, qu'Israël n'est pas un pays comme les autres. Avoir Israël à sa frontière, c'est avoir une puissance mondiale à sa manière, l'école même du racisme, où la vocation de citoyen est définie par une religion fermée, par des ambitions désordonnées, par des dirigeants "illuminés". Israël, métropole du judaïsme universel, est un peuple qui a des représentants de premier rang dans toutes les nationalités et dans les principaux gouvernements, qui jouent un rôle immense dans la vie politique des Etats-Unis, de la Grande-Bretagne et dans de nombreux autres pays... Pour M. Chiha, Israël est une puissance anachronique qui, au moyen de propagandes savantes et de manœuvres habiles, réussit à endormir les vigilances, et quand elle ne peut le faire, elle use de force: elle tue le médiateur (Bernadotte) ou elle fait la guerre.

Pour se nourrir et pour étendre ses tentacules, "Israël fait de l'immigration systématique et du peuplement accéléré le fondement d'une politique de conquête et d'espace vital". Le recrutement des immigrés est, par définition, international, comme Israël , et raciste, comme Israël: donc ce sont des armées de sionistes étrangers qui défendent Israël. En substance, pour Ben Gourion, c'est l'unité idéologique du peuple juif dans sa lutte obstinée qui fait l'union sacrée... et il en sera ainsi jusqu'à la fin des temps, jusqu'à ce que la vision soit accomplie.

M. Chiha pense donc que les Juifs sont "les représentants déchaînés du racisme le plus envahissant et le plus exclusif de la terre...". Ils construisent un empire dont la métropole sera la Palestine(12); le jugement du penseur s'avère des plus justes: "La décision de partage de la Palestine par la création de l'Etat juif est une des erreurs les plus considérables de la politique contemporaine [...] les conséquences les plus surprenantes vont (en) sortir [...] (elle) contribuera à ébranler la terre dans ses fondements.(13)" Décision arbitraire que celle du partage, et le visionnaire de prévoir que la seule lutte possible se fera un jour de l'intérieur et que le seul espoir de paix est de garantir internationalement et contractuellement les frontières arabes et d'internationaliser Jérusalem(14).

"La dernière chance politique d'Israël est qu'il accepte l'internatio-

nalisation effective des lieux saints et qu'il se prête à une négociation ayant pour objet de donner aux Arabes des garanties territoriales, internationales, contractuelles, décisives".(15)

Quelle serait donc la solution idéale? Une solution à la libanaise, Chiha écrit en 1948: "Un seul Etat, une vie intérieure cantonale à définir. La fin de l'immigration. Un gouvernement fédéral et des institutions politiques où Arabes et Juifs seraient représentés proportionnellement à leur nombre. Un effort commun au service d'une vie nationale commune"(16).

Cela nous amène naturellement à parler de la partie la plus importante de l'œuvre de Chiha consacrée au Liban qu'il définit: "Petit pays, assurément: très petit pays; petite nation peut-être, mais non point petit peuple"(17). Le Liban est, "un pays de minorités confessionnelles associées". Ces minorités se retrouvent et se rencontrent au parlement qui est un lieu d'union et l'endroit où se fait le contrôle commun de la vie politique de la nation. Une assemblée supprimée, inexistante ou non représentative transporterait le débat dans la rue et le risque d'éclatement deviendrait très grand.

Le Liban est un pays aux couches sociales très diverses; les lois doivent être faites à l'usage de tous les habitants et non au profit de quelques-uns, sinon elles seraient à l'origine de la rebellion ou de l'injustice.

Pays entouré de convoitises et menacé d'empiétements par les chercheurs de terre promise, il doit faire en sorte que ses lois soient souples, et ses lois fiscales plus avantageuses qu'ailleurs.

Pays à la croisée des chemins qui est devenu, dans une certaine mesure, une place publique, le Liban doit fortifier l'union de la famille libanaise et enseigner à ses enfants à surbordonner le temporel au spirituel, et le bien-être à la liberté.

Le Liban a sur la carte la place d'un pays prédestiné; mais l'essentiel de son patrimoine, ce sont des qualités d'homme, des ressources de l'intelligence. La force du Libanais est de comprendre vite, d'agir vite, et de s'adapter à l'obstacle, en attendant de le franchir; pour réussir à surmonter les difficultés, il doit disposer d'assez de libertés pour ne pas décourager l'action; la valeur des choses ne devrait pas être subordonnée à la valeur variable des monnaies; la richesse est recherchée pour être

dispersée et pour en tirer du bonheur; l'abus des lois et l'abus des dévaluations de la monnaie tuent l'initiative et la confiance. Pour que le Liban survive, les lois ne doivent pas être inhumaines, et la monnaie doit être stable; c'est à cette condition que Beyrouth serait un des marchés aérés du monde et que le Liban serait le refuge des personnes et des biens.

Les dévaluations qui résultent de l'instabilité politique et des guerres internes tuent la confiance. Une loi fiscale est d'abord un problème psychologique et moral. Les impôts trop lourds signifient une fuite devant le fisc et la généralistion de la corruption : c'est la fin de la morale dans les affaires et, par contrecoup, la diminution du civisme et de la vertu. La force du Libanais est dans son ingéniosité; alors que sa faiblesse est dans un individualisme qui rend les disciplines vaines et les entreprises collectives laborieuses et fragiles.

Le Liban vend des idées et des services, ses chances sont beaucoup plus dans la distribution que dans la fabrication... Il est d'abord intellectuel et qualitatif. C'est l'intellectuel libanais qui, par manque de travail, le plus souvent émigre; il rapporte des trésors de loin: à distance, il ne fait pas tort à d'autres Libanais. Ce n'est pas des sueurs de ses compagnons qu'il abuse... Tout ce que les Libanais ont édifié, tout ce qu'ils possèdent, tout ce qu'ils ont dépensé est venu d'un effort au loin. La présence du Liban à l'étranger est faite par une présence massive des Libanais, alors qu'à l'intérieur les innombrables absences saignent le pays; pourtant les Libanais voyageront de plus en plus; car sans émigration ils ne pourraient pas vivre, mais si l'émigration devenait trop forte, ils pourraient en mourir. Le devoir de l'Etat est d'encourager l'esprit d'initiative par tous les moyens. C'est une façon plus souple et plus humaine "de diriger" [...]. Plus on voudra diriger les Libanais, plus ils fuiront: ce sont les plus doués, les plus audacieux qui s'en iront.

Le rôle du Liban est de contribuer dans toutes ses forces à l'équilibre arabe en vue du bonheur collectif. Le monde arabe, s'il veut vivre, doit concilier ses attaches "territoriales" avec ses attaches "idéologiques". Il doit connaître d'abord les rivages où il a ses foyers. C'est pour tous les Arabes une règle de vie et de salut.[18]

La Syrie est plus menacée que le Liban, dit Chiha, elle doit donc se défendre; elle ne doit cependant pas se laisser tenter par d'autres mers que la mer intérieure. Si ce pays recherche une entente avec le Liban, ce n'est

pas en lui imposant par la force son point de vue: "L'accord libano-syrien est négatif, dit-il; son seul avantage est d'apporter l'évidence de la bonne volonté des Libanais"[19]; mais la Syrie pourrait s'en assurer par une orientation générale de sa politique économique pour qu'elle puisse rejoindre les options libanaises libérales. Il conseille dès lors à la Syrie de modifier sa politique industrielle et commerciale, de faire fructifier sa production agricole, notamment en développant la culture du coton.[20] C'est d'ailleurs la conclusion à laquelle aboutira l'expert allemand consulté deux ans plus tard.[21]

Il est vrai que les périls qui menacent les Syriens sont nombreux; de quelque coté (Nord, Est, Ouest) qu'ils se tournent, ils sont menacés, mais ce n'est pas une raison de se rattraper sur le Liban, Chiha écrit: "Le Liban est pour la Syrie quelque chose comme l'entraîneur d'un champion de boxe. Pour garder sa forme et pour triompher, encore faut-il que le champion ne se mette pas en tête de tuer l'entraîneur"[22]. La poule aux œufs d'or ne rapportera plus rien.

Il va de soi que le Liban ne peut prospérer que dans la sécurité et dans l'ordre[23]. Comme un leit-motiv revient l'idée: "si les Libanais veulent vivre et prospérer, il faut que le Liban soit de façon permanente, de façon décisive, un lieu de refuge pour les capitaux, comme il est, et doit le demeurer pour les hommes, un lieu de séjour et de transit agréable et facile pour les voyageurs comme pour les marchandises[24]." Gagnez et faites gagner, telle serait la règle d'or de l'économie libanaise[25].

Dès lors, pour financer les travaux d'infrastructure, il faudrait acheter des devises et de l'or et savoir les faire fructifier[26]. Pour que le pays continue à prospérer, il ne faudrait en aucun cas s'attaquer aux libertés pour ne pas paralyser les intelligences[27]: si Israël vit de mendicité, si la Syrie se replie sur elle-même, le Liban vit d'initiatives et d'idées, de services et d'audace: "La richesse du Liban n'est pas représentée par l'agriculture locale, le commerce local et l'industrie locale d'abord; ce ne sont là, pris isolément, que de petits facteurs à l'échelle du monde. Elle est représentée par des hommes ingénieux, pleins d'expérience et d'audace, qui résolvent sans cesse des problèmes économiques et financiers d'ordre international[28]."

Georges Naccache est fort différent de Michel Chiha, même s'ils ont

en commun d'avoir été propriétaires de journaux et hommes politiques; ils sont différents dans leur manière d'aborder les sujets. Chiha expose ses idées en visionnaire réaliste, je veux dire par là, que ce qui compte pour lui, c'est l'avenir et la stabilité du Liban qui n'est encore qu'un rêve. Naccache est un visionnaire polémiste, c'est-à-dire que le même rêve d'avenir et de stabilité du Liban, il le fait en piquant, en blessant, en raillant; ses imprécations sont célèbres et ses coups de foudre ne sont pas toujours soupe au lait, sa rancœur est souvent tenace, même s'il lui arrive de changer son fusil d'épaule. Il a, comme l'a dit R. Aggiouri, le don de voir juste et de ne pas mentir[29]. C'est là aussi un don et une force accordés à Chiha. La probité morale et la noblesse lucide de l'un et de l'autre sont les atouts majeurs qui, par delà le brillant de Naccache et la modestie de Chiha, ont marqué la politique libanaise.

Chiha et Naccache furent penseurs politiques et moralistes; la morale l'emporte chez le premier, l'esprit politique a la priorité chez le second, qui ne peut supporter le clientélisme ou l'affairisme et qui dénigre la politique de "gagnez et laissez les autres gagner". "Il faudra que tous les requins rendent gorge!", dit-il, "derrière les percepteurs et les comptables, il faudrait que chacun sentît la présence d'une autorité prête à toutes les sanctions et à toutes les répressions[30]."

Naccache a toujours dépassé l'évènement en le situant dans une perspective politico-historique, en vue d'en déceler les causes médiates et d'en prévoir les répercussions. "Par préscience autant que par instinct, il avait anticipé en focalisant sur le gros de ce qui constitue nos préoccupations actuelles. Cela lui a été d'autant plus aisé que nous tournons un peu en rond, depuis l'indépendance, car nos problèmes s'articulent plutôt autour d'un même point", remarque Fouad Boutros[31].

Pour Naccache, les idées mènent le monde[32]. Du carnage effroyable de la Seconde Guerre mondiale, un enseignement se dégage. C'est le triomphe de la raison contre la folie, c'est la primauté de l'humain sur la matière et sur le matérialisme casqué, c'est la victoire de l'idée sur l'ignorance: "Des ruines même du monde, écrit-il, s'élève déjà le chant audacieux de l'espérance des hommes. Les lumières, qu'on avait cru pour toujours éteintes, se rallumèrent[33]." La victoire restitue à l'humanité affaiblie le sentiment de dignité. L'atome a vaincu, raccourci saisissant

qui résume la grandeur et la misère de l'humaine condition. Dans sa fureur de détruire, l'homme a atteint un tel degré de puissance qu'il est esclave de ses propres inventions... La grosse colombe motorisée, qui tient au bec la mort de millions d'hommes et la laisse tomber du ciel peut-elle être l'annonciatrice du bonheur universel? Pour Naccache, malgré les apaisements que tentent de fournir les maîtres destructeurs de l'univers, un doute l'envahit, la lumière est bien vacillante: "Mais d'où nous vient cette secrète anxiété sinon de ce que chacun discerne que l'humanité entière est désormais à la merci du moindre glissement? Nous avons déchaîné des forces dont il n'est pas sûr que nous garderons toujours le gouvernement...[34]"

Sur le drame palestinien, il constate que le monde juif est puissamment établi aux centres vitaux de la politique et de la finance du Nouveau Monde. Il s'y comporte en despote. Trente ans après Balfour, Truman, en 1945, autorise cent mille Juifs à émigrer en Palestine[35]. Pour contrer l'effet des deux chèques tirés sur la même provision, grève générale des pays arabes qui, tout en compatissant aux malheurs et aux souffrances des Juifs protestent contre cette entreprise qui prétend faire cesser une injustice par une injustice pire, et Naccache de constater: "L'installation du sionisme en Palestine ne peut se faire sans la dépossession et l'exclusion progressives des Palestiniens". Et de cette constatation naît une autre: "Les Arabes pour aussi longtemps qu'existera Israël sont installés dans l'instabilité[36]".

Dès que le rêve arabe luit, Naccache s'y accroche. Même si pour lui la Oumma est un mythe, même si chaque État arabe recherche l'accomplissement d'un destin personnel, même si Nasser aurait dû briller bien plus tôt dans le firmament arabe; qu'importe, le Reïs symbolise le mythe de l'unité "et ce mythe est histoire. Et ce mythe est la première réalité"[37], dit-il. D'ailleurs Nasser lui confie en 1956 qu'un personnage nommé Ben Gourion, établi à Tel-Aviv, se trouvait être le maître absolu des destinées du Proche-Orient. La supériorité des armements faisait de lui l'arbitre incontesté de la situation territoriale, le maître souverain de toute la diplomatie internationale dans ce secteur. C'est ce déséquilibre qu'il fallait faire cesser...[38]" .

Quel adolescent des années soixante, qui de nous n'avait rêvé au mythe? Aujourd'hui, un autre homme, qui n'a jamais de son vivant été ou

voulu être un mythe, l'est devenu dans nos visions d'hommes mûrs; cependant Naccache, avec son talent de voir, a perçu le fait et s'est attaché à cet homme qui est à la base des réformes qui ont permis à l'Etat libanais de ressembler à un Etat, de se moderniser. Avant même qu'il ne soit ministre, il a décelé l'honnêteté et la persévérance de Fouad Chéhab qui a essayé de refaire une administration, de fabriquer des cadres, de bâtir un Etat. Par où il n'y avait plus rien - où il n'y avait peut-être jamais rien eu; "toute son habileté est de ne pas vouloir être habile: elle se ramène à cette forme suprême de l'habileté qui est l'habileté du cœur [...]. Il ne se fait pas beaucoup d'illusions sur la valeur de la matière humaine qu'il manipule, mais il sait aussi qu'il n'a pas d'autre choix [...]. Il sait que l'Histoire, hélas! n'avance pas sans impureté. Mais ce qu'il refuse, c'est de faire de l'impureté une condition de l'Histoire."(39)

Dans ce pays qu'il définit en 1958 comme un très vieux pays et un très jeune Etat de quinze ans, mais un Etat qui faisait naufrage et qui attendait le sauveur, l'homme de bonne volonté, Naccache note: "Dans le 'Solitaire de Sarba', qui songerait encore à voir un imperator en veston. Regardez-le vivre et faire: c'est un magistrat patiemment appliqué, dans l'anarchie des murs et contre les turbulences des factions, à faire prévaloir la loi et à faire entendre la raison. Or, il n'y a peut-être pas de plus grande révolution à faire que celle-là(40)". Nasser avait du génie, Chéhab de la patience et de la sagesse, la révolution du premier a exalté de prime abord les imaginations, la révolution du second a détruit de prime abord les illusions; la libération d'un peuple a débouché sur la débâcle d'une nation, l'errance d'un autre peuple a abouti au premier jalon d'un Etat moderne.

Comment ne pas aborder les relations si tumultueuses et si passionnelles avec les Syriens qui s'opposent dans leur pays à coups de putschs et, désespérément se ressemblent dans leur manière de faire et de voir(41). Chacun pour soi, mais la ligne de conduite est une; que ces dirigeants affirment que le socialisme arabe se fait par la base et non par le sommet, cela est réalité et raison, mais Naccache de se poser la question: "Mais qui tient jusqu'ici la base? Qui mobilise la masse?(42)" La même ligne se retrouve dans l'attitude des négociateurs syriens responsables des problèmes libanais, et Naccache rejoint l'attitude de Chiha: "Dans les interminables palabres (de 1948 qui ont duré plusieurs mois), les négociations abordent toutes les questions du monde... sauf

celle pour laquelle ils se trouvent justement réunis(43)". Et, à force de noyer le poisson, ils obtiennent toujours gain de cause en vendant leur blé ou en échangeant leur livre contre des devises soutirées au Liban et le polémiste de conclure l'un de ses articles de 1948: "C'est encore l'histoire du train: les Syriens ont sauté d'un train qui roulait à cent à l'heure. S'ils ne se sont pas cassé les reins, c'est qu'ils se raccrochent encore à nous...(44)". Qui a dit que l'histoire est un éternel recommencement?

Journaliste ayant collaboré à tout ce qui s'est imprimé en arabe et, surtout en français, correspondant de guerre, homme politique et Président de la République à cinquante et un ans, en 1964, M.Charles Hélou est le pèlerin du réel. Il reconnaît en M. Chiha un maître de pensée à qui il doit tout... sauf la vie(45). S'il a pris son bien là où il l'a trouvé, rien ne l'a laissé indifférent, une pensée, un mot et le voilà lancé sur les sujets les plus variés, faisant part de ses propres idées, laissant à peine, à son auditeur ou à son lecteur le temps de méditer sur de profondes réflexions. Ces réflexions submergent, comme une vague déchaînée, tant elles sont nombreuses. Mais les embruns collent à l'esprit et le marquent. Celui qui tente de retrouver l'idée directrice de l'homme et de l'œuvre ou qui voudrait définir Hélou d'un mot étiquette, devrait dire: Foi. Profondement chrétien, la foi sous-tend la pensée et se retrouve de la première à la dernière page des *Mélanges* qui, pour les quatre volumes parus, vont de 1938 à 1995. Ce n'est pas le matin encore. Mais déjà on le sent grandir en soi comme une espérance, écrit-il en substance, dans la première page du premier volume(46). Le matin, c'est la confiance que transmettent les travailleurs qui descendent la rue dans les ténèbres. C'est une attente qui porte avec elle sa récompense. C'est un acte de foi dans la lumière. Et il termine le dernier volume par ces mots du prophète Siméon: "Maintenant, O Maître souverain, tu peux laisser ton serviteur s'en aller en paix.(47)" Mille tentations me pressent de m'accrocher à des mots émouvants par leur simplicité et qui bruissent de sérénité dans un cœur non encore saturé du banal quotidien; je me contenterai pourtant d'une réflexion de 1946, écrite le jour de l'exaltation de la Sainte-Croix: "Il suffit qu'une fois, une seule fois, la flamme ait jailli pour qu'elle ne puisse plus jamais entièrement s'éteindre. Il suffit d'un seul triomphe de la lumière pour que les ténèbres elles-mêmes deviennent une période d'espérance.(48)"

La Foi en Dieu pousse normalement à la Foi en Sa créature, à la primauté de l'homme , à l'unité fondamentale des humains: "Croire en l'homme c'est croire à sa dignité, à ses droits sur nous, à ses possibilités infinies de redressement et de progrès.[49]" Et le Président Hélou adopte dès lors cette maxime: "La surface la plus passionnante de la terre est encore celle du visage humain[50]".

Qu'est-ce que l'histoire? C'est avant tout pour lui, celle du progrès des relations entre les êtres, le rapprochement des idées et des hommes[51]; c'est dans les périodes apparemment vides où rien n'arrive, que les évènements mûrissent lentement et que c'est ce qui semble se produire de moins "historique", qui finit par transformer l'univers[52]. L'histoire enseigne combien la valeur de l'homme, et de la cause qu'il défend, alors même qu'il semble prisonnier des évènements, peut contribuer à les dominer[53].

Ainsi ce que ce croyant retient au début de la Seconde Guerre mondiale, c'est qu'elle aura contribué à une mutuelle compréhension des peuples et à une prise de conscience de tout ce qui , au-delà des frontières, révèle les similitudes et la solidarité profonde des êtres humains[54] parce que la marche de l'histoire, c'est l'avance indéfinie des idées et leur pénétration en profondeur, c'est-à-dire, le progrès du droit[55]. Et au lendemain de l'œuvre destructrice de la bombe à Hirochima, il affirme en substance: Ce n'est assurément pas le perfectionnement des moyens de destruction qui évitera les risques de conflits à l'avenir. Cette espérance qui renaît à chaque découverte, on sait déjà qu'elle n'est qu'une illusion ... Deux mille ans de progrès scientifique n'ont rien substitué aux promesses de béatitude offertes à l'homme[56].

C'est pour cela que l'humanité devrait conjuguer ses efforts pour assurer à chaque peuple une vie digne et écarter les motifs de peur et d'inquiétude[57].

Comment dès lors ne pas évoquer le drame palestinien: "Il est étrange, écrit-il, en vérité, qu'au milieu du XXe siècle, les forces armées du sionisme, mettant le napalm au service de leur interprétation des prophéties, s'acharnent à fonder et à étendre un Etat contraire au cours de l'histoire et cela au préjudice non seulement des Arabes chrétiens et musulmans de Palestine, mais aussi peut-être au préjudice de ceux des Juifs[58]". Il rappelle à plus d'une reprise les retombées du conflit israélo-

arabe sur le Liban: La résistance palestinienne est devenue insurrection; il en a résulté l'ébranlement de l'Etat libanais et la signature, à corps défendant, de l'accord du Caire, en novembre 1969, par le Général Emile Boustani et par M. Yasser Arafat[59]; cet accord octroya pratiquement une légalité contractuelle aux débordements palestiniens; il est évident que la crise ministérielle qui a suivi et qui a duré sept mois a été voulue et soutenue par les chefs sunnites, chiites et druzes; Rachid Karamé et les leaders musulmans de l'époque portent donc une grande responsabilité des évènements qui sont la conséquence de cet accord, accepté également par les ministres chrétiens[60]. Cet accord a retardé de six ans l'éclatement de la guerre des autres au Liban. La solution proposée par Henry Kissinger ne peut être acceptable: ce n'est pas aux Chrétiens de chercher une autre patrie[61]. Il est conscient que les sionistes détruiront tout ce qui n'est pas Juif dans la Ville Sainte, et c'est pour cela que Hélou pousse les Libanais à unir leurs voix à Washington et ailleurs contre cette hydre diabolique[62]. La seule solution plausible du conflit est dans un vouloir vivre en commun israélo-arabe, à l'instar du Liban: "la seule solution, écrit-il, pour le conflit israélo-arabe, c'est une évolution des esprits, permettant en définitive la cœxistence des trois grandes religions universelles. La seule solution du conflit israélo-arabe est une future libanisation du Moyen-Orient. L'intrusion du conflit israélo-arabe au Liban y a déchaîné la guerre; la progressive libanisation du Moyen-Orient y fera éclater la paix"[63]. Visionnaire du possible, le Président Hélou préconise ce qui doit être, la seule solution qui puisse être.

C'est pour ne pas suivre l'exemple libanais que les Israéliens cherchent à le détruire. Tout s'enchaîne parce que dans le cœur de l'hydre sioniste les visées expansionnistes ne s'arrêtent pas à Jérusalem mais à la destruction du Liban; le débordement sur le Sud Liban a provoqué la naissance de milices armées et notamment du Hezbollah: Il n'est pas permis que l'armée israélienne détruise des centaines de maisons[64] et il est impensable de baisser les bras, même si l'Etat hébreux possède, dans le Néguev, l'arme atomique[65]. Dans un mouvement d'humeur, il intitule l'un de ses articles: *Qu'ils aillent au Diable* et cet homme de paix[66], comme il aime se qualifier, conseille dans une boutade aux Américains, pour leur rendre la monnaie de leur pièce, de les transférer ailleurs avec leur mur des lamentations et quelques-unes des tombes de leurs prophètes[67]. Bonne solution, M. le Président, mais

chimérique! N'aviez-vous pas écrit en 1954 que: "C'est à un héroïsme permanent que, tous, nous sommes condamnés [...] . Les conquêtes armées ne sont qu'une longue alternance de flux et de reflux, tandis que la marche de l'histoire c'est l'avance indéfinie des idées et leur pénétration en profondeur. Et c'est le progrès du droit.[68]"?

M. Hélou, lucide, veut sauver cet idyllique morceau de paradis, et c'est pour cela qu'il retrouve le langage de la raison, pour conseiller aux Israéliens une solution à la libanaise, c'est-à-dire un pays de fraternité pacifique, conscient de son rôle de synthèse et de trait-d'union[69]. Cette solution, il se plaît à la répéter: "Je me conforme ... à la vocation la plus authentique et la plus constante du Liban : terre de tolérance, lieu privilégié du dialogue, synthèse humaine fraternelle et pacifique, préfiguration de ce qui pourrait être notre région tout entière, si elle était délivrée du règne de la violence et des entreprises inspirées de l'exclusivisme racial et religieux; étape importante dans la lente et laborieuse ascension des habitants de la planète vers une prise de conscience sans cesse plus claire de l'unité de leur destin[70]". Cette prise de conscience universelle qu'on appelle en économie mondialisation, Charles Hélou l'appelle tolérance; pour nous, nous venons de le dire, c'est ce qui doit être, ce qui peut être. Il s'élève contre ceux qui, inconscients, veulent détruire l'équilibre confessionnel: les Libanais ne peuvent s'unir sur le plan familial, en raison des limites établies par les statuts personnels; abolir le confessionnalisme politique signifierait le démembrement de la population par la mort de cette fraternité, qui est à la base de la coopération au sein de l'administraiton, du parlement et du gouvernement[71]. Et sous forme de boutade, le Président Hélou lance:

"J'abolis le confessionnalisme.

- Tu abolis le confessionnalisme.

- Nous abolissons le Liban[72]".

Pèlerins du réel, observateurs aux regards perçants et témoins intelligents parce que curieux, Chiha l'apôtre de la tolérance, Naccache le rêveur éveillé et Hélou le visionnaire du possible ont donc contribué à enrichir singulièrement leur pays. Ils se sont opposés sur des détails, ce qui n'est que normal. Mais, sur ce qui est essentiel, ils se sont retrouvés; leurs lignes de conduite divergentes se rejoignent pour ressasser le même

refrain afin d'en convaincre leurs concitoyens: Le Liban est le pays de la liberté et de la fraternité, le pays refuge, la nation-message, leurs idéologies deviennent doctrines qu'adoptèrent les Libanais, qu'ils suivent encore puisqu'elles tracent le chemin du sage, du raisonnable et dont le maître-mot est tolérance.

Puisque le Liban est un État de minorités confessionnelles associées, la Patrie est une nécessité, le désordre n'est pas dans les choses, il est dans les hommes. Il faut vouloir vivre politiquement ensemble, moins par goût démocratique que par recherche de l'équilibre et de la nécessité. Ce vouloir vivre en commun se fonde sur la loi du sacrifice consenti d'abord par les communautés les plus fortes et accepté par les autres. Il faut donc choisir entre la tolérance et la mort; la raison d'être devient donc d'ordre spirituel et moral. Ni coups de tête, ni coups d'État, répète Chiha, mais une obéissance aux lois qui serait substituée à l'illégalité et à la violence, une doctrine ferme de gouvernement, une méthode saine d'administration pour remplacer la démagogie et les merveilles du bon plaisir, une vision calme et prévoyante du devenir libanais.

C'est le rêve, diriez-vous? Oui, mais c'est le rêve qui doit devenir réalité par nécessité de survie répondent les hommes modérés que nous étudions. Nous savons tous que l'administration est dans le chaos, que le gouvernement est incapable de faire régner la discipline et la justice; mais dans ce pays de minorités associées, il ne peut y avoir possibilité de vainqueur ou de vaincu; il n'y a place que pour la tolérance. La Chambre des Députés devient un élément essentiel de la vie politique, elle est gage de durée; supprimer le parlement, c'est transporter "le débat dans le sanctuaire ou à son ombre". Le Parlement est donc le lieu de rencontre nécessaire, le symbole du vouloir-vivre en commun, la condition même de l'équilibre et de la concorde; le grippage des rouages parlementaires signifie le retour à l'organisation confessionnelle, c'est-à-dire au déplacement des débats dans les églises et les mosquées.

En confinant le pays à un seul langage, à une seule presse, on étouffe le jugement et l'intelligence. Ce qu'il faut, c'est d'abord apprendre le civisme afin de développer le citoyen - et chacun de nous - jusqu'à un niveau de civilisation acceptable. Les autorités doivent expliquer clairement à chacun ce qu'elles attendent de lui, ce qu'elles lui proposent en contrepartie et pourquoi les choses vont ou ne vont pas; le devoir

social est une nécessité; si les Libanais moyens, qui sont l'élite, l'accomplissent, ils sauveront l'État. Ce devoir exige du courage et oblige de cesser de considérer comme habiles ceux qui volent l'Etat pour s'enrichir. Humilier le citoyen, puis lui accorder une prime, c'est lui inoculer un poison mortel qui aveugle les yeux. Il n'y a plus de régime politique raisonnable là où le pouvoir peut tout attirer à lui par des moyens subtils, là où le gouvernement ne trouve plus de contradicteurs. Voter devient donc un devoir.

Les passions idéologiques doivent et peuvent se calmer; toutes les communautés doivent et peuvent parler le langage de la fraternité. "C'est que, dit Chiha, le cas du Liban est unique au monde, c'est le pays refuge par essence parce que méditerranéen et au seuil de l'Asie, maritime et de montagne à la fois; un pays dont la population très diverse à ses sources, est faite d'une longue suite d'hommes et de familles persécutés pour leurs convictions, pour leurs idées.[73]"

La position confessionnelle au Liban est un phénomène de structure; aucune violence n'y changera rien; c'est le temps seul qui la modifiera ou qui ne la modifiera pas[74].

Quand deux négations ne font pas une nation, ce n'est pas le fait du peuple mais bien la responsabilité des gouvernants[75] qui créent l'anarchie et qui favorisent la concussion: ils falsifient les suffrages, suppriment les libertés, instaurent le désordre et imposent une fiscalité aberrante. Qu'est-ce donc que le Liban? "C'est une contradiction chaque jour résolue depuis mille ans, affirme Naccache, et qu'il faut résoudre tous les jours [...]. S'il y a une dialectique de l'histoire, la nôtre est inscrite dans les données mêmes de notre géographie. Ce n'est pas une aventure facile! Notre unité n'est pas une chose toute simple et lisse: elle est un déchirement de tous les jours, elle doit se faire dans le choc incessant des deux grandes forces qui se disputent en nous.

"Mais il y a dix siècles que ce magnifique accident dure. Et il s'agit de le faire encore durer"[76].

Les négations en se multipliant créent un résultat positif qui tend à s'établir dans une perspective historique: "Nous nous sommes défendus, chacun dans son camp, comme nous avons pu; nous ne nous sommes battus que pour nous garder; mais c'est dans ce choc même que nous nous sommes finalement découverts.[77]"

Le maître-mot répété pratiquement dans toutes les pages des neuf volumes de Chiha est esprit de tolérance du Libanais; ce mot est repris et amplifié par Georges Naccache et par Charles Hélou. La tâche première de chacun de nous est de conserver au Liban le visage de la liberté, de la spiritualité, de l'indépendance; en un mot, de la tolérance; c'est notre tâche, parce que tout se conçoit en fonction de l'homme, de sa qualité, de son âme[78]. Charles Hélou dira: "Ce qu'on appelle la prédominance chrétienne dans l'exercice du pouvoir au Liban, se traduit en réalité par le privilège non des Maronites, mais de tous les Libanais de se placer à l'avant-garde de tous leurs voisins , dans le respect de l'homme, de sa vocation spirituelle et temporelle, et d'être, eux-mêmes, les partisans et les artisans du seul progressisme qui tende à un authentique et lumineux progrès.[79]"

Nous sommes donc une synthèse humaine, fraternelle et tolérante qui a une valeur d'exemple et dont la mission dépasse notre région et notre temps. En dépit de nos lacunes, de nos guerres, nous sommes une préfiguration de ce que l'humanité entière deviendra; c'est cette valeur d'exemple que nos ennemis s'acharnent à détruire. L'histoire par la magie d'un mot devient idéologie.

BIBLIOGRAPHIE

Michel Chiha

Liban d'aujourd'hui, Beyrouth, 2e éd. du Trident, 1949.

Essais I, Beyrouth, 2e éd. du Trident, 1950.

Essais II, Beyrouth, 2e éd. du Trident, 1952.

Plain-Chant, Beyrouth, 2e éd. du Trident, 1954.

Propos d'économie libanaise, Beyrouth, 2e éd. du Trident, 1965.

Variations sur la Méditerrannée, Beyrouth 2e éd. du Trident, 1973.

Palestine, Beyrouth, 2e éd. du Trident, 1980.

Politique intérieure, 2e éd. du Trident, 1980.

Visage et présence du Liban, Beyrouth, 2e éd. du Trident, 1994.

Eveline Bustros, *Romans et écrits divers*, Beyrouth, Dar an-Nahar, 1988.

Georges Naccache

Un Rêve libanais, (1943-1972), Beyrouth, éd. du FMA, 1983.

Les Conférences du Cénacle, 1997, Beyrouth, éd. Dar an-Nahar.

L'Orient du 8 mai 1997.

L'Orient-express, mai 1997.

Mona Barouki, *Georges Naccache, un homme, un journal*, DES de journalisme.

Charles Hélou

Nina ou la quête de l'impossible, Paris, Cariscript, 1990.

Mélanges I, (1938-1970), Jounieh, Lib. St-Paul, 1995.

Mélanges II, (1971-1987), Jounieh, Lib. St-Paul, 1995.

Mélanges III, (1988-1992), Jounieh, Lib. St-Paul, 1995.

Mélanges IV, (1993-1995), Jounieh, Lib. St-Paul, 1995.

Mémoires I, Jeunesse, Jounieh, 2e éd. Lib.St-Paul, 1995.

Mémoires II, Présence palestinienne et accords du Caire, Jounieh, 2e éd. Lib. St-Paul, 1995.

Mémoires III, Documents sur la présence palestinienne et l'accord du Caire, Jounieh, 2e éd. Lib. St-Paul, 1995.

Mémoires IV, Les vérités d'un sexennat, Jounieh, 2e éd. Lib. St-Paul, 1995.

Mémoires V, Après la présidence, Jounieh, 2e Lib. St-Paul, 1995.

Joseph Sokhn, *Horizons Libanais*, T.2, Beyrouth, 1993.

RÉFÉRENCES

(1) *Histoire de la littérature française* (2 volumes), *La Littérature française par les textes* (4 volumes), *La Dissertation littéraire* (2 volumes), *Le Français au cycle moyen* (5 volumes)...

(2) *an-Nahar* du Samedi 3 Mai 1997, p. 24.

(3) La Bruyère, première phrase des *Caractères*.

(4) 8 sept. 1891- 30 déc. 1954; économiste; journaliste au *Le Réveil* et fondateur de *Le Jour*; député, auteur de la constitution libanaise, auteur de la réforme fiscale. Fondateur d'une banque qui porte son nom.

(5) 20 nov. 1902- 8 août 1972; ingénieur; journaliste fondateur de *L'Orient* et de *al-Jaryda*, ministre et ambassadeur.

(6) 1913; juriste, journaliste au *Le Jour*, correspondant de guerre; ministre, président de la république de 1964 à 1970.

(7) *Essais*, I, Beyrouth, 1950, éd. du Trident, p. 29.

(8) J.Anouilh, *Antigone*, Paris, éd. Bordas.

(9) *Essais*, I, Id.

(10) *Ibid.*, p. 34.

(11) *Ibid.*, p. 158.

(12) *Palestine*, Beyrouth, 1980, Ed. du Trident, 2e éd., p. 247.

(13) *Ibid.*, p. 73.

(14) *Ibid.*, p. 212.

(15) Id.

(16) *Palestine*, Ibid., p. 90.

(17) *Visage*, Ibid., p. 140.

(18) *Variations sur la Méditerranée*, Beyrouth, 1973, Ed. du Trident, p. 64s.

(19) *Ibid.*, p. 206.

(20) *Ibid.*, p. 198s.

(21) *Ibid.*, p. 255s.

(22) *Ibid.*, p. 206.

(23) *Ibid.*, p. 227s.

(24) *Ibid.*, p. 232.

(25) *Ibid.*, p. 243s.

(26) *Ibid.*, 277s.

(27) *Ibid.*, p. 200s.

(28) *Ibid.*, p. 236s.

(29) in L'Orient-Le Jour, 8 mai 1997.

(30) *Un Rêve libanais*, Beyrouth, 1983, Ed. FMA, p. 29.

(31) in L'Orient-Le Jour, 8 mai 1997.

(32) *Un Rêve libanais*, Op. Cit., p. 241.

(33) *Id.*

(34) *Id.*

(35) *Ibid.*, p. 193.

(36) *Ibid.*, p. 209.

(37) *Ibid.*, p. 227.

(38) *Ibid.*, p. 205s.

(39) in *Les Années "Cénacle": Un nouveau style, le chéhabisme*, Beyrouth, 1997, Dar an-Nahar, p. 398.

(40) *Ibid.*, p. 397.

(41) *Un Rêve libanais*, p. 226.

(42) *Ibid.*, p. 227.

(43) *Ibid.*, p. 47.

(44) *Ibid.*, p. 44.

(45) *Mélanges IV*, Jounieh, 1995, imp. St-Paul, p. 259.

(46) P. 12.

(47) P. 310.

(48) *Ibid.*, I, p. 58.

(49) *Ibid.*, I, p. 160.

(50) *Ibid.*, I, p. 70.

(51) *Ibid.*, I, p. 153.

(52) *Ibid.*, I, p. 169.

(53) *Ibid.*, I, p. 106.

(54) *Ibid.*, I, p. 32.

(55) *Ibid.*, I, p. 70.

(56) *Ibid.*, I, p. 46.

(57) *Ibid.*, I, p. 189.

(58) *Ibid.*, I, p. 224s.

(59) Pour cet accord, *Cf.*, les tomes II et III des *Mémoires*; en particulier, II, p. 179s.

(60) *Mélanges* I, p. 322s.
(61) *Ibid.*, III, p. 192.
(62) *Cf.*, I, p.299 et IV, p.199.
(63) *Ibid.*, II, p.219.
(64) *Ibid.*, IV, p.112
(65) *Ibid.*, IV, p.206.
(66) *Ibid.*, II, p.285.
(67) *Ibid.*, IV, p.241.
(68) *Ibid.*, I, p.69.
(69) *Cf., Ibid.*, I, 144s ou II, 117s.
(70) *Ibid.*, II, p.92.
(71) *Ibid.*, II, p.248s. *Cf.*, également, II, p.25, 83, 97, 142 à 153, 214, 225...
(72) *Ibid.*, III, p.361.
(73) *Politique intérieure*, Op. cit., p.246s.
(74) *Ibid.*, p.270.
(75) G. Naccache, Op. cit., p.60.
(76) *Ibid.*, p.75.
(77) *Ibid.*, p.81.
(78) M. Chiha, *Politique intérieure*, Op. cit., p.160.
(79) *Mélanges*, III, Op. cit., p.215.

الجامعة اللبنانية ـ كلية الآداب والعلوم الأنسانية
الفرع الثاني ـ الفنار
قسم التاريخ

يسر قسم التاريخ في كلية الآداب والعلوم الأنسانية الفرع الثاني ـ الفنار بدعوتكم إلى حضور مؤتمر:

لبنان الكبير (١٩٢٠ ـ ١٩٩٦)
٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات

Le Grand Liban (1920 - 1996)
75 ans d'histoire

برعاية رئيس الجامعة اللبنانية معالي الدكتور أسعد دياب

الزمان: ١٢ ـ ١٣ ـ ١٤ أيار ١٩٩٧.

المكان: قاعة المحاضرات في كلية الآداب ـ ٢ ـ الفنار

Date: 12 - 13 - 14 Mai 1997.

Lieu: Amphithèatre de la faculté de Lettres - 11, fanar.

- كلمة رئيس الجامعة الجامعة اللبنانية: **معالي الدكتور أسعد دياب**
- كلمة مدير كلية الآداب ـ الفرع الثاني: **الدكتور جوزيف لبكي**
- كلمة رئيس قسم التاريخ ـ الفرع الثاني: **الدكتور الياس قطار**

الجلسة الأولى: س ١١ ـ ١٢,٣٠ 1ére Séance: 11 - 12. 30

Président: Prof. **Sarkis TABAR.**

- Dominique CHEVALLIER, Prof. à la Sorbonne: Les mesures politiques prises par de jouvenel en 1926.
- Peirre FOURNIÉ: Le mandat à travers la documentation photographique

- د. انطوان الحكيم: ولادة الدستور اللبناني في ١٩٢٦

الجلسة الثانية: س ٢,٣٠ ـ ٤ 2éme séance: 2. 30 - 4

رئيس الجلسة: **د. انطوان القسيس**

- د. برجيس الجميل: **حزب الاتحاد اللبناني ولبنان الكبير: ١٩٠٨ ـ ١٩٢٢.**
- د. دعد أبو ملهب ـ عطالله: **المجال اللبناني: من أعلان غورو إلى القرار ٤٢٥ (قراءة جيوسياسية).**
- د. مسعود ضاهر: **المواقف الأيديولوجية من ولادة لبنان الكبير**
- د. فيغان العلم: التقسيمات الإدارية ومسألة التمثيل الشعبي ١٩٢٠ - ١٩٢٦.

الجلسة الثالثة: س ٤ ـ ٦,٣٠ 3é Séance: 4 - 6.30

رئيس الجلسة: **د. انطوان ضومط**

- د ـ جوزيف لبكي: **التجنس في لبنان: بين القانون والواقع**
- د. جان شرف: **الديمغرافيا والسياسة بين ١٩٢١ ـ ١٩٤٥.**

- د. جان نخول: **الديمغرافيا في منطقة البترون من المتصرفية إلى لبنان الكبير.**
- د. عصام خليفة: **تطور مسألة الحدود**
- د. إبراهيم محسن **الأحزاب اللبنانية**

الثلاثاء ١٣ أيار ١٩٩٧ Mardi 13 Mai 1997

الجلسة الرابعة: س ٢,٣٠ ـ ٤ 4éme Séance: 2. 30 - 4

رئيس الجلسة: **د. نور الدين أحمد**

- د. حسن يحيى: **مقارنة بين المتصرفية والانتداب**
- د. عبد الله سعيد: **دولة لبنان الكبير وتحديث التشريع العقاري**
- د عبد الله الملاح: **موقف الاغتراب اللبناني من لبنان الكبير من خلال النموذج البرازيلي**
- د. اميل كعدي: **المهن في البقاع، إنموذج زحلة في العام ١٩٢٣.**

الجلسة الخامة: س ٤,٣٠ ـ ٦ 5éme séance: 4.30 - 6

رئيس الجلسة: **د. أحمد حطيط**

- Dr Karam RIZQ: La révolte de 1925 - 1927 et ses répercussions au liban
- Dr Emile MACARON: La guerre froide au Moyen - Orient: l'attaque tripartite contre suez - l'initiative du liban

- د. عبد الرؤوف سنو: **مبدء «هالشتاين» والصراع بين الدولتين الالمانيتين: الساحة اللبنانية نموذجا (١٩٥٣ ـ ١٩٧٢)**
- د. العميد سامي ريحانا: **التشكيلات العسكرية لدولة لبنان الكبير**

الأربعاء ١٤ أيار ١٩٩٧ Mercredi 14 Mai 1997

الجلسة السادسة: ص ٢،٣٠ ـ ٤ 6éme Séance: 2.20 - 4

رئيس الجلسة: د. **نقولا زيادة**

- د. جورج شرف: **المتحولات الدستورية: ١٩٢٦ ـ ١٩٩٦**
- د. انطوان غصين: **النظام اللبناني في ازماته بين الشخصانية والمؤسساتية**
- د. نقولا زيدان: **٧٥ سنة من العمل النقابي**
- الاستاذ سمير فرنجية: **العلاقات العربية مع لبنان الكبير**

الجلسة السابعة: س ٤،٣٠ ــ ٦ 7éme séance: 4. 30 - 6

رئيس الجلسة: د. **مطانيوس الحلبي**، مدير عام وزارة الثقافة والتعليم العالي

- د. العميد ساسين عساف: **محطات التحول في تاريخ حركة الانتاج الشعري في لبنان منذ العشرينات حتى السبعينات.**
- د. انطوان سيف: **لبنان الكبير: من جبل لبنان إلى فكرة لبنان الوطن**
- Dr. Rafic CHIKANI: Les écrivians libanais d'expression française. De l'histoire à l'idéologie

الختام: توصيات

توصيات مؤتمر دولة لبنان الكبير ١٩٢٠ ـ ١٩٩٦
(٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات)

انطلاقاً من إيمانهم بلبنان، وطناً ودولة حرة وسيدة ضمن حدودها المعترف بها دولياً، يوصي المؤتمرون بالآتي:

١ ـ اعتبار الجامعة اللبنانية في طليعة المؤسسات العاملة للدفاع عن الحقوق الثقافية والوطنية للشعب اللبناني. وفي هذا السياق، يطالب المؤتمرون بتعزيز هذه المؤسسة على الصعد كافة.

٢ ـ تجسيد الإيمان بوجود لبنان واستقلاله وسيادته، في كل الميادين السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

٣ ـ اعتبار لبنان مختبراً حيّاً يجسّد العيش المشترك بين كل بنيه ضمن قاعدة حقوق الإنسان والإخاء والحرية وذلك في إطار التحالف والتعاون والمصالح المشتركة مع البيئة العربية.

٤ ـ استيعاب العبر من تجربة ٧٥ سنة من تاريخ لبنان لتمتين عرى التماسك الوطني وتخطي كل السلبيات والتأكيد على تعميق الإيجابيات.

٥ ـ متابعة البحث في مؤتمرات وندوات وحلقات عن كل ما يوضّح ويبلور قيام دولة لبنان الكبير ومساره التاريخي ومنجزاته على الصعد الفكرية والثقافية والعلمية والفنّية والأدبية والعمرانية والاقتصادية وغيرها، وذلك بدعم من الجامعة اللبنانية.

٦ ـ التمنّي على الجامعة اللبنانية طباعة أعمال المؤتمر.

٧ ـ البحث عن كافة الوثائق العائدة لتاريخ لبنان الكبير داخلياً وخارجياً ووضعها في تصرّف الباحثين، بدعم من الجامعة اللبنانية للعملية والمساهمة في جمع الوثائق الرسمية والخاصة داخل لبنان وفي الخارج.

٩ ـ مطالبة المسؤولين بإيجاد سلسلة من المتاحف في مختلف المناطق اللبنانية توضع فيها منجزات الشعب اللبناني على كافة الصعد الفنية والثقافية والأثرية والاتنولوجية وغيرها، والعمل على جمع وثائق ومآثر ومكتبات ومؤلفات كبار الذين عملوا من أجل قيام دولة لبنان الكبير وكانوا من العاملين الأمناء للدولة في المرحلة اللاحقة.

١٠ ـ تأكيد التزام المؤتمرين بتطبيق جميع القرارات الدولية المتعلقة بلبنان وبخاصة القرار رقم ٤٢٥.

١١ ـ شكر كل الذين ساهموا في انجاح المؤتمر.